

• فهرسة شرح المسلك المقسط على المنسل المتوسط •

صفحة	صفحة
باب شرائط الحج	٦
فصل في موانع وجوب الحج الخ	٢٠
فصل فيمن تجب عليه الوضوء بالحج	٢٢
فصل واذا وجدت الشروط الخ	٢٢
باب فرائض الحج	٢٣
فصل في واجباته	٢٤
فصل في سننه	٢٦
فصل في مستحباته	٢٦
فصل في مكروهاته	٢٧
باب المواقيت	٢٨
فصل في مواقيت الصنف الاول	٢٩
فصل في الصنف الثاني	٣٠
فصل في الصنف الثالث	٣١
فصل وقد يتغير الميقات بتغير الحال	٣١
فصل في مجاوزة الميقات بتغير احرام	٣١
باب الاحرام	٣٣
فصل في محرماته	٣٥
فصل وحكم الاحرام لزوم المضي الخ	٣٥
فصل الاحرام في حق الاماكن الخ	٣٦
فصل في وجوه الاحرام	٣٧
فصل في حقة الاحرام	٣٨
فصل ثم يتجرد عن الملبوس المحرم الخ	٣٩
فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس الخ	٣٩
فصل وشرط النية ان تكون بالقلب	٤١
فصل وشرط التلبية ان تكون باللسان	٤١
فصل في ايام النية واطلاقها	٤٥
فصل ولو احرم بالحج ولم يوفرض الخ	٤٦
فصل في نسيان ما احرم به	٤٦
فصل في احرام المغمي عليه	٤٧
فصل في احرام الصبي	٤٨
فصل في احرام المرأة	٥٠
فصل في احرام العبد والامة	٥٠
فصل في محرمات الاحرام	٥١
فصل في مكروهاته	٥٣
فصل في مباحاته	٥٥
باب دخول مكة	٥٧
فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ	٥٩
فصل في صفة الشروع في الطواف	٦٠
باب أنواع الاطوفة	٦٦
فصل في شرائط صحة الطواف	٦٩
فصل في تحقيق النية	٧٠
فصل في طواف المقمي عليه والنام	٧١
فصل في مكان الطواف	٧٣
فصل في واجبات الطواف	٧٣
فصل في ركعتي الطواف	٧٦
فصل في سنن الطواف	٧٨
فصل في مستحباته	٧٩
فصل في مباحاته	٨٠
فصل في محرماته	٨١
فصل في مكروهاته	٨١
فصل في مسائل شتى	٨٢
باب السعي بين الصفا والمروة	٨٦
فصل في شرائط صحة السعي	٨٨
فصل في واجباته	٩٢
فصل في سننه	٩٢
فصل في مستحباته	٩٣
فصل في مباحاته	٩٣
فصل في مكروهاته	٩٣
فصل فاذا فرغ من السعي الخ	٩٤
باب الخطبة	٩٦
فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة	٩٦
فصل في الرواح	٩٧

(RECAP)

2274

8956

868

1871

صفحة	صفحة
١٣٠ فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ	٩٨ فصل في الرواح من منى الى عرفات
١٣٠ فصل في رمي اليوم الرابع	٩٩ باب الوقوف بعرفات وأحكامه
١٣١ فصل في أحكام الرمي الخ	١٠٠ فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٣٥ فصل في مكروهاته	١٠٢ فصل في شرائط جواز الجمع
١٣٥ فصل في النفرة	١٠٤ فصل في صفة الوقوف
١٣٥ باب طواف الصدر	١٠٧ فصل في شرائط صحة الوقوف
١٣٧ فصل ومن خرج ولم يطفه الخ	١١١ فصل في حدود عرفة
١٣٧ فصل في صفة طواف الوداع	١١١ فصل في الدفع قبل الغروب
١٣٩ باب القران	١١١ فصل في اشتباه يوم عرفة
١٣٩ فصل في شرائط صحة القران	١١٢ فصل في الاقاضة من عرفة
١٤١ فصل ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام	١١٣ باب أحكام المزدلفة
١٤٢ فصل في بيان اداء القران	١١٣ فصل في الجمع بين الصلاتين بها
١٤٧ فصل في قران المكي	١١٦ فصل في البيوتة بمزدلفة
١٤٨ باب التمتع	١١٦ فصل في الوقوف بها
١٤٨ فصل في شرائطه	١١٧ فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
١٥١ فصل في تمتع المكي	١١٨ فصل في آداب التوجه الى منى
١٥٤ فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ	١١٨ فصل في رفع الحصى
١٥٤ فصل التمتع على نوعين الخ	١١٩ باب مناسك منى
١٥٧ باب الجمع بين التسكين المتعدين	١٢٠ فصل في قطع التلبية
١٥٧ فصل في الجمع بين المجتنبين أو أكثر	١٢٠ فصل في الذبح
١٥٩ فصل في الجمع بين العمرتين	١٢١ فصل في الحلق والتقصير
١٦٠ باب اضافة أحد التسكين	١٢٣ فصل في زمان الحلق الخ
١٦١ فصل كل من رزقه رفض الحجة الخ	١٢٤ فصل في حكم الحلق
١٦٢ باب في مسح اعرام الحج والعمرة	١٢٤ باب طواف الزيارة
١٦٢ باب الجنائيات	١٢٥ فصل آقل وقت طواف الزيارة الخ
١٦٨ فصل في تقطيع الرأس والوجه	١٢٥ فصل في شرائط صحة الطواف
١٦٩ فصل في لبس الخفين	١٢٦ فصل فاذا فرغ من الطواف
١٧١ فصل في الكحل المطيب	١٢٧ باب رمي الجمار وأحكامه
١٧١ فصل في أكل الطيب وشربه	١٢٧ فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر
١٧٢ فصل في التداءى بالطيب	١٢٧ فصل في وقت الرمي في اليومين
١٧٣ فصل لا يشترط بقاء الطيب في البدن	١٢٨ فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
١٧٣ فصل في تطيب الثوب	١٢٨ فصل في صفة الرمي في هذه الايام

صحيحة

١٧٤ فصل في ربط الطيب

١٧٤ فصل في الخناء

١٧٤ فصل في الوصمة

١٧٥ فصل في الخطمي

١٧٥ فصل في الدهن

١٧٦ فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ

١٧٧ فصل في الشارب والرقبة الخ

١٧٨ فصل في حكم التقصير

١٧٨ فصل في سقوط الشعر

١٧٨ فصل في حلق المحرم رأس غيره الخ

١٧٩ فصل في قلم الاظفار

١٨٠ فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ

١٨١ فصل واذا ألبس المحرم بحرم الخ

١٨٢ فصل فاذا جامع في أحد السيلين الخ

١٨٣ فصل وان كان المقسد قارنا

١٨٣ فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف الخ

١٨٤ فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة

١٨٤ فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق

١٨٥ فصل وشرائط وجوب البدنة بالجماع الخ

١٨٥ فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ

١٨٦ فصل في حكم دواعي الجماع

١٨٧ فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة

١٨٩ فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ

١٩٠ فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ

١٩١ فصل في الجنائية في طواف الصدر

١٩١ فصل في الجنائية في طواف القدوم

١٩٢ فصل في الجنائية في طواف العمرة

١٩٣ فصل ولو طاف فرضاً أو واجباً أو تفضلاً الخ

١٩٣ فصل ولو ترك ركعتي الطواف

١٩٤ فصل في الجنائية في السعي

١٩٤ فصل أما جنائيات الوقوف بعرفة الخ

١٩٤ فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة

صحيحة

١٩٥ فصل في الذبح والحلق

١٩٥ فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج

١٩٦ فصل في الجنائية في رمي الجمرات

١٩٦ فصل في ترك الواجبات بعذر

١٩٨ فصل اذا قتل المحرم صيد الخ

١٩٩ فصل ولو نقر صيد الخ

٢٠٠ فصل في صيد يجني عليه رجلان

٢٠١ فصل في تغرأ الصيد بعد الجرح

٢٠١ فصل في حكم البيض

٢٠٢ فصل في أخذ الصيد وارساله

٢٠٣ فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك

٢٠٥ فصل في البيع والشراء والهبة والغصب

٢٠٦ فصل في صيد الحرم

٢٠٨ فصل في قتل الجراد

٢٠٩ فصل في قتل القمل

٢٠٩ فصل فيما لا يجب شئ بقتله في الأحرار الخ

٢١٠ فصل في ذبيحة الهرم

٢١١ فصل يجوز للمعمر الخ

٢١٣ باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها

٢١٣ فصل في شرائط وجوب الكفارة

٢١٤ فصل في جزاء أشجار الحرم وبنائه

٢١٥ فصل في جزاء صيد الحرم

٢١٥ فصل في جزاء الصيد مطلقاً

٢١٧ فصل ثم لا يجزئ الصيد الخ

٢١٧ فصل ولو قتل صيداً مملوكاً الخ

٢١٨ فصل في جزاء اللبن والتغطية

٢١٩ فصل في أحكام الدماء الخ

٢٢٢ فصل في أحكام الصدقة

٢٢٥ فصل كل صدقة تجب في الطواف الخ

٢٢٥ فصل في أحكام الصيام في باب الأحرار

٢٢٧ فصل اعلم ان الكفارات الخ

٢٢٨ فصل ولا يجوز للمكفر الخ

صفحة	صفحة
٢٧٣ فصل ولو نذر هديا الخ	٢٢٨ فصل في جنابة المملوك
٢٧٤ باب المقرقات	٢٢٩ فصل في جنابة القارن ومن معه
٢٧٧ فصل في حدود الحرم	٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه
٢٧٧ فصل من جن في غير الحرم الخ	٢٣٢ فصل في ارتكاب المحرم المخطور
٢٧٨ فصل ولا بأس بالخروج تراب الحرم الخ	٢٣٣ باب الاحصار
٢٧٨ فصل ويستحب الاكثر من شرب ماء زمزم	٢٣٦ فصل في بعث الهدى
٢٧٩ فصل أمر كسوة الكعبة الخ	٢٤١ فصل في التحلل
٢٧٩ فصل يستحب دخول البيت الخ	٢٤٢ فصل في زوال الاحصار
٢٨٠ فصل في أما كن الاجابة	٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصار
٢٨١ فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صل الله عليه وسلم	٢٤٣ فصل في قضاء ما أحرم به
٢٨١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة رضي الله عنها	٢٤٤ باب القوات
٢٨٣ باب زيارة سيد المرسلين الخ	٢٤٦ فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج الخ
٢٨٤ فصل واذا توجه الى الزبارة الخ	٢٤٧ باب الحج عن الغير
٢٩٣ فصل وليغتنم أيام مقامه بالمدينة الخ	٢٤٨ فصل في شرائط وجواز الاحجاج الخ
٢٩٦ فصل في زيارة أهل البقيع	٢٥٧ فصل ولو أوصى ان يحج عنه الخ
٢٩٨ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم	٢٥٩ فصل في النفقة
٣٠٠ فصل في زيارة جبل أحد وأهله	٢٦١ فصل ولو وصى الميت أو وارثه الخ
٣٠٢ فصل في الأبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم	٢٦٢ فصل ولو قال المأمور منعت من الحج الخ
٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم	٢٦٢ فصل جميع الدماء المتعلقة بالحج
٣٠٥ فصل أجمعوا على ان افضل البلاد مكة والمدينة	٢٦٢ فصل اعلم انه اذا حج المأمور الخ
٣٠٧ فصل ويستحب ان يصوم الخ	٢٦٣ باب العمرة
	٢٦٥ فصل في وقتها
	٢٦٦ باب التذرع بالحج والعمرة
	٢٦٧ فصل اذا قال على المشي الى بيت الله الخ
	٢٦٩ باب الهدايا
	٢٧٢ فصل ومن ساق بدنة واجب الخ
	٢٧٢ فصل لا يجوز مقطوع الاذن الخ
	٢٧٣ فصل في السن

• (تمت) •

شرح الامام العالم العلامة الخبير الجبر القهامة وحيد دهره
وفريد عصره ملا على قارى المسمى المسلك المتقسط
فى المسلك المتوسط على اباب المناسك للشيخ
الامام رحمة الله السندى تقىنا
الله بهما وأعاد علينا من
بركاتهما
آمين

٢
{ وبها منه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما }
{ جع العلامة قطب الدين الحنفى ثناءه الله الثواب الوفى }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أوضع المحبة بأوضح الحجية وأوجب أركان الاسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وأفضل الملوات وأكمل التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكا لثلاث نفع في اللغة وعلى آله الكرام وأصحابه الفخام وأتباعه العظام المتقربين لله على الأمة - ذرمان الدجبة والظلمة * (أما به - د) * فيقول المتجني إلى حرم كرم ربه الباري على بن سلطان محمد القاري اني لما رأيت لباب المناسك محتصر نفع الناسك للعالم العلامة والفاضل الفهامة مرشد السالكين ومفيد الناسكين الشيخ رجة الله السندی رحمه الله رحمه الابدی أجمع المناسك وأخضر المسالك سخني بال أن أشرحه شرحا يبين اعراب مبانيه ويعين اغراب معانيه ويوضح مشكلات ما فيه * (وأما به) * المسالك المنقط في المناسك المتوسط فقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتسدا بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على مئة ملقات البسملة وجزئيات التسمية يخرجنا عن المقصود إلى حد الملالة لكن من القوائد البديعية لابن القيم الجوزية ان الحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق المرام * منها انه موطن لا ينبغي أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلذلك كراهة الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك من اقضاء المقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة المبني للمعنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما تقول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا تذكر هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرد ذكره في قلب المصلي تجرد ذكره في لسانه * ومنها ان الفعل اذا حذف مع الابتداء به في كل قول وعمل وليس فعل أولى به من فعل فكان الحذف أعم من الذكرفان أي فعل ذكرته كان المحذوف أعم منه * ومنها ان الحذف أبلغ لان المتكلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى (أما
بعد) فان نعم الله تعالى أكثر
من أن تحصى وأوسع دائرة
من أن تعد وان تستقصى
وان من أعظم النعم
وأكملها وأجملها وأفضلها
على أهل الحرمين الشريفين
وخدام هذين الحرمين
المنيفين نعمة الحج عليهم في
كل عام وتيسير ذلك لهم لزيد
اللطيف والانهام (وكنت)
من شملته هذه العناية

بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة الى النطق به لأن
المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فانما هو باسمه تبارك وتعالى والحوالة على
شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كما قيل

ومن عجب قول العواذل من به * وهل غير من أهري يحب ويهني

(الحمد لله أكمل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك
أن أكله هو ما حده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير اليه حديث لأحصى ثناء
عليك أنت كما أنبت على نفسك ففيه إيماء الى أن اللام في الحمد انما هي للعهد وبؤيده تقييده
المغيب لتضمن شكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أي اللامان وما يتعلق به من الأحكام فانه
لولا هداية الله ما هتدينا ولا نصنع قنالا صلينا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله
تعالى حكايته عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
ثم لامرية أن الهداية الموصلة ليس أمرها اليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لاتهدي
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو سبب الهداية وباعت حفظ الامة عن الغواية
لقوله تعالى وانك لاتهدي الى صراط مستقيم فصار معنى الاتيين باعتبار اشارات الدلائل
كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة اذ رميت أي صورة ولكن الله رمى أي خلقا وقوة
(وخصنا) أي معشر أهل الاسلام (بوجوب حج بيته الحرام) أي المحترم المعظم في كل زمان ومقام
وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب
الا على هذه الامة لكن نظريه العزيز جماعة ورده ايضا جماعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام
لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا
ربكم فهذه صيغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحته وثبوت روايته وتحقق
دلالته يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الامة بعده
الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه
السلام لكان فرضا من أقول ظهورا أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصا على قول من قال شرع
من قبل ما شرع لنا اذ لم يثبت نسخه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم ما مورعنا به ابراهيم
عليه السلام ومثله فعلم به أن الأمر أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ
ابن حجر المكي في استدلاله للرد على الحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى والله على الناس حج
البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابته لا تخفى فان الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مريية
أنهم الاتمحل الناس السابقين الا اذا أريد بها الاخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على أن فرض
الحج انما هو بآمال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع
نعم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون أممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق
انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوجوب والافق حج آدم عليه
السلام وقاله الملائكة برحمتك وقد حججنا قبلك وحج كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل
ابراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما قبل الهجرة حججا لا يعرف
عددها على ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشعل الانس والجن بناء على أنه من نوس كما

الربانية وحصل له هذه
السعادة العلية وكتبت
في ذلك منسكا حافلا وكابا
لاكثر ما يحتاج اليه من
الحج شاملا فساتني بعض
من يتعين موافقته ولا
يسوغ مخالفته أن أفرد
أدعية الحج والعمرة برسالة
مستقلة يفتتح بها الحاج
 والمعتمرون من أهل مكة
وأهل الآفاق يحض جلها
ويكثر نفعا فاجبته الى
سؤالي (رجعت) في هذه
الاوراق ما ورد في الحج
والعمرة ومقدماتهم من
الادعية المأثورة والآثار
المشهورة انتقبتها من
كتب المسالك وغيرها

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه ففرض الحج يشهد الحن أيضا وصرح
 به السبكي في فتاواه أنه انتهى وفيه بحث فان الآيات القرآنية تدل على الغاية بينهما كقوله تعالى
 من الجنة والناس ويامعشر الجن والإنس وأمنالهما وكذا الإطلاقات العرفية ناطقة
 بما بينهما فيبعد اثبات عموم الحكم الشرعي بمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع
 أنه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي على أفضل المخلوقات وأكمل
 الموحودات (الذي أوضع لنا سبيل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة
 واللاملة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسانير اللذات أولئك قرة سلام
 بعضهم على بعض في جميع الحالات أو لسلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو لسلام
 قول من بربهم أو بيننا السبيل الموصلة إلى الله بالقرية والوصلة فإن السلام من أعمانه
 إطلاقا للمصدر على الوصف بالمبالغة فإنه تعالى منزله عن صفات التقصان ومقدس عن سمات
 الحدوثان (وعلمنا الناس) أي بارادة الله تعالى له كما في دعاء إبراهيم عليه السلام وأرنا
 مناسكا (وسائر الأحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الإسلام لقوله تعالى وأرسلنا إليك الذكر
 لتبين للناس ما نزل إليهم (وعلى آله) أي أهل بيته وأقاربه وعترته (وصحبه) أي كل من رآه مؤمنا
 به ومات عليه ولومن أتبعه وفيه ان المصنف رافض مذهب الخوارج والروافض وأنه
 على المشرب الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع أهل الفضل (الفر) بضم فتشديد جمع
 الاغتر وهو معنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكرم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما
 أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسطة والمجدة والتصلة والتجربة (فهذا) إشارة إلى ما في
 الخاطر أو إلى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه
 من المسائل (وعباب المناسك) بضم العين أي ومعظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من
 الوسائل (تلخصه) أي اقتصرته أو اختصرته (من كتابي جمع المناسك) أراد به المناسك الكبير
 الجامع الحاوي لمسائل الحج من النقيز والقطيع (عنوان السالك) أي إمامة السالك العاجز عن
 تلك المسالك (وتسهل للناسك) أي وتيسر للعابد بالحج وما يتعلق به هناك (سائلا) أي حال
 كوني طالبا (من فضل المالك) أي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل
 ملك ومالك في جميع الممالك (ان يقع به كل آثم) بضم وتشديد ميم أي فاصد (لذلك) أي لذلك
 الكتاب المعبر عنه بالباب أو الإشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمن البيت الحرام
 والله أعلم بحقيقة المرام ثم نقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان المخلص
 الاخبار والآثار على ما ذكره أخبار الاخبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من
 الكعبة العظيمة بعد اصطفاؤه الله ما شاء من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية
 والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق
 عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بالتي عام على مناقله مجاهد من الانبياء فنظر الله الى
 الماء وتجلي على الهواء فموج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء
 وزبد فوق الماء قطعة بل لمعة مفيد البقعة فجعلت الارض منها ودجيت من جوانبها
 واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه تميد وقيل مرارا ولم تستقر

وريجازت أدعية مجتربة
 القبول وضراحت صح فيها
 النقول واستطرفت الى
 ما ورد في الحج الا كبروفضله
 ومذاهب العلماء في ذلك
 على وجه الاختصار راجيا
 بذلك حسن القبول لينتفع
 بها الحجاج والمسافرون
 وعباد الله المخلصون رجاء
 للتوابع من الله الكريم يوم
 لا يتبع مال ولا بنون الا من
 اتى الله بقلب سليم وعلى الله
 أو كل ربه استعين انه خير
 ميسر وخير معين
 (مقدمة في دعاء الاستخارة)
 روي عن الامام الحافظ
 أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
 البخاري رحمه الله تعالى
 بسنده الى

قرارا خلق الله الجبال أو نادا ومدارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأمر الجبال اشتهدا
 ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقعة كما يروى إليه قوله سبحانه أن أول بيت وضع
 للناس أي لعبادتهم وجعل متعبدا للطاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرئ بصيغة
 الفاعل للذي يبكة أي للبيت الذي يبكة فإنها لغة فيها وسميت به لأنها تذك وتذك أعناق الجبال
 أولها يزدحم عليها الكرام البررة وقد روي أنه كان في موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال
 له الضراح لأنه ضرح من الأرض وابعده وهو المشهور بالبيت المعمور هذا البيت للبيت المذكور
 وبطوف به الملائكة فلما أبطأ آدم عليه السلام أمر بأن يحجه ويطوف حوله ثم رفع في الطوفان
 إلى السماء الرابعة بطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تحصل لهم نوبة إلا عادة وهو لا ينافي
 ظاهر الآية فإن موضع التشريف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنيفة وهي لا يمكن رفعها
 وإنما رفع البناء الموضوع في محلها التشريف بوضعه في مكانها العلي شأنها ثم بنى بدله إبراهيم
 عليه السلام ثم هدمه فبناه قوم من جرهم وهم حتى من اليمن أصهار اسمعيل عليه السلام ثم
 العما لقة من ملوك مصر والشام ثم قرئ قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين
 القبائل الأربعة المتعلق بكل منهم جد ارم بن ادم ذلك المقام في وضع الحجر الأسود والركن
 الاسعد حيث أراد كل رئيس قبيلة أن يضعه هو واستقلالا ومنعه بقية الرؤساء لادعاء كل منهم
 اجلالا إلى أن اتفقوا في دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية إلى المقاتلة أن كل من
 دخل من باب السلام في صباح تلك الأيام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع
 فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فرجا قدومه هذا محمد الأمين فذكروا له
 القضية وما جرى لهم من القصة والنصبة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر العظيم وأشار
 لكل رئيس أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الأوسط من رداءه
 ووضعوه جملة في محله فبناه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث
 عن عائشة رضي الله عنها مر فوعا أنه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنيت البيت على
 فواعد إبراهيم عليه السلام وأدخلت الحجر المسمى بالحطيم في الكعبة وفتح الباب الغربي
 من البقعة والعقب العتبة العلية بالأرض السنية تيسيرا للداخلين وتسهيلا للخارجين
 فبناه عبد الله على طبق ما نراه صلى الله عليه وسلم فتحه الحاج وسد الباب الثاني وأخرج
 الحطيم من المبنى ورد الجدار الذي يليه إلى ما كان عليه وإل الحكمة الإلهية أن كل أحد
 يتمكن من دخول البيت هناك ولو بالدليل الظني كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وإن
 يتميز ما ثبت من البيت بالدليل القطعي عن غيره مراعاة للاحتياط الميقني في استقبال الصلاة
 التي هي الركن الديني والجامع أنه بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووقف سبع شواطئ
 ثم إن الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا ككثير الخير الديني والآخرى لمن حجه واعتمره
 واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى أي مرشدا للعالمين عموما لأنه قبله لحيمهم وميتهم
 وسبب هداية إلى جهة عبادتهم وأدب جلستهم في طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيري
 قدس الله سره الحلي البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس
 وتقرن لمن لم يزل عن الغير فالبيت مطافة النفوس والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضي الله
 عنهما أنه قال كان رسول
 الله يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا
 السورة من القرآن يقول
 إذا هم أحدكم بالأمر
 فليركع ركعتين من غير
 الفريضة ثم ليقل (اللهم اني
 استخيرك بعلمك واستقدر
 بقدرتك واسألك من
 فضلك العظيم فانك تقدر
 ولا أقدر وتعلم ولا أعلم
 وأنت علام الغيوب (اللهم)
 ان كنت تعلم ان هذا
 الأمر خير لي في ديني ودنياي
 ومعاشي ومعالي وأمرى أو
 قال في عاجل أمري وآجله
 فاقدره لي ويسره لي ثم بارك
 لي فيه وان كنت

اطلال وآثار ورسوم وأحجار ولكن

ان آثارنا تدل علينا * فانظر وابعدها الى الآثار

ويقال الكعبة بيت الحق سبحانه في الجهر والقلب بيت الحق سبحانه في السر قال قائلهم

است من جلة المهين ان لم * اجعل القلب بيته والمقاما

وطوا في اجالة السرفيه * وهو ركني اذا أردت استلاما

وذكر في الاحياء عن مجنون بن عامر من الاحياء

أمر على الديار ديار لي * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

فهو بيت ظاهره الاحجار والاستار وباطنه الانوار والامرار احجاره مغناطيس القلوب القدسية والنفوس الانسية واستاره اسباب لكشوف التجليات الرحمانية والتبرلات الصمدانية ومن أحجاره المتضمنة لانوار اسراره ما سمع بين الله المنور ببلاده بصافح بها عباده ثم اعلم أن هذا الكتاب المسمى بالباب مشتمل على أبواب وفصول كثيرة مهمة عند أرباب الالباب منها قوله

• (باب شرائط الحج) •

وسميا في انها أنواع لكن المصنف أتى بجملة معترضة حيث قال (الحج فرض مرة بالاجماع على كل من استجمعت فيه الشرائط) أي الآية بكاملها ووجوبه على التراخي في الصميم خلافا للكرخي حيث قال يجب على الفور مع الاتفاق على صحة تقديمه وتأخيرها وانما الخلاف في تأخير من أخره بقدر عن أول زمان امكانه فاعلم أولان الحج بفتح الحاء ويكسر الفاء القصد المطلق أو يقيد التكرار أو قصد المعظم وهو المختار وشرعا قصد البيت المكرم لا داركن من أركان الدين الاقوم فالعق الاصطلاحى أخص من عموم المعنى اللغوى قال الامام ابن الهمام الظاهر انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرمان بنية الحج سابقا أي على الافعال لكن قوله بنية الحج مستدرك لانه لا يتم الاحرام بدون النية والتلبية الا أن يتكلف ويجعل على التأكيد أو يؤقول بالتجريد ويقال أراد بحج ما ملينا ثم قال تعليلا لقوله الظاهر لانا نقول أركانه اثنان الطواف والوقوف بعرفة انتهى ولا شك ان تعريف القوم يستفاد منه ذلك غاية انهم أجلوا في القضية والمحقق فصله في الجملة وأما على ما ذكر في القاموس من أن الحج هو القصد والتردد بقصد مكة للنسك فيطابق المعنى اللغوى للمصطلح الشرعى ثم قول المصنف فرض مصدر بمعنى في المفعول أو ماض بصيغة المجهول وأصل القرض القطع فيطلق على ما ثبت بالدليل القطعى دون الظنى خلافا للشافعى وحكمه التواب بالفعول والعقاب بالترك وكفر جاحده وهو فرض عين بلا خلاف مرة وقال بعض الشافعية هو فرض كفاية أيضا بعد أدائه مرة وهو غير ظاهر بحسب الأدلة مع ما فيه من الحرج العظيم على الأمة نعم قد يفرض لعارض كندرا وقضا به فساد أو احصار أو لشروع فيه مباشرة الاحرام كما يدل عليه صريح ما قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وضمنا قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم ثم اقتصره على قوله بالاجماع مع ثبوته أيضا بالكتاب والسنة لكونه أقوى الأدلة أما الكتاب فقوله تعالى والله على الناس

تعلم ان هذا الامر شريك في ديني ودنياي ومعاشي ومعقبه أسمى أو قال في عاجل أسمى وأجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضنى به وفى رواية ثم أرضنى به وبسمى حاجته عند قوله هذا الامر فان كانت الاستخارة للحج فهي راجعة الى الوقت والحال لا الى نفس الحج فانه خبر كله وكذلك كل عمل ترجع فيه الاستخارة الى الوقت والحال ونحو ذلك فيقول في الحج اللهم ان كنت تعلم أن ذهابى الى الحج فى هذا الحال (روينا) عن الحاكم باسناد صحيح ان رسول الله صلى

حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية وقوله سبحانه واذن في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى
 كل ضامر يأتين من كل فج عميق الى أن قال وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى اليوم
 اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي الآية وأما السنة فمنها ما يدل على فرضيته وفضيلته
 ومنها ما يشير الى ذم تاركه واستحقاق عقوبته فمن القسم الاول ما روى عنه صلى الله عليه وسلم
 يأتهم الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها
 ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم رواه مسلم وزاد في رواية الحج مرة فمن زاد فطوق
 وعنه صلى الله عليه وسلم من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه رواه البخاري ومسلم
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة رواه الشيخان والمبرور الذي
 لا يحالطه اثم وقيل المتقبل وقيل الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا رث ولا فسوق وقيل الذي
 لا معصية بعده وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبيا في العقبى ومعنى
 ليس له جزاء الا الجنة انه لا يقتصر فيه على تكفير بعض الذنوب بل لا بد ان يبلغ به الى الجنة
 وعنه صلى الله عليه وسلم الحاج والعمار وفد الله ان دعوه أجابهم وان استغفروه غفر لهم
 رواه ابن ماجه وعنه صلى الله عليه وسلم من خرج حاجا أو معتمرا أو غزيا مات في طريقه كتب
 الله له أجر الغزى والحاج والمعتمر رواه البيهقي في شعب الایمان وعنه صلى الله عليه وسلم من
 الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأقام الصلاة وآتى الزكاة والحج
 وصوم رمضان رواه الشيخان وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينعم الله على من لم يحج
 بهدم ما قبله وان الهجرة تم بهدم ما قبلها وان الحج بهدم ما قبله رواه مسلم وعنه صلى الله عليه
 وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهم ينقيان القلوب والذنوب كما ينقى الكبريت الخشب والذهب
 والفضة رواه الترمذي وغيره وعنه صلى الله عليه وسلم ان الحاج اذا قضى آخر طواف بالبيت
 خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه رواه ابن حبان وجاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 اني أريد الجهاد في سبيل الله فقال الا أدلك على جهاد لا شوك فيه قال بلى قال الحج رواه عبد
 الرزاق في مصنفه ورواه أيضا مرفوعا عجبا وانسته غفوا وعنه صلى الله عليه وسلم جهاد الكبير
 والصغير والضعيف والمرأة الحج والعمرة رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر
 للحاج ولين استغفر له الحاج رواه البيهقي في سننه وعنه صلى الله عليه وسلم ان دعوة الحاج لا ترد
 حتى يرجع رواه ابن الجوزي وعنه صلى الله عليه وسلم قال ما معراج رواه الفاكهسي وغيره
 والمعنى ما اقتضاه وما فني زاده أو ما انقطع به الاجل وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال للسائل عن
 خروجه من بيته يوم البيت الحرام ان له بكل وطأة تطوئها راحلته حسنة وتغنى عنه بها سنة رواه
 عبد الرزاق وابن حبان بمعناه ومن القسم الثاني ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من ما زاد
 وزاد له تبلغه الى بيت الله الحرام ولم يحج فلا عابه أن يموت يهوديا أو نصرانيا وذلك ان الله
 تبارك وتعالى يقول والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن
 العالمين رواه الترمذي وعنه صلى الله عليه وسلم من لم يمنعه من الحج حاجة ظاهرة أو سلطان جائر
 أو مرض حابس لم يحج فليمت ان شاء يهوديا وان شاء نصرانيا رواه الدارمي وعنه صلى الله
 عليه وسلم قال ان الله تعالى يقول ان عبدا صححت له جسمه ووسعت عليه في العيشة غضى عليه

الله عليه وسلم قال من
 سعادته ابن آدم استخارة الله
 تعالى ومن شقائه ترك
 استخارة الله (وينبغي ان
 يقرأ في الركعة الاولى بعد
 الفاتحة قل يا أيها
 الكافرون ثم يقرأ وربك
 يخلق ما يشاء ويختار ما كان
 له من الخيرة سبحانه الله
 وتعالى عما يشركون
 وربك يعلم ما تكن صدورهم
 وما يعلنون وهو الله لا اله
 الا هو له الحمد في الاولى
 والاخرة وله الحكم واليه
 ترجعون ويقرأ في الثانية
 بعد الفاتحة قل هو الله أحد
 ثم يقرأ وما كان لمؤمن ولا

خمس أعوام لا يقد إلى تحريم رواء ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه أنه محروم عن الخير
الجزيل والثواب الجليل فهو محمول عند الجمهور على الاستصحاب خلافاً لمن جله على الإيجاب
والله أعلم بالصواب وقد تقدم أن ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاول معظهما
فانه لا يفوت الحج الا بقوته ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان
وقته منسوخ الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقيق محله وأما شرائطه
فبينها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء
وشرط وقوعه عن القرض وسأني بيان أحكامها في تعداد أنواعها (النوع الاول) أي من
أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها
واذا فقد واحد منها لا يجب أصلاً بالنسبة ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى القرض
وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاول من شرائط الوجوب هو تحقق الاسلام
لا مجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذمياً أو حربياً كفره
ظاهرياً أو باطنياً ولم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كفاي حق الفقير فانه لا يجب عليه
إبداء لكن ان اذاه صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنياً بعده لا يجب عليه ثانياً قال
(ولا يصح منه) أي من الكافر (ادائه) أي مباشرة للحج (بنفسه) لعدم صلاحية له لفقد
أهليته لمطلق العبادة (ولان مسلم له) أي لكافراً نيابة عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافر أياه
لا فرضاً ولا تفلاً اذ ليس له استحقاق المشاورة بل تعين عليه العقوبة بل لو حج ثم أسلم لا يفتد بما حج حال
الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلماً بمجرد مباشرته على خلاف سياتي في قضيته وأما ما وقع
في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والوجه والوقوع عن القرض فقوله الوقوع غير
واقع في محله لانه مستغنى عنه بعد قوله الصحة اذ الحج اذا لم يكن صحيحاً لا يتصور وقوعه عن
القرض ولا عن الذل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرمت مسلم ثم ارتد) أي في اثناء احرامه
(بطل احرامه) أي تشبهه بالركن والافالردة لا تبطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة وكذا
بطل بالاولى كل ما فعل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه
(فعليه الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حتماً) أي وجوباً (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه
لو ملك الكافر ما به استطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة
فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيراً فانه يتقرر في ذمته ديناً وقد صرح
بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب الفتاوى السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة
وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما فعله حال الاسلام يارتد اذ فيكون بمنزلة المسلم الجديد
ولهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة نعم لو صلى الظهر مثلاً ثم ارتد ثم أسلم
ووقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانياً ومن فروغ هذه المسئلة ان العصابي لو ارتد بطلت
صحته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانياً احراماً جديداً ولا فيكون تابعياً وهذا كله عند ثانياً
على ان مجرد الكفر محبط للأعمال لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله خلافاً
للشافعي فان البطالان عنده مقيد بموته على كفره لقوله سبحانه ومن يرتد منكم عن دينه فيمت
وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والاخرة ولنا ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
أمرها ان تكون لهم الخيرة
من أمرهم ومن يعص الله
ورسوله فقد ضلّ لاهلاً
مبيناً ولا يصليها في وقت
الكراهة ويستحب أن
يفتح دعاء الاستخارة وكل
دعاء بالتحميد لله والصلاة
على رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأن يكرر هذه الصلاة
ثلاث مرات وقيل سبع
مرات وان يقرأ خلف كل
ركعتين منها دعاء الاستخارة
ثلاث مرات ليكون أقرب
الى القبول وأن يحج ثم يقول
(اللهم) خرنى واخترنى
ثلاث مرات ثم ينظر الى
ما يسبق الى قلبه فان
الخيرة فيه ان شاء الله تعالى

لشعور البطلان حالي الدنيا والاخرة والحصول خلوده في النار وأما من آمن وعمل صالحا بعد
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقب وهو مخلد
في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الاحرام) أي قبل الوقوف بعرفة (كافر) أي أصلي
(أو مرتد) أي بأمر عارض (ان جدد الاحرام له) أي للحج (صح عن القرض والاقتلا) أي وان لم
يجدد الاحرام فلا يصح عن القرض كذا في البحر وهو موهم انه يوضح عن النقل لكن سبق ان
من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهر الاطلاق على ما بيناه وهو يفيد بطلان احرام
الكافر قبل الاسلام بالاولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على
احرامه يكون نظرا عاقبيه نظرا لما قال صاحب البدائع من ان احرام الكافر والمجنون لا ينعقد
أصلا لعدم الاهلية وأنت تعلم ان احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل
يتعين ما قد مناه من التفصيل ولعل صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص
وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما يقيد بالتطوع
لتوسع أمره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يسامح به في القرض بخلاف النقل فانه سرح بترك
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البناء يوجب نظرا الى ان الاحرام شرط وهو عبارة
عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد احرامه لافرض ولا تقلا وكذا
المجنون ليس له اهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج ان مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون
وسبق في الجمع بين القولين في محله بقي الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالصلاة
بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب البناء والبدائع حيث قال لا تشهد الشهود انهم رأوه
قد حج أو تنهيا للاحرام ولي شهد المناسك كلها فهو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو
مرتد وخالفهما آخرون بقولهم ان حج الكافر لا يعتد به في عبده لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم
باسلامه على ما في البحر وغيره وصحبه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحمل عدم
الاعتداد فيكون ظاهر الكفر والاعتداد في خلافه ومثل الحكم في اسلامه يكون الحكم في
احرامه قال في الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أو لا ذكر بعضهم انه يسقط
وهذا في حكم الظاهر ظاهرا وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط عنه
والا فلا ينتهي وقوله قبل الاحرام أي قبل تحققه فانه اذا وجد منه الاسلام عند قصد الاحرام
سقط عنه القرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذ في الاخرة بترك اعتقاده الشرائع
بلا خلاف واختل في حق المؤاخذة بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا
الى المؤاخذة في الاخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم
المؤاخذة في حق أحكام الدنيا (الثاني) أي الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العالم
بكون الحج فرضا لمن في دار الحرب) أي نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بغير عدل)
متعلق بالعالم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تستلزم العدالة والبلوغ والحزبية في هذا
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أي ويجب العلم أيضا بغير عدل (لو تحول)
أي المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعني ولم ينشأ فيها قد رما يتعرف فيها شرائع
الاسلام وقواعد الاحكام كما يدل عليه قوله (الامن في دارنا) أي لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وعلى وأوصاني به
الشيخ العارف ولي الله
تعالى مولانا علي المتقي
أفاض الله علينا من بركاته
دعاء الاستخارة العامة
وذكر انه نقل ذلك من كتاب
الاوراد للشيخ شهاب الدين
السهروردي رحمه الله تعالى
فقال يقرأ كل يوم عند
الاشراق بعد صلاة ركعتين
هذا الدعاء مصلية على رسول
صلى الله عليه وسلم في آتية
وأخيه اللهم اني أستغفرك
بعلمك واستغفرك بقدرتك
واسألك من فضلك العظيم
فانك تقدر ولا أقدر وتعلم
ولا أعلم

وأنت علام الغيوب اللهم
 اني لا أملك لنفسى ضرا ولا
 نفعا ولا موتا ولا حياة ولا
 نشورا ولا أستطيع ان
 آخذ الا ما أعطيتني ولا
 ان أنقذ الا ما وقيتني اللهم
 وفقني لما يحب وترضى من
 القول والعمل في يسر
 وعافية اللهم خلى واخترى
 ولا تكن الى اختصارى
 اللهم اجعل الخيرة في كل
 قول وعمل اريد في هذا اليوم
 واليلة وصلى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم
 ومنذ علمنى رضى الله عنه
 هذا الدعاء ما رأيت الا خيرا
 ولم أرسوا قط والله الحمد
 والمنة وبأيت يحيط العلامة

وأسلم فيها (ولو لم ينشأ على الاسلام) أى في بدء أمره وابتداء عمره فانه لا يعذر في جهله حيث تدبره
 الاحكام لتقصيره لكن ذكر في منسك الفارسي والبحر انه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر
 فكث سنين ثم تحول الى دار الاسلام فلم يعلم بوجوب الحج الا بعد مضي سنين فيها أيضا لا يجب
 عليه الحج حتى يعلم بخبر عدلين أو رجل واحد أو اثنين انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البلوغ)
 وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض لاعن الجواز والعصمة (فلا يجب على صبي) أى غير
 أو غير مميز (فلو حج) أى غير بنفسه أو غير عيز با حرام وليه (فهو نقل) أى فحبه نقل لافرض لكونه
 غير مكلف فلو أحرّم ثم بلغ فلو جدد أحرّامه يقع عن فرضه والافلا وانما جوزه التجديد لكون
 شروعه غير ملازم له بخلاف العبد البالغ اذا عتق فانه ليس له أن يجدد أحرّامه بالقرض للزوم
 الاحرام الاول في حقه بشرّوعه فليس له أن يخرج عنه الابادائه وبقضائه لافساده (الرابع
 العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض واختلف هل هو شرط الجواز أم لا فني
 البدائع لا يجوز أداء الحج من الجنون والصبي الذي لا يعقل كما لا يجب عليه ما قال ابن أمير حاج
 قال مشايخنا وغيرهم بجهة حج الصبي ولو كان غير مميز وكذا ابصحه حج الجنون قلت فينبغي أن يجمع
 بينهما بحمل كلام صاحب البدائع في الجنون على من ليس له قابلية النية في الاحرام كالصبي
 الذي لا يعقل وكلام غيره على الجنون الذي له بعض الادراك الشرعية وعلى جهة حج الصبي
 الغير المميز اذا ناب عنه وليه في النية وبوئده ما في الحاوى والغاية والمنتهى عن محمد في رجل
 أحرّم بالحج وهو صحيح ثم أصابه بعمه ففقدى به أصحاب المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال
 يجوز به ذلك عن حجة الاسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقيما في كل من الاركان (فلا
 يلزم الجنون والمعتوه) والعته نوع من فنون الجنون في الشئ هو محتلط الكلام فاسد التدبير
 الا أنه لا يضرب ولا يشتم كالجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الا نادرا والجنون
 ضده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل الجنون من يفعل لاعتقاده قصدهم ظهور الفساد والمعتوه
 من يفعل فعل الجنون عن قصدهم ظهور الفساد (فلو حج فهو نقل) الظاهر انه مقيم بما اذا عقل
 النية وتلفظ بالنية كما قد مناه والا فيكون كصلاته بلا طهارة حيث لا يصح عن فرض ولا نقل
 (وان أفاق) أى عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف فجدد الاحرام) أى كالصبي اذا بلغ
 (سقط عنه القرض والافلا ولو حج) أى عاقلا (ثم جن بقى المؤدى فرضا) أى ان نواه فيما أداء
 أو أطلقه (فلو أفاق لا يقضى) لان الافاقه بعد الجنون ليست كالاسلام بعد الارتداد (ولو أحرّم
 صحيح) أى عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى المناسك) أى بمباشرة لها أو بنيابة عنه
 في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يجوز به عن القرض) الا انه يلزمه الطواف فانه يشترط فيه أصل
 النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أى حكم المذرا المجور عليه (كالعاقل الخامس الجزية)
 أى الاصلية والعارضية وهي شرط الوجوب والوقوع عن القرض لا الجواز اتفاقا (فلا حج
 على مملوك) أى سواء كان قنا أو مكاتباً أو مدبرا أو أم ولد (فان حج ولو باذن المولى فهو نقل
 لا يسقط به القرض) أى لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الامام مالك
 انه يملك العبدان ملكه ماله فلو حج بماله صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب
 لا شرط الجواز والوقوع عن القرض حتى لو تكلف الفقير وجح ونوى حج القرض وأطلق جازله

وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأق والمعاد (والتمكن من الرحلة) أي
 الاقتدار على ركوب المركوب حيث شاء من بغير أو خيل أو بغل إلا أنه كره ركوب الجمال
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (ذلك أو اجارة في حق الآفاقي) أي ومن
 فيه معناه ممن بينه وبين عرفة مسافة مفر كاسيا في بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن
 في حكمه ممن ليس يوجد في حقه تلك المسافة (أن قدر على المشي) أي بلا كافة ومشقة (والا
 فكلا آفاقي) أي وان لم يقدرا المكي على المشي فحكمه كلا آفاقي في اشتراط الرحلة له أيضا
 وانما حملنا الآفاقي على ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الخيف والصفر أو نحوه ما فيه
 حرج عظيم لكن المصنف حمل الآفاقي على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الآفاقي إذا وصل
 إلى مبيقات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه إلا الزاد دون الرحلة أن لم يكن عاجزا عن
 المشي وبقى أن يكون الغني الآفاقي كذلك إذا عدم الركوب بعد وصوله إلى أحد المواقف
 فالتقييد بالفقر لظهور بجزءه عن المركب وليفيد أنه يتعين عليه أن ينوي حج الفرض لم يقع عن
 حجة الإسلام ولا ينوي نقلا على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاقي
 فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج ففلا يجب عليه أن يحج حجائنا ولو أطلق بقوله إلى الفرض
 وعند الشافعي لو نوى نقلا يقع عن فرضه فعلم بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير انما المراد
 به الآفاقي قبل وصوله إلى المبيقات فانه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب إحرام أحد النسكين
 ويدخله إلى مكة ووصوله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسياق زيادة
 تحقيق لذلك (ونصاب الوجوب) أي مقداره وما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وليس له حذ من
 نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يبلغه) بالتشديد والتخفيف أي بوصله (إلى مكة)
 بل إلى عرفة (ذاهبا) أي إليها (وجائيا) أي راجعا منها إلى وطنه (راكبا في جميع السفر لا ماشيا)
 أي في جميعه ولا في بعضه إلا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو أحرى ركوب زامله
 أو شق يحمل وأما المحفة فمن مبتدعات المترفة فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق يبلغه أي
 يجعله أصلا باتفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا
 ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كونه ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة
 زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسرها أي منزله الذي يسكنه هو ومن يجب عليه سكوته
 (وخادمه) أي من عبده وجليته المحتاج إلى خدمتهما (وفرسه) أي المقتدر إلى ركوبه ولو
 أحياها وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عتده حربه أن كان من أهله
 (وآلات حرفته) بكسر ففتح جمع حرفة أي وعتده صنائعه التي يستعين بها على معيشته (وثيابه)
 التي يكسها (وأثائه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (ومرمة مسكنه) أي إصلاح مكانه
 ولو في بعض ضروراته شأنه (ونفقة من عليه نفقته وكسونه) أي ونفقة من يجب عليه من عياله
 كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة إذا كانوا من أهل الاقتدار وأقارب الفقراء من
 ذوي أرحام محارمه (وقضا دينه) أي المجدلة والمؤجلة (وأصدقة نسائه) أي ومهورهن
 (ولو مؤجلة) أي فاضلا عن المجدلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن أصدقة نسائه يعني المؤجلة
 دون المجدلة (إلى حين عوده) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط

فاضل القضاة أي البقاء بن
 الضياء رحمه الله تعالى عن
 الشيخ الصالح إلى الحسن
 علي بن يعقوب النعماني قال
 وجدت منقولا عن بعض
 الصالحين أنه قال إذا اشكل
 عليك وجه الخيرة في أمر
 فانظر إليه الجمعة فإذا هدأت
 العيون فقم وتوضأ وفرش
 فراشك مستقبل القبلة
 وصل ركعتين واقرأ في
 الأولى فاتحة الكتاب وقل
 يا أيها الكافرون وفي
 الثانية الفاتحة والإخلاص
 فإذا قرئت من الصلاة
 فاضطجع على جنبك الأيمن
 وارفع يدك وقل اللهم
 يا كائنا

نفقة) أي بقاء نفقة (لمابعداياه) أي لاسنة ولاشهر ولا يوما كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال
 ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر نفقة لمابعداياه في ظاهر الرواية (ومن له مال يسلقه) أي
 إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والحال أنه ليس له مسكن يأوي إليه ولا عبد يجتذمه
 ويكون حواله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى
 ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بيته للجمع فانه تعين أداء
 التسك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق
 بينهما ما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه
 لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إيايه وعند دراهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك
 في غير الحج فإن فعل أم لأنه مستطيع على الدراهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بتلك شراء
 المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فانه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أي لشخص
 (مسكن فاضل) أي عن سكاته وعن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره أو يبعده (أو عبد) أي
 لا يستخدمه (أو متاع) أي لا يمتنه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم
 الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والنجوم والهيئة وأمثالها من
 الكتب الرياضية أو الأدبية فيثبتها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كما في
 التاتارخانية (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على قدر
 حاجته من غلتها (أو كرم) أي بستان عذب ونحوه من أشجار غار زائدة على مقدار التفتك بها
 (أو حوائط) أي من دكاكين وحمامات وسائر مستعجلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو نحو
 ذلك) أي من ابل وبقر وغنم ترعى (عما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها أو شعرها ولحمها (يجب بيعها)
 أي على صاحبها (إن كان به) أي يمتنها (وفاء بالحج) أي بنفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ
 الرسكة إذا بلغ نصابا ولو لم يحل عليه الحول ويتعلق به وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة
 ذوى الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو منزل) أي بكفيه منزل آخر
 (دونه) أي أقل منه وسعة أو لطافة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي
 من تركي أو حبشي ويكفيه الخدمة عبد هندي أو نوبى (فليس عليه بيعه) أي يبيع ما ذكر من
 الواسع والغالي والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بما دونه لكنه لو فصل فهو
 أفضل ~~له~~ لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا يت منه كما لا يجب عليه بيع المنزل
 والاقتصار على السكنى بالاجارة أو الاعارة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد فبن كان
 في مسكنه أو في كسوته أو في خدمته فضل عن الكفاف يبلغه زاد وراحلة فعليه الحج والمذهب
 عندنا ما تقدم قاله في البحر ذكره المصنف في الكبير ومكت عليه والصواب حل كلام محمد على
 ما إذا كان له مساكن وثياب وخدام زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته ثلاثين في المذهب
 (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي يبيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي
 الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وفاء لأداء
 حجه (ولا تثبت الاستطاعة بذل الغير) أي باعطاء غيره (مالا) أي قدر زاد وراحلة (أو طاعة)
 أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالامن (ملكاً) أي من جهة التملك في المال والخادم

قبل الكون أنت كنت ولا
 كون نامت العيون وزهرت
 النجوم يا حي يا قيوم اللهم
 إن كان لي في هذا الأمر
 خبر فأرني في ليلتي هذه
 سائحا بخضرة وإن لم يكن
 في هذا الأمر خير فأرني في
 ليلتي هذه سوادا بجمرة وما
 كان الله لي مجزء من شيء في
 السموات ولا في الأرض
 أنه كان عليا قديرا قال
 فان الله تعالى يريه أحد
 الأمرين إن كان أحدهما
 متعين الخيرة وإن كانا
 متساويين فانه لا يرى شيئا
 وفي نفسك ابن العجمي ولا
 ياخذ الثقال من المصنف فان
 العلماء

(أو بأجرة) أي بالاعارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان نقل
 المتعة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة أنه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لا تثبت بذلك
 الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبيا نفسه قولان أحدهما أنهم لا تثبت انتهى والظاهر أن
 القضية تكون منعكسة فان منة الأجنبي أثقل من عطية القريب لاسيما وقد وردت ومالك
 لا يثبت وثبت أن أطيع ما أكثم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو صدق به عليه
 أو وهبه انسان ما لا يصح به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للقيم انتهى ولعل الفرق
 أن أمر الماء سهل مبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والقيم طهارة ضرورية
 على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال
 وجب) أي عليه الحج اجتماعا (ولو امتنع الباذل) أي من البذل (بعد احرام المبدول) أي بأمر
 الباذل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الأمر (يجبر) أي الباذل (على البذل) كذا في
 المحط وقده بحث لان الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يقيد التملك خلافا
 لمالك في المستلكن فلعل امتناعه محمول على قصد رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد
 احرامه لانه أرفعه في أمر لازم الاتمام بغيره فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه
 صاوفي حكم المستهلك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والعقير) أي شرعا (في حق
 كل) أي كل أحد من مربي الحج (ما يطبق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم
 الاولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفه والمراد بالمثل الهودج وفي معناه الشقوف
 المتعارف (أو من راحلة) أي بعيره مفرد عليه أثنائه ومناعه وزاده أو الحمل لغيره والركوب له
 (أو محملة) أي مما يوثق من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو حمل) أي بعيره مقب
 (أو راحلة) فالمقصود من الكل كل ما يمكنه الركوب في جميع اجزائه سفرة واثنا سفرة فلا يجب
 عليه اذا قدر على قدره ركوب مقب بل يستأجر اثنان بعيرا أو يشتر كامل كافيه فينعاقي في
 الركوب فخر خفاقر خنقا أو يومافيهما ومنزلا فخر لا ومن لعب ركب أو نزل أو نحو ذلك والحاصل
 انه يعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الآن المعترفى حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة
 شديدة فن كان يستمسك على الراحلة لم يعتبر في حقه الاوجه انها عند الاربعة والافيعتبر وجدان
 الحمل ونقص موقع الراحلة قال ابن الهمام وهذا الاصل حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا
 ورفاهة فالمرطه لا يجب عليه اذا قدر على وأمن زاده وهو الذي يقال في عزقنا راكب مقب لانه
 لا يستطيع السفر كذلك بل قد يهلك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل
 ومثل هذا يتأني في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبر وجبن دون لحم وطبيخ قادر على
 الزاد بل ربما يهلك من ضاجدا ورثة ثلاثة أيام اذا كان مترفها معتادا اللحم والاعدية المرتفعة بل
 لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بذنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر
 كل في حق الراحلة ما يطبق بحاله يعتبر (في الزاد من خبر وجبن أو لحم) عطف على جبن (وطبيخ)
 عطف على لحم والواد يعني أوليع أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبهه (الاختلاف الناس
 ضعفا وقوة) على الحكمين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفه وقوة على التميز
 وهذا الذي ذكره المصنف كاه في حق الآقاي ولذا (قال ومن كان داخل المواقيت فهو كالمنك)

اختلفوا في ذلك فكرهه
 بعضهم وأجاز به بعضهم
 ونص أبو بكر الطرطوشي
 من متأخري المالكية على
 تحريمه (فصل في الوداع)
 يستحب اذا أراد الخروج
 من منزله ان يصلي في بيته
 ركعتين يقرأ في الاولى بعد
 الفاتحة قل يا أيها الكافرون
 وفي الثانية بعد ذلك فاتحة
 قل هو الله أحد فقدرى
 الطبراني عن النبي صلى
 عليه وسلم انه قال ما خلفت
 أحد عند أهله افضل من
 ركعتين يركعهما عندهم
 يريد سفره ذكره النووي
 رضى الله عنه في الايضاح

في عدم اشتراط الرحلة) أي اذا قدر واعي المشي وقيل الرحلة شرطه مطلقا لان بين مكة وعرفة أربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشي أربع فراسخ راجلا أي ماشيا كذا في المحيط وهو الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة من غير تفرقة بين الافراد الا فاقية والمكة قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر واعيها والاول أصح انتهى وفيه نظر ظاهر اذا الحكم السابق مقيد بمن قدر وهو القليل النادر والاكثر الاغلب ان كل احد لا يقدر على المشي ومبنى الاحكام الفقهية على الامور الغالبية فلذا أطلق صاحب المحيط وأما الزاد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنفسك الحج كما صرح به غير واحد في النبايع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عودهم لكن قال في فتاوى قاضيخان والنهاية ان كان مكيا أو ساكنا بقرب مكة كان عليه الحج وان كان فقيرا ما يملك الزاد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا ان يريد اذا كان في مكانه تكسبه في الطريق وقال ابن العجمي هو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جدا ونادروا وقوعا أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فخارج عن حكم العادة وعن فتوى العامة بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرمانى وحده أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت الى الحرم وهو بعيد جدا ولذا قال ابن العجمي وهذا فيه نظر فان الواجبنا الحج ماشيا على من كان داخل ذي الحليفة للحققة مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض اصحاب ان حذمن كان حول مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للملة الحنيفة المذنوع عنها الحرج في القضايا الشرعية وهو المقول عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج ناقلا عن النبايع يجب الحج على أهل مكة ومن حوله ابعث من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام اذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشتراط الرحلة في حق من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا اما ما دون ذلك فلا يشترط اذا كان قادرا على المشي انتهى وأما ما ذكره غيرهم من الاطلاقات فقابل للتقييد بالمد كورات في الايضاح وانما اشتراط الرحلة في وجوب الحج على من بعد من مكة فاما أهل مكة ومن حولهم فيجب عليهم اذا قدروا بغیر رحلة قال في البحر يحتمل أن يكون البعد مفسرا بثلاثة أيام فما فوقها كما قال صاحب النبايع وغيره وكذا ما ذكر في شرح مختصر الكرخي من أن أهل مكة ومن حولهم يجب الحج على القوي منهم بغیر رحلة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتقييد بل متعين كما يدل عليه تعليقه بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان المصنف قال الى ما فهم الكرمانى من عومات كلام الاصحاب غير ملتفت الى تقييداتهم في هذا الباب فعبر عن المقول الاقرب الى الصواب بقوله (وقيل بل من كان دون عدة السفر فن كان من مكة على ثلاثة أيام فصاعدا فهو كالا فاقى في حق الرحلة) يعنى وفي حق الزائد بالاولى (وهو اختيار جماعة) أي عن ذكرناه واختارناه (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج) كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقته فمن فرض فيه الحج الاية وهي عندنا سؤال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة وسبأني خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج اهل بلده ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الاعلى القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه) أي المال

وفي بعض نسخ صحيحة ويقرأ بعد السلام آية الكرسي ولا يلاف قريش ويسأل الله تعالى الاعانة والتوفيق ويقرأ هذا الدعاء اللهم انت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل والمال اللهم اناسألك في مسيرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما تحب وترضى اللهم اناسألك ان تطوى لنا الأرض وتموت عنا سفر وترزقنا في سفرنا هذا السلامة في العقل والدين والبدن والمال والولد وتبلغنا حج بيتك الحرام وزياره نبيك عليه افضل الصلاة

(قبل الوقت) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو في سعة من صرف المال (حيث شاء) من شراء مسكن وخادم وتزوج ونحو ذلك (ولاح عليه) أى وجوباً لانه لا يلزمه التأهب في الحال (وإن ملكه فيه) أى في الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا انصرح به مع علم ضمنا ومنطوقا معارف مفهومه ولكن ان صرفه على قصد حيلة اسقاط الحج عنه فمكروه عند محمد ولا بأس عند أبي يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن يقال اذا كان قادراً وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج لبعده المسافة أو قادراً في أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يحج حتى اقتقرة قرر ديناً وان ملك في غيرها وصرفها الى غيره لا شيء عليه ثم قال واقتصر في البناء على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا أى ما ذكر في البناء يقتضى انه لو ملك في أوائل الأشهر وهم يخرجون في أواخرها جازله اخراجها ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره أثم انتهى والحاصل ان الائتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالتأخير فلا وأما وجوب الحج بذلك فثبت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوات فانما لا يجب قبل وقتها كذا هنا الا ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد بأشهر الحج في الآية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها وللأشعار بيان الافضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافاً للشافعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الأشهر لكونه ركاع الاتفاق على ان سائر افعال الحج من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما لا يجوز قبلها (ولو اسلم كافر) أى أصلي أو مرتد (أو بلغ صبي أو أفاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الاناث (قبل الوقت لخافوا) أى كل واحد منهم (الموت) أى حلوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرين على اداء الحج بحال أنفسهم (قبل ليمس عليهم الايضاء بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا تزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقبل يجب) أى الايضاء بناء على ان الوقت انما هو شرط للاداء لا للوجوب وقد وجب بالابصار (فان اوصوا به فعلى الاول) أى على القول بان الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أى الايضاء (وصح) أى الايضاء (على الثاني) أى القول بان الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الايضاء عدم صحته كما سبق بيان تحقيقه (والخلاف) أى المذكور (مبنى على ان الوقت شرط الوجوب والاداء) كما بيناه (قولان) أى هما روايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وروح ابن الهمام القول بانه شرط الوجوب ونسب صاحب الجمع صحة الايضاء الى الامام وصاحبيه وخلافها الى زفر مع لادانهم كانوا أهلاً للوجوب وقت الوصية فيصح ايضا وهم بأن يحج عنهم في وقته ليجزهم عنه ويؤيده ما في فتاوى قاضيان فلو بلغ الصبي خضرته الوفاة وأوصى بان يحج عنه بجهة الاسلام جازت وصيته عندنا ويصح فجعل المذهب الجواز هو لا ينافي جعل الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمرجح خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير وبني عليه ما في المتوسط من صحة

والسلام اللهم اني لم اخرج
اشراً ولا بطراً ولا زبياً ولا
معهنة بل خرجت اتقياً
سخطك وابتغاء مرضاتك
وقضاء لقرضك واتباعاً لسنة
نبيك محمد صلى الله عليه
وسلم وشوقاً الى لقاءك اللهم
فته قبل ذلك مني وصل على
اشرف عبادك سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه الطيبين
الطاهرين اجمعين فاذا
نحضر قال اللهم الباك
توجهت وبك اعتمدت
اللهم اكفني ما اهنى وما لا
أهتم به اللهم زدني التقوى
واغفر لي ذنبي ذكرك ابن
جماعة وزاد فيه فقال وعن
انس بن مالك رضي الله عنه

الايصاء وعدمها قائل فانه موضع زلل وموقع خلل (النوع الثاني) من أنواع شرائط الحج (شرائط الاداء) وحكمها انه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائه عليها فان وجدت هذه الشرائط وقبلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع فاسية لا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجحاج في الحال واما الايصاء في المسال ثم هذه الشرائط كلها مختلف فيها بخلاف الشرائط السابقة فانها متفق عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضئيل جدا ولا أدريه المصنف فيها ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أي من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض والعقل فقبل الصبح انه) اي هذا الشرط الاول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من النوع الاول) وهو شرط الوجوب فحسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح (وقبل الصبح انه من الثاني) أي من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه قاضيان في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط الوجوب (لا يجب) أي الحج ولا الاجحاج ولا الايصاء (على الاعمى والمقعّد) بصيغة المجهول أي الذي ازم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذي لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو بعضه (والزمن) بفتح فكسر أي صاحب المرض الزمن الذي لا يرجي برؤه (ومقطوع الرجلين) والظاهر ان مقطوع الرجل الواحد ومقطوع اليدين كذلك لظهور الحرج عليهما ان وقع التكليف للحج بانفسهما ثم رأيت الكرماني نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل الواحد قبل الاولى (والمرضى) أي حال مرضه (والعضوب) أي الضعيف على ما في القاموس والمراد به هنا الشيخ الكبير الذي لا ينبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسكان والثبوت عليها لا بمشقة وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله في الكبير سواء كان لهم مال أم لا لوجه له أصلا قال ابن الهمام في المشهور عن أبي حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال في البحر وهذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو رواية عنهما وقال في ظاهر الرواية هما وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وموئنة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثاني يجب) أي وعلى القول بأنه من شرائط الاداء يجب الحج أو الاجحاج أو الايصاء (ثم قيل) أي على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثاني (يجب عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذا لم يخلو عن حرج باهر (وقيل في أموالهم) أي يجب في أموالهم بالاجحاج في الحال أو الايصاء في المسال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الاصل عن أبي حنيفة على ما في البدائع من ان الاهمى لاج عليه بنفسه وان وجد زاد او راحلة وقائدا وانما يجب في ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يجب عليه أن يجمع بنفسه قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبي حنيفة وفي الذخيرة والاعمى اذا وجد زاد وراحلة ولم يجد من يقود لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجحاج بالمال فهو على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرماني الاعمى ان وجد قائدا والزمن والمقعّد ان وجد حاملا يجب الحج على هؤلاء عند أبي حنيفة في أموالهم دون أبدانهم ان كان لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم في أموالهم وهو قولهما ورواية الحسن عن أبي

انه قال لم يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا قال حين ينهض من جلوسه اللهم بك انتشرت واليك توجهت وبك اعتصمت انت تفق ورباني اللهم اكفني ما أهمني وما لا أهمني به وما أنت أعلم به في عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنبي ووجهني الى الخبر أري بما كنت وجهيما توجهت فاذا خرج من بينه قال بسم الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله التكلان على الله اللهم اني اعوذ بك من ان أضل أو أضل

حنيفة قال ابن الهمام انها الاوجيه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحبه البدائع
 انتهى فتبين ان الحسن وروايتين أحدهما ما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاجحاج والاخرى انه
 يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام واقه أعلم بحقيقة المرام
 (والخلاف) أي المذكور (فحين وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع المذكور
 (اما الوجه ما هو صحيح) أي سالم (ثم طرأ عليه هذا الخلاف) أي اتفاق الروايات أو اتفاق
 العلماء (على الوجوب) أي وجوب الحج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الاجحاج) أي في
 الحال أو الايباء في المال (المثلثي) أي من شرائط الاداء على الاصح (امن الطريق للنفس
 والمال) وقد اختلف فيه فهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة
 ومنهم من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والجمع
 والمكر مافيه وصاحبنا لهذا وغيرهم (فمن خاف من ظالم أو وعد أو سب أو غرق أو غير ذلك)
 أي غير ما ذكر من قطع طريق أو مكاس أو مناع (لم يلزمه اداء الحج) أي بنفسه بل بماله
 (والعبرة بالغالب) أي في الامن وغيره (برازيخرا فان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن
 يؤدي بنفسه (والا) أي بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث
 وعليه القوي وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدي بنفسه بل بما أن
 يحج غيره أو يوصي به (ويستبر وجود الامن وقت خروج أهل بيته) أي الى زمان عوده (لا ما قبله
 وبعد) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال التكرمان ولو لم يتمكن من المضى وسلول
 الطريق لا يدفع شي من ماله ونفقته كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا هو عذر ولا يجب الحج
 حتى اتهم قالوا يأتى بدفع ذلك الى الظلة ويجوز له أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه
 المكس والخفارة أي قبل الاخذ منه وفي القنية والجنتي قال الوبرى القادر على الحج أن يمنع
 منه بسبب المكس الذي يؤخذ من القافلة وكذا لو كان في الطريق خضارة وقال غير الوبرى
 يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والجنتي وعليه الاعتماد وفي المنهاج
 وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حاصله ان لا يتم في مثله على الاخذ لعل المعطى فلا يترك
 القرض لمصلحة عاص ثم على هذا يحتجب في الفاضل عن الخواصج الاصلية القدرة على ما يؤخذ
 منه من المكس والخفارة كالتصريح عليه التكرمان (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح
 كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي بالقلع (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من
 السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج ففي الكفاية والخاتمة من السلطان
 كالرفض لوجود المنافع وقيل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعناه من الامراء ذوى
 الشأن ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق
 لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد وتقع الفتنة بين
 العباد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ذلك آخر من الدخول في مملكته فتقع فتنة
 عظيمة تنفض الى مضرة بلا فتلعامه المسافر في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة
 الى من تكون سلطنته نائية بالشرائط الشرعية والا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يتحقق
 الخلو لافقه مقامه في أمره ان لم يفرغ عليه فساد عسكره (الرابع) أي من شرائط الاداء

أو أنزل أو أنزل أو اظلم أو اظلم
 أو اجهل أو اجهل على
 وذلك مستحب لكل خارج
 من بيته وقد جمع من علة
 أحاديث صحت عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (ويستحب)
 أن يودع أهله وأهله
 وجيرانه وأصدقائه في حال
 منهم ويسألهم الدعاء
 ويسأل كل واحد في كل
 وقت الدعاء فانه لا يدرى
 لسان من يستجابه وإن
 الغير اذا دعاه لسان لم يسمع
 الله تعالى المدعوه بذلك
 اللسان فهو أقرب الى
 القبول واذا دعى احدا
 يقول كل منهما لا خير
 استودع القديك واماتك

في خصوص حق النساء (الحرم الامين) وهو كل رجل مأون عاقل بالغ منا تحتها حرام عليه
 بالتأيسر سواء كان بالقرابة أو الرضاعة أو الصهرية بشكاح أو سفاح في الاصح كذا ذكره
 الكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شراح الهداية انه اذا كان محرما
 بالزنا فلا تنسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه نأخذ انتهى وهو الاحوط في الدين
 وأبعد عن التهمة لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت الحرمة ثم يستوى في هذا أن
 يكون المحرم حرا أو عبدا مسلما أو كافرا الا ان يعتقد حل مناعتها كالجوسى أو يكون فاسقا
 ماجنما لا يبالى أو صيبا أو مجنونا لا يفيق والنساء الصالحات فلا يجوز لها المسافرة مع هؤلاء
 وقال حماد لأبأس للمرأة أن تنسافر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر مالك
 والشافعي تخرج مع نساء ثقات وفي آخر له ما أن تخرج وحدها اذا أمنت على نفسها قال
 السروجي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوها من غير
 محرم قال ابن أمير الحاج والامر كما قال والامة والمكانة والمدينة وأما الولد ومعتقة البعض
 يجوز لها أن يسافر بغير محرم والفتوى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو خصيا
 وكذا المجهوب الذي جف ماؤه في الاصح (أو الزوج للمرأة اذا كانت على مسافة السفر من مكة)
 أي وانما يشترط المحرم أو الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعدا أما لو كان أقل
 من ذلك فلها أن تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون معددة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 كراهة الخروج لها سيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون الفتوى عليه لقساد الزمان (ولا يجبر)
 لا يكره (الحرم ولا الزوج على الخروج معها) أي في القول الصحيح خلافا لابي يوسف في رواية
 عنه انه يجبر الزوج بالخروج معها وينتق علمها (ولا يجب عليها) أي على المرأة اذا لم يكن لها محرم
 (أن تترج عن الحج بها) كذا في البدائع وقاضيان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي حنيفة
 ان من لا محرم لها يجب علمها أن تترج عن الحج معها اذا كانت مومنة (وهل يجب علم انفقة
 المحرم أو الزوج) أي ان امتنع من الخروج معها الا بأن تنفق عليه (قبل نم) أي وجب عليها
 ذلك ان كان لها غنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقبل لا) أي
 لا يلزمها ولا يجب علمها ما لم يخرج المحرم بنفقة على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حنيفة
 البخاري وفي منسك ابن أمير الحاج وهل يجب عليها نفقة المحرم والقيام برأته اختلفوا فيه
 ومعه عدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها نفقة المحرم وبين
 قول من لا يوجب ان المحرم اذا قال لا اخرج الابانة نفقة وجب علمها النفقة بالاجماع واذا خرج
 من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن واما اذا حج الزوج معها فلها نفقة
 الحضر دون السفر ولا يجب الكراهة اختلفوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء
 كما اختلفوا في أن الطريق فصحيح قاضيان وغيره انه من شرائط الاداء وصحيح صاحب البدائع
 والسروجي انه من شرائط الوجوب وغيره الخلاف مشهورة وصنع المصنف يشعر بأنه من
 شرائط الاداء على الأرجح (والخشي) أي المشكل (كالاتي) أي في الاحكام المختصة بالنساء
 فيشترط في حقها ما يشترط في حق المرأة احتياطا (الدامس) أي من شرائط الاداء وقبل من
 شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة أو فسخ (فلو

وخواتيم حملك وغفر ذنبك
 ويسرك الخرج حينما كنت
 زودك الله التقوى وجنبك
 الردي فاذا طال ذلك فهو
 جدير بأن يحفظ الله تعالى
 ودينه ويرده سالما ويجد
 من استودعه أيضا سالما
 بكرم الله تعالى وجزيل
 الطافه وجبيل عوانه
 وينصدق بنبي من ماله قبل
 خروجه وبعده على الفقراء
 قال الكرمانى وأقله سبع
 فان ذلك سبب السلامة
 ورأيت في كتاب آلات السفر
 والغربة للمعتمد ابي اسمعيل
 ابن علي التميمي التميمي
 رحمه الله تعالى فينبغي
 له مسافران يشتري سلامته

كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي الحج كافي شرح الجمع لابن فرشته وهو
 مشعر بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهر في حكم القضاء
 ثم ان سافر بها فطلقها فبقي تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا
 النوع) أي النوع الثاني (كلها مختلف فيها) أي كما ينشأ في محالها (فصح بعضهم انها شرائط
 الوجوب وصحج آخرون أنها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضه هامن القسم الاول
 وبعضها من القسم الثاني وغرة الخلاف تظهر في الوصية اذا اشار في الموت) أي قاربه بكبر سن
 أو بضعف بنية لمريض (قبل حصول هذه الشرائط فمن جعلها شرائط الوجوب لا يوجب عليه) أي
 على من وجبت فيه الوصية بالايجاج ومن جعلها شرائط الاداء يوجب عليه الوصية به) أي
 بالايجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قبل بشرط أيضاً أن يكون الحاج متكاملاً من
 اداء المكتوبات على الوجه المقرر وفي الاوقات قال الكرماني لانه لا يلدق بالحكمة ايجاج
 فرض على وجه بقوته فرض آخر قلت ولهذا الوصول محرم الى عرفات وبقى من وقت الوقوف
 زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فقبل بصلى
 العشاء وبصير في حق الحج فاتت الاداء وعاملاً للقضاء وهو اظهر وقيل يدرك الوقوف ويقضى
 العشاء فان في فوت الوقوف رجاء عظيماً وتكليفاً جسيماً ويؤيد الاول أيضاً ما قال ابن الحاج
 المالكي لو ضيع صلاة وأخرجهما عن وقتها لاجل فريضة الحج لا يجوز اجماعاً قال وقد قال
 علماء ونافى المكلف اذا علم انه نفوته صلات واحدة اذا خرج الى الحج فقد سقط الحج عنه انتهى
 وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزاه في هذا الزمان غزوة واحدة نفاته صلاة عن
 وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتسكون كفارتها فانها من الصلاة قلت ويدل عليه ما شرع من صلاة
 الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوها فيما لا يجوز تأخيرها حال الأمن بها ولما فاته صلى
 الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله بامر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى
 صلاة العصر ولا الله بيوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق انه خرج حاجاً الى بيت الله
 الحرام فلما سار مرحلة قال لاصحابه ردوني فاني ارتكبت سبعاً من كبيرة في مرحلتي واحدة
 فرددهم قلت ولعله عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاحوال الدينية والغفلات
 الدنيوية كباثر معنوية صوفية فان حسنات الابرار سيئات المقربين الاحرار والافان تركاب
 سبعاً من في مرحلتي واحدة من المحالات العادية عن آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد
 المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلوة مع الجماعة لما في الحديث
 من ترك اداء الصلوة بجماعة فكأنما ارتكبت سبعاً من كبيرة وقال عليه السلام في ترك الصلوة
 عن وقتها مثل هذا انتهى والعهد في رواية الحديثين على نقلهما ولا شك ان تأخير الصلوة عن
 آخر وقتها أعظم وزراً من ترك الصلوة بجماعة بلا شبهة ثم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق
 الدابة من غير الاعذار المعروفة كخوف اللص أو السبع أو كون الدابة جوحاً لا يقدر على نزولها
 وركوبها الأعمى وأيسر بحضرته معين وأما ما توهمه العامة من أن الجمالين لم يرضوا بذلك فهذا
 من حماقتهم وجهالتهم وغفلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشترطوا معهم مع انه يتعين
 أيضاً بشرط اهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في ترك شيء

من الله تعالى بما يسر من
 الصدقة يأخذها يسره
 ويقول اللهم اني اشتريت
 سلامتي وسلامة من معي
 ويسمهم وسلامة مامعي
 وبعده شيئاً منك
 يا مولاي بهذه الصدقة
 فقبضه وسلمني ثم تصدق به
 على أول من يستقبله من
 الفقراء ويقول خرجت
 بحول الله وقوته بغير حول
 مني ولا قوة اللهم اني أسألك
 بركة يومى هذا وبركة أهله
 (فصل في الركوب)
 يختار دابة قوية ولا يحملها
 فوق طاقتها ولا يجمعها ولا
 يعطشها واذا وصل الى
 مكان مباح كثير العشب

منها ولا يابا عنها

• (فصل في موانع وجوب الحج واعداد سقوطه) • أي عن الاداء بنفسه (فمنها) أي من الموانع (الصبا) أي صكوته صبياً أو صبية من أهل التمييز وغيره (والرق) أي ولو بنوع منه (والجنون) أي المطلق (والعته) بفتح العين أي نوع من الجنون (والموت) أي قبل ادراك الوقت (والكفر) أي بانواعه وكذلك التقصر على ما صرح به في الكبير وهذه الاشياء كلها من موانع وجوب الحج بنفسه اتفاقاً ولهذا غير الامانة بقوله (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البحر (وسلامة البدن) أي وعدم صحته (والهرم) أي وعدم الهرم أو الزوج للمرأة (والجس) أي المنع بانواعه (واخذ الخفارة) بفتح الخاء المعجمة ويثبث أي أجرة من الطريق (والمكس) أي الظلم والعشور الغير المشروع (اختلاف) أي في ان وجوده هذه الاشياء هل هو من شرائط الوجوب أو شرائط الاداء وهو الارجح (ولا يسقط) أي وجوب الحج (بـ) لئلا المال أي بضايعة وكذلك بالاستئلاك اذا تعاقب به الوجوب (وفوت القدرة) أي بعد تحققها اتفاقاً أي بين علماً يتأنيب عليه حيثئذ أن يحج بنفسه أو يحج غيره أو يوصى به • (التويع الثالث) شرائط صحة الاداء • وهي تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط صحة الحج كاطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المشرط بدون الشرط (والزمان) وهو أشهر الحج لطواف القدوم والسعي وتجويز ذلك وقوع الوقوف والطواف وامانها مما في اوقاتها من (والمكان) أي باعتبار الوقوف والرمي والحلق والذبح ونحوها (والتمييز) أي بين ماله وعليه ويصح عن غير المميز نيابة (والعقل) لكن يصح من غير العاقل نيابة أيضاً في اشياء (ومباشرة الافعال) أي من الشرائط والاركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (الا لاذر) أي في بعض الافعال (وعدم الجماع) أي بعد الاحرام قبل الوقوف (والاداء) أي اداء الحج (من علم الاحرام) أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أي الحج (من كافر) أي لا فرضاً ولا نفلاً (ولا بلا احرام) أي اصلاً (ولا يجوز أفعاله) أي شئ منها (نحو الطواف) أي طواف القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل اشهره) يعني بخلاف الاحرام فانه يصح قبلها لكنه يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة وهو العاشر بعد الزوال منه (الا لضرورة الانتباه) كما سيأتي بيانه وهو استثناء من الحكم الثاني (ولا يصح طواف الزيارة) وكذلك طواف الوداع (قبل يوم التمتع ويصح بعده) أي ويصح طواف الزيارة بعد أيام التمتع لكن يجب اتيانها فيها عند أبي حنيفة خلافاً للغيره (والمكان المسجد) أي لو سلمه للطواف والمسمى للسعي (وعرفات) أي للوقوف (ومن دلفته) أي للجمع والمبيت والوقوف (ومنى) أي لرى الجمار (والحرم) أي للذبح (فلا يصح شئ من أفعاله) أي من أعمال الحج ركناً أو واجباً أو سنة (في غير ما اختص به) أي من أما كلها (ولا يصح حج من جامع قبل الوقوف) أي ولو كان يجب عليه انما وقفاؤه (ولا أدأؤه) أي لا يصح أداء الحج (بأحرام الفات) أي للحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل يجب عليه أن ياتي بأفعال العمرة لذلك الاحرام ويتصل منه ثم في العام المقبل يأتي بأحرام مجدده (وأما غير المميز) أي من الصغار (فلا تصح منه المباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف بما

أرخص عنائهم الترمي وكان
أهل الودع لا يتأمنون على
الدواب الاغصوة من تعود
ويترك عنها احكاماً مخصوصاً
في العقبات فاذا ركبها
قال الحمد لله الذي هدانا
للاسلام ومن علينا محمد
عليه أفضل الصلاة
والسلام سبحان الذي سخر
لنا هذا وما كنا له مقرنين
وانا إلى ربنا لنقلبون اللهم
انا نعوذ بك من وعناء السفر
وكآبة المنظر وسوء المقلب
في الأهل والمال والولد
اللهم اطول لنا الأرض
وسرنا فيها بطاعتك اللهم
إني أعوذ بك من غلبة الدين
وقهر الرجال

يحتاج الحية لكن يصح منه ما لا يتعلق للنية به كالوقوفين (وكذا المجنون ونصح) أي المباشرة
 (من وليها) أي بأن ينوي عنهما ويشرب عنهما فيما يجزأ من مباشرته كالسقي والري وكذا
 فيما لا يصح لهم مما مباشرته كالطواف ثم إنهم حالاً يؤخذون بترك الواجبات ولزم كتاب
 المخطورات (وقيل تصح) أي المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى (الأنواع الرابع) *
 (شرائط وقوع الحج عن القرض) سواء يصح النقل بدونه أم لا والجملة تقسمة (الاسلام)
 فهو شرط لصحة وقوعه عن القرض والنقل أيضاً كما سبق (وبقائه) أي بقائه الاسلام (إلى الموت)
 أي إلى أن يموت عليه من غير ارتداد دينهما (والعقل) فإن المجنون وإن صح مباشرته ووليته عنه
 فإنه يصير نقلاً لا فرضاً نعم لو كان حال الأحرار مضيماً يعقل النية والتلبية وأتى به ما ثم أوقفه
 ولبه وبأشهر عنه سائر أموره صح بحجه فرضاً لأنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فيؤدى
 بنفسه (والحرية والبلوغ) فإن المملوك والصغير إذا جابح بيع جهمما نقلاً (والاداء بنفسه) إن
 قدر أي على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحاً فلأمر غيره بأن يحج عنه لا يجوز به عن القرض
 وأما إذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضاً ومحبوساً ونحوهما فإنه إذا حج غيره
 صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر إلى الموت وأما إذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالفمى
 عليه لكن أحرم عنه رفقاؤه ووقف فإنه يصح بحجه فرضاً وكالعمى والمقعّد والمفلوج ونحو ذلك
 فإنه إذا تكلف وحج يقع عن فرضه (وعدم نية النقل) أي في أحرار جهمما فإنه إذا نوى نقلاً سواء
 كان غنياً وفقيراً فإنه يقع نقلاً خلافاً للشافعي وأما نية القرض فليست بشرط حتى يقع عن
 القرض بمطلق نية الحج (والافساد) أي وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن
 الغير) أي بالنسبة إلى المأمور ولا فهو يقع عن فرض الآخر بشرطه (فلا يقع حج الكافر
 من القرض) ولا عن النقل (إذا أسلم) إذا لا يحصل له ثواب العبادة حال أدائه في الكفر (ولا
 المسلم) أي ولا يقع حج المسلم عن القرض ولا عن النقل لبطان كل منهما (إذا ارتد بعد الحج
 وإن تاب) أي عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أي ولا يقع حج هؤلاء عن القرض
 بخلاف النقل لما تقدم (وإن أفاق) أي المجنون (وبلغ) أي الصبي (وعمى) أي العبد (بعده)
 أي بعد أدائه (ولا بأداء الغير) أي كالرفيق مأموراً ولا للمغمى عليه (قبل العذر) أي قبل
 حصول الانغماء والزمانة والعمى وكل مانع من الاداء فإنه لا يقع حينئذ عن القرض بل يقع نقلاً
 إذا حج أحد عنهما بل ولو تحقق بعد العذر إلا أن العذر ما استقر وارتفع فإنه ينتقل نقلاً (ولا نية
 النقل) أي ولا يقع القرض بنية النقل بل لابد من نية القرض أو مطلق النية ليقع عن القرض
 (أو عن الغير) أي ولا يقع القرض بنية عن الغير فإنه إذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه
 عنه نقلاً أو فرضاً سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الأمر أو المأمور فإنه لا يصح أن يقع عن
 فرض المأمور ونبيه إجماله إلى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه إلا أنه
 مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعي بل يقع عن فرضه ولا تصح نيته عن غيره (أو
 مع الفساد) أي لا يقع الحج عن القرض إذا باشر أفعاله إلى الحج منع تحقق فساده بالجماع قبل
 الوقوف (فهو ولا) أي المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (لوجهاً ولو بعد الاستطاعة) أي
 في الصورة لأن العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة في حق المجنون والصبي حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر
 الله أكبر الله أكبر سبحانك
 انى ظلمت نفسي فأعفرتني
 فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت
 (ثم) يذكركم الله تعالى في
 جميع أحواله ولا يغفل
 ما تحب عن ذكر الله تعالى
 فإنه بطيس من ذكره وإذا
 علا شرفاً من الأرض كبر
 وإذا هبط سجد (فصل في
 النزول) إذا حط رحله
 فلهقل بعم الله وتوكلت على
 الله أعوذ بكلمات الله
 التامة كلها من شر
 ما خلقى وذراً برأسه على
 فوج في العالمين (اللهم)
 اعطنا خير هذا المنزل
 وخير ما فيه وأكفنا شره
 وشر ما فيه

عليه ما (لا يسقط عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النفل (ويجب عليهم ثانيا) أي أن يحجوا فرضا (إذا استطاعوا) أي أن اسفرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن بعثناه) أي كمن له مال لكنه مستغرق بالدين أو وبحقوق المسلمين كالأئمة من الأمراء والسلاطين (إذا حج سقط عنه الفرض إن نواه) أي الفرض في أحرام حجه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه نفلا أو ندرا (حتى لو استغنى) أي صار غنيا بحصول المال من الوجه الحلال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استطاعة (لا يجب عليه ثانيا) أي في المال خلافا للامام أحمد فإنه قال إذا حج بحال حرام فإنه لا يسقط عنه حجة الإسلام مع الاتفاق على أنه لا نواب له في أدائه وإن حجه مردود عليه

• (فصل فيمن يجب عليه الوصية بالحج) •

أي بأن يحج عنه بعد موته من ماله على ما سيجي من الشروط في بابها (وهو كل من قدر على شرائط الوجوب) (الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب) (ولم يحج) أي بنفسه (فعليه الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر على شرائط الأداء أم لا (إذا وجد فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإيجاج في الحال أو الإيصاء في المال بخلاف من وجد فيه شرائط الأداء أيضا ولم يحج فإنه يتعين في حقه الإيصاء) (أما إذا قدر على شرائط الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) (لأنه ما وجب الحج عليه والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والقضاء وكذا لا يجب عليه الإيجاج لما ذكرناه من أنه لم يبق له من الإيصاء ولا في قوله فعله الإيصاء على الإطلاق

(فصل وإذا وجدت الشروط) أي شروط وجوب الحج وأدائه وجب (فالوجوب على الفور) أي محمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما نص عليه قاضيان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحد في الأظهر والمأثري من الشافعية (فيقدمه خائف العزوبة) أي من العنت (على التزوج) لتحقيق نفع وجوب الحج وسبقه (وبأنه المؤخر عن سنة الامكان) أي أول سنى الامكان وهذا طريق امام الهدي أبي منصور المتريدي في كل أمر مطلق عني الوقت فإنه يحمل على الفور لكن عملا لا اعتقادا على طريق التعيين أن المراد منه القوراء والتراخي بل بعقدهم ما أن ما أراد الله به من القوراء والتراخي فهو حق خلافا للشافعي فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد ورواية عن أبي حنيفة ومالك وأحمد فلا يأثم عندهم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بهد الامكان ظهر أنه كان آثما وغرة الخلاف كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (حتى اقتقر) أي هلك ماله بحيث لم يقدر على أداء الحج راكبا أو ماشيا (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي دينه (ولا يسقط عنه بالققر) أي بجدونه (سواء هلك المال) أي بنفسه (أو استهلكه) وكذا الحكم إذا عرض له مانع من الأداء بنفسه كن وجب عليه الحج وهو بصيرته عي وشهود ذلك فإنه لا يسقط عنهم الحج مالم يحجوا أو أججوا (وله) أي ويجوز لهذا الفقير (أن يستعقر الفرض للحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فعن محمد أنه إن مات قبل أن يقضى دينه مأرجوا أن لا يؤخذ بذلك ولا يكون آثما إذا كان من نيته قضاء

وب أنزلني منزلا مباركا
وأنت خير المنزلين (فإذا)
اشرف على بلدة أو قرية
قليل (اللهم) رب السموات
السبع وما اظللن ورب
الأرضين السبع وما اظللن
 ورب الشياطين وما اظللن
 ورب الأرياح وما ذرين فانا
 نسألك خير هذه القرية وخير
 أهلها وخير ما جئت فيها
 ونعوذ بك من شرها ومن
 شر أهلها وشر ما جئت فيها
 (اللهم) ارزقنا جناتها
 واعوذنا من وبائها وحبينا
 إلى أهلها وحبب صالحى
 أهلها إلينا (وإذا) انظلم عليه
 الليل فليقل بأرض

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أى الاستقراض وهو رواية عن أبى يوسف وضعفه ظاهر ولعله
مقيد بمن يجد الاستقراض ومع هذا لا تخلو عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من ثقل
حول حقوق العباد (وان وجد ما لا وعليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وحج (يحب به) وذلك
لانهم ما اعتبروا فى الفاضل أن يكون عن دين الله بل اقتصرواعلى دين العباد وكان مقتضى
الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أو لا تعلقه فى ذمته سابقا ~~لكنهم~~ أو جبا وعليه
الحج وتر كوافى ذمته الزكاة زجرا لمصادر عنه من التأخير (قيل إلا أن يكون المال من جنس
ما يجب فيه الزكاة) أى من الثقود والسوائم (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل
مستحسن على ما ذكر فى خزائن الأكل من عليه زكاة ماله أفصح وفى يده ألف يصرفها
الى الزكاة إلا أن تكون تلك الألف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان أصابها فى أو ان
الحج أما اذا أصابها فى غيرا وأنه فتصرف الى الزكاة (وله) أى ويصح له (أن يحج وعليه دبر) أى
للعباد (لأولاه) أى وليس لاحد أن يمنعه عن الذهاب الى الحج اذا ثبت إفلاسه (وان كان فى ماله
وفاء بالدين) أى لكله أو لبعضه (يقضى الدين) أى أو لا طريق الوجوب اذا كان مجهلا فقله
فى التكبير الأفضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس فى محله أو محمول على دينه مؤجلا

• (باب فرائض الحج) •

الفرائض أعم من الأركان والشرائط وغيرهما كالاخلاص فى العبادة (وواجبانه وسننه) أى
المر كدة (ومستحبانه ومكرهانه) فيذكر كل واحد من الخمسة فى فصل على حدة
(فصل فى فرائضه النبوية) أى نية الحج بالقلب واقراره باللسان أحب (والتلبية أو ما يقوم مقامها)
أى من الذكرا وتلبيد البدنة مع السوق (وهذا) أى ما ذكر من النية والتلبية (هو الأحرار) وهو
شرط للحج من وجهه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجهه ولذا لو أحرمت صبي قبله فان جدد
أحرامه للقرض وقع عنه والإفلا ومعايدل أيضا على ركبته اعتبارا بنية فان الشروط لا تحتاج الى
النية كما فى شروط الصلاة إلا الطهارة عند الشافعية فانها لا تصح بدون النية (والوقوف بمعرفة)
أى فى وقته ولوساعة (وأكثر طواف الزيارة) أى فى محله وهما ركنان للحج وأما ما قبل من أن
طواف الزيارة واجب فيحمل على أن الواجب بمعنى القرض كما وقع كثيرا فى كلامهم فهو يجب
الز كاتل صرح به فى البدائع وغيره ان الامة قد اجتمعت على كونه ركنا (رفيقه) أى نية الطواف
ولو على وجه الإطلاق وهى من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الأعلى
طريق التبعية وكذا قوله (قبل وأندأوه من الحجر الأسود) فانه عده بعضهم من فروض الطواف
وبعضهم من سننه والمعتدانه من واجبانه لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية
على فرضيته وزاد فى نسخة (والترتيب بين الفرائض) أى ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الأحرار
أولاً ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أى ركن (فى وقته) أى من الوقوف بعد نزول يوم
عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أى من أرض عرفات للوقوف
ونفس المسجد للطواف (والحق بها) أى بالفرائض (ترك الجماع قبل الوقوف) وانما قال الحق
لان القرض عمل محتم والجماع أمر محتم لكنه فرض تركه لانه مفسده ثم قال (وحكم الفرائض
انه لا يصح الحج الا بها) أى بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدأوه فقله (لا يجبر بدم)

وبى وربك الله اعوذ بالله
من شرك وشرك ما فىك وشرك
ما خلق فىك وشرك ما دب عليك
واعوذ بالله من شر أسد
وأسود ومن الحية والعقرب
ومن ساكن البلد ومن والد
وما ولد (وبقول) وقت
السحر سمع سامع بحمد الله
وحسن بلائه علينا ربنا
صاحبنا وأفضل علينا عائذا
بالله من النار ثلاث مرات
ويرفع بها صوته (ويستحب)
السيرة آخر الدليل لمحدث
أنس بن مالك رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليكم بالبلبة
فان الأرض تطوى

سهو من القلم لان الحج اذا لم يصح كيف يقال انه يجبر أو لا يجبر وانما الجبر من أحكام الواجبات
كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المخطورات
ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاحرام بالكلية ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان
فاته الوقوف فلا بد أن يأتي بما فاته الاعمرة فيتخلل منه وان تحقق الوقوف بقي احرامه في حق
النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاحرام في الجملة بعد الحلق

(فصل في واجبات الاحرام من الميقات) أي لا بعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي
بين المزدن) أي بين الصفا والمروة ففيه تغليب كالعمرين والقمرين (والبداء بالصفا) وقد ذكر
في البدائع والوجيز وغيرهما انه هو الأرجح لكن فيه ان البداء ممن واجبات السعي لامن
واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمنى فيه) أي في السعي وكذا في الطواف
على ما سيأتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف فيها) وفيه خلاف سيأتي
(ووقوف جرة من الليل) أي لا كذلك (وتابعة الامام في الاقضية) أي بالنسبة اليه أيضا بان
لا يخرج من أرض عرفه الا بعد شروع الامام في الاقضية المعروفة فلولا آخر الامام جاز له التقدم
ولولا آخر عن الامام لضرب من زحمة وغيره اجاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بمزدلفة) أي ولو
ساعة بعد الفجر (وتأخير الصلواتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤدّيهما في وقت العشاء بمزدلفة
(قبيل وينتوت جرة من الليل بها وهو شاذ) أي وانما ذكره صاحب الايضاح منفردا به وفي كونه
شاذ انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلواتين اليها ادخال جرة من الليل بها الا أن يراد بها غير بان
يجعل واجبا مستقلا وأما ينتوتها كقولهم فافهم سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل
ركن (وروي الجار) أي في الأيام الثلاثة لأن له الخيارات في التفرقل دخول اليوم الرابع (وكون
الري الاقل) وهو ري جرة العقيقة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مفردا
أو غيره (وعدم تأخير ري كل يوم الى ثمانية) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يري كل
يوم في وقته فلو أخره الى ما بعده يكون قضاء ويصير آثما كمن أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة
أخرى (قبل والترتيب بين كل من الري والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القليل (خلاف
المشهور) فانهم يفتوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة ولو حلق بعد
طواف الزيارة لاشئ عليه وكذا الترتيب بين الري والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب
بين الري والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي بنفسه (أو بالتميم) أي بدله بمقدار الربع
من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عذر من الواجبات وهو شرط للتخرج من الاحرام
والشرط لا يكون الا فرضا خارجا عن الارصكان قلت هو من حيث جهة وقوعه في وقت
جوازه وهو ما بعد انية بالركن الاعظم في الحج وبعداً كثر طوافه في العسرة شرط وباعتبار
ايقاعه في وقته المشروع وهو أن يكون بعد الري في الحج وبعد السعي في العسرة واجب والله
أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام النحر) أي من الايام الستة (وفي الحرم) أي من الامكنة
ولونه يرمي (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام النحر) أي على قول الامام (وما زاد على
أكثره ولو في غير أيام النحر والطواف من وراء الحطيم) أي الحج (قبيل ما يتدأؤه من الحجر
الاسود) لكن الاصح انه سنة مؤكدة عندنا الا ان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

بالليل رواه أبو داود والحاكم
ومحمد (قال البيهقي) يكره
السراويل الليل لحديث جابر
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا ترموا ماوشيككم
ومناكم اذا غابت
الشمس حتى تذهب نجمة
العشاء رواه مسلم (فاذا)
أراد الرجل يودع منزله
بعضه لانه كعتين يشهد له ذلك
المنزل بذلك يوم القيامة وقد
روى أنس بن مالك رضي
الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا ينزل منزلا الا ودعه
بركعتين رواه الحاكم

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة الحكمية
وقيل بالنسبة (والتيان فيه) وقال بعضهم أنه سنة (وسر العورة) أي ولو كان فرضاً من
أصله مطلقاً (وطهارة قد رما بستره عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمشي فيه) أعلم أن ما ذكره
بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً
وكذا قوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة أذ ليست صلاة الطواف من واجبات
الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا
العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي
وغيره (وأما الخاصة) أي لغير المكي (فطواف الصدر) يفصح أي الوداع (للاقي) أي إذا لم
يتوطن بمكة قبل النفر الأول (ورمى القارن والمتنع قبل الذبح والهدى عليهما وذبحهما قبل
الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما
فهما وكذا وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظراً ذم شرط لا يصح غيره وزاد
في نسخة (قيل وطواف القدوم) ففي خزانة المفتين أن طواف القدوم واجب على الأصح
لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويطلق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج
(ترك محظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب
من المكروهات التحريمية كما حققه ابن الهمام الا ان فعل المحظورات وترك الواجبات لما
اشتركا في لزوم الجراء ألحق بها في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع
الواجبات بطريق ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجبا وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم
كافي نسخة مصححة (ترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي
بجها معه (سواء تركه عمداً أو سهواً) وكذا خطأ أو نسباً باجها لأوعالها (لكن العامد) إذا كان
عاملاً (آثم) أي بتركه (ويستغنى من هذا الكلي) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك ركعتي
الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركها فكيف يستغنى (وترك الحلق
لعذر) أي لعله في رأسه كافي نسخة والنسخة الأولى أعم وأتم فإنه شامل لما إذا كان لم يوجد
هناك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكلي الآتي أن ترك الواجبات بعذر
لا يوجب الجزاء (واليتونه) أي في جر من الليل (بمزدلفة عند موجه) أي القائل بوجوبها
وفيه أنه لا يظهر موجه وبديه فإنه يلزم من القول بالوجوب ترتب الجزاء على تركه لا بعذر
ولعل وجه كونه محتلفاً فيه وكذا تركه لا بد أن يظهر عند موجه (وترك تأخير المغرب إلى
العشاء) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جفئه (بعذر) أي
معتبر شرعاً (قال في البدائع أن الواجبات كلها) أي فضلاء عن بعضها أو المعنى كلاً منها (ان
تركها العذر لا شيء عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (ومعاصرت حوا) أي بقية العلماء
(بثبوت العذر فيه) أي وبترك وجوب الجزاء عليه (ترك المشي في الطواف والسعي لمرض) وفي
معناه كبر السن وقطع الرجل ونحو ذلك (وترك السعي لعذر) أي من التيسار وخروج الرفقاء
وامثال ذلك دون الزحمة فإنها ليست بعذر لجواز تأخيرها إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة
عن أيامه) أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد حامل ولم يتحمل

وصححه ويغني إذا نزل
منزلاً أن يهلي فيه ركعتين
أيضا ليكون قدومه ورواؤه
مفتحة باب الصلاة ومحتما بها
(فصل في جملة من الدعوات
المأثورة في أوقات خاصة
وأحوال معينة)

يفني أن يقرأ دعاء الشبخ
أيوب السخيتاني كل صباح
ومساء قال بعض العلماء به
يجزى لدفع السارق وحفظ
النفس والمال وهو اللهم
انني اسئلت نفسي البك
ووجهي وجهي البك
وألحاتي ظهري البك وبك
يارب اعصمت وعليك
وكلت ثقة بوجهك لا بعلي
ياظهر اللاجئين

الحل (وترك طواف الصدر لهما) أي العاقص والنفساء الدال عليهم ما الحيض والنفساء أي
لاجل تحقق الحيض والنفساء (وترك الوقوف بمزدلفة) أي بالذهاب إلى منى في الليل (لخوف
الزجة) أي ازدحام الناس والغلبة (والضعف) أي وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما
ارتكاب محظورات فليس يسقط للجزء) أي بالكعبة بل عليه الجزاء لكن على وجه التخيير
والتحفيف حيث أنه صدق عنه من غير ارتكاب المعصية

• (فصل في سننه) • أي سنن الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلاف ما قال بوجوبه
(للافاقي) أي دون المكي ومن في معناه (المقرد بالحج) أي لا بالعمره (والقارن) أي دون المتنع
فانه في حكم المقرد بالعمرة أولاً وفي حكم المكي بالحج ثانياً وأما القارن فلكونه محرماً ما يأتي
بطواف العمرة وسعيها أولاً ثم يأتي بطواف القدوم ويقدم سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف
الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أي على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لأن سنن الحج
(وخطبة الإمام في ثلاثة مواضع) الأول بمكة يوم السابع والثاني بعرفة يوم التاسع والثالث بمكة
يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أي بعد نحره حتى يصلي خمس صلوات
في منى (والبيتوتة) أي كون أكثر الليل (بمنى ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعرفات إلا لحادث من
الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتزوين وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أي
متوجهاً إليها (بعد طلوع الشمس والغسل بعرفة) أي على خلاف أنه لليوم أو الوقوف وهو
الأصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو لليوم أو للصلاة وكذا الغسل للأحرام من سنن الحج
ولعله آخره إذ ذكره في محله (والبيتوتة بمزدلفة والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أي لمن
وقف بها (والبيتوتة بمنى ليالي أيامه) أي لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والافقي ليلتين والمراد
بالليالي هنا الآتية بعد أيامها الماضية قبلها (والنزول بأبطح) أي بالحصب ولوساعة (وهذه)
أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أكثرها
ذكر) أي ههنا (كما سيأتي إن شاء الله تعالى) أي بقيتها في أثناء أفعال الحج وأبوابها وقد ذكر في
الصغرى تسعة عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاسماء بتركها) أي لو تركها عمداً
(وعدم لزوم شيء) أي من دم أو صدقة على فاعلها وحصول الإجماع على الاتيان بالسنن لكن دون
أجر الواجبات كما أن أجر الواجب دون أجر القرض ولذا أبواب الحنفية في ركعتي الطواف والوتر
ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن ثواب قراءة الفاتحة للشافعية في الصلاة أن يزيد من الحنفية

• (فصل في مستحباته وهي أكثر من أن تحصى) أي تعد وتخصى (ولنذكر نبذاً) بفتح
فككون أي شيئاً قليلاً يسيراً على ما في التمام من وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله
أو من متعديات ما بعده (افضل الحج) أي افضل أعماله بعد فرضه وواجباته وسنن مؤكدة أنه
(العج) وهو رفع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فان صوتها عورة وظاهرها عورة موجبة لافتنه
والغيرة (والنخ) أي سيلان دم الهدى والمراد هنا ما يفعل تطوعاً (والغسل لدخول مكة) أي
للافاقي (والمزدلفة) أي للمكي وغيره إن تيسر (والنزول بقرب جبل الرحمة) أي إن لم يكن
هناك زجة ولا محظلة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكورة
لاختلاط الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه

وبإغياث المستغنين
وبإرجاء المذنبين أصرف
عنى يا الهى سو من لا يخافك
واكتفى شره وغاوبته
وجبه له ومكره وغاثلته
وخديعته وسهره ولا تسلط
احدا منهم يارب على نفسى
واهل ومالى وولدى وأصرف
عنى يا الهى وعن جميع
المسلمين بأسمهم واجعل بينى
وبينهم سداً وردهما وجبلاً
محطاً من حديد عليهم
وردهم عنى بكواعباً وصفاً
لا يصرون ولا يطشون
ولا ينطقون واجعلنى يارب
فى حررك وكنفك
وحياطتك وقوتك يا ارحم
الراحمين

المذكورة في محله (بعرفة) أى للمسافر وغیره خلافاً للشافعي ومن تبعه عن خصه بالمافر
(والا كثار من الدعاء) أى حال الوقوف وكذا اكتثار التلبية مطلقاً (والوقوف خلف الامام)
أى حال الدعاء ان وجد هناك القضاء (وبشره) أى الوقوف بقرب الامام ان كان ممن يتقرب
بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنسبه (والوقوف بالمشرع الحرام) أى في فجر يوم النحر وهو
موضع معروف من جملة المزدلفة والافهى كلها موقف الابطان محسّر (واداء الصلاة) أى صلاة
الصبح (به) أى بالمشرع بغلس (وروى جرة العقبة في فوره) أى بعد طلوع الشمس فانه يجوز الرى
بعد فجره الا انه يستحب بعد طلوعها (في اليوم الاول) أى ان لم يكن من اجرة مؤذبة (وطواف
الزيارة يوم النحر) أى اول أيامه والافوه واجب في أيامه (والمواظبة على الاعمال) أى الاذكار
المستكرت في الاحوال (وحكمها) أى حكم المستحبات (حصول الاجر) أى الزائد بالاتبان
لكن دون حصول اجر السنة وفوق اجر النافلة (وفواته) أى وفوات الاجر الكامل (بالترك)
الا أنه لا يلزم تاركها الامامة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عن المستحبة والاغاذ كرهما
مشترك القضية

(فصل في مكروهاته وهي كثيرة منها خطبة الامام بعرفة قبل الزوال) فان السنة ان تقع بعده
(وتأخير الوقوف) أى في غير ارض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أى في مسجد غرة (وتقديم
الدفع من عرفة على الامام وتأخير عنه) وهو اما كراهة تحريم أو تنزيه فيهما بناء على الخلاف
في ان المتابعة في الافاضة واجبة أو سنة (والرى بخصى الجمار) أى المرمية في الجمرات فانها غير
مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أى وبخصى المساجد لان أخذ ما في المسجد
واخراجه منه مكروه لاسيما وفي الرى به مهانة له (وبحجر كبير) لان السنة مقدار النواة أو
الباقلا مع ما فيه من احتمال الاذى للكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لانه فعل
عبث يستغنى بغيره عنه (والاقصار على حلق الربع) أو تقصيره (عند التحلل) أى عند خروجه
من احرام الحج أو العمرة بل في مطلق احوال الخلق فان القزع منى عنه حتى في حق أولياء
الصغير وأما ما يفعله بعض علماء الاروام وجهالهم من تخليه بعض الشعر في وسط الرأس المسحى
بالكامل فهو من المكروهات الشنيعة ولا التفات لما يذكرونه من الاعذار البديعة بل مختار
ابن الهمام انه لا يصح الخروج من الاحرام الا بحلق الكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الادة
في هذه المسئلة (والميت بمكة) الاولى ان يقال بغير معنى (ليلة عرفة وبغير معنى ايام الرى) أى
لياليها قبل الوقوف بعرفة) بضم فتح واديين الحرم وعرفات (ومحسّر) بكسر السين المهملة
المشددة وهو واديين المزدلفة ومنى (وقبل لا يصح) أى كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أى كراهة تنزيه (وحكمها) أى حكم
المكروهات (دخول النقص) أى نقص الثواب (في العمل) أى الذي ترك فيه المستحب (وخوف
العقاب) أى وتحقيق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقيق العذاب في ترك الاجاب (وعدم
الجزاء بعد الواجب) أى وعدم لزوم الجزاء من الدم والصدقة في ترك شئ من المكروهات
بخلاف ترك شئ من الواجبات (واما محرماته) أى محظورات احرامه وكذا مكروهاته وآدابه
(وفسده) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أى ما عدا المذكورات (فستأني بعد) أى في

احفظني يا رب من شر ابليس
وجنوده وشر الانس
والقول ومن صاحب
مكارم وارب واحفظني
يا رب من بين يدي ومن خلفي
وعن يميني وعن شمالي ومن
فوقي ومن تحتي حتى تردني
الى اهلي مغفورا واجل على
مشكورا وسعي متقبلا ولا
توفني حتى تبلغني الى اهلي
برحمتك يا ارحم الراحمين ذكره
في الصبر العميق (دعاء الخوف)
اذا أصابه خوف في ليل
او نهار يقرأ هذه الآيات
ولون قرأ ناسبت به الجبال
أو قطعت به الارض او كام
به الموتى بل قه الامر جميعا

فصول على حدة الآن كاهل من متعلقات الاحرام مطلقا لتعلقها بالحج خصوصا

• (باب المواقيت) •

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نوعان زمانية ومكانية) أي نوع منها منسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالأول) وهو الزمان (شوال وذو القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة) أي عندنا وتسعة من ذي الحجة ببلدة النحر عند الشافعي وذو الحجة كلها عند مالك وبناء الخلاف على أن المراد بقوله تعالى الحج أشهر معلومات وقت أهلها ومناجاة أو وقت إحراره أو ما لا يحسن فيه غيره من المناسك مطلقا فإن مالكا كره العمرة في بقية ذي الحجة وأبا حنيفة وإن صحح الأحرام به قبل شوال لكنه عدّه مكرهاً وانما سمي بعض الشهر شهراً عند الجمهور إقامة للبعض مقام الكل أو اطلافاً للجمع على ما فوق الواحد مع السكون عن الكسر (ومن أحكامها) أي ومن أحكام المواقيت التي من جعلها الميقات الزماني فكان حقه أن يقول ومن أحكامه ولا يبعد أن يقال المعنى ومن أحكام أشهر الحج (هجة أفعال الحج فيها) أي من طواف القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم هجته من أفعاله الواجبة) وكذا السنن والمسحبة (قبلها سوى الأحرام) فإنه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه ركناً عندهم وشرطاً من وجه عندنا (فلو أحرم به) أي بالحج ولو قبل الأشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم (وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للحج (في شوال يقع سعيه) أي يعتبر (عن سعي الحج) ويجوز طوافه لا قدوم عن سنن الحج أو واجباته على ما قبل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان لم يجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فإنه لم يجز وكذا لو كان سعيه قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها اشتراط وقوع الوقوف فيها) أي في الجملة (فلوا شتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا) أي في يوم ظنوا أنه يوم عرفة (فأذا هو يوم النحر جاز ولو ظهر أنه الحادي عشر لم يجز) لما سبأ في محله لو وقع في زمانه (ومنها اشتراط وجود أكثر أفعال العمرة) الصواب أكثر أشواط طواف العمرة (فيها هجة القمعة وكذا القران) يحق الرفع والخفض أي حكمه أو وكذا يشترط هجة القران وكان الأولى أن يقول والقران (ومنها لو أحرم يوم النحر بهج وسعى له) أي فيه بعد طواف (ثم حج بذلك) الأحرام من قابل يصح سعيه (لو وقع هو ما في الأشهر وأما إحراره فقد تقدم أنه يجوز تنقيته مطلقاً) (ومنها لو أحرم يوم النحر بعمرة وأتى بانفعالها) أي في يوم النحر وإن كان تكبره العمرة في أيام النحر (ثم أحرم) أي بعد خروجه من إحرارها (في يومه حج) وجب من قابل يكون مقبلاً وهل يكون مسنوناً أو غير مسنون الظاهر الثاني قياساً على التمتع للمكي (وقيل لا) أي لا يكون مقبلاً أصلاً بشرط هجة القمعة أن يكون أداء العمرة والحج في سنة واحدة على قول الآخر صرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم التمتع والقران) أي بالثلاثة (فيها لا قبلها) أي ولا بعدها حتى لا يجوز في أيام النحر كلها الحرمه الصوم فيها (ومنها كراهة العمرة فيها للمكي) أي إذا حج من عامه لأنه ممنوع عن التمتع والقران دون الآفاقي ولأن العمرة جازت في السنة كلها إلا أنها كرهت يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق وقبل تكبره العمرة للمكي فيها مطلقاً ووجهه غير ظاهر فلا (والثاني المسكاني وهو يختلف باختلاف الناس وهم في حق المواقيت) أي المكاتب (اصناف ثلاثة أهل الآفاقي) أي حبيطة

قل من يكفر بكم بالليل
والله من الرحمن بل هم
عن ذكر ربهم معرضون
لا يهتد بهم الفزع الأكبر
وتلقاهم الملائكة هذا
يومكم الذي كنتم توعدون
أن الذين قالوا ربنا الله ثم
استقاموا واتتزل عليهم
الملائكة ألا تقاضوا ولا
تخزوا وأبشروا بالجنة التي
كنتم توعدون الله لا اله الا
هو الحي القيوم لا تأخذه
سنة ولا نوم له ما في السموات
وما في الارض من ذا الذي
يشفع عنده الا بانه يعلم
ما بين ايديهم وما خلفهم ولا
يحيطون

أو حكا وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره

هـ (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار لمطابهم (بميقات أهل المدينة) وكذا من تربها من غير أهلها (ذوا الخليفة) بالتصغير وبهذا المكان آثاره جميعا العوام آثار على قبيل لاه رضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قاله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق بولس) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الجحفة)

بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رايغ) يكسر الموحدة واد بين الحرمين قرب البحر (فن) أحرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الداهب إلى مكة (نقد أحرم قبلها)

أى قبل الجحفة لأنها متأخرة عنه فيصور التقدم عليها (وقيل الاحوط) أى الموجب للوجوب (أن يحرم من رايغ أو قبله لعدم التيقن بمكان الجحفة) وذلك لأنها كانت

قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهبعة فنزل بنو عبيد وهم أخوة عاد وكان أخرجهم العداليق من يثرب فجاءهم سبيل فاجتمعهم الخفاف فسميت الجحفة (ولاهل

نجد البين) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الجبار ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادى كله وغلط الجوهرى في تحريكه وفي نسبة أويس القرني

إليه لأنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجبة بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (ولباقي أهل اليمن وتهامة يلم) ويقال ألم جبل على مرحلة من مكة (ولاهل العراق)

أى أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقيين (وسائر أهل المشرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالبادية ميقات العراقيين (والأفضل أن يحرم من العقيق)

أى احتياطا (وهي) أى العقيق وأعله أنت باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أى على خلاف فيه (وهن) أى هذه المواقيت (لهن) أى لاهلهن كفى نسخة والمعنى

لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أنى عليهن) أى على هذه المواقيت (من غير أهلهن) أى من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها

وجوب الاحرام منها لأحد التسكين) أى بالاجماع مع جواز تقديمه عليهم بالاخلاف (وتحريم تأخيره عنها) أى لمن أراد أحد التسكين أيضا بالانزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد

دخول مكة أو الحرم وان كان لقصد التجارة وغيرها) أى من ارادة النزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أى عند دخوله فيها فعندنا يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعى لا يجب الا اذا قصد

فسكا (ولزم الدم بالتأخير) أى بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (ووجوب أحد التسكين) أى ان لم يهرم عند دخولها أو بعده إلى أن دخل مكة فيلزم التلبس بعمره أو بجمعة ليقوم بحق حرمة

البقعة (وأعيان هذه) أى المواقيت فقط (ليست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عنها أو أحدوها) أى محاذاتها ومقابلتها (فن سألني عن مطلق) أى طريقه سألني

فنه سألني عن (برأ أو هجر) الجند وأحرم اذا حاذى ميقاتها (أى من المواقيت المبروكة (ومن قصدوا الأبعد أولى) فان الأفضل أن يحرم من أول الميقات وهو الطرف الأبعد من

بشيء من عليه الاجماعات وسع
كرسه السعوات والارض
ولا يؤده حفظهما وهو
العلي العظيم شهد الله أنه
لا اله الا هو واللائكة وأولو
العلم قائما بالقسط لا اله الا
هو العزيز الحكيم ان الدين
عند الله الاسلام ويقر أسوة
الاخلاص والمعوذتين
فانه مجرب لدفع ما يخاف
منه ذكره في البحر العميق
وعن أبي موسى الأشعري
أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا خاف قوما قال اللهم
انقض ملك في نحو وهم ونعوذ
بك من شرورهم رواه أبو
داود

مكة حتى لا يمر بشيء مما يسمى بمقاتنا غير محرم ولو أحرم من الطرف الأقرب الى مكة جاز
باتفاق الاربعة (وان لم يدر لم المهاداة) فانه لا يتصور عدم المهاداة (فعلى من حلتين من مكة) بكتة
المهرسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقانه الذي جاوزه (وأحرم من آخر) أي من ميقات
آخر ولو أقرب من الأول الآن الأول هو الأفضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط
الدم عنه انه يعود الى ميقانه الذي تجاوز عنه بخصوصه لان المقصود من الميقات تعظيم الحرم
المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المنكرم يستوى فيه القريب والبعيد في هذا
المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرم من ميقات آخر كالشامي اذا أحرم
من ميقات المدني أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدني) أي
ومن بمخام (ان جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقانه المعروف بذى الحليفة (غير محرم) حال معترضة
بين جاوز ومتعلقه وهو (الى الحفة كره وفاقا) أي بين علمنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال
هو الأفضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجواز جمع التكرارة
وفاقا ولعله اشار الى ما في النجدة أن من كان في طريقه ميقاتان يجوز الى أن يتعدى الى الثاني على
الاصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للاصح (وهصح سقوطه) لان الواجب عليه وقته
مطلقا اذا مر به الا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الاظهر
أن يقال وهصح عدم وجوبه لانه اذا كان في طريقه ميقاتان فالسالك مخير في أن يحرم من الأول
وهو الأفضل عند الجمهور وخرجوا عن الخلاف فانه متعين عند الشافعي أو يحرم من الثاني
فانه رخصته وقيل بل انه أفضل بالنسبة الى أكثر ارباب النسك فانهم اذا أحرموا من الميقات
الأول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعذر وبغيره قبل وصولهم الى الميقات الثاني فيكون
الأفضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في البدائع من جاوز ميقاتان هذه
المواقف من غير احرام الى ميقات آخر جاز الا أن المستحب أن يحرم من الميقات الأول كذا
روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة اذا مروا على المدينة فجاوزوها أي الحفة فلا
بأس بذلك وأحب الى أن يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الأول لم يزلهم
محافظة حرمة فبكره لهم تركها انتهى ومثله ذكره القدوري في شرحه وبه قال عطاء وبعض
المالكية والحنابلة ووجه عدم التنافي أن حكم الاستصحاب المذكور نظرا الى الاحوط
خروج عن الخلاف في المسئلة والمسارعة والمبادرة الى الطاعة في التقديم وأن قوله الأفضل
التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكائرتهم مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات
أفضل حتى قال بعض السلف من اتهم الحج الاحرام من ذيرة أهله لكنه مقيد بما يكون
مأمونا من الوقوع في محظورات احرامه الا أن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة اشارة الى أن
أهل المدينة ليس لهم ان يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين
الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذى الحليفة وأحرم من الحفة أن عليه
دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيعمل رواية وجوب الدم على
المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم

• (فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميقات أو داخل الميقات الى
الحرم فوقتهم الحل) • أي ميقاتهم جميع المسافقين الميقات الى انتهاء الحل (الحج والعمرة وهم في

والشامي والحاكم وصححه
على شرط الشيخين (وعن
ابن عباس) رضى الله عنهما
قال اذا أتيت سلطانا مهيبا
تخاف ان يسطو عليك فقل
الله أكبر الله أكبر الله أعز
من خلقه جميعا الله أعز
أخاف وأحذر أعوذ بالله
الذي لا اله الا هو المسك
للسهوات السبع أن تقع
على الارض الا بذنه من
شر عبده ذلك وجنوده
وأتباعه وأشياعه من الجن
والانس (اللهم) كن لي جارا
من شرهم جل ثناؤك وعز
جارك وتبارك اسمك ولا اله
غيرك ثلاث مرات رواه

سعة) أي جواز ورخصة وعدم لزوم كفارة (ما لم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا إحرام (ومن ديرة أهلهم أفضل) أي لهم (وإلهم دخول مكة بغير إحرام إذا لم يريدوا نسكاً والاً) أي وإن أرادوا نسكاً فإن النبي أثبت (فيجب) أي الإحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم وما ينبغي أن يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا أن من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق ونقل عن بعض العلماء أن من كان بين الميقات والحرم في حكمه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال سعيد بن جبيرة لا يجزئ لتارك الإحرام من الميقات وظاهره أنه جعله ركناً والمشهور وعند الجمهور أنه واجب بتخيير بدوم ويمكن حمل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا يجزئ كلاماً

• (فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) * كسكان مكة ومنى (فوقه الحرم للحج) ومن المسجد أفضل أو من ديرة أهله (والحل للعمرة) ليحصل لهم نوع من السفر وفي الجملة مشقة توجب زيادة الإجماع إحرام المكي من التخيير أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشافعي بناء على أن الدليل القولي أقوى وهو مذهبنا والدليل القولي وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهله وإن لم يتوالا إقامة به كاتقرب بالعمرة والمتنعم) أي من أهل الآفاق (والحل) أي وكغير الحرم (من أهل الحل إذا دخله) أي الحرم (لحاجة) أي غير أراد قلنسك (الامن دخله) أي الحرم (تاركاً وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي على الداخل من غير إحرام (العود إليه) أي إلى الحل والإحرام منه فإن لم يعد وجب عليه الدم وأما ما علم ثم هل يأنه بترك العود فإن كان قادراً عليه نعم والافلا لأنه لا يجب عليه دم آخر بترك هذا الواجب فتأمل فإنه ما وجبوا عليه العود إلا لتدارك العصيان الأول ليكون فعله على الوجه الأكمل

• (فصل في وقد يتغير الميقات بتغير الحال) * أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم أو الحل) أي إذا صار من أهلها (والمكي الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا الحكم (أن من وصل إلى مكان صار حكمه حكم أهله) أي إذا كان قصده إليه على وجه مشروع بخلاف ما إذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير إحرام ودخل الحرم أو خرج المكي إلى الحل لإحرام الحج فإنه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل إليه (فلو خرج المكي إلى الآفاق أو الحل للحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الأفراد إذا خرج في الأشهر وأما ما نخرج قبلها فله القرآن والتمتع أيضاً (إذا قصد) أي في خروجه إلى الآفاق أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمداً) لا قصد آخر بل لأجل أن يدخل للإحرام كما قد مناه (والآفاق والحل) أي المنسوب إلى ما بين الميقاتين (إذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي فالحرم صار ميقاته للحج والحل للعمرة (إذا قصد) أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عمداً (بأن دخل لأجل الإحرام لا غير) أي لا غير الإحرام من المقاصد في الخروج

• (فصل في مجاوزة الميقات بغير إحرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل إليه سواء كان ميقاته الموضوع المعينه شرعاً أم لا (غير محرم) بالنصب على الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة (أولاً) أي لم يحرم بعده (فعلية العود) أي فيجب عليه الرجوع (إلى وقت) أي إلى ميقات

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن سعيد) قال أسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفرية يطلبه بشهله من نار كمال التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال جبريل أولاً أعلمك كلمات تقولهن إذا قلتن طفقت شغلته وخرميتا فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج

من المواقيت ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى خصوص مبعثه الذي تجاوز عنه بلا إحرام إلا في رواية عن أبي يوسف فالأولى أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا عن الخلاف (وان لم يعد) أي مطلقا (فعليه دم) أي للجائزة الوقت (فلو أحرم آفاق داخل الوقت) أي في داخل الميقات (أو أهل الحرم) أي أحرموا (من الحل للعج ومن الحرم للعمرة أو أهل الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فعليه العود إلى وقت) أي ميقات شرعي لهم لا رضاع الحرمه وسقوط الكفارة (وان لم يعودوا فعليه الدم) والاثم لازم لهم (فان عاد) أي المتجاوز (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عمرة أو قدوم (أو وقوف) أي في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (ان لم يمه) أي من الميقات على فرض أنه أحرم بعده والا فلا بد أن ينوي ويلبي ليصير محرما حيث ذوق قبل بسقط عنه بمجرد العود وان لم يلب (وان عاد) أي المتجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أي في أحدهما (كان استلما للحجر) الأولى كأن نوى الطواف سواء استله أولا وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فاته ليس له ولما بعده نظير في الباب (أو وقف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود إلى ميقاته) أي الذي تجاوزه (أفضل) أي ولو كان أبعد للتخرج عن الخلاف السابق ولأن الجوع على قدر المشقة (وليس) أي العود المذكور (بشرط) أي في سقوط الدم على ظاهر الرواية خلافا لأبي يوسف في رواية (بل إليه) أي الرجوع إلى وقته (وغيره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاز وقته) أي الذي وصل إليه حال كونه (يقصد مكانا في الحل) كبستان بنى عامر أو جدة أو وحدة مثلا بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند الجائزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم يدخله) أي ظهر رأى حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يرد نسكا حيثئذ (فله أن يدخلها) أي مكة وكذا الحرم (بغير إحرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حمله دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرئنا لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في الجملة أن يقصد البستان قصد أوليا ولا يضره قصد دخول الحرم بعده قصد اضغيا أو عارضيا كما إذا قصد مدني جدة تبيع وشراء أولا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا بخلاف من جاء من الهند مثلا يقصد الحج أولا وأنه يقصد دخول جدة تبعاء ولو قصد به أو شرا لا يقال فصل ركذهب الشافعي أنه إذا كان قصد الأصل أحد التمسكين يجب عليه الإحرام والأغلا فانا نقول هذا الذي ذكرنا فيما لا يقصد أولا في دخوله أرض الحرم فانه إذا قصد دخوله بغير إحرام يجب عليه دم لهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة) أو الحرم (بغير إحرام فعليه أحد التمسكين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم للجائزة أو العود (فان عاد إلى ميقات من عامه فإحرامه صحيح فرض) أي اداها أو قضاء أو ذرا وعمرة تذر أو قضاء وكذا عمر سنة ومستحبة (سقط به) أي بملكته للإحرام من الوقت (ما لم يمه بالدخول من النسك) أي الغير المتعين (ودم الجائزة وان لم ينو) أي بالإحرام (بعمالزمه) أي بالخصوص لأن المقصود تحصيل تعظيم البتعة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره الاستحسان والتقياس أن لا يسقط ولا يجوز الآن ينوي ما وجب عليه للدخول وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فانه لا يجوز به بالاتفاق عماله لا بتعيين النية ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كالمعيار

منها ومن قن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الاطارة بطارق بغير بارحن رواه الامام مالك في الموطأ هكذا ورواه الترمذي مرفوعا من حديث عبد الله بن مسعود (دعاء الكرب والهلم والهلم) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والارض ورب العرش الكريم رواه البخاري ومسلم وان توقع بلاه أو أمرا مهولا حسينا

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النية ومقيدها بخلاف السنة القابلة لانها ليست لما ذكرناه
قابلة (وان لم يعد الى وقت) اي بل أحرّم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولولم يحرم من عامه) أي لذلك
التسك (لم يسقط) أي ما لزمه (الآن ينوي عمل لزمه) أي خصوصا (بالدخول) أي بسبب دخوله
(بغير احرام) أي حينئذ (ولو دخلها مرارا) أي بغير احرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة)
بيان لنسك وكذلك لكل دخول دم مجاوزة ومن وهم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد التسكين
كصاحب الايضاح شرح الاملاح فقد خالف الصواب فانه مخالف لاطلاق الاصحاب بأن
من جاوزه فاحرم يجب عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أي المتجاوز عن
الميقات مرارا (من عامه بفرض أو نذر فهو) أي فاحرامه معتبر (عن الاخير منها) أي عن
التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فكأمر) أي من التفصيل
الذي سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم أو مجنون فافاق ثم احرم من حيث هو) أي من حيث
وصل بعد تغير من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة اجزأه) أي احرامه (ولادم عليه) لانه
صار من أهل محل احرامه والمجاوزه وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أي من غير
احرام وكذا اذا باشر محظورا آخر مما تجب فيه كفارة مالية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي
بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور
أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم الا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فورا
وكذا لو لم يعتق أي حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

* (باب الاحرام) *

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون حلالا عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرايط
صحته) أي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول
والتلبية أو ما يقوم مقامها من الذكر (أو تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية
نفس الاحرام وحقيقته لاشروطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذ
لا يعتقد بذونها اجماعا وان لم يكن وكذا التلبية أو ما يقوم مقامها من فرائض الاحرام عند أصحابنا
لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى
لوفى ولم يلب لا يصير محرما وكذا الولي ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرما بمجرد النية وهو
مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعا عند وجوده ما هل يصير محرما بالنية
والتلبية جميعا أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير
شارعا بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعا في الصلاة بالنية لكن عند التكبير
لا بالتكبير (وتعيين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة
أو قران أو نسك من غير تعيين (فصح) أي احرامه (مبهما) وان كان لا بد من أن يصير مبينا
ومعينا (وبما أحرّم به الغير) أي معلقا به كما في حديث على كرم الله وجهه حيث قال احرمت
بما أحرّم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشروط بقاء صحته ترك الجماع) أي قبل الوقوف في الحج وقبل
الطواف في العمرة لأن الجماع حينئذ مفسد لها وفي عد تركه المفسد شرطاً لمسامحة لا تخفى لان
الشرط هو الفرض المتقدم على الركن سواء مراد بقاؤه الى آخر الفعل او لا كالتطهارة والنية

الله ونم الوكيل على الله
توكلنا رواء الترمذي (وان)
استصعب عليه شيء قال
الله لا سهل الا ما جعلته
سهلا وأنت تجعل الحزن
اذا شئت سهلا رواء ابن
حبان (واذا) عطس فليقل
الحمد لله رب العالمين على كل
حال فقد روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك ومن قال
ذلك عند كل عطسة لم يجد
وجع ضرر ولا اذن أبدا
رواه ابن أبي شيبة وليرد عليه
من معه يهدى بكم الله
ويصلح بالكم رواء البخاري
أو برحمتنا الله وإياكم ويفقر
لنا ولكم

رواه مالك في الموطأ (وإذا)
ابتلى بالدين قال اللهم
اكفني بجلالك عن حرامك
وأعني بفضلك عن سؤالك
اللهم فارح اللهم كاشف
النم مجيب دعوة المضطربين
رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمه ما أنت ترجيني
فارحني رحمة تغنيني بها
عن رحمة من سواك رواء
الترمذي أو يقول اللهم
مالك الملك توفى الملك من
تسامت نزع الملك من تشاء
وזה زمن تشاء وتذل من تشاء
بيدك الخير انك على كل شيء
قدير رحمن الدنيا والآخرة

في الصلاة وكذا ترك الارتداد مطلقا (وشرط بقاءه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رفضه (ان لا يدخله) أي الاحرام بحجة او هرة اخرى (على جنسه) أي من احرام حجة او عمرة سابقة (قبل اتمام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وخروجه عن اعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بجمع او عمرة والثاني على خلافه (في صور) أي خاصة (تأني) أي سياقي بيانها واحكامها من الرضا وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد التمسكين الى الآخر (وواجباته) أي واجبات الاحرام (كونه من الميقات ومصونه عن المحظورات) أي باعتبار الجوار تركه بالدماء والكفارات فلا ينافي ان ترك المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه لبقائه بقوله (في اشهر الحج) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان مره به كما في نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) وهو سنة للاحرام مطلقا (او الوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة تركت في الاحرام ثم هذا الفصل للتطافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف الحدث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس ازار ورداء) فالأزار من الحق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت اليسد النبي ويلقيه على كتفه اليسر ويقي كتفه الايمن مكشوفًا كذا في الخزائن ذكره البرجندي في هذا المحل وهو موهم ان الاضطباع يستحب من أول أحوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المسنون انما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والطبيب) أي استعمال الطبيب في البدن والثوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعده أو لم يبق وفي الاول خلاف (واداء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الاف وقت الكراهة) أي كراهة القرض والنفل (وتمسين التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثة من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جاز بل أحب (وتكرارها) أي ثلاثي كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادة الارض والجحر والمد والاشجار لا المرأة فان صوتها عورة فيجب صونها (ومستحباته ازالة التفت) أي ما يوجب الوضوء (قبل الغسل) بيان للافضل والافهم من السن قبل الاحرام مطلقا (كظم الاظفار) أي اظفار اليد والرجل (وقطف الابط) أي شعره وينوب عن التفت الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) ويقوم مقام التفت والحلق ازالة الشعر بالنوبة (ونية الغسل للاحرام) فان مطلق النية يكفي لحصول أصل السنة وكذا نية غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي أيضين كما في نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لم يكونا هما لم بعض الله فيهما (أو غسيلين) تبعيداً عن النجاسة وتنزيهاً عن الوساخ فيفيدان أصل لبس الأزار والرداء سنة وبقيّة الاوصاف مستحبة (والنعلين) أي لبس النعلين وإن جاوز لبس غيرهما مما لا يسترا الكعبين في وسط الرجلين (والنية باللسان) لان المعتبر المشروط هو قصد الجنان وإن جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (ونية بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلا فصل) أي بلا فاصلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل أن يقوم ويركب أو يمشي (وسوق الهدى) أي بعثه والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتقليده) أي

تقليد الهدى تطوعاً أو غيره لكنه مقيد بالأبل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعاً
والأبل والبقر يقلدان اجماعاً والتقليد هو أن يربط على عنق البسنة قطعة نعل أو شرافة نعل
أو عروة مزادة أو لحاء شجرة أي قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه هدى قال الكرمانى
ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
وقله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أي ميقانه (المكافى) لا آفاقى (ان ملك نفسه) أي
بالاحترار عن المخطورات والحفظ عن المحذورات

• فصل في محرمانه • أي محرمات الاحرام (وهي كثيرة وسيأتى بعضها) أي في
المخطورات مفصلاً (ومنها تأخير الاحرام عن المقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك
الواجبات) تخصيصه به (وما قوله) (ارتكاب المخطورات) أي المحرمات المقيدة
بمحال الاحرام من بين الحالات (والانتفاع بها) أي الاوتفاق بالمخطورات ولو غير ارتكاب
المباشرة بأن يكون اكرهاً ونسباً او خطأ او جهلاً لانه يفيد رفع الائم مع تحقق الكفارات
(واما مقصد مجمع) أي الحقيقى (قبل الوقوف) أي في الحج وقبل الطواف في العمرة بخلاف
ما بعدهما وازاد في نسخة (ومبطله الردة) أي الارتداد مطلقاً (الاجنون والاعمى) أي الخادنان
بعد الاحرام أو بعد الاتمام (وما نهى عن المضى) أي مضى متلبسه وشارع (في موجهه) بفتح
الجيم أي مقتضاه من اداء التسلل الذي احرم به (فوت الوقوف) أي في الحج (او الحصر) أي
حبس العدو وغيره في الحج أو العمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرض) على ما سيأتى بيانه
(ومن مكر وهاته تقديمه على وقته الرمانى مطلقاً) أي سواء ملك نفسه أو لم يملكه للخروج عن
الخلاف (وعلى المكافى ان لم يملك نفسه) والا فلا احرام من دويره أهله أفضل وقبل لزومه
وتقديمه أكمل (والاحرام بلا غسل) حق للعائض والنفساء (او وضوءه) أي نيابة عن الغسل
لن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أي الابدعز وعدم قدرة وهو ميم به (وتخصيص) واحرام
القارن بالحج قبل العمرة فان السنة في حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج - حق في التنية (والجمع
بين التمسك بالهدى) كحجتي وعمرتي (مطلقاً) أي لا آفاقى وغيره بخلاف (وبين
المتقين) كالقران والتمتع (للمكي) خلافاً للشافعى رحمه الله

• فصل • وحكم الاحرام أي به - دحضته (لزم المضى) أي باتمامه وبفسره قوله
(وعدم امكان الخروج منه الا بعمل التسلل) أي بنفسه الذي احرم به (أي من حج أو عمرة وان
كانا قفليين) وان افسده أي الاحرام بالجماع (الافى القروات) هذا استثناء من الاستثناء وما
بينهما جلة اعتراضية من شرطية ووضعية والمضى لا يخرج عن الاحرام بشئ الا بعمل نسكك في
جميع الحالات الا في حال قروات الحج بقوف وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من احرامه
(والاحصار) أي والافى حال الاحرام في الحج والعمرة (فبذبح الهدى) أي يخرج (والجمع)
أي والافى الجمع (بين التمسك بنية الرض مع ترك الاعمال في صور) أي في بعض الصور
المقروضة من المسائل (وبالشروع في الاعمال في اخرى) أي في صور اخرى (ولو بلائنة الرض في
صور) كما سيأتى تفصيلاً في محالها (ووجوب القضاء) بالرفع عطف على لزوم (اذا خرج بغير فعل
ما احرم به) كافي القروات والاحصار (او به فاسداً) كافي الجماع المذكور (فيل

تعطيه من ثناء وتنع
منها من ثناء ارحمى رجة
تغني بها عن رجة من
سواك عليه صلى الله عليه
وسلم لمعذ رواء الطبراني في
مجمعه الصغير (واذا)
انقلبت دابته فليقلل باعباد
الله احبوا فان الله عز
وجل سيجبها رواء ابن
السقي قال الامام النووي
رضي الله عنه انه جرب هذا
في دابة انقلبت وهجر واعنها
فقال يا عبدا لله احبوا
فوقفت بمجر ذلك (وحكى)
شيخنا أبو محمد بن أبي اليسر
انه جربه فقال في فضله
انقلبت فوقفت في الحلال
(واذا) معبت

(الافى المظنون) اى الافين شرع باحرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كفى الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بحال الاحصار لانه اذا احصر وتحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان احرامه على غير وجه الظن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا للشافعى واما لو احرم بحجة او عمره على ظن انها عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضى بخلاف الصلاة والصوم لعصوم قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابد الا بالدم والقضاء وذلك يدل على لزوم المضى مطلقا بخلاف المظنون فى الصلاة على ما حققه ابن الهمام (وشروط الخروج منه) اى من احرام العمرة والحج فى الجملة (الحلق والتقصير) اى قد در ربع شعر الرأس (فى وقته) وهو باعتبار رخصته بعد طلوع الفجر فى الحج وبعد اكثار الطواف فى العمرة واما باعتبار وجوبه فوقته بعد الرى فى الحج وبعد السعى فى العمرة واما باعتبار جواز فوقته طول عمره (الاذا عذر) اى الحلق او بدله بأن لا يوجد حلق أو آلة او وجد الكنى فى الرأس علة مانعة من الحلق (فيسقط) اى التحلل (بلائى) أى من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن فى الرأس شعرا او يكون فيه عفر فيجب او يستحب امرار الموى عليه (الافى الرفض كما مر) فانه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) اى والا فى تحليل زوجته (ومملوكه) اعم من عبده وجاريته (بفعل محظور) اى محظورا كما فى نسخة أى محظور ومن محظورات الاحرام كالجباة والمرأة والجارية والتطيب والحلق ونحوهما لغيرهما (فانه) أى المحرم من الزوجة والمملوك (يخرج منه) أى من الاحرام (بالحلق) أى ولا تقصير بل بفعل ذلك المحظور

عليه دابته عمل بالآثر وهو
ماروي بن أبي عبد الله
يونس بن عبيد بن دينار
التابعي المشهور قال ليس
رجل ما يكون على دابة
صعبة فيقول في انفسها تغير
دين الله يغيثون وله أسلم من
فى السموات والارض طوعا
وكرها واليه ترجعون الا
وقفت باذن الله تعالى
رواه ابن السكيت (واذا)
عصفت الريح يقول اللهم
انى أسألك خيرها وخير ما
فيها وخير ما أرسلت به
وأعوذ بك من شرها وشر
ما فيها وشر ما أرسلت به
رواه مسلم والترمذى
والنسائى والطبرانى

• (فصل فى الاحرام فى حق الاماكن) أى باعتبار اصحابها (على وجوه) أى انواع مختلفة الاحكام (الواجب) أى منها الواجب كون احرامه (من أى ميقات كان) أى سواء كان ميقات بلده أو غيره (والسنة) أى والشريعة المقررة ان يكون احرامه (من ميقات بلده) أى دفعا للخروج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من دويرة اهله) لانه من باب المباداة الى الطاعات والمسايرة الى الخيرات ولما فسر به بعض السلف قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله (والفاضل كل ما قدمه على وقته) اى من غير دويرة اهله قبل وصول ميقاته اسكن بشرط كونه فى اشهر الحج (والحرام) اى المحرم (تأخيره عن الوقت) اى الميقات المعينة (والمكر وتجاوز وقته الى ادنى منه) اى اذا كان فى طريقه ميقاتان وهو عن يلك نفسه بالحفظ عن المحظور والا فقد سبق ان تأخيره الى الميقات الثانى أفضل من احرامه فى الميقات الاول (ويصح فى الكل) اى ويصح الاحرام فى جميع الصور الموافقة والمخالفة حتى فى المحرم مما تقدم الا انه يجب فيه الدم (فلا يشترط لعصته) اى لعصمة الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا للشافعى فى الثانى فان الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشرط عندنا فيصح الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا (وكذا لا يشترط) اى لعصمة الاحرام (هبة) اى صورية (ولا حالة قلوا حرم لا بسا الخيط او مجامعا انه قد فى الاول صحيحا) اى ويجب عليه دم ان دام لبسه يوما او افضدقة (وفى الثانى فاسدا) اى انعقد حال كونه فاسدا فيعمل ما يعمل مفسد الحج من المضى فيه ثم قضاؤه من قابل وفى المطلب

القائمين عن السفن في لو احرمت مجامعا يفسد وجهه ويلزمه المضى فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكرنا
في الصوم انه ان نزع في الحال لم يفسد احرامه والافسد ما انتهى ومعنى في الحال انه لا يقع منه
الادخال بعد تحقق النية والتلبس فان الاخراج لا يسمى بجماع من كل وجه فهو بمنزلة خلع
الثياب فانه لا يسمى لبس الكنة لا يخلو عن التلبس والمباشرة بالكنية ولعل هذا هو وجه الاطلاق
والقياس على الصوم قد يقال انه مع الفارق لان امر الصوم محاسن فيه جماع الناس بخلاف
خال الاحرام والله اعلم بالمرام

• (فصل في وجوه الاحرام) • اي انواعه بالتسوية الى الخاص والعام وهي اربعة
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتمتع) اي بانتفاع المحظورات بين تحلله من العمرة وبين
احرامه يحج اذ لم يسبق الهدى (وافراد بحجة) اي سواء اتي بعمرة بعدها وقبلها لكن في غير
الاشهر (او عمرة) اي سواء حج قبلها او بعدها لكن لم يقع في أشهره ولم يحج أصلاً ومن غير حج
أو قبل وقته (وأفضلها الاقل) أي القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكتبت كثير من الخلف
(ثم الثاني) أي التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) أي الافراد بالحج وهو
الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة
بل الافضل عند القائل بافضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة أيضاً والا فلا خلاف
ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) أي
الاربعة (هي المشروعة) أي في الجملة لكن في جوازها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة ولذا
قال (الاولان) أي القران والتمتع (للافاقي) أي جائزان أو مشروعان (والاخيران) بهما
الافراد ان المذكوران (مطلقاً) اي لطلق الناس من الافاقي والمكي لقوله تعالى ذلك أي
التمتع وفيه معناه القران ان لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام
المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما المنهي عنها) أي من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين
الحجتين) أي باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمرتين) أي
بينهما كذلك وهما منهي تحريم فيجب عليه الرض ودمه على ما سبق في محله (وادخال العمرة
على الحج مطلقاً) أي للافاقي وغيره لكنه منهي تنزيه للافاقي ومنهي تحريم للمكي قال الشافعي
رحمته الله لو احرمت من الميقات بحجة ثم احرمت بعمرة قبل أن يطوف كان قارناً وهو قول الشافعي
لفعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ولو احرمت بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارناً
أيضاً ويلزمه في هذا دم جبر على الصحيح انتهى وأما الصورة الاولى فيصير قارناً مسيئاً وعليه دم
شكر ونحن ننزه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه نواههما معاً ونوى بالعمرة
أو لا ثم بالحج والله اعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الا أنه يصح ادأؤهما
ويكون قارناً مسيئاً يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) أي الجمع بين التمسكين معاً أو
باحرام عمرة ثم يحج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط
وقوعه في أشهر الحج (له) أي منهي للمكي خاصة للمسبوق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير
الوجوه الاربعة فان أفراد الاحرام بالحج) أي ولم يدخل عليه شيئاً (ففراد) أي فهو مفرد وجه افراد
(وان افراد بالعمرة) أي ولم يدخل عليها شيئاً (فاما في أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

في كتاب الدعاء وزاد اللهم
اجعلها رباحاً ولا تجعلها
ربحاً اللهم اجعلها راحة
ولا تجعلها عذاباً (واذا)
خاف ضرر المطر قال اللهم
حوالنا ولا علينا اللهم على
الاستقام والنظر والاولدية
ومغاب الشجر متفق عليه
(واذا) سمع الرعد قال اللهم
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا
بغضابك وعافنا قبل ذلك
رواه الترمذي ويقول
سبحان الذي يسبح الرعد
بجملته والملائكة من
خفيته رواء مالك في الموطأ
(واذا) رأى الهلال قال
الله أكبر الله أكبر اللهم

أوقع أكثر شواططوافها) أي العمرة (فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختياره
 بنسيان وغيره (أولا) أي لم يقع أولم يقع أكثر شواططوافها فيها (الثاني مرة بالعمرة والأول)
 أي وهو الذي أوقع أكثر شواططوافها فيها (أيضا كذلك) أي مفرد بالعمرة (ان لم يحج من
 عامه) كما قدمنا (أوج) أي من عامه (والم) أي نزل (بأهله) أي الكائن بالآفاق (المأما صحبا)
 بان يكون ما بين الأجرامين (وان لم يلب بينهما) وهو ظاهر (أوالم المأما فاسدا) بان الم بأهله حال
 كونه محرما يحج (فتمتع) أي مسنون (ان سلم الفساد) أي في عمرته أو وجهه (ولا) أي فان لم يسلم
 فيه ما أوفى أحدهما (فان أفسد عمرته ففرد بالحج أو وجهه فيالعمرة) أي وان أفسد وجهه ففرد
 بالعمرة (وان لم يفرد الاحرام بواحد منهما جابل احرام بهما معا) أي في زمان واحد (أو أدخل
 احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة أشواط فقارن شرعا) أي بحسب
 الشرع سواء كان مسبئا أو لا (ان أوقع أكثر طواف العمرة في الأشهر والا) أي بان أوقع
 أكثر طواف العمرة قبل الأشهر (فلفعة) أي فقارن من جهة اللغة دون الشريعة (فيلزمه دمه)
 أي دم القران شكرا أو جبرا (في الشرعي لا غيره) أي لافي غيره وهو اللغوي لانه ليس مما يوجب
 الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه
 (قبل ان يطوف للقدوم) أي قبل ان يشروع فيه (ولو شوطا فقارن مسمى أو بعد ما طاف له) أي
 للقدوم والمعنى ان وقع ادخاله بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كل شوطا
 (فأبضا مسمى) أي قارن مسمى (الا انه أكثر اسما من الأول) فكان حقه ان يقول في الأول
 شوطا وفي الثاني ولو شوطا ليقترق القارنان ويتبين حكمهما فانه لم يظهر لك وجه الخلل وسيجي
 بيانه في محله الالتي به

• (فصل في صفة الاحرام) • أي في كيفية صفة دخول المحرم في الاحرام لاحد النسكين على
 وجه السنة والاستصحاب والافضلية (إذا أراد) أي الناسك (ان يحرم) أي يحج أو عمرة أو بهما
 (يستحب ان يقص شاربه) أي تنظيفا وخشية لاطالته لوطال زمان الاحرام ولم يذ كر حلق رأسه
 لان المستحب هو ابقاء شعره ووقت الخروج من الاحرام بحلقه فمقتضى الجزان ابحره ولانه صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي
 رضي الله تعالى عنه ولا عبرة بما يفعله العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد
 احرامهم ولو كان مدقرا منهم يسيرة (ويقل) بتشديد اللام للحسرة وتخفيفها أي يقطع
 (اغلقاره) أي من يديه ورجليه (ويقف) وهو الافضل لمن اعتاده (أو يحلق ابطنه) أي شعره مما
 وهو متعارف فيه (ويحلق عاتقه) أي شعره والمقصود النطق بمأى نوع من أنواع الازالة
 ولو بالنور فغيره لو فميا قبله (ويجاءع أهله) أي امرأته (أو جارية ان كان) أي أهل (دمه) فخصينا
 للفرج وحفظا عن النظر لها (ويحذر دعى لبس الخيط) أي قبل النية والتبسة (ويقتل بسدر
 أو نحوه) كالدوق وما عالجار وغيره (ينويه) أي حال كونه يقصد اعتباره (للأحرار) أي
 ليحصل له الاجر المتكامل والافضلية أصيل القمل أو مطلق النية أو انضمام نية غيبيل الجنبات معه
 (أو ينوضا) أي بفعل أعضا موضوعه فان ما لا يدوله كله لا يترك كله (والفعل أفضل) أي لانه
 سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة (أي المستحب من الافضلية) أي لافضلية

أهله علينا بالأمن واليمن
 والإيمان والسلام والاسلام
 والتوفيق المحبوب وترضى
 ربى وربك الله هلال خير
 ورشد اللهم اني أسألك من
 خير هذا الشهر وخير القدر
 وأعوذ بك من شره ثلاث
 مرات رويها الطبراني
 • (فصل) •
 في أدعية مصنفه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم وهي
 مطلقة غير مقيمة ذكرها
 الجاقل ابن الجزري رحمه
 الله تعالى في كتاب
 عدة الحصن الحصين من
 كلام سيد المرسلين صلى
 الله عليه وسلم ذكرها هكذا
 فليو اطلب عليها طالب

السنة المؤكدة وفيه إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا إلا إذا أراد به صلاة
 الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستألف) أي
 في أول طهره (ويستريح) بتشديد الراء أي يمشط (وأشعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا
 حكم طيبته (عقب الغسل) أي حال بقائه رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للمعائض
 والنساء والصبي) أي الذي لا يصلي (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أي الا لمن جازله
 ان يصلي صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ) أي أو تيمم (واحرم
 لم يزل فضل الغسل) لأن كماله أن يصلي به (وقيل ينال) أي فضيلة السنة لأن الغسل من سبعة
 الاحرام ولهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أو يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو
 الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن أفضل واكمل فتأمل (ولو احرم بالغسل ووضوء) ~~وكذا~~
 بلا صلاة (جائز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أي حيث ترك السنة
 بلا عذرة (ويستحب ان يطيب يدهن) بتشديد الدال أي يستعمل الطيب والدهن في يديه
 وكان الاولى ان يقول يدهن ويطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبقى أثره) أي من الطيب (أفضل)
 أي خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذا هاب جرمه بماء الورد ونحوه)
 أي من الماء الصافي (والاولى ان لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثر بقائه لاسيما وقد يتصل احياها
 عن يده فيكون كأنه لا يلبس ثوب مطيب أو يستعمل للطيب في اثناء احرامه واقه أعلم
 * (فصل) ثم يجرد عن الملبوس المحرم) بتشديد الراء المفتوحة أي المنوع المنهي (على
 المحرم) من الخيط والمعصر ونحو ذلك (وبلدس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم
 عند كل مسجد أي ارادة كل عبادة (فبين جديدين) تشبيها ~~بـ~~ كفن الميت وهو الافضل
 (أو غلبين) أي للطهارة والنظافة (أيضين) وصف لثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو
 في أمر الكفن مقررو لقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب
 وكنوا فيها موتاكم رواء جماعة (غير مخيطين) بيان للافضل والا فاذ لم تكن الخياطة على وجه
 الخيط المنوع جاز (ازارا) أي يستر العورة (ورداء) يستر الكتفين فان الصلاة مع كشفهما
 أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسن الاضطباع حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العوام
 من مباشرة في جميع أحوال الاحرام (وبجوز) أي الاحرام (في ثوب واحد) أي بأن يكفي
 بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحد فوق واحد أو يدل
 أحدهما بالآخر (وفي اسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أي وفي خرق
 مقطعة أو لا (مخيطة) ثانيا (والافضل أن لا يكون فيه ما خياطة) أي اصلا
 * (فصل) ثم يصلي ركعتين بعد اللبس) أي لبس الأزارين وكذا بعد التطيب (ينوي بهما) أي
 بالركعتين (سنة الاحرام) ليجزئ فضيلة السنة ولو أطلق جائز (يقرأ فيهما الكافرون والاحلاص)
 أي بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فهم من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان
 الافضل وفي الظهيرة أن كثيرا من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لا تزغ قلوبنا الا ~~آية~~ وبعد
 الاحلاص ربنا آتتنا من لدنك رحمة الآية (ويستحب ان كان بالمسجد) أي مأثور (أن
 يصلح ما فيه) أي يحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرم بغير صلاة جاز) أي جاز احرامه لافعل

التجاح ليعوز بالفلاح ان
 شاء الله تعالى وهي اللهم اني
 اعوذ بك من الكسل
 والهزم والمغرم والمأثم اللهم
 اني اعوذ بك من عذاب
 النار وقتنة القبر وعذاب
 القبر وشرقتة المسج
 الدجال اللهم اغسل
 خطايي بماء الثلج والبرد وثق
 قلبي من الخطايا كما يثق
 الثوب الأبيض من الدنس
 وباعد بيني وبين خطاياي كما
 باعدت بين المشرق والمغرب
 اللهم اني أعوذ بك من العجز
 والكسل والجبن والهزم
 والخلل وأعوذ بك من
 عذاب القبر وأعوذ بك من
 قسنة

لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصلي في وقت مكره) أي للقرائن والنوافل اتفاقاً لا ائتمناً خلافاً للشافعي واتباعه حيث جوزوا الصلاة التي لها سبب في الاوقات المكرهه فقول المصنف في الكبير لا يصلي في الاوقات المكرهه بالاجماع ليس في محله وان كان يمكن جملة على اجماع ائتمناً (وتجزئ المكتوبة عنها) أي عن صلاة الاحرام وفيه نظر لان صلاة الاحرام سنة مستقلة كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تقوم القرية مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لها صلاة على حدة كما حققه الحجة فتتأدى في ضمن غيرها أيضاً فقول المصنف في الكبير وتجزئ المكتوبة عنها كتحية المسجد قياس مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ عن صلاته (فالأفضل ان يحرم) أي يشرع في الاحرام (وهو جالس) أي قبل ان يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك زائد على الكبير مستغنى عنه بقوله خال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استجباً (مطابقاً لسانه) يفصح الجيم أي موافقاً لما في قلبه وجوباً (اللهم اني اريد الحج) أي احرامه وانشاءً وينبغي ان يقيد بالفرض ان لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الاطلاق عن الفرض ولا ينبغي ان يقيد بالنفل اذا كان فقيراً فانه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى اذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على ان بعضهم قالوا اذا وصل الى الميقات صار فرضاً عليه فيتمتع بجمعة بنية النفل فلا يلزم في ذمته ان يحج للفرض بعده أيضاً (فيسرني) أي سهل أسبابه ووفق أعماله (وتقبله مني) أي بعد علمه وزاد بعضهم واعني عليه وبارك في فيه ولما كان الدعاء ظاهر الاخبار محتملاً للانشاء وقابلان بنوي به الاداء زاد المصنف احتياطاً قوله (نويت الحج) فانه نص يراد به الانشاء قطعاً الا اذا قصد به الاخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في التزام اجتناب محرماته (لله تعالى) أي خالصة مخلفة من غير رياء وسعة وقد تقدم ان الاحرام لا يصح الا باقتران النية والتلبية فنقول المصنف (ثم يلبي) ليس كما ينبغي بل حقه ان يقول قلمي أو ويلبي أي بالتلبية المأثورة لانهم السنة وهي المذكورة بقوله (لبيك اللهم لبيك) أي أقت يا بك أقامة بعد أخرى واجبت نداءه مرة بعد أخرى ووجهه اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكدة والمؤكد (لبيك لا شريك لك) أي على الاطلاق المراد في التوحيد الحقيقي رداً على المشركين حيث كانوا يستنقون ويقيدون بقولهم الا شريكاً لك تملكه وما لك أي شيئاً من الملك حتى نفسه لا حقيقة ولا مجازاً وفي هذا حجة واضحة عليهم لكن عقول أضلها باربها (لبيك ان الحمد والنعمة) هو بالكسر أولى من الفتح لتوهم العلة والمعنى ان الثناء الجميل والثناء الجليل (لك) أي لاغيرك لعدم استحقاقه سواك (والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد لا فائدة التوحيد واستحسن الوقف على الملك لئلا يتوهم ان ما بعده خبره ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) اجلالاً للكبرياء الله وعظمته (ثم يدعو بما شاء) ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وكذلك يستحب أن يقول اللهم احترم لك شعري وبشري ودمي من النساء والطيب وكل شيء حرمته على المحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج انه يقول ذلك ثم يلبي فليس في محله لان الاحرام لم يتحقق الا باقتران النية والتلبية فلا معنى للفصل

الحجاب والمحاشات وأعوذ بك من القسوة والغفلة والعملية والذلة والمسكنة وأعوذ بك من الكفر والفقر والفسوق والشقاق والسجعة والرياء وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون والجذام وسبب الاخلاق اللهم أنت فتسى تقواها وزكها أنت خير من زكها وأنت وليها وه ولاها اللهم اني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يجشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا تستجاب اللهم اني أعوذ بك من شر ما علم ومن شر ما لم أعلم

بينهما هذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكفر واستحب بعضهم أن يقول بعد التلبية اللهم اعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رزيت عنهم وارفضت وقبلت اللهم قد أحرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي (وإن أحرم بعد طساراً وركب جازاً) وكذا إذا قام أو مشى (ويستحب أن يذكري في أهله) أي في رفع صوته بالتلبية حال إحرامه (ما أحرم به من حج أو عمرة) أي بانه أرادهما (أو قرآن) أي باجتماعهما (فيقول لبيك بحجة) أي إذا أراد الحج فقط والافيقول لبيك بعمره أو لبيك بعمره وحجة ولو اكتفى بما عنه منها في النية لكتفي ولما كان الدعاء والنسبة المذكورين سابقاً لصورتين في الحج فقط قال (وإن أراد العمرة) أي وحدها (أو القرآن يذكرهما) أي العمرة وحدها أو القرآن بأن يقول اللهم اني أريد العمرة فيسرهالي وتقبلهمني نويت العمرة وأحرمت بها الله تعالى لبيك بعمره أو العمرة والحجة جميعاً (في الدعاء والنسبة) أي كليهما بما نيتاه في النية بطريق القرصية لإفادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كافي التلبية (وفي القرآن) أي دعاء ونسبة (بقدم) أي بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقررون بالنسبة بأن يقول اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرهالي وتقبلهمني نويت العمرة والحج وأحرمت بها الله تعالى لبيك بعمره وحجة ويستحب زيادة قوله حقاً تعبدوا ورعوا (وإن كان أحرامه عن الغير) أي نيابة أو تطوعاً (فلينوه عنه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضاً (ثم إن شاء قال لبيك عن فلان) أي بحجة ونحوها وهو الأفضل ولو مرة (وإن شاء اكتفى بالنسبة) أي عنه ولم يذكره لافي الدعاء ولا في التلبية

• (فصل وشرط النية أن تكون بالقاب) • إذا لمعتبر للسان اجاباً بل قيل انه بدعة الأنما مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فينوي بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصده به الاحرام (من حج أو عمرة) أي مفردين (أو قرآن) أي مجعنين (أو نسك من غير تعيين) أي ولو احتاج بعده الى تعيين وكذلك إذا كان منهما ما علق بنفسك غيره (وذكره) أي بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقاً (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي إذا لبي بلسانه (وإن جرى على لسانه) أي نوع من النية (خلاف ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعبرة بما نوى) أي في جنانه (لما جرى) أي مضى على لسانه كافي باب الصلاة وهذا حكم النية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لبي بحجة ونوى بقلبه العمرة أو لبي بعمره ونوى بقلبه الحج أو لبي بهما جميعاً ونوى أحدهما أو لبي بأحدهما ونوى كليهما فالعبرة بما نوى) ثم التلبية وإن كانت فريضة لا تصح إلا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التلبية كافي في حصول الشرط

• (فصل وشرط النية أن تكون باللسان) • فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها (أي بتلك التلبية اللسانية المجردة عن احضار النية الجنائية) (والاخرس يلزمه تحريك لسانه) أي أن قدر فأنه نص محمد على أنه بشرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كافي الصلاة وظاهر كلام غيره أنه بشرط أمافي حتى القراءة في الصلاة فاختلجوا فيه والاصح أنه لا يلزمه التحريك فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالأولي فإن باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر ظني مختلف فيه (وكل ذكر بقصده تعظيم الله سبحانه) أي

(اللهم) اني أعوذ بك من زوال نعمتك وقبول عافيتك وفساد نعمتك وجميع سخطك (اللهم) اني أعوذ بك من الهدم والتردي وأعوذ بك من الغرق والحرق وأعوذ بك من أن يضبطني الشيطان عند الموت وأعوذ بك من أن أموت في سبيلك مدبراً وأعوذ بك من أن أموت لديفاً (اللهم) اني أعوذ بك من منكرات الاخلاق والاحمال والاهواء والادواء (اللهم) اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الاعداء (اللهم) اغفر لي ذنوبي وخطيئتي وعمدتي (اللهم) اني أعوذ بك

من البرص والجنون والجذام
وسبي الانعام (اللهم)
اغفر لي جدتي وهزلي
ونحائي وحمدي وكل ذلك
عندي (اللهم) أصلي لي
دينبي الذي هو عصاة امرئ
وأصلي لي ديني التي فيها
معاشي وأصلي لي أخرى
التي اليها معادي واجعل
الحياة زيادة لي في كل خير
واجعل الموت راحة لي
من كل شر رب أعني ولا تعن
عليّ واتصرني ولا تنصر
عليّ وامكرني ولا تمكر عليّ
واهدني ويسر لي الهدى
وانصرني علي من بغي عليّ
رب اجعلني لك ذكرا لك
شكرا لك رهبا لك مطوعا

ولومشوب بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتلهيل والتسليم والتحميد والتكبير وغير ذلك) أي من أنواع الثناء والتعجب (ولو قال اللهم) بمعنى يا الله (يجزيه) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أي قياسا على الصلاة حيث لا يجوز فيها بدلا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والقارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأي لسان) أي بأي لغة ويسكن (كان) والوجه ورعي أنه يستوي فيه من يحسن العربية ومن لا يحسنه أو هو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشرع لا غير (وتكرارها سنة) أي في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والمساء والأصهار والخروج والدخول والقيام والقعود والنسي والوقوف وملاقة الناس ومفارقةهم والمزاينة والتوسعة وأمثال ذلك (مسحوب مؤكدا) أي زائدا كيد على سائر المستحبات (والاكثار مطلقا) أي من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أي مطلوب شرعا ومثاب عليه أجزا الكس مرتبة التذبد دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر التلبية في كل مرة) أي شرعا (ثلاثا) وإن يأتي بها (أي بالثلاثة) (على الولاية) بالكسر أي الموالاة والمتابعة من غير فصل بينهما بنحو أكل طعام وشرب ماء) ولا يقطعهما بكلام) أي أجنبي عن التلبية (ولورد السلام في خلالها جاز) يعني وجاز أن لا يرده في خلالها بل يؤخره حتى يرده بعد فراغها إن لم ينقته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يسلم عليه) أي حال تليته جهرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر ثم (ولا بدني أن يخل) أي يوقع خلا (بشيء من التلبية) أي من بنائها وأعرافها (المسبوبة) أي التي تقدمت والمقصود أنه لا يتصل شيئا منها (فإن زاد عليها) أي بعد فراغها إلا في خلالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله يديك والرغبات اليك أليك اله الخلق أليك بحجة حقا. ثم بدأ ورعا أليك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فما وقع مأثورا في مستحبات زيادته وما ليس مرويها بخبر أو حسن وقد أخرج البزار والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجتمع الله الناس في صعيد واحد لا تتكلم نفس فيكون أول من يدعي محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يديك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك بك واليك لا منجاة منك إلا أليك تباركت وتعاليت سبحانك رب البيت فعند ذلك يشفع ذلك قوله تعالى عسى أن يعثرك ربك مقاما محمودا كذا في البدور والسافرة للسيوطي فهو صلى الله تعالى عليه وسلم أول من قال بل وأول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من لبى في بعث الأشباح (ويستحب اكثارها) أي غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (فائما وقاءدا) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الأكل (ومحذرا) أي بالحدث الأصفر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا انقضاء (وعند تغير الأحوال) أي عما ذكر وما لم يذكر كهبوب الريح وطول عشم وغروبها وأمثالها ويستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أي وتغير الأزمان المستقلة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكلماء لاشرفا) بفحش أي صعد مكانا عاليا لأنه يستحب حينئذ ضم التكبير معها (أو هبطا واديا) أي نزل مكانا منخفضا لكن يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أي كما فهم من اختلاف الزمان (وبالأصهار) بكسر

الهمزة أي بالدخول في وقت السجود لقولهم وإذا أصر ويحذف همزة على أنها جاع صحرأى في
أوقافهم (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي أداء وقضاء وكذا الوتر لأنه فرض عملا (ونقلا)
أي ما ليس بفرض فيشمل السنة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر
الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالكتوبات دون التوافل والقوائم فهو رواية شاذة كما قاله
الاسيوطي الأهم الآن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقفية ولذا قال ابن الهمام
والتعميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونائلا (ولقاء بعضهم بعضا)
أي بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي استيقظه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من
جمله تغير الحالة (أو استعطف راحلته) أي صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا
جماعة) وأقلها هذا الثثنان ولذا قال (لا يمشي أحد على نايبة الآخر) لأنه يشوش الخواطر
ويقتوت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يلبي بنفسه) أي منفردا بصوته (دون أن يمشي على
على صوت غيره) أي على وجه المعية لا الشبهة وكذا قيل إن المداينة القرآنية إنما تسحب
إذا كلن يقرأ أو واحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية
(ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكلما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بلغه لكن
لا بحيث يقطع صوته وتتضرر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه
حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار اربعوا على أنفسكم فانكم
لا تدعون أصم ولا يبعد ابل تدعون سميعا قريبا ولهذا قال ابن الحاج المالكي وليجزى
بعضه بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقروا خلقهم وبعضهم يخفون
أصواتهم حتى لا تنكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فذا ذكره المصنف من أن رفع
الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح
الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان مسبا ولا شيء عليه ولا يالع فيه
فيجهد نفسه كذا يتضرر ثم قال ولا يحنى أنه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت
وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إلا أنه لا يلزم بين ذلك وبين الاجتهاد إذا قد
يكون الرجل جهوري الصوت عالجه طبعه فيحصل الرفع العالي مع عدم تعب به (الأن يكون
في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرياء والسجدة والظاهر أن يكون يتضرر
فخصف على بعض من حرر (أو امرأة) فإنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غير كما صرح به
شارح الكنز ولأن صوتها عورة فرفعها بكشفه عبرة (ويلبي) أي حال أحراره (في مسجد مكة)
الظاهر أنه من غير رفع صوت بالغ يشوش على المصلين والطائفة فان ابن الضياء من علمائنا
صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذكر حرام (ومنى) أي وفي منى أو في مسجدها كما ذكرنا
(وعرفات) وكذا بعده في مزدلفة إلى أن يرى (لاني الطواف) أي لا يلبي حال طوافه مطلقا لأن
اشتغاله حينئذ بالأدعية المأثورة أفضل وهذا إذا أريد به طواف القدوم أو طواف الفرض إلى
فرض تقديمه على الرمي والافلاتية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وسعى
العمرة) أي ولا في سعي العمرة فان التلبية تنقطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم
من أنه لا يلبي حالة السعي فتعين جملة على سعي العمرة أو سعي الحج إذا أخره وأما ما صرح في الأصل

لك محبتنا إليك أو أها منيبا
رب تقبل توبتي واغسل
حوبتي وأجب دعوتي وثبت
حجتي وسدد لساني وأهد قلبي
واسل منضمة صدرى
(اللهم) انى أسألك الثبات
في الأمور والعزيمة على
الرشد وأسألك شكر نعمتك
وحسن عبدتك وأسألك
لسان صادقاً وقلبا سليما
وأعوذ بك من شر ما تعلم
وأسألك من خير ما تعلم
وأستغفر لك لما تعلم أنك
أنت علام الغيوب (اللهم)
الهمنى وشدى وأعذنى من
شر نفسي (اللهم) انى أسألك
فعل الخيرات وترك

من أنه يلج في السبي فيحصل على سبي الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة
 وانما الخلاف في الداعي من هو فقبل هو الله تعالى وقبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل
 هو الخليل عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحانية
 فلا شك انه الاظهر والا فهو صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا لقوله تعالى وأذن في الناس
 بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو عليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج
 عام الوداع ثم لا مريية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فالصواب ان الخطاب في ليسك لرب
 الارباب لدلالة ما بعده من افظ اللهم ولا شريك للتوحيده ودعوى الالتفات مما لا يلتفت اليه ولا
 يعترج عابه (و يقوم تقليد الهدى - مقام التلبية) الهدى يشعل الابل والبقر والغنم فكان حقه
 أن يتول تقليد البدنة كما مر ح بقوله (وهو) أي تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهو
 الضمى وبضعها (في عنق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة للبقرة عند ناخلة الفالسافي ولذا عطش
 عليها تصر يحال المراد بقوله (أو بقرة واجب) أي هديها كقران ومتمعة وبذر وكفارة (أو تفصل)
 أي تقطوع شامل للسنة فانه يستحب الهدى لكل نامة ان قدر عليه فهدأ هدى صلى الله تعالى
 عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة فخر منها ثلاثا وستين بيده الشريفة عدد منى عمره المنيفة
 وأمر المرتضى بفخر البقرة (قطعة نعل) أي كاملة أو ناقصة (أو مزادة) أي قطعة من زادة
 وعروتها وهي شمع المسيح كبراب زودة أو السفرة التي غالبها من الجلد المحسوب في السفر (أو
 لحمه شجرة) وهي بكسر اللام مدود أي قشرها (أو لمحوه) من شر الك نعل وفيه بذلك مما يكون
 علامة على انه هدى ثلاثا تعرضوا له وان عطب وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء ودون الاغنياء
 (ويسوقها) أي يدفعها من ورائها فان السوق ضد القود (ويتوجه معها ناويا للاحرام) أي
 بأحد التسكين معينا أو مبهما أو جمعا قال الكرمانى ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق
 الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد (فيصير بذلك) أي بمادة كرم من التقليد
 والسوق مع النسبة على الدواب كما صرح به الاصحاب (محرمات) أي ولولم يلب انبياهم سماه مقام
 التلبية (لكن الافضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جمع بينهما (الابل يصير محرمات
 بالتقليد) أي أولا (لان السنة أن يكون الذبوع بالتلبية) يعني فلو عكس القضية فانه
 الفضيلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الهمزة شق جلد البدنة أو طعنها حتى يظهر الدم منها
 (مقام التلبية) ولو توجه معها ناويا (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قولهم جميعها
 فان أنا حنيفة قال بكراحتهم مطلقا وهما فلا يباحته لكنه يكره عند خوف سرايته (والا) أي
 بأن لا يكون خوف السراية (فحسن) أي عندهما (في الابل) دون البقر والغنم وكذا الوجهل
 البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرما وان توجه معها (والابل تقلد وتجلى) بتشديد اللام
 المقنوعة فيهما (وقشع) من الاشعار (والبقر لا تشعر) أي بل تقلد وتجلى لكن يستحب
 التجليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والغنم لا يفعل بها شيء من ذلك) أي هذا كرم من
 الاشياء الثلاثة (ولو اشتد سبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها أحد هم بامرهم)
 أي بأمر بقتيمهم (داروا) أي كاهم (محرمين ان ساروا جهاد بغير أمرهم صاروا) أي وحده
 (محرمات) أي لا بقتيمهم (ولو بشت بالهدى) أي أرسله مع شخص أو سيده وقدمه (ثم توجه) أي هدى

المنكرات وحب المساكين
 وان تقدر لي وترجى واذا
 أردت يقوم فتنبه في غير
 مفتون وأسألت حبك وحج
 من يحبك وحج عمل يقرى
 الى حبك (اللهم) متعنى
 بسمى وبصري واجعلها
 الوارث منى والصرى على من
 ظنى وخذ منه بئارى يامن
 لاتراه العيون ولا تحاطه
 الطغون ولا يصفه الواصفون
 ولا تغره الحوادث ولا يخشى
 الدوائر ويعلم ما قبل الجبال
 وما قبل الجاهل وعدد
 قطر الامطار وعدد ورق
 الاشجار وعدد ما انظم عليه
 الليل واشرق عليه النهار

ذلك (فان كان) أى الهدى المبعوث (هدى قران أو متعة) أى هدى تمتع (فى أشهر الحج)
وسبق فى بيانه (صار) أى صاحب الهدى المذكور (ان سارنا وبنا) أى للأحرام والجملة الشريطة
معتزة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرم بالتوجه) أى الى الكعبة حال سيره (وان لم
يسكن لهما) أى للقران والمتعة (أواه) مافى غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها)
والحاصل ان إقامة البدنة مقام التلبية شرائطها التنية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة
والتوجه معها والادراك والسوق ان بعث بها ولم يتوجه معها فى بدنة المتعة والقران فلو قلنا
هدية ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه لم يكن محرما على المشهور فى المذهب واما اذا قلنا البدنة
وبعث بها على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه به ذلك يريد التسك فان كانت البدنة بغير المتعة
والقران لا يصير محرما حتى يلحقها اذا أدركها وساقها صار محرما لكن اللحق شرط بالاتفاق
واما السوق بعد اللحق فيختلف فيه فى الجامع الصغير لم يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه
ويتوجه معه قال غير الاسلام ذلك أمر اتفاقى وانما الشرط ان يلحقه وفى الكافى قال نعم
المتعة المدخلى فى البسوط اختلف الصحابة فى هذه المسئلة فذهب من يقول اذا قلنا صار
محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها صار محرما
محرما فافادنا بالتبين من ذلك وقلنا اذا أدركها وساقها صار محرما بالاتفاق الصحابة على ذلك
رضى الله تعالى عنهم واما قوله فى أشهر الحج فمراده انه يصير محرما فى هدى المتعة بالتقليد
والتوجه اذا صلى أشهر الحج واما اذا صلى غيرهما فلا يصير محرما ما لم يدركها ويسرم معها
وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم واما بدنة التطوع والتذروا الجزاء فلا يصير محرما كيفما
كان سواء كان فى أشهر الحج أم لا ما لم يدركها ويسقها

• (فصل فى ايام النية واطلاقها ومن نوى الاحرام) أى نفسه وكذا اذا نوى التسك (من غير
تعين حجة أو عمره) أى وأراد ان يجمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كافى الكبير (صح) أى
احرامه اجماعا فترتب عليه المحظورات (ولزمه) أى المضى فى أحد التسكين (وله أن يجعله)
أى بغير احرامه المبهم (لا يسميها) أى من أحد التسكين (قبل ان يشرع فى أعمال أحد رهما)
أى من أركانها (فان لم يعين حتى طاف) أى العمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أى صار (احرامه
للعمره) أى منقلباً ومصرفا (أو وقف بعرفة) أى قبل الطواف (فللمحجة) أى فصار احرامه
معتبرا للمحجة (وان لم يتو) أى وان لم يقصد الحج فى وقوفه فانه ينصرف اليه شرعا وكذا اذا لم
يتو طواف فرض العمرة فانه ينقلب اليه (ولو أحصر قبل الافعال) أى أفعال الحج أو العمرة
من أركانها وما يدخل بدم (أو فاته الوقوف) أى بقوت وقته (أو جامع) أى قبل الوقوف أى
فاته (ثعين) أى احرامه المبهم (للمرة) فى الصور الثلاثة فى الاولى يجب عليه قضاءها
لا قضاء حجة وفى الثانية يفعل أفعال العمرة وينحل ولا حج عليه من قابل وفى الثالثة يجب
عليه المضى فى حرة وقضاءها (ولو أحرم مبهما) أى أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أى
فالأحرام الاول المبهم مبهين بها (أو للعمرة) أى بأحد أحرام مبهما ثم أحرم بها (فالاول للحجة) أى تعين
لها (وان لم ينو بالثاني شيئا) أى معينا فى الصورتين (فهو قارن) فيلزمه حجة أو عمره اما اذا خرج
من نيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فنحن أبى يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

ولا يوارى منه سماء ولا
أرض أرضا ولا بجر ما فى قعره
ولا جبل ما فى وعده اجعل
خير عمرى آخره وخير على
خواتمه واجعل خيرا يأتى يوم
أقال فيه (اللهم) انى أسألك
عشرة نقصة ومئة سوية
ومرّة أغبر مخزى ولا فاضح
(اللهم) اجعلنى صبورا
واجعلنى شكورا واجعلنى
فى عيني صغيرا وفى أعين
الناس كبيرا رب اغفر
وارحم واهدنى السبيل
الاقوم ثم تولى فهديت
فلا الحمد عظم عليك فعذبت
فلا الحمد بسطت يده

(ولو أحرم بما أحرم به غيره) أى ولم يعلم بما أحرم به غيره (فهو مبهم) أى فاحرامه أو حكمه كالهم
(فيلزم حجة أو علة) أى على ما سبق (وان فات) أى وقوفه (تعين للعمرة فيلزمه وكذا لو أحصر)
وكذا لو جامع فافسده كما تقدم

• (فصل • ولو أحرم بالحج) أى مطلقا (ولم ينوفرضا ولا تطوعا فهو فرض) لان المطلق ينصرف
الى الكامل فان كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحسانا لا تفاق في ظاهر المذهب وقيل اذا بدأ
بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان تقلا ذكره الزاهدى (ولو نوى) أى الحج (عن القبر أو
التذرا والنفل) أى التطوع (كان) أى حجه (عمانوى) أى مما عساه (وان لم يحج للقرض) أى
لحجة الاسلام بعد كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح عن أبي حنيفة
وابي يوسف من أنه لا يتأدى القرض بنية النفل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب
الشافعى انه اذا حج بنية النفل يقع عن حجة الاسلام وكأنه فاس على الصيام المقرض لكن
الفرق ان رمضان معيار الصوم القرض بخلاف وقت الحج فانه موسع الى آخر العام ونظيره
ونت الصلاة وعنه أيضا اذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرم مطلقا كان تقلا (ولو نوى
للمنذور والنفل) أى معا (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقل نذر) وهو قول أبي يوسف والاقول
أظهر واحوط والثانى أوسع ويؤيد الثانى قوله (ولو نوى فرضا) أى حجة (ونفلا فهو فرض)
أى عند محمد وكذا عند أبي يوسف على الأصح كفى البحر لكن فى الكافى ولو نوى حجة الاسلام
والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا ما عند أبي يوسف لان نية التطوع غير محتاج اليها فلفظ
وعند محمد ما بطلت الجهتان فانه اذا تعارضتا تصاقطتا نى الحج فتعين صرفه اليه (ولو
نوى نصف نسك) أى مثلا (أو جلا يطوفه) أى طواف الزيارة (ولا يقف) أى بمرقة لاجله
(فعليه نسك) أى كامل لانه لا يجزأ وحكم المبهمة تقدم (أو حج كامل) أى عليه بطواف ووقوف
لانهم ما ركان له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرم) أى بحج (على ظن
انه عليه) أى فرضا أو نذرا (فتبين عدمه) أى خلاف ظنه (لزمه المضى) أى لشروعه (وان
أفسده ففضاؤه) أى لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما قدمنا (وان أحصر) أى الظان المذكور
(فقبل) أى على ما فى البرزوى وكشف الاسرار شرح المنار (لا يلزمه القضاء) لانه اذا أحصر
وتحل بالدم لا يحتاج الى الافعال للخروج (وقيل يلزمه وصححه) أى للزوم (فى الغاية

• (فصل فى نسيان ما أحرم به) أى المحرم بعد تعيين احرامه أو لا (أحرم بشئ) أى معين كحج
أو عرفة أو قران (ثم نسيه) أى ما أحرم به ولم يترج بغيره فظنه شئ (لزمه حج وعرفة) أى احتياطا
أولانه الفرد الاكمل فانه النوع الافضل (يقدم افعالها عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه
هدى القران) أى تحضيها عليه بسبب النسيان فان الزوم نوع مؤاخذة ولو كان بالقيام للشكر
بتوفيق الجمع بين النسيان وليكون فربا بين احرام المذكر والناسى فى الجملة لا يكون حكمها
واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر يحل) أى يتحل (بهدى واحد) وهو دم التهلل عن مطلق
نسكه لما سبق (ويقضى حجة وعرفة) أى احتياطا (ان شامع بينهما) أى بالقران (أو فرق) أى
فصل بالقتع أو غيره (وان جامع) أى قبل طواف العمرة (فعليه المضى فيهما وقضاؤهما) أى
لقد ادهما بالجماع وعليه شاتان وسقط عنه دم القران كما تقدم واما اذا جامع بهد طوافها قبل

فهـ ديت فلك الحمد ربنا
وجبهك أكرم الوجوه
وجاهك أعظم الجاه وعطيتك
أعظم العطية وأهناها تطاع
وبنا قشكر ونعصى فتغفر
وتجيب المضطر وتكشف
الضر وتشفى السقيم وتغفر
الذنوب وتقبل التوبة ولا
يجزى بآلاتك أحد ولا
يلغ مدحتك قول قائل
(اللهم) انى أسألك علما
نافعا وأعوذ بك من علم
لا ينفع (اللهم) انى أسألك
خيرا كالمسئلة وخيرا لدعاء
وخيرا لجماعة وخيرا لعل وخيرا
لثواب وخيرا لحياة وخيرا
للممات تبتنى وتقل موازيتى

الوقوف فيفسد حجه دون عزته وعليه دم افساد الحج ودم للجماع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عنه دم القران وباقي الصور سيأتي في محله (وعبارة بعضهم) اي كالكرماني والسروجي وموقدي العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم ينسك واحد معين نفسه او شك فيه قبل الافعال) اي قبل ان يأتي بفعل من افعال النسك (تحري) اي اجتهاد وطلب الاخرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريه على شيء) اي معين (لزمه ان يقرن) اي قرانا لغويا وهو الجمع الصوري لا القران الشرعي الموجب للدم ولذا قال (بلاهدي) أي دم للقران على ما صرح به في الغاية وما قوله في المحيط فلا يكون قارنا فحمل على القران الشرعي للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو اهل بشيتين) أي نسكين معينين (فسيهما) أي انهما جثمان أو عمرتان أو حجة وعمرة (لزمه القران) أي الشرعي جلا لقول المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) أي دم القران الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه جثمان أو عمرتان (فلو أحصر بعث به دين) أي لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرتين) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم يقينا ان احرامه كان بشيتين

* (فحمل في احرام المغصى عليه) من أنغى عليه أي ممن توجهه الى البيت الحرام يريد حجة الاسلام فأغنى عليه قبل الاحرام (او نام) أي وهو مريض كاسيأتي (فتنوى ولي عنه رفيقه) أي بعد ما نوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم يلبى عنه (او غيره) أي غير رفيقه (بأمره) أي السابق على انماثه ونومه (أولا) أي أولا بأمره فاصل فعل الغير باختباره (صح) أي احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بيان الخلاف فيه (ويصير) أي المغصى عليه (محرمًا) أي بنية رفيقه وتليته وربما يقال يكفي تلبية رفيقه عنه بناء على جواز العبادة بنية سابقة (ولا يشترط) لعمدة احرامه (تجرده عن لبس المحيط) لانه من باب ارتكاب المحظور (ويجزى عن حجة الاسلام) اي بلا خلاف (ولو ارتكب) اي المغصى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اي ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه موجهه) بفتح الجيم أي مقتضى المحظور من الدم أو الصدقة أو غيره ما وان كان غير فاسد (للمحظور لا الرفيق) اي لا غيره لانه أحرم عن نفسه بطريق الاصله وعن المغصى عليه بطريق النيابة كالولي يحرم عن الصغير فيقتل احرامه عنه محرما كالولوى هو ولي ولذا لو ارتكب هو أيضا محظورا لزمه جزاء واحد لاحرام نفسه ولا شيء عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر اصحابه ورفقاء بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فاهلوا عنه بخلاف ذلك أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أحرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قبل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القولين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الأولى قلت وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم اخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) أي المغصى عليه بعد الاحرام عنه (أو استنقذ) أي النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) أي بنية أعمال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم يفتق فقبل لا يجب) أي على الرفقاء (أن يشهدوا به) بضم

وحقن ايمانى وارفع درجتي
وتقبل صلاتى واغفر
خطيئتي وأسألك الدرجات
العلية الجنة آمين (اللهم)
انى أسألك ان ترفع ذكرى
وتضع وزرى وتصلح امرى
وتطهر قلبى وتحصن فرجى
وتنور قلبى وتغفر ذنبى
واسألك الدرجات العلى
من الجنة آمين (اللهم) انى
أسألك ان تباركلى فى سمعى
وبصرى وفى روحى وفى خلقى
وفى أهلى وفى عيالى ورحيلى
وفى عملى وتقبل حسناتى
واسألك الدرجات العلى
من الجنة آمين يا من اظهر
الجبل وستر القيع يا من

أوله أي يحضروه (المشاهد) أي المشاعر (كالطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي بعرفة
يعني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ونزى الجرة والسعي وإنما اقتصر على الركبتين لأنهما
المهم في صحة الحج (بل مباشرة الرفقة) بهم فسكون ويجوز تثليث الراي وهم جماعة يتوافقون
في الطريق (تجزئه) لأن عهد المرافقة قام بمقام الأمر بالنيابة وهذا القول اختاره جماعة
وجعله صاحب المبسوط الأصح وفي العناية الأصح أن نيابتهم عنه في أدائه محضة إلا أن حضاره
أولى لامتنع وقيل لا تنادي بأداء رفقة واليه مال فاضحيان وصاحب البدائع وغيرهما في
فتاوى فاضحيان لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه فطافوا به حول البيت على بعير أو قفوه بعرفات
ومزدلفة وأوضعوا الأبحار في يده ورواه وسعوا به بين الصفا والمروة جائز يعني والأفلال لكن
عن محمد لورى عنه بالأبحار ولم يحمل إلى موضع الرمي جاز والأفضل أن يرى الجار يديه ولا يجوز
أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا
التفصيل حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حمله في الطواف) أي طواف
الفاضة بأن يحمله الرفيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في أوله (والوقوف) أي
بالحضاره في موقف عرفة ولوساعة ليكون أقرب إلى أدائه لو كان مقيما واليه مال شمس الأئمة
السرخسي (لأن الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونهم من الواجبات وهي دون
الركن في الاعتبار (ولو أغنى عليه بعد الاحرام) أي بعد تحقق احرامه لنفسه (فحمله
متعين) أي على رفقاته (وقافا) أي اتفاقا فقد ذكر في الإسلام أنه إذا أغنى عليه بعد الاحرام
فيطاف به المناسب فانه يجزئه عند أصحابنا بحاله أنه هو الفاعل وقد بقيت النية منه قال ابن
الهام وبشكل عليه اشتراط النية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعطى بأن جواز
الاستنابة فيما يجزئه عنه ثابت فحجوز النيابة في الأفعال وبشروط نيتهم الطواف كما يشترط نيته إلا
أن هذا يقتضي عدم تعيين حمله والشهود أي الحضور وهو الأصح على ما ذكره في محل آخر
(فصل في احرام الصبي) يعتقد احرام الصبي المميز للنفل لا للفرض إذا لزمه قد احرامه
عن حجة الاسلام اجماعا فقوله في الكبير عندنا ليس في حمله (ويصح أدائه) أي مباشرة أفعاله
(نفسه) أي دون غيره بأمره أو بغير أمره لعدم جواز النيابة عنه عدم الضرورة (ولا يصح
من غير) أي من غير الصبي المميز (في الأداء) أي مباشرة الأفعال (ولا الاحرام) على ما في
البدائع من أنه لا يجوز أدائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما
المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الاحرام على الأداء شرعا (بل يعصان من ولبسه) أي
نيابة عنه (فيصرم عنه من كان أقرب إليه) أي في النسب (فلواجتمع والدواخ يحرمه الوالد)
على ما في فتاوى فاضحيان والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبني على انعقاده نقلا
لكن في شرح المجموع وعندنا إذا أهل الصبي أو وليه لم يعتقد فرضا ولا نقلا وفي الهداية ما يدل
على انعقاده نقلا ثم قال صاحب الهداية واختلاف المتأخرين فنعقد منهم انعقاده أصلا وقيل
يعقد ويكفر حج عمرين واعتياد انتهى ويمكن الجمع بأنه لا يعتقد انعقادا ملزما ويعقد نقلا
غير ملزم لأنه غير مكلف ففادته التعود بعمل الخير ويتفرع عليه أنه لو لم يفعل شيئا من
المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات وبفتوى

لا يؤخذ بالجريرة ولا يهتك
الستر بأحسن التجاوز
يا واسع المغفرة يلبس
الدين بالرحمة يا صاحب
كل نجوى يا منهي كل
شكوى يا كريم الصفح
يا عظيم المن يا مبتدئ النعم
قبل استحقاقها يا ربنا
واسدنا ويا مولانا يا غاية
رغبتنا أسألك أن لا تشوي
خاقي بالنار نعوذ بالله من
عذاب النار نعوذ بالله من
عذاب القبر نعوذ بالله من
الفتن ما ظهر منها وباطن
نعوذ بالله من قننة المسج
الديال (اللهم) أنا نعوذ بك
من جهد البلاء ودول الشقاء

ما ذكرناه في اختلاف المسائل واختلفوا في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن
 محمد لمعنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح جهة يتعلق بها وجوب
 الكفارات عليه إذا فعل محظورات الأحرار زيادة في الرفق لا أنه يخرج من نواب الحج وكذا
 يؤيد ما قلناه من أن اعتكاف الصبي وصومه وحججه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له
 دون أيوبه انتهى وانعقدت الأئمة الأربعة على أن الصبي يتأثر على طاعته وتكليفه حسنات
 سواء كان مميزا أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أيوبه أو يكون الأجر
 لوالديه من غير أن ينقص من أجر الولد في فاضلنا قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له
 دون أيوبه وانما لا تكون للوالدين ذلك أبو القاسم الارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم
 حسناته تكون لأيوبه يعني أيضا بناء على التسبب بالأسباب تدل عليه فقد روى عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه أنه قال من بجلة ما يتقرب به المرء بعد موته أن ترك ولد العلم القرآن والعلم
 فيكون لوالده أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد في (ويبقى لوليه أن يصحبه) بتشديد نونه
 أي يحفظه ويؤممه (من محظورات الأحرار) كلبس الخيط واستعمال الطبيب ونحوهما (وان
 ارتكبت) أي الصبي شيئا من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله
 (ولا على وليه) أي لو كان سببا لأحرامه وقام مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه
 محظورا فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة إهلاكه من غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي
 المميز (بنفسه لا يجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأى) أي وان لم يقدر بنفسه عليه
 سواء كان مميزا أو غير مميز (جاء) أي فيه النيابة عنه (الأركعتي الطواف) فإن الولي لا يصليهما
 عن الصبي مطلقا كما أن الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصى بعدنا خلافا للشافعي فيثبت أن
 كان الصبي مميزا فيلزم ركعتي الطواف ولا ينسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد
 أنه يطوف بنفسه إن كان مميزا ولا يصح له وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر الأمور
 كالشيء وروى البخاري (ولو أنفسه عن نفسه) أي أنه لا يتصور منه إلا ما لا ينافي مع ما لا ينافي
 أركانه جميعا كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئا منه) أي من أركانه أو واجباته (لأجره عليه) أي لترك
 الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الأركان من المأمورات حديث شروعه ليس يلزم له لأنه غير مكلف
 في فعله (ولو بلغ في أحرامه) أي في أثنائه (فإن جرده) أي أحرامه (للقرض) أي بعد بلوغه
 (قبل الوقوف) أي قبل فوته (سقط عنه) أي القرض (والأى) أي وان لم يجد أحرامه للقرض
 بأن دام على أحرامه المنعقدة من (فهو) أي غيبه (تقلى) وكان القياس أن يصح فرض الوصوى
 جهة الإسلام حال وقوفه لأن الأحرام شرط كإثبات الصبي إذا ظهر ثم بلغ فانه يصح أداء فرضه
 بتلك الشهادة إلا أن الأحرام له شبهة بالركن لا شمله على النية فيثبت أنه لم يعد ما صح له كما أن
 الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ قبل جسد أحرام الصلاة ونوى بها القرض يقع عنه والافتلا
 (والجنون كالمصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرنا من الانعقاد وغيره فلو طاف الجنون الذي
 أحرم عنه وليه وبعد الأحرام قبل الوقوف فيكون ذلك من جهة الإسلام ثم الجنون حال جنونه
 لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكرنا في الإسلام البزدي وغيره أنه يثاب عليه
 إذا فعل الطاعات وأداء الواجبات فقوله (إلا أنه إذا جن بعد الأحرام يلزمه الجزاء) مبني

وسوء القضاء وشهادة
 الأعداء (اللهم) كمصرف
 القلوب صرف قلوبنا على
 طاعتك (اللهم) اغفر لنا
 وارحنا وارض عنا وتقبل
 منا واتخذنا غنمة ونجنا
 من النار وأصلح لنا شأننا
 كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا
 وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا
 ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر
 علينا وأرضنا وارض عنا
 (اللهم) أعنا على ذكرك
 وشكرك وحسن عبادتك
 (اللهم) احسن عاقبتنا في
 الآخرة وأجرنا من
 غمى الدنيا وعذاب
 الآخرة (اللهم) اقسم لنا

على ما ذكره في الذخيرة عن النوادر من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات الاحرام فان فيه الكفارة فقاينته وبين الصبي لكنه مخالف لما صرح به الكرماني من ان الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول لجنونه بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد اصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف الشرعية بل اظن ان هذا مما اتفق عليه الاثمة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقبل عليه الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا خلاف بخلاف ما اذا أحرم حال جنونه فانه مما اختلف في صحته في البدائع احرام الكافر والجنون لم ينقده أحد لالعدم الاهلية وهو لا ينافي ما قاله أيضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه ولده فيوافق ما قاله صاحب المحيط ونحو انه لا كل انه يحرم عنه أبوه

(فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كل رجل الا في اثني عشر شيئا منها) (ان لها أن تلبس الخيط) أي المحترم على الرجل (غير المصبوغ) أي بورس أو زعفران أو عصفر الا ان يكون غسلا لا ينقض (والخفين) أي ولها ان تلبس الخفين (والقفازين) على ما في شرح العرفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو بضم القاف وتشديد الفاء ما تلبسه المرأة وتغطي به يديها قال في البدائع لان لبس القفازين ليس بالالتغطية يديها وانهم اغيبر ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين نهى عن ثوب جلتاء عليه جمع بين الدلائل بقدر الامكان وسأقرب زيادة تحقيق في البيان (وتغطي رأسها) أي لوجهها الا ان غطت وجهها بشئ متجاف جاز وفي النهاية ان سدل الشئ على وجهها واجب عليها ودلت المسئلة على ان المرأة منبهة عن اظهار وجهها للاجانب بلا ضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا والمستحب ان تسدل على وجهها شيئا وتجافيه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة فيغيب الحكم بنقبة عند الاجانب (ولا ترمل) أي في الطواف (ولا تضطبع ولا تسمى بين الميئين) أي بالاسراع والهرولة (ولا تخلق رأسها) لانه مثله كخلق الرجل لحية بل تقصر (ولا تستلم الحجر) أي الاسود (عند المزاحمة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد الصفا كذلك) أي عند المزاحمة (ولا تصل عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت التزاحم (ولا يلزم هادم لتركة الصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي وتأخير طواف الافاضة عن أيام النحر (لعذر الحيض والنفاس) قيد في المستثنين لكن على ما في البدائع من ان ترك الواجب بعد لا يوجب شيئا لا تكون صورتان مما اختص به النساء وان كان لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكان في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لادم عليها التأخير طواف الزيارة عن ايامه بعد زمان ثم زاد في الكبير ان لها ان تلبس الحرير والذهب وتغطي بأى حلى شامت عنده عامة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الفرق في البحر والعناية ولم يذكر الكرماني وهو أولى لانه غير مختص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور مختص بالاحرام والافلاخ لاف لعلها وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والخنثى) أي المشكل (فيه) أي في هذا الفصل (كالثني) أي احتياط لكن حاله في هيئة اللبس مشكل

(فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقبة من حيثية (ينقذ) أي اجماعا (احرام

من خشيتك ما تحول به بيننا وبينه واصيبك ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ومن البقيين ماتمون به علينا مصالح الدنيا والآخرة ومتعنا بامعنا وابصارنا وقوتنا ما أحييتنا واجله الوارث مننا واجمل نارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا (اللهم) اننا لك عزائم مغفرتك ومنجيات أمرنا وموجبات رحمتك والسلامة من كل اثم

المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا (بأذن سيده) أي مالكة أو مالكة (وبغير أذنه للفعل) أي
 وينبغي - أي أيضا للتطوع أي لا لفرض في الصورتين (والمولى أن يحمله) أي يخرجهم من إحرامه
 بمحذور (أن أحرم بلاذن وكره) أي تحليله (بعده) أي بعد أذنه لأنه رجوع عن وعده وفي رواية
 عن أبي يوسف أن المولى إذا أذن لعبده في الحج فليس له أن يحمله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن
 فصار كالحرف فلا يحلل إلا بالأحصار ثم ليس على المولى هدى لتحليله بل على العبد إذا أعتق وعليه
 أيضا أن يقضى ما أحرم به (وأن ارتكب) أي المملوك (محظورا في إحرامه لزمه جزاؤه) أي في
 الجملة (فإن كان) جزاؤه (صوما) كذبسه معذورا (ففي الحال) أي يلزمه قبل عتقه (والأب) أن
 كان الجزاء مالبا (بعد العتق) يكاف بأدائه ولولزمه الآن في ذمته (ولو عتق في الإحرام لا يمكن
 فسخه) أي فسخ إحرامه وتجهيد إحرام آخر لفرض لأن إحرامه ملزم له فيجب عليه إتمامه
 (بخلاف الصبي إذا بلغ) أي فإنه يجوز له فسخه أي فسخ إحرامه وتجهيده كما سبق (فمضى) أي
 المملوك (فيه) أي في إحرامه نقلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (القرض) أي ولو فرض عليه
 بعد عتقه

• (فصل في محرمات الإحرام) أي محظورات إحرام أحد التسكين ومنوعاته المشتملة على
 المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرفق والفسوق والجدال) أي المذكورة في
 الآية حيث قال فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند
 الجهور أو ذكره أو دواعيه مطلقا قبل وهو الأصح لأنه أبلغ في إفادة المبالغة أو بحضرة النساء
 أو كل كلام غش وخجور ووزر وفسوق المعاصي كلها وخصت بجمال الإحرام لأنها أقبح حينئذ
 كلبس الحرير حالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يغضبه
 بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال
 (والجماع) خص بالذكرا اهتماما بما جاله فانه مفسد للتسكين في بعض أحوال إحرامه (ودواعيه
 كالقبلة واللمس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الأجنبية (والمفاخذة
 والمعاينة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لعاد الجماع بالتسبيح إلى حلاله
 من المرأة والامة (وإزالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرهما (حلقا وتقاوتورا) أي استعمالا
 للتورة (وأحراقا) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو عنكينا) أي لغيره حتى يترتب عليه الإثم والا
 ففي وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون بمكينة أو بغيره أكرها أو مناهما ونحوهما (وحلق
 الرأس) أي وحلق الحرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما لم يفرغ من أداء نسكهما وهو
 تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره والشارب والأبط والعانة والرقبة وموضع
 المحاجم) وكذا موضع محجم (وقص اللحية) وكذا اتقها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا) أي
 ولو كان غيره حلالا وهذا نص يرجع بماء علم ضمنا ويستثنى من ذلك قلع الشعر النابت في العين (وقلم
 الاظافر) الأولى وقلم الظفر (وليس الخيط) أي على وجهه المعتاد (والقصص) خص بالذكرا لأنه
 لا يجوز لبسه ولو عدم الأزار اتفاقا لأنه يمكنه أن يأتز به وفي البدائع وإن لم يجد ردا مشق فيه
 وإن دى به يعني ليكون أقرب إلى السنة في خصوص الهيئة فلا ينافي ما في البحر لا يحتاج إلى شق

والغنية من كل بر والفوز
 بالجنة والتجاة من النار
 (اللهم) لا تدع لنا ذنبا
 الاغفره ولاهما الا فرجه
 ولادينا الا قضيه ولا حاجة
 من حوائج الدنيا والآخرة
 الا قضيتها يا أرحم الراحمين
 ربنا آتنا في الدنيا حسنة
 وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار (اللهم) أما
 نسألك من خير ما سألك منه
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
 ونعوذ بك من شر ما استعاذك
 منه نبيك محمد صلى الله
 عليه وسلم ونسألك فيما قضيت
 من أمر أن تجعل عاقبته
 لي رشدا وأنت

قصه لانه لو ارتدى بالتميص من غير شق لابس به (والسراويل) أى الاعند عدم الانزاع على
ما صرح به الرازي لئلا يمتنع أن يحصل على سروال غير قابل لأن يشق ويؤثر به لتلافي قول
الجمهور وان لم يجد الأزار يفتق ما حول السراويل ما خلا موضع التكة ويقر به ولو لبسه كما هو ولم
يشقه فعليه دم (والعمامة) بكسر العين والمزاجية النسي من قفطية الرأس بلبس المعتاد الإعم
من العمامة وغيرها فقولهم (والقلنسوة) كالنصبص (والخبرج) أى على الوجه (والبرنس)
بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دواعة كأنه أوجبة أو مطرا على ملق
القاموس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (وزر المطلسان) مثقلة اللام والزربخ الزاي
أى ربطه بالزر ويحمله على عنقه ويحمله فصل المكر وهات كما سئلني فإنه ان أراد لبسه فوق رأسه
فلا يحتاج الى قيد زره (والقباء) الظاهر انه عطف على المطلسان فلهذا فيه ما فيه الأولى ان يعطف
على الخبطة أى ويلبسه لكن افه أدخل يدق كنه والافان أدخل منكبيه فيه بلا إدخال يده فانه
يكروه وقال زفر عليه دم (ونحوه) لقي من الجبة والقروة واللباد والعباء (وليس الخطين) أى الا ان
لا يجد نعليين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجوربين) أى ويلبسه سواء كانا نعلين أو غير
منعنين (وكل ما يوارى الكعب الذى عليه عقدة شيراز النعل) أى فى الممحل الذى فى وسط
القدم لا الكعب المعبر عند غسل الرجلين وكذا لبس الحرم للقفازين لما نقل عز الدين بن
جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأئمة الأربعة وقال القاضى ويلبس الحرم
القفازين ولعله محمول على جوارحه مع الاستحسان فى حق الرجل فان المرأة ليست بمنوعة عن
لبسهما وان كان الأولى لها ان لا تلبسهما بحوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس القفازين
جمعا بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يدل على ان الرجل ممنوع عن نطق يديه للهيم
الا ان يقال هو نوع من لبس الخبطة وانه اعلم (وليس ثوب مصبوغ بطيب) أى بورسي أو زعفران
أو مصفر أو غيرهما أى بطيب به مخيطا كان أو غير مخيطا (الا ان يكون غسلا) أى غيغ ولا كثيرا
بحيث انه (لا يثقب) بتشديد الصاد والمجموع لا يثقب ثوب مصبوغ بلابور عن محمد انه لا يتعدى
أثر الصبغ الى غيرها ولا نفوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما فى البحر الزاخر والبحر
العميق وفتاوى فاضليان والبسده اتبع فالعبرة بالرائحة لا اللون ولهذا الركان الثوب مصبوغا
بصبغ ليس فيه طيب كالغرة ونحوها فلا بأس به لبسه ولو قبل القسيل لان فيه الزينة فقط
والاسرام لا يمنعها وامامنا فى الملقطات من قوله ولا يقرن الحرم فمحمول على خلاف الأولى
ونهى التنزيه عنه (ونقطة الرأس) أى كما وبعضه لكنه فى حق الرجل (والوجه)
أى الرجل والمرأة وكذا قوله (والطبيب) أى استعمال الطيب بعد الاسرام (والدهن) أى
تدهين نفسه والأولى أن يقول والدهن أو الدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطيبا
أو غير مطيب فى يده وأما قوله فى الكبير في ثوبه أى يده فيصير بالدهن المطيب على ما هو الظاهر
(وأكل الطبيب) أى وجد ملكه عنده خلافا لها وسبأ فى زيادة بيان (وشبه بطرف ثوبه) أى
ربط طيب بفوح ربحه بخلاف شدة عودا وصندل مثلا فى الفتح لا يجوز ان يشتبه مسكافى
طرفا زار وهو لا يقيد العموم المستفاد من إطلاقه المنه (وقيل صيد البر) أى دون البحر
وكذا اصطبله (وأخذه) أى استلهاه والاعانة عليه (ودوامها) أى كفى يده (أى انتهاء

المستعاض وعليك التكلان
ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم

* (نصل) * فى ذكر أدعية
جليلة المقدار ورد فيها
٢٠٠ عظمة

رأيت أن أذكرها لك أيتها
الحاج تصوز نوابها والأدعية
والأذكار الواردة كثيرة
والإنسان مملول بالطبع
ويجب الاحتراز عن المثل
من دعاء الله تعالى ومن ذكره
المكره فتدور دلائل الله
حتى تعلموا فتعين على
الإنسان السالك الى الله
تعالى ان يختار من الأدعية
والذكر ما يمكنه المواظبة
عليه ويحفظ من ذلك ما هو

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإعانة عليه) أي نوع من أنواع الإعانة كإعانة سكنين أو مناوله ربح وسوط (وتفهم) أي لا تخارجهم عن محلهم من غير ضرورة داعية إليه (وكسر يضه) وتدر يسه وكسر قواحه وجناحه وحلبه (أي حلب لبنه) (وشبهه) وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسر يضه لما عبر في الكبير عنه بقوله وشي يضم أو المراد بالشيء طبعه الشامل للصيد يضه بأي نوع من أنواعه (وسبعه وشراؤه وأكاه) فيفيد أن قتلها وطبخه وأكله كل واحد منها الأجل فعله (وقتل القوله ورعيها) أي في الشمس وغيرها (ودفعها الغيرة) مطلقا (والامر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) وفيه ان الإشارة منه سي عنها وإن كان الجزء لا يتقرب الأعلى مباشرة المشار إليه قتلها (والقاء ثوبه في الشمس) أي في غيره بفسخه وتخليته (وغسله لئلا كها) أي لأجل موتها قبله ولما قبله (وخضب رأسه ولحيته) أي غصوا آخر بالحناء وغسلها بالخطمي والوسمة وتليده شعره (أي شعر رأسه) (بغجن) أي بشي غليظ (غير مائع) هذا بيان لواقع والأفهم مستدرلة لفظا ومعنى حيث لا يتصور التليده بالمائع ولو تصور منع عنه أيضا (ولو من غير طيب) وأما إذا كان تليده بطيب فهو حرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن أن يلبد رأسه قبل الإحرام مشكلا لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى ولعله قاسه عليه وهو ليس بيجوز ولا يظهره فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لأنه الصاق شعر الرأس بالعمغ ونحوه كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام ويقيم من حر الشمس وهذا جاز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملبد أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبدا اللهم الآن يقال تليده كان اضروية (وقطع شجر الحرم وقطعه ويرعيه إلا الأذن) ذكره - فطر إذا تبع الماني النهاية وإن كانت حرمته لا تتعلق بحالة الإحرام على الخصوصية ولعل الوجه في ذكره هو أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية والتنبية أن كل جليس فيه ارتكاب المحظور فهو الحرج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث دخوله في عموم الفسق لكونه مقسدا للجم ولئلا يتوهم جواز الجماع مع الحلال فإنه حرام بالإجماع (وغالب هذه المحظورات) أي المذكورة في فصل الجهرات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ما عدا الفسوق والجسدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنوعات التي (لا جرم فيها سوى الكراهة) استثناء منقطع (فهذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

• (فصل في مكروهاته وإزالة التفت) يقتضين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الجراح الشعث الثقيل وقوله تعالى ثم ليعضوا أنفسهم وهو ظاهر الآية أن إزالة التفت جال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة التفت حرام لكن فيه مقيد بما إذا كان الاعتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والحية والجسد) أي سائر البدن (بالسند ونحوه) كالاشناب والدلو والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره ولم يقبه من التزين وإزالة الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره لبشعل لحينه أيضا (وحكه) أي حلقه

أوفق لحاله وأرق لقلبه
وأخف على لسانه فالظلي
مع المدلومة أفضل وأشد
تأثيرا في القلب من الكثير
المنقطع ومثالي القليل
المدائم مثالي قطرات الماء
فإن المذلل دام تقاطرها على
الحجر الصلب أحييت فيه
حفرة بخلاف الماء الكثير
إذا انصب دفعة أو دفعات
متفرقة متباعدة الإوقات
لم يظهر له أثر وقد ورد لكل
واحدة من هذه الكلمات
العشر تأثيرات عظيمة فاختار
أن تذكر كل واحدة منها
أربع ضوابط كل يوم ثلاث
مرات وهو أقلها

الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فانها الرقعة الغير المتعارفة بل الكيفية المبغوضة عند أبواب المروءة

* (فصل في مباحاته الغسل) أي الاعتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان وبكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا يزيل الوسخ بأي ماء كان بل يقصد الطهارة وودفع الغبار والحرارة (والغمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الايماء انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي للطهارة والنظافة لا قصد قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أي لانه سنة لمن احتاج اليه والا فلا ولي تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي ونحوه (والقتال) أي مقاتله عداوته بدأ ودفعا على وجه جوز شرا (وشد الهميان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهتها اذا شد بها برسم وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها برزيم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشدها وعنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تعميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ٣ مغن عن الآخر (والاستقلال) أي قصد الاستقاع الى الظل (بيت) أي من داخل أو خارج (ومجل وعمارية) بنتج العين وتشديد التبعة أي محقة وفي الكبير هي مركب صغير كهذا الصبي أو قريب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما يصل رأسه اليها وفيه تجريد أريد به مطلق الخيمة (ونوب) أي مرفوع على عود أو يده أو غيره بحيث لا يمس رأسه (وغبرها) أي وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجل وأمثالها (والاكتحال بما لا طبيب فيه) أي عملا بالسنة وتقوية للبصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي للاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (ونزع الضرس) أي قلعه مطلقا (والظفر المكسور) أي قطعه (والفصد) أي الاقتصاد (والحجامة) أي الاحتجام (بلا إزالة شعر) أي في موضعين (وقلع الشعر التابت في العين) وكذا قطع العرق والاختنان وانفقاء الدم والقرح (وجبر المكسور) أي اصلاح المكسور (وتعصبيه بخرقعة) وكذا تغطيته اذا لم يكن برأسه ووجهه (ولبس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطن (والسبز) أي سائر أنواع البز (والثوب الهروي والمروى والقصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله اذا لم يكن مخيطا ولا حريرا ولا ملونا بطيب (والبرد الملون كالعدي) أصناف من الثياب بخلاف الابريسم كما قاله الفارسي (والتوشيع بالقميص) بأن ياتز به ويجعل باقيه في جانيه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد فغير مفيد اذ يصد في عليه انه لا لبس القميص على وجهه المخيط (والارتداه) أي بالقميص (والاتزار به) أي بالقميص على طريق الانفراد أو الاجتماع (وبالسراويل) أي الاتزار بها (والتحزم بالعمامة) أي الاتزار بها من غير عقدها فانه عندنا لا يطلق عليه أنه لبس العمامة اذ المنهى عنه هو اللبس المعتاد (وغر زطري ردائه في ازاره) بل يستحب هذا عند ارادة صلاته للنهي عن الاسبال (والقاء القباء) ثوب مشهور (والعباء) كساء معروف (والقروة) وكذا اللباد (عليه) أي على نفسه (بلا ادخال منكبيه) وقد سبق عنه هذا في باب المكر وهاتين ناقضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

٣ قوله مغن عن الآخر
الصواب ان الخاص المتقدم
لا يفي عن العام المؤخر
وقوله وانفقاء المناسب وفق

سبحان الله العظيم وبحمده
(الخامسة) أستغفر الله
العظيم الذي لا اله الا هو
الحق القيوم وأسأله
التوبة والمغفرة وأسأله
العفو والعافية (السادسة)
اللهم لا مانع لما أعطيت
ولا عطي لما منعت ولا راد
لما قضيت ولا يتقعا هذا الحد
منك الحمد (السابعة) لا اله
الا الله الملك الحق المبين
(الثامنة) بسم الله الذي
لا يضر مع اسمه شئ في
الارض ولا في السماء وهو
السميع العليم (التاسعة)
اللهم صل وسلم وبارك أفضل
صلواتك وسلامك وبركاتك
على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع إذا كان لا يبعد لباسا إذا قام كاذ كره في الكبير اللهم لا
ان يقال مراده ههنا بالقاء القباء لبسه مقلوبا ومعكوسا لكن صرح في باب المباحات من الهندك
الصغير بلفظ والقاء القباء على منكبيه بلا إدخال يديه في كفيه (ووضع خده) وكذا رأسه (على
وسادة) أي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده أو يديه على رأسه أو خلفه) أي بالاتفاق لأنه
لا يسمى لباس الرأس ولا مقطب الاثف (وليس المداس) بكسر الميم وهو ما يدا من الارض من
التمل المتعارف عند العرب (والجهم) بفتح الجيمين معرب المداس على ما في القاموس
(والكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الاحرام (والشمسك) وهو السرموزة
التي تداية التي لا تغطي الكعب (والمسندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص ما يضاف
المتأخرون في لبس المسندلة قياسا على الخف المقطوع لأنه في معناه انتهى وهذا كله مع وجود
التعليق وقد رتب عليه ما الا انه افضل لكونه ما على هيئة السنة وللخروج عن خلاف بعض
الاشعة (ونظية البهامة ما دون الذن) لأنه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لأنهما
عضوان مستقلان ولوعدهما من الرأس في حكم المصح عندنا وعودا من الوجه عند بعض السلف
(وقفاء) لأنه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس والقفا واء العنق ويذكر وقد يند (وفاء) هذا
لا يصح. يعني أما المبني فليكونه مجرورا بالاضافة فحق العبارة ان يقول فيه أوفقه وأما المبنى
فلا يجر من أجزاء وجهه فليس ذلك مباحا له بل كره له كتغطية ذقنه وانفه ثم قوله (ويديه)
بظايره يفيد جواز لبس القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الاربعية فيعمل على
نظية يديه بمنديل ونحوه (وساير يده سوى الرأس والوجه) أي كلها أو بعضها (والجل على
رأسه اجانته) بكسر هجر وتشديد جيم أي صركا أو طشتا (أو عدا) بكسر العين أي نصف جل
بهل مثله (أو جوا القفا) الظاهر أنه غير متصرف لأنه جمع محلي ما في القاموس لوعاء معروف
والاظهر أنه معرب بطول فذ فيه القاف حال التعريب (أو طباقا) أي صفحا أو مصففة (ونحو
ذلك) كقد رولوح وباب (بجلاف لجل الثياب) أي على رأسه ولو كانت في ثيبه رواقا
ما اصطاده أي بغير أمر (حلال) أي في الخلل من غير ان يشارك فيه محرم بوجه من وجوه الاعانة
عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب ان مسته النار) وكذا ان لم يمسسه كما
سبق (أو تغير) في الثبة وله أكل طعام فيه طيب بمماسسته النار وتغير وما أكل طيب غيرته
النار لم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره النار فيكره أكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء
(والسمن) أي وله استعمال السمن بالاكل أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشرج)
أي دهن السمن والمراد به ما الخالص من الطيب المستفاد من عود قوله (أو كل دهن لا طيب
فيه والشحم) أي دهنه وكذا الالية والمراد أكل هذه الاشياء ويحفل الادهان بها أيضا في
الشرائط الاكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو بالخرص أو أدهن بزيت أو فحم لا بأس به لكن
قال المصنف في الكبير قوله بزيت مخالف لما في غيره من ان استعمله لا يجوز الا في جراحة قلت
وله كلام غيره من الزيت الطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا ممانعة ولا مخالفة وإذا
أطلق في قوله (ودهن جرح) بفتح الدال وضم الجيم وفحمها (أو شقها) بضم أوله (وقطع شجر
الخل وخشيشه وطبا وياسا) أفاد ذكره عدم القياس للخل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

مجدوا له وصحبه أجمعين
والانبياء والمرسلين
والملائكة والقربين وسائر
عباد الصالحين (العاشرة)
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم أعوذ
بكم من همزات الشياطين
وأعوذ بك رب أن يحضرون
فهذه العشرة كلمات إذا
كر كل واحدة عشر مرات
حصل له ثواب مائة كلمة
وذلك أفضل من ان يكرر
ذكر واحد مائة مرة لأنه
لكل واحدة من هذه
الكلمات فضل عظيم
مستقل عن غيره والقلب
بكل واحدة ثبة وتلذد

لا اثم فيه فان انشاد الشـهر القبيح وانشاء مذكوم مطلقا وفي حال الاحرام أكثر حرمة الا أنه لا يجب فيه شيء الا التوبة (والتزويج) أي امالة ونيابة خلافا للشافعي حيث يحرمهما حال بقاء الاحرام ولو قبل سعي الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتثليث والفتح أخف وأشهر (والبط الاهلي) بخلاف الوحشي فانه صبيد (وقتل الهوام) كالوزغ والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحانه الله تقتلون أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برفق) أي يسطون أنامله لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أي وحك ساثر بدنه برفق ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وهذا معنى قوله (ولو بشدة أو خروج دم والجحوش في دكان عطار) وكذا مع من له راحة فأنحه (لا لا شتم راحة) أي لا تصد أن يشتم راحته أو يعقب به من فأنحه وزاد في الكبير وضرب خادمه أي اذا استحققه لضرب الصديق عبده الذي أصل النافقة التي كان عليها ازملة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينعه ويؤخذ منه ما شتهر أن من غام الحنج ضرب الجمل على اضافة المصدر الى مفعوله وان عمله بعضهم على انه من اضافته الى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (واذا تم احرامه) أي بشرائطه وكل باحتساب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي باب دابة (وفعل ما ياتي في باب هذا) وفيه إشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

• (باب دخول مكة) •

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أي كرامة (وتعظيما) أي مهابة (وصفة أداء الأفعال) أي اللازمة أن يشعلها حينئذ (اذا وصل الحرم أو قل الحرم) المحترم وهو معين من كل جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل الى العايز فهو موهوم أنه مختص بنوع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الا في (فعله بالسكينة) أي الطمأنينة في الباطن (والوقار) أي الرزانة المنافية للنفقة في الظاهر (والدعاء) أي وبجلازمة الدعوات (بقضاء الاوطار) أي لاجل قضاء الحاجات الدينية والنيوية (والاكتفاء من الاستغفار) الاولى بالاكتفاء (لخط الاوزار) أي لوضع أثقال الأثام ومحقق ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) أي ان قدر (ان يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى فاخلع ثيابك على الكنان يقول وعلى كل ضامر أي بغير ضعف اطول الطريق يأتي من كل فج هيمق الى قوله ليطوفوا بالبيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألف نبي من بني اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقوا أنعامهم بذي طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر لدفع الحرج عن الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه ايماء الى ماله من العظمة الزائدة على كل من له منزلة المرتبة (حاسرا) أي كاشف الرأس وفيه انه أي المحرم لا يكون المكشوف الرأس ولعله أراد ان المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة ليفيد نوع مذلة في حضرة العزة

اذا الاخط الذائر مغل
والنفوس في الانتقال من
كلمة الى كلمة نوع رويحة
واسترواح ملاحظة معانيها
المجردة فليوجه الى ذلك
توجيها تاما من غير أن
يجريها على لسانه من غير
ملاحظة معانيها فان
المعاني للانسان كالارواح
للاجساد وبدون ملاحظة
المعنى يكون كالجسد الميت
فلا يكون تأثيرا فيخل
فكر رسالة الصلاة وقراءة
الاوراد من الشواغل فانه
في ذلك الحال يتأخر ربه
وهو يلقى أن يخاطب
سلطانا من سلاطين الدنيا
وهو ذاهل عما يتقظه

كما أشار إليه بقوله (كسجون) أي مذهب مجوس أو عبد شار وما خوذ (يعرض على الملك
 الفخار) فإن السلطنة تقتضي العزة الموحبة لغيره المذلة المقضية للمرجعة والمغفرة ويقول اللهم
 ان هذا حرمك وحرم رسولك فحرم لحى ودمى وعظمى على النار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث
 عبادك (ثم يلي) أي يستمر على تليته (ويثنى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتقدیس
 والتعبد (ويصل على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لانه الهادي الى صراط الحميد (ويدعو)
 لنفسه أيضا ولوالديه ومشايخه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (الى ان يصل بذى طوى) بضم
 الطاء منوناً وغير منون وقد قرئ بهما في القرآن وفي القاموس مثلثة الطاء منون موضع قرب
 مكة من طريق العمرة بمعنى التسليم وقال ابن جاعة ان ذا طوى ما بين التنية التي يصعد اليها من
 الوادي المعروف بالزاهر وبين التنية التي يهبط منها الى الانبطح والمقابر وقيل غير ذلك فان تسير
 المكان المتعين فيها والافيمعاجه (فيقتل) أي من ماء بئر أو غيره (به) أي فيه (ان دخل) مكة
 (من طريقه) لانه فيما بين الحرمين (والا خيت تسير) أي بمقابلته أو ما بعده أو في موضع من
 قرب مكة ان دخل من غير طريقه كن دخول من طريق العراق مثلاً فيقتل من بئر منونة
 ببطن مكة الذي بهذا جبل حراء (وهو) أي هذا القتل (مستحب) أي للطهارة والنظافة على
 قصد الدخول (حتى لا تأخذ بالنساء ولا بأس بدخوله) أي الحرم والصواب بدخولها أي مكة
 (ليلا ونهاراً) أي لكن دخولها نهاراً (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول ليلاً ونهاراً وهو
 أعني النهار أفضل وهذا قول النخعي واصح من الشافعية وفي فتاوى فاضيلان المستحب ان
 يدخلها نهاراً لما كان ابن عمر رضي الله عنهما لا يقدم مكة الا بات بذى طوى حتى يصبح ويفتسل
 ثم يدخل مكة نهاراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللفظ اسلم
 والجمهور على أنه يجوز له أن يدخل ليلاً أو نهاراً متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال
 بعض الناس يكره دخولها ليلاً وله كراهة تنزيه للمخافة على أسباب من الحرامية (ويستحب)
 أي عند الاربعة (ان يدخل) أي مكة (من فية كداء) يفخ الكاف مدودا على ما يحمله صاحب
 القاموس وهي العقبة العليا على درب المعلى (من أعلى مكة) وهو الجون لان النبي صلى الله
 عليه وسلم دخل منها عام الفتح تقاولاً بالاستعلاء ولان ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل
 أقدمه من الناس ثم وى اليهم ولان باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس ان يقصد اليهم
 من وجوههم لامن ظهورهم (قيل) فأنه الطرابلسي (وان لم تكن) أي التنية العلمية (في
 طريقه) بأن جاء مثلاً من جهة اليمن أو العراق (يفغى ان يعرج) أي يميل من طريقه (اليها) أي
 الى تلك التنية ليدرك الثوبة على متابعة السنة السنية (في الحج والعمرة) أي بلافروق بينهما
 وهو ظاهر بالنسبة الى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والافقد اعتمر صلى الله عليه وسلم من
 الجمرات ولم يواحد أنه دخل من تلك التنية وهذا كله اذا لم يكن ضيق وزحمة فان كان فلا بأس
 ان يدخلها من أي موضع شاء خصوصاً في هذا الزمان الذي ارتفع فيه الرجعة من غالب افراد
 الانسان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل مكة) ولعل هذا القيل
 خص بمن خرج من مكة على قصد احرام العمرة من التسليم والافهم معارض بما ثبت في السنة
 (واذا رأى مكة) أي بلدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قراراً وارزقني فيها رزقاً حلالاً

حال خطابه مع ان السلطان
 لا يطلع على سريرة هذا
 الذي يخاطبه فكيف
 يخاطب رب العالمين المطلع
 على السرائر وما تخفى
 الصدور بخطاب هو غافل
 عن معناه تعالى الله عن
 ذلك علواً كبيراً فان هداه
 الله تعالى ووقفه لذلك
 وانطب على ذلك كل يوم
 وأحسن الاوقات لذلك بعد
 صلاة الصبح وعلى الله
 تعالى القبول (ويقرأ)
 أيضاً من الآيات والسور
 القرآنية تجل ورددت الآثار
 بفضلها وهي سورة الفاتحة
 مرّة وسورة الاخلاص ثلاثاً

وكذا اذا بلغ رأس الزم من أعلى مكة وهو المسمى الآن بالمذبح وكان سيد البيت منه فهناك يقف ويدعو بما شأ من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (ويكون في دخوله ملياً أي نارية داعياً) أي أخرى (إلى أن يصل باب السلام) أو غيره من الأبواب الكرام والأول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي دخوله تعظيماً لبيت الله وتقضياً لعبادته إلا أن يكون له عذر بأن يحشى على أهله وماله القسنة والضبايح ولهذا قال تعالى البصر الزاخر وشرح الفذوري (بعد خط أقطاره) أي في موضع حصين ليكون قلبه فارغاً (وقبله) أي قبل خطه (أفضل) أي دخوله في المسجد (ان يسروا) كانوا جماعة اشتغل بعضهم بحفظ الأتقال أو بحفظها بعد خطها (وبعضهم ياداء الأفعال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لتعريض باب ونحوه) أي من استنجد بمنزلاً أو كل وشرب (الاعذر وإن كانت امرأة لا تغزو الرجال) أي سواء جيلة أو غيرها (يستحب لها أن توخر الطواف إلى الليل) لأنه استرلها

• (فصل يستحب) أي باتفاق الأربعة (أن يدخل المسجد من باب السلام) أي ولو دخل من أسفل مكة (مقشاً مارجه البني) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقاً (داعياً بملياً على النبي صلى الله عليه وسلم) أي فيقول أرو فضائله العظيم وبوجهه الكريم وملاطانه التقديم من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك ويناسب المقام أن يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام حينئذ يناب السلام وأدخلنا دار السلام نسلكك ربنا وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام (حظياً إلا يستنصر) كافي الاختيار وزاد في كثرة العبادات وقبل عتبه (وإذا رأى البيت) أي الكعبة المعظمة (هلل وكبر ثلاثاً) فبذلها ما ولا خير منهل وصل على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاً بأحب) وقد روى الطبراني أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا نظر إلى البيت قال اللهم زدني ثباتاً وشرفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً وهابة (ومن أهم الأدعية طلب الجنة إلا حساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب ولا يرفع يديه عند رؤية البيت) أي ولو حال دعا له عدم ذكره في المشاهير من كتب الأصحاب كالقندوري والمهذبانية والكافي والبدائع بل قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب الباب وكلام الطحاوي في شرح معاني الآثار فصرح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ونقل عن جابر رضي الله تعالى عنه أن ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره الكرماني ومما لا يجرى مستحب لو كان ما اعتمد على مطلق آداب الدعاء ولو كان السنة متبعة في الأحوال المختلفة أما ترى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا في الطواف ولم يرفع يديه حينئذ وأما ما يفعله بعض العلوم من رفع اليدين في الطواف عند دعا جماعة من الأئمة للشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجهه ولا علم بهما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني أن العلامة البرهمطوشي كان يزيح من يرفع يديه في الدعاء داخل الطواف (ثم توجه فهو الركن الأسود ولا يستغل بقبعة المسجد) لأن قبعة هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن عليه

والمعوذتين ثلاثاً وآية الكرسي ويقرأ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا تفرق بين أحسن ربه وقالوا سمعنا وأطعنا فخبرناك ربنا واليك المصير لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

الطواف أو أراد به خلاف من لم يرد به وأراد ان يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الا ان يكون الوقت مكرها للصلاة (ولا يشي آخر) أى من السنن الزائدة كصلاة الضحى
والاشراق والتشهد (الا ان يكون عليه فاتحة) من القروض أى وهو صاحب ترتيب (أو) كان
(يخاف فوت المكتوبة) أى نفسها (أو الوتر) أى فوته (أو سنة راتبة) أى من السنن المؤكدة
القبلية أو البعدية (أو فوات الجماعة) أى فى المكتوبة وكذا اجاعة الجنائز (فيقدم كل ذلك على
الطواف) أى طواف التحية وغيرها

• (فصل فى صفة الشروع فى الطواف اذا أراد الشروع فيه) • أى فى طواف بعده سعى فانه
حينئذ يسكن الاضطباع والرملة (ينبغي ان يضطبع قبله) أى قبل شروعه فيه (بقليل) وليس كما
يتوهمه العوام من ان الاضطباع سنة جميع أحوال الاحرام بل الاضطباع سنة مع دخوله فى
الطواف على ما صرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولواضطبع قبل شروعه فى الطواف بقليل
فلا بأس به وهذا يقتضى أفضلية المعية وما ذكره فى الاصل مطابق لما قاله ابن الهمام فيفيد
أفضلية القبلة فيهن - ما تبين فى الجلة فتقوله فى الكبير ولا تنافى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر
كما لا يخفى هذا واعلم ان الاضطباع سنة فى جميع أشواط الطواف كما صرح به ابن الضياء فاذا
فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى اذا صلى ركعتى الطواف مضطجعا يكره تركه لا يكشف
منكبيه ويبقى الكلام على أنه لا اضطباع فى السعى (وهو) أى الاضطباع المسنون (ان يجعل
وسط رداءه تحت ابطه الايمن وبلقى طرفه) أو طرفه (على كتفه الايسر ويكون المنكب الايمن
مكشوفاً) أى على هيئة أرباب الشجاعة اظهار اللبادة فى ميدان العبادة (وهو) أى
الاضطباع (سنة فى كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير
ناخير السعى وبفرض أنه لم يكن لا بأس فلا ينافى ما قال فى البحر من انه لا يستحب طواف الزيارة
لانه قد تحلل من احرامه وليس الخيط والاضطباع فى حال بقاء الاحرام وهذا ظاهر ولكن من
لبس الخيط للعدول بسنن فى حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية ان
الاضطباع اغمايس لمن لم يلبس الخيط أمام من لبسه من الرجال فيه عذر فى حقه الاتيان بالسنة أى
على وجه الكمال فلا ينافى ما ذكره بعضهم من انه قد يقال بشرع له جعل وسط رداءه تحت
منكبه الايمن وطرفه على الايسر وان كان المنكب مستورا بالخيط للعدول فى عمدة المناصب
وهذا لا يعدل لما فيه من التشبه بالمضطبع عند الحجز عن الاضطباع وان كان غير مخاطب فيما
يظهر قلت الاظهر فعله فان ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم (ثم يقف
مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما إلى الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه
ويكون منكبه الايمن عند طرف الحجر فينوى الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أى الخروج
عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرماني وهو الاكل والافضل عند
الكل لان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (والنية فرض) أى بأصلها وعندنا هذه
الهيئة مستحبة والا فلا واستقبل الحجر مطلقا ونوى الطواف كفى عندنا فى أصل المقصود الذى
هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال فى ابتداء
الطواف سنة عندنا لا واجب كما فى شرح النقاية وأما ما ذكره المصنف فى الكبير ثم يمشى

فانصرنا على القوم الكافرين
شهد الله أنه لا اله الا هو
والملائكة وأولو العلم قائما
بالقسط لا اله الا هو العزيز
الحكيم قل اللهم مالك
الملك توفى الملك من تشاء
وتنزعه الملك من تشاء
وتعز من تشاء وتذل من
تشاء بيدك الخير انك على
كل شئ قدير لقد جاءكم رسول
من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم
حريص عليكم بالمؤمنين
رؤوف رحيم فان تولوا فتصل
حسبى الله لا اله الا هو عليه
توكلت وهو رب العرش
العظيم لقد صدق الله رسوله
الرويا بالحق

مستقبل الحجر مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوزه اقتتل وجعل يساره الى البيت ويمينه الى خارج البيت فهذه كيفية مسخبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة الأئمة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخل في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير اليه كلام المصنف في التكبير (ثم يمشي مارا الى يمينه) أي الى جهة اليمين من الطائفت (حتى يجاذي الحجر) أي يقابله (فيقف بجباله) أي بمقابله ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه وفيه خلاف المالكية ووافقهم الامامية (ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أي يقول بسم الله والله أكبر وفيه الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم ايمانا بآبائك وقصدا بديقائك وبك ووفاء بعدك واجابا لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو مار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابلا للحجر (حذا منكبيه أو أذنيه) أي كافي الصلاة وهو الأصح (مستقبلا ياطن كفيه الحجر) حال من ضمير يرفع (ولا يرفعهما عند النية) أي اذا لم يكن لهما مع التكبير رمية (فانه) أي رفعهما عند النية الواقعة قبل مجازاة الحجر (بدعة) مكروية عند الأربعة ولا يفرك ما يفعله المعلن للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي يلمسه اما بالقبلة أو باليد على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أي المسنون على وجه الكمال (ان يضع كفيه على الحجر) أي لا كفا واحدا على هيئة المتكبرين فان الحجر الاسوديين الله في أرضه يصافح بها عباده (ويضع يمينه بين كفيه) أي تشبها بحالة السجدة المسنونة (ويقبله من غير صوت) أي يسمع (ان يسير) أي كل من الوضع والتقبيل (والا يمسحه) أي يمس ويلس الحجر (بالكف) أي الاولى أي يباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي كفه بدل التقبيل (ويستحب ان يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكرره) أي السجود (مع التقبيل) أي مع تحققه قبله (ثلاثا) قيدا هما وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين في شرح التكنز يسجد وكذا نقل السجود عن أصحابنا العزيز جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الاولى ان لا يسجد عند النية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أي جميع ما ذكر من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيئا) أي من عصا أو نحوها (وقبل ذلك الشيء ان أمكنه) أي الامساس أو التقبيل (والا) أي بان لم يمسكه الامساس أيضا للرجة وحصول الأذية أو لكون الحجر ملطخا بالطيب وهو محرم (يقف بجباله) أي بجذاء الركن (مستقبلا له) رافعا يديه مشيرا بهما اليه كأنه واضع يديه عليه (يجوز بالاضافة والتنوين (مبسلا مكبرا مهلا حامدا مصليا داعيا وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أي بالتقبيل بعد الإشارة (الحداوى) أي شارح القدوري وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر فاصيخان وغيره وهو موافق لمذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بحجر معه ويقبل المحجن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره أنه لا بأس به ولكنه ليس مستنونا ثم استدلل برواية البخاري واستلم الحجر كلما مر به ان استطاع من غير اذى انتهى ووجه غرابته لا يفتي اذ دلالة فيه على المدعى مع ان من قواعدهم ان المطلق محمول على المقيد والعام يخص بالدليل مع كون القيام يقتضى ذلك أيضا لان الإشارة بمنزلة وضع الكف فيتمتع رفع التقبيل في البدل على وفق الاصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالهم ولا برأسه الى القبلة ان تعذر التقبيل

تدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله آمنين محلقين
رؤسكم ومقصرين
لاتخافون فعلم ما تعلموا
فجعل من دون ذلك فتحا
قريبا الحمد لله الذي لم يتخذ
ولدا ولم يكن له شريك في
الملك ولم يكن له ولي من
الذل وكبره تكبرا بسم الله
الرحمن الرحيم سجد لله ماني
السموات والارض وهو
العزير الحكيم له ملك
السموات والارض يحيي
ويميت وهو على كل شيء
قدير هو الاول والاخر
والظاهر والباطن وهو
بكل شيء علیم يوجب الليل في
النهار ويوجب النهار

(وسن الاستلام في كل شوط وان استلم في أوله وآخره اجزأه) أي عن أصل السنة أو المعنى
 كقائه ولا شيء عليه لكن قال في فتاوى المراجعة موضح المختلار ان الاستلام في أول الطواف
 وآخر سنة وبينهما أدب وصاحب البدائع والكافي صرحا بأن السنة لن يستلم بين كل شوطين
 وكذا بين الطواف والمسعى ولا يتنافى بين القولين فان استلام طريفة كدعما بينهما لعل السبب
 انه يتفرع على استلام ما بينهما نوع من ترك الموالاة بخلاف طريفة ما ثم هل يرفع اليدين في كل
 تكبير يستقبل به في مبدأ كل شوط أو محتص بالاول فقال ابن المهام الى ان الثاني هو المعقول
 وظاهر كلام الكرماتى والطحاوى وبعض الاجلاديت بوقيد الثاني فينبغي ان يرفعهما مرة بترك
 رفعهما أخرى فان الجمع في موضع الخلاف مهما امكن أحري ثم ان كان معقرا أو مقعرا يقطع
 التلبية بالشروع في الطواف بخلاف القارن والمفرد (ولذا فرغ من الاستلام) أي وما يتعلق
 به من الاحكام (أخذ عن بين نفسه) أي وعن بين الحجر باعتبار حد ذاته وما بينهما واحد اذا
 المقصود التيام الواجب وهو (عائلي الباب وجعل البيت عن يساره) كجلب استلامه مقابلته
 (فيطوف سبعة أشواط) أي جمعا بين الركن والواجب (ودعا الحطيم) أي الحجر وجوبا (وسن
 الحجر) الى الركن الاسعد (البه) أي الى وصوله اليه فانما شوط (وهذا على تقدير مراعاة
 الوجوب أو السنة أو القرصية أو الشرطية في الكيفية الابتدائية والافتلاذ لضرورة لحظة من كل
 جزء من اجزاء حول البيت الى انتهائه ولا يفرك ما يفعل بعض العامة على هيئة الخاصة من جعل
 ابتداء طوافهم فيما بين الركنين لانه مخالفة للاجماع ولا يجب حسب القصد الزائد الى الحجر عند
 الاكثر تأمل وتدبر (ويرمل في الثلاثة) أي في دورات الاشواط (الاول) بضم ففتح مخفف جمع
 الاول ضد الآخر فان معنى في الشوط الاول ثم ذكر ليرمل الثاني شوطين وان لم يرمل في
 الاولين رمل في الثالث والحاصل انه لم يرمل في الاربعة الاخيرة ولو ترك بعد الثلاثة الاول
 لا يقال الاصل في الحكم أن يرمل بزوال عنه فلنا قول قدوة على صلى الله عليه وسلم بعد
 زوال المشروعية تذكر النعمة الامن بعد الطوفان شكر على هذه علة أخرى والحكم قد
 يثبت بعلة متبادلة وانتفاضه العلة لا يؤثر في انتفاء نوع الحكم وثالث دليل فالحكم هنا مع
 عدم العلة فهو غير معقول المعنى فيكون بعيدا في المبني (حول جميع البيت) يعني في رمل بين
 الركنين أيضا خلافا لمن خالف أي بعض الشافعية (وهو) أي الرمل (ان يسرع في المشي) أي
 لا مطلقا بل كما قال (ويبرز كفيه) أي يحركهما من جانبيه (ويرى) بضم فكسر أي يظهر
 (من نفسه الجلادة) أي في قلبه بالعبادة المؤثثة للشجاعة في ميدان الجهاد (والقوة)
 أي على الطاعة والمقاومة كذا فسر فاضحان في شرحه والمصنف خلطه بما قبله هو الاسراع
 (مع تقارب الخطأ) بالضم والفتح جمع خطوة (دون التوب) بالضم أي التفرغ (والعدو) بفتح
 فسكون أي المطلق ثم الرملة باقية على المعصم وقبل الرمل لم يبق سنة في هذا الزمان (ويعدى
 في الباقي) وهو الاربعة (على هبته) بكسر الهاء أي سكونه وطما عينته المعتادة في هبته (ولرمل
 بالقرب من البيت أفضل عند الامكان) أي من غير من اجتناب المسك بعمدة اذمة هزيمة للانسان
 وكذا انفس الطواف جلاره مل أيضا الا انه ينبغي ان يراعى الخروج عن الخلاف بان لا يترتب يده
 الا ونوبه على المفاذ وان (والام) أي وان لم يمكن به هو لعل ولا يضره انفسه (فالطواف بالبعد منه)

في الليل وهو عليه بذات
 الصدور آمنوا بالله ورسوله
 وأنفقوا مما جمعت لكم
 مستخلفين فيه فالذين آمنوا
 منكم وأنفقوا لهم أجر كبير
 هو الله الذي لا اله الا هو
 عالم الغيب والشهادة هو
 الرحمن الرحيم هو الله الذي
 لا اله الا هو الملك القدوس
 السلام المؤمن المهيمن
 العزيز الجبار المتكبر
 سبحان الله عما يشركون
 هو الله الخالق الخالق
 المصور له الاسماء الحسنی
 يسبح له خاف السموات
 والارض وهو العزيز
 الحكيم (ويواظب على
 قراءة المسبحات العشر الى
 اهداها سيدنا

أى من البيت بالرمل وكذا يصير حيثئذ (أفضل من القرب بغير رمل) أو مع مدافعة لأن نفس
 الرمل سنة والقرب فضيلة والأذية بالمدافعة معصية (فإن ازدحم الناس) أى بحيث لا يمكنه
 الرمل لامن قريب ولا من بعيد (صبر) أى من أول الوهلة (حتى تزول الرجة) أى وتكشف
 القمة (في رمل) لأن المبادأة مستحبة وهى لاتدفع الرمل الذى هو سنة مؤكدة وهذا معنى قوله
 (ولا يطوف بالرمل إلا إذا تعذر لمرض) وكذا إذا تعسر لكبر وغيره وأما عبارته فى الكبير فإذا
 ازدحم الناس فى الرمل يقف حتى تزول الرجة ويجعل سدا كغيره من قهمة أنه يقف فى الانتهاء
 وهو مستبعد جداء وفاء عند ما يقف من المخرج والمشقة ولكون الموالاة بين الاشواط واجراء
 الطواف سنة متفق عليها بل قال بعض العلماء إنها واجبة فلا تترك لحصول سنة تختلف فيها
 والله أعلم فالوحصل التزام فى الانتهاء بفعل ما يقدر عليه من الرمل ويترك ما لا يقدر عليه
 فإن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه ثم قوله فى الكبير ولا يطوف بدون الرمل فى تلك الثلاثة لأنه لا بد
 له بخلاف استسلام الحجر حيث لا يقف فيه عند الازدحام لأن الإشارة إليه بدل له فينبغى ان
 يحتمل على الايمان لافى حال الانتهاء لعدم ما يترتب عليه من فوات الموالاة مع
 الامكان على أصل الاستسلام الذى هو سنة مؤكدة فيها (ويكون فى طوافه) أى فى جميع
 اشواطه أو أنواعه (ذاكرا) أى بسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة
 الا بالله على ما ورد الحديث به وفى حكمه سائر أذكار ربه وهو أفضل من قراءة القرآن من
 حيث عمل صلى الله تعالى عليه وسلم فى الاطوفة الواقعة فى جهه وعمره لكن قد يقال انه صلى الله
 تعالى عليه وسلم قرأ آية رينا آتاني الدنيا حسنة الآية بين الركنتين مشيرا الى جوازه
 ومشعراته عدل عن القراءة دفعاً للرجح عن الامه ثلاثيه وهما ان الفرائض فى الطواف شرط
 أو واجب فيه كإفى الصلاة وأما ما قيل من ان قراءة آية ريتان كان على قصد الدعاء دون
 القراءة فهو مع عدم الاطلاع على الارادة بعيد بحسب العادة انه تقوية القصد به الجائز بالجمع
 بين الحالتين كما هو مقتضى مقام أهل الجمع دون أصحاب التفرقة (داعيا) أى بالدعوات
 المأثورة وغيرها المتعارفة المشهورة فى محالها المسطورة ومن جلتها اذا تجاوعن الركن أن
 يقول اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الامن منك وهذا المقام مقام العائذ
 بك من النار ولاية صديقه مقام ابراهيم عليه السلام ولا يريد بالعائذ أيضا بل أراد بالمقام هذا
 المكان وبالعائذ جنس المستعبد وأخص من نفسه المتعبد الى حرم ربه ومن المأثور اللهم
 قن عني عارزتي وبارك لي فيه واخلف علي كل غائبة لي بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك له الحمد وهو على كل شئ قدير وإذا حاذى الركن العراقي يقول غير مشير اليه ولا مسلم عليه
 اللهم انى أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنقلب فى الازل
 والمآل والولد ثم يقول وهو فى محاذة الميزاب اللهم أغلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك
 ولا باقى الا وجهك من غير ان يقول ولا فانى الا خلقك لتروهم المعنى الفاسد واسقني بكأس محمد
 صلى الله تعالى عليه وسلم شربة لا أظمأ بعدها أبدا وعند الركن الشامى اللهم اجعل جملهم براء
 وسعيهم سكر وأذنهم مغفورا وتجارة ان توبيا عالم ما فى السدود راخرجنى من الظلمات الى
 النور وعند الركن البعائى اللهم انى أسألك العفو والعافية فى الدين والدنيا والآخرة وفيما بين

المنصر عليه السلام الى
 ابراهيم التيمي رضى الله
 عنه ووصاه أن يقولها
 عندوة وعشبة وذكر لها
 فضلا كبيرا ونقلها أبو
 طالب الحكي فى قوت
 القلوب والامام حجة
 الاسلام أبو حامد الغزالي فى
 الاحياء رضى الله عنهم ما لا
 روى عن كرز بن وبردة وكان
 من الابدال قال أنا فى أخى
 من أهل الشام فاهدى لى
 هديته فوالى بكر زاقبل منى
 هذه الهدية فأنتم الهدية
 فقلت يا أخى من أهدى لك
 هذه الهدية قال أهداها لى
 ابراهيم التيمي قال كنت
 جالسا فى فناء الكعبة

الركنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآية واعلم انه لا يقف للدعاء في اثناء الطواف لاني
 الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجراء مستحبة ويصح ألقاظ
 الدعوات خصوصا المأثورات ثلاثا لمن فيه فيخشى عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام
 من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار (مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي
 في اثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانهم من أفضل القربات وأبالخصوص عند الاركان
 لاسيما عند الركن الأعظم ويجذر كل الحد من قول بعض الجهلة بقبالة الحجر الاسود اللهم صل
 على نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات ببناء على حسن الظن بالمؤمن
 وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبله وقول آخرين صلى الله عليه وسلم
 قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام
 فوقعوا في الطعن والملام هذا ولم يعين الامام محمد من أئمتنا المشاهد الحج شيئا من الدعوات فان
 توقيتها يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر محظوظه بل يدعو بمبادله ويدكر الله تعالى كفيما
 ظهر له متضرعا وان ترك بالمأثور منها تحسن أيضا على ما قاله غير واحد من أصحابنا لكان
 الاظهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله عليه وسلم مستحب والمرى عن السلف مستحسن
 ويجوز الاكتفاء بما يرد على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)
 بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد
 بالاستلام هنا مسه بكفيه أو بيده دون يساره كما يفعله بعض الجهلة والتكبر من دون تقبيله
 والسجود عليه ثم عند الحج عن اللبس للرجة ليس فيه النيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه
 حسن في ظاهر الرواية كما في رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال
 الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل
 كالحجر الاسود وقال في التوبة وهو ضعيف جدا وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة
 وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقاويل وذكر الكرماني عن محمد انه يستلمه ويقبل يديه
 ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر وعلى عدم التقبيل والاتفاق على
 ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد واما الزكّان الاخران
 فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا خفاء ان الاشارة في
 الركنين اليمانيين أيضا بدون الحج والرجة غير معتبرة فلا يفترق ما يفعله بعض الجهلة والتكبر
 (واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (نختم به) أي كما بدأ به
 ليقع ختامه مسكا وفي التكبير ولا يلي في حالة الطواف أي جهرًا أو يقيس بطواف العمرة
 والاقاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي الملتزم
 ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم
 عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه
 الاستصحاب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعتبرين (فصل في خلفه) وهو الأفضل لفعله صلى الله
 تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث تيسر له من المسجد الحرام
 أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا سنتان عند

وأما في التلميل والتستيع
 ولتحمد اذ جاءني رجل
 فسلم على وجلس عن عيني لم
 أرى زماني أحسن وجهها
 ولا أشدي باض ثياب ولا
 أطيب ريحاً منه فردت
 سلامه وقات له يا عبد الله
 من أنت قال أنا الخضر
 جئت لك في الله عز
 وجل وعندي هدية أريد
 ان أهديها لك فقلت ما هي
 قال هي ان تقرأ قبل ان
 تطلع الشمس وتبسط على
 وجهه الارض وقبل ان
 تقرب سورة الفاتحة فطبع
 مرات وقل أعوذ برب
 الماس سبع مرات وقل
 أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنية لكن لو نوى سنة الطواف
أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقراً) أي استحباباً عند الأربعة
(في الأولى) أي الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية
الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصنا لهما على التوحيد والتمجيد (ويستحب أن
يدعوا بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم أنك تعلم سرى وعلايتي فأقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم إني أسألك إيماناً
يا شرفي وبقيضاً صادقا حتى أعلم أنه لا يصيبني إلا ما كتبت لي ورضاً بما قسمت لي يا أرحم الراحمين
روى أنه أوحى الله تعالى إلى آدم يا آدم أنك دعوتني دعاء استجيت لك منه وغفرت ذنوبك
وفرجت همومك ونعمت بك ولن يدعوك أحد من ذريتك من بعدك إلا فعت ذلك به ونزعت
فقره من بين عينيه وانجرت له من وراء كل ناجر واثقه الدنيا وهي كارهة وإن لم يرد على
ما رواه الأزرقي والطبراني في الأوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد أن آدم عليه
السلام دعاه خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن الجاني ولا منافاة بين
الروايات لاحتمال أنه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من إتيان المقام بعد الطواف
في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً إليه أو إلى الكعبة فلا أصل له في السنة
ولا رواية عن فقهاء الأمة عن الأئمة الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء
الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة إلى من عليه السعي بقرينة
سوق الكلام وبيان الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعي فينبغي أن لا يكون
في حقه خلاف أنه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام إذا لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة
والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أي يملق بالملتزم أو بأستار
البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره ويطئه وخذقه الإيمن عليه) أي تارة واليسر أخرى
والوجه بكلاهما لأن المقصود حصول البركة وهو آتم في هيئة السجدة (رافعا يديه فوق رأسه)
أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه ويسط يديه اليمنى مما يلي الباب
واليسرى مما يلي الحجر (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واجدا ما جدد لا تزل عني نعمة
أنعمت بهما علي ومن المستحسن الهوى وقفت يسابك والترزت باعتبارك أرجو رحمتك وأخشى
عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصن
وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يا رب البيت العتيق أعق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار
يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ربنا تقبل منا أنك أنت السميع العليم وتب علينا أنك
أنت التواب الرحيم (بالضرع) أي مقرراً بآظهار الضراعة والمسكنة (والإبتهال) وهو زيادة
المذلة في الحضرة والمهزمة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع
الباطن (مصلية على النبي المختار) أي أولاً وآخر بعد الحمد والثناء وسائر الأذكار (ثم يأتي
زمن) أي يترها (فيشرب من مائها) أي قائماً أو قاعداً ورواهما مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم إني
أسألك علماً نافعا ورزقا واسعا شفافاً من كل داء ويسمي ويتنفس ثلاثاً ويحمد (ويتضلع) أي
يألف في شربه فانه ورد آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم ويستحب أن ينزع

سبع مرات وسورة
الخلاص سبع مرات وقيل
بأنها الكافرون سبع
مرات وآية الكرسي سبع
مرات وسبحان الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر
سبع مرات وتصل على
النبي صلى الله عليه وسلم
سبع مرات وتستغفر
لنفسك ولوالديك وللمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات سبع مرات
وتقول (اللهم) افعل بي
وبهم عاجلاً وآجلاً في الدين
والدنيا والآخرة ما أنت
له أهل ولا تفعل بي اياماً ولا
ما نحن له أهل أنك غفور رحيم

دلو بنفسه ان قدر ويشرب منه ويقرغ الباقي على جسده وقبل يقرغ الباقي في البر وهو مالا
 يظهر وجهه وأما ما اشهر من أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فعلى فرض صحته محمول على
 خصوصيته مما صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون
 فقال لولا أن تغلبوا التزأت حتى أضغ الحبل على هذه أي رقبته وفي مسند أحد وغيره عنه أيضا أنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فترعنا له دلو فشرب ثم فج فيها فافرغها في زمزم ثم قال لولا
 أن تغلبوا عليها لتزعت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم ينزع يده ولا صب بنفسه
 وإنما صب غيره للتبرك بسوره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بجبهه فيها اليه
 صلى الله عليه وسلم (ثم يعود الى الحجر) الأسود فيستلمه أي كما سبق (ان قدر والاسـ) (قبله) أي
 ويشير كما تقدم (وكبر وهال وجهه وصلى) أي على المصطفى (ثم مضى الى الصفا) أي من باب
 الصفا استحبابا (فهي) أي وجوبها وهذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسروجي والاصل ان
 كل طواف بعده سعى فانه يعود الى استلام الحجر بعد الصلاة وما لا فلا على ما قال قاضيه في
 شرحه ان هذا الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد اليه
 انتهى وقوله لا افتتاح السعي أي لارادة افتتاحه واصل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يمر
 عليه من غير اقبال اليه حال توجهه الى الصفا بقتضى المروءة والوفا وموجب الاستعانة بمجاهده
 من محل المدد بالدعاء والثناء قال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولا ثم يأتي زمزم قال
 والاول أظهر يعني وهو أن يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركنين
 قبل الخروج الى الصفا ثم يأتي المزم قبل الخروج وقيل يلتزم بالمأتم قبل الركنين ثم يصلح مما
 ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر انتهى والثاني هو الأسهل والأفضل وعليه العمل وفي كثير من
 الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاة الى الحجر ثم توجه الى الصفا من غير أن يكون
 والمأتم فيما بينهما واصل وجهه تر كهما عدم تا كدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان
 الحرم مفرد بالحج وقع طوافه) هذا (للقدوم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة لا فاق
 كما مر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متعما) بأن يكون مفردا
 بالعمرة في الأشهر ناو بالحج في سنته (أو قارنا) أي جامع بين النسكين في أحرامه (وقع) أي
 طوافه هذا (عن طواف العمرة) أي في الصور الثلاثة (نواه) أي نوى الطواف ففرض العمرة
 (وأخيره) أي من القدوم والنفل ونحوه لتعين معيار الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي
 بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولاية داخل
 طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبان عليه
 طوافين وسعين للجمع بين النسكين

قوله رقبته الذي في البخاري
 يعني عاتقه وأشار الى
 عاتقه اه معجمه

جواد كريم رؤوف رحيم
 سبع مرات لا تترك ذلك
 غداة ولا عشية فقلت من
 أعطاك هذه العطية فقال
 أعطانيها محمد صلى الله عليه
 وسلم فقلت أخبرني بنو اب
 ذلك فقال اذا لقيت محمدا
 صلى الله عليه وسلم فسلمه عن
 نوابه فانه سيجزيك بذلك
 فذكر ابراهيم التيمي انه رأى
 ذات يوم في منامه كأن
 الملائكة جاءته فاحتملته حتى
 أدخلوه الجنة فقرأ ما فيها
 ووصف أمورا عظيمة مما
 رآه في الجنة قال فسألت
 الملائكة لمن هذا فقالوا لمن
 عمل بعملك قال ورأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 وبعده سبعون نبيا وسبعون
 صفحا من الملائكة

• (باب أنواع الطواف) •

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أسماؤها المتميزة عن أخواتها
 (أما أنواعها) (سبعة) هذا يوم ان أحكامها أيضا متعددة معينة بذكرها على حدة وليس الامر
 كذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك بل انما يذكر أحكامها في ضمن أنواعها
 فإظهار أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية

وطواف اللّاه وطواف أول عهد بالبيت وطواف احداث العهد بالبيت وطواف الوارد
والورود (وهو سنة) أي على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزانة المفتين أنه واجب على
الاصح (للآفاق) دون الميقاتي والمكي (المفرد بالحج والقارن) أي الجامع بين الحج والعمرة
معها (بخلاف المعتمر) أي المفرد بالعمرة مطلقا (والمتعم) ولو آفاقيا (والمكي) أي وبخلاف المكي
إذا كان مفردا بالحج (ومن بعناه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وضار من أهلها
(فانه لا يسن في حقه) أي طواف القدوم إذا أفرد بالحج (الا ان المكي إذا خرج الى
الآفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد الى مكة ليس له القران والتمتع على الوجه
المسنون (ثم عاد محرما بالحج) أي مفردا (أو القران فعليه طواف القدوم) أي مستحب
حينئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت حجه دخول الأشهر
(وأخره وقوفه بعرفة) أي ينتهي بوقوفه بعرفة والآفاق خروقت أدائه باعتبار جواز آخر أول
يوم النحر فان غايته الأشهر التي هي محل أفعال الحج (فإذا وقف فقد فات وقته) أي سقط أدائه
(وان لم يقف فإلى طلوع فجر النحر) اذ هو نهاية وقت الوقوف وما ما في المشكلات من أن وقته
قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أي بان لوقته الافضل كذا حرره في الكبير لكن فيه انه
ليس الافضلة على الاطلاق اذا الافضل وقوعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وزوده
(ولو قدم الآفاق مكة يوم النحر أو له) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقوفه بعرفة وهو
قيد لهما (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله السنون قبل وقوفه (ولو تركه) أي طواف القدوم
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب الى عرفة) أي بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له
أن يطوف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أي الى مكة (وطاف له) أي للقدوم
(ان رجع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة الى فجر يوم النحر (أجراه) أي طوافه عن
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته
(لم يجزه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا
اضطباع ولا رمل ولا سعي) أي بالاصالة (لأجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أي في طوافه
(ذلك) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أي المفرد والقارن (تقديم سعي الحج على
وقته الاصل وهو) أي وقته الاصل (عقب طواف الزيارة) لأن السعي واجب والاصل فيه أن
يتبع القرية كافي التحفة لكن رخص لخافة الزحمة تقديمه على وقته اذا فعله عقب طواف ولو
فعلوا واختلفوا في الافضل من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة الى المكي لكن
الاجوطة في حقه التأخير لانه لازمة في حقه لتوسع زمان السعي بالنسبة الى فعله ولعل هذا وجه
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع (الثاني طواف
الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف القرض وطواف يوم النحر
لكون وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج الا به) لكنه دون الركن الاعظم وهو الوقوف
بعرفة لقوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك أدائه في وقته الموسع الى آخر عمره أو
يلزم بدنه بفوته عند موته ان أوصى بأنما الحج (وأول وقته) أي وقت جوازه وحجته (طلوع
الفجر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز الآن الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الامام

كل صف ما بين المشرق الى
المغرب فقلت يا رسول الله
ان الخضر أخبرني انه سمع
منك كذا فقال صدق
الخضر وكل ما يقوله فهو
حق وهو عالم أهل الارض
وهو رقيب لا بدال فقلت
يا رسول الله فمن فعل مثل
ما فعلت هل يعطى مثل
ما أعطته فقال والذي
بعثنى بالحق نبيما انه يعطى
وانه يغفر له جميع الكبائر
التي عملها ويرفع الله تعالى
عنه مقته وغضبه ويؤميه
صاحب الشمال أن لا يكتب
عليه شيأ من السيئات الى
سنة ولا يعمل بهذا الامن
خلق الله سبحانه اذ كره

(وفيه رمل لا اضطباع) أى ان كان لابسا كما سبق (وبعد) أى بعد طواف الزيارة (سعى) بالرفع وهو عطف جملة على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الاذا فعلهما) أى الرمل والسعى لا الرمل والاضطباع لفساد المعنى (فى القدوم) أى فى حال طواف قدومه وفيه مسامحة اذا السعى لا يفعل فى طواف القدوم بل فى حال القدوم والرمل لا يفعل فى حال القدوم بل فى طوافه فالصواب أن يقول الاذا فعله أى السعى فى القدوم أى حال قدومه بعد طوافه سواء رمل فى طوافه أو لم يرمل (فلا يرمل فيه) أى فى طواف الزيارة (ولا يسعى بعده) لان السعى لا يتكرر والرمل تابع لطواف بعده سعى (الثالث طواف الصدر) بفحتمين بمعنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس اثنائا ولذا سعى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع يخرج الوار ويكسر الموائد البيت والحج لعدم محبة بدونه ويسمى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لانه ما حج بعده ويسمى طوافى الافاضة لكونه لا يصح الابدع المراجعة من الوقوف وأذا طواف ركنه وطواف آخر عهد بالبيت لانه يسن وقوعه حينئذ عندنا ويجب عند الشافعى وطواف الواجب لكونه واجبا دون الفرض الذى هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعى وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فانه ثبت بالدليل القطعى ويؤيده انه يسقط بالعذر وينجبر بالدم لغير عذر وهذا معنى قوله (وهو) أى طواف الصدر (واجب) أى على الاتفاقي دون المكي ومن معناه من استوطن مكة قبل النشر الاول (وأقول وقته بعد طواف الزيارة) وامامنا فى المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فمحمول على وقت استحبابه (ولا آخره) كانه قدم (وليس فيه رمل) وكذا الاضطباع فيه (ولا بعده سعى) وكان حقه أن يقول ولا سعى بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لانهما متفرعان على طواف بعده سعى (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (فى الحج) أى فى حقه خاصة (الرابع طواف العمرة وهو ركعتان فيما) أى فرض فى أدائها (وفيه اضطباع ورمل) وهما ستان فيه (وبعد سعى) أى واجب (وأقول وقته) أى وقت طوافه (بعد الاحرام بها ولا آخره) أى فى حق أدائها (الخامس طواف النذر وهو واجب) أى فرض علا لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أى اذا لم يعينه (الأأن يكون عليه) أى على الناذر (غيره) أى غير الناذر الذى هو واجب غير معين بوقت (أقوى منه) أى أقدم حينئذ الاقوى عليه من طواف فرض أو غيره من القروض أو واجب معين من النذور أو غيره (السادس طواف تحية المسجد وهو مستحب الكل من دخل المسجد) أى المسجد الحرام (الاذا كان عليه غيره) أى من الاطوفة (فيقوم هو) أى ذلك الغير (مقامه) أى يتوب منابه ويدخل فى ضمنه (كالعمر) أهم من أن يكون متعمدا ولا فانه بطواف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذى هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فانه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان تحية هذا المسجد الشرى بخصومه هو الطواف الا اذا كان له مانع حينئذ يصلى تحية المسجد لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أى النافلة والا فطواف التحية أيضا تطوع وهو لا يختص بوقت أى بزمان دون زمان لجوازها فى أوقات كراهة

الاعمش وقد نقلنا من كتاب
قوت القلوب واحياء علوم
الدين بقليل اختصارا فاحفظ
على ذلك وداوم هذا لك الله
تعالى وأسعدك فى الدارين
ان شاء الله تعالى (ورأيت)
ان ازيدك دعاء مشرفا عظيم
النفع جدا خفف المؤنة
ورددى جميع الترمذى أحد
كتب الصباح الستة عن
معقل بن يسار رضى الله
عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قال
حين يصبح ثلاث مرات
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم قرأ
ثلاث آيات من آخر

المسلاة عندنا أيضا خلافا للاحكام مالك رحمه الله تعالى وقوله (اذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف ونحوه من سائر القروض فإنه لا يلحق بشخص عليه مثلاً إذا كان الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عده قضاء صلوات فيأتي بها فله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارته أنه إذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لأننا نقول يختص حينئذ بالقرآن عما عليه من غيره لكن لا بطريق نفى الجواز والعمدة كما قبل بل على سبيل الزوم والقرضية (ولا بشخص) أي ولا يختص جوازاً وحمته بأحد (إذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون مميزاً فلا فانه لا يصح أيضاً من المجنون وغيره المميز من الصغار (طاهراً) أي من الجنابة والحيض والنقاس لانه يحرم الطواف عليه ثم وكذا دخولهم المسجد الا أنهم لو هجموا وفعوا صرح وعليهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سند كوفي محله حكم الطهارة عن الحدث والغلب في البدن والتوب (ويلازم) أي اتمامه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كالصلاة) أي كما تلازم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستثنى من هذا الحكم اذا شرع يظن أنه عليه فانه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه ان شاء فعل والا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تطولوا أعمالكم ولتلاصير العبادة ملعبة وللقياس على الحج والعمرة فان الاجماع على ان من شرع فيها بنية النقل يلزمه اتمامهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

• (فصل في شرائط صحة الطواف) • أي مطلقه (الاسلام) لان الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة الى النية وقد شرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً وان نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الافعال الى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدرة والعمرة وأما طواف النفل فلا أظن فيه خلافا لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها تامة (والوقت) أي لبعض افرادة وهو أكثر أنواعه (وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصقاً به من خارجه (لا فيه) أي لا واقعاً في داخله وكذا قال الشافعي لو ترهب بعض ثيابه أو بدنه على الشاذروان أو على جدران الحجر بطل طوافه وما التفت اليه علماءنا حيث انهما ليسا من البيت الا بالدليل الظني لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا انه لو طاف داخل البيت حول جدرانه لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لانه شرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (وان كان أكثره) لانه مقدار القرض منه والباقي واجب فيه وفي عدة شرائط صحة له اذ هو ممكن أيضاً (قبل والابتداء من الحجر) أي عدم شرائط صحة الطواف في شرح المنايا للسكاكي والمطلب القاطن لشارح كثر الدقائق ان الابتداء من الحجر الاسود شرط على الاصح لكن لا كثر على انه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات على انه لا يجزئه أي الاقتناع من غيره قال في الكبير فجعله فرضاً أقول بل جعله شرطاً كما سيبي

سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي وان مات في يومه مات شهيداً ومن قرأها حين يمسي فكذلك أخرجه الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يمسي فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وان مات في ليلته مات شهيداً ومعنى يصلون عليه يدعو له بالتعظيم فان لفظ الصلاة هو الدعاء بالعظيم والابيات الثلاث من آخر سورة الحشر هو الله الذي لا اله الا هو عالم الغيب

مصرحاً في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الحجر اختلاف فيه المتأخرون قبل لا يجزيه وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الحجر واجب لانه عليه الصلاة والسلام لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الحجر سنة فلو افتتحه من غيره جاز ذكره عند عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله فيأثم به ويجزيه ولو كان في الآية اجمال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه منتف في حق الابتداء فيكون مطلق التطوف هو فرض وافتتاحه من الحجر واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره والحاصل انه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج نقلاً عن الذخيرة حيث قال في عدة الواجبات والبداءة بالحجر الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان يكون هو المقول

• (فصل) • أي في تحقيق النية (الشرط) أي أخصه الطواف المتوقف على التسمية على ما عليه جمهور الأئمة (هو أصل النية دون التعيين) أي لاتعيين القرصية والوجوب والسنة ولاتعيين كونه للزيارة أو للصدور أو للقدوم ونحو ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل هو سنة أو مستحب فاذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافاً) أي أصلاً (بأن طاف طالباً لغريم) أي لدايون ونحوه (أو هارباً من عدو) أي ظالم أو غير (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله تبارك وتعالى أو البيت الذي يجب الطواف به أو يستحب (لم يعتد به) أي لم يعتبر ذلك الطواف حينما وجد بدفيه النية الشرعية لانه لم يقصده القرية وان حصل منه النية القوية وهي مجرد ارادة الدورية (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو طاف طوافاً في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي به دان ينوي أصل الطواف لكونه معياراً له كافي صوم ادا رمضان (نواه بعينه أولاً) أي أو ما نواه بعينه بل أطلقه (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله مبنى على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف الصلاة فان التعيين لابد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تفصيل ليس هذا محلّه والحاصل انه اذا نوى طوافاً آخر يكون للاول وان نوى الثاني فلا تعمل النية في تقديم ذلك عليه ولا تأخير عنه كما سبأ في ومثاله ما ينسب بقوله (ومن فروعه لو قدم) أي من سفره (معتبراً وطاف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجاً) أي أو قدم حاجاً (وطاف قبل يوم النحر وقع) أي طوافه (للقدوم أو فارناً) أي قدم فارناً وطاف طوافين من غير تعيين فيهما (وقع الاول للعمره والثاني للقدوم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى نسيلاً أو وداعاً وأطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حل النحر) أي به ما طاف للزيارة كافي نسمة (فهو للصدور وان نواه للتطوع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقاً أو مقيداً (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فبقي الاول عن الاول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى غيره) أي من الاول وأمنه (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من الاول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة (فيسد بالأقوى) أي فيعتبر ابتدأه بالأقوى وان كان فعله على خلاف الاولى (كما لو ترك

والشهادة هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له الاسماء الحسنى يسبح له ما في السموات والارض وهو العزيز الحكيم فاغنى هذا الثواب العظيم واحرص عليه ولازم عليه دائماً فان الله تعالى يرسل اليك في كل يوم وفي كل ليلة سبعين ألف ملك يدعون جميع النهار وجميع الليل بلفظ الصلاة الذي هو مخصوص بالانبياء فاهبك بهذا

طواف الصدر ثم عاد باحرام مرة فبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً
(ثم الصدر) أى ثم أتى طواف الصدر لم يجعل الطواف محصراً وقال به مع أنه سبق تعلق الذم به
لكونه واجباً ومرتبته دون الفرض وهذا واضح جداً (ولو طاف للعمرة ثلاثة أشواط ثم طاف
للقدوم كذلك) أى ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طاف للقدوم) أى بحسب النية (محسوبة
من طواف العمرة) أى بموجب اعتبار الشريعة (فبقى عليه للعمرة شوط واحد فيكمله) أيضاً
وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا فيه طاف للعمرة أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر
للزيارة فإن ثلاثة أشواط منه تحول للعمرة ولوقدم الأقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من
الزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل
من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون
الطواف له أولاً فهو الأقوى من هذه الحنية مع أن تدارك الأول لا يتصور ربه وبه ويتصور
تدارك الثاني بغيره وإمامنا ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر
من طواف العمرة فضبه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حذرناه ومع
هذا لم يندفع الإبراد إذا قبل من الفرض إلى الفرض إلى آخره لبقاء الأشكال على حاله اللهم
الآن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكمل ركنها فيكون من الواجب
إلى الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفرقاً وقع الكل عن الفرض أى السابق كالأبطال
الصلاة يقع الكل فرضاً فلا سؤال انتهى وهو من عجيب المقال لأن مبنى السؤال انما هو على أن
تقديم الأقوى هو المنبر في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى
في البين ثم الاظهر ان المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازاً لقوله (ولو طاف
للمعركة بعضه) أى وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في الترتيب (ثم طاف الزيارة)
أى كلاً (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أى لاستحقاق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من
طواف الزيارة من هذه الحنية مع استوائهما في الركنية فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء
كانت المكملته من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ إذا لم يدخل مكة ووقف
بعرفة فعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشافعي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه
(وكذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أى جميعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا اعتبار
عليه لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر مرتبة ومرتبته فالصرف إليه أولى كما لا يخفى ومن جملة
الفرع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر ثم تقييد الأحكام
المذكورة بالطواف فيحذف حكم السعي ليس كذلك فبقى عليه سعي الحج وأحرم بعمرة وطاف
وسعى للعمرة لم ينتقل سعيها إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة مرتبته ولعل وجه الفرق هو أن
الطواف متكرر في الحج بخلاف السعي فلهذا الترتيب مجبىء في ركعة وأتى بثلاث سجود
في ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا يتبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطاف
للمعركة لم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

• (فصل في طواف المغني عليه والثام) • أى من المرضى (ولو طافوا) أى الرفقة (بالمغني عليه
محمولاً جراً ذلك) أى الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أى

التشريف العظيم الذي
يحصل لك بهذا العمل اليسير
كما أفاده الحديث الصحيح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

• (فصل في الأحرام) •

إذا وصل الآفاني إلى
المقات توشاً واعتسل
وحلق رأسه وقلم أظفاره
وحلق أبطه وعاتيه واستعمل
الطيب وتجرد عن الخيط
ولبس أزاراً ورداء أبيضين
جديدين أو غسيلين وصلى
ركعتين نوى بهما سنة
الأحرام يقرأ في الأولى
الفاتحة وقيل يا أيها
الكافرون وفي الثانية
الفاتحة وسورة الاخلاص
والأحرام أماً بالحج

أصله (والحمول) أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن الحمل) أي معا
أو واحد بعد واحد قبل الشروع (وان كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المغمى عليه) أي
بناء على ان عقد الرقعة متضمن لفعل هذه المنفعة وهذا اذا اتفق طوافهما بأن كان لغيرهما
أولزيارتهما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما
طواف العمرة وللاخر طواف الحج) أو أحدهما فرضا والاخر واجبا (فيكون طواف
الحمول عما وجب به احرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيادة (وطواف
الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه احرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بغير
وهو نائم من غير انما) ففيه تفصيل (ان كان بأمره وحاوله على فوره) أي ساعته عرفا وعادة
(يجوز والا) أي بان طافوا به من غير أن يأمرهم به أو فعهوا بعده أمره (لكن لا على فوره) (فلا)
أي لا يجزئ به عن الطواف وتفصيله على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلا مريضا
لا يستطيع الطواف الاعمولا وهو يعقل نام عن غير عتة فحمله أصحابه وهو نائم فطافوا به
أو أمرهم أن يحملوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتلوه وهو نائم أو حاوله حين أمرهم بحمله
وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا به على تلك الحالة ثم استيقظ
روى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزئ به ولو أمرهم ثم نام فحمله
بعد ذلك وطافوا به أجزاء ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف بي ويحمله ثم غلبته
عيناه ولم يرض الذي أمره بذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قوما يحملونه وأتوه
وهو نائم فطافوا به قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك
ونام فأتوه وحملوه وهو نائم لا يجزئ به عن الطواف ولكن الاجرا لازم بالامر قال ابن سماعة
والقيام في هذه الجملة أن لا يجزئ به حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ يتنوى الدخول فيه لكن
استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل فطاف به أنه يجزئ به قال ابن الهمام وحاصل
هذه القروعة الفرق بين النائم والمغمى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد
أطلقوا الاجزاء بين حالي النوم والاعما في الوقوف وامل الفرق ان الوقوف لا يتوقف صحته
على النية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء بالتدريج نيته في ضمن نية الاحرام وتوسعة على العباد في
الرحمة بخلاف الطواف فان النية شرط فيه عند الجمهور على ما سبق فالتنوي وجود حقيقة تنافي
حق المغمى عليه بالاكتفاء عن تحقق حكمها بالنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة
في العهدة واعتبرا لامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته مقام نيته لان حاله أقرب الى
الشعور من حال المغمى عليه واقه أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى)
أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثلا (فان كان الحمول عاقلا) أي منيقا ومستيقظا
(ونوى الطواف) أي قربته (أجزاء) أي الحمول لتحقق نيته (دون الحامل) لفقد قصده
الشرعي (وان كان الحمول مغمى عليه) وكذا النائم والمجنون والمسئلة بجاهال (لم يجزئه) أي
الطواف لهما (لاتقاء النية) أي الشرعية (منه) أي من الحمول (ومنهم) أي الحملون
الذال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو
الحمول جاز للحمل دون غيره سواء كان مقيما ولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أو بالحج والعمرة قال ان
اراد الحج اللهم اني أريد
الحج فيسره لي وتقبله مني
وأعني عليه وبارك لي فيه
نويت الحج وأحرمت به
محامدا لله تعالى لبيك اللهم
لبيك لبيك لا شريك لك
لبيك ان الحمد والتعظيم لك
والمك لا شريك لك (اللهم)
أحرم للشعري وبشري
وعظمي ودمي من النساء
والطيب وكل شيء حرمته
على المحرم أبتغي بذلك
وجهك الكريم لبيك
ومعديك وانحران كلها
بيديك والرغبة اليك
والعمل الصالح لبيك
ذا النعماء والفضل الحسن

أى بنية المستأجر الحامل للعمول اذا كان مقيماً أو نائماً بخلاف ما اذا كان مغمى عليه
أو نائماً فان فيه تقييلاً كما تقدم والله أعلم وكان حقه ان يقول بنية له والا فبنية لنفسه صحيحة
ولو كان حمله شاء على اجارته كما اذا علم طائفة غيره فان طوافهم يحسب عن كل منهم اذا
وجد النية لهم

• (فصل في مكان الطواف • مكانه حول البيت لافيه) أى لا في داخله كما مر (داخل المسجد) أى
سواء كان قريماً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون في المسجد (ويجوز) أى الطواف (في
المسجد) أى في جميع أجزائه (ولو من وراء السور) أى الاسطوانات (وزمزم) وكذا المقامات
(ولو طاف على سطح المسجد ولو مرتفعاً عن البيت) أى من جدرانها كما صرح به صاحب الغاية
(جاز) لان حقيقة البيت هو القضاء الشامل لما فوق البناء من الهوى ولذا اجتمعت الصلاة فوق
جبل أبي قيس اجماعاً حتى لو انهم دم البيت فهو ذبا لله جاز الصلاة الى البقعة وفيها أيضاً عندنا
خلافاً للشافعي في الصلاة في داخلها بلا حائل لتحقيق الحرج العام بالنسبة الى من كان خارجها
بخلاف أهل الداخل فانهم يكونون جميعاً محصوراً أو واداً غموراً فلا حرج بالنسبة اليهم لاسيما
اذا كان يمكنهم الخروج وبهذا يدفع ما قاله صدر الشريعة في شرح الوفاية ان هذا فرع عجيب
من الشافعية وانما حقيقتنا هذه المسئلة من المشايخ البكرية هذا ولو طاف خارج المسجد دفع
وجود الجدران لا يصح اجماعاً وأما اذا كان جدرانها من مدممة فكذلك عند عامة العلماء خلافاً
لمن لم يمتد بخلافه

• (فصل في واجبات الطواف) • أى الافعال التي يصح الطواف بدونها وينجبر بالدم لتركها وهى
سبعة (الأول الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر) أى وان فرق بينهما في حكم الاثم والكفارة
وهـ ما من النجاسات الحكيمة وجوبها عنهما هو المعصم من المذهب وهو احدى الروايتين عن
الامام أحمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووي في شرح مسلم عن أبي حنيفة استحبابها وكأنه
أخذ من قول ابن شجاع والجمهور على أن الطواف كالصلاة في اعتبار الشرائط كاه الاما استثنى
بفعله عليه الصلاة والسلام من ترك الاستقبال وجواز المثنى ونحو ذلك ثم اذ اثبت أن الطهارة
عن النجاسة الحكيمة واجبة فلو طاف معها أصبح عندنا وعند أحمد ولم يحل له ذلك ويكون عاصياً
ويجب عليه الاعادة أو الجزاء ان لم يعد وهذا الحكم في كل واجب تركه (الثاني قيل) أى قال
بهـ مـ ان من واجبات الطواف أيضاً (الطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى سواء في الثياب
الملبوسة أو الأجزاء البدنية وفي معناها الأجزاء الارضية عند بعضهم (والا كره على انه) أى
هذا النوع من الطهارة في الثوب والبدن (سنة) أى مؤكدة (وقيل) وهو خلاف ظاهر الرواية
(قدر ما يستتر به عورته من الثوب واجب) أى طهارته (فلوطافى) وعليه قدر ما يورى العورة
ظاهره والباقي نجس جاز) أى ولا يلزمه شيء الا أنه يكره له ذلك وقيل عليه دم (والا فهو بمنزلة
العريان) لان الاكراه حكم الكل عند الاعيان وفي النجبة اذا طاف في ثوب كاه نجس فهذا
والذى ظاف به ياناً واه وسبأ في حكم العريان واماماً وقع في الطرابس من أنه لو غمس ثوبه
في بول فهو كالوصل عرياناً فهو بين لعدم القائل باشتراط ذلك لما صرح في البدائع من أن
الطهارة عن النجس ليست من شرائط الجواز بالاجماع وهذا في الثوب والبدن على ما صرح

ليسك مرغوباً ومرهوباً
الذين ليسك الله الخلق ليسك
ليسك حقاً حقاً تعبدوا ورثا
ليسك عدد التراب والحصى
ليسك ليسك ذا المعارج ليسك
ليسك من عبد أدنى الدين
ليسك ليسك فراج الكرب
ليسك ليسك انما عظم ليسك
ليسك غفار الذنوب ليسك
(اللهم) اعنى على اداء فرض
الحج وقبضه منى واجهلى
من الذين استهواوا لك
وأمنوا بوعدك وأتبعوا
أمرك واجهلى من وفدك
الذين رضيت عنهم وأرضيتهم
وقبلتهم ويسحب تكرار
التلبية كلما علا شرفاً وهبط
وادياً

بهما الاصحاب وأما طهارة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يفيد في الشرطية والقرضية واحتمال ثبوت الوجوب أو السنية والارجح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (ستر العورة فلو طاف مكشوقا) أي قدر ما لا تجوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن يعده (والمانع) أي قدره (كشف ربيع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والامة كما فصلت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كافي الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حدث قالا (وان انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه لو ظهر شعرة من شعراتها أو ظفر من ظفر رجلها لم يصح ما وافها كالمصلاة فهو غلط من الناقل لأن السروجي إنما ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات (المشي فيه للقادر) ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد ومافي فتاوى فاضليان من قوله والطواف ماشيا أفضل أو محمول على النافلة بل ينبغي في النافلة أن يجب لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بإيجاب الله تبارك وتعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا جاوز قضاء الزوقت الكراهة دون أداء ركعتي الطواف مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع وله - إذا جاوز بلا عذر في صلاة النقل ترك القيام الذي هو ركن في الفرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المشي فيه (راكبا أو محمولا أو زحفا) أي على استه أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالسطيح (بلا عذر فعله الاعادة) أي مادام بمكة (أو الدم) أي لترك الواجب (وان كان) أي تركه (بعذر لاني عليه) كافي سائر الواجبات (ولونذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفا) وكذلك ما في معناه (لزمه) أي الطواف (ماشيا) للالتزام بالوجه الاكيد بخلاف من شرع زحفا بنية النقل فان المشي في حقه هو الأفضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم إن طافه زحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه اذا طاف زحفا أجزأه لانه أدى ما أوجب على نفسه هكذا حكى في البدائع وذكر الطرابلسي في هذه المسئلة قبل عليه الاعادة والاقدم وقبل لا يلزمه شي انتهى فتحقق ان المسئلة خلافية وأما ما ذكره ابن الهمام في المناقشة في أن الاجزاء لا يفي ما في الاصل من الاعادة والجزاء فمدفوع لما يستفاد من تعليقه لقوله لانه أدى ما أوجب على نفسه ثم قوله ولو كان خلافا كان ما في الاصل هو الحق لأن من ترك واجبا في الصلاة وجب عليه الاعادة أو سجدتا السهو وان لم يفعل قلنا صحة صلاته تنفذ بالفرق الذي قررناه سابقا في التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمهور من الاصحاب وهو الصحيح وقبل سنة وقبل شرط وفي الفتح الاصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي شروعه (عن يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيده لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فوردى السكك واحد لان المراد يمين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في يمين الباب (وضده) أخذه عن يساره وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس (الظاهر أنه الطواف المقلوب والمكوس) وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الارض ورجليه من جهة السماء ومنه قوله تعالى ثم نكسوا على رؤسهم في القاموس نكسه قلبه على رأسه كمنكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

أولني ركبا وبالا محارو وعند اختلاف الأحوال إلى أن يقطع التلبية من متى يوم التعر باتول حصة يرمي عند جرة العقبة وان اراد الحج والعمرة قال (اللهم) أي أريد الحج والعمرة فيسرها لي وقبها - آمين واعني عليهما وبارك لي فيهما نويت العمرة والحج وأحرمت بهما مخلصا لله تعالى ثم يأتي بجميع ما تقدم من الفاظ التلبية

* (فصل في دخول مكة) *
يسن الاغتسال لدخول مكة بذي طوى ويدخلها ثم أربلا لكن سيدنا عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يقدم مكة الا بات

في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز رفع استقبال البيت الاقبالية الحجر
انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك
السجاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضا وجعل البيت عن يمينه ومشى القهقري
أو معترضا مستديرا البيت لا يبطل عندنا لان الأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران
حول الكعبة وقد أتى به الا انه أدخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بترك الترتيب
او ترك الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما وافق المذهب بأن يقال
معنى لا يجوز يحرم فعله اتركه الواجب أو ما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل
بترك الترتيب أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل ان وجوب
التيامن يفيد ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيامن في الهيئة والكيفية
يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض الجهانين على صورة
المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لاشك أنه يحرم عليه لاشتماله على
الاقبال والادبار والمشي باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قبل الابتداء من الحجر
الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكثر على انه سنة وقيل فريضة وشروط
(السابع الطواف وراء الحطيم) أي جدار الحجر (فلو لم يطف وراءه بل دخل القرية التي بينه وبين
البيت) أي وخرج من القرية الأخرى (فطاف فعلية الاعادة أو الجزاء) أي كما سيأتي
(ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادة كله) أي ليؤديه على
الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض الفقهاء وهذا عند الأكثر
من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام
حيث قال فيجب اعادة كله ليؤدى على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه
تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تداركه وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات
الاصولية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالادلة الظنية خلافا لما قاله
الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي حيث تامل أول اجزاء
القرية أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الآخر كما تقرر (ثم يدخل
الحجر من القرية) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه
(أو لا يدخل الحجر بل يرجع وينتدئ من أول الحجر) وهو الاول لئلا يجعل الحطيم الذي هو من
الكعبة وهو أفضل المساجد طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطلب
البركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعد عوده شوطا لانه منكوس وهو خلاف
الشرط أو الواجب فلا يكون محسوبا ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الاعادة
(يقول سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقة دره (ويقضى حق فيه) أي
ويقول في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوبا أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو اضطباع
(وغيره) من تيامن ونحوه (فاذا أعاد سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قبل
يجوز) إشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كله ليس من البيت (وينبغي
تعيينه بما زاد على حده وهو قدر ستة أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

بذي طوى حتى يصبح
ويقتل ثم يدخل مكة ثم أرا
ويذكر عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه فعله متفق عليه
وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من
ثمة كداء المذ وهو الجحون
لان النبي صلى الله عليه
وسلم دخل منها عام الفتح
تفأولا بالاستعلاء لان
ابراهيم عليه السلام دعا
فيه بان يجعل أفئدة من
الناس تروى اليهم حين دعا
لترتيبه بالحرم ولان باب
البيت مثل الوجه وامثل
الناس يقصدون من
وجوههم لامن ظهورهم
ويدخل ماشيا خاضعا
داعيا فاذا وصل الى المعلى

منه وهو سبعة أذرع فلا ينوب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه تطور لا يخفى لأن شارح الكثر
صرح بأن الخطيم كله ليس من البيت فغناه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك
أن ذلك البعض داخل في الخطيم مع الزيادة لخلاف في ذلك والحاظ خارج عن الكل احتياطاً
نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الخطم حكماً حكم البيت وأنه واقع في محل حائط
البيت قديماً لا شبهة أنه حينئذ لا يجوز ضد هم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع
(وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الخطيم من البيت حتى قيل كله منه
واقعه سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لا سنة كما قال
الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى ناقصاً (فرضا كان) أي الطواف كركن الحج
والعمرة (أو واجباً) كالمسجد والنذر (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان مستحباً كحصة
المسجد (أو نفلاً) كالطواف بغيره من الأوطاف بخلافه عند الذين حيث حال ينبغي أن يكونوا
واجبتين على أثر الطواف الواجب قال ابن الهيثم وهو ليس بشيء لاطلاقي الأدلة وفيه ان
اطلاق الأدلة لا يثبت قبول التقيد في المسئلة أن صح فيه ما وجه من وجوه المقايضة (ولا تختص)
أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجوار والصفة والافتقار الفضيلة تختص
بوقوعها عقب الطواف إن لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ونحوه من أرض
الحرم (ولا تفتوت) أي الأبان يوت (فلوتر كها لم تجبر بهم) وفيه أنه لم يتصور تركها فكيف
بده وراجلهم اللهم الآن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الإيعاء بالكفارة للمقاطعة بخلاف
الصوم والصلاة حتى لو ترك الواجب ولعل الفوق ما قدمناه هنا والمسئلة بخلافه في البحر
العسقي وحكم الواجبات أنه يلزمه دم مع تركها لا ركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب
مستقل ليس له تعلق بالواجبات الحج وألعدم تصور تركها كما في بعض المناسك ولا تجبر بالدم
فإنما في ذمته ما لم يصلها إذ لا يختصان بزمان ولا مكان لكن ذكر الحدادي في شرح القدرى
أنه إن تركها ما ذكر في بعض المناسك أن عليه دماً ويؤيده ما في البحر الزخار وهو ما واجبتان
فإن تركها ما عليه دم وفي من ذلك إلا أكثر على أنه لو تركها ما يلزمه دم وبه قالت الشافعية وقيل
يلزم انتهى ولعله محمول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الإيعاء ويستحب للورثة أداء الجلاء
(ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع إلى وطنه جاز ويجزئه) أي كراهة تنزيه لتركه
الاستصحاب كحاشيائي أو تحريم لفائدة الموالاة أولهما مجبىء (والسنة المأداة بينها وبين
الطواف) أي فرائضه إن لم يكن وقت الكراهة والأبطل بعد فرض المغرب قبل السنة إن كان
في الوقت سنة (ونستحب مؤكداً) أي استحباباً ما مؤكداً فيفيد أن مراتب الاستحباب مختلفة
كراتب الصن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وفق الآية الكريمة
واتخذوا من مقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم قد قيل في الآية أن الأمر للوجوب وهذا يقتضي أن
تكون الصلاة خلفه من السنة ويخلفه ما حوله وسائر أماكن الفضلة من الحرم لأن فيه قولاً
لبعض المفسرين أن المراد بمقام إبراهيم هو الحرم جمعه ولذا قال (وأفضل الأماكن لآلهائنا
خلف المقام) وفيه مناه ما حوله من قرب المقام كما يشهد به من التبعية في الآية الشريفة

ورأى مكة وعابها
روى جعفر بن محمد عن أبيه
عن جده أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقول غنمته
دخول مكة (اللهم) الطلح
بالدك والبيت بيتك جنتك
أطلب رحمتك وأقم طاعتك
متبعاً لأمر الله راضياً بقدره
مسئلاً لأمر الله أسأل الله حيلة
المظطر إليك المشفق من
عذابك أن تستغفاني
بعفوك وأن تجاوز عني
برحمتك وأن تدخلني جنتك
وقال الكرماني إذا وصل
إلى درب مكة يقول (اللهم)
رب السجوات السجج وما
أظلم ورب الرياح وما أظلم

وكون المصحة أفضل لا تختمه الحضرة المنبغية (ثم في السكينة) أي وإخلافها (ثم في الجرح خلق
 المذاب) أي ختمه وحنا (ثم كل ما قرب من الجوارق البيت) أي من قديمه سبعة أذرع وما دونها
 (ثم باقي الجرح ثم ما قرب من البيت) أي في نحو السبعة وجوانبه فخصوا مساحة الأركان ومقابله
 المقروم والباب ومقامه بغير بل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي بجعله ليكون المطاف الذي
 محل المسجدين في زمنه صلى الله عليه وسلم أفضل إلا أنه لا يصح أن يجتهد بشرق على الطائفتين
 ويظهر جهنم إلى المرورين بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من إعلام الحرم المحرم (ثم
 لأقله في هذا الحرم) أي بالتسوية إلى هذه الصلاة من حيث اختصاصها بالحرم وهو لا يخفى أنه
 لو سألنا في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضله لما لا خلاف إلى جاعدا هذا (بل الاستسنة)
 أي محله بنحوه عن حله إذا تها من المكان الذي هو المستحب والرفاع الذي هو السنة إلى
 غيرهما من الأمكنة والأرضية (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يسمى خلف المقام
 (قيل ما يصح في طائفة ذلك) أي خلف المقام أو المقام (عادة وعرف القرب) وهذا القليل من المؤمنين
 فان من طلي آخر المسجد وراء المقام لا يدرى فضيلة خلف المقام باتفاق على الإمام فان المعروف
 خصه عنها هو مقرش بجواره الرخام (ومن ابن عمر رضى الله عنه ما أنه إذا أراد أن يركع خلف
 المقام جعل يمينه وبين المقام صفًا وصفتين) أي مقعدا رخصا وألشك أو للتوزيع المقيد للتخدير
 (أو ركن لا ورهين) يتخلل الشك والتوزيع كذلك ثم يحتمل أن المراد قد وما يتفق وبطل
 أو بجعلان خبرا في مقامه أو كان يتأخر عنه ما بالفعل منظر ما إلى مقامه صلى الله عليه وسلم أن صح
 خرفوا ولعن وجهه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام التذرع عن
 مضاجعة عبدة الأصنام في تلك الأيام أو كان وقت الزحام وعدم التفات العوام لخبره لا ناه (رواه
 عبد الله الزيات) وأما ما نقل في رواية الشيخين عن عائشة رضى الله عنها فركع عند المقام وركعتين
 وفي رواية أخرى جابر ثم تعد على مقام إبراهيم فقرأ أو اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فجعل المقام
 يمينه وبين البيت هذا وحل الكرماني وحديث ما حصل من الحرم يجوز وقال مالك والنوري أن
 لم يصطفا ما خلف المقام لم يجرز وعليه حكم ولنا أن المراد بمقام إبراهيم في الآية الحرم كله لأن
 الطائفة صلوا في الطواف في المسجد دون المقام وكذا في الحرم بذي طوى وعليه فخطا الفعل
 عليه الصلاة والسلام على بيان الأفضل في المقام اثنين وعليه بطل لا يخفى لأن الإمام ما كان
 يصح عنه ما نسب اليه بتلك بأن الأمر للوجوب في سائر المقام وقوله عليه الصلاة والسلام
 مبين للمرام ونجاة احتجابا عليه بفعل الصلابة الكرام وهو لا يخفى كون الأمر للوجوب
 غاية الاختلاف في أن المراد بالمقام محرم أو خصوص المقام مع أن أحسن أمن على تنافي
 بالوجوب في هذا المقام (ويستحب) أي عند الأربعة (أن يقول في الأولى بسم الله الرحمن الرحيم)
 القوافي تتعدى بالباء وغيرها الكافون بالرفع على التثنية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها
 (ويستحب أن يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه ولين أحب) أي من أهله ومناجاة
 وأصحابه (والسليمان) أي ولعمومهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدقنا (ولو صلى أكثر
 من ركعتين) أي الطواف والحمد لله (الآن الزائد على التوكيد في كل صلاة) ولا يجوز
 المكتوبة) أي القربة هذه الأهمية (وللذرية) أي المرفوعة الإنسانية (عنها) أي من صلاة

نقلك خير هذه القرية وخير
 أهلها ونعوذ بك من شرها
 وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم)
 افلاقتنا خبرها وأصرف عنا
 أذننا (وبشير) إلى الجانب
 الأيسر من المعلى ومن أمه
 ويعينه ويقرأ الفاتحة لهم
 ويقول السلام عليكم دار
 قوم مؤمنين وأنا بإحسانكم
 لأعقون إن شاء الله تعالى
 آمين (اللهم) رب هذه
 الأرواح القانية والأجساد
 البالية والعظام النخرة أنزل
 عليها رحمة منك وسلاما مني
 (اللهم) أنفسهم بكلمة
 التوحيد وبأفعالهم الصالحة

الطواف لكونه واجبة مستقلة (ولا يجوز تأخيرها عن ركعتي الطواف بمثلها لان طواف
 هذا) الاولى ان يقول لان طواف كل (غير طواف الاخر) أى لا اختلاف السبب كصلاحي
 الظهر والعصر وان كان الطوافان من نوع واحد والصلاتان من جنس متحد (ولو طاف
 بصبي) أى غير مميز (لا يصلي) عنه أى ركعتي الطواف لانه لا تصح النيابة عنه دنا في العبادة من
 الصوم والصلاة كما حقق في اسقاطهما (وبكره تأخيرهما عن الطواف) لان الموالاة بينهما وبينهما
 سنة (الافى وقت مكروه) فلذا قال كما قيل (ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي
 الطواف) لكونهما واجبتين ولسبق تعلقهما بالذمة قبل السنة (ثم سنة المغرب) ويؤيده ما قالوا
 في صلاة الجنائز اذا حضرت يصلي المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب ولا شك ان هذا مثله لان حكم
 الواجب والقرض سواء في العمل وان كان بينهما فرق في الاعتقاد (ولا تصلي) بصيغة المجهول
 أى لا تصلي هذه الصلاة (الافى وقت مباح) أى لسعة زمانه (فان صلاها في وقت مكروه) كما سأتى
 بيانه (قبل صحت مع الكراهة) أى ان أداها (ويجب عليه قطعها) أى في أثناءها (فان مضى فيها)
 أى بان كملها (فلا أحب أن يعيدها) اعموم القاعدة ان كل صلاة أديت مع الكراهة التزيمية
 يستحب اعادةها ومع الكراهة التحريمية يجب اعادةها (وأوقات الكراهة) أى لهذه الصلاة
 وهى أعم من التحريمية والتزيمية (بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس قدر ربح) لكن عند
 الطلوع حرام كما هو عند الغروب وكذا ما خصه بقوله (ووقت الاستواء) أى قرب أو انه لعدم
 ادراك حقيقة زمانه (وبعد العصر) أى بعد أدائه (الى اداء المغرب) أى حتى بعد الغروب
 قبل أداء القرض (وعند الخطبة) أى الخطب كلها الا ان عند خطبة الجمعة أشد كراهة
 (وشروع الامام) أى امام مذهبه (في المكتوبة) لما ورد اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة
 الا المكتوبة وفي سنة الصبح تفصيل طويل متعلق بالمسئلة (وبين صلاتي الجمع بعرفات) أى
 في جمع التقديم (ومن دقة) أى في جمع التأخير بل يجمع بينهما كما يستفاد من قبل الجمع واعلم انه
 صرح الطحاوى وغيره بكراهة أداء ركعتي الطواف في الاوقات الخمسة المنهي عن الصلاة فيها
 عند أى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ونقل عن مجاهد والنخعي وعطاء جواز أدائها بعد العصر
 قبل اصفرار الشمس وبعد الصبح قبل طلوع الشمس أى قبل اجراء آثارها قال الطحاوى واليه
 ذهب والخاصل انهم فرقوا في المسئلة حيث جوزوها وقت الكراهة التزيمية دون زمان
 الكراهة التحريمية لخاصة الصلاة الطواف من حيث انه واجب بالقرائن وسائر الواجبات
 والمحققون فرقوا بين قضاء الوتر وأداء ركعتي الطواف ولو كانا واجبتين بأن الاول واجب
 بإيجاب الله تعالى عليه والاخر بإيجاب العبد على نفسه بالتزامه لتفعل الطواف ولو كان واجبا
 عليه وهذا تحقيق وتدقيق ويؤيد ما ذكرناه ما علة الطحاوى فيما اختاره بقوله ولما كانت
 الصلاة على الجنائز كالصلاة الفائتة كانت صلاة الطواف مثله يجوز أدائها في هذين الوقتين
 لان وجوبها كوجوب صلاة الجنائز انتهى وفيه مباحث لا تحفى تظهر في المطالعة بين كلامه
 وبين ما ذكرناه فماتقدم والله أعلم

* (فصل في سنن الطواف استلام الحجر مطلقا) أى من غير قيد الزمنية والآخرة والاثنية
 وان كان بعضها آكل من بعض بل قيل يستحب فيما عدا طرفيه ويمكن أن يكون مراده بالاطلاق

واغفر لنا ولهم الاعمال
 السنية وارحنا اذا صرنا
 منهم يا ارحم الراحمين
 فاذا وصل الى المدعى وهو
 الموضع الذى كان يرى منه
 البيت الشريف قبل
 حدوث الانبياء الحائلة
 الآن عن رؤيتها وقف
 وقال اللهم أنت ربى وأنا
 عبدك جئت هاربا منك
 اليك لا تؤدى فرائضك
 وأطلب رحمتك وألتبس
 رضوانك أسألك مسئلة
 المضطرب اليك المشفقين
 من عذابك الخائفين من
 عقوبتك أن تستقلبني
 اليوم بعدوك وتحفظني
 برحمتك وتبجوا زعمى
 بمغفرتك

استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن فيه كما صرح به ابن الضياء خلافا لما يوجهه قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادر أن الظرف قبلهما (والمشى على هيفته فى الباقي) من الاشواط الاربعة والمراد فى باقى الاطوفة بكاملها بأن لا يسرع اسرعا لما يتفرع عليه من تشويش الخاطر وأذية التدافع ولا يعنى مشى المتهاون لما يترب عليه من خوف الرياء والسعة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل ليكون من سنن طواف بعده سعى لا يقال قد زالت عنه الرمل والاضطباع وهى موجهة لزوال حكمهما لانا نقول زوال علمتهما ممنوع فان النبي صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكر النعمة الامن بعد الخوف يشكر عليها وقد أمرنا بتذكر النعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعقل متناولة فحين غلبه المشركين كان عليه الرمل ايام المشركين قوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان عليه تذكر نعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعى) أى وبينه لكن لا مطلقا (بل لمن عليه السعى) وأراد أن يسعى حيث شاء صلى ما بينه ما والترم وأتى زمزم أم لا (ورفع السدين عند التكبير مقابلة الحجر) أى فى الابتداء للخلاف فى الاثناء (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لاسنة (هو الصحيح) أى خلافا لما قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف استقباله فى أثنائه فانه مستحب (والموالاته أى المتابعة بين الاشواط) أى أشواط الطواف وكذا أشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى لكن المتتابع بينهما على التوسعة بخلافه فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها الموالاته العرفية لانه لا يقع فيها مطلق القاصد له لتجوزهم الشرب ونحوه فى أثناء الطواف (والطهارة عن التجاسة الحقيقية) أى فى الثياب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المكنية

• (فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قبلة ووضع جهة (وأخذ الطواف عن يمين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على يمين الباب لا باعتبار مستقبله والمراد من الاخذ أى شروعه فيه بالنية بلا رفع يديان يقف قبيل الحجر مستقبله ثم يطوف متباعنا (بحيث يمر جميع بدنه عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق والظاهر عده من السنن المؤكدة لثبوته بالأحاديث الواردة وله أن تثلثه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق

(ثلاثا) لما ورد فى بعض الروايات لكنها غير مشهورة (وابتان الاذكار والادعية فيه) أى من المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريبا من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الأذية (والمرأة البعد) أى ان كان زحمة الرجال أو لم يكن وقت الطواف محتص بالنساء (وان تطوف ليلا) لانه استرها وان كانت محمودة مستورة (والطواف وراء الشاذرون) أى للخروج عن الخلاف فانه مستحب بالاجماع وهو بفتح الذال المجعولة لزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر ثم كذلك الى الحجر (واستئناف الطواف لوقطعه) أى ولو بعد زوال الظاهر انه مقيد بما قبل ابان أكثره (أو فعله) أى ولو بعرضه (على وجه مكروه) أى قياسا على استحباب اعادته لو أكمله على

وتعني على أداء فرضك
(الله -م) افعل لى أبواب
رحمتك وادخلني فيها وأعدني
من الشيطان الرجيم
ويكون مليا فى دخول مكة
مستبأ على الله تعالى مصليا
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويستحب أن
لا يخرج أو لدخوله على شئ
غير المسجد الا أن لا يجلب من
يحفظ مناعه ويحشى عليه
الصباغ ويحفظ بعض الرفقة
الامتعة والبعض يبدأ
بالطواف بالتوبة ولا يخرج
على شئ قبل الطواف فاذا
وصل الى باب السلام قدم
رجله اليمنى وقال الله اكبر
ثلاثا

وجمعهم كروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لانه ينافي الخضوع (وكل عمل ينافي الخضوع)
 أي التذلل له سبحانه كالتسليم على ما صرح به في الكبير وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغير ضرورة
 ووضع اليد على الخاصرة أو على القفا ونحوها وأما ما توهمه بعض من لا رواية له ولا رواية من
 استحباب وضع اليدين كالصلاة فهو نشأ من غفلة عما ترفع له صلى الله عليه وسلم من الأدب بل
 في الطواف فليس فوق أدب من أتت به أدب مستحب ولا فوق آداب الاصحاب والتابعين
 من الأئمة الأربعة واجماعهم ويكفي للمستند عدم ذكره في مناسبتهم فان الأصل هو النفي حتى
 يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة لما صرح في البخاري وغيره ومما يدل على عدم
 وضعه صلى الله عليه وسلم كون المحجن في قبضته المانع ظاهرا من قبضته نعم كان مقتضى
 مشايمة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم
 من حيث أنه نبي الرحمة لم يفعله دفعا للعرج عن الأمة ومما يدل على عدم فعله عليه الصلاة
 والسلام اتفاق الخاص والعام على الإرسال حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يجتمع
 أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير
 سبيل المؤمنين فله ما نولي ونصله جهنم وساءت مصيرا وبهذا يتبين أنه يقال الوضع مكروه
 لانه خلاف السنة المأثورة وتطيره ما قال الطرابلسي ونفى أن تكراه الصلاة على المروءة بعد
 السعي لانه ابتداع شعار انتهى فعلى المبتدع المخترع اثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد
 السعي بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع والنافي لا يحتاج الى دليل كما هو مقرر في آداب البحث
 ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسمعة والغرور والمجب واقتداء الجهلة به لا سيما إذا كان على هيئة
 طلبة العلم أو صورة الصوفية (والإسرار) بالكسبر أي الاختفاء (بالذكر والادعية) وفيه بحث لانه
 يجب الاختفاء إذا كان الجهر مشوشا لطائفتين والمعلن فقد صرح ابن الضياع أن رفع الصوت
 في المسجد حرام ولو لم يذكر وإساره أراد بالسرار المبالغة في الاختفاء تبعيدا عن السمعة والرياء
 (وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يشغله) أي عما هو في صدره من الحضور
 (فصل في مجازاته الكلام) أي الكلام المباح واعلم أن المباح ما يستوى طريقه من الفعل
 والترك والمستحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق له أن ترك الكلام مستحب فلا
 يكون الكلام مباحا فتناقض قوله وقد صرح ابن الهيثم بأن المباح من الكلام في المسجد
 مكروه يأكل الحسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما هو الترمذي وغيره عن ابن
 عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه وفي تكلم فيه فلا
 يتكلمن إلا يخبر من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شك أن النهي المؤكد محمول على الكراهة
 التعريمية أو التنزيهية كما هو مقرر في القواعد الأصولية (والسلام) لكن لا معنى من يكون
 مشغولا بذكره وأما جوابه فمقرر من كفاية على إطلاقه وكذا جواب الجاحظ الحامد وأما قوله
 في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف ويسلم ويرد جوابه ويحجب ويدع الجاحظ ويرد جوابه
 فردود في الردين فرضية ما هو مدفوع في الحد عند العطسة لانه من الله من المؤكدة مطلقا والحد
 من الأذكار المشروعة في الطواف فلا يقال في حقه لا بأس فانه يوقع في موقع ~~يكون~~ بعض
 البأس وأقله أن يكون خلاف الأولى وكذا عدم السلام مطلقا من المباح فله فيه نظر الظاهرا

لا اله الا الله والله أكبر
 ثلاثا أعوذ بالله العظيم
 وبوجهه الكريم وسبطائه
 القديمين الشيطان الرجيم
 بسم الله والحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله
 السلام علينا وعلى عباد
 الله الصالحين (اللهم) صل
 على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 (اللهم) اغفر لي ذنوبي وانج
 لي أبواب رحمتك وأدخلني
 فيها وسهل لي أبواب برزقك
 (اللهم) ان هذا جرمك
 وموضع أمهاتك فخرم لمحي
 وبشري ودعي ونجني وعظامي
 على النار (اللهم) آتني
 السلام ومنك السلام

اذ قالوا انه من السنة التي هي أفضل من القرية التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه
لا يجوز ان يشغل نفسه بشيء من غير شغله ولا يستغفله الا فيكون سنة بدليل قول
ابن عمر اعتد اراعي سلم عليه وهو في غير شعور ولا استغراق في حضور كائنات اى الله والله أعلم
أراد به معنى الاحسان أن نعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أى الافادة والاستفادة
العلنية في فصول القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات
النظمية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه لحاجة) أى ضرورة
(والشرب) أى لعدم تأديته الى ترك الموالاة لقله زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما
قوله في الكبير ويكره الاكل والشرب فنأقضى لقوله فيه أيضا ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه
(والطواف في نعل أو خف اذا كانا طاهرين) أى والا فيكون ~~مكروها~~ لا حراما كما يتوهمه
العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعيلين ولوطاهرين
ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية
ففي الكبير ولو سكت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستلام فطوافه صحيح
باتفاق الاربعة ~~لكنه~~ مسمى انتهى فقوله مسمى لا يصح على اطلاقه بل يحمل على ما عدا
السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة
القرآن) أى في نفسه لما قالوا في غير موضع يكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس
بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعا صوته
في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار لبعض الشافعية كالخليلي والاوزاعي
وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذلك كانه تعالى انتهى وهو
قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذلك كانه فوهم ان السكوت هو السنة وليس
~~كذلك~~ ولا يتصور أن يقيده برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله اراد بأنه لا بأس بالاذكار
المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (واشاد شعر محمود) وكذا انشأه
والمراد بالحمود ما يباح في الشرع والا فيكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلوم فهو
داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام أو مكروه مطلقا وفي الطواف أقبح (والطواف
راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

• (فصل في محرماته الطواف) أى جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو
نفساء) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى وما
سبق من الفرق في الكفارة (أو عرياناً) أى كاشف العورة قدر ما لا تصعب به الصلاة (أو رابكاً
أو محمولا أو زحفاً) أى بانواعه (بلاعذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوساً) أى قلوباً وكذا
معكوساً (أو داخل الجحر) أى الخطيم (وترك شيء منه) أى من الطواف الا أن ترك الاربعة حرام
وترك الثلاثة كراهة تعزيم (ولو نفلاً) أى هذا كله حرام ولو ~~كان~~ كان الطواف نفلاً (ولامقصد
للاطواف) وانما بطله الارتداد ونحو ذلك تبارك وتعالى منه

• (فصل في مكروهاته) الكلام الفضول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن
العمى أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً

واليك يرجع السلام فخينا
ربنا بالسلام وأدخلنا دار
السلام برحمتك يا ذا
الجلال والاکرام فاذا وقع
بصره على البيت الشريف
دعاهما أحب فان الدعاء
عند رؤية البيت الشريف
مقبول ثم يقول (اللهم)
زدهما البيت تشریفاً
وتعظيماً وتكریماً وهما به
وبرا وإيماناً وزد من عظمتهم
وشرفهم وكرمتهم من حجه
أو عقر تشریفاً وتعظيماً
وتكریماً وبراً وإيماناً
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد عبدك ورسولك
النبي الامي وعلى آله
وأصحابه وتابعيه وأحزابه
وسلم تسليماً كثيراً

أوليصمت (والبيع والشراء) وهما مكر وهما في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل
حكايتهما مكر وهما أيضا (وانشاد شعر يعرى) بفتح الراء أي يخلو (عن جد وثنا) وفي معناهما
ما يخلو من افادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقا) فيجعل على الكراهة التنزيهية
لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والذكر والدعاء) أي
بحيث يشوش على الطائقين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قدر معفو وهذا مبني
على ما قبل من ان الطهارة عن قدر ما يستتر به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل
والاضطباع) أي الاحالة الضرورة (لمن عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المسنون
وهو استلام الحجر لا الركن اليماني فإنه ان تركه لا بأس به فانه مستحب وتركه خلاف الاولى
(وتريق الطواف) أي الفصل بين اشواطه (تفريقا كثيرا) فاحساسا مرة أو مرات لترك
المواالات لكن قبيد الكثرة بظاهاه يفيد في القلة على ما قدمنا من جواز الشرب (والجمع بين
أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترقب عليه من ترك السنة وهي المواالات بين الطواف
وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ومحمد سواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف
لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلو انصرف عن شفع كره
اتفاقا (الا في وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعاً وتراتفاقا لكن يؤخر ركعتي
الطواف الى وقت مباح (ورفع اليدين عندنية الطواف) أي اذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال
استقبال الحجر والا فهو سنة كما سبق (والطواف عند الخطبة) أي مطلقا لا شعارة بالاعراض ولو
كان ساكنا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكر وه بلا شبهة وأما اذا كان يمكنه
اتمام الواجب عليه والحاقة بالصلاة اراد ان الجماعة فالظاهاه هو الاولى من قطعه (والا كل)
في اثناء طوافه للزومه ترك الولاء أو مخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه سوغ فيه عند
الاكثر لقلة زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوفاً في شأنه (والطواف حاقنا) بكسر القاف
وبالنون أي قياسا على الصلاة في تلك الحالة أي المشغلة في معناه الحازق والحاقب والحيعان
والغضبان والله أعلم

• (فصل في مسائل شتى) المنه ور عند أرباب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي
لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بقولهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف)
أي كاملا (ونسى ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتذكر الابد شرعه في طواف
آخر) هذه المسئلة متفرعة على سنة المواالات بين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قبل
تمام شوط رفضه) أي تركه وقطعه لتحصيل سنة المواالات (وبعد اتمامه) أي اتمام شوطه الذي
بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كما لو تركه بعد شوطين بالاولى
(وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا اذا لا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصلا بصورة
(ولو طاف فرضا) أي طواف فرض امرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب
كطواف صدر رنذرا ومن سنة كطواف قدوم أو من نقل كطواف تطوع (غاية اشواط) أي
زيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على ظن ان الثامن
سابع فلا شيء عليه كالمظنون) أي كطواف المظنون ابتداء فانه ليس عليه شيء يتركه كما سبق في

(اللهم) اني أسألك أن
تغفر لي وترحمني وتقبل
عنثي وتضع وزري
برحمتك بأرحم الراحمين
(اللهم) اني عبدك وذا ترك
وعلى كل من ورحق وأنت
خير مني ور فأسألك أن
ترحمني وتغفر رقتي من
النار وفي كنز العباد يدخل
المسجد الحرام حافيا
ويقبل عتبة انتمى فاذا
دخل المسجد لا يشتغل
بقصة المسجد بل يقصد
الحجر الاسود لان تحية هذا
المسجد الطواف الا اذا
دخل والامام في المكتوبة
أو أقيمت الصلاة فانه يصلي
المكتوبة مقننا ثم يطوف

محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى لقوله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا ان يقال مراده انه ظن أو لانه سابع ثم تبين له وتيقن انه الثامن فلا شيء عليه بشروعه في طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان علم) أي حال ابتدائه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فانه حينئذ يلزمه اتفاقا بخلاف ما قررناه فانه كما قال (اختلف فيه) أي لتردد نيته حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا (تمة سبعة أشواط للشرع) أي لشرعه المألزم (ولو طاف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة وترأوشفعا (ولم يصل بينهما) أي بين كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات كراحة الصلاة ولا (فعله لكل أسبوع ركعتان على حدين) أي مستقتاتين لا منفردتين ولا متدوجتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعاده) أي احتياطا (ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة) أي ولو كانت نافلة ولعل الفرق بينهما كثرة الصلوات المكتوبة ونذرة الطواف من أركان الحج والعمرة ثم مفهوم المسئلة أنه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا بعده بل يني على غلبة ظنه لان أمره غير المقرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لانه فرض على فكان الاولى أن يقال في طوافه الفرض ليشمله (وقيل اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه الموجب لوسوسته سواء كان الطواف ركنا أو غيره (يتعري) أي قياسا على الصلاة فانه يستأنف اذا كان أول مرة أو قليلة نادرة ويتعري عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يني على الأقل المتيقن في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي محض ومخالفا لما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب أن يأخذ بقوله) أي احتياطا بما فيه الاحتياط فيكذب نفسه لاحتمال زبانه وبهذه لانه عدل لا غرض له في خبره (ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقولهما) أي وان لم يشك لان عليين خبر من علم واحد ولان اخبارهم بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة أو شكما (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توشأ) أي قياسا للطواف على الصلاة (وبني) أي عليه وأقرب الباقي من الواجب (ولا شيء عليه) أي بفساد ذلك لترصكه الموالات بعددوا الظاهر ان الحكم كذلك في أقل من الأربعة الآن الاعادة حينئذ أفضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته امرأة في الطواف لا يفسد) أي طوافها لان الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز اتعاها بوضوء آخر ولان المهاداة المفسدة لها مشروط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف مستعلا) أي لا متخففا (ترك الادب) أي الاستفادة من قوله تعالى فاخلع نعليك الا لضرورة التعب (والتحدث فيه بما لا يبغي عقله عظيمة) أي عن مرتبة الحالة الكريمة لقوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن الغرور معرضون ولحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يبغيه مطلقا فكيف حالة المناجاة واثاء العبادات (ولو ترك الأذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها مما يستحب كثارته حينئذ (فدكت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يسنان له (والاستلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي باتفاق الأربعة (لكنه متى) أي بترك السنة اذا كان من غير مهذرة وذكر ترك هذه الثلاثة

فاذا قرب من الحجر الاسود
قال لا اله الا الله وحده
صدق وعده ونصر عبده
وهزم الاحزاب وحده
لا اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد وهو على
كل شيء قدير فاذا وصل الى
الحجر الاسود وقف على
جميع الحجر بحيث يكون
جميع الحجر على عين الطائف
عند منكبه الايمن ثم يرفع
يديه ويقول (اللهم) اني
أريد طواف بيتك الحرام
فيسر لي وقبسه مني فان
كان منردا بالحج وقع
طوافه للقدوم وان كان
مفردا بالعمرة أو متمتعاً أو
فارنا وقع عن طواف العمرة
نواه أو غيره وعلى القارئ
أنه يطوف طوافاً آخر للقدوم
ثم يسعى وهو مستقبل الحجر
ويستلم الحجر يده ثم يقبله

في المكروهات (والاشتغال بالاذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفهم
من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جازا لكان لا مطالقا لان رفع الصوت به وبالذكرو الادعية فضلا
عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) اعلم ان صاحب التبيين صرح بان الذكر
أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولقطة لا بأس تدل على
ان الاولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة وسمع ابن عمر رضي الله عنهم جلا يقرأ القرآن في
الطواف فصك في صدره فستل عطاء عنه فقال له محدثه أي بدعة غير مستحسنة وهي محاولة على
رفع صوته لا على مجرد القراءة كما يوهم ايراده في الكبير من اطلاق العبارة ثم قال في الفتح
والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه في الطواف القراءة بل
الذكر وهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان الاولى أقول الظاهر انه صلى الله عليه
وسلم انما عدل عن القراءة مع انها أفضل الاذكار والادعية لقوله صلى الله عليه وسلم من شغل
القرآن عن ذكرى ومستلنى اعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة بدفع الحرج
عن العامة ولم يردني به عليه الصلاة والسلام عن القراءة لتبدل على الكراهة كما ذكرها جماعة
ثم قيل ان الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجيه
وتبسيهيه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كما ينبغي أن يكون محله طواف الركن
فان أمر النوافل مبني على التوسعة (وينبغي أن ينزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع)
أي من القول والفعل ظاهر او باطنا (ومن النظر الى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة
(واحتقاد من فيه) أي ومن استصغار من فيه (نقص) أي في الخلقة والهيئة (أوجهل بالناسك)
أي عدا أو خطأ (وينبغي أن يعلم) أي الجاهل (برفق) أي بلطافة وسهولة قال الله تبارك وتعالى
ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا بأس) أي الطائفة للغير المتأدب (عقوبة
سوء الادب) أي في كل باب (فليس الاساءة على البساط) أي بساط قرب الختاب (كالاساءة مع
البعاد) أي بالبعد ولو على الباب لحصول العجائب (وطواف التعاقب أفضل من صلاة التطوع
لغيره وعكسه لاهل مكة) أي ومن في معناه من المتوطنين بها وذلك لان الصلاة وان كانت أم
المبادات وأفضل موضوع في الطاعات الا انها تصور كثرتها في جميع الجهات والطواف يختص
وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر
تبعاً للعز بن جماعة وعلم انه لا يسن ولا يستحب رفع اليدين عندنية الطواف قبل استقبال الحجر
على المذاهب الاربعة ولا يسن عند استقبال الحجر الاعلى مذهبا وانما ذكرت هذا ونهت عليه
لان كثير من العوام يرفعون أيديهم عندنية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم في
الجلل فيسوس عند التبة مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى
الله عليه وسلم فليجتنب ذلك فانه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل ان رفع اليدين في غير
حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى عما بين الركنين كما يفعل من لا عقل له وهو في
صورة التقهات وسيرة المشايخ والاولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تحريم أو تنزيه بناء على أقوال
مندفعين ان الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو سنة وانما يستحب أن يكون الابتداء
بالنيمة من قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الامر المكروه بالاختلاف ثم اعلم

من غير أن يظهر صوت في
القبلة ويسجد عليه ويكثر
التقبيل والسجود ثلاثاً ثم
يمشي وهو مستقبل الحجر
ماراً الى صوب يمين نفسه
حتى يجاوز الحجر بجميع
بدنه ثم يجعل البيت عن شماله
ويأخذ في الرمل وهو مشي
المتحيز في الحرب بين الصفيين
مظهر الشجاعة وقوته
في الثلاثة أشواط الاولى
كما أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم أصحابه اظهاراً
للبعد والقوة على المشركين
ويقول اذا حاذى الملقم
(اللهم) ايماناً بك وتصديقاً
بتكاتبك ووفاء بعهده

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب
 أيضا فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوبه لم يعد كما يجنبه الطبري انتهى
 لكن رده ابن جماعة بقوله والظاهر عندي وجوبه اما وجوبه بان ثبت به المواظبة واما استحبابا
 ان وجد تركه احيانا لتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين التنية والتكبير ورفع اليدين
 والارسال مشيرا الى التني والاثبات اجماعا الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا
 ورد التلليل أيضا هنا بالخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستكره ما يفعله كثير
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند ارادة الطواف قبل الشروع فيه اذا الذي
 سنه صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب
 البداهة بغيره وأيضاً كان ابتداءه منه مقرونا بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أولاً ثم
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أحدثه بعض الجهلة الموسوسين بآداب
 الطواف من يخطأ في طوافه المروء على الشاذر وان يخرج من الخلاف أو لما في مذهب من
 حكم شرط المعصية فانه حين يستلم الركعتين أو أحدهما يرجع قهقري وراءه فيؤذى من خلفه
 ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى قنعة عظيمة وذلك لجهله بالسنة فانه يركب في الخروج عن
 العهد بأن يقف في محله ويقوم وجهه في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال
 ومن اجتمعت لهم في تلك الحالة مع تزيين بأنواع الزينة واستعمالهن ما يفوح منه الروائح
 العطرة يشوش بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين وربما طافت به ضمن
 بكشف شئ من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع محاسن فتنتقض الطهارة عند
 الشافعية وتندم معصية طوافهن وطواف من مسمن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول
 بعض الأكابر من الطلبة مع عبدهم وخددهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون
 الطاعة ويريدون المعصية وكذا امر أجرة العامة ومدافعتهم في الطواف حال الجهلة لاسيما عند
 استقبال الحجر الافضل فانهم لاراعون الاول من المستحق فالاول بل يتقدمون عليه ويدفعونه
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في من أجرة الطواف
 ويضيق المطاف أو يستدبرونه في المطاف فيضربون من حكم التيامن الذي هو واجب عندنا
 وشرط عند الشافعي ثم أحسن من يطوف في هذا الزمان القاسد بطريق الجهلة أن يقول
 الطريق الطريق أو حائل حائل وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة
 العاتم ومن جملة المنكرات فعود الصغار والكبار والعميان والعرجان حتى النسوان في
 بعض الاحياء من المشاهدين حول البيت رافعين أصواتهم بالطلب أو سأكين أو قاعدين
 في طريق الطائفتين مع كشف عوراتهم وترك صلواتهم مع المصلين ومنها دخول المجانين ورفع
 أصواتهم بالكلمات المهمله وادخال الصغار المتجسبين وأمثال ذلك من ادخال الخفات والقرب
 والمحاربات وغير ذلك مما يجب انكاره قلبا ولسانا وبدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ
 البوابين ورؤيس المشددين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحترمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

واتباع السنة بتبليغ محمد صلى
 الله عليه وسلم ويقول اذا
 حاذى المقام اللهم ان هذا
 البيت بيتك والحريم حرمك
 والامن أمانك وهذا مقام
 العائليك من النار فأجزي
 من التائب يقول اذا حاذى
 الركن الشامي اللهم اني
 أعوذ بك من الشرك والشرك
 والشقاق والتفاني وسوء
 الاخلاق وسوء المنقلب في
 الاهل والماله والولد ويقول
 اذا حاذى الميزاب اللهم
 أغطني تحت ظل عرشك يوم
 لا ظل الا ظلك ولا باقي الا
 وجهك

• (باب السعي بين الصفا والمروة) •

(إذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي بعده سعي (فالسنة أن يخرج للسعي على فوره) أي
ساعته من غير تأخير (فإن أخره لعذر) أي لضرورة (أو لسترح) أي ليحصل له الراحة وتعود
إليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون مسياً (وإن أخره لغير عذر) أي من استراحة وغيرها (فقد
أساء) أي تركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم
أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد
(فإن خرج من غيره جاز) كما في البدائع وغيره (ويقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق
آداب الخروج من المسجد ولكن هنا دقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى
عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذا لبس اليمنى ابتداءً فليكن بمحاظفة
الجمع ومرعاة الجميع (ثم يتوجه إلى الصفا) لكن قيل أن يصلي يستحب أن يقول أبدأ بما
بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو أقر فلا جناح عليه أن يطوف
بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (ويصعد عليه) أي يطلع على الصفا
(حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (لأن فوق الجدار) أي
لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الصعود رؤية
البيت من الباب حقيقة أو محاذاة فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن سننه
الاستقبال وأما رؤية البيت فشرط الكمال (والافتقد ربما يمكنه) واعلم أن كثيراً من درجات
الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى إن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة
أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة
من الصعود عليه حتى يلقوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة
(ويستقبل البيت) أي ولولم يره لأن الاستقبال أحسن هبات الأحوال لا سيما وهو من آداب
الدعاء (ويرفع يديه حذوه نكبه) أي مقابلهما (جاعلاً بطنهما نحو السماء) لأنهم قبله الدعاء
(كالدعاء) أي كما يرفعهما المطلق الدعاء في سائر الأمكنة والأزمنة على طبق ما وردت به السنة
لا كما يفعله الجهلة خصوصاً معلى القرباء من رفع أيديهم إلى آذانهم وكتفهم ثلاثاً كل مرة
مع تكبيره فإن السنة الثابتة بخلافه فيرفع يديه من غير إرسال اليه (فيحمد الله تبارك وتعالى)
أي يشكره (ويثنى عليه ويكبر ثلاثاً) قبل للثلاثة من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها
كما توهمه العبارة (ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء)
كان من حقه تقديم نفسه (ويكثر الذكر مع التكبير ثلاثاً) وهذا مما قد علم والحاصل أنه إذا رفع
يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد لله الحمد لله على ما هدانا الله الله على ما أولانا الحمد
لله على ما أولانا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا
الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأمر جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لاترعه مني حتى توفاني
وأنا مسلم ساجد لله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

واستغفرني من حوض نبيك
محمد صلى الله عليه وسلم
شربة هنيئة لا اظلمأ بعدها
أبد أو يقول إذا حاذى الملتزم
اللهم اجعله حجة برورا
وسعيامشكورا وذنباً
مغفورا وتجارة لن تبور
يا عالم الجاني الصدور فحنا
من الظلمات إلى النور وإذا
تجاوز الركن الجاني قال
ربنا آتنا في الدنيا حسنة
وفي الآخرة حسنة وقنا
عذاب النار وعذاب القبر
وضيق الصدر وأهوال يوم
القيامة وهذه الأدعية
آثار مروية عن السلف ولم
يثبت عن النبي صلى الله
عليه وسلم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي
 ولشايخي والمسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل القيام عليه) أي
 باطالة الأذكار والدعوات لديه وفي العدة لصاحب الهداية ومكث فيه قدر ما يقرأ أسورة من
 المفصل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسة وعشرين آية من البقرة (ولا يجعل) أي بالتزول عنه فإنه
 مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهذه الفضيلة لمن يكون مباشر الجمعة
 وعمره أو عام في كل حالة والظاهر الأول وعلى الثاني جرى العمل (ثم يهبط نحو المروة) أي ينزل
 متوجها إليها حال كونه (داعيا إذا كراما شيا على هيبته) بكسر الهاء أي سكونه في حالته (حتى
 إذا كان) أي الطائفة أو المكان (دون الميل) أي قرية وقبيلة (المعلق) أي على يساره الكائن
 (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع) أي سبعين شبرا (المذهب الصحيح هو
 أنه إذا وصل إلى الميل أو قبيلة شرع في الإسراع المبالغ فيه وقيل يسمى قبل الميل بنحو ستة أذرع
 وهو منسوب إلى مذهب الشافعي سقى الله زراؤه وذكر أيضا في بعض المناسك لأصحابنا وأما ذكره
 البرجندي من أن السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضح
 إذ السعي المخصوص بالرجال هو الإسراع بين الميلين والافالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب
 أجماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حيث قال وفي الخزانة أن السعي بين الميلين سنة ولعل
 مراده بكون السعي بين الميلين سنة أن واجب السعي يتأدى في أي موضع كان مما بين الصفا
 والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن
 السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشيء المطلق
 والسعي بين الميلين بمعنى الإسراع ولم يعرف أن ما بين الميلين بهض مما بين الصفا والمروة وأن
 الطريق منحصر فيما بين الميلين فتأمل فإنه موضع زلل والحاصل أنه يكون ساعيا (في بطن الوادي)
 أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الأميال كان منقضا وطرفاهما من جهة الصفا والمروة
 مرتفعان وأما الآن فبقى نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة فيسعى فيه (حتى
 يجاوز الميلين) أي الأخضرين أو يحاذيهما والاول أحوط (بقضاء المسجد) بكسر الفاء أي
 الكائنين بجداره الخارج منه (وفناء دار العباس) والمعنى أن أحدهما ملتصق بالفناء والآخر
 منهم أن يجارح داره المتسوية إليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم اللهم اجعله مجاميرا وسعيها مشكورا وذنبها
 مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا
 آتنا وأمنالهما (ثم) أي بعد وصوله إلى الميلين الأخضرين (يمشي على هيبته حتى ياتي المروة)
 والمقصود أنه لا يجري من أول الصفا إلى آخر المروة ولا أنه يمضي على هيبته في جميع ما بينهما ما كما
 يفعله بعض الجهلة أو المتكبر (فبعد عليها أن كان ثم) يفتح التامه وتشديد الميم أي هنالك (مصعد
 إلى أن يبدؤا البيت) أي تظهر الكعبة (ان أمكن) أي الصعود إليه للبدو وأما اليوم فليس ثم
 مصعد لأن أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراها واقعة فوقها فن
 وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولأن
 يلقى بالجدار الذي وراها كما يفعله الجهلة من المبتدعة والمتوسوسة (يفعل على المروة جميع

في ذلك دعا خاص وكان دعا
 آدم عليه السلام في جميع
 الطواف سبحان الله والحمد
 لله ولا اله الا الله والله أكبر
 اذا وقف بالملتزم دعا لنفسه
 بما شاء فان الدعاء يستجاب
 هناك وقال اللهم رب هذا
 البيت العتيق اعتق رقابنا
 من النار واعذنا من
 الشيطان الرجيم واكفنا
 كل سوء وقنعنا بما رزقنا
 وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم
 اجعلنا من أكرم وفدك
 عليك اللهم لك الحمد على
 نعمائك وأفضل صلواتك
 على سيد أنبيائك وجميع
 رسلك

وامضائك وعلى آله وصحبه
وأولائك ويصلي ركعتين
صلاة الطواف خلف مقام
ابراهيم أو حيث تيسر
من المسجد أو غيره ودعا
خاف الخفاف بما أحب فان
الدعاء فيه مستجاب وقال
الله ان هذا بلد الحرام
ومسجدك الحرام وبينك
الحرام وأنا عبدك وابن
عبدك وابن أمك أنت بك
بذنوب كثيرة وخطايا جمة
وأعمال سيئة وهذا مقام
الله أتدبك من النار اللهم
عافنا وعاف عبادنا وغفر لنا
إنك أنت الغفور الرحيم
اللهم انك دعوت عبادك

مافعله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يعيل إلى يمينه أدنى ميل لصير متوجها إلى جهة البيت
والأفاليبت الشريف لا يسدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي الشامل
للتكبير والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المشتغل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أي متوجها
إلى الصفا (داعيا إذا كرا ويحشي على هبته فإذا بلغ الميدين سعى كما مر) أي آتفا (هكذا) أي مثل
ما ذكرنا من الأوصاف (يفعل ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي
أول مرة (ويختم بالمروة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى المروة شوط والعود منها
إلى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلافا للطحاوي وبعض الشافعية حيث
قالوا إنه من الصفا إلى المروة ثم العود إلى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع البدء والختم
كلهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفي فانه كان ختمه بالمروة على ما صح
في السنة وإنما سار على شوط الطواف حيث أنه من الحجر إلى الحجر وقد صرح حوايان الخروج
عن هذا الخلاف لا يستحب لضعفه (ويستحب أن يكون السعي بين الميدين فوق الرمل) يقتضين
وقد سبق (دون العدو) يقع فسكون وهو جري شديد يجري القوس ومنه قوله تعالى والعاديات
ضجعا أقسم بخيل الغزاة وفي معناها النافحات للجهاج (وهو) أي السعي بين الميدين (سنة في كل
شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فانه يختص بالثلاثة الأولى خلافا لمن
خص هذا السعي أيضا بالثلاثة الأولى كما ذكر في المخطط والمسك القارسي لكن الصحيح المقول هو
الأول على ما نص عليه في الهداية والكافي والبدائع وغيرها من المتون والشروح ثم لاضطباع
في السعي مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة خلافا للشافعية (فلوتركه) أي السعي بين الميدين
(أو هرول) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي ترك السنة (ولاشئ عليه) أي من الدم
والصدقة (ويبلي في السعي الحاج) أي ان وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المعتمر) ولو كان
متمتعاً لان تليته تنقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج إذا سعى بعد طواف الإفاضة لاقطاع
تليته بأول رمي الجمرة (وان عجز عن السعي بين الميدين) أي بسبب الإزدحام (صبر) أي من
أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأزمنة الخالية (والانشب الساعي في حركته)
أي في الجملة لأن ما لا يدرك كله لا يترك كله (وان كان على دابة) أي لعذر فإن المشي في السعي
واجب عندنا (حركهما من غير أن يؤذي أحدا) أي من الركبان والمشاة (وايختر) أي كل
الاحتراز (عن أذى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فانه حرام مجمع عليه داخل تحت القسوق
المنهي عنه (وتعريض نفسه للآذى) أي للتأذى من غيره مع عدم تحمله وحصول جرمه
وحصول نزاعه

(فصل في شرائط صحة السعي) * وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق ان السعي بنفسه واجب
خلافا للشافعية حيث قال انه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجعله في الكبير وكذا
للسعي وهو الصواب (كيئوته بين الصفا والمروة) أي بأن لا يخرف عنهما إلى أطرافهما (سواء
كان بفعل نفسه) أي ماشيا أو راكبا (أو بفعل غيره) بان كان مغمى عليه ولو بغير أمره) وكذا ان
كان مجنونا أو صغيرا غير مميز (أو مريضا أو مجنونا) أي بأمر كل منهما (فسي) به أي بكل منهما
(محولا) أو راكبا يصح سعيه لمحوه (أي لمحوه سعيه) كاتن بينهما) أي بين المكنين (ولا يجوز

فيه النيابة الاللمغى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام انماؤه الى حال سعيه أو افاق حينئذ وفيه
انه اذا حدث له الانغماء بعد احرامه مقيفاً ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته للسعي
اذ يمكنه سعيه مجزئاً بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج
عن عهدة عقد الرقعة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة المطلقة الاللمغى عليه
قبل الاحرام فانه يجوز وحينئذ نيابة الرقعة في عقد الاحرام عنه والافلو كان ضمير فيه راجعاً الى
السعي فلا معنى لقيد قبل الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن
يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كمل ولو نفلاً (أو بدءاً كثره) أي أكثر أو طافه (فلوسعي
قبل الطواف) أي أكثر جنسه (أو بعد اقله لم يصح) لعدم تحقق ركنه (ولوسعي بعد أربعة أشواط
صح) كرهه للاهتكام بأمره والافه ومستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام
سج أو مرة (فلوسعي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يجز) لان السعي من واجبات الحج
والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط
يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الاركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي
تحقيقه أولاً قبل الشروع في اركانه كالنية قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقق
ابتدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان فارزاً أو مقمراً أو مفرداً (وقد
سعى قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من أن الجملة المعسرة بقدم منصوبة المحل على
الحالية المتحققة في الأزمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان
الصواب أن يقول وهو سعى قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدماً عليه
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه
لعدم حلول زمان تحله (وان كان) أي سعيه (الحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط)
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضاً لجواز
سعيه قبل خلقه لكن مع الكراهة فانه بسن الترتيب بين الرمي والحلق والطواف والسعي
فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سيأتي ويتفرع عليه انه لو طاف ثم حلق ثم سعى صح
سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسبقه على اداها واجبه وقد قال الكرمانى اما الاحرام فقال
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة اداها أي في الجملة
وهو لا يدل على كونه شرطاً لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الطاهر) أي
المتبادر من اطلاق القوم وما فرعوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو المتعين لعدم
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي تبعاً لما في المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى
يسعى بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدى الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤتى به
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه وعما يشعر
بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بحلق أو تقصير حتى يسعى بينهما فانه لو خالفه يجب عليه دم
ولا يسقط عنه السعي اتفاقاً فهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في

الى بيتك الحرام وقد جئت
طالباً بمرضاة وأنت منذر
على فاغفر لي وارحمي
وعافني واعف عني انك على
كل شيء قدير (اللهم) يسر لي
الآخرة والأولى واعصمني
بالتقوى واجعلني ممن يحبك
ويحب رسولك وملائكتك
ويحب عبادك الصالحين
وأولياء المتقين (اللهم) كما
هديتني للإسلام ثبتني عليه
واستعملني في طاعتك
وطاعة رسولك واجري من
مضلات الفتن (اللهم) أنت
تعلم سرى وعلايتي فاقبل
معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني

الكبير عا ليس في نقله تقع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداية بالصفا والختم بالمروة
فلو بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فإذا أعاد من الصفا كان هذا أول سعيه) وهذا في الرواية
المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد يعني بأن
يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداية بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة إلى
الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه القول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لأن
الاعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة
أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا
سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتب على تركه الاساءة والاعادة كما صرح به في
الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو
اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا
يجوز ويعتد به لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البداية
على وجه السنة هذا وفي الطرابلسي يجب البداية بالصفا والختم بالمروة لكل لالشوط في
الصفا إلى المروة وشوط ومن المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بن بقوله يبدأ
بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والكافي وغيرهما البداية بالصفا ثم استدلوا بقوله
صلى الله عليه وسلم أبدؤا بما بدأ الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال
ابن الهيثم وهو يفيد الوجوب يعني خصوصاً مع ضمنية قوله صلى الله عليه وسلم لنا خذوا
عني مناسككم أي عموماً والحاصل أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب
للاشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عده في الكبير الختم بالمروة أيضاً من
الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي
المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المعدود فلا تنافي على صحة فعل السعي على وفق مذهب
الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع أنهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه
المسئلة لتوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لا يتأني الاشتراط
لأن غرة الخلاف على القولين لا تظهر فانه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزأوه
إن لم يعد سواء قلنا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء
بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كله لعدم صحة المشروط
بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب يلزمه جزاء ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى
للاختلاف في التعبير بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة وبالواجب الذي هو واجب مرتبة
من الفرض في باب الحج والعمرة أجماعاً وعندنا في جميع الأبواب اتفاقاً وأما ما ذكره صاحب
البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجباً لالشرط والسنة
كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء
بالصفا ولو كان في الاثناء غايته أنه يلزمه ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات
فيلزمه جزاء الواجب ونظيره الابتداء من الحجر الأسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج إلى
إعادة في الابتداء في الاثناء بخلاف السعي فانه لا يشترط فيه النية ولو في الابتداء والتحقيق أن

سؤلي ونعلم ما في نفسي
فاغفر لي ذنوبي (اللهم) إلى
أسألك إيماناً يشارفني
وبقية صادقا حتى أعلم أنه
لا يصيني إلا ما كتبت على
ورضى بما قسمت لي يا ذا
الجلال والإكرام (اللهم) صل
وسلم على حبيبك محمد وعلى
خلائك إبراهيم وعلى اسمعيل
وموسى وعيسى وعلى جميع
الأنبياء والمرسلين وآل كل
وأصحابه ومن اتبعهم
يا حسن يا أرحم الراحمين
ثم يأتي إلى زمزم ويتخلع
من مائه ويقول اللهم انني
أسألك رزقا واسعا وعملا
نافعا وعملا متقبلا وشفاة

الشروط الاقل في الطواف والسعي اذ لم يكن مبدؤاً بما هو مشروع لايصح وقوعه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أدائه لكن يعاقب عليه عقاب بدون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزء أو الاعادة في الشوط الا انما بناء على عدم صحة الشوط وبقي شوط آخر في ذمته اذا قلنا ان الابتداء بشرط واماناً على عدم اثباته الشوط الاقل بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعادة أو يجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالاعادة (الخامس) أن يكون السعي بعد طواف (أي أي طواف كان) على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فان لم يكن طاهراً) أي عنه ما (وقت الطواف لم يجز رأساً) أي أصلاً (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا اشارة كون التطهر عنه ما شرطوا والا فلو كان واجبا لجاز سعيه ناقصا وانغير بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصغر في الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملاً وان كان طوافه ناقصا وحاصل ما في البدائع ملخصاً ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الاكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهراً وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهراً وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقاً سواء كان طاهراً في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على اداء واجباته وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي ناسأله ان يراجع حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كما ان طواف المحدث معتبه من وجه كذلك طواف الجنب معتبه من وجه ولهذا يتحمل به فكايصح السعي بعد طواف مع الحدث اتفاقاً كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة لعدم الفرق بينهما في الاعتداد في حق التحلل وهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه بشرط صحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فراجعين الحدث القليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلاً على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرمانى والطرابلسي صاحب التتبع أيضاً فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده ان كان جنباً فعليه اعادة السعي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثاً بعد السعي استحباً وان لم يعد لاشئ عليه فهذا صريح أيضاً في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعي انتهى وهذا خطأ ظاهراً لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة تصريحاً بصحة السعي بعد طوافه جنباً غايته انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (السعي الحج) أي بخلاف سعي العمرة فانه لا يشترط أن يقطع في الوقت الا اذا كان قارناً أو متمتعاً (فلو أحرم بالحج وسعى له) أي كاملاً أو ناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من الواجبات والوقت شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره الخروج عن

من كل داء ثم ياتي الى الحجر
الاسود فيقبله ويدعو بما
شاء فان الدعاء هناك
مستحب ثم يتوجه الى
السعي بين الصفا والمروة
ويخرج من باب الصفا
ويصعد على درجة الصفا
بحيث يرى البيت الشريف
ويرفع يديه كما في الدعاء
ويقول الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد
الحمد لله على ما هدانا لهذا الحمد
على ما أولانا لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت بيده
الخير وهو على كل شئ قدير

الخلافاً أولان له شبه بالركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضياً) بأن سعى عقيب طواف الأفاضة بعده مضى يوم النحر (صح) والحاصل أنه يشترط لسعي الحج دخول وقته ابتداءً لاحصولة بقاء فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخير عنه (السابع) اتیان أكثره فلو سعى أقله فكأنه لم يسع) والظاهر أن الأكثر هو ركنه لا شرطه

• (فصل في واجباته) أي واجبات السعي منها أو أولها (أ) كمال عدده سبع مرات وهو اتیان ثلاثة أشواط من آخره (فإن ترك أقله صح سعيه) لأنه أتى بركته كافي الطواف (وعليه صدقة ترك ما بقى) أي بعدد كل شوط متروكة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم ترك كل ما بقى ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي أن الأول تكميل للقرض والثاني تكميل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والمتشبه فيه فأن سعى راكباً أو محملاً أو زحفاً) أي بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه أنه مشى (بغير عذر رفعه عليه دم ولو بعذر فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الإحرام في سعى العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الإحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه إن سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لحناية الحلق أو دم آخر أيضاً لا يقع السعي في غير حالة الإحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلقى عقبيه بهما) وكذا عقبى حافداً به إذا كان راكباً وهذا هو الاحوط (أو يلقى عقبيه في الابتداء بالصفاء وأصابه رجله بالمرودة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الظاهر لكن تصويرهما إنما كان يصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفاء والمرودة من تفعا على الأرض وأما في هذا الزمان فلنكون دفن كثير من أجزاءهما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما في كفي المرو فوق أوائلهما ثم الظاهر أن هذا أيضاً ركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكره وترك قطع المسافة شيئاً من الكثرة ثم رأيت قول الطبراني في سريحا والشرط أن يقطع جميع المسافة بين الصفاء والمرودة وتلقبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بظاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويحمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحة لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطاً انتهى وفيه أن الصواب كونه شرطاً للصحة هذا الواجب الذي يجب فيه الاستيفاء وإنما يخالف مذهبنا مذهب الشافعي في جعلهم السعي ركناً ونحن نعدّه واجباً والله أعلم

• (فصل في سنته) أي سنن السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفاء والمرودة) أي بعد تحقق قطع المسافة أن كان ثم صعدا إلهما أو لم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا مخالف بظاهره لما قاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي فمرياً كثيراً كان سعي كل يوم شوطاً أو أقل لم يطل سعيه ويستحب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الظاهر أن الموالاتية بين أجزاء شوط السعي أيضاً مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر إذا سعى ليس بعبادة مستقلة وإنما لا يعد تكراراً طاعة بخلاف الصلاة والطواف وفحواهما (والمرودة بين المبلين) وقد تقدمت (وسترا العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لثلاويهم وجوب الجزاء بتركه أولان لأنه يأتي بتركه في السعي إنما تارك السنة لأجل السعي مع ثبوت أن ترك

لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحين يظهرن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويمحي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) أنك قلت وقولك الحق ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف الميعاد وإنى أسألك كما هديتنى للإسلام أن لا تنزعنى منى وإن تتوفانى مسلماً وقدرت منى

القرض والتعير في الكبير بالواجب بدل القرض تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العورة واجبا في الطواف وسنة في السعي ايماء الى تفاوت مرتبتهم ما كان الطواف ركن في النسكين بخلاف السعي فانه من واجباتهما ولخصوص ورود حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجمل والخاصة انه لو تصور انه يطوف أو يسعي عريانا ولم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تاركه لواجب وفي السعي يكون تاركه للسنة وان كان هناك ناس فيحرم عليه لكن يصح فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

● (فصل في مستحباته المذكور والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في التوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الاولى ذكرها في المسئلة ليرتب على فعله المثوبة الكاملة ولكونها شرط اعند الجنابة بخلاف الثلاثة واعلمهم أدرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال الحرم به فلو شئ من الصفا الى المروة هاربا أو بائعا او متزها أولم يدان به سعي جائزه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورمى الجمرات والخلق (والخشوع) أي ظاهره وباطنه (وطول القيام عليه) مذكوره (وتكرار الذكر) أي المذكور سابقا عليه ما (ثلاثا واستئنافه لوفترقه) أي أشواط سبعة أو أجزاء شوطه بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو الجنازة وهو يسعي ينبغي أن يصلي ويثنى وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وافية الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وإدراكه ركعتين بدفراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى فاضلخان وغيره وهو لا ينافي ما في منسك السروج ليس السعي صلاة لانه محمول على نفي صلاة واجبة كاللوطاف قال الطرابلس وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لانه ابتداء شعائر وسبب زيادة تحقيق لهذه المسئلة

● (فصل في مباحاته الكلام) أي المباح الذي لا يشغل قلبه سببا أو مقرا ولا يفضل تركه الفضول وما لا ينفسه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والاصول والشرب) وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة ثم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم الا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع ان مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق ان أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لاداء مكتوبة) أي الجماعة وغيره وفيه ان هذا الخروج ما فرض أو واجب أو سنة فعده من المباحات غير ظاهر وقوله الموالاة لغيره لا بأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعسر من المباحات اذا كان هناك من يخرج عن عهدة فروض الكفايات والابان يكون هو متعمها لها فيكون فرضا عليه

● (فصل في مكروهاته) الر كوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لان المشي في السعي واجب وتركه حرام عويص اللهم الا أن يحمل المكروهات على معنى الإجماع للشامل للكرهية التعريفي والتزهي (وتفريقه تفريقا كثيرا) أي فانه ينبغي في الموالاة عدم دوام السنة (والبيع والتهرا) الحديث اذا كان يشغله قيد الثلاثة والمعنى يشغله عنها الحضور

عني (اللهم) لا تقذمني
لعذاب ولا تؤخرني لسئ
الفتن (اللهم) احبني على
سنة نبيك محمد صلى الله
عليه وسلم وتوفني على ملته
وأعذني من مضلات الفتن
(اللهم) اعصمنا بدنسك
وطواعيتك وطواعية
رسولك صلى الله عليه
وسلم وجنبا حدودك
(اللهم) اجعلنا من يحبك
ويحب ملائكتك
وأنبيائك ورسولك وعبادك
الصالحين (اللهم) يسر لي
اليسرى وجنبني العسرى
(اللهم) احبني على سنة
رسولك محمد صلى الله عليه
وسلم وتوفني مسلما والحقني

ويُدفعه عن الذكر والدعاء أو يمنع عن الموالاة (وترك الصعود) أي إذا كان ثم صعد واحتاج إلى الصعود لتحقيق أول رؤية الكعبة (والهرولة) أي وتر كما فاتهم سانه (وتأخيرته) أي وتأخير السعي (عن وقته) أي عن زمانه المختار تأخيرا كثيرا من غير عذر (وترك ستر العورة) وهو من الحرام المحض مطلقا وفي حال السعي أقبح وأشنع لأنه لا يجب عليه شئ وكله لهذا المعنى ذكر في المكروهات

• (فصل فإذا فرغ من السعي يستحب له أن يصلي ركعتين في المسجد) لما روى المطلب بن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى إذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين أحدر واه أحد وابن ماجه وابن حبان وقال في رواية رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والرجال والنساء يمررون بين يديه ما بينهم وبينه سترة وعنه أنه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي على باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم باب العمرة لكن على هذا لا يكون حذو الركن الأسود والله أعلم بحقيقة الحال كذا ذكره ابن الهمام وفيه أنه لا دلالة في الحديث أن صلاته هذه من مستحبات السعي لاحتمال أن تكون تحية المسجد حين أراد أن يقعد من غير قصد له إلى طواف وأما ما علله بعضهم بقوله ليكون ختم السعي كختم الطواف بطريق المقايضة مع أنه لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية في عارضه قولهم (ولا يصلي على المروة) فإن قياسه كان يقتضي جوازها واستحبها وجعل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل ان ثبت أن صلاته للسعي والله أعلم (ثم إن كان الفارغ منه) أي من السعي (فأرنا أو متمتعا) لكن لا مطلقا بل مقيدا بما وصفه بقوله (ساق الهدى أو مفردا بالحج) أي من أول الوهلة (فانه يقيم بمكة حرما) أي محرما محرما عليه محظورات الاحرام (فلا يقصر ولا يخلق ولا يلبس الخفيط) وهذا كله من التفريقات الواضحات (ويطوف بالبيت كلبادة) أي ظهره قصد واردة لانه عبادة مستقلة واكتاره بالاجماع مستحب لأن المالكية يقولون بكرهته في الاوقات المكروهة (بلا رسل ولا اضطباع) لاختصاصهم بطواف بعدهم وهو مني كما صرح به بقوله (ولاسعي بعده) أي بعد طواف النفل لان السعي انما هو من واجبات الحج والعمرة ولا تعلق له بالطواف الا انه لا يصح الا بعد طواف (ويصلي لكل أسبوع ركعتين) ليكون هذه الصلاة من الواجبات عقب كل طواف فرض أو نفل (ولا يترك التلبية في الاحوال كلها في المسجد وخارجه) بالخفض أو النصب الا أنه لا يرفع صوته في المسجد وحال الطواف بحيث يشوش على المصلين والطائفتين وأما قوله في الكبير ولا يلي حالة الطواف لاني القدوم ولا غيره فغير صحيح على اخلاقه (الى أن يرمى جرة العقبة الاحل كونه في الطواف) لا يخفى ان استثناءه من قوله الى أن يرمى غيره مستقيم فهو متعلق بما سبق استثناءه مفرغا من أعم الاحوال وفيه ما تقدم والله أعلم (ولا يعتمر) أي المتعم مطلقا (حال اقامته بمكة) أي لكونه متلبسا بالاحرام ولان المقيم بمكة لما صار من أهلها امتنع التمتع في حقه (فان فعل اسم) أي سواء كان محرما أو حلالا (ولزمه دم) أي للرفض أو دم جبر للتمتع على خلاف السنة (سواء كان في أشهر الحج) وهو ظاهر بالنسبة الى الكل (أو قبلها) وهذا مختص بما إذا كان مفردا بالحج وأحرم قبلها (وان كان الفارغ متمتعا) أي من وصفه انه

بالصالحين واجعلني من
وزنة جنة النعيم واغفر لي
خطيئتي يوم الدين (اللهم)
انا نسألك ايمانا بالصالحين
خاشعا ونسألك علما فافها
ويقينا صادقا وديننا قيبا
ونسألك الغفر والعافية من
كل بليّة ونسألك تمام العافية
ونسألك دوام العافية
ونسألك الشكر على
العافية ونسألك الغنى عن
الناس (اللهم) صل وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه عدد خلقك
ورضاقتك وزنة عرشك
ومداد كلماتك كلما ذكرك
الذاكرون

(لم يسبق الهدى أو مفردا بعمره) أى فى غير الأشهر رسوا مساق الهدى أم لا (فعليه أن يحلق) فيه
 إلا أنه لا يجب عليه أن يخرج من أحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من أحرامه
 وهو نأ كيدو والأفليس عليه أن يأتى بسائر محظورات أحرامه بعد الحلق والتقصير بل يباح له كما
 قال تعالى وإذا حللتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا يختص
 بالعمرة والمتعمم الذى لم يسبق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتعمم الذى كورأى
 (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الأحرام (يفعل) أى ما يريد فعله من الحلال
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظاهر أنه يجوز له الاتيان بالعمرة حينئذ لانه غير
 ممنوع منها لكرهتها فى الأزمنة المخصوصة وانما كرهت العمرة لما كرهت فى أشهر الحج لان الغالب
 انه يحج فيبقى متمما مسبقا لقوله (فان لم يكن متمما) أى بل كان معتمرا (اعتمر كل ما يد اله قبل أشهر
 الحج) ليس على إطلاقه بغيره (والا كثر منها) أى من العمرة (أفضل) أى من أقلها وهذا
 واضح جدا وقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعده فى حق البعض وكان حق العبارة أن
 يقول ويستحب كثرها قبل أشهر الحج وإبقاءها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون
 بكرامة إعادة العمرة فى سنة والشافعية يجوزون كثرها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى ان
 اكثار الطواف أفضل أم اكثار الاعتكاف والظاهر تفضيل الطواف لكونه مة صودا بالذات
 ولشروعيته فى جميع الحالات ولكراهة بعض العلماء كثرها فى سنة مع ان بعض الفقهاء
 قالوا العمرة بمحة بالآفاقى فليس لاهل مكة أن يخرجوا الى الحل ويعتروا وجعلوا حديث
 عائشة رضى الله عنها من محتصاتها انه صلى الله عليه وسلم فسح أحرام حج أصحابه الى العمرة
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور وخلافه للعنابلة وعائشة رضى الله عنها كان
 لها عذر فى اتيان أفعال العمرة حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة الى
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا أكون محرومة عن الاعتكاف فأمر
 أخاها ان يعتمر بها من التمتع فكانت فى حكم الآفاقى باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن
 الزبير رضى الله عنهما انه أتى العمرة وأمر الناس بها عند انتماء بناء الكعبة فى سبع وعشرين
 من رجب فحملوه على انه مذهب صحابى لاجته فيه على غيره والله أعلم (وبكره فيها) أى فى أشهر
 الحج (الاعتكاف لكل من كان بمكة) سواء يكون مكيًا أو آفاقيا سكن بها خوفا من أن يحج بعده فى
 تلك السنة فيصير متمما ببناء الخلقه السنة (أو داخل الميقات) أى لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن
 أهل حاضرى المسجد الحرام الا ان الآية تدل على اختصاص التمتع وما فى معناه من القران
 دون العمرة المفردة من غير اقترانها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتمتع) أى الفارغ من أحرام
 العمرة كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضا (الى الآفاقى) لئلا يطل بتممه على قول بعض
 وتفصيله ما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزيا الى شرح الطحاوى لوساق الهدى ومن فقه
 التمتع فلما فرغ من العمرة بداه أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل به مديه ماشاء ولو بداه أن يحج من
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجه يكون متمما وعليه هدى لاجل التمتع وهدى لاجل
 احلاله بعد مساق الهدى وهو فيما اذا أحرمت بمكة ولم يرجع الى أهله وفى وجه لا يكون متمما
 ولا يجب عليه شئ وهو فيما اذا عاد الى أهله بعد ما حل من عمرته ورجع من عامه ذلك وفى وجه

وعقل من ذكر ك الغافلون
 ويدعون نفسه بما شاء من
 خير الدنيا والآخرة فان
 الدعاء هناك مستجاب ثم ينزل
 ويقول ان الصفوا والمروة
 من شعائر الله فمن حج البيت
 أو اعتمر فلا جناح عليه ان
 يطوف بهما ومن تطوع
 خيرا فان الله شاكر عليم
 فاذا وصل الى الميادين
 الأخضرين سعى سعي سعي
 شديدا ويقول رب اغفر
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك
 أنت الاعز الاكرم فحينما من
 النار سالين وأدخلنا
 الجنة آمين فاذا ألقى الميادين

اختلقوا فيه وهو ما اذا خرج من الميقات بعد ما حل ولكنه لم يلبأه فمنداى خفيفة كانه بمكة
وعليه هديان وعندهما لا يكون مقمتا كانه رجعا الى داره

• (باب الخطبة) •

أى خطبة يوم السابع من ذى الحجة (وخرج الحاج) أى يوم الثامن (من مكة الى عرفة) وكان
الاولى أن يقول الى عرفة من مكة ليس تقم قوله (والاحرام منها) أى من مكة وزاد في الكبير
وما يتعلق بذلك وهو محتاج اليه هنا كذلك ثم الاحرام من مكة هو الافضل لكن الاكل أن
يكون من المسجد والحطيم أولى أو من ديرة أهله والافلا احرام للمكي وغيره الحج يجوز من
جميع أجزائه الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذى الحجة فاسنة ان بخطب الامام بعد الظهر)
أى بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يبدأ بالتكبير ثم بالتلبية) كان
القياس تقديم التلبية بل لماناسبة للتكبير الا ان ثبت وروده في السنة ولا يصح قيامه على
خطبتي العيد لان التكبير سنة فيها خاصة (ثم بالخطبة) أى المتعارفة كما ينه بقوله (بحمد الله)
أى يشكره على عطائه (ويبقى عليه) أى يذكره بأسمائه وصفاته (ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم) أى وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيها المناسك) أى آداب المتعلقة
من يومه ذلك (كالخروج الى منى) أى في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بها ليلة عرفة)
أى ليكون جامعاً في معنى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والراح الى
عرفات) أى بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أى بمسجد غرة بالجمع المعروف لكن
بشرائطه (والوقوف بعرفة) أى في وقته وبيان كيفية آدابه (والافاضة منها) أى مع الامام
(وغير ذلك) أى من الاحكام المناسبة لمقام ذلك المقام (ثم الخطب) المسنونة (في الحج ثلاث
أولها هذه) أى المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أى الظهر والعصر
(والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر في فصل بين كل خطبة يوم) لأن الموالات ربما تورث الملالة
خلاف الزفر حيث يحط عند في ثلاثة أيام متواليات أولها يوم التروية وآخرها يوم النحر
(كلها خطبة واحدة بلا جلوس) بفتح الجيم أى مرة من الجلوس (في وسطها) أى في أواسط
جميعها (الخطبة يوم عرفة) أى فانه بخطبتين يفصل بينهما بجلوس واحدة (وكأها) أى يحمل
جميعها (بعد ما صلى) أى الامام (الظهر الا بعرفة فانه) أى الشان (قبل أن يصلى الظهر)
أى والعصر بالاولى (وكلها سنة) أى بخلاف خطبة يوم الجمعة فانها فريضة بل شرط
ويجب الانصات عند سماع الخطب كلها في الجمعة أكد الا انه اذا كان بعد اجازة القراءة
والذكر خفيفة

• (فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة اعلم أن الحاج بمكة) أى مر يد الحج من الذين سكنوا
بمكة (على أنواع) أى ثلاثة (أما أن يكون مكياً) أى أصلياً (فلا يجوز له الا الفراد بالحج) كما مر
مراراً (أو أفاقياً دخل بعمره) أى سواء صار مقيماً بمكة أم لالحال كونه (مقمتاً) أى باتيان
أكثر طواف عمرته في الاشهر (أولاً) أى لم يكن مقمتاً بل دخل بعمره قبل الاشهر وأقام بمكة
(ساق) أى غيراً لمتنع (الهدى أو لم يسق حل منها) أى من عمرته أى لعدم سوقه (أو لم يحل) أى
منها لاجل سوقه (فحكمه) أى حكمه (أفاقياً المذكور في جميع الصور المسطورة) كاللكن

الاخضر بن الاخضر بن
مشى على هيئة ويقول لا اله
الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد يحيى ويميت
وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شئ قدير
ويكرر ذلك الى أن يصعد
المروة فيقف عليها مستقبلاً
ويدعو بما دعا به في الصفا
ثم يدعو لنفسه بما أحب
فان الدعاء هنا مستجاب
وهذا شوط واحد من
السبعة ثم ينعزل الى الصفا
ويصعد عليه وهذا شوط
اخر ويكرر الدعاء الى أن
يكمل سبعة أشواط وان
كان فارناً عاد الى الطواف

أى فلا يجوز له الافراد الحج بالنسبة وليس مناهة ليس له الا افراد بالحج كما سبق وفي قوله
 حكمه كالمكي اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الا فاقى وكان حق العبادة أو دخل والمعنى
 أو أفا قد دخل (يخرج فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى اعدم خروجه منه (أو مبيتا) عطف
 على قوله مكي والمركبة من كان بين المبيت والحرم فهو ان دخل مكة لحاجة (أى لغرض حجة
 وعرة) (فكالمكي) أى فى انه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة
 (لقصده الحج فطبعه لن يحرم من الحل بالحج المفرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان المبيت فى
 كالمكي فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والأفضل للتمتع وغيره) أى مراد الأفراد
 من مكة (أن يجعل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكلما جعل فهو أفضل) أى اذا كان مصوفا من
 الوقوع فى المظن (وعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبله وان جاز لكنه يكره مطلقا مكي
 كان أو غيره ما مؤنا لم لا (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالأفضل) أى
 باعتبار مجموع ما ذكره أو الا فاسنة (أن يغتسل) لان الغسل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة
 الحضرة واذهاب دون الغفلة بحسب ذلك أرباب القلوب الصافية (ويطيب) كما مر (ثم يدخل
 المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة
 ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتي الاحرام) يكون كل منهما عبادته ستة قلة الا أن صلاة الطواف
 واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة قد خولها ما تحت الفضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم
 عتيقهما) أى عقيب ذكرعتي الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي
 ومن بعدهم (تقديم السعى على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل فى السعى أن يكون عتيقه
 المناسبة تأخير الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه فى الجملة بعله الزحمة فحينئذ (ينقل
 بطوافي) لانه ليس للمكي ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة لا فاقى فبأنى المكي
 بطواف فضل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان مقنعا أو مساقى الهدى أم لا
 فيطوف طواف القدوم (يضطبع فيه) أى فى أشواط جميع طوافه قدوماً ونظلاً (ويرمل)
 أى فى الثلاثة الاول (ثم يسعى بعده وهل الفضل تقديم السعى أو تأخيره الى وقته الاصل) وهو
 بعد ادا عركته كما أشرنا اليه (قبل الاول) والاولى ان يقيد بالآفاقى (وقيل الثانى) وصحبه ابن
 الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافاً للمعنى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط
 مستحب بالاجماع فينبغى أن يكون هو الفضل بلا خلاف ونزاع (والخلاف) أى المذكور
 سابقاً (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمتنع آفاقياً بلا شبهة أو مكيافقه مناشئة (أما القارن
 فالأفضل له تقديم السعى) أى ويجوز تأخير بلا كراهة (أو بسن) أى فيكره تأخير لانه صلى الله
 عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

وطاف طوافاً آخر وسعى
 سبعا آخر واستقر على
 الاحرام الى الفراغ من
 الحج وان كان مفرداً بالحج
 استقر على احرامه الى
 ان يؤدي نسك الحج وان
 كان مفرداً بالحجرة حلق
 راسه وقال عند الحلق
 (اللهم) اثبت لى بكل شعرة
 حسنة واح عنى بها سنة
 وارفع لى بها عند درجة
 وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً
 كثيراً واستقر حلالاً الى ان
 يحرم بالحج يوم التروية

جوزي الله سبحانه عن الحاج خيرا (راح الامام مع الناس) أي مجتمعين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصحيح كما قال ابن الهمام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصلي بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفي المبسوط والكافي للحاكم الشهيد يستحب أن يصلي الظهر يعني يوم التروية ففيه إيماء إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس ولحق صلاة الظهر يعني لم يقضه الاستحباب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي إذا صلى الظهر يعني وأما ما ذكر في الهيطة والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشئ على ما صرح به في الفتح وقد صرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه وقت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج حاله يصل الجمعة لوجوبها عليه فيكره له الخروج قبل ادائها لكن ينبغي أن يقيد بما إذا صلى الامام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب عليه أن لا يخرج حتى يصلي أو يستحب في حقه أن يخرج قبل الزوال محل بحث (وان بات بمكة) وكذا بعرفة وغيرهما فالأولى أن يقول بغير منى (تلك الليلة جاز وأساء) أي ترك السنة على القول بها فقال القاضي تبع الماني المحيط الميث بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وإنما هي للتأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلي الظهر يوم التروية يعني ويقوم إلى صبيحة عرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على سنية ذلك استئناهم الدفع من منى بعد الطلوع فليس في محله فإن هذه السنة مختصة لمن بات يعني ثم قوله ولا كلام في أن الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلى يوم الفجر ثم غدا إلى عرفات ومرعى اجزاء ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لأن الروح إلى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنيته يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام فحين بات بمكة ليلة عرفة وإنما الكلام فحين بات بعرفة ليلة عرفة فلا تداخل بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفا لسنة فتأمل فانه موضع زلل ومحل خلل

• (فصل في الرواح من منى إلى عرفات فإذا أصبح) أي يعني (صلى الفجر بها) أي لو قتها المختار وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضيان بغلس فكانه قائمه على فجر من دافئة والاكثر على الاول فهو الافضل (ثم يمكث) أي هنه وسويعة (إلى أن تطلع الشمس) أي تنشق (على شبر) يفتح مثلثة وكسر موحدة جبل يعني محاذة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا طلعت) أي الشمس (نوجه إلى عرفة) أي له يكون على وفق السنة (مع السكينة) أي في الباطن (والوفار) أي في الظاهر (مليبا) أي في حال (مهلا مكبرا) أي في أخرى وكذا حامدا مسجحا مستغفرا (داعيا إذا كرا) تعميم بعد تخصيص (مهلبا على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانهاء والانشاء (ويبقى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتما لما شأنها لأنها أفضل الأذكار والادعية حال الأحرار (وان راح قبل طلوع الفجر) أي بعد ميتوته أكثر الليل ففيه كلام سبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي وجهه لأفعاله لقوله (وأساء) ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب)

ويدعو بما تقدم في أحرام الحج من الأدعية • (فصل) • وإذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغفار المنقذة من النار المنسوبة إلى الحسن البصري رضي الله عنه في هذه الليلة بواجب عليها من وثقه الله للسعادة من خلص أوليائه وعباده العالمين وكان بواجب عليها والدي الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وأنا أرويه عنه بروايتي عن استاذي حافظ الدنيا شمس الملة والدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي رحمه الله

بفتح ضاد مججمة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذا مسجد الخيف في أصله وطريقه
في أصل المازمين عن عيمك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعود على طريق المازمين) اقتداء بقله
صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زماننا هذا لما فيه من كثرة الشوك وغلبة الخوف
وقلة الشوك لا أكثر الحاج والمازنان مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون هـ جز
ويجوز إبداله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سبج وكبر وهلل ومجد
واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاني الدعاء
واليه في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات
وهي عشر كلمات ألف مرة إلا يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه الاقطيعة رحم أو ارادة ما أم سحان
الذي في السماء عرشه سحان الذي في الأرض موطنه سحان الذي في البحر سيده سحان الذي
في النار سلطانه سحان الذي في الجنة رحته سحان الذي في القبر قضاؤه سحان الذي في
الهوام روحه سحان الذي رفع السماء سحان الذي وضع الأرض سحان الذي لا ملجأ ولا منجى
منه إلا إليه قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (ثم لي إلى أن يدخلها)
أي عرفات ثم يستمر عليها إلى أول رمي الجمرات

• (باب الوقوف بعرفات وأحكامه) •

وعرفات كلها موقف الاطن عرفة كما في السنة (إذا دخل عرفة نزل بها مع الناس حيث شاء)
لان الافتراء عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع
الجماعة أرجى فصا وهذا الكيف أخرى الا اذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر
والحضور في المناجاة أو يبعده على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعرفة
في المقام المخصوص بحيث لا يامن من اللصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة
(والأفضل ان ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من ان السنة أن ينزل
الامام بمزة ولا مأ أو ضعه رشيد الدين بقوله فينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بمزة قريبا من المسجد إلى
زوال الشمس ويضرب بها ضربه ان كان له فان ما ذكره بالنسبة إلى الامام لا بالاضافة إلى
الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التناول انه ينزل أولا بمزة ثم بقرب جبل الرحمة فلامعنى
لقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الاصحاب ولعلهما مشيا على ظاهر الحديث والله أعلم
بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الزحمة وفقد نزول الظلمة
(فاذا نزل) أي بعرفات (يمكث فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يقوت جز من أوقات وقوفها
(ويستغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل
ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الجديهي ويميت
وهو حي لا يموت يله الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولوالديه ومشايخه
وأقاربه وأصحابه الاخيار ولعمامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي
تارة فتارة واستمر على الطاعة والعبادة ولم يستغل بأمور العادة الامتداد الضرورة والحاجة
(إلى أن تزل الشمس فاذا زالت اغتسل) أي لو وقف عرفة على الصبح لا بدومه وهو سنة
مؤكدة (أو توشأ) وهو رخصة (والفصل أفضل) يعني وأجره أكمل لكن الأولى ان يقتل قبل

تعالى عن الشيخ الزاهد
الصوفي أبي العباس احمد
ابن محمد العقبي والخيرة
الصالحه بقية السلف ام
محمد زيب آية عبد الله
العرباني قال الاول انبأنا
الشيخة الصالحة ام عيسى
مريم ابنة الشهاب احمد بن
محمد بن ابراهيم الاذري
الحذفي وقالت الاخرى
اخبرنا الشهاب احمد بن
النجم ايوب بن ابراهيم
القرافي الشهير بابن المنقر
وكان صالحا كلاهما عن
ابي الحسن علي بن محمد بن
ابي بكر الوافي الصوفي قال
ثانيهما سمعا ثانيا ابو
القاسم عبد الرحمن بن مكي
الطرابلسي الصوفي

الزوال ليكون أقول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حوائج) أي مما يتعلق بالاكل والشرب
وأما العمل (قبل الزوال) وتفرغ من جميع العلائق وتوجه بقلبه إلى رب الخلائق (أقوله تبارك
وتعالى وتقبل إليه تبتلا ففروا إلى الله

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة) • أعلم أن هذا الجمع للتسك عندنا فيستقوى فيه المسافر
والمقيم خلافا للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سبأني بسطها وشرحها فإذا فقد
شرط منها يصلي كل صلاة في الحنية على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متعين
على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعي جميع الشرائط والأحكام (فإذا اغتسل
وزالت الشمس سار إلى المسجد) أي مسجد بئر رهوف أو آخر عرفه فهو جاهل قبل أن بعضه منها
(من غير تأخير) أي في سيرة ثلاثين يومين أو فوات وقوفه لكن الأولى حيث كان يسير إليه
قبل الزوال ليدرك أوله بعد وضوؤه والافراز أنه بعد تحقق وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة
بخطافه وأمله صلى الله عليه وسلم نزل أول بئر له رعاية هذا المعنى ولرفع الخرج بالذهاب والاياب
في المبنى (فإذا بلغه) أي المسجد (بعد الإمام الأعظم المنبر) وهو الخليفة ان وجد فيه شروط
الخلافة أو السلطان ان أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنصوب من جانب
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجمعة) وهو
الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا ينافي ما روى عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والإمام في
القسطاط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الأذان فيخطب لأن المراءى قوله بين يديه أي قدمه
وعند اقرب حضوره فالجمله تجعل حاله وهذا معنى قول صاحب الميسر وهذا معنى قوله الأول
فتأمل (فإذا فرغ) أي المؤذن (فام الإمام فخطب خطبتين فأما) يجلس بينهما جلسة خفيفة
كالجمعة (وصفة الخطبة) أي كيفيتها على طريق السنة (أن يحمده الله تعالى) أي بشكركه على
نعمائه (ويؤتي عليه) أي وينفقه بألوان ثلثه من ذكر صفاته وأسمائه (ويبلي ويهال ويكبر)
وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفه عندنا من جملة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم ويعط الناس) أي يطعمهم بأن يردهم في الدنيا ويرعهم في العقي ويحبب اليهم المولى فيبين
لهم أن له الآخرة والأولى فذكره وشكركه في كل حال هو الأولى (وبأمرهم) أي بالمعروف
(وبنهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس أحوالهم من أفعالهم (ويعلمهم
المناسك) أي بقبيلهم (كأنه خوف بعرفة ومن دقة والجمع بهما) أي بشرائطهما وآدابهما (والرحي)
أي رمي جرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي فمين يجب عليه ويستحب له (بوالخلق) أي
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الأخرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة في
أيام النحر وأن أولها أفضلها وجاز في لياليه (وسائر المناسك التي هي إلى الخطبة الثالثة) وهي
الواقعة في ثاني أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل وبقية المؤذن فيصلي
بهم الإمام) أي لا غيره (الظهر ثم يقيم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر) وهو المشي بجميع
التقدم والحاصل أنه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد وهو الظهر لكن الأهم فيه
الأيام (بأذان واحد وإقامتين) وأما ذكره فاضحان في شرح الجامع وبصلي الظهر والعصر
في آخر وقت الظهر ففيه أنه يلزم منه تأخير الوقوف ويأتي حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا

فألا نبأنا الحافظ أبو طاهر
أحمد بن محمد السلي
الصفري نبأنا أبو عبد الله
أحمد بن علي الأسواني
الصفري بلصبيان نبأنا أبو
الحسن علي بن شعاع بن
محمد الشيباني المصلي في
المكة كزنا نبأنا أبو علي أحمد
ابن عثمان الزبدي الصفري
عن جنيده البغدادي عن
سري السقطي عن
مقدروف الكرخي نبأنا
معبود بن عبد العزيز العابد
عن الحسن البصري رضي
الله عنه (فان) كنت اتقى
ان أرى في عمري وليامن
أولاء الله تعالى أو صدقا
فأسأله عن حاجتي في البقعة

زانفت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر
 ولا يبعد أن يكون مراده أنه يصلي الظهر والعصر بعده لأقله للإيماء إلى أنه يصلي الظهر في أول
 وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالإضافة إلى صدره لأنه يصليهما معاً في آخر وقت الظهر
 ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماءنا الاحاديث
 الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الامام وجوباً (القرطبي في الصلواتين) أي
 أي على أصلهما عند الاربعة ولا يجهر فيه ما البتة (بخلاف الجمعة) أي فانها صلاة مستقلة
 بشرائطها وأحكامها (ويكره للامام والمأموم) أي ممن أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح
 به فاضحيان (ان يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر والبعدية وسنة العصر المقلبية
 (والتطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع في النصفة (أو شيء آخر) أي عمل آخر
 بالاولى كالأكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغلا بعد
 فصلاً (ولو بعد) أي لعله أو حاجة (بما) أي قد ارما (يقطع فوق الاذان) أي عرفاً (اعاد
 الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يبعد (والاقامة للصلاة) والمقصود عادة الاذان
 والاقامة لا بد للعصر منها ثم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضاً
 وانما ذكره في الأخيرة والمهبط والكافي بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر
 فعبر به عما قال في الفتح هذا ينافي حديث جابر فصولي الظهر ثم أقام فصولي العصر ويصلي
 بينهما شيئاً وكذا ينافي اطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما بشي فان التطوع يقال على
 السنة انتهى ولعلهم لم يطلعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع الغالب اطلاقه
 على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي
 من جليته وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (إلى ان يدخل
 الامام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكماً لاستغلال المأموم بعمل آخر بعد ذلك ثم ان كان
 بالامام مقبياً أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضاً) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام
 (مسافراً قصر) بالتخفيف ليكون القصر واجبا على المسافر فلو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أي بعد
 سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فإذا سلم قال لهم) أي لاجل المقيمين (أتموا
 صلاتكم يا أهل مكة) الاولى حذف الجمله التذكيرية (فإن أقوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع
 اسافر بمعنى مسافر كعصب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان
 مقبياً فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافراً فلا يجوز القصر للمقيمين ولا يجوز
 للمقيم) أي ولو كان انما (ان يظهر الصلاة) أي لا يختص القصر بالمسافر اجتماعاً وانما
 الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (وللا مسافر أن يقتصر على) أي بالمقيم (ان قصر) أي
 لعدم صحة صلاته بالقصر هذا وقد قال ابن القيم في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك ان
 الحاج اذا دخل أيام العشرة مكة ونوى الاقامة خمسة عشر يوماً ودخل قبل أيام العشرة لكن
 بقي الميعاد الترويبة أقل من خمسة عشر ونوى الاقامة لا يصح لانه لا بد له من الخبز وحباله عرفات
 فلا يتحقق منه نية الاقامة خمسة عشر يوماً. وقيل كان سبب تفتحه عيسى بن قيس فأن هذه المسئلة
 قال قد خلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة فلهذا الغلط

أو في المتأخر حتى اذا كانت
 سنن من السنن وانما وقت
 يعرفات عند الزوال واذا
 بمائة أنفس عند الاراء
 التي بحال وادى نعمان
 فخرجوا وادى الصغرات
 فقصت أنهم القوم
 فقصت منهم وسلمت عليهم
 فردوا على أحسن ردوا
 فهم شيخ كبير قد نوره
 وجهه فعد لا نوره الاق
 فجلست معهم وقد تصاعرت
 نفسي عندي لما شاهدت
 فيهم من الوفاء والسكينة
 فقام أحدهم فأذن وأقام
 فقدم الشيخ فصولي بهم
 فصلت معهم وأنا أعلم أنه

أتم الصلاة فلقيني بعض أصحاب أبي حنيفة فقال أخطأت فأنك تخرج إلى منى وعرفات فلما رجعت من منى بدا صاحبى أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه فجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة فأنك فقيم ~~ع~~ فأنك تخرج منها لا تصير مسافرا فقلت في نفسى أخطأت في مسئلة واحدة في موضعين ولم يتقنى ما جئت من الأخبار فدخلت مسجد محمد واشتغلت بالفقه انتهى ولا يخفى أن هذا الخطأ إنما هو على مقتضى قواعد الحنفية دون الشافعية فأن عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين ظاهر كلامى صاحب الامام تعرض حيث حكم في الاول بأنه مسافر فلا يجوز له التمام وحكم في الثانى بأنه مقيم فلا يجوز له القصر مع أن المسئلة بها هما ولعل التدبير فلما رجعت إلى منى وفويت الإقامة بمكة مع صاحبى بدلى الخ هذا وأصل المسئلة على ما فى المتن وعلى ما صرح به فاضيان من أن الكوفى اذا نوى الإقامة بمكة ومضى خمسة عشر يوما لم يصير مقيما لانه لم ينو الإقامة فى أحد هما خمسة عشر يوما ففهوم هذه المسئلة انه لو نوى فى أحد هما خمسة عشر يوما صار مقيما فحينئذ المسافر اذا دخل مكة واستوطن بها أو أراد الإقامة فيها شهرا مثلا فلا شك انه يصير مقيما ولا يصير حبيذا خروجه إلى منى وعرفات ولا ينتقض إقامته اذا لا بشرط تحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية بها بحيث لا يخرج منها والله أعلم (ولو خطب قبل الزوال أو لم يخطب أصلا صح الجمع) أى لان الخطبة ليست من شرائط صحة الجمع بل هى سنة (وأساء) أى ترك السنة أو إيقاعها قبل وقتها المسنون وقبل بعيد الخطبة (ويكره التنفل بعد اداء العصر فى وقت الظهر) وكان الاولى أن يقول ولو فى وقت الظهر لانه صلاة فى وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده مطلقا فلذلك أو آخر فرض العصر عن وقته لا يكره التنفل فى وقته فعلة الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعد حصول العصر (صرح به بعضهم) وهو موهوم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله فى الكبير وأعلم انه هل يكره التنفل بعد اداء العصر فى وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد فى ذلك مع أنه نقل ما فى نظم القرائد الا انه لا ينتقل بعده وعبارته

ولا تنفل بعد العصر فى عرفاتها • وقد جعت والظهر ما يتغير

وفى شرحه اسند المسئلة إلى القنية (ولا يصح اداء الجمعة بعرفة) أى لكونها غير عصر ولا تصير بجمع الخلق فيها لعدم البيوت والمساكن بخلاف منى فانها وان كانت قرية لا يجوز الجمعة بها فى غير موسم الحج عندنا على خلاف ما سياتى بيانه وأما ما حكى القرطبى عن أبي حنيفة وأبى يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لانه كيف يتصور انه صلى الله عليه وسلم فى حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز لأحد من الأئمة جوازها اللهم الا أن يقال بتدخل خطبة السنة فى خطبة الجمعة

• (فصل فى شرائط جواز الجمع) • منها تختلف فيها ومنها تنفق عليها واختلف أن الجمع سنة أو مستحب وأما ما وقع فى بعض المناسل من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة وجب لصيانة الجماعة فينبغى أن يحمل للوجوب القوى بمعنى الثبوت (الاول تقديم الاحرام بالحج عليها) وفيه ايماء إلى أنه لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر محرما بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الجمع كما هو عند أبي حنيفة خلافا لهم ولو كان محرما بالعمرة عند الصلاتين لم يجوز عند الكل (فان صلى

ما كتب فى حنفية مثلها ولا يكتب ثم استقبل القبلة بعد الصلاة فقال الحمد لله كثيرا فلم يسمع غيرها ونفت أن يفوتنى أو يغيبوا عني فقلت للذى يلقى بهن الذى اصطفاك بم نك هذه المنزلة وهذه القضية قال فتغير وجهه وفتح عينه فقال له الشيخ من يهذى الله فهو المهتد اهده يرحمك الله فقال كنت أقول الاستغفار المنقذ من النار فى ثلاث لبال فقلت ما هذا الاستغفار وما هذه البالى فقال ليلة سبع من ذى الحجة وليلة

الظهر) أي بجماعة مع الإمام وهو حلال (ثم أحرم بالحج ووصل إلى العصر لم يجز العصر) أي
 إلا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافا لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه
 هو وجود الأحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الأحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لأن
 الصحيح على ما قاله الزبلي هو أنه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم
 الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجه ظاهر
 ولا يتصور أن يفعله بخلافه الأسهوا أو نسبنا فلذا قال (ولو وصل إلى الإمام الظهر والعصر
 فاستبان) أي ظهر وتبين (أن الظهر) أي صلته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وأن الظهر
 صلى بغير وضوء والعصر به) أي بوضوء مجدد وغيره (يلزمه إعادة جميعا الثالث الزمان وهو
 يوم عرفة) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفة
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجا عن الفقه صلى الله عليه وسلم ولما ذكر الخبازي في ضمن
 تعليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للجماعة إلى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج إلى تقديم
 العصر لاستدامة الوقوف لأنه يمكنه أن يصل في وقت في موضع وقوفه إذا لا ينقطع وقوفه
 بالصلاة بخلاف المصلين بجماعة حيث لا يمكنهم أداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون إلى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف إلى غروب الشمس واجب انتهى لكن فيه أن الصلاة
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضا لسهولة مواقف عرفات واستواء أماكن فيها من الجهات وانما
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرقات كلها موقف الابتن عرفة مع أن تسوية الصفوف
 سنة تسقط عند الضرورة على أن العبادة في أثناء الوقوف الذي من جملة الطاعة أفضل فإتراكه
 صلى الله عليه وسلم واختار الجمع بالجماعة خارج عرفة لادفع المخرج عن الأمة فانه نبى الرحمة
 وقد وسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل أن المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويطبق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يضاعفه
 في عرفات وبهذا تفسد قول المصنف في الكبير كذا ذكروا المكان ولم يبينوا أي وضع هو
 إما عرفات فلا شك فيه وإما خارجه فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكر عن الخبازي
 فلما أنه حجة وهو عليه كما لا يخفى على من أدنى مسكة لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند
 أبي حنيفة خلافا لهما (فلو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)
 أي منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجوز
 ذلك فيجمع بينهما المنفردا أيضا ثم حكم الجماعة مع غير الإمام الأكبر أو نائبه كحكم المنفرد لقوله
 (السادس الإمام الأعظم أو نائبه فلو صلى بهم رجل بغير إذن الإمام) أي وجمع بينهما (لم يجز
 العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع
 الإمام جائز) ويأباه أدرك رجل ركعة من الظهر ثم قام الإمام ودخل في العصر فقام الرجل يقضي
 ما قام من الظهر فلما فرغ منه دخل في صلاة الإمام مع العصر وأدرك شيئا من كل واحدة من
 الصلاتين مع الإمام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة علق لكن لامع الإمام
 لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافا لهما ثم من الشرائط المختلف فيها أن يكون أداء

نسع ولبسة عشر ولو علم
 فأنها ما يقول وبأى شيء
 يتلف لكان حقا على الله أن
 يرزقه الأمن يوم القزع
 إلا كعبه وبخصه بالرحمة
 والولاية فقات عليه أبر حن
 الله تعالى فقال لي هي هذه
 اللهم اني أستغفرك لكل
 ذنب قوى عليه بدني بعافيتك
 وبالله قدرتي بفضل نعمتك
 وانبطت اليه يدي بسعة
 رزقك واحتجبت عن الناس
 بسترك واتكأت فيه عند
 خوفك منك على أمانك
 ووقف من سطوتك على فيه
 بحلمك وعولت فيه على
 كرم وجهك وعفوك

الصلايتين جميعا بالامام أو نائبه عند أي خبطة حتى لو صلى الظهر مع الامام ثم العصر بغيره
أو بالعكس لم يجز العصر الا في وقتها قل الطرابلسي وعن محمد بن ابي اذ مات أميرهم وليس فيهم
ذو سلطان فقدموا رجلا امامهم الجمعة جازفهمنا اذا قدموا رجلا يصلي بهم يجز بهم ونعقبه
المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كاجعة لانهم يرضون بما لم يرضوا
أحد القاتم للقرض ثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بقرض ولا واجب فلا يقاس على
القرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد القوت وهذه الفضيلة تنقوت لاعتن بدل فلهذا
قياس بالاولى للجواز

(فصل في صفة الموقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم) وهو المشهور
بمسجد غرة (راح الى الموقف والناس أي الذين صلاوا معه ويكره التأخير) أي تأخيرهم كلهم
بعد الصلاة لان التجهيل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الأفضل ان
يروح مع الامام) وفيه أن التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز
مع العذر فكيف بترك المستحب وحيث لا معنى لقوله لكن الأفضل أن يروح مع الامام وان
كان لحاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكره وبغير عذر ثم قوله
الأفضل أن يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادرة الى
الطاعات والمساعدة الى الخيرات هو الأفضل فتأمل (فيقف راكبا وهو الأفضل) والأكمل
ان يكون المركوب بعيرا (والانقضاء أي ان قدر عليه) (والانقضاء أي والاضطراب والقوله
فصل في الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم) (بقرب الامام) أي ان لم يكن راحما
فيكون الامام ممن يتقرب به في ذلك المقام (وبقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خاليا عن الزحمة
وعن هجوم الظلة خصوصا (عند الصلوات) أي بالحارات البكار والخروشات (السود) فانها
مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أكثر فضاء الجهات ومن آداب الدعاء
(خلف الامام) أي ان تبسر (والافق عينه أو جفونه) أي قد اغمى (أو شمله) (والإظهارات
تجملها) (أولى من حدانها) (رافعا يديه بسطاً) أي باسطهما غير قابض لهما كأنه ينتظر أخذ القبض
بهما وحصول نزول البركة ليسج بهم ما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرهما هلا مسجما
مليحا مداما) (صليا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا) أي بالدعوات المأثورة وغيرها وقد جفت
الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية فأتلا ان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المفخم
ومجمله اللهم اني أسألك من خير ما سالك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما
استأذنت منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا اظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم
(يستغفر الله ولو اديه وأقاربه وأحبائه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن
يقول رب اجعلني مقبلا الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسبأ في بعض الدعوات
المأثورة بخصوص وقفة عرفة (ويجتمعي في الدعاء) أي التضرع والالتماس والابتناء

فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واعتصم به لي يا خير
الغافرين اللهم اني استغفر لك
لكل ذنب يدعو الى غضبك
أو يذني من خطئك أو يعيلني
الى ما نهيتني عنه أو يساعدني
عما دعوتني اليه فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
اللهم اني استغفر لك لكل
ذنب أسلت اليه أحد من
خلقك بفواقي أو خدعته
بجھليتي فليجبه منه ما جهل
وزيت له ما قد علم
ولقيتك غدا

والاستغفار (ويقوى الزجاء) أى بقلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أى في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالخفية أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فيمن جهر بالذكر والدعاء انكم لا تدعون أصم ولا غافيا وانكم تدعون سميعا قريا بأشار اليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادى عني فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (ويكرر الدعاء) أى لكل دعاء يدعو به (ثلاثا يستفحه بالتحمد والتعبد والتسبيح) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه ويان صفاته وأسمائه يقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين واللائكة المقربين وأصحابه المكرمين وآله المعظمين واتباعه المتقين الى يوم الدين (ويحتمه) أى كل دعاء (بها) أى بالذكورات من التحمد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب وأفعل وفي الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال لبيك اللهم لبيك ثم قال انما الخير خير الآخرة وفي رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سعته وكثرة اتباعه وكمال ملتته وصدرة انه أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحوال امته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة بها والايام بان لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفا عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة يرفع يديه ويقول الله أكبر والله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد اللهم اهدني بالهدى ونقنى وفي رواية واعصم عني بالتقوى واغفر لي في الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعل له حجاجا مبرورا وذنبا مغفورا ثم يرد يديه فيسكت قدر ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أفاض وأخرج الترمذي وابن خزيمة والبيهقي عن علي رضى الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالأذى تقول وخيرا عما تقول اللهم لك صلاحى ونسكى ومحباى وعمالى واليك ما أتى ولك ربى ترائى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدروشات الامر اللهم انى أسألك من خير ما تجي به الريح وأعوذ بك من شر ما تجي به الريح وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا بالهدى وزينا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أمرت بالدعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبيت من خير فخبه البنا وبسر لنا وما كرهت من شئ فمكره البنا وجنبنا ولا تنزع منا الاسلام بعد اذهابتنا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكافى وتسمع كلامى وتعلم سرى وعلايى ولا يخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجيل المشفق المقر المعترف بذنبه أسألك مسئلة المسكين وابتهل اليك ابتهال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضطرب ومن خضعت لك رقبتك وقاضت لك جسدهم ونخل لك جسدهم ورغم أنفه اللهم لا تجعلنى بدعا لك ربى شقيا وكن بى رؤفا رحما يا خير المسؤولين يا خير المعطين وأخرج البيهقي في

بأوزارى وأوزار مع
أوزارى فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لى يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفر لك لكل
ذنب يدعو الى التوب ويضل
عن الرشاد ويقل الوف ويحق
التاد ويكمل الذكر ويقل
العدد فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
أستغفر لك لكل ذنب
اتعبت فيه جوارحى فى ليلى
ونهارى وقد استترت حياء
من عبادك بستر ولا ستر
الاماسترتنى به

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يقف عشية عرفة بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وعالينا معهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا مالا تشكى ما جزاء عبدى هذا سجنى وهلالى وكبرنى وعظمى وعرفنى وأتنى على وصلى على نبيى اشهدوا يا مالا تشكى انى قد غفرت له وشفعته فى نفسه ولوسألتنى عبدى لشفعته فى أهل الموقف انتمى ولعل بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال فى الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة واثنان كبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكرت دعائى ودعاه الانبياء قبلى بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل فى سمعى نوراً وفى بصرى نوراً وفى قلبى نوراً اللهم اشرح لى صدرى وبسر لى أمرى وأعوذ بك من وساوس الصدر ونشيت الامر وعذاب القبر اللهم انى اعوذ بك من شر ما يلج فى الليل وشر ما يلج فى النهار وشر ما تنهب به الريح وشر بوائق الدهر وأخرج الجندى عن ابن جريج قال قال بلغنى انه كان يأمر أن يكون أكرت دعاء المسلم فى الموقف ربنا أتت فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (فيقف) أى الامام وغيره (هكذا) أى مستقبلاداعيا الى غروب الشمس لما أخرجه البيهقى فى الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت قوسم رجلاً لا تقضى به فاذا سلم بن عبد الله فى الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا الله ربنا ورب آبائنا الاولين فلم يزل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم نظرت الى وقال حدثنى أبى عن أبيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه اعفاء الى دفع اشكال مشهور وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكرت دعائى ودعاه الانبياء قبلى بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشار الى جوابه بان الله تعالى يعطى على هذا الشئ أفضل مما يعطى على الدعاء واجب أيضاً بان عرض الشئ هو تعرض للدعاء بل هو بلغ فى مقام الاعتناء لكن يؤيد الاول المراد به مطلق الذكراً ما أخرجه ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهد عن قراءة القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكراً قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من شغله القرآن عن ذكرى ومسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى الذاكرين والسائلين هذا وأخرج ابن أبي الدنيا فى كتاب الاضاحى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه قال وهو بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلاً لانه ليس فى الارض يوم أكرت عقاباً للرفاق فيه من يوم عرفة فاعلموا فيه من قول اللهم اعنق رقبتى من النار واوسع لى فى الرزق الحلال واصرف عني فسقة الجن والانس فانه عامة ما أدعوك به ويروى عن الفضيل بن عياض انه لم يزد عشية عرفة على واسوأتاه منك وان غفرت لى (وبلجى) أى الواقف (ساعة فساعة) أى بعد ساعة (فى أثناء الدعاء) أى جنسه من الدعوات فان التلبية حال الاحرام من أفضل العبادات

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى يا خير الغافرين (اللهم) انى أستغفر لك لكل ذنب قصدت فيه أعدائى لهمنى فصرفت كبدهم عني ولم تمنهم على فضيحتى كفى لك مطيع ونصرتنى حتى كفى لك ولى والى متى يارب أعصى فقهلى وطالما عصيتك فلم تؤاخذنى ومأتلك على سوء فعلى فأعطيتنى فأى شكر يقوم عندك بنعمة من نعمك على فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لى

(ويعلمهم) أى الامام القوم (المناسك) أى مناسك الحج والظاهر أن هذا مستدرك لان محل
التعليم وقت الخطبة المعهودة الالهم الا أن يحمل على أنه ان سئل عن شئ من المناسك فى اثنية
الدعاء هناك (وليجهت فى أن يقطر من عينيه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان
خلافه اشارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتبالباءتضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أى
ظاهرة وباطنة (وليتبعه من الحرام) أى من استعماله (فى أكله وشربه ولبسه وركوبه ونظيره
وكلامه وليحذر من ذلك) أى من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أى خصوصاً فى ذلك اليوم المعتبر
(وليجهت فى أن يصادف) أى يجدد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أى ان يتسمر من
غير حصول ضرر والافتد قال صلى الله عليه وسلم وقتت ههنا وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة
(قبل هو) أى موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهى القرحة وما
اتسع من الارض (المستعيلة) أى المرتفعة بالنسبة الى سائر ارض عرفات (التي عند الصخرات
السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك) وأما ما فى بعض النسخ موافقاً لما فى
الكبير من زيادة قبالة ذلك بين فصله عن غير يقين ثم العيين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة
والبناء المربع) أى الموضع فى رأس العين (عن يسارك بقليل ورايه) أى وراء ذلك الموقف (فان
ظفرت بموقفه الشريف فهو الغاية فى الفضل والاقف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع
الصخرات والا ما كن التى ينتمى ما فعلى سهلها تارة وعلى جبلها) الاولى وعلى حزنها معنى مسعها
(أخرى وجاء أن تصادفه فيفاض عليك من بركاته) أى بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم
لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش
البال فالأولى أن يقف فى مقام يحصل له الحضور من غير قف ورواقصور وأما صعود الناس الجبل
فليس له أصل أصلاً وحرس الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإيقاد
النيران عليه ليلة عرفة واختلاط الرجال والفسوان يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج
الطبرانى فى الأوسط عن ابن عمر رضى الله عنهما ما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام من
عرفات وهو يقول اليك تعدد وقلقا وضيقا مخالفاً دينى كذا فى الدر المنثور قال
صاحب القاموس قلت وضيقا بطنها عز الا فى النهاية الوضيق بطن منسوج بعضه على بعض
يشد به الرجل للبعير كالحزام للسرير

(فصل فى شرائط صحة الوقوف) أى من سبق الاحرام وغيره (وقدر الفرض) منه وهو
ساعة فى وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالغسل (وصنعيته) كدعوته
(ومكروهاته) كالغفلة فى حاله (اماشرائطه) أى الخمسة (فالاول) أى منها (الاسلام فلا يصح
وقوف الكافر) كالمسبوق (الثانى الاحرام) للزوم تحقق الاحرام وجود الاسلام بسبب النية
والتلبية فانما فرضان فيه ولذا لا يجوز الاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام
كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علماءنا الاعلام ثم المراد الاحرام (بجمع)
أى لاجتماعه (صحيح) أى معتبر شرعاً (غير فائت) بدل عنه أو يسل منه لكنه فيه انه لا يقال من
شرائط صحة الوقوف عدم فوق وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه فى وقته فلا يجوز
قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيجى فى محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يخلو عن

يا خيرا الغافرين (الالهم انى
أستغفرك لكل ذنب قدمت
اليك توبتي منه وواجهتك
بقسيتي بك وآليت بنيك محمد
صلى الله عليه وسلم وأشهدت
على نفسي بذلك أولياءك
من عبادك انى غير عائد الى
معصيتك فلما قصدت الى الله
بكيدة الشيطان وماليت
الى الخذلان ودعيتى نفسي
الى العصيان استترت حياء
من عبادك جرة ما على
وأنا أعلم أنه لا يكفى منك
ستر ولا باب ولا يحجب نظرك
حجاب الخلقك فى المعصية
الى ما نيتنى عنه

نوع مساحمة لان الشرط حكم وجودى تقديما لا يتعلق به أمر عدى تأخر (فلو وقف غير محرم)
 أى مطلقا (أو محرما بعمره أو محرما بجهج فانت لم يصح وقوفه) ان كان المراد بجهج فانت أى فاته
 الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذه من العبارة خفى جدا مع انه
 اذا تحلل الفات بعمره ثم أحرم بجهج صح احرامه وتحقق شرط وقوفه في قابل وان كان المراد
 محرما بجهج فانت له قبل ذلك فقوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حينئذ وكذا الكلام في قوله (وكذا
 لو وقف باحرام حج فاسد) ثم قوله (لم يسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام في صحة
 الوقوف وعدمها (وان لم يزمه المضي) وفيه انه اذا لم يصح الشيء فكيف يلزمه المضي فيه والحاصل
 انه أراد اذا أحرم وأفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان
 كان يلزمه الوقوف والمضي في بقية أفعاله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس
 كفساد الصلاة وبقي صورة أخرى وهي انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بجهج
 مجددا لا يصح له ذلك (الثالث المكان) أى عرفات (فلو أخطأ) أى فضله لا عن تعمده ونسيانه
 وجهله (لم يجز وقوفه بغدير عرفة) أى ولو يطن عرفة (الرابع الوقت) أى الزمان (وأوله زوال
 الشمس يوم عرفة) أى حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا للعنابلة فان زمان
 الوقوف عندهم يصح في يوم عرفة مطلقا وانما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخوه طلوع القمر
 الثاني) أى الصادق المعبر عنه بالصبح المستبدين المستطيل المشبه بذب السرحان المسمى
 بالصبح الكاذب (من يوم النحر) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس كينونه بعرفة في
 وقته) الظاهر ان هذا ركنه اعدم تصوره بدون نم وقته شرطه ثم كونه فيه يكفي لحصول الفرض
 الذى هو الركن (ولو لحظته) أى ساعة لغوية (سواء كان نوبا) أى للوقوف أو الحج (أولا) أى
 لا يكون نوبا ولكن بشرط تقدم احرامه (عالميا بأنه) أى بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه
 (أو جاهلا) أى غافلا أو مستغلا عنه (نائما أو يقظان) أى مستيقظا مستتبها (مفيا أو مغفى
 عليه مجنونا) كان حقه ان يقول عاقلا أو مجنونا لان الانغماس مرض يغشى العقل ويغلبه
 والمجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق به من جهة احرامه ما (أو سكران) أى بوجه
 مشرور أو بغيره وكان حقه ان يقول صاحبا أو سكران لا كما قال في الكبير عاقلا أو سكران
 (مجتازا) أى مارة غير واقف (سرا) كان الاولى ان يقول أو مسرعا لا يتوهم ان يكون
 وصفا لما راى فقد اقدرا احترازا (طائعا أو مكرا) أو محمدا أو جنبا حائضا أو نفسا (وكذا سائر
 الشروط المعبرة في صحة الصلاة من كونه عاريا ولا بلب أو فائما أو جالسا (ليلا) أى ليله النحر
 الذى بلى الوقفة الى طلوع القمر (أو نهارا) أى بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار
 على الليل وذلك لما في المحيط وغيره ان اللبالي كلها تابعة للايام المستقبلية لا الايام الماضية الا في
 الحج فانها في حكم الايام الماضية فليله عرفة تابعة ليوم التروية وليله النحر تابعة ليوم عرفة
 (واما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أى لحقة قليلة وهي الساعة اللغوية بدون
 النجومية والعرفية ثم لا يظهر فرق بين القدر المفروض وبين الشرط الخامس الذى هو كينونه
 بعرفة في وقته ولو لحظته (وأما الواجب) أى فيه كما في نسخة يعنى في الوقوف وهذا المن وقف بعرفة
 قبل الغروب لاحاطا كما يدل عليه قوله (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى أن يقال مد

ثم ما كشفت الستور ساو بينى
 باو اياك كفى لا أزال لك
 مطبعا والى أمرك مسرعا
 ومن وعيدك فارغا قلبت
 على عبادك ولا يعلم سر برقى
 غيرك فلم تسمى بغيرهم
 بل أصغت على مثل نعمتهم
 ثم فضلتنى بذلك عليهم كفى
 عندك فى درجتهم وما ذاك
 الا لحبك وفصل نعمتك
 فضلا منك على فلان الحمد
 يا مولاي فأسالك يا الله كما
 سترته على فى الدنيا ان
 لا تفضي به يوم القيامة
 يا أرحم الراحمين فصل وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لى
 يا خير

الوقوف بعد تحققه مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا
صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ورقوف جر من الليل) وهما متلازمان ولا يتصور
انفكاكهما الا من وقف في آخر جر من أجزاء عرفة بحيث اذا تحقق غيبة قرص الشمس سار من
غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليل فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو متر بعرفات ليل لا
لا يلزمه شيء لان امتداده ليس بواجب على من وقف ليل أو ما اذا وقف نهارا فيجب عليه امتداده
منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبير فقد راجع الواجب عليه الامتداد من حيث نزول الشمس الى
ان تغرب فغير صحيح على إطلاقه بل مقيد بما ان وقف قبل الزوال أو عنده وأما ان وقف بعد من
حين وقف فيجب الامتداد (وأما سنة فالفعل) كما سبق (والخطبة) أي بسجدة مرة (وكونها) أي
الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان
هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل هي سنن مستقلة الا ان لهن تبعية بالوقوف فلذا
عدن منها ولذا قال (والتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجميع (بلا
أخير) وفيه انه يجوز ان يكون بعرفات يوم عرفة ويفوته عن أول الزوال لكنه متى بترك
السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من
الزوال الى الغروب قد دبر (والدفع مع الامام) أي لاقبله (والافاضة في الحال) أي الابتعاد
(بعد وقوف جر من الليل) أي ولو تأخر الامام بعد زواله وبغيره (وأما مستحباته فالاكثر من
التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عدته من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام
(والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والنضرع) أي اظهار الضراعة والمسكنة
(والخشوع) أي المقرين بالخضوع (وتقوية الرجاء) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف
بقرب الامام) أي ان كان في قرينة للمقام (وخلفه) أي مع قرينه وكذا عيسته ويساره ويجوز
قدامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى
القبلة) وهي عين الكعبة والجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالفرار عن الاشغال
لحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة
السما التي هي قبله مطلق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا
واقتناحه وختمه بالجد والصلاة) وهذه الثلاثة ايضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي
الظاهرة والباطنية (والصوم لمن قوى) أي قد وعليه بلا مشقة حاصله لديه (والفطر للضعيف)
أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤتى الى أن يكون مؤذى
الخلق وأما ما في الخاتمة ويكره صوم يوم عرفة بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يجزم عن اداء
افعال الحج فبني على حكم الاغلب فلا ينفيه ما في الكرماني من انه لا يكره للحاج الصوم في يوم
عرفة عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فحينئذ تركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن
الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقبل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لا لاسبى خلقه
في وقعه في محذور أو محظور وكذا صوم يوم التروية لانه يجزم عن اداء افعال الحج انتهى وقد
ثبت انه صلى الله عليه وسلم افطر يوم عرفة مع كمال القوة الا انه أراد دفع الحرج عن الامم لكنه
لم ينه أحدا من صومه فلا وجه لكرهه على الإطلاق بل لابد ان يقيد بالتنزيه على الوجه

الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب سهرت
فيه ليلتي في لذتي في التاني
لاتيانه والتخلص الى وجوه
تحصيله حتى اذا أصبحت
حضرت السك بحليلة
الصالحين وأنا مضمحل خلاف
رضاك يا رب العالمين فصل
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
ظلمت بسببه وليامن
أوليائك أو نصرت به عدوا
من أعدائك أو تكلمت
فيه لغير محبتك أو نهضت
فيه الى غير طاعتك أو ذهبت
فيه الى غير أمرك فصل

المشروح فيما تقدم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (للمشجج الاعتراف) مني منسك أي النجاء
ولا يستطلي من الشمس في الموقف إذا لم يستغل ذلك من دعائه (وترك الخاصة) وهي الجحالة
والمناقرة مع المكاري، والرفقة بحيث يجر إلى العداوة ويحورهما من المخاصمة الدينية بخلاف
المضايقات في الأمور الدينية (والأكتاف من أعمال الخير) من الطعام الطعام وسقي الشراب
والتصدق على الفقراء والأحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتناق الرقاب وأمثال
ذلك (وألمكر وهاته فتأخير الروح إلى الموقف بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرفة)
والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به الكرماني بأنه يجوز
الوقوف بها حيث قال قال مالك هي من عرفة حتى لو وقف بعرفة أجراه وعليه دم ~~كذا~~ روى
القاضي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقهاء بمعية ونقص أصحابه أنه لا يجوز أن
يقف بعرفة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القراءتين نص من الماشكة اتفاق الأربعة على عدم
جواز الوقوف بعرفة فافهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام وأعلم أن ظاهر كلام
القذورى والهداية وغيرهما في قولهم عرفة كلها موقف إلا بطن عرفة ومن دلقة كلها موقف
الأوادي محسران المكاتب ليسا مكان وقوف فلو وقف فيهما لا يجر به كما لو وقف في منى سواء قلنا
أن عرفة ومحسران عرفة ومن دلقة أو لا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام
محمد ووقع في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فجر من أجراه من دلقة إلا أنه
لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر وروى الحديث ثم قاله فالوقوف بعرفة أجراه مع الكراهة وذكره
هذا في بطن عرفة مرة أخرى قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك
وأخبرناه وادى الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادي
محسر ولا ينبغي أن الكلام فيها ولحد وما ذكره غير مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه
كلامهم عدم الإجراء (والنزول على الطريق والخطبة قبل الزوال) لاستزائه حاترك السنة
(والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الإساءة لأن ترك الغفلة خصله مستصبة ففكراته تزيهية
(وتأخير الأفاضة بعد الغروب) أي من غير ضرورة (والتوجه قبل الغروب) وهو خلاف
الأولى لأنه يجوز أن يتوجه قبل الغروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لاسيما
إذا كان به ذرا الزحمة فانه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالتوجه
الأفاضة بالخروج قبل الغروب فهو حرام موجب للدم لكن قوله بطريق الوصل (وإن لم يجاوز
حدود عرفة) صريح في إرادته المعنى الأولي قائل (وأما المغرب بعرفة) وكذا أدله العشاء
بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله إلى من دلقة في وقت العشاء ~~ممكن~~ ينبغي أن يقال
أنه حرام لأن الجمع بمن دلقة واجب وأدائها حينئذ فاحسن إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته
بمكنه وفاته علمكروها ثم هل هل هو موقف لأنه يجب عليه الاعتصام بقطع القبر فلا يذهبها
انقلب محبة وهذا يقتضي قواعدا وأمل في مذمبة الشافعي فيصعب على المتكبي أن يصل إلى المغرب
في وقتها والمسلمون يخبرني أفرادها جميعها مع غيرها جميع تقدم (والأبيضاع) أي الاسماع
في السير ~~راكب~~ أو ماشيا وفيه اختلاف كثير فقتل كما قال (أن أدنى إلى الأيداع) فالأبيضاع
مكروه والأيداع حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فعليه السكنة والوفاء وان وجد

وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفر لك لكل
ذنب يورث الضغائن ويحل
البلاء ويسمى الأعداء
ويكشف الغطاء ويحبس
القطر من السماء فصل
وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفر لك
لكل ذنب الهائي عما
هديتني إليه أو أمرتني به
أو منيتني عنه أو دللتني عليه
بمخافته الخطي والبلاغ
إلى رضاك واتباع محبتك
وإشراق القرب منك فصل
يا رب وسلم

فرجة اسرع من غير ان يؤذى أحد في المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذى البعض فيكره حتى ان أمكنه الاسراع بلا اذى فالسنة ان يسرع فيقتي بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الاثمة زعم بعض الناس ان الابيضاع فيه سنة وليسنا نقول به انتهى ولا منافاة بينهما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الاول صاحب المحيط والكرمانى والزيلعي والطرابلسي والشمخى انتهى ووجه عدم المناقاة ان من يقول الابيضاع سنة يشترط ان لا يترتب عليه اذية واملن شاهد الابيضاع في هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الافتاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب لا دمه فيه تفصيل مذكور يأتي في فصله

• (فصل في حدود عرفة) وفيه اختلاف كثير فقيل كما قال (الحديث الاول) ينتهى الى جادة طريق الشرق (أى المشرق) كما في نسخة (والثاني الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات) أى ينتهى الى أطراف الجبال التى من ورائها (والثالث الى البساتين التى تلى قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذ وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى الى وادي عرنة)

• (فصل في الدفع قبل الغروب) فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده (أى بعد الغروب) فلا شئ عليه (أى انقضا) وان جاوز (أى حد عرفة) قبله فعليه دم (أى قابل لل سقوط بالعود اليه في وقته) فان لم يعد أصلا (أى مطلقا) أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه لم يتدارك ما فاته من الافاضة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كافي الفتح وهذا هو المخلص والافقيه ان استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغي ان لا يسقط عنه الدم اهدم تداركها الا ان يقال سقوط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو نذر بفتح النون وتشديد اللام الممهلة أى نذر به) أى بالغلبة عليه (بعينه) أى مثلا (فاخرجه) أى فحمله على خروجه اضطرارا (من عرفة قبل الغروب لزمه دم) وفيه ان ترك الواجب لعذر سقط للدم (وكذا لو نذر بعينه) أى شرد وهدم (تبعه) أى صاحبه باختياره لا خذه

• (فصل في اشتباه يوم عرفة) واذا التبس هلال ذى الحجة (أى انتهت غرته بسلخ ذى القعدة) (فوققوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تسعين شهادة) أى مقبولة وفي الكبير شهادة قوم (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوققوهم صحيح وجههم تام) أى كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وينبغي للمحكم أن لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولا ويقول قد تم حج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجوز بهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تفرعا على ما سبق فالأظهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفة لا يجوز بهم وكذا لو وقفوا فى الحادى عشر لا يجوز بهم (ولو شهدوا) أى الشهود عند الامام (عشبة عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليلة تكون الليلة عاشر شهره (فان بقى من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف) أى فيها وتقبل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعد تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب نسيت
فأحسبته وتماوت به
فأنته وجاهرتك به فسترته
على ولوتبت اليك منه
لغفرته فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لى
يا خير الغافرين (اللهم) انى
استغفر لك لكل ذنب توقعت
منك قبل انقضائه تجبيل
العقوبة فأمهلتنى وأسبلت
على ستر فلم آل فى هشك عنى
جهدا فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل

(فات جهنم) أي فيتحللون بأفعال العمرة من أحرارهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يدرك الوقوف واما المشاة) جمع الماشي (وأصحاب النقل) من أبواب العيال وأصحاب الازمال النقال (ولا يدركونه لم يعمل بتلك الشهادة ويقف من الغد بعد الزوال وان كان) أي بجمال (يمكن الوقوف) أي يمكن ان يلحق الامام الوقوف (مع أكثر الناس فوقه مع أكثرهم الا انه قد ترك ضعة الناس جازر وقوفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فالمعسر فيه الاعم الا كثيرا الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روى عن محمد انه اذا جاء الامام أمر مكشوف وهو يقف على الذهاب الى عرفة ومن أسرع معه فليذهب هو وليتقف ومن لم يقف معه فانه الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا ينبغي ان تقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من الغد لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذي تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا اذا كان القوم يقدر على الوقوف على ما مروا به ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف فيها أو يحتاجون الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين ونقصه ما في شرح الكثران شهدوا يوم التروية ان اليوم يوم عرفة بنظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا للتمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشتيم فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم ارف كذا استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم وبأمرهم أن يقفوا من الغد استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رأوا عليه الهلال (لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع الامام وان لم يعيدوه نقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رد شهادتهم كالأوقوف (وعليهم أن يحلوا بعمرة وقضاء الحج من قابل) وكذا الوقوف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم فجهنم تام وهم وغيرهم في الحج سواء وان استبقوا أنه يوم النحر (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الهلال في أول العشر من ذي الحجة فرأى الامام) أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استقر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم النحر في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (اجزأهم ولو خافه الشهود ووقفوا قبله لا يجوزهم ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزمن سائر الناس) تأكيده لما قبله وكان الأولى تقديم هذا تأخير ما قبله لانه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو مختار صاحب التبريد والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكثر والجمع والنقابة الاشبه الاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطلع بلدهم اذا كان بينهم مسافة كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر)

(فصل في الافاضة من عرفة واذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه) أي قبله او بعده

سيدنا محمد واغفر لي يا خير
 الغافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب نيتني
 عنه في القتل اله وحذرتني
 اياه فأتقت عليه وقبحته على
 فزيقته لي نفسي فصل يا رب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لي يا خير الغافرين (اللهم)
 اني استغفرك لكل ذنب
 يصرف عني رحمتك أو يحل بي
 نعمتك أو يحرمني كرامتك
 أو يزيل عني نعمتك فصل
 يا رب وسلم وبارك على سيدنا
 محمد وعلى آل سيدنا محمد
 واغفر لي يا خير الغافرين

من غير تأخر عنه لغرض ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المصبر عنه بالطمأنينة (والتوفيق) أي الرزاق في الظاهر مرضد الخفة (فان وجد فرجة) أي فضاء ووسعة (اسرع المشي بلا اذى) لان الاسراع سنة والاذى حرام (وقيل لا يسن الايضاع) أي الاسراع المؤدى الى الاذى أو الضياع كما تقدم ولا يسن في زمامات الكثرة الاذى على ما شاهدنا ولا فلا وجه لنفي سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المنهوم للغوى لا لافاضة بموجب الجماع في القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعوا منها الى مكان آخر وكل دفعة أفاضة وفي الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير الى مزدلفة على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الأولى رأما مائة ووجه العوام من ان المرور عما بين الميادين شرط أو واجب أو سنة فهو من وسواس الشيطان ليقعهم في المهلكة (ولا يتقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الزحام) أي شدة المزاحمة (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام والغروب) بأن توجه قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حد ودعرفة) أي لم يجز اذها بل وقف في آخر أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يقبض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة لامام) أي لو تأخر زمانا قليلا لابتعد في العرف تأخرا (جاز) وإذا كان كثيرا جاز بعذر وكره بغيره (ولو ابطأ الامام بالدفع) أي بالافاضة بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخره بعذر أو بغيره (ويستحب أن يكون في سيره مليا مكبراهم للامام مستغفرا داعيا صلي على النبي صلى الله عليه وسلم ذاكرا كثيرا بآيات) أي وان لم يقدر على البكاء يكون متبائلا (حتى يأتي مزدلفة ولا يصلي المغرب ولا العشاء بعرفات ولا في الطريق) (لما سبق) ولا يعرج على شيء (أي في الطريق) حتى يدخل مزدلفة وينزل بها

• (باب أحكام المزدلفة) •

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى مزدلفة) أي فاربها (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا وتواصلا لانها من الحرم المحترم (وبغسل لحوها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر) أي كل من المشي والغسل (وينزل بقرب جبل قزح) أي ان تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاي جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمسعر الحرام وهو أفضل مواضع مزدلفة (صعين الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس من الرفيق

• (فصل في الجمع بين الصلاتين) • يستحب التحجيل في هذا الجمع (أي فلا ينبغي ان يؤخره الا بعذر فيصلي الفرض) أي بنفسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي ثقله ان كان في أمن ورضى المكاري به (وينبغي جماله) أي لانه أهون عليهما من وقوفها أو لاداءة حفظها كما يدل عليه قوله (وبعقلها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالعقال وهو الحبل الذي يربط به ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اعقل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحقق دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلي وحده أو جماعة فيصلي الامام المغرب (أي صلواته بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

(اللهم) اني استغفرك لكل ذنب عسرت به أحدا من خلقك أو قبحت من فعل أحد من بريتك ثم تغمته عليه واتهمته جرأة مني عليك فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب عسرت به أحدا من بريتك ثم تغمته عليه واتهمته جرأة مني عليك فصل يا رب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القافرين

ثانياً جمع تأخيراً فلو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يعيد الاذان ولا الإقامة للعشاء بل يكفي بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس على الجمع الأول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضاً (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاوي قدس الله سبحانه وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشتغل بشئ آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة (فان تطوع) أي مطلقاً (أو تشاغل) أي بما يعقد فـ لا في العرف (أعاد الإقامة للعشاء مدون الاذان) خلافاً لفرحيب يعيدهما وقبل تعداد الإقامة في التطوع والاذان في التمشي وقيد الفصل بالنقل اذ لو فصل بقائمة لا يعاد الاذان اتفاقاً على ما في شرح الدرر (ويشوي المغرب اداء لا قضاء) كما صرح به في البحر الزاخر وغيره خلافاً لما يرويه العامة فانه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال له في وقت المغرب أمانصلي يا رسول الله الصلاة أمانك أي وقتها وراى (والجماعة سنة) أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال انه واجب ان لم يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقاً (فلو صلاهما وحده) أي منفرداً (جاز) أي ولو جمعا لكن الأفضل أن تصلي بجماعة والسنة أن تصلي مع الامام كما في الحاوي وأما ما ذكره البرجندي في شرح النقاية معزى الى الروضة من انه لا يجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذى سلطان عند أبي خنيفة وعندهما يجمع بغرام فمخلاف المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرايط هذا الجمع الاحرام بالحج) أي لا بالاهـ مرة فلا يجوز هذا الجمع لغير الحرم بالحج وأما ما ذكره الامام الهوبى من ان الاحرام لا يشترط بجمع المزدلفة فغير صحيح لتصريحهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكاً الا باحرام الحج (وتقديم الوقوف بعرفة عليه) أي سواء وقف فيها أو قبلها أما لو قدم هذا الجمع بمزدلفة ثم وقف فلا يجوز جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني أعم كأنصـله بقوله (فأما الزمان فليلة النحر) أي الى طلوع فجر العيد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى الصلاتين أو أحدهما قبل الوصول الى مزدلفة) وكذا بعد التجاوز عنها الى منى مثلاً (لم يجز) أي جمعه في غيرها (وعليه اعادته ما به اذا وصل) وكذا اذا رجع وفي تلقيح العقول للعجبوني اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعرفات يجب عليه الاعادة عندهما خلافاً لابي يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلاها في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالاجماع أي بالاتفاق الا أنه لا بد أن يقيد بأن صلاهما في مزدلفة (ولا يصلي) أي أحدهما (خارج المزدلفة) أي مطلقاً (الا اذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي فيه كما في نسخة (حيث هو) أي لضرورة ادراك وقت أصل الصلاة وفوت وقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا بلا خلاف وهما مسئلة مهمة معرفتها متعينة وهي انه لو أدرك العشاء ليلـه النحر وخاف لذهب الى عرفات بفوته العشاء ولو انتقل بالعشاء بفوته الوقوف ففعل يشغل بالعشاء وان فاته الوقوف لانهم افترض عين ووقتاً ضيق متعين وتأخيرها عصبية بخلاف فوت الوقوف فانه لا حرج على صاحبه اذا كان عن عذر ويمكنه التدارك فان الحج وقته متسع الى آخر العمر مع أن حصول الوقوف أمر موهوم أو مظنون وهذا محقق وقطوع على انه ليس في الشرع انه

(اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب تورك على ووجب في شئ فعلته بسبب عهد عاهدتك عليه أو عقد عقده لك أو ذمة آلت بها من أجل لا أحد من خلقك ثم نقصت ذلك من غير ضرورة لممتني فيه بل استترتني عن الوفاء به البطر وأخطئني عن رعايته الاشر فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وانقره لى يا خير القافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب لحقتي بسبب نعمة انعمت بها على تقويت بها على معاصبك وخالفك

يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبادة في جميع الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة النقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي خلافا للتنويري قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في طريق الحج أو يؤذيهما على وجوه غير جائزة كما هو مبين في محلها وذكر صاحب السراج الوهاج أنه يلزم الصلاة ويذهب إلى عرفات وكأنه نظر إلى دفع المخرج بالنسبة إلى المبني به في هذا الوقت فإن قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت الحج من التحاليل العمدية وقضاء الحج في العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب النخبة يسهل القرض ما شيا بموابع على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا وهذا قول حسن وجع مستحسن خلافا لمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينقصه وينبغي أن يكون هذا في حج القرض والنفل قلت وهذا متعين فيه ما لأن النفل يصير فرضا بالشرع في أحواله إجماعا وحكم فوتهما واحد اتفاقا ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولم يعد هـ ما حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز) انتهى وهو في غير محله إذ موضعه أنه لا يصليهما في عرفات أو في الطريق فإنه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فإنه يجب عليه أعادهما فيها فلم يعد هـ ما حتى طلع انقلب صلاة المغرب إلى الجواز بعد ما حكم عليها بالفساد فإن ذلك الحكم موقوف لايجاب الاعادة والافتداء صلاهما في وقتيهما إلا أنه ترك الجمع الواجب عليه ثم أعلم أن تأخير المغرب والعشاء إلى مزدلفة واجب كما صرح به البرزوي ومال إليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام وذهب بعضهم إلى فرضيته كالترتيب بين الفرائض وعليه منى أكثر السراج لكن الظاهر أن المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لأنه ما ثبت بالدلائل القطعية وكذا يجب الترتيب بين الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلي المغرب ثم يعيد العشاء وإن لم يعد العشاء حتى طلع الفجر عادت العشاء إلى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (فوقت العشاء) أي للصلاتين لكن على خلاف في اشتراطه في شرح المنظومة لحافظ الدين أن المشايخ اختلفوا على قول أبي حنيفة ومحمد فيهما إذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيبوبة الشفق فتنهم من اعتبر شرط الجواز للمكان فقال يجوزته ومنهم من قال لا يجوز فمكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى وعليه منى صاحب البدائع فقال فيما إذا صلى في غيره قد دل الحديث على اختصاص جوازه في حال الاختيار والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز يؤمر بالاعادة في وقتها ومكانها مادام الوقت قائما وكذلك في كشف البرزوي وذكر في المتن لو صلاها بعد ما جاوز المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وإذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء فلو صلى المغرب في وقتها والعشاء والمغرب في وقت العشاء قبل أن يأتي من مزدلفة أو بعد ما جاوزها لم يجوز وعليه أعادتهما ما لم يطلع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف يجوزته ولا يعيد وقد أساء ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز وسقط القضاء اتفاقا إلا أنه يأثم لتركه وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة لذهاب وقت الاستحباب (فلو وصل إلى من مزدلفة قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها
على وعبدك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
قدمت فيه سهوا وهو في على
طاعتك وآثرت فيه محبة
على أمرك فأرضت نفسي
بغضبك وعرضتها لخطئك
اذنمتني وقدمت إلى فيه
انذارك وتنجيت على فيه
بوعبدك وأستغفرك اللهم
وأنت الذي فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير الغافرين

غير واحد في غير موضع وأما إذا بات بعرفة مثلاً أو تعدى إلى من فيجب عليه أن يصليهما في أوقاتها (ويشارك هذا الجمع عرفه من وجوه الأول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع عرفة فإنه سنة أو مستحب) وكان القاري هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان ولا نائبه) أي من القاضي والخطيب (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تسن له الخطبة) وهذا من حيث هو في الشرط الثاني (الخامس أنه بأقامة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأصح أكثر من أصحاب المذهب (بخلاف الجمع بعرفة فإنه بأقامين) أي اتفاقاً

(فصل في البيوتة عز دقة) وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومعنى لأنه يتقرب فيها إلى الله تبارك وتعالى ولا تقرب الناس إليه في بعد الأفاضة أو لمجي الناس إليها في زلف من الليل أو لأنها أرض مستوية مكتوبة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله للمقام أنسب وذكر الطحاوي أن المزدلفة ثلاثة أسماء من دقة والمشعر الحرام وجمع والأصح كما قال الكرماني أن المشعر الحرام فيها لا يجنبها إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أنفست من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام لأنه لا يريد به المزدلفة جميعها لكن ذكر الجزء الأفضل وأراد الكل في مطلق العمل فتأمل (والبيوتة بها سنة مؤكدة إلى الفجر) عندنا (لا واجبة) أي كما عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بها كون أكثر الليل فيها (فبيوت تلك الليلة بها) أي كلاليدرك الوقوف بها فجراً (ويشتغل بالصلاة) أي وغير من الأذكار وقراءة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما اشتغل بعرفة) أن يسره ويغني أحبه هذه الليلة (أي بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأنواعه (والتضرع والدعاء) وهذا مستحبك فاعل وجهه أعلمه أنه عليه بقله (لأنها) أي ليلة من دقة (حجت شرف الزمان) أي لكونها ليلة للعبد من وجهه ليلة عرفه من آخر بل آخر أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم عموماً والمشعر خصوصاً (ويسأل الله تعالى أرضاء الخدم ولا يتهلن في ذلك) أي لا يتساهل بل يسأل بالتضرع إلى الحق تبارك وتعالى ليتخلص من مظالم الخلق (فان الإجابة موعودة فيها) والصواب أن الإجابة الموعودة واقعة في وقوف صحتها المارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لا تتم أي الحاجين عشية عرفة بالمغفرة فأجاب أني قد غفرت لهم ما خلا الظالم فإني أخذ المظلوم منه قال أي ديان شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت لظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجاب إلى ما سأله قال فغفرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر رضي الله عنهما أن هذه ساعة ما كنت تفعل فيها فإني أضحكك أضحكك للثقة سنك قال لن عدو الله أبليس لم يعلم أن الله عز وجل قد استجاب دعائي وفقر لا متى أخذت ما أبغضت فصل يحضوه على رأسه ويدعو بالويل والنجد فأضحكني ما رأيت من جوعه

(فصل في الوقوف فيها) الوقوف فيها (أي بعد طلوع الفجر) واجب (أي عندئذ لا سنة كما عليه الشافعي) (ومراتب خمسة شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الأحرار والوقوف بعرفة والزماني والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأول وقته

(الله - م) اني استغفرك لكل ذنب علمته من نفسي فأنسيته أو ذكرته أو نعمة دته أو أخطأت فيه وهو عملاً أشك انك مسألني عنه وان نفسي به هي تم تقلدك وان كنت قد نسيتني وغفرت عنه نفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب واجهتك فيه وقد اجبت انك ترائي عليه فتوبت ان اتوب اليك منه وانسيت ان استغفرك منه أنه انه الشيطان فصل يارب وسلم وبارك

طلوع القمر الثاني) أي ظهور الصبح الصادق (من يوم النحر) أي الأول (وآخره طلوع الشمس منه في وقت قبل طلوع القمر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به) وهذا واضح (وقد الواجب منه ساعة ولو لطيفة) أي قليلة ولو لحظة أو لحظة (وقد السقا امتداد الوقوف) أي من مبدأ الصبح (إلى المساء وجدا) أي إلى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تيكاد الشمس تطلع (وأما ركنه) أي ركن هذا الواجب (فكيفية مجردة) أي دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أي وقوفه (يفعل نفسه أو بفعل غيره) بأن يكون محجولا بأمره أو بغير أمره وهو قائم أو مضى عليه أو يجنون أو سكران نواه) أي الوقوف (أولم يعلم بها) أي بالمزدلفة أنها محل وقوف (أولم يعلم ولو ترك الوقوف بها دفع) (لإفلا عليه دم) أي محتمل تركها الواجب (الا إذا كان له) أي مرض (أو ضعف) أي ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أي الناسك (أمر أختاف الزحام فلا شيء عليه ولو لم يجرى وقتها) أي وقت وقوفه (من غير أن يبيت بها) صوابه من غير أن يكثر فيها (جاء) أي وقوفه (ولا شيء عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف في ضمن المروك في عرفة والاستقامة غير واجبة هنا بخلافها به رقة (ولو وقف بعد ما أفاض الإمام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لا أفاض (أو دفع قبله) أي قبل الإمام بعد أن وقف بعد الفجر (أو قبل أن يصلي الفجر) أي فيه (أجره أو لا شيء عليه) أي من الدم والكفارة (وأما تركه الامتداد أو أداء الصلاة بها) وكذا تركه الأفاضة مع الإمام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزائه مزدلفة أي جزء كان) لكن الموضع المسمى بالشعر الحرام أفضل أجزائه لو وقفه صلى الله عليه وسلم لم به (والمزدلفة كلها موقفة) لا وادي محسر (يكسر المسكين المشبعة) (وحنا المزدلفة ما بين مازي عرفة) أي مضيق طريق عرفة (وقرني محسر بيننا وشمالا من تلك الشعاب) أي الأودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادي محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قبل ميل وقبل ميلان وأول محسر من القرن) أي أعلى الجبل (المشرف من الجبل المذبي على يسار الغهاب إلى منى)

(فصل) أي في آداب الوقوف بمزدلفة (فإذا انشق الفجر) أي فلق الصبح (يستحب أن يصلي الفجر بغض) بفتحين أي بشأبة مظلمة من آثار الليل من غير أسفار ولو رد من فعله صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر ولعل وجه تعجيلها فيه إقترافه للوقوف بها والاستعداد للنزول إلى منى (مع العلم) أي الخليفة أو غيره من الأئمة (وان صلى فردا جان فاذا فرغ منها فاستحب أن يأتى الإمام والناس) أي عمومهم (المشعر الحرام) أي أن لا يصل فيه (وهو جبل قزح الذي عليه البناء الميموم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أي خلف الإمام ويمنه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح أن أمكنه ولا يفتح أو يقر به) في القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم وهو من ثلثه جميل لا يقرب ذلك البناء انتهى وفي الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذي يقف عليه الإمام وعليه المقدمة وكذا جميع الشاهبة أن المشعر الحرام هو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين في تفسيره وقزح جبل صغير في آخر مزدلفة وفي القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما يزرعه العوام أن من طلع إلى سطح البناء فيه منزل

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
استغفر لك كل ذنب دخلت
فيه بحسن ظني فبك أنك
لا تقدرني عليه ورجوتك
لغفرك فاقلمت عليه وقد
عجزت نفسي على معرفتي
بكيرك ان لا تنقصني به بعد
لذيتك على فصل وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لك كل ذنب
استوجبت به منك رذلاء
وحرمان الاجابة وخيبة
الطمع وانقطاع الرجاء فصل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء إلى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل النفس ونفوه فهو باطل لأصله بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر له بعد حقوق العباد إذا كان حجه مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهلل ويحمد الله تعالى ويثنى عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطا) أي مبدوطين (يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيرا ويسأل الله حوائجه ولا يزال كذلك إلى أن يسفر جدا) أي أسفارا كثيرا (وهو) أي على ما ويرى عن محمد في حده (أن يبقى من طلوع الشمس قدر ركعتين أو نفوذه في دفع) أي هذا بطريق التقريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة) أي فلو وقف أو لا ثم صلى مسفرا جاز والله أعلم

• (فصل) في آداب التوجه إلى منى (فإذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف مزدلفة (وأسفر جدا السنة أن يقبض مع الإمام) أي مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما في مختصر القدوري فإذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي إلى منى قبل طلوع الشمس أرحين طلوعها أو بعدها كيف يتيسر قال المصنف في التكميل وهذا خلاف ما تقدم الآن يراد به الجواز فلا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد إذا أفاض قبل طلوع الشمس من المشرك فأتى منى بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أرحين طلوعها أو بعدها والحاصل أن الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الأسفار من المشرك الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو مزدلفة لا يكون مخالفا للسنة (فان تقدم على الإمام أو تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولاشئ عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء أفاض معه أم لا (لا يلزمه شئ ويكون مسيا) أتركه السنة والحاصل أن الأفاضة مع الإمام من مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفة فانه واجب (فإذا دفع) أي أفاض (فليكن بالسكينة والوقار شامرا) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرته (والأذكار فإذا بلغ بطن محسر) أي أول واديه (أسرع قدر رمية هجران كان ماشيا وحرك دابته) أي للأسراع (ان كان راكبا) وهذا يستحب عند الأئمة الأربعة قدر رمية هجران عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضع في وادي محسر أي أسرع وفي الموطن أن ابن عمر كان يحرك راحته في محسر قدر رمية هجران وسمى بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسره أي أعبى وقبل لأن إبليس وقف فيه فحسره ويسمى وادي النار لأن رجلا صاعدا فيه فزلت عليه نار فأحرقته كذا ذكره المحب الطبري ويقول في مروه اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج إلى منى سالكا الطريق الوسطى التي تخرج إلى العقبة) أي أن تيسر ولم يكن فيه رجة

• (فصل في رفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل النواة أو الباقلة وهو المختار) وقبل مثل بندقة القوس وقبل مقدار الحصاة (يرمي بها جرة العقبة) أي في اليوم الأول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جازئ وقيل مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال الكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذهبا وأما ما في البدائع والاسديجاني والتخفة من أنه يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من

يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يورث الاسقام والضيق ويوجب النقم والبلاء ويكون يوم القيامة حسرة وندامة فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب يعقب الحسرة ويورث الندامة ويحبس الرزق ويرد البعاف فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين

قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحيط
والصكا في أنه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم يجهو الشافعية على أنه يلتقط لبللا وقال
البغوي في الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أي بلا كراهة إلا من عند الجرة
أي فانه مكروه لأن جراتها الموجودة علامة أنها المردودة فان المقبولة منها ترفع لتثقيل ميزان
صاحبها إلا أنه لو فصل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهداية يأخذ الحصى من أي
موضع شاء (الامن عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد أنه لا سنة في ذلك يوجب
خلافها إلا ساءة (والمسجد) أي مسجد الخيف وغيره فان حصي المسجد صار محترما يكره
إخراجه خصوصا بقصد ابتداله (ومكان نجس فان فعل) أي كلا منهما (جاز وكره) قال في
الفتح وما هي الكراهة تنزيه (ويكره أن يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صغارا ولو أخذها) أي
السبعة وغيرها (من غير مرفة جاز بلا كراهة ولورى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة ونذب
غسلها) أي يستحب أن يغسل الحصاة مطلقا والله أعلم

• (باب مناسك منى) •

أعلم أن منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة به أما قبل منها عالية فهو من منى
وليس العقبه منها (فإذا أتى منى يوم النحر) أي بعد الوقوف (تجاءز عن الجرة الأولى) وهي
التي تلي مسجد الخيف (والثانية إلى جرة العقبة وهي التي تلي مكة) أي جانبها (من غير أن يستقل
بشيء آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جوازاً وبعد طلوع الشمس استحباباً
وبعد الزوال جوازاً وفي الليل كراهة (ويقف) أي حيث يرى موقع الحصاة (في بطن الوادي)
أي من أسفل لا أعلاه (ويجعل منى عن يمينه واليكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم يرميها
بسبع حصيات) أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله
أفكبر ربحي اللسان ورضا الرحمن اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً وذنباً مغفوراً
(ويقطع التلبية بأولها) أي بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أي المستحبة والأفاختيار مشايخ
بخاري أنه كيفما رمى جاز على ما في المروغنياني (قيل) وهو الذي ذكره صاحب الهداية وقال
شارح الجمع هو الأولى (أن يضع الحصاة على ظهر رجليه اليمنى ويستعين عليها) أي على رجليه
(بالمسحاة) أي بامساكها (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرفي
أرجلها وسببانه) الأولى مسجته (وهو الأصح) لأنه لا يسر والمعتاد عند الأكثر (وهذا) أي
كله (بيان الأولوية وأما الجواز فلا يقدح في شيء) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان
إلا أنه لا يجوز وضع الحصاة ويجوز طرحتها لكنه خلاف السنة والأفضل رمي جرة العقبة
راكباً وغيرها) أي ورمي غيرها (ماشياً ولورى من فوق العقبة جاز) أي أجزاء (وكره) لأنه
خلاف السنة إلا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرامي وبين الجرة (أي موضع
وقوع الحصى) خمسة أذرع فأكثر (لأن مادونه موضع وهو غير جائز وأطرح وهو خلاف السنة
وفي الفتح ومأدبه بخمسة أذرع في رواية الحسن فذا التقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في
المسنون (وبين أن يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سجد أو هلك أو أتى به كغيرهما) كالتمسيد
والتجديد وسائر أكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو تركه) أي رأساً ورمي بالغفلة عن

(اللهم) اني استغفر لك كل
ذنب مدحنته بلساني وأضمرته
بجفاني وأهشت به نفسي
وأوثقت به لسانى وأوثقت به
بعضالى وأكثت به يدي
وأورثت كتيبه وأوركت فيه
عبادك فصل يا رب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفره لى يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفر لك كل ذنب
خلوت به فى لى وبنهارى
وارخت فيه على الاستار
حيث لا يرانى فيه إلا أنت
يا جباراً فارثاً بنفسى فيه
وتحيرت بين تركى له
بجفونك وانها كى له بحسن
الظن فيك فسولت لى

المولى والاشتغال بأموال الدنيا (فقهاء أئمة) أي لقر كمنه المصطفى (ويستحب الرمي بالعتي) أي
وعندها (ويرفع يده حتى يرى مياض أبطه) كما صرح به في النخبة (وإذا فرغ من الرمي لا يقف
للدعاء عند هذه الجمرة في الأيام كلها بل ينصرف داعياً) ولعل وجهه عدم الوقوف لأنه عام هنا على
طبق ما تراجم الجمرات تضييق المكان وخزاجة أهل الزمان (ولا يرى يومئذ غيرها) أي سوى جمرة
العقبة من الجمرات وسنأتي بيان أحكام الرمي وشرايطه وأجابه في فصل على حدة

(فصل في قطع التلبية • يقطع التلبية مع أول خصاة يرميها من جمرة العقبة في الحج الصحيح
والفاسد سواء كان مفرداً) أي بالحج (أو متمتعاً وقارناً) وهذا هو الصحيح من الرواية على
ما ذكره قاضيان والطرابلسي (وقيل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما في المحيط ولعله محمول
على من لم يرم قبله فان السنة في حقه أن يرمي قبل الزوال فلهذا أن يلي قبل ربه بخلاف ما بعد
الزوال فإنه خرج وقت السنة للرمي فيقطع التلبية والأفلام أنه ان لم يرم مطلقاً جازله التلبية إلى
آخر عمره وهو بعيد جداً ثم رأيت أنه مبني على رواية أبي يوسف كما سيجي مصرحاً وأما نقله
شارح المجمع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتحلل بعده فيتعين
حله على أن المراد به القارن الذي فاته الحج لما في الحاوي قال محمد فأتى الحج إذا تحلل بالعمرة
يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف وإن كان قارناً فاته الحج يقطع التلبية حيث يأخذ
في الطواف الثاني (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أي قطع
التلبية وما بعد الحلق قبل الرمي فبالإتفاق وأما بعد طواف الزيادة قبل الرمي والحلق فعلي قول
أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلي ما لم يحلق أو لم تزل الشمس من يوم التحرف هذا يؤيد
ما قرناه سابقاً (وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمي إلا أن تغيب الشمس يوم
التحرر فحينئذ يقطعها) وهذا مروى عن أبي حنيفة وكأنه رضى الله عنه رأى جانب الجواز في
الجملة وإن كان فاته وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كابي حنيفة ورواية ابن
ساعة فحين لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم التحر وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة
ورواية هشام إذا مضت أيام التحر ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يظهر فرق بين
الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضاً نقيض الحكم بمضي أيام التحر دون التشريق غير
واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال مضى أيام التحر أو لجواز النفر
فلا معنى لجواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمي فإن كان قارناً أو متمتعاً قطع) أي التلبية (وان
كان مفرداً لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

(فصل في الذبح • فإذا فرغ من رمي جمرة العقبة يوم التحر انصرف إلى رحله) أي منزله (ولا
يشقل شيء آخر) أي من البيع والشراء ونحوه ما مما لا ضرر وركه فيه (ثم إن كان مفرداً) أي
بالحج (يستحب له الذبح) أي مرتباً (فبذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لا شيء عليه (وان كان قارناً
أو متمتعاً يجب عليه الذبح) أي أن قدر على قيمته أو على ذبيحته (والأقالصوم) أي فصيام عشرة
أيام على ما سبق فلو لم يذبح الثلاثة أو صام عند عجزه ثم قدر على الذبح تعين عليه الذبح (وتقديم
الذبح على الحلق واجب عظيم) أي عيئذ (ومستحب المفرد) أي مطلقاً (والأفضل أن يذبح
بنفسه) أي كان يعمس ذلك والاستحباب الحضور عند الذبح ويذبح قبل الذبح أو بعده

نفسى الاقدام عليه وأما
عارف بمصطفى فيه لك فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
استقلته فاستعظمته
واستصغرنه فاستكبرته
ورطني فيه جهلي به فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
أضلت به أحداً من خلقك
وأوسأت به إلى أعباده
بريتك أو زينتته لي نفسي

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وأنا من المسلمين اللهم تقبل مني هذا النسك وهذه الاضحية واجعلها قربانا لوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكتبه النية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أي هيئة أو أكثر قيمة (وأسمى فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائها ورأسها اسود وسائرها أبيض) وتماه يعرف في باب الاضحية (ويستحب أن يكون مذبحة أو مضرها مستقبل القبلة) وان يكون شفرته حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث قوائها يديه واحدى رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول ما تقدمت وبأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويقطع عنه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحة أو مضره ويميز الشفرة سر بعلا ويسبح الله تعالى حالة وضع الشفرة والامر ارفيقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الائمة بكره مع الواو ويقطع العروق الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين

(فصل في الحلق والتقصير) قدم الحلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أنقل ولتقدمه في قوله تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم المحلقين قالوا والمقصرين فأعادوا وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسماء واللفظة ايماء الى التقصير من جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة فليس لها الالتئام به لما سبق من ان حلق رأسها مثله لحلق الرجل العجبة (فاذا فرغ من الذبح حلق رأسه ويستقبل القبلة للعلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما في منسك ابن الجعي والجعر وقال في التخبه وهو الصحيح وقدرى رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة بين الخاطئ فصح تصحيح قوله الاخير واندفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ أن المعتبر في البداءة يمين الخالق فيبدأ بشقه الايسر من المخلوق ولو وقف الخالق من وراء المخلوق حال كونهما مستقبلين لاجتماع الابتداء بين الخالق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الحال على الوجه الاكل نعم اذا تعذر هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث خلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فيبدأ السنة في الخلق البداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال السروي وعند الشافعي يبدأ بيمين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة أولى وقد نصح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام بقول الجاهل ولم ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت لعل لما كان مترددا في القضية وفي القول بالاربعية ورأى فعل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انتقاده في ذلك المقام واعترف عنه بخطئه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد الخلق يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الخلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانعم

أو أشرت به الى غيري أو
دلت عليه سوى وأصرت
عليه بعمدي أو أفت عليه
بجهلي فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
يا ذا الجلال والإكرام (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
خنت به أمانتي أو حسنت
لي نفسي فعلة أو أخطأت
به على يدي أو قدمت فيه
عليك شهوتي أو كترت فيه
لذني أو وسعت فيه لغيري
أو استغويت اليه من تابعي
أو كابرته فيه من مانعي
أو قهرت عليه من غالبني
أو غلبت عليه بمصليتي أو
أستزني

اليه مبلى فصل يارب وسلم
 على سيدنا محمد وعلى آل
 سيدنا محمد واغفره لي يا خير
 الغافرين (اللهم) اني
 استغفرك لكل ذنب
 استغفرت عليه بحيلة تدني
 من غيبك أو اسقطت
 غيبك على أهل طاعتك
 أو أسلت به أحدا من خلقك
 الى معصيتك أو رمنه
 ورايت به عبادك أو لبست
 عليه بفعالي كاني بجعلتي
 أريدك والمراد به معصيتك
 والهوى منه صرف عن
 طاعتك فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره
 لي يا خير الغافرين

عليها وقضى عنا نسكنا اللهم هذه ناصيتي بيدك فاجعل لي بكل شرة تورايوم القيامة واجع عني
 بهاسنة وارفع لي بها درجة في الجنة العالية اللهم بارك لي في نفسي وقبيل مني اللهم اغفر لي
 وللمحلقين والمقصرين باوسع المغفرة آمين (ويكبر عند الخلق بعده) ولعل وجه التكبير كونه
 في أيام التشريق ويدعو (هولوا لوجهه ولا تخفوه) لانهم في معناه العموم التربية وربما يكونون
 أولى منها لخصوص تربيتهم في الامور الدينية (ويدفن ما خلق أو قصر وهو مستحب) لانه بعض
 اجزائه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا ظفره قبل الخلق)
 وكذا بعده لما اطلق الطرابلسي حيث قال وان فعل لم يضره قال الكرماني وعندنا لا يستحب
 وان فعل لم يضره وقال الزبلي ويستحب له اذا خلق رأسه ان يقص ظفره وشواربه ولا يأخذ
 من لحية شأ لانه مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية
 بما يرب يد على القبضة فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي نعم الظاهر انه لا يستحب شيء
 من ذلك سوى الخلق أو التقصير في هذا المقام اقتداه به صلى الله عليه وسلم وان كان الخلق متضمنا
 للذن بقضاء التفث بعد فراغ الاحرام في البدائع وليس على الحاج اذا خلق أن يأخذ من
 لحية لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق اللحية من باب
 المثلة ولان ذلك تشبيه بالنساري وفي الفتح ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فعل
 لم يضره لانه أو ان التحلل وهذا كله لا يحصل بالتحلل لانه قضاء التفث كذا علمه في المبسوط
 فقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الظفر) ليس على اطلاقه (ولو قص اظفاره وشواربه
 أو لحية أو طيب قبل الخلق فعليه موجب جنابته) فيه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الخلق
 لكنه في أو انه لا يوجب شيئا كما نقله ابن الهمام عن المبسوط معللا بانه مناقض بما نقله عنه
 المصنف في الكبير حيث قال وعبرة المبسوط ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شأ من لحية
 أو شارب أو اظفاره أو يتنور فان فعل لم يضره نعم علمه بما مر ثم ذكر في آخر الباب وأذا لم يبق على
 الحرم غير التقصير فبدأ بقص اظفاره فعليه كفارة وذلك لان احرامه باق ما لم يحلق أو يقصر ففعله
 يكون جنابه على الاحرام ويؤيده ما في خزنة الاكل اذا لم يبق على الحرم الا التقصير فبدأ بقلم
 الاظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وايس للمعمر أن يقلم اظفاره
 قبل الخلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي المحيط أبيع له التحلل فغسل رأسه بالخطمي وقلم
 اظفاره قبل الخلق فعليه دم لان الاحرام باق في حقه لانه لا يتحلل الا بالخلق لكن ذكر الطحاوي
 انه لادم عليه عند أبي يوسف ومحمد لانه أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة
 خلافة بين الأئمة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الخلق يلزمه
 دم على قول أبي حنيفة على الاصح لان احرامه باق لا يزال الا بالخلق انتهى والحاصل ان قول
 أبي حنيفة هذا هو الاصح بل قال الجصاص لأعرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لان
 الخلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا باحدهما ولو لم يوجده فكل احرامه باقيا فاذا غسل
 رأسه بالخطمي فقد زال التفث في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى ويؤيده ان هذا
 الاختلاف في الحاج لان المعمر لا يحل له قبل الخلق شيء مما ذكره المصنف مسندا
 الى ما في الآثار من الطحاوي والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وان اقتصر

على الربع جازع الكراهة) أى تركه السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أى الربع (أقل الواجب فى الخلق) وكذا فى التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب فى ضمن السنة كأنه راجع الفرض فى ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة فى الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قبل وأحد أيضاً لا يخرج عن الأحرام إلا بخلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة فى هذا المقام ومفارقة القياس بينه وبين المسح فى المرام (وأما التقصير فأقله قدران) وهو بتقليم الميم والمهمزة مع لغات فيما الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مسنون للرجال) أى أفضل (ومكروه للنساء) والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريبه صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصحابة له ودعاؤه لهم (ومسنون) أى مؤكداً (بل واجب لهم) لكراهة الخلق كراهة تحريم فى حقهن الاضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجزى المومى) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوباً هو المختار وقبل استحباباً) وقبل استئناؤه هو الظاهر (ولو أزال الشعر بالنورة أو الخلق أو التفتيد أو أسنانه) يعنى فى التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الخلق) فيه إيماء إلى أن الخلق أفضل فقوله أو الخلق مستدركه مستغنى عنه وصوابه بالحرق بالراعى الكبير (ولو تعذرا لخلق لعارض) أى لهلة فى رأسه توجب حلقه كمداع ونحوه أو فقد آلة الخلق أو الخلق (نعين التقصير أو التقصير) أى تعذر لكون الشعر قصيراً (نعين الخلق وإن تعذرا جميعاً لهلة فى رأسه) بأن يكون شعره قصيراً وبرأسه قروح يضرب الخلق (سقطاً عنه وحل بالاشئ) أى بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب به ذكر كما صرح به فى البحر الزاخر (والأحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحلال إلى آخر أيام النحر) أى أن كان ير جو زوال العذر (وإن لم يؤخره فلا شئ عليه) لحلول وقته وتحقق عذره وتوهم زواله (ولو خرج إلى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يميزه إلا الخلق أو التقصير) إذ ليس خروجه هذا بعذر (وإذا حلق) أى المحرم (رأسه) أى رأس من نفسه (أو رأس غيره) أى ولو كان محرمًا (عند جواز التحلل) أى الخروج من الأحرام بإداء أفعال التسلط (لم يلزمه شئ) الأولى لم يلزمه ما شئ وهذا حكم بعم كل محرم فى كل وقت فلا مضموم لتقييد المصنف فى الكبير بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

• (فصل فى زمان الخلق ومكانه وشرايط جواز) يختص خلق الحاج بالزمان والمكان) أى عند أى حنيفة ولا يختص بواحد منهم سمعنا من أبي يوسف على ما فى الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر الكرماني والسروجي عن أبي يوسف أن الخلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد يتوقت بالمكان وعند زفر يتعين بالزمان لا المكان (وحلق المعتمر بالمكان) أى يختص عند أبي حنيفة ومحمد بخلاف أبي يوسف وزفر وأما الزمان فى خلق المعتمر فلا يتوقت بالاجماع (فالزمان) أى فى خلق الحج (أيام النحر الثلاثة) أى ولياليها (والمكان الحرم) أى للحج والعمرة (والخصيص) أى فى التوقيت (للتضمين) أى بالدم (لالتحليل فلو حلق أو قصر فى غير ما توقيت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل فى أى مكان وزمان فى به بعد دخول وقته) أى أو أن يخلطه (وأول وقت صحة الخلق فى الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوازه بلا جابر) أى بلا كفارة (بعد رمي جرة العقبة) لأنه قبله لا موجب للدم عند أبي حنيفة (وآخر وقت الجوزب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب كتبت على سبب
عجب كان منى بنفسى أو رياء
أو سمعة أو حقداً أو نخناء
أو خيانة أو خيلاء أو فرح
أو مرع أو عند أو حسد
أو أشر أو بطراً أو حمية أو
عصنة أو رضاء أو رياء أو
شع أو نخاء أو ظلم أو حيلة
أو مكر أو كذب أو
غيبة أو لهو أو لغو أو غيبة
أو لعب أو نوع من الأنواع
مما يكتب بمثل الذنوب
ويكون فى اتباعه العطب
والحطب فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لى يا خبير الغافرين

ولا آخره في حق التحلل) أي خروجه من احرامه (وأول وقت صحته في العمرة بعداً كطوافها وأول وقت حله بعد السعي لها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فشرط وقوع الحلق معتبراً فعله بعد طلوع فجر الصبح في الحج واثنيان أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستدل مستغنى عنه (وذبح الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقاً وهو مرفوع عطف على قوله فعله في التخصة الزائدة وكان حقه أن يقول وبعد ذبح الهدى في الحرم في حق المحصر لهما أولاً ولأحدهما إذا وجوده قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

(فصل في حكم الحلق - حكمه التحلل) أي حصول التحلل به وهو صبرونه حلالاً (فيباح به جميع ما حظر) بصيغة المفعول أي منع (بالاحرام من الطيب) وفيه خلاف مالك على ما ذكره الزيلعي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة والممس وذكر ابن فرشته في شرح الجمع معز بالخطانية العجمية أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي صرح به غيره واحد أباحه جميع المخطورات من الطيب (والصبيد ولبس الخيط وغير ذلك) إلا الجماع ودواعيه (كالتقبيل والممس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك الفارسي والطرابلسي ولا يحل الجماع فبادون الفرج بخلاف الممس والقبلة انتهى ولعل مراده ما ان اللبس والقبلة مكروهان بخلاف الجماع فبادون الفرج فإنه حينئذ حرام فلا تنافي (فإنه) أي الجماع (وتوابعه) يتوضعه على الطواف) أي طواف الاقضية (ولكن إن وجد) أي الطواف (بعد الحلق) وإن طاف قبل الحلق لم يحل له النساء كغيرها) ففي التخصة ذكر الفارسي أن المذهب عندنا أن الرمي ليس بمحل وأن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المخطورات وفي الجوهرية شرح القدوري ولو طاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يطف كذا في التكرخي وهذا يفيد أن الطيب حكمه حكم الجماع يطق به نفي وإثباتاً والحاصل أنه لا يحصل التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحل حتى لو رمي لا يتحلل في حق اللبس ونحوه ما لم يحلق أو يصرح كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محل في حق الحلق ولكن لو حلق قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا الذبح ليس بمحل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

(باب طواف الزيارة) *

(إذا فرغ من الرمي والذبح والحلق) أي مرتباً أو غير مرتب (يوم النحر) أي أول أيامه (فالأفضل أن يطوف للقرض في يومه ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والأدنى الثاني أو) في (الثالث) وكذا الحكم في الباليه (ثم لأفضلية) أي بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الامام فكراهة تحريرية موجبة لعدم وأما عندهما فتزجيرية وهذا إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أي المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدأ بالطواف) أي لا بالصلاة إلا فيما استثنى (في طواف سبعة أشواط بالرمل فيه وسعي) أي وبلا سعي (بعده) أي بعد الطواف (إن قدمهما) أي الرمل والسعي لأنهما لم يشرعا للمرأة (والأ) أي وإن لم يقدمهما (رمل فيه وسعي بعده) وإن قدم السعي لا الرمل سقط للرمل وأما الاضطباع فساقط مطلقاً في هذا الطواف) أي سواء سعى قبله أو بعده لا بأساً كان أو غير لا بأس وفي الأخيرة نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج للسعي) أي

(اللهم) اني استغفر لك لكل ذنب رهبته فيه سواك وعاديت فيه أوليائك وواليت فيه أهدائك وخذلت فيه أحبابك وتعزيت لشيء من غضبك فصل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفر لك لكل ذنب سبق في طاعتك في فاعله بقدرتك التي قدرت بهما على وعلى كل شيء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) اني استغفر لك لكل ذنب

قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكره على ما صرح به غير واحد الا ان أبا
 النجاشي كره في منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولا مفسد للطواف) وانما يبطله الرقة (ولا
 فوات قبل الممات ولا يجوزى عنه البدل) أى الجزاء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق
 بالوقوف (وأوصى باتمام الحج فحب البدنة لطواف الزيارة وجازجه) أى صح وكمل لكن فى
 الطرابلس عن محمد بن عيسى مات بعد وقوفه بعرفة وأوصى باتمام الحج يذبح عنه بدنة للمزدلفة
 والرمي والزياره والصدرو جازجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجبر عن
 بقية أعمال البدنة فلا ينافى ما فى المبسوط انه يجب البدنة لطواف الزيارة اذا فعل بقية الاعمال
 الا الطواف ويؤيده ما فى فتاوى قاضى خان والسراجية ان الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف
 بعرفة جاز عن الميت لانه ادى ركن الحج أى ركنه الاعظم الذى لا يفوت الا بفواته لقوله صلى الله
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافى ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ
 (فصل فى ما اذا فرغ من الطواف) أى طواف الزيارة (يرجع الى متى فى صلى الظهر بها) أى معنى
 أو بمكة على خلاف فيما ذكره ابن الهمام والثانى اظهر نقلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب
 السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لاشك انه
 أسفر جسد بالمشعر الحرام ثم أتى منى فى الضحوة فحريسه الشريعة ثلاثا وستين بدنة وعلى
 رضى الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة
 وطاف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بمكة افضل فلا وجه لعدوله الى منى
 ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم باقراره انه صلى الظهر بمكة قال ابن الهمام ولا شك
 ان أحد الخبرين وهم واذا تعارضوا لا بد من صلاة الظهر فى أحد المكانين فى مكة بالمسجد
 الحرام أو فى اثبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو بحثنا الجمع حلتا فعليه على الاعادة انتهى كلامه
 لكن لا يخفى ان قوله واذا تعارضوا رآه انه على تسليم انه تعارضوا الا ان قوله حلتا فعليه على
 على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهه عندنا فالأولى ان يحمل على الجواز بأنه أمر اصحابه
 المنتظرين له بأداء الظهر بمكة أو صلى معهم ناقلة والحاصل ان هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى
 الله عليه وسلم والافاضة اصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا بمكة اما قبل الطواف
 أو بعد فراغهم منه قبل دخول وقت الظهر فلا ينافى كلام اصحابنا بما يشهد به الى انه صلى بمكة
 كما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يبيت بمكة ولا فى الطريق) لان البيوتة بمكة ليلها سنة عندنا
 وواجبة عند الشافعى (ولوبات) أكثر ليلها فى غير منى (كره) أى تنزيها (ولا يلزمه شئ) أى
 عندنا (والسنة ان يبيت بمكة ليلالى ايام الرمي) أى أن تأخر والا فليبيتين (ثم اذا كان اليوم
 الحادى عشر وهونائى ايام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها
 كخطبة اليوم السابع) أى قبل يوم التروية (يعلم الناس احكام الرمي) أى فى بقية الايام
 (والنفر) أى الاول والثانى (وما ينفى من) أمور (المناسك) من السجى واحكام العمرة ونحو ذلك
 من الحث على الطاعات والحد عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أى عندنا وعند الامام مالك
 (وتركها غفلة عظيمة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحياها بعد دمايتها
 فرحم الله من سعى فيها (ويجمع) بتسديد الميم أى يصلى الجمعة خلافا للمحرم (بمكة) أى ايام الموسم

أو حدثت به عقد حالته
 يجبر وعنده لم يفتى شئ فى
 نفسى حرمت به خيرا
 استحقه أو حرمت به خيرا
 نفسا استحقه فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد واخبره
 لى باخير الغافرين (اللهم)
 انى أستغفر لك لكل ذنب
 ارتكبته بشمول عافيتك
 أو تمكنت منه بفضل نعمتك
 أو تقربت به على دفع
 نعمتك عني أو مددت اليه
 يدى بسايع رزقك أو خسر
 أردت به وجهك الكريم
 فخالطنى فيه شئ نفسى بما
 ليس فيه رضاك فصل يارب
 وسلم وبارك على سيدنا محمد
 وعلى آل سيدنا محمد

(إذا كان فيه أمير مكة) أي وحدهم (أو الجواز) أي عومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووقفه لما يرضاه (أو الخليفة) أي السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أي كأمره محامل الحاج (فليس لذلك) أي التجميع اتفاقا (الا إذا استعمل على مكة) أي جعل عاملا وأمير عليها (أو يكون) أي الأمير (من أهل مكة) أي وإن لم يستعمل عليها كذا في الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم في شرح المنية للعلبي أنه لا يصلي بها العبد اتفاقا للاستغفار فيه بأمور الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع إذا خلا في المسئلة بين علماء الأمة وبقي أن لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بمسجد الخيف خصوصا من كثرة الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبة فيصلي في محرابها فانه يني في موضع الحجارة كانت هناك وكان مصلي النبي صلى الله عليه وسلم عند الحجارة موضع محراب القبة وقيل انه محل الانبياء ومصلي الاصفياء وقيل فيه قبر آدم علي نبينا وعليه الصلاة والسلام

• (باب رمي الجمار وأحكامه) •

اعلم ان رمي الجمار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرمي أربعة) أي اجمالا منها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الأول نحر خاص ولا يجب فيه الا رمي جرة العقبة واليومان بعده نحر وتشريق) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رمي الجمار الثلاث ان لم يتفر قبل طلوع غره فتقوله (وفي هذه الثلاثة) أي من الايام التي يقال لها التشريق (يجب رمي الجمار الثلاث) أي في الجملة

• (فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر أول وقت جواز الرمي في اليوم الأول) أي من أيام النحر (يدخل طلوع الفجر الثاني من يوم النحر) أظهره زيادة لبيان (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاسائة) أي لتركه السنة من غير ضرورة (وأخر الوقت) أي وقت أدائه (طلوع الفجر الثاني من غده) وهو اليوم الثاني من الايام (والوقت المسنون فيه) أي في اليوم الأول (بطلوع الشمس ويمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقبل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر الثاني من غده ولو أخره الى الليل كره) الا في حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شيء) أي من الكفاية لكن يلزمه الاسائة لتركه السنة (وان كان بعد ولم يكره) أي تأخير (ولو أخره) أي رمي اليوم (الى الغد لزمه الدم والقضاء) أي في أيامه

• (فصل في وقت الرمي في اليومين) • أي المتوسطين (وقت رمي الجمار الثلاث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أي الرمي (قبله) أي قبل الزوال فيها (في المشهور) أي عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضيان والكافي والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرمي فيه ما قبل الزوال) لما روى عن أبي حنيفة ان افضل أن يرمى فيه ما بعد الزوال فان رمي قبله جاز فحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختياره افضل كما ذكره صاحب المنتقى والكافي والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية أخرى هي بينهم ما جاءه لكتمها مختصة باليوم الثاني من أيام التشريق لما في المرغيباني وأما اليوم الثاني من أيام التشريق فهو كالיום الأول من أيام التشريق لكن لو أراد أن يتفر في هذا اليوم له أن يرمى قبل الزوال وان

واعفروني يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفر لكل
ذنب دعاني اليه الرخص
أو الحرص فرغبت فيه
وحملت لنفسى ما هو محرم
عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واعفروني
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لكل ذنب خفي
على خلقك ولم يعزب عنك
فاستغفر منك فاعفوني ثم
علت فيه فسترته على فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واعفروني يا خير الغافرين

ورمى بعده فهو أفضل وإنما لا يجوز قبل الزوال لمن لا يريد النفر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة
(والوقت المسنون في اليومين يتقدم من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى طلوع الفجر
وقت مكروه) أي اتفاقاً (وإذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (فقد فات وقت الأداء) أي عند الإمام
خلافهما (وبقي وقت القضاء) أي اتفاقاً (إلى آخر أيام التشريق فلو أخره) أي الرمي (عن
وقته) أي المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزوم الدم (ويقوت وقت القضاء
بغروب الشمس من الرابع) أي كما سبق

• (فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من أيام الرمي وقته من الفجر إلى الغروب) أي وليس
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جواز في الجملة (الآن ما قبل
الزوال وقت مكروه وما بعده مسنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند
الإمام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتباراً بما قبله (وبغروب الشمس من
هذا اليوم يقوت وقت الأداء والقضاء) أي اتفاقاً (بخلاف ما قبله) أي قبل غروب الشمس منه
(ولولم يرم يوم النحر) أي اليوم الأول (أو الثاني أو الثالث رماه في الليلة المقبلة) أي الآتية
أكمل من الأيام الماضية (ولاشئ عليه سوى الاسامة) أي تركه السنة (إن لم يكن بعدز) أي
ضرورة (ولورم ليلة الحادى عشر أو غيرها عن غدها) أي من أيامها المقبلة (لم يصح لأن اللبالي
في الحج) أي في حقه (في حكم الأيام الماضية لا المستقبل) أي فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام
النحر ليلة الثالث ولا يجوز فيه رمي اليوم الثالث كما أن الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها
من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمزدلفة والرمي ونحوهما (ولولم يرم في الليل) أي من لبالي
أيامها الماضية أداء (رماه في النهار) أي في نهار الأيام الآتية على التأليف (قضاء) أي اتفاقاً
(وعليه الكفارة) أي الدم عند الإمام ولا شئ عليه عندهما (ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع
مثلاً نضاهها كلها فيه) أي في الرابع اتفاقاً (وعليه الجزاء) أي عنده (وإن لم يقض حتى غربت
الشمس منه) أي في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أي وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم
واحد اتفاقاً (وليس هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) ليلتي وقت الرمي فيها
بخلاف اللبالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

• (فصل في صفة الرمي في هذه الأيام) أي الثلاثة على وجه يشعل الوجوب والسنة وسائر
الاحكام (وإذا كان اليوم الثاني) أي من أيام النحر (وهو يوم القز) بفتح قاف وتشديد راء أي
يوم القراء لعدم جواز النفر بعده (رمي الجمار الثلاث بعد الزوال) أي على الصحيح من الأقوال
(ويشتم مسلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الأولى) أي وجوباً وهو الاحوط أو سنة وعليه
الاكثر وهي التي تلى مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فيأتيها من أسفل من) أي من
جهة طريق مكة (ويصعد إليها ويعلوها) أي لارتفاع مكانها بالنسبة إلى جمرة العقبة (حتى
يكون) أي حين وصوله عند الجمرة (ماعن يساره أقل مما عن يمينه) أي من الشاخص فلا يكون
مصعداً إليه حين إقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهتها (ويجعل بينه) أي
بين نفسه (وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر لأقل) أي بطريق الاستصحاب (ثم يرميها
يمينه) أي استصحاباً (ب سبع حصيات) أي وجوباً (مثل حصي الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

(اللهم) إلى استغفر لك
ذنب خطوت إليه برجلي
أو مددت اليدي أو تأملت
بصري أو أغضيت البصر
بأذني أو طقت به بلساني أو
أنفقت فيه ما رزقني ثم
استرزقتك على عصباني
فرزقتني ثم استغنت برزقتك
على عصباني فسترت علي ثم
سألتك الزيادة فلم تحرمني
ثم جاهرتك بعد الزيادة فلم
تفرضني فلا أزال مصراً
على عصيتك ولا تزال هاتداً
علي بجملك وكرمتك يا أكرم
الأكرمين فصل بأرب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا

مجهت في القاموس الخذف كالضرب رديك بحصاة أو نواة أو نحوهما تأخذ بين سبابتك
تخذه في أو بمخذه من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي فاتنا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد
الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قليلًا ويحرف عنها قليلًا) أي مائلًا إلى يساره (وعبارة
بعضهم ويحدد رأيا منها) بفتح الهمزة أي ينزل قدمها وهو لا يثافي ما تقدم من انحراف قليل عنها
(فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كافي الينا يسع ولا عقب كل حصاة كما
في شرح القدوري بل يدعو عندها وهو را ميا (استقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد
الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كما للدعاء) أي
حذو منكبه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء
واختاره فاضلجان وغيره والظاهر الأول (استطأ) أي مبسوطتين (مع حضور) أي للقلب
(وخشوع) أي في القالب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضراعة وممكنة
وحاجة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق نوبة (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر
قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحراب) أي ثلاثة أرباع من الجزة
(أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي
لنفسه (ويستغفر لأبيه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي الجرة الوسطى
فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي للدعاء (قبل إلا أنه لا يتقدم عن يساره كما فعل قبل) أي
قبل ذلك في الجرة الأولى (لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها بين) أي ويميل إلى يساره كثيرا (واقظ
بعضهم وينصرف ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (عما يلي الوادي ويقف بطن المسيل)
أي وما يقرب إليه بعد أن الجرة (منقطعا) أي منفصلا (عن أن يصيبه حصي الرمي فيفعل
جميع ما فعل قبلها من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى
جدار من منى وأقرب إلى مكة فأنها خارجة عن حداثي (وهي جرة العقبة) وهي الأخيرة من
الجرات في الأيام الثلاثة (فيرميها من بطن الوادي) أي لا من أعلاه (كما رمي اليوم الأول) أي
بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لاجلها من فردا بل كما قال
(ويدعو) أي عند الجرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند
الأول) أي من الجرات الثلاثة (سنة في الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمي جرة العقبة را بكا
وغيرها ماشيا في جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الروح إلى الرحيل وهذا المختار كثير من المشايخ
كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروي عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد
الرمي كله را بكا أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظهيرة أطلق استجاب
المنشي إلى الجمار وأعله حمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الجوارز ورفع المخرج عن الأمة
أو لعذر كما قيل في الطواف والسهي وأما ما ذكره في الكبير من أن هذا هو المروي من فعله صلى
الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم الترفة را بها را بكا وسائر ذلك ماشيا على ماروا وغير
واحد من أئمة الحديث مصححا نفسه بحج لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان
الجمع فأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا جمعة واحدة اللهم الآن يقال أنه رمي يوما را بكا ويوما
ماشيا والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة الغزوي من أنه صلى الله عليه وسلم ركعتين عند الجرات بعد

محمد واغفر لي يا خبير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفرك لكل ذنب
يوجب صغيره أليم عذابك
ويحل كبيرة شديدا عقابك
وفي آتياته تعجيل نعمتك
وفي الأصرار عليه زوال
نعمتك فصل بآرب وسلم
وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خبير الغافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
يطلع عليه أحد سواك ولم
يعلم به أحد غيرك مما لا ينبغي
منه الاعتقوك ولا يسعه
الامغفرون وحملك فصل
بآرب وسلم وبارك على سيدنا
محمد

الدعاء الا في جرة العقبة فانه لا يدعوك ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في الاحاديث المروية

• (فصل ثم اذا فرغ من الرمي) أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير رحله فانه أنسب بفعله صلى الله عليه وسلم ولعل هذا محمل قول الكرماني ولا يخرج على شيء بل يرجع الى منزله (ويبيت تلك الليلة) أي أكثرها (بني) لانه سنة عندنا واجب عند الشافعي وتسمى هذه الليلة ليلة النفر الأول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الرمي) أي والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسعى يوم النفر الأول) لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه (رمي الجمار الثلاثة بالذوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه المذكور بجميع كيفيته) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمي وأراد أن يتفرق في هذا اليوم من معنى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلاثم عليه ولا جوارحه (والأفضل ان يقيم ويرمي في اليوم الرابع) أي لفعله صلى الله عليه وسلم ولقوله تبارك وتعالى ومن تأخر فلاثم عليه لمن اتى إشارة الى أن هذا هو الأول لمن اتى المولى (وان لم يقم) أي لم يرد الإقامة (تفرق قبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم يتفرق حتى غربت الشمس يكرهه) أي ان لم يفرج في تلك الليلة عندنا ولا يجوز عند الشافعي (ان يتفرق حتى يرمي في الرابع ولو تفرق من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكرهه كما سبق (وقد أساء) أي لتركه السنة ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية تنص عليه محمد في الرقيات واليه أشار في الاصل وهو المذكور في المتون وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه الرمي ان لم يتفرق قبل الغروب وليس له ان يتفرق بعده حتى لو تفرق بعد الغروب وقبل الرمي يلزمه دم كالوقوف بعد طلوع الفجر وهو قول الاثني الثلاثة وهو المراد بقوله (وقبل ليس له ان يتفرق بعد الغروب فان تفرق لم يدم) أي عند الاثني الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو تفرق بعد طلوع الفجر قبل الرمي يلزمه الدم اتفاقا)

• (فصل في رمي اليوم الرابع) اذا لم يتفرق وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي وهو الثالث عشر من الشهر (وهو آخر أيام التشريق ويسعى يوم النفر الثاني) لقوله تعالى ومن تأخر أي في يومين فلاثم عليه (وجب عليه الرمي في يومه ذلك فبرمي الجمار الثلاثة بعد الزوال كما مر) لا عليه الجمهور (فان رمي قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عندنا خلافا لهما ولا غيرهما ثم وجه الكراهة مخالفة السنة وكانه رضى الله عنه حل فله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فات وقت الرمي) أي اداء وقضاء (وتعين الدم) أي الا اذا كان فوته عن عذر (واذا أراد ان يتفرق ومعه حصاد فعهما الى غيره ان احتاج) أي غيره اليه (والا فطرهما في موضع طاهر) أي خشية تجبها لعبثا وكان المناسب ذكر هذه القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودفعه ليس بشئ) أي كما ينفه به بعض العوام (ورميها على الجرة) أي زيادة على العدد المسنون (مكرهه) أي لمخالفة السنة وأما قول الاوغاني صاحب التبعة من انه لو تفرق قبل الرابع رمي حصة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه ليس بشئ لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضى الله عنهم انه

وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) الى استغفر لكل
ذنب يزيل الذم ويحل النقم
ويهتك الحرم ويطيبل
الدمم ويحل الالم ويورث
الندم فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفره لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لكل ذنب يعق
الحسنات ويضاعف
السيئات ويحل النقمات
ويغضبك يارب السموات
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني

كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ما شيا ذاهبا وراجعا ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الأيام الثلاثة بمنى وبه صرح ابن حزم في صفة حجه صلى الله عليه وسلم فقال أقام بهم يوم النحر وليلة القز ويومه وليلة النفر الأول ويومه وليلة النفر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقيم رمي يوم الرابع فإنه من باب تكميل العبادة ولذا ين أحسنوا الحسنى وزيادة

● فصل في أحكام الرمي وشرايطه وواجباته ● هما عطف تفسير لا حكمه وكان حقه أن يقول وأما شرايطه فثلاثة (الأول وقوع الحصى بالجمرة) أي من سلاحيها (أو قرية منها) فالو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعدهما الأقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس بقريب منه ولا بعيدا فظاهر أنه لا يجوز أن يأخذ الحصى من مكان قريب بثلاثة أذرع والبعيد عما فوقها) وهذا القول مانع في الكبير عن بعض المناسك من أن الفاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فمادون ثلاثة أذرع قريب وكذا الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه وأما ما ذكره هنا بقوله (وقيل القريب مادون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص) أي أطراف الميل الذي هو علامة للجمرة (أجزأه) (ولو وقف على قمة الشاخص ولم ينزل عنه فالتظاهر أنه لا يجزئه للبعد) كما في التخصة بناء على ما ذكره من أن محل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اعلم أن مقام الرمي بحيث يرى موضع حصاه على ما في الهداية قال في الفتح وما قدر بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجمرة لا مكان الرمي حتى لو رماها من بعدد وقعت الحصاة عند الجمرة أو قربها أجزاء وان لم يقع كذلك لم يجز على ما في البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجمرة يأخذ حصاة من غير حصى الجمرة فيرميها مكانها وأن أخذ من حصى الجمرة أجزاء وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يفسد إذا اختلطت الجمرة إلى الماظة بسائر الجمرات وأما إذا عرفت بعينها وأخذها ورى بها فلا بأس (الثاني الرمي) أي دون الوضع والطرح (فلو وضعها لم يجز) لأنه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لأنه نوع رمي (ويكره) لأنه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في الرمي بفعله) أي حقيقة (فلو وقعت على ظهر رجل أو حمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أي وكان عليه أعادتها (وكذا) أي لم يجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعل غير الرمي فكذلك لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحد لها (في سفتها) بقتضين أي في طريقها (ذلك عند الجمرة أجزاء) أي نظر إلى حقيقة هذه الأول وان أخطأ الطريق فتأمل (وان لم يدركها وقعت في الرمي بنفسها أو بنقض من وقعت عليه وتحريكه فقبه اختلاف) أي في جواز وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أي خروجها عن الخلاف (وكذا لورى وشك في وقوعها موقعها فالاحتياط أن يعيده) وهذا كله ذكره الكرماني (الرابع تفریق الرميات) أي السبعة (فلورى بسبع حصيات بجملة) أي دفعة واحدة (لم يجز) إلا عن حصاة واحدة (لان المنصوص عليه

استغفر لك لكل ذنب أنت
أحيى بمغفرته اذ كنت
أولى بستره فأنك أهل
التقوى وأهل المغفرة فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفر لك
لكل ذنب ظلت بسببه ولما
من أوليائك مساعدة
لأعدائك ومبلا مع أهل
معيشتك على أهل طاعتك
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر لي يا خير
الغافرين (اللهم) اني
أستغفر لك لكل ذنب
البسني كثرة انهما كي فيه

تفرق الافعال لاعين الحسنيات فاذا أتى بفصل واحد لا يكون الاعن حصاة واحدة لانه واجها
 في ضمن الجملة وكان القياس لا يجوزنه عن واحدة أيضا ومع هذا ينبغي أن يكون مكررها لاختلافه
 السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجهرات سباز كالرجوع بين أسواط الحدبضرية
 واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوزنه الاعن حصاة
 واحدة كيفما كان لانه مأمور بالرى سبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من
 كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قلنا من الهداية وغيرها انتهى
 وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يفيد التأييد حيث قال ولوروى
 بسبع أو أكثر جملة واحدة فهي واحدة فيلزمه ست سواها انتهى ولا يخفى أن قوله جملة
 واحدة اذا حمل على حقيقة من الوحدة أو لا وأخرى فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام
 اذا روى جملة واحدة وقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجملة كما فاس الكرماني
 بالجمع بين الاسواط في الحدبضرية واحدة اذا وقعت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذه قياس
 ظاهر ومنكره مكابر مع ان عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الأئمة الثلاثة فانهم
 صرحوا بعموم الحكم عندهم حيث قالوا **كيفما** كان فتأمل في هذا البرهان ثم أغرب
 المصنف حيث قال ولأن بالرى لا تقع الامتفرقة وانما تقع جمعة اذا وضعها فقولهم اذا روى
 بسبع فهي واحدة ظاهر في عدم الجواز كيفما كان انتهى وغرابته لا تخفى لان قوله لا يقع
 الرى الامتفرقا منقضى لقولهم اذا روى بسبع فهي واحدة ولأن الكلام في الرى لا في
 الوضع لانه لا يجوز بلا خلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما علل به صاحب البدائع قوله فان روى
 بسبع فهي عن واحدة لان التوفيق ورد بتقريب الرىات فوجب اعتباره انتهى وفيه انه
 اعتبر بتفريقه آخر كما ان التوقيف ورد في الحدبضريين الضربان حقيقة ثم اعتبر بتفريقها
 مجازا فقوله وهذا صريح في رد ما في الكرماني مرود عليه اذ ليس بصريح ولا يتلوه بل يؤخذ
 منه ما حققه الكرماني بالتنقيح وأما ما نسبته الى الغاية من انه لوروى بسبع حصيات جملة واحدة
 دفعة واحدة لا يجوزنه عند الأئمة الاربعة فهو مجمل على ان كلام الرى والوقوف وقع دفعة
 واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جملة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام
 الكرماني لا يتأتى ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبرى هي واحدة من غير تفصيل
 وجهه انه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر
 لا الى أوله كما اذا وقعت الجمرة فوق بعير ثم سقطت الى المرى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال
 صاحب الغاية وقال في شرح البخاري قال أبو حنيفة يجوزنه ونقله باطل أي على الاطلاق وصحيح
 عند التقييد والتفصيل وفيه تأييد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من
 جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولوروى بمصاتيئ احداهما عن نفسه والاخرى عن غيره
 جاز وبكره) أي تركه السنة فانه ينبغي ان يرى السبعة عن نفسه أو لا غير منها عن غيره نتيجة
 وعبارته موهمة انه لورواهما جملة جاز فان صح هذا منقولا فهو يؤيد الكرماني لكن لا بد من
 ان يفيد وقوعهما متفرقين ومع هذا الحمل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرى
 بنفسه فلا يجوز النيابة عند القدرة ويجوز عند العجز ولوروى عن من يرضى) أي لا يستلزم الرى

ذلة وأياسنى من وجود
 رحمتك أو قصرى اليأس
 عن الرجوع الى طاعتك
 لمعرقى بعظيم جرمي وسوء
 ظنى بنفسى فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لى
 يا خير الغافرين (اللهم) انى
 أستغفر لك اكل ذنب
 أو رثنى الهلكة لولا حلتك
 ورحمتك وأدخلنى دار
 البوار لولا نعمتك وسلك
 فى سبيل النى لولا ارشادك
 فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لى يا خير
 الغافرين (اللهم) انى
 أستغفر لك لكل ذنب يكون

بأمره أو مغمى عليه ولو بغير أمره أو صبي غير مميز أو مجنون جاز والأفضل أن توضع الحصى
 في أكفهم فيرمونها أي رفقاً بهم وأما عبارة في الكبير ومن كان مريضاً أو مغمى عليه
 لا يستطیع الرمي توضع الحصى في يده فيرمي بها وإن رمى عنه غيره بأمره جاز والاول أفضل فغير
 صحيحة لأن الرمي عن المريض له شعور في الجملة قابل لأن يثبه ويطلب الأذن منه ثم المريض ليس على
 شعور أصلاً والمريض له شعور في الجملة قابل لأن يثبه ويطلب الأذن منه ثم المريض ليس على
 إطلاقه في الحصى عن المتن عن محمد إذا كان المريض بحيث يصلي جالساً رى عنه ولا شيء عليه
 انتهى ولعل وجهه أنه إذا كان يصلي فاعمله القصد على حضور المرمى ركباً أو محمولاً فلا
 يجوز النيابة عنه فتعير المصنف عن هذا القول بقوله (قيل في حد المريض أن يصير بحيث يصلي
 جالساً) ليس في عمله لأنه مشعر بأن هذا ضعيف وإن الصحيح هو إطلاق المريض والحال أنه ليس
 كذلك ويؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطیع رمي الجار توضع الحصى في
 كف يده حتى يرمي بها وإن رمى عنه أجزأه بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة أن كل مريض
 لا يتصور أن يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والمغمى عليه والصبي توضع
 الحصى في أكفهم فيرمونها أو يرمون بها كهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولا يبعد ولا فدية عليهم
 وإن لم يرموا إلا المريض انتهى وهذا تفصيل من كمال الخفي (السادس أن يكون الحصى
 من جنس الأرض) أي وإن لم يطلق عليه اسم الحصى إذا كان من أجزاء الأرض (فيجوز بالجر)
 أي ولو كان كسيرا (والمدرو فلق الأجر) أي كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الأجر
 للاحتراز (والطين) أي القرب المخلوط بالماء الكن الظاهر أن يكون القرب أغلظ (والنورة)
 وهي الحص (والقوة) وهي الطين الأحمر المسمى بالأرضي (والملح الجبلي) أي لا البصري لأن غالب
 أجزاء الماء الملح (والسكر والكبريت والزرنيخ والمراد سنج وقبض من تراب والاحجار
 النفيسة كالزبرجد والزمرد والبلطش والبوار والحقيق واختلف في الباقوت والفيروزج)
 قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الإطلاق جواز الرمي بها لأن من أجزاء الأرض
 وفيما خلافة منعها شارحون وغيرهم وأجاز بعضهم ومن ذكر الجواز الفارسي في منسكه
 انتهى وكذا الزيلعي ومن ذكر عدم الجواز الكافي في شرحه على ما ذكره المصنف عنه ما
 (والأفضل أن يرمى بالأحجار) أي الصفراء المسماة بالحصى (ولا يجوز زبباً ليس من جنس الأرض
 كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق
 من جواز الأحجار النفيسة (والخشب) أي لأنه وإن كان من جنس الأرض لكنه مبرمة كما أن
 المذهب يذاب (والبعرة) لكن في العقول للامام المحبوبي ولوري في موضع الرمي بالبعرات
 مكان البحرات يجوز ولوري بالجواهر والآل في الذهب والفضة لا يجوز والفرق أن رمي الجار
 عرف بخلاف الخشب ورمي البحرات في معناه لأنه يقصد به رمي الشيطان والاستخفاف به
 وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور
 ظنوا إلى أن الواردة هو الحصى فيشمع جميع جنس الأرض في المعنى فإما بالآثار الصوفية
 أشبهه في المسمى ولذا قال في المبسوط وبعض المتقشفة يقولون أنه لو رمى بالبعرة أجزأه لأن
 المقصود اهانة الشيطان وهذا يحصل بالبعرة وإنما نقول بهذا (السابع الموت) وقد تقدم بيان

في اجتراحه قطع الرجاء ورد
 الدعاء وتواتر البلا وتترادف
 الهموم وتضاعف الغموم
 فصل يارب وسلم وبارك على
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 محمد واغفره لي يا خير
 الغافرين (اللهم) اني
 أستغفرك لكل ذنب برت
 عنك دعائي ويطلب في
 حفظك عنائي أو يقصر
 عندك أملي فصل يارب وسلم
 وبارك على سيدنا محمد وعلى
 آل سيدنا محمد واغفره لي
 يا خير الغافرين (اللهم) اني
 أستغفرك لكل ذنب سميت
 القلب وبشمل الكرب
 وبشمل الفكر ويرضى
 الشيطان ويسخط الرحمن

زمان جواز الرمي ووقت سنيته ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو معنى عن قوله (الثامن
القضاء في أيامه فلوزك رمي يوم يجب قضاءه فيما بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام
في شروط الرمي لافي واجبانه أداء أو قضاء (التاسع اتمام العدد أو اتيان أكثره) وفيه ان هذا
ركن الرمي لاشرطه (فلو قصر الاقل منها) أي من السبعة بأن رمي أربعة وترك ثلاثة أو أقل
(لزم جواؤه) أي كاسيأتي (مع العصة) أي مع محقره لم يحصل ركنه (ولو ترك الاكثر) أي
بأن رمي ثلاثة أو أقل (فكان له لم يرم) أي حيث أنه يجب عليه دم كالمترك الكل (ولا يشترط
الموا لابين الرميات) أي بين رمي الحصيات اتفاقا وكذا بين رمي الجمرات على خلاف فيه كما
سيأتي (بل نسن) أي الموا لافسنة مؤكدة (فيكروه تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) الا ان
رميها في الليل أفضل وفيه إيماء الى انه لا تجوز النيابة عن المرأة بغير عذر ويكره الرمي بحصى الجرة
والجسيم والمسجد مع الجواز أي والاساءة لما سبق (ولا يشترط جهة للرمي) أي عند وقوفه
(فن أي جهة من الجهات رماها صاع الا انه يستحب أو يسن الجهة المذكورة) كما تقدم
(ولا يشترط أن يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لانه لوري وهو قاعد على الارض أو على
الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الافضل (وطهارة) وهي الاكل (أقرب أو بعدل على
أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رمية (الا انه يسن وقوفه للرمي بخصو خمسة أذرع من
الجرة أو أكثر ويكره الاقل) وكان حقه ان يذكروه ولا يشترط بعدد رماه من جميع الشروط
فعله بعد قوله (الماشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي المبسوط للسرخي فان بدأ في
اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم كذلك في يومه يعبد
على جرة الوسطى وجرة العقبة لانه نسك شرع مرتب في هذا اليوم فمما سبق أو انه لا يعتد به
فكان جرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجرة الوسطى والوسطى للعقبة فما أدى قبل وجوب افتتاحه
لا يكون معذابه كن مسجد قبل الركوع أو سعي قبل الطواف والمعتد هئامن رمية الجرة الاولى
فهذا يعبد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح في افادة هذا المعنى (والاكثر على انه سنة)
كما صرح به صاحب البدائع والكرمانى والمحيط وفتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي
يقوى عندي استئنان الترتيب لانه يسهل (فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي
مسجد الخيف ثم تذكرك في يومه فانه يعبد على الوسطى والعقبة حتما) أي وجوبا عند البعض
(أو سنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا الوزك الاول ورمي الاخرين فانه يرمي الاول ويستقبل
الباقي) أي ويأتي بالوسطى والعقبة وجوبا أو سنة (ولو رمي كل جرة بثلاث أتم الاول بأربع
ثم أعاد الوسطى بسبع ثم انقصوى بسبع) كما في المحيط ثم قال أيضا (وان رمي كل واحدة بأربع
أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعبد) أي لان لا أكثر حكم الكل وكأنه رمي الثانية والثالثة
به الاول (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رمية على الوجه الاكمل وتفسيره ما روى عن
محمد (ولو رمي الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدري من ايتهن من يرمين على الاول
ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنهما من الاول فلم يجزى الاخرين (ولو كن ثلاثا أعاد على كل
جرة) أي من الجمرات الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصاتين
يرمي) أي بالترتيب إعادة (على كل واحدة) أي من الجمرات (واحدة واحدة ولا يعبد لان لا أكثر

فصل بآداب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الفافرين (اللهم) اني
أستغفر لكل ذنب يعقب
البأس من رحمتك والقنوط
من مغفرتك والحرمان من
سعة ما عندك فصل بآداب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الفافرين
(اللهم) اني أستغفر لك
لكل ذنب أمقت عليه
نفسى اجلالك وأظهرت
لك التوبة فقلت وسألتك
العفو ففوت ثم عادى
المهوى الى معاودتى فامعا
في سعة رحمتك وكرم

حكم الكل) فانه رمى كل واحد بما كثرها انتهى كلام محمد قال في الفتح وهذا صريح في الخلاف (ولوروى أكثر من سبعة يكره) أي اذا رماه عن قصد واما اذا نكس في السابع ورماه وتبين انه الثامن فانه لا يضرك ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولوروى بأكثر من السبع لا يضركه (وأما واجباته فتقدمه على الخلق) وتأخير الخلق عنه وهذا عند الامام بناء على الترتيب بينهم ما من واجبات الحج فعده من واجبات الرمي غير ظاهر (والقضاء في الوقت مع الجابر) وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو من واجبات الحج اما اداء وقضاء فاذا فات وقتها تعين الدم لترك الرمي اتفاقا والله أعلم

• (فصل في مكرهاته) الرمي بعد الزوال في يوم النحر أي اتفاقا قبل اجاعاء (وقبله في سائر الايام) أي كافي بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا لما حث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا عندهما (وبالحجر الكبير) أي سواء رمى به كبيرا أو رمى به مكسورا (وحصى المسجد والحجرة والتجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أي على السبع كما سبق (وترك الجهة المسنونة والقبام به بقره) وهو المقدار المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أي بين الجمرات على قول (وطرح الحصى)

• (فصل في النفر) أي الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمي وأراد أن ينفر الى مكة في النفر الاول أو الثاني) على ما سبق بيانها (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح الصاد المشددة (وهو الابطج) ويسمى المحصب والبطحاء والخيف قبل هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره انه بقضاء مكة وسيأتي بيان حده (فالسنة ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أي بناء على اختلاف الروايات في البحر الزاخر والبناء يسع والمضمرات وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية والكافي وغيرهم ان النزول به سنة عند نافلوتركه بلا عذر بصير مسيا وكذا عند الشافعي وغيرهم انه يستحب وقال القاضي عياض انه يستحب عند جميع العلماء (والأفضل ان يصلي به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع همه ثم يدخل مكة) كما صرح به ابن الهمام والطرابلسي وهذا صريح في انه يقر من منى قبل اداء صلاة الظهر وبه صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا وفي القاموس التحصيب هو النوم بالمحصب الشعب الذي يخرج منه الى الابطج ساعة من الليل (وحدة المحصب) أي على الصحيح (ما بين الجبل الذي عندهما بر مكة والجبل الذي يقابلها مع هذا) أي حال كونك سايرا الى جهة الاعلى (في الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن الوادي وليس المقبرة من المحصب ولوترك النزول) أي وما في حكمه من الوقوف (بالمحصب بصير مستأ) أي ان كان بلا عذر وفي السراجية واذا مضت أيام التشريق فانهم يعتمرون ماشيا وفيه أتعسهم وآبائهم واخوانهم انتهى وينبغي ان لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فان ذلك مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي أكدوا ثم والله أعلم

• (باب طواف الصدر) •

عقوبك ناسبا لوعبدك
راجيا لجبل وعدك فصل
بارك وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب يورث سواد الوجه
يوم تبيض وجوه وأبائك
ونسود وجوه أعدائك
إذا أقبل بعضهم على بعض
تلا ومن قلة حول لا
تحتهم والدي وقد قدمت
اليكم بالوعيد فصل بارك
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفر
لي يا خير الغافرين (اللهم)
اني استغفرك لكل ذنب

بفتحين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الآتق أي دون المكي والمبفاق والمراد به (الفرد) لقوله (والمتمتع والقارن ولا يجب على المعتمر) أي ولو كان آتاقبا (ولا على أهل مكة) حقيقة أو حكما كما سيأتي (والحرم) كاهل من (والحل) كالوادي والخليص وحدة واحدة (والمواقف) أي المعينة للآفاقين (وفات الحج والمحصر) أي في الحج (والجنون والصبي) لعدم تكليفهما (والخائض والنقساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الأبدية) أي الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الآفاق) لكن قال أبو يوسف إنى أحبه للمكي أي ومن في معناه لأنه وضع لحتم أفعال الحج (وشرائط معتمه أصل بنية الطواف لا التعمية) أي لانعين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو شرط لصحة وقوعه عنه كما سيأتي (وانبان أكثره وكونه بالبيت) كلاهما من أركان مطلق الطواف لانهم اشترطوا له ولأن لهما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف الزيارة فلو طاف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء نواه أم لا (ولو في يوم النحر) أي وان وقع في أول أيام النحر مع انه بقي من أفعال الحج أشياء ومحل الوداع هو القراع من الأعمال (ولا آخره) كما صرح به في القح أي إلى آخر عمره في حق الواجب (فلو أتى به ولو بعد سنة يكون أداءه لاقضاء) ففي البدائع ويجوز في أيام النحر وبعدها ويكون أداءه لاقضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطلال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جزا طوافه وان أقام سنة بعد الطواف الا ان الأفضل أن يكون طوافه عند الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن أيام النحر شي بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي واقعا عند العزم على خروجه وارادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس الماشي أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره ففي البدائع عن أبي حنيفة انه قال ينبغي للانسان اذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرأ من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لا بيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن اذا اشتغل بعده بمكة يعيده وعن أبي حنيفة اذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف طوافا آخر ثلاثا لا يكون بين طوافه ونفقه حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه (ولو أياما) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه انه اذا كان خلاف المستحب فلا يقال له لا بأس ولذا قال (والأفضل ان يعيده) أي ليقع مستحبيا (ولا يسقط) هذا الطواف (عنه) أي عن الحاج الآتق (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولوسنين) أي ولو كانت مدة الإقامة سنين كثيره (ويسقط بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطنا باتخاذ دارا ليريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو غيرها) أي من أما كن الحرم أو الحل فيعادون الميقات (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من منى وهو اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحلين الا اذا شرع فيه (وان نوى) أي الاستيطان (قبل النفر ثم يده الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان (لم يجب) أي طواف الصدر حيث نذر كالمكي اذا خرج أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

فهو منه وصفت عنه حماء
منك عند ذكره أو كتمته في
صدرى وعلمته منى فانك
تعلم السر وأخفى فصل
يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفره لي يا خير
الغافرين (اللهم) انى
استغفرك لكل ذنب
يفضنى الى عبادك ويتفر
عنى أوليائك أو يوحشنى
من أهل طاعتك بوحشة
المعاصى وركوب الخوب
وارتكاب الذنوب فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى استغفرك
لكل ذنب يدعو

طواف الصدر

* (فصل * ومن خرج ولم يطفه) أى طواف الصدر (يجب عليه العود بالأحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله فيطوفه (مالم يجاوز الميقات) قبضه بقوله يجب لا لقوله بالأحرام ولذا قال (فإن جاوز لم يجب الرجوع ويجب الدم) أى دفعا للرجوع عنه مع النفع للمساكين به لما ساقى (وإن عاد) أى ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعليه الأحرام بعمره أوج) أى لا تكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لما سبق بل لأجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بأحد التسكين (فإن رجع) أى بالأحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما في البدائع وغيره (ولاشئ عليه) أى من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أى عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فسموفى بيانه (ويكون مسينا) كما صرح به الطحاوى لكن فيه أن ترك الاستحباب ليس فيه إساءة بل ترك السنة ولعل الطحاوى ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيائه فلا يثنى ما قالوا ولا آخره (والأولى) أى كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة ويعد دما لأنه) أى عدم رجوعه وبعث دمه (أنفع للقراء) أى من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه) من جهة السهولة وعدم المشقة مع قوت وقت التضييلة (وإذا طهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أى جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أى الطواف أو العود لأنها حين خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أى ولو بضعى العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أى حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أى من البنيان لأنها حين خرجت حائضا كما يختلف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أى من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أى سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقى (فخرجت إلى مكة) أى مع أنه لا يجب عليه العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه جودها صارت كأنها لم تخرج (والنفساء كل الحائض) أى في هذا الحكم (وليس على الخارج إلى التنعيم) أى مثلا من مواضع الحرم (وداع) أى طوافه خلافا للثورى فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الآفاق أولا يأمره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما كان الداخل الحرم من أهل الآفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند إرادته أحد التسكين يجب عليه الأحرام

* (فصل في صفة طواف الوداع) أى كيفيته عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالحجر الأسود) أى بعد النية (فيستله) أى على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على السنة بالفتح بدون التاء ولا يظهر وجهه فإنه لو أريد به عدد الأشواط لقل سبعه اللهم الآن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع بضمهما وطاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا في النهاية طاف بالبيت أسبوعا أى سبع مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما مبتدأه العلامة سبعا بالضم فلامعنى له لأنه جزء من أجزاء السبعة كل ربع والنس والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعى بعده) لأن

إلى الكفر وبطيل الفكر
ويورث الفقر ويجلب العسر
ويصد عن الخير ويهتك
الستر ويمنع اليسر فصل
يارب وسلم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
واغفر لي يا خير الغافرين
(اللهم) انى أستغفر لك
ذنب يذنب الآجال ويقطع
الآمال ويشين الأعمال
فصل يارب وسلم وبارك على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد واغفر له يا خير
الغافرين (اللهم) انى
أستغفر لك ذنب يذنب
ما طهرته ويكشف عني
ما سترته أو يجمع منى ما زبنته

التفعل بهذه الثلاثة غير مشرووع (ثم يصلي ركعتين) أى في غير الوقت المكروه (خلف المقام أو غيره) أى من المسجد الحرام (ثم يأتى زمزم فيشرب منه) أى من مستقبل البيت الحرام قائما أو قاعدا ويضع منه ويقتنص ثلاثا ويرفع بصره فى كل مرة وينظر الى البيت قائلا فى أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفى المرة الأخيرة اللهم الى أسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفا من كل داء (ويصعب) أى من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أى من يديه اغتسال التبرك (ويستقي بنفسه) أى من المامن غير أن يستعين بأحد ان قدر عليه (ثم يأتى الملتزم) أى ويدعو فيه (وبأى الباب) أى باب الكعبة (وبقبل العتبة ويدعو ويدخل البيت ان تيسر) أى حينئذ لكن فيه أنه يشافى خروجه عقيب طرافه فورا كما انه لو صلى العشاء مثلا بعد طوافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف الى الملتزم ثم يأتى زمزم ثم يصرف منه الى الأول أصح كما صرح به الكرماني والزيلعي ويؤيده حافى البدائع من ان الكرخى ذكر ان عند أبى حنيفة اذا فرغ من الطواف يأتى المقام فيصلى عنده ركعتين ثم يأتى زمزم فيشرب من مائها ويصعب على وجهه ورأسه ثم يأتى الملتزم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخده الايمن على الجدار ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويتعلق بالستار البيت) أى كلمة الق بطرف ثوب مولاه (ويثبت يدها) هو بمعنى يتعلق (ساعة) أى زمانا قليلا فى العرف (منصرفا متخذا ادعيا با يكما كبراهمه لا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم حامدا) أى متبائشا كرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أى وراءه الى العيون (ووجهه) أو بصره (الى البيت متبائشا) أى ان لم يكن باجلا (متصمرا على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أى استقبابا (قبل من باب العمرة) والاصح انه من باب الخروزة كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذى وابن ماجه من انه صلى الله عليه وسلم وقف على الخروزة وقال والله انك خير ارض الله وأحب ارض الله ولولا انى أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أى فى حصة رجوعه (ينصرف ويعنى ويلتفت الى البيت كالتعزن على فراقه) وهذا أظهر وأيسر على الاكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الادلة والروايات فاسبق من هيئة الرجوع ذكر فى الهداية والمكافى والجمع وغيرها وقال الطرابلسى وما فعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة صروية وأثر محكي وقد فعله الاصحاب أى أصحاب المذهب لانه ان أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فينا فيه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزيلعي بعد ما ذكره الرجوع وفى ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به فى تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابرا أقول ان كان المراد به الطرابلسى ففيه انما يشكر كونه سنة لا كونه جائزا أو بدعة مستهجنة (والخائض) وكذا النساء (تقف عند باب المسجد) أى أى باب أبواب الخروزة وهو الافضل (وتدعو وتغضى) أى تركب أو تغشى (ويستحب خروجه من الثنية السفلى من أسفل مكة) أى ان كان من طريقه (ويتصدق عند الخروج بشئ) أى على مساكين الحرم المحترم (ويسير الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكا ويكون سيره جامع بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشهادته قباله وحداية ولنبيه بالسلف

فصل بارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب لا ينال به عهدك ولا يؤمن معه غضبك ولا ينزل به رحمتك ولا تدوم معى نعمتك فصل بارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير الغافرين (اللهم) انى استغفر لك لكل ذنب استغفيت به فى ضوء النهار عن عبادك وبارزتك به فى ظلمة الليل جراءة فى عليك على انى أعلم أن السر عندك علانية

ان لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أحمد

* (باب القرآن) *

القرآن بكسر القاف مصدر بمعنى المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشيئين وفي الشرع ما سبأني
بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الأفراد) أي بالحج والتمتع والاولى أن يقول أفضل
من التمتع والأفراد لان التمتع عندنا أفضل من الأفراد خلافا للمالك والشافعي حيث قالوا
ان الأفراد أفضل مطلقا وسأني يأنهم ما والفرق بينهما (وهو) أي القرآن (أن يجمع الآفاق)
أي لا المكي والمبقي ليكون قرانه مسنونا (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلا)
بأن ينويهما معا أو مقرونا بكلام موصول (أو منفصلا) أي بكلام مفصول أو بان أدخل احرام
الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤتيهما) أي
وان يؤتي افعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يوقع أكثر طواف العمرة وجميع سبعها
وسعى الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن
يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (من الميقات) أي لابعده وجوبا (أو قبله) أي ولو من ديرة
أهله (وهو الأفضل) أي لمن قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكرومه مطلقا (ويقول
اللهم اني أريد العمرة والحج فيسره لي) أي سهله ما ووقفني عليها (وتقبلها مني فريت
العمرة والحج وأحرمت به) والله تعالى لبيك بعمرة وحجة الى آخره) الاولى أن يقول لبيك الختم
يقول لبيك بعمرة وحجة (ويقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور
(استحبنا) أي لمراعاة سبق فعلها فكون بمنزلة السنة القلبية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر)
أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظرا الى تعظيم الفرض وتقديمه رتبة كما قال تعالى وأتموا
الحج والعمرة مع أن المورود هو الاحصار في الاعتقاد (وان قدمه احراما) أي بان أدخل
احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم
يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى اقوله (ويستحب ذكرهما
فيما ولو مرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان تسكاه) أي حجه وعمرة (عن الغير) أي عن غيره
كما في نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان
(وأحرمت به) والله تعالى) أي عنه كما في نسخة أو عنهما

● (فصل في شرائط صحة القرآن) ● كان يكفي أن يقول شرائط القرآن فان المشروط لا يتحقق
صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط
صحيحة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا) أي شرعيا وان كان قارنا لغويا ثم ان طاف
في أشهر الحج يكون مقمتعا وان طاف قبلها لا يكون قارنا ولا مقمتعا (الثاني أن يحرم بالحج قبل
افساد العمرة) أي بالجماع قبل طوافها فلو أحرم بعمرة فافسدها ثم أدخل عليها الحج لا يصير قارنا
ولا مقمتعا وحجته صحيحة بلزومه فعلها وعمرة فاسدة يجب عليه مضيقا وقضاؤها (الثالث أن يطوف
للعمرة كله) بالنصب أي كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل
التوجه اليها والصحيح انه لا يصير افضا بمجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما صححه صاحب
الهداية والكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن ابي

وان الخليفة عندك بارزة
وانه لا يمنع منك مانع ولا
يقع عندك نافع من مال
وبين الا ان أيتك بقلب
سليم فصل يارب وسلم وبارك
على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد واغفر لي يا خير
الافارين (اللهم) اني
أستغفر لك لكل ذنب بورث
الناس ان ذكرتك أو يعقب
الفقلة عن تحذيرك
وتنادي بي الى الامن من
مكرك أو يؤبيني من خير
ما عندك فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لي
يا خير الفافرين

حنيقة يصير رافضا بمجرد التوجه الى عرفات وهو القياس وفي الفتح والصحيح ظاهر الرواية
أقول ويمكن الجمع ان يكون الرضا بالتوجه والارتفاع بغير تحقق الوقوف وغرة الخلاف فيما
اذا توجه الى عرفة ثم بدله فرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة طواف لعمرة وسعى لها
ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا جواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطف لها) اي لعمرة
كله او اكثر او بعد ما طاف اقله كثلثة اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به
فاضيخان وان أطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبله في الهداية وغيرها وفي
الكافي لما لم يصير رافضا لعمرة حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لأن
ما قبله ليس وقتا للوقوف فخلوله بها كخلوله بغيرها وفي السراج الوهاج ولو وقف بعرفة قبل
الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرة فلزم يرجع
حتى وقف (ارتفعت عمرته) أي ولو من غيرية ورفضه اياه ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه دم لرفضها
وقضاؤها بعد أيام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دم) أي دم القران للشكر المترتب على
نعمة الجمع بين أداء التسكين (ولو ما ف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصير رافضا
بالوقوف لانه أنى بالا كتر فقي قارنا ليجتنب (أتم الباقي منه) أي من طواف عمرته (قبل طواف
الزيارة) لاستحقاقها في الذمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من
طواف ركن الحج (الرابع أن يصونهم سماعن الفساد) أي بالجماع وكذا عن الردة (فلو أفسدهما
بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بلفظ أو التوبة وهو غير
صحيح لما سألني (بطل قرانه وسقط عنه الدم) أي لفسادهما أو ما ذكره البرجندي من انه ينبغي
للقارن أن لا يخلق بين العمرة والحج والافساد احرامه بل يخلق في يوم النحر فخطأ من وجهين
أحدهما ان الفساد منحصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يفسد بالجماع
بل يفسد بالحج وهذا يجب عليه ان تمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر قد ب (وان ساقه) أي الدم
(معه يصنع به ماشاء) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرة أربعة اشواط فسد حجه دون عمرته وسقط
عنه دم القران (الخامس ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل
الاشهر لم يصير قارنا وان طاف الاقل قبلها أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا بحسب الظاهر يتأفقه
ما في التارخية وجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرة في شهر رمضان كان قارنا
ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل أكثر اشواط العمرة
في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وانه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أحمد
ثم قدم مكة وطاف لعمرة في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان
الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتتمتع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج ووجوب
الشكر بالدم ما كان الا لفعل العمرة مرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتتمتع قال وما روى
عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى القوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه نفي لازم القران
بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم ونفي اللازم الشرعي نفي الملازم الشرعي انتهى والذي
يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد وغيره انه قارن
وبدليل انه اذا ارتكب محظورا يعتقد عليه الجزاء وغاية انه ليس عليه هدى شكر لان أداءه

(اللهم) اني أستغفرك لكل
ذنب لحقتني بسبب عتي
عليك في احبابي الرزق
علي وشهائي ابي منك
واعراضني عنك ومبلي الى
عبادتك بالاستغفار انه لهم
والنضرع اليهم وقد
أسمعتني قولك في محكم
كتابك فما استكانوا اليهم
وما ينضرون فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
لي يا خير القافرين (اللهم)
اني أستغفرك لكل ذنب
لزمني بسبب كربة استغثت
عندك بغيرك واستغثت
عليها بسواك واستددت
بأحد فيها دونك فصل يارب
وسلم وبارك

لم يقع على الوجه المسنون المقر في الشريعة من إيقاع أكثر العمرة في الأشهر فانه من وجهه في حكم من أفرد بعمره في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فانه ليس بقارن إجماعاً (السادس أن يكون آفاقياً ولو حكمه فلا قران للمكي) أي الحقيقي (الأذان خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج قبل ولوفيهما فيصح منه القران لصيرورته آفاقياً حكماً) أي كما أنه لا يجوز القران للآفاق إذا دخل مكة وصار من أهلها حكماً هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المسنون لا لصحة عقد الحج والعمره وكذا تقديم العمره على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم السابع عدم فوات الحج فلو فاته لم يكن قارناً وسقط الدم وفي عقد شرط لصحة القران مسامحة لا تحق

(فصل) هـ أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط لصحة القران عدم الإمام) وهو النزول بأهله محرماً كان أو حلالاً فهو على نوعين الإمام صحيح مبطل كما في المتمتع إذا ألم بأهله بعد عمرته والإمام فاسد غير مبطل كما في القارن فإذا عرفت هذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دمه (من كوفي رجع إلى أهله بعد طواف العمره) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة لكونه محرماً وأن ألم بأهله (ومن مكي خرج إلى الآفاق) أي ويصح القران من مكي خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن وطاف لعمرته في الأشهر ثم حج من عامه فانه مع كونه ألم بأهله صح قرانه لكونه محرماً قال ابن الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الإمام للقران المأذون فيه وأما المصنف في الكبير وأجاد بقوله وأعلم أن الإمام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الإمام المفسد مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل المتمتع الذي يشترط فيه عدم الإمام فكيف يصح أن يقال أنه لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره ذلك لا على ذلك لأنه لم يحصل منه الإمام صحيح ويمكن أن يجاب عنه بأنه قد يعتبر الإمام الفاسد مانعاً كما في المكي والالزم القول بصحة تمتع المكي إذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يطل من العمره حتى أهل بالحج ولا فائده فهنا أيضاً واعتبر الإمام القارن لما صح قران المكي الخارج إلى الآفاق فصح القول بعدم الاشتراط وغيره انتهى والأظهر أنه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم الإمام فنهو على أنه لا يشترط عدم الإمام في القران مع قطع النظر أنه يتصور فيه أولاً ولا يتصور فتدبر (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من الميقات) أي كما يتوهم من بعض المتون والروايات (فلأحرّمهما أو بأحدهما بعد الميقات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي داخلها (بصير قارناً ولكن مع الاساءة) كأنه أن يقول لكن مع الحرمة والجزاء إذا أحرم بهما بعده لأنه يجب عليه أن يحرم بأحدهما من الميقات ومع الاساءة إذا أحرم بأحدهما لأنه يسن أن يحرم بهما منه (ولا تقديم احرام العمره على الحج) أي على احرامه (فان قدمه عليها) بأن أحرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمره فانه يكون قارناً بخلاف الا ان فيه تفصيلاً (فان كان أدخلها عليه قبل طواف القدوم بصير قارناً مسياً) أي لخالفته السنة فيكره فعله لان السنة تقديم احرام العمره على الحج (وعليه دم الشكر) أي انفاً لانه في الجملة جمع بين العبادتين ولو مع الاساءة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطاً فهو أكثر اسامته من الأول) أي لانه آخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في أفعال حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الاثنية فبأكل منه (وقبل جبر) وهو قول

على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد وأغفر لي يا خير
القافرين (اللهم) اني
استغفرك لكل ذنب حللي
عليه الخوف من غيرك
ودعاني الى التضرع لاحد
من خلقك أو استعاني الى
الطمع فيما عند غيرك فآثرت
طاعته في معصيتك استجلاً يا
لما في يديه وأنا أعلم بما جاتي
الك كما لا غنى لي عنك فصل
بارب وعلّم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد
وأغفر لي يا خير القافرين
(اللهم) اني استغفرك لكل
ذنب مثلي نفسي استقلاله
وصورت

صاحب الهداية ونحوه للاسلام فلا يبا كل منه (ويستحب له رفض العمرة) أي مخالفته السنة
قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقولهم رفض العمرة في هذه
الصورة مستحب يؤنس به في انه دم شكر (وكذا) أي يستحب له رفض العمرة أيضا مخالفة السنة
لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رفضها قضاها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولو لم يرفضها
ومضى فهو مسمى موبجي محكمه وهذا كله (ان كان) أي ادخلها عليه (بعد الطواف) أي
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها جاز وبصر مسميا أكثر ما من
أدخله اقبل أن يطوف للقدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر
فصح القول صاحب الهداية واختاره غير الاسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أي
كفارة (وقيل شكر) أي دم نكس وهو قول شعس الأئمة وفاضلنا والمحبوب وصاحب البدائع
(وان أدخلها بعد الوقوف) أي بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة يلزمه رفضها اتفاقا
(وعليه دم رفضها أولا) لكن ان رفضها يجب دم لرفضها وعمره مكانها وان مضى فيها أجزأ وعليه
دم جبر بقوله (وعليه رفضها حقا) أي وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الإدخال السابق (سواء
أحرم بها قبل الخلق) أي ولو قبل يوم النحر (أو بعده) أي بعد الخلق (ولو في أيام التشريق)
وكذا قبل طواف الزيارة وأما إذا أهل بالعمرة بعد الخلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل
عليه كلام الزيلعي حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما في الاحرام أو في بقية الافعال ثم
قال فان قيل كيف يكون جامع بينهما ما هو ولم يحرم بالعمرة الا بعد تمام التحلل من احرام الحج
بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج فيصير جامع بينهما ما فعلا وان لم يكن
جامعا بينهما احراما قبل زومه الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويضحي فيها كما ذكر في الاصل وقيل انه
ليس بمجرى على ظاهره وان معنى قوله لا يرفضها أي لا ترفض من غير رفض كما في العناية
والكفاية وقال في البحر قال مشايخنا يذهب انه يضي في احرام العمرة لا في أفعالها لانه نهى
عن العمرة في هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض احرامها بل رفض أفعالها
وان مضى في أفعالها الاضحية عليه لانه إذاها كما التزم قال في الكبير وقوله لا تضحي عليه فيه تطرأ
صريح هو وغيره ان عليه دما كما سيأتي قلت فيه ان عليه دما لادخال العمرة على الحج لا لأفعالها
في أيام التشريق فلا اشكال ويحمل عليه ما في الظهيرية من عدم لزوم الدم سواء طاف لها
في أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرفض كائن عليه غير واحد قال أبو
جعفر الهندواني ومشايعنا على هذا أي وجوب الرفض فان رفضها فعليه الدم والقضاء وان لم
يرفض فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما في الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع
لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعتمرون قبل أن يسعوا للحج فافهم والله أعلم
(فصل في بيان أداء القران اذا دخل) أي القارئ (مكة بدأ بأفعال العمرة وان أخرها في
الاحرام) أي ذكرها أو احراما (في طواف لها سبعا وبضطبع) وفي نسخة مضطباعه أي في جميع
طوافه (ويرمل في الثلاثة الاول ثم يصلي ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة
بكمالها الا انه ممنوع من التحلل عنها الصكونه محرما بالحج مهافيتوقف تحلله على فراغه من
أفعاله أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سبغ الحج (ويضطبع فيه) وهو يرمل ان قدم

لي استصغاره وقوله حتى
ورطنتي فيه فصل يارب وسلم
وبارك على سيدنا محمد وعلى
آل سيدنا محمد واغفر لي
يا خير الغافرين (اللهم) اني
استغفر لكل ذنب جرى
به قلبي وأحاط به علمك في
وعلى الى آخر عمرى وجميع
ذنوبي كلها أولها وآخرها
عمرها وخاتمها قليلها
وكثيرها صغيرها وكبيرها
دقيقها وجليلها قد عيها
وحسدتها سرها وجهرها
وعلايتها ولما أنا مذنب
في جميع عمرى فصل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد

السعي) أي أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور لما قالوا من أن كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن بطواف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لأنه طواف بعده سعي وكذا في خزائن الأكل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا كان أو قارنا أو ما من قبله الزيلعي عن الغاية للسروحي من أنه إذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم إن كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر (ثم يقيم حراما) أي محرما لأن أو أن تحمله يوم النحر فإن حلق يكون جنائته على إحرامين لما في المحيط والمتقى عن محمد فان طاف لعمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالتمتع إذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يحل بذلك من عمرته (وجع كالمفرد) أي في بقية أفعاله والحاصل أن القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من أنه يأتي أو لا بطواف العمرة ثم سعي ثم طواف القدوم ثم يسي الحج موافقا لقلعه صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أي متوالين متقدمين (وسعي سعيين) أي متأخرين متتابعين أو متتبعين وكذا الحكم فيهما إذا كانا مرتين (للعمره والحج) أي أجمالا (ولم ينو الأول) أي من الطوافين (للعمره والثاني للحج أو نوى على العكس) أي بان نوى الأول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أي فيهما (ولم يعين فيه) أن هذا هو عين الأول فتأمل فان الطواف العادي عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها ويسن التعيين (أو نوى طوافا آخر) أي في الطوافين أو في أحدهما (تطوعا) أي كان ذلك الآخر نفلا أو سنة (أو غيره) أي نذرا أو طواف أفاضة أو وداع (يكون الأول للعمرة) أي معتبرا (والثاني للقدوم) أي متعينا (وكره له ذلك) أي ذلك الجمع بخلافه السنة من وجوه كثيرة * (فصل في هدى القارن والمتنع) يجب أي أجماعا (على القارن والمتنع هدى شكرا لما وفقه الله تبارك وتعالى للجمع بين التوسل في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (وأذناه) أي أدنى الهدى هنا (شاة) بأجماع الفقهاء إلا أن الجزور أفضل من البقرة وهي أفضل من الشاة (وكل ما هو أعظم) أي آمن أو أغنى قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالأعلى والأغنى هو الأول (والأفضل لهما) أي للقارن والمتنع (سوقه معهما ولكل منهما ما يأتى كل) أي استحبابا (من هديه وبطعم) أي منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أي لصاحب الأضحية (أن يتصدق بالثلث وبطعم الثلث) أي بأن يطبخه ويطعمه (ويذخر) أي يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعيله (أو يهدي الثلث) أي يعطيه ويهديه لأقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل من بطعم وإن كان ظاهر كلام البذايع أنه يدل من يذخر (ولا يجب التصدق بشئ منه) أي من هدى التمتع والقران (ويستط) أي وجوب الدم (بالذبح) أي وبالأعطاء والاباحية ولو بالتخيلة (فلو سرق بعد الذبح لم يجب غيره وشرايط وجوبه) أي وجوب الهدى (القدرة عليه) أي على عينه أو غنمه وعينه موجودة (وصحة القران والتمتع) لما سبق (والعقل) أي على تقدير صحة حج الجنون (والبلوغ) أي لعدم الوجوب على الصبي تيمنا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقدرة عليه (لا الهدى) لفقد ملكه إلا أنه إذا لم يصم يجب عليه في ذمته أن يذبحه

واغفره لي يا خير الغافرين
(اللهم) اني أستغفرك لكل
ذنبي وأسألك أن تغفر لي
ما أحسيت على من مظالم
العباد قبلي فان لعبادك
على حقوقا ومظالم وأما بها
مرتمن (اللهم) وإن كانت
كثيرة فأنها في جنب عفوك
يسيرة (اللهم) أيعا عباد
من عبادك أو أمة من
أما لك كانت له مظالم عندي
قد غصبت عليه في أرضه أو
ماله أو عرضه أو بدنه أو غاب
أو حضر هو أو خصمه بظالفي
بها ولم أستطع أن أردّها إليه
ولم أستحلها منه فأسألك
بكرمك وجودك

بعد العتق (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما
المكان المسنون ففي الميسر أن السنة في الهدايا أيام الحرم وفي غير أيام الحرم فكله هي
الأولى انتهى والظاهر أن المروءة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص
جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبلها لم يجز ويجوز ذبحه بعد
أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني بأيام الحرم من حيث الوجوب
على قول أبي حنيفة والأول ذبح بعدها جزأً لأنه نازك للواجب وقبلها لا يجوز بالاجماع وعلى
قولهما في القبلة كذلك وكونه فيها هو السنة عندهما (وأول وقته) أي زمان جواز هذا الدم
(طلوع الفجر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخوه من حيث الوجوب) أي عند الإمام
وكذا من حيث السنة عند صاحبيه وغيرهما من الأمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)
ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا تخوله) أي في حق الاعتداد باعتبار
الزمان إلا أنه مقيد بالمكان (والوقت المسنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب
أن يكون) أي الذبح (بين الرمي والحلق) أي في حق القارن والمتنع (وبسن الذبح) أي ذبح
الهدايا (في أيام النحر) ويجوز بمكة والحرم كله (إلا أنه يكره لما سبق من السنة) (ولو مات)
أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية) أي وجوباً فيعتبر من
الثلاث (فإن لم يوص سقط) أي وجوبه على الورثة (وإن تبرع عنه الوارث صح) أي تبرعه
وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كما في الوصية بالحج وأما قوله في الكبير إذا مات قبل إراقة
الدم سقط عنه الدم إلا أن يوصى به فيعتبر من الثلاث أو تبرع عنه الورثة ففيه بحث ظاهر
(فصل في بدل الهدى) إذا عجز القارن أو المتنع عن الهدى (أي هدى القران أو المتنع) (بأن لم
يكن في ملكه ففصل) أي مال زائل (عن كفاف) أي ما يكفيه من الخلق في كفاية المعيشة (قدر
ما يستري به الدم) أي من النقود أو العروض (ولا هو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه)
وسمائي في آخر الفصل عام تفصيله (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كاملة تجزئة (فيصوم
ثلاثة أيام قبل الحج) الأولى في الحج كما قاله سبحانه وتعالى والمراد في أشهره وكأنه أراد قبل إحرام
الحج بالنسبة إلى المتنع لكنه مناقض بقوله الآتي بعد إحرام العمرة وسأني الكلام عليه مفصلاً
(وسبعة بعده) أي إذا رجع كما في الآية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من حجه بمعنى إذا فرغ من
أفعاله كإذبح إليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويحتمل رجوعه ووصوله إلى أهله وبلده كما خصه
به الشافعي رحمه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة إذا رجع إلى أهله ليس في محله اللاتق به
(وشرايط صحة صيام الثلاثة) أي عن القران والتمتع ثمانية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الإحرام
بهما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافاً كما سبأني فلو صام الثلاثة ثم
قرن لا يجوز صومه بالاجماع وأما إذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن
اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما يستفاد من قوله (وبعد إحرام العمرة في المتنع وإن يكون)
أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) فلو قرن قبل أشهر الحج وصامها لم يجز ولو صام بعد ما دخل
الأشهر جاز بعد تحقق الإحرام ثم اعلم أن كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع
بلا خلاف إلا إحرام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم المتنع في ظاهر المذهب على قول الأكثر

لوسعة ما عندك أن ترضيهم
يعني ولا تجعل لهم على شيئاً
منه فستمن حسناً فإن
تجندك ما يرضيهم في وليس
عندي ما يرضيهم ولا تجعل
يوم القيامة لسببهم - م على
حسناً في سبيل الله - ل يارب
وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد واغفره
في يا خير الصائرين أستغفر
الله العظيم الذي لا اله الا
هو الحي القيوم واتوب
اليه استغفاراً يزيد في كل
طرفة عين وتحريرة نفس
مائة ألف ضعف يدوم
مع دوام الله ويبقى مع بقاء
الله الذي لا فناء

بل يشترط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فلو صام المتمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة
قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة صوم الثلاثة شرط في جواز صوم القران واما
صوم المتمتع فالأكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر
الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطف انتهى وهو ظاهر في هذا
المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ يمكن حمله على المتمتع الذي ساق الهدى وكذا ذكره في
المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهره ما بين الاحرامين احرام العمرة واحرام
الحج وكذا ما في شرح السكندروقه أشهر الحج بين الاحرامين في حق المتمتع انتهى وفيه ما ماسبق
من جهة المبني مع ما في عبارتهم ما من ايهام انه لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك
لمسألتى من أنه هو المستحب أو المتعين واما ما في مناسك الابرار وفي المختار وشرحه الاختيار
من أنه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز
صومه حال كونه حلالا اللهم الا أن يحسم قوله ما وهو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال
غيره ما ان شرط اجرائها وجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام
الهدى أبو منصور الماتريدي أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على
القران ولان احرامه بالحج هو السبب لان يكون متمتعاً ويتوجه عليه الصوم فانه بمجرد ان يريد
الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى متمتعاً وهو قول زفر والشافعي فالأحوط ان لا يصوم الثلاثة
الا بعد احرامه بالحج لانه جاز اتفاقا بخلاف صومه بين الاحرامين وايضا في الآية الشريفة
دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أي منغصة الى احرامه فما
استيسر من الهدى فهذا صريح في ان كون المتمتع هو السبب للهدى اصاله وللصوم نيابة
لا بمجرد جزمه اذ يمكن تحلف الجزء الآخر عنه هذا وقول الماتريدي ان القياس عدم جواز
الصوم ما لم يشرع في الحج يفيد ان القيس عليه وهو القران لا يكون فيه خلاف ثم القران قيس
على التمتع المذكور في الآية فيستعين ان يكون حكمهما واحدا وهو يتوقف على الجمع الذي
قدمناه من فرقي بينهما وبين من قرن فعليه البيان واما ما قيل من أن السبب هنا مركب فيكفي
وجود الجزء الأول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فنقوض بكفاية اليمين حيث لم تصح بمجرد
حصول اليمين قبل الخنث فان الخنث المترتب على اليمين هو السبب كما ان هنا الخلق بالحج بالعمرة
هو السبب في التمتع وكذا الحاقها بها وعكسه في القران والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق
الأصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة
اكن ان كان يضعفه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة عن الخروج والوقوف والدعوات
فالمستحب تركه وتقديمه على هذه الأيام حتى قبل يكره الصوم فيها ان كان يضعفه عن القيام
بجملتهما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسي خلقه فوقه في محذور وعن عطاء من
أفطر يوم عرفة بعرفة ليتقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لانينة
المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفسرون بالاجر اليوم
حيث قاموا بخدمة الاخوان في السفر من ضرب الخيمة وسائر المنفعة وذهب الصائمون عن
القيام بمصالحهم والحاصل ان كل آخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زوال ولا انتقال للمكة
أبد الابدين ودهر الداهرين
سرمدا في سرمدا استجب
يا هو (اللهم) اجعله دعاء
وافق اجابة ومصلحة وافقت
منك عطية منك على كل شيء
قدير (اللهم) صل على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
محمد وحببه وسلم تسليما
كثيرا صلاة دائمة
بدوامك باقية ببقائك
لا منهى لها دونك
صلاة ترضيك وترضيه
وترضى بها عنى يا رب العالمين
وسلم كذلك والمجد لله على
ذلك سبحانه ربك رب العزة
عما يصفون وسلام على
المرسلين والمجد لله رب
العالمين

القدرة على الأصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قبل يوم النحر) فان لم يصم أصلاً أو صام
 يوماً أو يومين حتى دخل يوم النحر فقد فات البدل وهو الصوم ووجب الأصل وهو الهدى
 ولا يسقط عنه مدة عمره فحق قدر عليه أراقه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام النحر
 والتشريق وبعد هاتين القوتين (وان ينوي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب
 الشمس أو بعد طلوع النحر لم يجزه كانه في جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية
 بالليل (وان يكون عاجزاً عن الهدى في أيام النحر) الاظهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم
 وقت الحلق أو التقصير فانه اذا قدر عليه فيه بعد تحلله لم يضرمه حيث يصح صومه كما سأتى مصرحاً
 في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قبل أيام النحر (ولا بعد هاتين القوتين وهو قادر) أي على
 الدم قبل ان يشرع في صوم الثلاثة أو في خلالها أو بعد ما صام كلها (ثم تجز يوم النحر) أي قبل
 خلقه (جاز صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيراً) أي عاجزاً (ثم أيسر) أي قدر على الهدى (يوم
 النحر) أي نفيه تفصيل (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بطل الصوم) أي حكمه (ووجب
 الدم) أي اقتدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كالوجود الماء في خلال التيمم أو بعده
 قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعده) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام النحر
 (صح الصوم) أي حكمه كواجب الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولاشئ عليه) أي ولا يجب
 عليه الهدى لاستقرار البدل في وضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتحلل
 حتى مضت أيام النحر فأيسر) أي قدر على الهدى (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى
 الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لان الذبح موقت بأيام النحر فاذا مضت فقد حصل المقصود
 وهو اباحة التحلل بلا هدى فكأنه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون اداؤه على
 الوجه المسنون للوأداهما على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف القدوم
 فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا الحكم اذا قرن أو تمتع فانه متى فوعليه دم جبر ولا يجزئه
 الصوم وان كان معسر لا يجزئ الهدى كما صرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل ان
 الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاحفظ هذه الكلمة لنفسك في كل قضية ومن
 المشروط أيضاً ان يقع صومها في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام القابل
 في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المنافع واما الاسرام في أشهر الحج بالقران أو التمتع
 فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (واما صوم السبعة فنشروط
 بصحتها ثبوت النية) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي ليكون السبعة معها عشرة
 كاملة (وان يصوم) أي السبعة (بعد أيام التشريق) أي حرمة الصوم في أيامه وقد صرح
 في البدائع والعجرا لآخر أنه لا يجوز صومها في أيام النحر والتشريق (ويستحب ان يصوم
 الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التسابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي
 في السبعة كما في الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بعد الفراغ من أفعال الحج فانه لا يجوز قبله
 بالاجماع (بمكة) وكذا في غيره ما قبل الرجوع الى الأهل عنه مناسواً نوى الإقامة بمكة أو لم ينو
 (والأفضل) أي المستحب (ان يصومها بعد الرجوع الى أهله) أي خروجه عن خلاف الشافعية
 واما نوى الإقامة بمكة جاز له صوم السبعة بمكة اجماعاً وقال ابن الهمام واما صوم السبعة

(عن) الاستنظارات المنقذة
 المتسوية الى صيدنا الحسن
 البصري رضي الله عنه
 نقلها من عدة نسخ ورأيت
 في بعض نسخها عن محمد
 ابن أسامة رضي الله عنه
 وخفت عن ترجمته فلم أظفر
 بها قال انه سجين فطلبوا
 فقرأ النبي صلى الله عليه
 وسلم في النوم فأمره بجلالة
 هذه الاستنظارات وعلى
 من يقرأ أسكن عشرة منها
 في يوم أن يبدأ يوم الجمعة
 ويختم يوم الخميس وذكر
 أنه واظب عليها على الوجه
 الذي أمر به فنجاه الله من
 ظله وخلصه من محبسه

فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معلق بالرجوع انتهى
وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى او اقام بها
وعند الشافعي هو الرجوع الى اهله فتيقيد بالرجوع من منى لا قائل به والله اعلم ثم اعلم انه
اذا قرن العبد أو تمتع ولم يصم الثلاثة حتى جامع يوم النحر فحمل فعليه دمان اذا عتق دم للقران
أو للتمتع ودم لاجلله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم
الحرة كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتمتع عن الهدى والصوم بان كان شيخا فانياً بقي على
نصته ولا يجوز له الفدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزاً
عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فالقياس ان تجزئه الفدية عنه كافي
في الصوم والافلاحة في بقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا في صام الثلاثة
وعتق من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى
بان يسقط عنه الدم والله اعلم ثم اختلفوا في تعريف حد الغنى في باب الكفارات فقال
بعضهم قوت شهر فان كان عند ما قل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت
يوم وليله لم يجزه الصوم ان كان الطعام القوي عند مقداره ما هو الواجب عليه وهو موافق
لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري
به ما وجب وليس له غيره لا يجزه الصوم وقال بعضهم في العامل يده أي الكاسب يمسك قوت
يومه ويكثر بالباقي ومن لم يعمل يمسك قوت شهر على ما ذكره الكرماني وهو تفصيل حسن الا ان
هذا اذا لم يكن في ملكه عين المتصور لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في
الخلاصة والبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة
رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسونه عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعداً
لا يجزه الصوم

هـ فصل في قران المكي لاقران لاهل مكة هـ أي حقيقةً وحكماً (ولاهل المواليات وهم الذين
منزلهم في نفس المقاتلة) وكذا من حالاهم من غيرهم (ولاهل الحلي وهم الذين بين المواقيت
والحرم) وهذا القول تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع
وفي بعضه القران (في قرن منهم) أي ولو باضافاً أحد التسكين الى الآخر (كل من مسك ولو عليه
دم جبر) أي كفارة لاسانه حلال قرانه غير مسنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة)
أي ثلاثا يكون عليه مخالفاً للسننة (فاذا رفضه افعليه دم الرقص) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بان
مضى عليها (قدم الجمع) أي مع الاساءة عليه وهو دم جبر كاسبق وأيضاً ان جنى جناية قبل الرقص
يلزمه ما يلزم القارن الآفاق (ولو دخل الآفاق في مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أي بجمعها
قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم مكة) أي منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمره ونجته)
أي معاً أو تدم اخلا (رفض العمرة) موضي في حجبته وعليه عمرة ودم (لانه صار كالملك) أي حكماً
في منعه من القران (ولو خرج) أي نائياً (الى الآفاق ففقرن) أي بعدما اعتمر في أشهر الحج
فأفسدها وأتمها فقرن (كان قارناً) أي مسنوناً (ولو خرج المكي) ومن في معناه الى الآفاق
قبل أشهر الحج (وهذا خلاف) (وقيل ولو فيها) أي ولو خرج فيه الأشهر ويدل عليه ما سبق (صح)

(ثم) لو قف على نسخة أخرى
من هذه الاستقالات
بصحتها كفي أولها أنهم امرؤ
عن سيدنا أمير المؤمنين
علي بن أبي طالب كرم الله
وجهه ورضي عنه وأنه كان
يستغفر بها صر كل
ليلة (وذكر) ان الاستغفار
أفضل أوقات الاستغفار
الى طلوع الفجر (وذكر) أن
أتم الاستغفار ان يكون
سبعين مرة وأورد فيها
أحاديث وأما ما أوردتها
ربما الانتفاع بها فان وقف
على ذلك أحد من اخواني
المسلمين وانتفع به فانا نأسأله
ان لا ينساني من دعائه

قرانه ولزمه دم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة واما اذا خرج الى الآفاق بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صح قرانه ويكون مستونا ولا يبطل بالامام باهله لانه لا يشترط لصحة القران عدم الامام كالكوفي اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قرانه كذا هنا وقيد المحبوبي وصاحب المبسوط بان المكي انما يصح قرانه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعد دخوله فلا قرانه لانه لما دخلت اشهر الحج وهو داخل المواقيت قد صار ممنوعاً من القران شرعاً فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات هكذا روي عن محمد بن قال السجاري وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم بقولهم المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صح قرانه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والمحبوبي لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام بمكة فاذا خرج الى الآفاق التحق بأهله للمعرفة ان كل من وصل الى مكان صار ملحقاً بأهله كالأفاقي اذا قصد بستان بنى عامر حتى جازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف أى صاحب الهداية هو الوجه انتهى والظاهر أن في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن سماعة عن محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قرانه عند أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقييده بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عندهما وأما ما في المسئلة الفارسي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعمرته وحجته معافاته يرفض العمره في قولهم في البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة

• (باب التمتع) •

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشئ وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أى لغير المكي (بأداء التسكين) أى العمره والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام) أى بأهله (بينهما المأماصحيهما) أى بأن يكون حاله تحمله من عمرته وقبل شروعه في حجه وزاد بعضهم في سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج وانما سمي متمتعاً للانتفاع به بالقرابة الى الله تعالى بالعبادتين كما اختاره المصنف وألتمعه بمحظورات الاحرام بعد تحمله من العمره أو الانتفاع بسقوط العود الى الميقات ولا يبعد ان يقال لتمتع به بالحياة حتى أدرك احرام الحجية (وهو أفضل من الافراد) أى عندنا في الروايات المشهورة وهو الصحيح في شرح المنظومة ان التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

• (فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الأول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في اشهر الحج) فلو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال وج من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما عند الكرخي ومن وافقه فلانه لا يرتفع الأول بالعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان كان يرتفع الأول بالعادة لكن لا يكون متمتعاً لانه نص عليه محمد في الاصل والحيلة لمن دخل مكة بعمره قبل الاشهر يريد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف طوافاً واقعاً عن العمره على ما تقدم ولو طاف الكل أو أكثره ثم دخلت اشهر الحج فأحرم بعمره أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صار

الصالح ويشترط كفى في استغفاره لعلم الله بغير لنا أجمعين
• (فصل) • فاذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه الى منى ان كان محرماً بالحج وحده أو بالحج والعمره فان لم يكن تقدم له احرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الاحرام فان أراد تقديم سعى الحج فليطف طوافاً نفلاً يرمل في الاشواط الثلاثة الاولى ثم يمشي في الباقي على هيبته ويصلى ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا فيسعى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ويدعو

حكمه حكم أهل مكة بدليل أنه صار ميقاته ميقاتهم قال الكرماني إلا أن يخرج إلى أهله أو
مبقات نفسه على ما ذكره الطحاوي ثم يرجع محرماً بالعمرة انتهى والظاهر أن هذا الحكم بالنسبة
إلى الآفاقي الذي صار في حكم المكي بخلاف المكي الحقيقي فإنه ولو خرج إلى الآفاقي في الأشهر
لا يصير مقتهما مسنوناً لمسبق ولما ساقى من اشتراط عدم الإمام في التمتع هذا والظاهر أن التمتع
بعد فراغه من العمرة لا يكون ممنوعاً من اتیان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وإن كان في حكم المكي
الآن المكي ليس ممنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وإنما يكون ممنوعاً عن التمتع كما تقدم والله
أعلم (الثاني أن يقدم أحرار العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة
كله أو أكثره) أي في أشهر الحج (قبل أحرار الحج) فلولا يطف قبل أحرار الحج أو طاف أهله ثم
طاف كله أو أكثره الباقى بعد أحرار الحج لا يكون مقتهما بل فارقاً ولو طاف أكثره قبل أحرار
الحج وأقله بعده كان مقتهما (الرابع عدم إفساد العمرة) فلما أحرار بالعمرة في أشهر الحج ثم أفسدها
وأتمها على الفساد وحل منها حج من عامه ذلك قبل أن يقضيه الم يكن مقتهما ولو قضى عمرته وحج
من عامه فبقية تفصيل محله الكتب البسطة (الخامس عدم إفساد الحج) فلولا يفسد عمرته بل
أفسد حجته لم يكن مقتهما (السادس عدم الإمام) أي النزول (بالأهل المأما صحبها وهو أن يرجع
إلى وطنه حلالاً) والعبرة بالمقام والتوطن لا بالمولد والنشأ ووجود الأهل فيصير تمتع الآفاقي
وإن كان معه أهله ولا يصح من المكي وإن لم يكن له أهل (فإن حل) أي الآفاقي (من عمرته) أي
في الأشهر (ورجع إلى أهله ثم حج) أي ولو من عامه (لم يكن مقتهما ولو رجع قبل الطواف أو بعده
قبل الحل ثم عاد) أي رجع أي حال كونه محرماً بعمرته (وحج) أي من عامه (كان مقتهما) أي لعدم
صحته الإمام كما قال (وهذا هو الإمام الفاسد) أي الغير المعترف في منع الشرع للتمتع (وهو أن يرجع
حراماً إلى وطنه) وهو أعم من أن يكون محرماً بعمرته أو حجه والحاصل أن الإمام صحيح وهو يبطل
التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الأول أن يرجع إلى وطنه وأهله
بعد أداء العمرة حلالاً ولا يكون العود إلى مكة مستحقاً عليه ثم يعود إلى مكة ويحرم بالحج وقال
القاسمي وعند محمد ليس من ضرورة صحة الإمام كونه حلالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود
مستحقاً عليه وفيه اشكال لأن عدم استحقاق العود شرط عندهما الآن يقال المعبر عنده
الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحلق وأما عندهما
فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذلك المستحب عند أبي يوسف لأن الحلق في الحرم
مستحب عنده وتفسير الثاني أن يعود إليه حراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً واستحباً
ولهما تعريفات كثيرة مبسطة في محلها (والرجوع إلى داخل المبقات بمنزلة مكة) أي بمنزلة
رجوعه إلى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أي والرجوع إلى خارج المبقات حال كونه (غير
بلده) قبل هو كمكة وقيل هو كعمره) أي من الآفاقي (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو
أكثره والحج) بالرفع أي وإن يكون الحج معها (في سفر واحد) ولو رجع إلى أهله قبل إتمام الطواف
ثم عاد وحج فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن مقتهما (لأنه اجتمع له نسكان في سفرين
وإن كان أكثره في الثاني) أي من سفره (كان مقتهما) هكذا أطلقه فاضيطان ولم يحمله إلى قول
أحمد من الأئمة بل ذكره حكماً مسكوناً فيه وكذا أطلق في المحيط والمبسوط ولم يحكم فيه ما خلا

بالإدعية التي تقدم ذكرها
ثم يتوجه إلى منى ويصلي
بها خمس صلوات الظهر
والعصر والمغرب والعشاء
والفجر من اليوم التاسع
ويقول إذا وصل منى
(اللهم) هدى منى فامن
على بما مننت به على أوليائك
وأهل طاعتك سبحان الذي
في السماء عرشه سبحان
الذي في الأرض سطرته
سبحان الذي في البحر سبيله
سبحان الذي في النار سلطانه
سبحان الذي في الجنة رحمته
سبحان الذي رفع السماء
ووضع الأرضين بقدرته
سبحان الذي لا منجى ولا ملجأ

فقول المصنف (وهذا الشرط على قول محمد خاصة على ما في المشاهير) أي وأما على قولهما المشهور
عنهما فلا يلزم صرح به غير واحد أن من عاد إلى أهله بعد الطواف كله قبل الحلق ثم رجع ورجع
فانه متمتع عندهما ولا يرد على ما ذكرنا قولهم في تفسير التمتع هو التفرق بأداء التمسك في سفر
واحد لأن من قبله به كصاحب الهداية صرح بنفسه أن بالعود محرم لا يبطل تمتعه فعلم أن
أداهم إلى سفر واحد ليس بشرط كذا ذكره في الكبير والظاهر أنه شرط إلا أنه أعم من أن يكون
حقيقة أو حكما والله سبحانه أعلم (الثامن أدواهما في سنة واحدة) أي على قول الأكثر كما صرح
به غير واحد (فلوطاف للعمرة في أشهر الحج من هذه السنة ورجع من السنة الأخرى لم يكن متمتعا)
كما صرح به الزيلعي (وان لم يلزمينها) أي ولو لم يقع بينهما المأمور به كأيته قوام الدين في شرح
الهداية (أو بقي حراما إلى الثانية) ففي الفتاوى الثابتة تاريخا معزيا إلى التفرق برجل اعتمر في شهر
رمضان أي أحرم بعمرته فيه وأقام على إحرامه إلى عام قابل ثم طاف بعمرته في شوال ورجع من
عامه لم يكن متمتعا انتهى وذكر بعضهم أن هذا ليس بشرط قال ابن الهمام وقولنا لم يجمع من عامه
يعني عام الفعل أما عام الإحرام فليس بشرط بدليل ما في نوادر ابن سبابة عن محمد بن أحمد عن
بعمرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى شوال من قابل ثم طاف بعمرته في العام القابل ثم حج
من عامه ذلك أنه متمتع لأنه باق على إحرامه وقد أتى بأفعال العمرة والحج في أشهر الحج فصار كأنه
ابتدأ الإحرام بالعمرة في أشهر الحج (التاسع عدم التوطن بمكة) وهو المقام بها أبدا (فلو اعتمر)
أي في أشهر الحج (ثم عزم على المقام بمكة أبدا) أي بالتوطن فيها (لا يكون متمتعا) ولعل وجهه
أن سفره الأول انقطع بوطنه فيها فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد (وان عزم شهرين) أي مثلا
(ووج كان متمتعا) كذا ذكره في خزانة الأكل عن أبي يوسف وذكر ابن جماعة اتفاق الأربعة
على أنه لو قصد القرية بمكة فدخلها وأبدا الإقامة بها بعد الفراغ من التمسك أو من العمرة
أو نوى الإقامة بها بعد ما اعتمر فليس يحضر أي من حاضري المسجد الحرام الذين منهم من
التمتع والظاهر أنه أراد بالإقامة الاستيطان فيوافي ما سبق من البيان (العاشرون أن لا يدخل
عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة) أي قبل الاعتكاف سواء كان مكيا أو مستتبطنيا أو مقبليا
أو مسافرا منها (أو محرم) أي أو أن لا يدخل عليه الأشهر وهو محرم (ولكن قد طاف للعمرة
أكثر قبلها) والحاصل أنه لو دخلت عليه الأشهر وهو حلال أو محرم ثم أحرم بعمرته من المقاتبة
أو لم يحرم ووج لا يكون متمتعا (الأن يعود إلى أهله فيحرم بعمرته) فيكون حينئذ متمتعا اتفاقا
أو خرج إلى ما وراء المقاتبة فيكون متمتعا عندهما ولو خرج من مكة قبل أشهر الحج إلى موضع
لأهله التمتع والقران وأحرم بالعمرة ودخل محراما فهو متمتع في قولهم جميعا على ما ذكره الكرماني
وفيه ما تقدم وأما للتوزيع فافهم (الحادي عشر أن يكون من أهل الآفاق) والآفاق كل من
كان داره خارج المقاتبة فلا تمتع لأهله ولا لأهل داخله (والعبر فلتوطن فلواستوطن للمكي
في المدينة مثلا فهو آفاق ولو استوطن الآفاق بمكة) كالمدينة وغيره (فهو مكى) إلا أنه يقتسم أن
التمتع الآفاق إنما يصير مكيا إذا اعتمر في الأشهر ثم استوطن بمكة أو أنه لا يضره الإقامة وإن كانت
شهرين (ومن كان له أهل بمكة وأهل بالمدينة) أي مثلا (واستوطن أقالمه فيها) أي بأن
لم يستوطن في أحدهما أكثر من الآخر (فليس يجمع وإن كانت أقالمه في أحدهما أكثر

إلا الله ويكثر من ذكر الله
تعالى ومن الدعاء والتلبية
والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم وسبب على
طهارة إلى أن يصح فيصلي
التعجيل ويوجه إلى عرفات
ويجعل طريقه في الذهاب
إلى عرفات طريقا ضيقا
العود منها على المأزمين
فصل في التوجه إلى
عرفات) فإذا خرج
من منى بعد صلاة العجربا
قال اللهم إليك توجهت
وعليك توكلت ولوجهك
الكريم أردت فاجعل
ذني مغفورا وحيي مبرورا
وارحمي ولا تخيبي وبارك
لي في سفرى

لم يصير جوابه (أي بالحكم فيه) (قال صاحب البصر) ينبغي أن يكون الحكم للكثير أي لاكثر
 فإن كان أكثر أقامته بالمدينة أي مثلاً يكون متمتعاً وبمكة فلا (وأطلق في خزانة الأكل) أي
 عبارة (بالمتمتع) أي حيث قال كوفي أنه أهل بمكة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه
 تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتقييد على مقتضى القاعدة أن لاكثر حكم الكل وهكذا
 ما أطلقه الكرماني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهله بالبصرة ثم حج
 لم يكن متمتعاً لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
 يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولأن المانع من صحة التمتع هو الإلمام ولا شك في حصوله سواء
 كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضاً قد صرحوا بأنه إذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقبلاً
 بنفس التزوج بلانية الإقامة في رواية وأخرى المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وفرغ
 عليها أنه ينبغي أن لا يصح تمتع من دخل متمتعاً تزوج بمكة وهو على نية الرجوع لأنه صرح بمكة
 وطنا له وعلى رواية أنه لا يصير مقبلاً بنفس التزوج من غير نية الإقامة يكون متمتعاً وهذا مقتضى
 القواعد الثمى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لأنه يوجب مستوطن غير مقبلاً لأنه إذا تزوج
 وهو على نية الرجوع كيف تصير بمكة وطنا له ولا مزية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان
 ولأن جواز التمتع للآفاقى مقيد بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وأغفل عن المكي من
 التمتع وهو من أهل داخلها الآية السابقة ولهذا صرح الطحاوي بأن الآفاقى إذا تمتع ومعه أهله
 وأمر أنه فانه يكون متمتعاً انتهى وكلام الأصحاب أيضاً ظاهر فيه كما لا يخفى وأما ما صرح به أبو
 اسحق القهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق وغيرها من الآفاقى فليس بحاضر بالآفاقى ولو
 استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بخلاف فرائده أن من لم يكن أهله حاضري المسجد
 الحرام يجوز له التمتع ولو كان هون مكة أهلاً ومشتاً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع
 لأن العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الماضية والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير
 (فصل في تمتع المكي) أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل
 المواقيت) أي أنفسهم وما حاذوا (ومن بينها بين مكة) أي بين الحبل من داخل المواقيت
 وبين الحرم المحرم (تمتع) للآية المذكورة (فمن تمتع منهم كان عاصياً) أي مخالفاً للآية (وصياً)
 أي في فعله لترك السنة (وعليه لاسأله دم) أي دم عبور وجناية لكانه قال في البدائع فبقيت
 العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية أي لمخالفتهم السنة إذا أرادوا الحج في تلك السنة لمعافى
 التمتع ومع هذا لو تمتعوا جازوا وأما ما يجب عليهم دم الجبر في الكرماني لا يجوز لهم أن يضيقوا
 العمرة إلى الحج ولا الحج إلى العمرة انتهى وهذا يفيد أن المكي إذا أتى بعمرة ليس عليه شيء إلا أنه
 ممنوع من إضافة الحج إليها وفي أثناءها أو بعدها وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر القسني في
 تفسير التفسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم أن يعترفوا في غير أشهر الحج وبقردها شهر
 الحج للحج لأنه أراد التسمية لهم بترك عمرتهم للاتباع في محظورات تمتعهم ولا يظنون أن ذا القعدة
 من الأزملة الفاضلة للعمرة مطلقاً لوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الأربعة كلها في ذي القعدة
 فإن هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار
 إليه في كلامه وأما ما ذكره في النهاية من أن المكي لا يكره أن يعترف في أشهر الحج لكن لا يترك

واقض يعرفات حاجتي انك
 على كل شيء قدير (اللهم)
 اجعلها أقرب بخدمته وغدوتها
 من رضوانك وأبعد هاجس
 مضطك (اللهم) البك
 غدت وعليك اعتمدت
 ووجهك أردت فاجعلني
 بمن تباهي به اليوم من هو
 خير مني وأفضل (اللهم)
 اني أسألك العفو والعافية
 والمعافة الدائمة في الدنيا
 والآخرة وصلى الله على
 خير خلقه محمد وآله وصحبه
 أجمعين فاذا وصل إلى
 عرفات نزل بها مع الناس
 غير متبذ منها ونضرب إلى
 الله ونهضدق وأخلص فية
 وأكثر

فضيلة التمتع فحُمِلَ على ما قدمناه لأن الغالب أن المكي لا يتخلف عن الحج فإذا أتى بعمرته في أشهر الحج ووجَّه فانه فضيلة التمتع المسنون لوقوعه في الاساءة وما قوله في النهاية أيضاً أن المكي عند ما من أهل القرآن والتمتع أيضاً لكن للمتنعة شرط لا يوجد عن دار بمكة أى لا يجزى الإمام فحُمِلَ على أنهم ما يصحان منه أو المراد بأنه إذا خرج من الميقات جازله الأمر أن من التمتع والقرآن فانه يصير حينئذ حكم المكي كالأقافي وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن يحتمل نفي الوجود أى في الشرع فالمراد نفي العينة وكذا قوله أى ليس يوجد لهم حتى لو أحرَمَ مكي بعمرته أو هم ما وطاف للعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لا يكون متمتعاً ولا قارناً انتهى وهو احتمال مردود للاجماع على صحة عمرته وقرآن حجته وأنه متمتع أو قارن مسمى وأصله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل نفي الحل كما يقال ليس لك أن تصوم يوم النحر ولأن تنقل عند الغروب والطولوع حتى لو أن مكيًا اعتمر في أشهر الحج ووجَّه من عامه أجمع بينهما كان متمتعاً وقارناً أثماً لقلعه إياهما على وجه منهي عنه وبوافقه ما في غاية البيان ومن تمتع منهمس أو قرن كان عليه دم وهو دم جنابة لا بأكل فنه ثم نقل ما في التحفة ثم قال فإذا كان الحكم في الواقع لزوم دم الجبر لزوم ثبوت الضمة لانه لا جبر إلا ما وجد بوصف نقصان الإمام يوجد شرعاً فأن قيل يمكن كون الدم للاعتراف في أشهر الحج من المكي لا للتمتع وهذا فاقش بين حقيقة العصر من أهل مكة ونازعهم في ذلك بعض الأقافيين من الحنفية من قريب وجرى بينهم شرور ومعتقد أهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمرة في أشهر الحج إلى أن قال وقع رخصة للأقافي ضرورة تعذر انشاء سفر للعمرة نظراً له وهذا المعنى لا يوجد في حق أهل مكة ومن معناه هم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فبقيت العمرة في أشهر الحج في حقهم معصية انتهى لمخالصا لكن ما في البدائع من البدائع لانه مخالف لما ذكره غير واحد خلافة وقد أطلق أصحاب المتون بأن العمرة جائزة في جميع السنة وانما تكره في يوم عرفة وأيام النحر وأيام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح أحد بأن المكي ممنوع من العمرة المفردة على ما قدمناه وانما هو ممنوع من التمتع والآية المذكورة فإذ كرهه من كون العمرة المفردة من أهل مكة معصية مخالفاً للكتاب والسنة ومنافياً للدرية والرواية وقد صرح صاحب النهاية بأن المكي لا يكرهه أن يعتمر في أشهر الحج فمن أين لهؤلاء منع العمرة المفردة للمكي وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعمرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ولورود الآية في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجرة الفجور فهو من عبارات أهل الجاهلية والمبالغة في دفع هذا الاعتقاد القاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يقيد للأقافي وغيره ولهذا قال في التمتع بعد ذلك فانكار أهل مكة على هذا أى على ما ذكرناه من اعتبار المكي في أشهر الحج أن كان مجرد العمرة خطأ بلا شك وإن كان لعلمهم بأن هذا الذي اعتمر منهم ليس بحج يتخلف عن الحج بل يحج من عامه معصية بناء على أنه حينئذ انكار لمتعة المكي لا مجرد عمرته فاذن ظهورك صريح هذا الخلاف منه في إجازة العمرة من حيث هي مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن نفي الكلام أن مجرد علمهم لا يكفي في الاساءة الفعلية إلا أن يراد بها الاساءة القلبية والحاصل أن

الذكر والتسبيح والتلبية
وكرر كثيراً لا إله إلا الله
وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيى ويميت وهو
على كل شيء قدير
(فصل) إذا زالت الشمس
ذهب الإمام أو نائبه مع
الناس إلى مسجد إبراهيم
عليه وعلى نبينا وعلى سائر
الأنبياء أفضل الصلاة
والسلام وخطب بهم
خطبتين يعلم الناس فيها
مناسكهم وعلى بهم الظهور
والعصر جمعاً من غير فصل
يجمع بينهما ولي وحده الله
وصلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ودعا لنفسه وللمسلمين
وعاد بهم

عمرته المجرّدة لا تكون مـ روهة ولا ملزمة للكفارة بل تكون مانعة من المتعة فلو كرر المكي
ومن بعثه من المتع الا فاقى العمرة في أشهر الحج ورجع من عامه لا يتكرر عليه الدم خلافاً لمن
لم يتحقق المسئلة وتوهم والله أعلم واغرب ابن الهمام بهد تحقيق مقام المرام حيث قال
ثم ظهر لي بعد تحويل ثلاثين عاماً ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا
ثم قال بعد ما اطال غيراني رجحت ان المتعة تتحقق ويكون مستأنساً بقول صاحب التبعة لكن
الوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الا فاقى الذي يعتمر ثم يعود
الى أهله ولم يكن ساق الهدي ثم حج من عامه بقولهم بطلت غنمه وتصريحهم بأن من شرائط المتع
مطلقاً ان لا يم بأهله بينهم الماماً صحيحاً ولا وجود للمشروط قبل وجود شرطه وقال ومقتضى كلام
أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصاً وفيه ان الحج مع بين كلام أئمة
المذهب وبقول المشايخ هو الاولى بالاعتبار بأن نقول قولهم بطلت غنمهم مرادهم بطلت غنمهم
المسنون لا تمتعهم القوي لتعقّقه بلامرية عندهم وكذا نصريحهم في الشرط بان الشرط انما
هو في المتع المسنون لا المطلق المتع والا فلا معنى لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما
الجواب عن الامام فهو ان المالم أهل مكة ليس يضربهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان
الا فاقى اذا كان معه أهل صح له المتع وانما يضرب الامام اذا كان بعد فراقه من عمرته سافر
الى بلده أو قرية من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله
ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة
منقولة تبعيناً مصرية في شرح الطحاوي حيث قال وانما لهم أي لاهل مكة أن يؤدوا العمرة
أو الحج فان قاربوا أو تمتعوا فقد أساءوا ويجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الا كل من ذلك
الدم ولا يجزئهم الصوم وان كانوا مسافرين كذا في التاتارخانية (ولو خرج المكي الى الا فاقى)
كالدينه والسكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرته في أشهر الحج ورجع من عامه
(لا يكون متمتعاً) أي على طريق السنة لوجود الامام (سواء ساق الهدي) أي مع كون المامه
بأهله بحسب الظاهر يقع فاسد الكونه محرماً (أو لم يسقه) فانه حينئذ يقع المامه صحيحاً الكونه
حلالاً وفلذلك لان سرقه الهدي لا يمنع صحة المامه بخلاف الكوفي اذا ساقه لان العود مستحق
عليه فأما المكي فلا يستحق عليه العود فصح المامه مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به
غير واحد كصاحب البديائع والكرمانى وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرمانى ناقضه
في منسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمتع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر
الحج فليس يمتنع وعندهما تمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان متمتعاً عند الكل لان
أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لاهله المتع والقران بخازله المتع أيضاً انتهى وبؤيده ان
أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام
نفسه سواء يكون له أهل معه أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في منسكه ان المكي اذا خرج الى بعض
الا فاق لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الاربعة
انتهى والمراد بعدم لزوم الدم المجرى المتفرع على تركه السنة لان دم المتعة سواء يكون
شكراً عندنا أو جبراً عند غيرنا فهو لازم اتفاقاً مقصوده ان غنمه حينئذ يكون مسنوناً غير مكروه

الى الموقف

• (فصل في موقف النبي
صلى الله عليه وسلم بعرفة) •

(اعلم) ان موقف الامام

الا ن هو محل من رفيع مبني

في ذيل جبل الرحمة يقف

فيه الامام ومن معه بحيث

يكون قريباً للناس ويقف

أمر الحاج والمحال بحته

ويقف الناس عن عينه

ويساره وخلقته وأمامه

مزدحمين عليه وانما اختير

ذلك المثل لكثرة الناس

وسعة المثل واشرافه وأما

موقف النبي صلى الله عليه

وسلم فقد اجتمع في تعيينه

طائفة من العلماء (قال)

ابن جماعة قد اجتمع

بلا خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الاقاق قبل أشهر الحج عندنا فان المسئلة
فيها تفصيل على ما سبق وكلام الكرماني يحمل على الوقين لاعلى التناقض كما توهم المصنف في
التكبير وأنى بأجوبة كلها ضعيفة الاجواب بأن في المسئلة روايتين وبأن ما ذكرنا من اطلاق
يحمل على أنه فيمن خرج في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما مفصلا هذا وما في شرح
الجمع للمصنف ان المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن أو تمتع صح ينبغي أن يحمل على أحد نوعيه
أو صح على اطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان التمتع امامسون فيجب دم شكر
أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا يعد ان يفرق بين المكي المستوطن وبين المكي المقيم فيتمتع بتمتع
الاول دون الثاني حيث ان سفره ابطال اقامته فيه ردى عليه انه جمع بينهما بسفر واحد وهذا كاه
اذا كان خروجه الى الاقاق قبل الاشهر أو ما بعد دخوله فلا يجوز خروج المكي ومن هذه
على قصد التمتع بلا نزاع لانه حينئذ ليس من أهل واقعه أعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر أن كل من
مسكنه داخل المواقيت فهو كالمكي بلا خلاف عندنا وهكذا من نفس المواقيت وأما
الاقاق اذا دخل الميقات أو دخل مكة بعمره وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يحج
فهو كالمكي وان خرج الى الاقاق قبل الاشهر فكالا قاق وفيها فكالمكي عند أبي حنيفة
وكالا قاق عندهما

• (فصل) ولا يشترط لبعض التمتع احرام العمره من الميقات (أى كما يؤهمه بعض الروايات
(ولا احرام الحج من الحرم) أى ليكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات (فلو أحرمت للعمره
داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أى ولو من عرفة (وليل بينهما المأما صحتها) أى
برجوعه الى وطنه خلا لا (يكون متمما) أى على الوجه المسنون (وعليه دم ترك الميقات) أى
من الحرم أو الحل في الصورتين (ولا يشترط أيضا ان يحرم بالعمره في أشهر الحج) أى بل يشترط
أن يقع أكثر طوافه فيها (ولأن يكون النسكان عن شخص واحد) لجواز أن يكون أحدهما
عن نفسه والاخر عن غيره (حتى لو أمره شخص بالعمره وأخر بالحج) أى واذا ناله في التمتع
(جاز) لكن دم المتعة عليه في ماله وان كان فقيرا فاعطيه الموم

• (فصل) المتع على نوعين متمتع بسوق الهدى (أى من أول احرامه) ومتمتع لا بسوقه والاول
أفضل (أى لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المتعة) فاذا أحرمت بالتلبية (قيد به لانها أفضل مما
قام مقامها من السوق ونحوه) ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقلب دو السوق
ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو أى السوق بمعنى الدفع من ورائه) أفضل من القود (أى من جره
من قدومه) (الآن لا يساق) أى الهدى الصوابه (فيقوده) أى له ضرر ووفه (ويقتاد البدنة)
أى الابل والبقر (بزيادة) أى بقطعة من طرف طرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد (أو نعل
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أى قشرها وهذا كلام اعلام بأنه هدى لئلا يتعرض له لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا تتحلوا ثيابا رثة ولا الثمن الحرام ولا الهدى ولا القتل ولا أمين البيت
الحرام يتقون فضلا من ربهم ورضوانا (والاقتلاد أفضل من التلبيل وان جلاء مع التقليد حسن
فتركه لا يضر) لانه ليس بسنة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل يكره) قال في المحيط هو الصحيح
وقيل بدعة لانه مثله (وقيل يسن) وهو الاصح وفي المحيط هو الصحيح انوار ردى الاخبار وثبت

الذى نفسه الله تعالى
برجعه في تعيين الموقف
الشريف النبوى فقال
القبوة المستعينة الشرفة
على الموقف وهي من وراء
الموقف صاعدة من الرابية
وهي التي عن يمينها قودانها
مضربان متصل بمضرب الجبل
المذكور والبناء المرتفع عن
بساوه وهو الى الجبل أقرب
بقليل بحيث يكون الجبل
قبالة الواقف عن اليمين اذا
استقبل القبلة ويكون
طرف الجبل لقاء وجهه
والبناء المرتفع عن يساره
بقليل وراءه فان ظفرت
بموقف النبي صلى الله عليه
وسلم فهو الغاية

في الاثر فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار
وكيف يكره ذلك مع ما أشبههم فيمن الاختيار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه راجع إلى القرون
في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة يسر اية خصوصاً في حرج الجاهل فقرأ الصواب في سد
هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الحد فاما من وقف على ذلك بان قطع الجلد دون اللحم
فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الأصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار
المقتصد المختار عند من باب الاستحباب وهذا هو الأقرب عنصراً لذلك الجنب وهو اختيار قوام
الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد في الاشعار مكر وفي البقر
والغنم وحسن في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكى ان القدر يرى اختيار قوله ولو كان يرى
الفتوى عليه (وهو) أي الاشعار ليقع في الاعلام وشراً (أن يطعن بالرجح) أي من لا (استقبل
بسم الله البدنة من قبل البسار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكاة نجر الاسلام
وافاضيل الكرماني عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشعار
وقيل انه من قبل العين كما في رواية عن أبي يوسف (حقه يخرج) أي منسه (الدم ثم يطبخ بماء
الدم سنبها) أي ليكون ذلك علامة كونها هدياً كالقليد (ثم اذا دخل مكة) أي هنا المتع
الذي ساق الهدي (طاف وسعى لعمرته وأقام محرماً) أي لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم
النحر (ولو خلق لم يخلق من احرامه) أي لعمرته بل يكون جنباً على احرامها مع انه ليس محرماً
بالحج (ولزمه دم) أي كما صرح به الزيلعي الا ان يرجع الى اهل البيت يذبح يديه وحلقه في المحيط
فان ذبح الهدي فرجع الى اهل البيت لان لا يحج لانه لم يوجد في حق الحج الا مجرد التلبية فلا يلزمه الحج
وان اراد أن ينحر هديه ويحل ولا يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقيم على عزمة القمع
فمنعه الهدي من الاحلال فان فعله فرجع الى اهل البيت لانه لا شيء عليه لانه غير متمتع ولو حل بمكة
فنحر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى اهل البيت لزمه دم لعمته وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان
بدأ) أي ظهر (لان لا يحج) صنع يديه ما شاء ولا شيء عليه (لما في شرح قوام الدين معزى الى
شرح الطحاوي ويوساق الهدي ومن نسيه القمع فلما فرغ من العمرة يد الله أن لا يتمتع كان له
ذلك ويفعل يديه ما شاء (ولو اراد ان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لما سبق (وان فحرمه ثم
رجع بعد الحلق الى اهل البيت لا شيء عليه) أي لانه غير متمتع كما تقدم (ولو رجع الى غير اهل البيت
الا فاق يكون متمتعاً وعليه هديان هدي المتمتع) أي في محله (وهدي الحلق قبل الوقت) أي في
أي وقت شاء (وأما المتمتع الذي لم يسبق الهدي اذا دخل مكة طاف) أي فريضة (له عمرته) أي
في أشهر الحج (وسعى) أي وجوباً (وحلق) أي استحباباً بالقوله (وان أقام حراماً) أي محرماً (جائز)
وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حسم لمن لم يسبق الهدي
وذكر الاسيماجي والوري والزيلعي انه بالخيار ان شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق
أو التقصير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقهم ابن الهمام أيضاً في هذا المقام (وليس
عليه) أي على المتمتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل
الاحرام بالحج أو مطلقاً لا يصر من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في هجرتهم
الا أنهم اذا ارادوا أن يقدموا اليه فلا بد ان يطوفوا ولو قبل ايامهم يجمعون بهده. لكن قال

في الفضل وان خفي عليك
فقف في ما بين الجبل والبناء
المذكور على جميع
الصناعات بينهم لعل ان
تصادف الموقف الشريف
النبي في فضاء عينك من
بركاته

• (فصل في أرمية عرفة) •
اعلم قبل الله منا ومنك
صالح الأعمال اني قد جعت
لك ما وقف عليه في ذلك
فتقول وأنت بأسط كفيك
مستقبل البيت الحرام
الحمد لله رب العالمين لا تأثم
تلي لا تأثم وتقول الله أكبر
ولله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله
وحده لا شريك له له الملك
وله الحمد يحيي ويميت بيده

الخبر

في الهداية ولو كان هذا المتمتع بعد ما أحرم بالحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسعى بعده قال صاحب النهاية في قوله طاف أى طواف القدوم وتبعه في ذلك الشراح كالكاتب النمرية وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي خزانة الاكمل وان كان متمتعا ان شاء طاف للقدوم للحج قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بعد ذكرهم انه ليس على المتمتع طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وسماه طواف نافله تبعنا لما في شرح مختصر الكرخي وكذا الكرماني سماه طواف تطوع قلت اما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فمحمول على ما اذا لم يرتد تقدم السعي اولان طواف التحية اندرج تحت طواف فرضه للعمرة كاندراج صلاة تحية المسجد في فرض صلاه بعد دخوله وقولهم ثم يخرج المتمتع بعد عمرته كالقرد دليل على انه يأتي بطواف القدوم واما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المعنى ان المتمتع ملحق به حيث انه يحرم من حيث أحرم المكى به ان المتمتع في حكم الآفاقي من وجه ولهذا طافوا في تعريفه انه الجامع بين نسكين بسفر واحد واذا كان في حكم المسافر في كل نسك يلزمه طواف القدوم في حجة كالقارون وتسمية بعض الأئمة له نفلا ونطوعا لا ينافي كونه قدوما لانه سنة ويطلق عليها انها تطوع ونافله ويؤيده ان المفهوم من النهاية ان طواف التحية مشروع للمتمتع وانما يشترط للاجزاء اعتباره طواف تحية لكن ابن الهمام طعن في عبارة النهاية وقال بل المقصود ان السعي لا بد ان يترتب شرعا على طواف فاذا فرضت ان المتمتع بعد احرام الحج تنقل لطواف ثم سعى بعده سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجزائه يكون الطواف المقدم طواف تحية فعليه البيان انتهى وهو بمنزلة العيان لان تعيين النسبة في طواف الركن والقرض اذا لم يكن شرطا فكيف في طواف التحية اللهم الا ان يقال مراد صاحب النهاية بالاجزاء ان يكون الطواف وقع بعد الاحرام فانه حينئذ لا يكون الاتحبة والله اعلم بما قصده من النية (وطواف) أى المتمتع (بالبيت) أى لابن الصفا والمروة (مابداه) أى سخر له وأراد ان الطواف عبادة مستقلة يجوز تكرارها بخلاف السعي فانه لا يتكرر (ولا يعتمر) أى المتمتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان المكى ممنوع من العمرة المفردة ايضا وقد سبق انه غير صحيح بل انه ممنوع من التمتع والقران وهذا المتمتع آفاقي غير ممنوع من العمرة فجاز له تكرارها لانها عبادة مستقلة ايضا كالطواف (فاذا كان يوم التروية أحرم) أى المتمتع بنوعيه (بالحج وقبلة أفضل) لزيادة أيام العبادة (فان كان) أى هذا المتمتع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (يصير محرما باحرامين) فيلزمه دمان في كل جنباية على نسكين (والاقبال احرام واحد) أى فالمحظور غير متعدد (وكما تقدم الاحرام على يوم التروية فهو أفضل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولا) أى لم يسبق لكن بقية ان يكون متمتعا من عدم الوقوع في المحظور (والأفضل ان يحرم من المسجد) والحطيم أفضل اما كنه (ويجوز من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها) أى بالنسبة الى سائر الحرم (ويصح) أى احرامه (ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه) أى كون احرامه (فيه) أى في الحرم (الا اذا خرج الى الحبل لحاجة) أى لغرض صحيح لا بقصد احرامه منه (فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو خرج لقصد الاحرام) أى منه فقط واما ما في الهداية من ان الشرط ان يحرم من الحرم فمحمول على شرط الوجوب لا على شرط الصحة لما في الجامع الصغير وغيره من أن المتمتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج فعليه

وهو على كل شئ قدير مائة مرة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة تبدأ في كل مرة بسم الله الرحمن الرحيم وتختتم بآمين وتقرأ سورة قل هو الله أحد مائة مرة في أولها بسم الله الرحمن الرحيم وتقول سبحان الذي في السماء عرشه سبحان الذي في الارض سلطانه سبحان الذي في البحر سيده سبحان الذي في الجنة رحمة سبحان الذي في النار سلطانه سبحان الذي في الهواء روحه سبحان الذي في القبور قضائه سبحان الذي رفع السماء سبحان

فعلبه دم وقالوا ولوعاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال البخاري عند جوابه عن قولهم المتمتع من تكون حجة مكبة ان هذه النكبة لبيان أن ميقات المتمتع في الحج ميقات أهل مكة ولو أن المكي خرج من الحرم وأحرم بالحج يصير محرماً بالاجماع وان كان ميقاته الحرم فكذا هنا وهذا لان الأصل في المتمتع أن تكون حجة مكبة ولو أحرم خارج الحرم يصير متمتعاً انتهى (ولو أراد تقديم السعي تقبل بطواف واضطبع ورمي فيه) كما سبق (ثم سعى بعده ثم راح الى عرفات) هذا وقال ابن الجهمي قال بعض العلماء من أراد تخصيص ما قاله غالب العلماء فدخل المسجد ويطوف سبعمائة يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويعني بما سبق له في آداب الاحرام من الفسل وازالة الثفت واستعمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم المتمتع بالحج فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجناية ما يلزم القارن وان لم يسقه وأحرم به دخل الحلق صار كالفردي بالحج الا في وجود دم المتعة وما يتعلق به والله أعلم

• (باب الجمع بين النسكين المتحدین) •

أى كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من التثنتين (احراماً أو أفعالاً) يتميز بين وسما في بيانهما في فصاين (وهو) أى الجمع المذكور (مكروه مطلقاً) أى سواء يكون آفاقياً أو ميكائياً والمراد بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع في العمران الجمع بين احرامى الحج واحرامى العمرة بدعة بالاتفاق بين الاصحاب وفي الجامع الصغير للعتابي انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره السجاري لكن لا يظهر وجه قوله ما في المحيط ان الجمع بين احرامى العمرة مكروه وفي الجمع بين احرامى الحج روايتان اظهرهما لا بكره وهذا ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن معناه جناية وفي الكرماني لا يجوز ولعل الكرماني اراد اضافة احرام احد النسكين المتحدین الى الآخر والنهاية اراد احرام احده النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الآفاقي اسائة) وكراهية بمعنى كافي العناية (بخلاف اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) اي للآفاقي (فانه يجوز له بلا كراهية دون المكي) فانه يكره له ذلك

• (فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر) • اما الجمع (اي بينهما) احراماً فهو ان يهل من الاهلال وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معاً) اي مجتمعتين (او على التعاقب) اي متعاقبتين احدهما عقب الاخرى منهما (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) اي من زوال يومها الى انتهاء وقتها وهو فجر يوم النحر وفائدة التقسيم بقاء وقت الوقوف هي أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالناسي لميله المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم التمر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لبقاء وقت الوقوف (فاذا أهل بمجتبتين معاً فاعدا) اي فزائد على اثنتين (كعشرين) اي وثلاثين مثلاً (أو بمجتبة ثم حجة) اي مقترقتين (لزومه جميع ذلك) اي كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية والزيادة غير أنه يرتفع احدهما في المعية وفي التعاقب الثانية) والاضطرار يقول والثانية في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف واما عند محمد ففي المعية يلزمه احدهما

الذي وضع الارض سبحانه
الذي لا ملجأ ولا منجى منه
الا الله مائة مرة وتقول
شهد الله أنه لا اله الا هو
واللائكة وأولو العلم
فأعقاباً لاسط لاله الا هو
العزير بالحكم وتقول
أشهد ان الله على كل شيء
قدير وان الله قد أحاط بكل
شيء علماً ربنا تقبل منّا انك
انت السميع العليم ربنا
واجعلنا مسلمين لك ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا
مناسكنا وتب علينا انك
أنت التواب الرحيم ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي
الاخرة حسنة وقنا عذاب
النار

وفي التعاقب الاولى فقط قال في البدائع وغرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء اذا قيل صيدا
فغندهما يجب جزاءا لان عقاد الاحرام بهما وعند غيره او واحد لان عقاد الاحرام باحدهما
انتهى وهذا مشكل لما في الكافي قال ابو يوسف يصير ارضا لاجداها كما فرغ من قوله ليس
بمجتنب فمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجنابة قبل الرضا فمبدأ في حنيفة جزاءا وان وعند
محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا ارتفاع احداهما بلامكث (واغبار تفيض) أي ما يرتفع
الا (اذا سار الى مكة) أي في ظاهرها رواية عن أبي حنيفة كما نص عليه في المبسوط وذكر
القدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عن روى عنه انه لا يصير ارضا
لاجداهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كالطواف أو الوقوف
بعرفة) وغرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو السير وع فعلية دمان عند أبي حنيفة
الجنابة على احرامين ودم عند أبي يوسف لا ارتفاع احداهما قبلهما وكذا عند محمد دم واحد
لعدم انعقاد احداهما وهذا معنى قوله (فلو لم يسرا يوما ولم يشرع في عمل) الواو بمعنى أو ولما سبق
من القولين (فهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه جزاءا بارتكاب الجنابة
كالقارن) أي خلافا لهما السابق عنهما (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو
جامع) أي الجامع بين الجنبة قبل السير أو السير وع على الخلاف (فعليه ثلاثة دما دم للرفض)
فانه يرفض احداهما ويغضي في الاخرى ويقضي حجة وعمره مكان التي رفضها (ودمان للجماع)
أي لجنابته على احرامين (وبعد الارضا فاض) أي اذا جامع بعد الارضا فاض (بالسير أو الشروع
في العمل جزاءا واحد) أي عليه دم واحد اتفاقا (ثم اذا ارتفعت احداهما لزمه دم الرضا
وقضاء الحج المفروض من قابل وعرة) أي ولزمه عرة لانه صار كالقارن وأما قوله في الكبير
وقضاء عرته فسامحة (ولو فاته الحج) أي غير المفروض (فعليه جنتان وعرة) وذكر القاضي
في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر المحمي انه لو أهل بمجتنب ولم يحج من عامه ذلك فعليه
جنتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس بمطلق بل ان كان عدم حجه من عامه لقوات
فعليه عرة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه للقوات عرة لانه قد تحلل بأفعال
العمره وان كان عدم الحج لاحصاء فعلية عمرتان في القضاء من وجه من الاحرامين بلا فعل
انتهى وهو تحقيق حسن كالا يخفى (ثم ان فاته بعد الرضا لزمه دم الرضا) أي أيضا (او قبله)
أي او فاته قبل الرضا (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف قلت ولو أهل حجه ما بعرفة أي معا
أو متعلقين (في وقت الوقوف ارتفعت احداهما بلا فصل) أي اتفاقا بين أبي حنيفة وأبي
يوسف (وكذا في ليلة المزدلفة بعد الوقوف لاقبله) أي لاقبل وقت الوقوف (كالا يخفى والله اعلم)
قلت وهذا مستفاد من قولهم واغبار تفيض عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان
المقر اذا احرم بحجة اخرى وهو واقف بعرفة لسلا أو نهار الزمته عندهما خلافا لهما ويصير
رافضا لهما بالوقوف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعرة
ويقضي الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليلة مزدلفة بغيرها ارتفعت الثانية (واما
الحج لهما الا نهوان يحرم بالثاني بعد فوات وقت الوقوف فلوا حرم حج ووقف بعرفة ثم أحرم بحج
آخر يوم النحر فان كان لدى احرام بالثاني (بعد الحلق الاول) أي حجه الاول (لزمه الثاني) أي

ربنا فرغ علينا صبرا
وثبت أقدامنا وانصرنا
على القوم الكافرين
ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا
أو أخطأنا ربنا ولا تحمل
علينا اصرا كما حملته على
النبي من قبلنا ربنا ولا
تحميلنا ما لا طاقة لنا به
واعف عنا واعتصم لنا
وادعنا أنت مولانا فانصرنا
على القوم الكافرين ربنا
لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا
وهب لنا من لدنك رحمة انك
أنت الوهاب ربنا انك
جامع الناس ليوم لا ريب
فيه انهم لا يختلف المبدأ

عند الكل (ولاشئ عليه لادم) أي الجنابة المجمع (ولا يرفض) أي ولا يرفض شيئاً بل يعطى في الأولى
(ويبقى محرماً) أي بالثاني (إلى قابل) أي فيؤدي الثاني حيث ذ (وان كان) أي أحرأه بالثاني
(قبل الحلق لزمه) أي الحج (أيضاً وعليه دم المجمع) أي اتفاقاً بين الامام وصاحبه (ويعطى في
الأول وهو) أي دم المجمع (دم جبر ويكره دم آخر) أي اتفاقاً (سواء حلق للأول بعد الإحرام
للثاني) أي الجنابة عليه وهذا واضح (أولاً) أي أول يخلق حتى يحج من العام الثاني فعليه دم عند
أبي حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لاشئ عليه (ولو حلق بعد أيام النحر فعليه دم ثالث) أي عند
أبي حنيفة لتأخير الحلق خلافاً لهما وقال الكرماني إذا أحرأه يوم النحر بحجة أخرى من سنته نك
فعند أبي حنيفة أن كان حلق في الأول بعد ما طاف للزيارة لزمه الإحرام ولادم عليه وإن لم يخلق
في الأولى أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الإحرام أيضاً وعليه دم بلعه بين الإحرامين لأن الإحرام
الحج الأول قد بقي يقاء طواف الزيارة وادخل عليه إحرام حج آخر فيكون جامعاً بين الإحرامين
فيلزمه دم كما إذا جمع بين الإحرامين انتهى وهو لا ينافي ما ذكره غيره كصاحب الهداية
وشرأحها والكافي وغيرهم من أنه لو أهل بالثاني بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقاً من غير قيد بما بعد
الطواف فاطلاقهم لا يأتى ما قبله الكرماني خلافاً لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الحج
فأهل بحجة أخرى) أي بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أي رفض الأخرى (ودم) أي للرفض
(وعمره وجهتان) بل عمرتان وجهتان لأنه يخلل بأفعال عمره فتبني في ذمته عمره وجهتان

• (فصل في الجمع بين العمرتين) • أعلم أنهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين إحرأه العمرتين
واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين إحرأه الحج وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه
صرح الترمذاني وغيره وقيل ليس إلا رواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه)
أي في الجمع بين العمرتين (كالحكم في المجتنبين) أي في الجمع بينهم سواء (في المعبة والتعاقب
واللزوم والرفض ووقته) أي وقت الرفض (وغير ذلك) أي مما سبق في الجمع المتقدم لكن لا كاه بل
بعضه (مما يصر) أي وجوده (في العمرتين) أي في الجمع بين أفرادها ثم المعبة واضحة لا يحتاج
إلى بيانها وأما المعاقبة فينبأ بقوله (فلأحرأه بعمره نطاف لها شواطأ وكاه) أي بطريق الأولى
(أول يطف شيئاً) كان الأخير حذف هذه الجمل والألفاء بقوله (ثم أحرأه بأخرى قبل أن
يسعى للأولى لزمه) أي خلافاً للمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الأولى المرفوضة
لأنها العمرتين ولعل ذلك باعتبار كونه نسكاً (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأهل
بأخرى لزمه) أي العمرتين الأخرى اتفاقاً (ولا يرفضها) أي الأخرى والأولى أن يقول ولا يرفض
شيئاً (وعليه دم المجمع وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي الجنابة على الثانية
اتفاقاً (ولو بعده) أي ولو حلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو أفسد
الأولى) أي من العمرتين بأن جامع قبل أن يطوف (ثم أهل بالثانية) أي بإدخالها (رفضها) أي
رفض الثانية (ويعطى في الأولى) أي حتى يتمها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وإن
يكون) أي ونوى أن يكون (معه الثانية لم ينفعه) أي قصد هذا (فإن لم يكن رفضه) أي معتبراً
(الأولى وكذا هذا) أي هذا الحكم (في المجتنبين ومن أحرأه لا يسوى شيئاً معتبراً فشرع
في الطواف) أي طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره ورفضها لأن الأولى تعينت بعمره)

رب هب لي من لدنك ذرية
طيبة انك سميع الدعاء
ربنا آتنا بما أرنأت واتبعنا
الرسول فاكفنا
مع الشاهدين ربنا
فاغفر لنا ذنوبنا واسرنا
في آخرنا وثبت اقدامنا
وانصرنا على القوم
الكافرين ربنا ما خلقت
هذا باطلا سبحانك فقنا
عذاب النار ربنا انك من
تدخل النار فقد أخرجته
ومالنا للملأ من أنصأر ربنا
اننا سمعنا منادياً ينادي
للإيمان أن آمنوا بربكم
فآمننا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا
وكفر عنا سائرنا

أى حيث أخذ الطواف فحين اهل بعمره أخرى صار جامعا بين عمرتين فيجب عليه رفض الثانية
كما تقدم

• (باب إضافة أحد النسكين) •

أى المختلفين (إلى الآخر والجمع بينهما معا الجمع بينهما معا مسنون للأفقي) أى حقيقة أو حكما
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أى وإن في هذه كاتبة قدم
(فان جمع المكي بينهما) وكذا الميقاني (رفض العمرة ومضى في الحج) أى في أعماله فقط (أما
الإضافة فعلى قسمين) لانه إما إضافة الحج إلى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الأول إضافة
الحج إلى العمرة وهو أن يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحج قبل أن يطوف لهما أو بعد ما طاف لهما) أى قبل
أن يتصل منها (والثاني إضافة العمرة إلى الحج وهو أن يحرم بالحج أو لا ثم بالعمرة قبل أن يطوف
طواف القدوم أو بعده) كان الاختصار أن يقول قبل سعيها (فالأول) أى القسم الأول وهو
إضافة الحج إلى العمرة (جائز بلا كراهة للأفقي) بل مستحب لحل فعله صلى الله عليه وسلم جمع
بين الأحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم وتبعه النووي وغيره (مكروه للمكي) للآية
الشريفة (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة إلى المكي أشد كراهة وأعظم إساءة من الأفقي
بل حل بعض العلماء كالتأفقي فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمع بين الروايات والله
سبحانه وتعالى أعلم (أما تقريعات القسم الأول فالأفقي إذا أدخل الحج) أى إحرامه (على
العمرة) أى على إحرامها (فإن كان) إدخاله عليها (قبل أن يطوف لهما أكثره أو لم يطف شيئا) أى كما
فهم ما قبله (فقارن) أى مسنون (وعليه دم شكر) وإن كان بعد ما طاف لهما أربعة أشواط في
أشهر الحج فهو متنع أن حج من عامه ذلك بلا ممان (والأفقي وإن لم يحج من عامه أو حج لكن مع
الممان) (فقد ربهما) وهذا غير ظاهر في الصورتين الأخيرتين لأن الأفقي إذا طاف أكثر أشواط
العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا بهما أو بأحدهما وكذا إذا حج
والم بينهما فإنه لا شك أن المسامحة حيث قد فاسد غير صحيح فكيف يجعله مفردا من غير رفض لأحدهما
(وأما حكم المكي ومن بعده) أى الميقاني ومن صار من أهلها من الأفقيين (إذا أدخل الحج
على العمرة) بأن أحرم بعمرته في أشهر الحج أو في غيرها بعمرته ثم أدخل عليها إحرام حجة فهذا على
ثلاثة أوجه (أن كان) أى إدخاله (قبل أن يطوف لهما يرفض عمرته) أى اتفاقا (وعليه دم الرفض
وإن مضى فيهما) أى حتى قضاها (جائز) أى إحرأه (وعليه دم الجمع) أى بين النسكين ولو فعل
هذا أفقي كان فارنا لما تقدم (وإن كان) أى إدخاله (بعد ما طاف أكثره فيرفض حجه) أى اتفاقا
وعليه دم ولو فعل هذا أفقي كان متنعاً (ولو كان) أى وإن كان إدخاله (بعد ما طاف الأقل
فكذلك) أى عند أبي حنيفة فيرفض الحج (وعليه دم حجة وعرة) أى قضاؤهما إن لم يحج من عامه
ذلك (وإن قضى الحج من سنته تلك) أى بعينها وخصوصه (بأن أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا
عمرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الأئمة الكردى والزيلعي
(ولو مضى فيها جاز) أى إجزأه (مع الإساءة) أى إساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا
دخل مكة بعمرته فأنسدها) أى يجماع قبل طوافها (واتمها) أى كل أنفعا لهما من طوافها وسعيها
(ثم أحرم بمكة) أى منها (بعمرته وحجته يرفض عمرته وعليه دم) أى للرفض (وقضاؤها لانه) أى

لو توفاهم الأبرار وربنا وآتينا
لما وعدتنا على رسلك ولا
تخبرنا يوم القيامة أنك
لا تخلف الميعاد ربنا ظلمنا
أنفسنا وإن لم تفر لنا
وترحمنا لنكونن من
الخاسرين ربنا لا تجعلنا
قنينة للقوم الظالمين ربنا
أفرغ علينا صبراً وتوفنا
مسلمين أنت مولانا فانصر
لنا وارحمنا وأنت خير
الغافرين واكتب لنا في
هذه الدنيا حسنة وفي
الآخرة ناهداًنا إليك على
الله توكلنا ربنا لا تجعلنا
قنينة للقوم الظالمين ونجنا
برحمتك من القوم
الكافرين فاطر السموات

الكوفي (صار كالمشي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع أحرام الحج في غير وقته (فلو اهل المكي بعمره فطاف لهما أكثر من غير أشهر الحج ثم أهل بلحجة) أي في غير أشهر (فعليه دم) كما صرح به صاحب المبسوط مع الإلحاح بأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فإذا صار جامعاً من وجهه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاق لم يجب عليه شيء) إلا أنه مسمى كناية ثم والله أعلم (وأما تفرعات القسم الثاني) وهو ما إذا أهل بالحج أولاً ثم بالعمرة ثانياً (فإن كان) أي المحرم به ما (ميكأهل أولاً بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وإن مضى عليها) أي ولم يرفضها (جاز) أي اجزأه (ولزمه دم وإن كان) أي المحرم به ما (آفاقاً أدخل العمرة على الحج) أي فضبه تفصيلاً إن كان إدخاله (قبل أن يسرع في طواف القدوم فهو قارن مسمى) أي وعليه دم شكر أقبله إساءته وعدم وجوب رفض هجرته (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما سارع فيه) أي ولو قبله (لا) أو بعد إتمامه (أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى وهو مكة أو عرفة فكذلك) أي تحكمه كما سبق في أن يقال (هو قارن مسمى) أكثر إساءته من الأول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فكان حقه أن يقول فهو أكثر إساءة وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يقيم قوله (ويستحب لرفض العمرة) والحاصل أنه ليس حكمه حكمه في جميع الوجوه ولا في بعضه إلا في كونه قارناً وصرفاً يطلق الإساءة (ولو أهل به في أيام النحر والتشرى قبل الحلق وجب الرفض) أي انقضاء (والدم والقضاء وكذا به في الحلق) أي يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزيلعي لأنه جمع بينهما في الأحرام أو في بقية الأفعال فإن قيل كيف يكون جامعاً بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد إتمام الحلق من أحرام الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشرى فيصير جامعاً بينهما فعلاً وإن لم يكن جامعاً بينهما إحصاءً فيلزمه الدم لذلك انتهى وأما ما يذكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قد تقدم على الوقوف وقد يعقب طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصح أنه يرفضها احترازاً عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهى عنها في خمسة أيام ونأويل ما ذكر في الأصل أنها لا ترفض من غير رفض لها انتهى ولا يخفى أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي بعد أيام التشرى أهون في الأمر وأيسر في الوزر فينبغي أن يقال بالحداددم الرفض إذا تعددت العمرة دفعا للمرجح المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في أحرامه بالعمرة أيام التشرى أن فيما بعدها ليس كذلك ولو كان بإقيا على السعي لاسيما ورواية الأصل أنه لا يرفضها به مدحلق ثم من صحيح الرفض علل بكون أحرامه ما وقع في الأيام المنهي عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلاً سواء بقي عليه شيء أم لا وانه أعلم (ولو لم يرفض في صورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاته الحج فأحرم به مرة قبل أن يتحلل) أي بإفعال العمرة لقوات حجه (فعليه رفض العمرة) أي اللاحقة

(فصل) أي في القضايا النكبة من هذا الباب (كل من لم يرفض الحجة في البابين) أي في باب الجمع بين التمسكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر يجمع أحقهما (فعليه رفضها دم وقضاء حجة وعمره) أي لأنه في معنى فائت الحج (وكل من لم يرفض العمرة فعليه دم وقضاء عمرة)

والارض أنت ولي في
الدنيا والآخرة توفي
مسلماً والخلة في الصالحين
رب اجعلني مقيم الصلاة
ومن ذريتي ربنا وتقبل
دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي
وللمؤمنين يوم يقوم
الحساب رب أدخلني مدخل
صديق واخرجني مخرج
صديق واجعل لي من لدنك
سلطاناً نصيراً ربنا آتنا من
لدنك رجلاً مؤمناً من أمرنا
ربنا رب لا تذرني فرداً
وأنت خير الوارثين رب
اشرح لي صدري ويسر لي
أمرى واحلل عقدة من
لساني يقها وافولي

لاغرلانه في معنى فاسد العمرة (وكل من لزمه الرض) أي الجمع بين الاحرامين (ولم يرفض) أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جمع بين حجة وعمره أو بين الحجتين بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي رضى حجة أو عمره (بحاجة الى نية الرض) أي ليرتضى (الامن جمع بين الحجتين قبل فوات وقت الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للدولى في هاتين الصورتين) أي من الجمعين (ترتضى احدهما من غير نية رضى لكن انما بالسير الى مكة أو الشروع في اعمال احدهما كما مر) أي من الخلاف في الحالتين (وكل من جمع من الاحرامين) أي المختلفين أو المتفقين (فجنى قبل الرض فعليه مثلاً ما على المفرد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالتقارن (وبعد الرض) أي رضى ما يجب عليه رفضه (فعليه جزاء واحد) أي كالتجمع ويقى من الكليات ان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم مقامه وان كان معسراً ولا يجوز له أن يأكل منه ولا ان يطعمه غنياً بخلاف دم الشكر ثم اعلم ان من جمع بين الحجتين أو العمرتين أو حجة وعمره ولزمه رفض احدهما فرفضهما فعليه دم للرفض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالمدكور في عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما اذا لم يرفض احدهما اما اذا رفضهما فلم يكرهها الا دم الرض بل المفهوم منها تصريحاً ولو لم يجمع دم لزوم عدم الجمع ووقع في الجحرا ان اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين ثم ارتضى احدهما لزمه دم الرض ودم آخر للجمع بين احرامى العمرة وفي وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى الحج رواية ان أحدهما الوجوب انتهى وتبعه أبو النجاشي منسكه فقال فيما اذا جمع بين الحجتين أو العمرتين يلزمه رفض احدهما ودمان للرفض والجمع

• (باب في فسح احرام الحج والعمرة) •

أي الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) تا كيدويان (فسخ احرام الحج الى العمرة عند الثلاثة) أي عندنا وعند مالك والشافعي (خلافاً لاحد) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال مراقبة ألعنا هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المقصود منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العمرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا يقولون ان العمرة في أشهر الحج من أجزا القبول ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه قال قلت يا رسول الله فسح الحج لنا خاصة أولي بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث الاول ان المشار اليه بهذ هو الايمان بالعمرة في أشهر الحج لافسخ الحج بالعمرة (وهو ان يفسخ نية الحج بعدما أحرم به ويقطع افعاله ويجعل احرامه واقفاله للعمرة وكذا لا يجوز فسح العمرة يجعلها حجاً عند الثلاثة) أي من الاثثة (أو الاربعة) أي جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان عن الامام أحمد والله أعلم

• (باب الجنائيات) •

أي ارتكاب المخطورات الشاملة للمفسدات وترك الواجبات (الحرم اذا جنى عدا بلا عذر يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي وتندرك اثمه هو التوبة عن المعصية (وان جنى بغير عمد) أي بخطأ ونسيان أو كره أو جهل فيما يجب عليه علمه (أو بعد فعله)

واجعل لي وزيراً من أهلي
رب أنزلني منزلاً مباركاً
وأنت خير المنزلين رب فلا
تجعلني في القوم الظالمين
رب أعوذ بك من همزات
الشياطين وأعوذ بك رب
أن يحضرون ربنا صرف
عنا عذاب جهنم أن عذابها
كان غراماً انها سات
مستقرا ومقاماً ربنا هب
لنا من أزواجنا وذرياتنا
قراً عينا واجعلنا للمشقين
اماماً رب هب لي حكماً
والحقني بالصالحين واجعل
لي من صدق في الآخرين
واجعلني من ورثة جنة
النعم واغفر

الجزاء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال
(ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعد ذرا وبغير عمد والمقصود
انه اذا جنى عدا بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر
ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عامدا يأنم ولا يخرج القدية
والعزم عليها عن كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات
وقال انا فتدري متوهم انه بالترام القدية بخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل
قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل
المحرم وجه الله هذا الفعل كجهالة من يقول انا اشرب الخمر وأزني والحديث رني ومن فعل شيئا مما
يحكم به فخره فقد أخرج حجه أن يكون مبرورا انتهى وقد صرح أصحابنا بطلان هذا في الحدود
فقالوا ان الحد لا يكون طهرا من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان
الحد طهرا له وسقط عنه العقوبة الاخرى بالاجماع والافلال لكن قال صاحب الملقط في باب
الايمن ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجناية انتهى ويؤيده ما ذكره
الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي
اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الاخرة مع الكفارة في الدنيا اذا لم يتب منه فانما
لا ترفع الغضب عن المصرا انتهى وهذا تفصيل حسن وتقيد مستحسن يجمع به بين الادلة
والروايات واقه أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى عامدا أو خاطئا)
أي محظئا (مبتدئا أو عاذا) خلافاً لما قال في العائد للصبي ان له العذاب الا ليم فقط دون الجزاء
(ذاكرا) أي منذ ذكر الاحرامه (أو ناسبا عالما أو جاهلا) أي بالسئلة (طائعا أو مكرها) أي في فعله
(نائما أو منتبها) أي عند مباشرة (سكران أو صاحيا) أي حال علمه أو تركه (مغمى عليه أو مضيقا
معذورا أو غيره موسرا أو معسرا) أي غنيا أو فقيرا (عباسه) أي جنى بعباسه نفسه (أو بعباسه
غيره به بامر) أي حال كون مباشرة غيره بامر (أو بغيره) أي بغير امره (في هذه الصور اجمعا
يجب الجزاء) أي بلا خلاف عند امتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الاصل) أي القاعدة
الكلية (عندنا) أي خلافا لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الاصل (غالباً)
وله أشار الى ما سياتي من انه اذا طيب محرم محرماً لا شيء على القاعل ويجب الجزاء على المفعول
(فاخذه) أي هذا الاصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنايات) أي المحظورات على
المحرم (باعتبار جنسها) أي المتولقة (على انواع) أي مختلفة (فتذكر كل نوع على حدة) أي
حكم كل واحد بانفراد يعرف تفصيلها بعد معرفة اجمالها في ضمن فصولها (النوع الاول
في حكم اللبس اذ لبس المحرم) أي بالحج أو العمرة أو به (الخط) أي اللبس المعمول على
قدرا البدن أو قدر عضونه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسيج أو لصق أو غيره ذلك
وكذا حكم تغطية بعض الاعضاء بالخط أو غيره (على الوجه المعتاد) أي بان لا يحتاج في حفظه
الى تكلف عند الاشتغال بالعمل وضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قميصه مثلاً على وجبه
اسفل (فعلية الجزاء) أي التي تفصيلها (وتفسيره) أي تعريف الخط المحظور على ما في الفقه
(ان يحصل بواسطة الخياطة اشتغال على البدن) أي بوضعه وضعه (واستماله) أي بنفسه من

لاي انه كان من الصالحين
ولا يتخذ زني يوم يعثون يوم
لا يقع مال ولا ينون الامن
أني الله بقلب سليم رب
أوزعني أن أشكر نعمتك
التي أنعمت علي وعلى
والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه وأدخلني برحمتك في
عبادك الصالحين رب اني
ظلمت نفسي فاغفر لي رب بما
أنمت علي فلن أكون
ظهير للمجرمين رب اني لما
أنزلت الي من خير فقير رب
أوزعني أن أشكر نعمتك
التي أنعمت علي وعلى
والدي وأن أعمل صالحا
ترضاه وأصلح لي فذريتي
اني تبت اليك واني من
المسلمين ربنا اغفر لنا

غير ما شك (فأيهما) أي من الاشتغال والاستسكان (اتقى اتقى لبس الخيط) أي لا تنفاه الكل
 بانفاه البعض وفيه أنه يرد عليه الباد المشتغل بالصق فانه ليس فيه خياطة مع أنه عمن
 الخيط اللهم الا ان يراد بالخياطة انضمام بعض الابواب بعضها فيصلح ان يكون لغزبان يقال
 ما نويه محرم لبسه للمحرم مع أنه ليس بخيط اتفاقا (فاذا لبس الخيط) أي على الوجه المعتاد
 (يوما كاملا) أي نهرا شرعا وهو من الصبح الى الغروب (اوليلة كاملة فعليه دم) أي
 انفاقا والظاهر ان المراد فقد اراعهما فيقيدان من لبس من نصف النهار الى نصف الليل من
 غير انفصال وكذا في عكسه لم يعدم كما يشير اليه قوله (وفي اقل من يوم) أي من مقداره ان يروى
 بنقص ساعة (أوليلة صدقة) وهي نصف هناع من بر (وكذا لو لبس ساعة) أي بنحو ساعة وهي جز
 من أجزاء اثني عشر حالة اعتدال الليل والنهار (فصدقة) أي مبروفة القدر (وفي اقل من ساعة)
 أي عرفة لا تقوية لانها أقل ما يطلق عليه الزمان (قبصة) بالتفان المقترحة والصاد المهسلة
 وتضم ما جعل كفك على مافي القاموس وأما القبضة بالمجعة فهو ما قبضت عليه من شيء وليس
 يناسبه المقام (من بر) يضم موحدة من خبطة أو قبضتين من شعير هذا وعن أبي يوسف في أكثر
 من نصف يوم أو ليلة دم إقامة للأكفر مقام الكل وهو قول أبي خنيفة وأولاهم رجع عنه على
 ما ذكره في البحر وهذا يؤيد ما قدمناه من اعتبار المقدار وكذا ما روى عن محمدان في لبس بعض
 اليوم قسطة من الدم حتى لو لبس يوما لاساعة فعليه من قيمة الدم بمقدار ما لبسه عنده وأما
 ما ذكره رشيد الدين من أبي يومف أنه اذا لبس قليلا أو كثيرا فعليه دم فغريب جدا (ولو لبسه)
 أي الخيط (أباما) أي من غير نزوع واداء جزاء (فعليه دم واحد) أي اذا كان لبسه بعدد ما وبغير
 عذر بخلاف ما اذا كان بعضه بعدد وبعضه بغير عذر فانه تعدد الجزاء فيلزمه دم بخلاف الاول
 ويحتم في الثاني (فان أراق) أي الدم (الذلك) أي لاجل ذلك اللبس (ثم تركه عليه يوما آخر فطبعه
 دم آخر) أي الجنابة ثانية بعد كفارة الجنابة الاولى وهذا بالاتفاق وكذا اذا خلعه واراقيه
 لبسه بعده بخلاف (ولو لبس) أي قبصا مثلا (يوما مثلا) أي أوليلة أو مقدارا حدهما متصلا
 (ثم نزعه) أي خلعه (ثم لبسه ثم تركه) أي ترك لبسه (فان كان نزعه على عزم الترك) أي بان لا يريد
 لبسه أو بدله في حال احرامه (فعليه كفارة أخرى) أي لللبس ثانيا (والا) أي وان لم ينزعه على
 عزم الترك بل نزعه على قصد ان يلبسه ثانيا أو خلعه ليحبس به (الا) أي لا يلزمه كفارة أخرى
 لئلا دخل لبسه وجعله ما لبسا واحدا حكما فان الترك مع عزم الفعل كالوجود (ولو جمع اللباس)
 أعتوانه (كاهمعا) أي في مجلس واحد (من قبض وقباص وعمامة وقفلس وسراويل وخف)
 بيان بلبس اللباس (وليس) أي داوم على لبس جميعها (يوما وأباما) أي ولم ينزعهما أو نزعهما ليل
 للنوم وبعاد لبسهما ثم اراوا بلبسهما ليل للبرد وينزعهما ثانيا (فعليه دم واحد) ما لم يعزم على الترك
 عنده الخلع فان عزم على الترك عند نزعه ثم لبسه تعدد الجزاء ان كفر للاول بالاتفاق وان لم يكفر له
 ففنه دمان وعنه محمد واحد قال في القتح موافقا لما في البدائع (وهذا) أي ما ذكرنا من
 اتحاد الجزاء على لبس الخيط محله (اذا تعدد سبب اللبس فان تعدد السبب كما اذا اضطر اليه
 لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة) أي بعينها (فحوا ان يحتاج اليه قبض)
 أي مثلا (فليس قبضين أو قبصا واحدة أو يحتاج الى قبضتين أو قبصا واحدة مع العمامة فعليه كفارة

ولا خواتم الذين سبغونا
 بالابيض ولا يجهل في قلوبنا
 غلال الذين أشوا ربنا انك
 رؤف رحيم ربنا عليك
 توكلنا واليك أنبنا واليك
 المصير ربنا لا نجده لنا فتنه
 للذين كفروا واغفر لنا ربنا
 انك أنت العزيز الحكيم
 ربنا أنتم لنا نورنا واغفر لنا
 انك على كل شيء قدير رب
 اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
 وامنهم وامنهم وامنهم
 الاتبارا بسم الله الرحمن
 الرحيم قل أعوذ برب الفلق
 من شر ما خلق ومن شر
 خلق اذا وقب

واحدة) لان محل الجنابة متحدد فلا ينظر الى الفعل المتعدد (يتخير فيها) لوقوع أصل الجنابة الضرورية
 حاصصة حبه في المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين للضرورة بهما في مجلس واحد بان لبس عامة
 ومنعها بعذر فيه سواء عليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجه واحد فيجب
 كفارة واحدة (وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر
 الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قميص الضرورة وخفين من غير ضرورة فعليه
 كفارتان كفارة الضرورة يتخير فيها وكفارة الاختيار) أي غير حالة الاعتذار (لا يتخير فيها) أي
 بل يتحتم الكفارة هنا انتهى. وخالفهم ما اطرأ على حيث قال ولو لبس قميص الضرورة وخفين
 من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره في الركبي على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال
 مرادة الدم المتحتم تغير الضرورة والفدية المخيرة في الضرورة وفي الكفرمان ولو لبس قميص الضرورة
 فلم يضر بعض اليوم لبس قميص آخر ولو لبس قفلسة لغیر ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس
 القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القفلسة كفارة أخرى غير الاضطرار لان
 هذا اللبس غير اللبس الاقل أي لا يختلف الوصفين كونهما بعذر وبغيره فكما كشيئين متغايرين
 سواء في مجلس أو مجلسين انتهى وهذا الحكم في المطلق بان خلق بعض أعضائه لعذر وبعضها
 لغیر عذر ولو في مجلس يتعدا الجزاء وهكذا في العيب والله أعلم (ولو كان به حتى غيب) يكسر
 الغين المعجمة وتشديد الموحدة أي بان تأتي يوماً بعد يوم ونحو ذلك (فجعل لبس الخيط يوماً) أي
 للاستيعاج اليه (ويترفع يوماً) للاستغناء عنه فإدات المحي تأخذه فاللبس متحدد وعليه كفارة
 واحدة وان زالت هذه وحدها أنشأ اختلاف سلككم اللباس فعندهما عليه كفارتان كقوله لا قول
 أو لا وعنده كفارة واحدة ان لم يكفر وان كفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصصو
 عدو) أي في حصن ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياماً) أي مثلاً (لبسها اذا خرج عليه)
 أي على العدو وبعبارة (ويترفعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم يترفع أصلاً) أي ولو رجع
 العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت ويرفع في وقت) أي والعلة قائمة بان لم
 يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو غيره لم يترك كفارة أخرى (أو كان به) أي وقع بالحرم
 (ضرورية أخرى) أي غير ضرورة الاحصار (لأجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج اليه (ويترفع
 في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل وترفع في النهار (لغيره وغيره) من
 الضرورات (أو لم يترفع ولو مع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جلة جليدة فبيده ان بقاء العلة
 قامت مقام الضرورة الدائمة (فإدام العذر) أي موجوداً حقيقة وهكذا (فاللبس متحد في جميع
 ذلك) أي في جميع سائر الصور وعليه كفارة واحدة أي للتسداخل (يتخير فيها) أي
 لا تركابه معذراً (فان زال العذر الذي لأجله لبس) أي بالكيفية (يقين) أي زال يقيناً (ترفع
 أو لم يترفع ويحدث عذراً آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر
 (فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شئ من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة
 واحدة ما لم يقين زواله) وهذا كما وضع قد علم بيانه من تقييده للزوال في السابق يقين
 والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس لكن هنا
 حقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكماً وازداد التحقيق فافظاها انه يجب عليه تركه لئلا يكون

ومن شر الناس من شر الناس في العقد
 ومن شر الناس من شر الناس اذا احسد
 بسم الله الرحمن الرحيم قل
 أعوذ برب الناس ملك الناس
 الله الناس من شر الناس
 الخناس الذي يوسوس في
 صدور الناس من الجنة
 والناس هو الله الذي لا اله
 الا هو الرحمن الرحيم الملك
 القدوس السلام المؤمن
 المهيمن العزيز الجبار
 المتكبر الخالق البارئ
 المصور الغفار القهار
 الوهاب الرزاق الفتاح
 العليم القابض الباسط
 الخافض الرافع المعز
 المذل السميع البصير

عاصيا وان سقط عنه الكذارة في هذه الصورة فلبقاء العلة في الجملة (ولو زرع الطيلسان يوما فعلقه دم وفي أقله صدقة ولو ألقى القباء) أي ونحوه كالعباء (على منكبيه وزده يوما فعلقه دم) أي انقفا (وان لم يدخل يديه في كبة) كما صرح به في النهاية وشمس الأئمة والاسيحيائي والبدائع لان الزرع بمنزلة الادخال ولذا قال (وكذا الولم يزعه ولكن أدخل يديه في كبة) وكذا اذا أدخل إحدى يديه في كبة ولو لم يزعه لانه بمنزلة الزرع الواحد ولانه يصدق عليه حينئذ تعريف الخيط على ما سبق ويؤيده ما في بعض النسخ من افراد الضميرين (ولو ألقاه) أي على منكبيه (ولم يزعه ولم يدخل يديه في كبة فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة لخالفته السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء منه لا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة وهذا عندهم خلافا لفرق حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سراويل فلبسه من غير ثياب) أي شق ولم يلبسه على هيئة الاتزار (فعليه دم) أي في المشهور من الروايات خلافا للرازي حيث قال يجوز لبس السراويل من غير ثياب عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الازار بل لا ريب في شيء والا كان قوله كقول الجمهور وكان وجهه بعض الطلبة ونفوقه ولكنه ليس يلزم لانه قد يجوز ارتكاب الخطر للضرر ورفع وجوب الكفارة كالحلق للاذى ولبس الخيط للعدر فكذا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح الطحاوي في الاثار باباحه ذلك مع وجوب الكفارة فقال بعد ما روى حديث من لم يجد الثعلين فلبس الخفين ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد هما لبسهما ولا شيء عليه وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا اما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة فمن يقول ذلك ونفي له لبسه للضرورة التي هي به ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما روى نحوه من وجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لاننا لم نزل لا لبس الخفين اذ لم يجد الثعلين ولا السراويل اذ لم يجد الازار ولو قلنا ذلك كما مخالفين لهذا الحديث ولكن قد اجمنا له لباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالادلة القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد الطحاوي حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثعلين فلبس خفين ولبسه ما من عند الكعبين فهذا فيه دلالة صريحة على ان السراويل ان كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فلبسه يكون معذورا ويجب عليه فدية بخير فيها ولعل كلام الرازي محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل انما يجوز لبسه اذ لم يمكن شقه ولبسه ازارا كما بشره قوله (بخلاف القميص فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير الثياب والاتزار الا اذا كان هناك هذا آخر من الاعذار (ولو عصب شيئا من جسده سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (ويكره ان كان) أي تعصبه (بغير عذر) أي تركه السنة وينبغي استثناء الكفين أيضا لما تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخيط شيء) أي لا من الدم ولا من الصدقة ثم الخيط من حيث هو مباح لها وأما بالنسبة الى

الحكم العدل اللطيف
الخبير الخبير العظيم
الفور الشكور العلي
الكبير الحفيظ المقيت
الحبيب الجليل الكريم
الربيب المحيى الواسع
الحكيم الودود المجيد
الباعث الشهيد الحق
الوكيل القوى المتين
الولي الحميد المحصى
المبدئ المعيد الهني
المدين الحق القيوم
الواجد الماجد الواحد
الاحد الصمد القادر
المقتدر المقوم المؤخر
الاول الآخر الظاهر
الباطن الوالي تعالى
البر التواب المنتقم العفو
الرؤف مالك الملك ذو
الجلال والاکرام

المصبوغ بورس أو زعفران فانه فيه كالرجل من لزوم الدم الا ان المصبوغ اذا كان مخيطا ينبغي ان يجب دمان على الرجل دم الخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية ان ليس ثوباً مصبوغاً زعفران أو عصفر مشبعاً يوماً أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان مخيطاً ينبغي أن يكون عليه دمان للبس الخيط واستعمال الطيب كما لو لبس رأسه بالحناء انتهى وهو جلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منبه للتنبيه على ابضاح ما سبق مما أجل فيه (قديتعد الجزاء) أي كفارة المخطور (في لبس واحد بأمور) أي خمسة (الاول التكفيرين اللبسين بان لبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف نفسه يروكذا اذ انزع وكفر ثم لبس (والثاني تعدد السبب) أي بان لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لفير عذراً وهذا آخر سواء يكون على وجه الاستمرار والاتصال بينهما بالغلام والاسترجاع (والثالث الاستمرار على اللبس بعذر وال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع حدوث عذراً آخر) مثله ما تقدم قد بر (والخامس لبس الخيط المصبوغ بطيب) أي كورس وزعفران وعصفر (للرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد بل جنابة واحدة وهذا اذا لبسه على الوجه المعتاد والافعليه جنابة واحدة أيضاً (ويجحد الجزاء) أي وقد تعدد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمور) أي ثلاثة (منها اتحاد السبب) بان لبس في موضعين من الجسد كليهما عذراً وكليهما بغير عذر (وعدم العزم على الترك عند التزع) أي اذا كان السبب مخصصاً (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد السبب واعلم انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من الطيب والخلق والقص والجماع كاسيا في لانه ذكر الفارسي والطرابلسي انه ان لبس الثياب كلها معاً ولبس خفين فعليه دم واحد وان لبس قبضاب بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة تفيد اليوم لا بالمجلس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصار جنابة واحدة ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس فعليه دم واحد وقيل عليه أربع دماء وقد صرح في منية التاءك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوماً ثم لبس القميص يوماً آخر ثم الخفين يوماً آخر ثم السراويل يوماً آخر فعليه لكل لبس دم وذكر الفارسي عن المحيط لو أخرج الجمار كلها الى اليوم الرابع رماها على التأليف فعليه دم واحد عند أبي حنيفة لان الجنابات اجتمعت من جنس واحد فيتعلق بها كفارة واحدة كما لو لبس قميصاً وسراويل وقباء انتهى فتأمل فانه لا يخفى على الفرق بين القضيتين مع ان المشبه به يحتمل أن يكون محمولاً على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون مختلفاً في ذلك هذا وفي المحيط اذا اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة ولف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قبضاباً على رأسه وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية يضير فيها لبس القلنسوة ويلزمه دم القميص لانه لا حاجة للرأس الى القميص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره الفارسي والطرابلسي وهو غريب مخالف للاصول والقروص لان الموجب هو التغطية وقد حصلت بواحد منها ولا يتعدد الجزاء بتعدد اللبوس في موضع واحد سواء كان لعذر أم لا اللهم لان يحمل ان الضرورة ملجئة الى

المقسط الجامع الغني المغني
الممتع الضار النافع النور
الهادي البديع الباقي
الوارث الرشيد الصبور
الذي ليس كمنه شيء وهو
السميع العليم وتقول
(اللهم صل على سيدنا محمد
وعلى آل سيدنا محمد كما
صلت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك حميد مجيد
صلوات الله وكراماته على
النبي الامي وعلى آله وعليه
السلام وعلى آله وبركاته
مائة مرة لا اله الا الله الهما
واحد ونحن له مسلمون
لا اله الا الله ولو ذكره المشركون
لا اله الا الله ربنا

قد رقت نسوة غير مسـ تنوعت للرأس بان يكون ربعه ليس فيه عذو فوضع على رأسه قيصا بحيث
غطي رأسه جميعه فانه حينئذ فيه جزا آن بلا شبهة جزا الفـ بر عذو وجزا المكان الضرورة
(وحكم اللبل كاللوم) أى فى جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار (فيجب
بلهه ليلة كاملة دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المعتبر هو مقدار اليوم لا عينه الوارد كما
قرناه سابقا وبهذا صرح قياس الليل على اليوم على ما اعتبره القوم

• (فصل فى تقطية الرأس والوجه) • أى كليهما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تقطيهما
والمرأة ممنوعة من تقطية الوجه لا غير تقطية الرأس حرام على الرجل اجماعا كتقطية وجه
المرأة وأما تقطية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمدى رواية (ولو غطى جميع
رأسه أو وجهه) أى جميع وجهه (بخط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعليه دم)
أى كماله بخلاف (فى الأقل من يوم) وكذا من ليله (صدقة والرابع منهما كالسك) قياسا على
مسحهما واعلم انه اذا ستر بعض كل منهما فالمسح ورمن الرواية عن أبى حنيفة انه اعتبر الربع
فبتقطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كذا كرى غير موضع وهو الصحيح على ما قاله غير
واحد وعن أبى يوسف انه يعتبر كلاً الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكان والمبسوط
وغيرهم ونقله فى المحيط والخيرة والبدائع والكرمانى عن محمد بن كنان قال الزيلعى وقياس قول
محمد بن كنان يعتبر الوجه فيه بحسب ما به من الدم انتهى وكذا الحكم فى الوجه على ما نص عليه
فى المبسوط والوجيز وغيرهما وأما ما فى خزانة الاكمل وان غطى ثلث رأسه أو ربعه لاشئ عليه
بخلاف الحلق فهو شاذ مخالف للكلام غيره بل لكلامه أيضا لانه قال فى موضع آخر وبتقطية
ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال ان أراد بقوله لاشئ عليه
أى من الدم لامن الصدقة ويكون بناء على قوله ما لا على قول الامام الاعظم واقفه أعلم ثم لو غطى
رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كمله فى المحرم الذى حصل له الارتفاق دم حتم ان كان لغير
عذرو ان كان له عذر دم تخير (ولو عصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أى يوما وليلة
(فعليه صدقة) أى انفاقا (ولو غسل على رأسه مما يقصده به التقطية) أى بحسب الالاب والعادة
(لرسمه الجزاء) أى من الدم والصدقة (وان كان مما يقصده ذلك) أى التغطى (كاجلثة) بكسر
الهمزة وتشديد الجيم أى مكن (أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أى أحسن حتى حل الدابة
أو جوالق) أى خيش أو غبشة وقد دم ذكره (أو مكثل) بكسر الميم وفتحها أى ما يكافيه مما
يصنع من خوص (أو طاسة) وهى اناء يشرب منه على ما فى القاموس والمعروف انه اطراف
خاص من نحاس أو صفر (أو طست) بسين مهملة وأما بالمجتمعة فنجمة (أو حجر أو مدر أو صفر
أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أى من فضة وذهب وورق مما يغطي كل رأسه أو بعضه
(فلا بأس به) لكن تركه أفضل لخالفه ظاهر السنة (ولاشئ عليه) أى من الدم والصدقة (ولو
غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وان خضبه بالحناء) أى وجعل به التليد (فعليه فديتان فدية
للتقطية وأخرى للطيب) وكذا اذا طخه بالسنبل بلان بى جرمة مما بى حره وردم (وهذا)
أى بالحكم بتعدد الجزاء (ان كان الحناء) أى ونحوه من الطيب (جامدا) أى مغطيا (وان كان
ماءا اقل لاشئ عليه للتقطية) وزاد فى الصحيح ليعلم عدم حصولها وفيه انه لا يحصل له لانه لا يلبس

ورب آياتنا الا وابتلى الله
لك الحمد كالذى تقول وخيرا
بحسب قول (اللهم) لك صلاتي
ونسكى ومحامى ومغنى
واليك ما بى ولك يا رب ترائى
(اللهم) انى أعوذ بك من
عذاب القبر ومن فتنة
الصدور ومن شتات الامر
(اللهم) انى أسألك من خير
الريح ومن خير ما تنجي به
الريح وأعوذ بك من شر
الريح ومن شر ما تنجي به
الريح ومن شر بوائق الدهر
(اللهم) انك ترى مكافئ
وتسمع كلامى وتعلم سرى
وعلائقى ولا يخفى عليك
شئ من أمرى أنا البائس
الفقير المسـ تغث الوجيل

كما لا يفتني على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلا شيء عليه الا بغير ما الطيب دون التغطية
(ولو لبد رأسه) أي من غير طيب (فعليه الجزاء) كما في جوامع الفقه والتلبية هو أن يأخذ شيئا
من الصغغ والخطمي والاسن ويجعله في أصول الشعر ليتلبس (وليس للمرأة أن تنقب) أي
تلبس النقاب وهو البرقع (وتغطي وجهها) أي بأى شيء كان (فان ضلت) لمى ما ذكر من تغطية
الوجه (يوما فعليها دم وفي الاقل صدقة) كما صرح به في الجوهره

• (فصل في لبس الخفين اذ لبسهما قبل المقطع فدام) وفيه ان بعد القطع ما يسمى
خفا فالعبارة المحترمة ان لبسهما (يوما فعليها دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كله أو
أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم (فلا
شيء عليه) أي عندنا وأغرب الطبري والنورى والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه
الفدية اذ لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود
النعلين لما حكى الطبري أيضا عن أبي حنيفة انه اذا كان قادر على النعلين لا يجوز له لبس الخفين
ولو قطعهما لم يكن هذا كله خلاف المذهب ولعله رواية عنه الا انه قال في المطلب الفائق وهذه
الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مقوله انتهى وفيه ان نسبة الاختصاص الى العلماء غير
مناسبة وكذا ادعاء الاحاطة المستزمنة لابي الرواية في المسئلة نعم في منكر عز بن جماعة
وان شاء قطع الخفين من الكعبين وابسهما ولا فدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة
صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما جئتد بخلاف
السنة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أي بعد لبس الخفين المقطوعين
(يجوز له الاستدانة على ذلك) أي عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة تختلف فيها قال
ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعلين أقول الظاهر
ان قيد عدم وجدان النعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجدناه فانه لا يجب القطع
حينئذ لم يخف من اخذاته المال عبثا وهو لا ينافي ما اذا قطعها ما لبسها مع وجود النعلين
واقفه اعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي لا ينافي
الكرامة المرتبة على مخالفة السنة وهذا ولم أر من صرح فبين لبس خفا واحدا والظاهر ان
يكون الحكم متصفا اذا لم يكن يجلس لبسهما معصدا (النوع الثاني في الطيب الطيب
ما يتطيب به ويكون له راحة مستلذة) عطف تقدير (ويتخذ منه الطيب) أي كما في بعض
افراده الآية (كالسك والكانفور والعنبر والعود) لكنه بنفسه غير طيب بل بهالج فيه
بمساعدة التارحق بصير طيبا (والغالية) وهي المجموعة من الاربعة المتقدمة بخلاف الند
بفتح النون وتكسرها فانه يجمع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا بصير طيبا بسبب الحك
(والورد) أي طريا واباسا (والورس) وهونبات كالسمسم ليس الا باليمن بزعر فيسقى عشرين
سنة على مافي القاموس (والزعفران والعصفر) بالضم (والخضاد) بالمدينة قصر (والخيري) بكسر
الخاء المعجمة وتشديد الهمزة الاخيرة نوع من الازهار (والكاذي) بالذال المعجمة لا بالهمزة
كما في السنة العامة وهو شجرة ورد يطيب به الدهن على مافي القاموس (والبان) شجر
الحبث يدهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون كجوه ردهن

المشتق من القتر المعترف بذنبه
أسألك مسئلة المسكين
وأتمم اليك ابتهاج المذنب
الذليل وادعوك دعاء
الخائف المضطرب دما من
خضع لك عنقه وذل لك
خده وقاض لك عيناه
ورغم لك أنفه (اللهم)
لا تجعلني بدعا لك رب شقيا
وكن لي رزقا رحما يا خير
المستولين يا خير المعطين
(اللهم) اهـ دنا بالهدى
وزينا بالتقوى واغفر لنا
في الآخرة والاولى (اللهم)
اجعل له حجابا ورزا وذنبا
مغفورا (اللهم) اني أسألك
من فضلك وعطائك رزقا
مباركا (اللهم) انك

الباسمين وورد (وماء الورد والريحان) عطف على ماء الورد (والترجم والتمرين) فوعان من
الورد (والزيت الخالص) أي غير المختلط بالطيب فعدمه من الطيب محل بحث فان الزيت هو
الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والشبرج البحت) أي الخالص وسيجيء تحقيقهما في
فصل الدهن (والخطمي والقسط) بالضم عود هندي وعربي على ما في القاموس (وأما التطيب
فهو الصاق الطيب بيده أو ثوبه فلا يجب شئ بشم الطيب والقواكه الطيبة وإن كان) أي الشم
(مكروها) أي إذا قصد به الشم (لعدم الالتصاق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالالتصاق اللصوق
والتعلق بحسب الريح لا بالتصاق جرم الطيب ولهذا الورد بثوبه مسكا أو نحوه يجب الجزاء
ولو ربط العود لم يجب لوجود الالتصاق في الأول دون الثاني والله أعلم (والمحرم رجلا كان
أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب في بدنه وأزاره وورداه وجميع ثيابه وفرشه ومسه) أي
ومن لمسه (وشبهه) أي بقصدهم (فإذا طيب عضوا كاملا) أي غاذا (فعليه دم وفي أقله) أي
في أقل من كمال عضوه (صدقة) أي في الصحيح وهو المذکور في الأصل وسائر المتون وهو
اختيار صاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم وصحبه صاحب البدائع وغيره وفي المتن إذا
طيب ربع العضو فعليه دم وإن كان دونه صدقة وقال محمد في أقل من العضو يجب بقدره من
الدم (والعضو كل رأس واللحية والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم إن كان
الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أي لا بالطيب (وإن كان) أي الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أي
لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الإسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا إذا استعمل
طيبا كثيرا فاحشا فعليه دم وإن كان قليلا فصداقة واختلاف المشايخ في الفاصل بين القليل
والكثير كما اختلفوا في موجب تطيب العضو وبعضه فقبل الكثير كالعضو الكامل الكبير
كل رأس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذا فسر هاشم عن محمد وصحبه بعضهم
وقيل الكثير ربع العضو الكبير والقليل ما دونه والفتية أبو جعفر الهندواني اعتبر الكثرة
والقلة في نفس الطيب لا في العضو فقال إن كان الطيب في نفسه كثيرا بحيث يستكره الناظر
ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وفي المسك بقدر ما يستكره الناس يكون كثيرا وإن كان
في نفسه قليلا والقليل ما يستقله الناس وإن كان في نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا
وفي المحيط وإلى كل قول أشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من الغالية وكف من
المسك) أي على ما فسر الفارسي والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه إن عد الأقل من
الكف في المسك قليلا محل بحث فالعتمد ما تقدم واقعه أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فقههم (فلو
طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا إذا طيب
بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الأولى بالأولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل
فعليه صدقة) وإذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما أقله الطيب وثانيهما أقل
من العضو (والدم بواحد) إما طيب كثير ولو في بعض العضو وإما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا
وفي الميسر استلم الركن فأصاب يده أو فقه خلوق كثير فعليه دم وإن كان قليلا صدقة (ولو طيب)
أي المحرم (بجميع أعضائه في مجلس واحد فعليه دم وإن كان) أي تطيب الأعضاء (في مجلس
فلسن طيب) أي على كل عضو (كفارة على حدة) أي سواء كفر لا قولا ولا عندهما وقال محمد

أمرت بالعبادة وقضيت على
نفسك بالاجابة وأنت
لا تختلف الميعاد ولا تنكث
عهدك (اللهم) ما أحبت
من خير طيبة البناء وسره
لنا وما كرهت من شر
فكرهه البناء وجنبناه ولا
تنزع منا الإسلام بعد إذ
أعطيتنا (اللهم) كما أدبتني
من صباي وهديتني من
عماي أدعوك دعا من اتاك
لرحمة لك راجيا وعن وطنه
فأبسا ولذنيه شاكيا خير
مقصود وأيسر منزل عليه
وأكرم مسؤول ماله
أعطي الشبهة أفضل
مانوني أحدا من خلقك
وجهاج يتك الحرام

عليه كفارة واحدة ما يكفر الأولى (ولو طبب مواضع متفرقة بجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أي كاملا (فعليه دم والافسدة) أي ولو كان بقاء الطيب ساعة اذ لم يقيد أحدهما بيوم أو ليلة وسيأتي التصريح بهذه المسئلة

● (فصل في الكحل المطيب أن الكحل يكحل فيه طب فأن كان) أي الا كحل به (مرارا كثيرة) ظاهرة أن يكون تسع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتمدة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسئلة كما أن حد القلة ماديون الثلاثة ثم الجمله معترضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وإن كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به في الحاوي وفيه دلالة على أن المراد بالكثرة المعتدلة هي ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتمدة في المبسوط وجوامع الفقه أن الكحل يكحل فيه طب فعليه صدقة إلا أن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله إلا أن يكون كثيرا أنه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المخاط فلا يلزم عزه واحدة وإن كان الطيب كثيرا وفسر الاسيحياني في شرح الطحاوي وصاحب الخزائنه وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا إن فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروي عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تتبع فيه عبارة الكافي والكرمانى لكن ينبغي في تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تفسير أو تأكيد لقوله مرارا فعلا ما اعتبره المنطق من أن أقل الجمع مرتان لأنه وصف لما قبله لثلاثي في المحظور والمذكور فيما تقدم والله أعلم (ولو كحل بكحل ليس فيه طب فلا بأس به) إلا أن الأولى تركه لما فيه من الزينة إلا إذا كان عن ضرورة (ولأنه عليه) أي من الدم والصدقة ولو من غير عذر

● (فصل في كل الطيب وشربه) أي جامدا أو سائلا (لأن كل طبيا كثيرا وهو) أي الا كل الكثير (أن يلتصق) أي يلتزم (بأكثفه) أي على ما قاله غير واحد من المشايخ (بجذب الدم) أي عند أبي حنيفة (وإن كان) أي الماء كولا أو المشروب (قليلًا بأن لم يلتصق بأكثفه) أي بان كان أقل من الأكثر (فعليه الصدقة) أي عذره وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شيء بأكل الطيب قل أو كثر كذا في الكافي والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب أن المراد من الصدقة نصف صاع وقال في الجمع وفي قلله صدقة بقدره وفيه أن هذا انما يستقيم على قاعدة محمد في الجزية (هذا) أي ما ذكرنا كاه (إذا أكله) أي الطيب (كما هو) أي من غير خلط وطبخ له (أما إذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعران والافاويه من الدارصين وغيره (فلا شيء عليه) أي انما قال (سواء مسته النارا ولا) فيه أنه إذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عزمه وهذا لأن قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة للطعام وصرفنا ضميره إلى الطيب بثكل بماله ياتي من الفرق الصريح بينهما ما في كلام الزبلي (وسواء يوجد ربحه أولا) وفي المحيط ~~بكل~~ شيء من الطيب مما يقصد أكله عادة إذا خلط بالطعام صار تبعا للطعام وسقط حكمه قال في المطالب قد دخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصين ونحو ذلك انتهى وفيه أن الطبخ ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيره في الخلط والله أعلم (إلا أنه بكرة) أي أكل الطيب المخلوط المطبوخ (أن وجد ربحه) هذا لم يذكره في الكبير ولم أر منقولاً في كلام غيره فمقتضى القيد الطبخ محل بحث لأنه

يا أرحم الراحمين (اللهم)
اجعلني من الفائزين ربنا
آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار (اللهم) اني ظلمت نفسي
ظلمًا كثيرًا ولا يقدر الذنوب
إلا أنت فاعف عني مغفرة من
عندك وارحمني أنت الله
الغفور الرحيم (اللهم) اغفر
لي مغفرة تصلح بها شأني في
الدارين وارحمني رحمة أعمد
بها في الدارين وتب علي
توبة نصوحا لا أمتكئها أبدا
وأزمن سيئلا الاستقامة
لا أرتفع عنك أبدا (اللهم)
أنت الله رب العالمين وأنت
الله

الرحمن الرحيم وأني عليك
باسدي وما عسى أن يبلغ
في مدحك ثنائي مع كل
عـلى وقصر رأي وأنت
المخلق وأنا المخلوق وأنت
المالك وأنا المملوك وأنت
الرب وأنا العبد وأنت
الغني وأنا الفقير وأنت
المعطي وأنا السائل وأنت
الغفور وأنا الخاطي وأنت
الحى الذى لا يموت وأنا الخلق
اموت يا من تجدد بخبره ونحر
بعزه وعزيجرته ووسع كل
شيء رحمة الملك أدعو وإياك
أسأل ومنك أطلب والبدن
أرغب

بالخلط والطبع يصير مستهلكا فلا يعتبر وجوده أصلا ولا الفسك كل بالنسبة إلى مطبوخ يوجد
منه رائحة الأفاويه والله أعلم ثم رأيت الزبلى قال ولوأ كل زعفرانا مخلوطا بطعام أو طيبا
آخر ولم يفسد النار يلزمه الدم وان مسنه فلا شئ عليه لانه صامسته مستهلكا قال المصنف ولم يقيد
بالطبيعة فلزوم الدم فيحمل على المقيد والافخا لنفسه في الفتح وقد قالوا فاعل الزعفران
في الملح ان كان الزعفران غالبا فعليه الكفارة وان كان الملح غالبا فلا شئ عليه وفي المتن
اذا غسل المحرم يده بأشنان فيه طيب فان كان اذا نظرت اليه قالوا هذا اشنان فعليه صدقة
وان قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيه ما يفيد التقييد بل مطلق بقيد عباد كره الزبلى
فيجـى على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وان خلطه بما يؤكل بلا طبع كالزعفران
بالمخ فالحبرة بالغبلة) أى بغلبة الاجزاء لا بغلبة اللون (فان كان الغالب الملح) أى اجزائه
لا طعمه ولونه (فلا شئ عليه) أى من الجزء (غير انه اذا كان رائحته موجودة كره أكله)
لكونه مغلوبا بغير مطبوخ فانه كالمستهلك لانه مطبوخ مستهلك (وان كان الغالب الطيب)
أى اجزائه على اجزاء الملح مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لان اعتبار
الغالب عدم ما عكس الاصول والعقول فيجب الجزء وان لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم
أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كفى مسئلة أكل الطيب وحده
وانه بئساته لجدير فيقال ان كان الطيب غالبا كل منه أو شرب كثيرا فصدقة والا فلا شئ عليه
غير انه يكره ان وجد ربحه منه ثم ينفق ان يقال ما لفرق بين القليل والكثير في هذا فيجاب بانه
لعل الكثير ما بعده العدل الذى لا يشوبه شره ونحوه كثيرا والقليل ما عداه والله سبحانه وتعالى
أعلم (ولو خلطه بمشروب) كخلط الزعفران والقرنفل بالقهوة (فان كان الطيب غالبا) أى
باعتبار اجزائه (ففيه الدم وان كان مغلوبا فففيه الصدقة الآن يشرب مرارا فعليه الدم) كذا
في الفتح وغيره (قبل) فأنه ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره ان وجد من المخلوط) بفتح
اللام (رائحة الطيب كما قبل الخلط وحس) أى ادرك (الذوق السليم) أى من العلة الصغرى
ونحوها (بطعمه فيه حسا ظاهرا فهو غاب والافهو مغلوب) أى لان المناط كثرة الاجزاء هذا
وفي الطرابلس وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كالكل دواء فيه طيب لان من الطيب ما يقصد
شربه فاذا خلط بمشروب لم يصير به المشروب مثله الا ان يكون المشروب غالبا كاللبن المخلوط
بالماء في الرضاع انتهى ويؤيده ان ماء الورد المخلوط بالماء مهما كان صالحا يوجد منه الرائحة
الطيبة فبعد من الطيب واذا صار فاسدا بغلبة الماء عليه خرج عن كونه طيبا وبهذا يدفع ما قاله
في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام اذا كان الطيب
مغلوبا ففى المشروب وان كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفى الطعام ان كان هو غالبا
والطيب مغلوبا لا يجب شئ وان كان الغلبة للطيب فلا فرق بينهما
• (فصل في التدوى بالطيب ولو تدوى بالطيب) أى المحض الخالص (أو بدواء فيه طيب)
أى غالب ولم يكن مطبوخا لماسبق (فالتدوى) أى الدواء (على جراحته تصدق) أى اذا كان
موضع الجراحة لم يستوجب عضوا أو أكثر (الا ان يفعل ذلك مرارا فيلزمه دم) لان كثرة
الفعل قامت مقام كثرة الطيب (ثم عدا المجرى باقيا) أى بان لم يبرأ ودام الالتصاق أو بوضع

ويرفع (فعليه كفارة واحدة وان تكرر عليه الدواء) أي لبقا حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أي في ذلك الموضع أو في محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداوها) أي بالطبيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة ما لم تبرأ الاولى) أي لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم دأوى الثانية فعليه كفارتان) كقوله الاولى ولا عندهما وعند محمد كفارة واحدة ما لم يكفر للاولى

* (فصل لا يشترط بقاء الطبيب) * أي المستعمل بعد الاحرام (في البدن) بخلاف التوب لما سيأتي (زمانا) أي في مقدار زمن معين من يوم أو ليلة ونحوها (لوجوب الجزاء) أي من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط بقاء الطبيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطبيب بلا تحقق زمان ومع هذا فيه اشكال الماذكر في البحر الزاخر من انه اذا خضب بالحناء فدام يوما فعليه دم والا فصدقة (ويشترط ذلك) أي الزمن المعين (في التوب) أي اذا أصابه طيب وغرة الفرق لما ذكره بقوله (فلو أصاب جـ) أي كاه أو عضوا كاملا أو أكثر أو أقل (طبيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أي من فوره سواء باشر بنفسه الغسل أم لا (ويشترط ان يأمر غيره) أي بان يوجد غير محرم (فيه) أي غيره لئلا يصير عاميا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء كتنفي به ففي المتن لا يراهم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت واذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أي الطيب (نوبه فحكه) أي أزاله بالحق (أو غسله فلا شيء عليه وان كثروا مكث) أي دام (عليه) أي على نوبه (يوما فعليه دم والا فصدقة) ففي المتن له شام عن محمد خلع البيت أو القبر اذا أصاب نوب المحرم فحكه فلا شيء عليه وان كان كثيرا وان أصاب جـ منه كثر فعليه الدم قال ابن الهـمام وهذا الوجه التردد أي يقتضي التردد في العلة الموجبة للفرق بين البدن والتوب في استعمال الطيب فان القياس يقتضي أن جنس المظهورات بجميع أنواعها يكون في حكم واحد باعتبار القلة والكثرة في نفس الجناية وكذا في حق زمن المخالفة وليس في الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد للعجماء أن يعرف مأخذ الأئمة في اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يكفيه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب في اللهـمـل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين التوب والبدن ووجه غرابته لا يتحقق فان هذا الفرق ظاهر عند من يفرق بين الفرق والقدم فكيف يفعل عنه المحقق العلم

* (فصل في تطيب التوب) اذا كان الطيب في نوبه شبرا في شبر) أي مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل في القليل فان مكث) أي دام (يوما فعليه صدقة أو أقل منه فقبصة) كذا في الجرد والفتح (ولو لبس مصبوغا بغير أو ورس أو زعفران منه) بفتح الباء مصبوغا (يوما فعليه دم وفي أقله صدقة) كما في خزائن الاكل والولولجي وغيره ما أو أشار اليه في الميسر (ولو علق) بكسر اللام المخففة أي تعلق (بنوبه شيء كثير من خلق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب هو كبر من زعفران ونحوه على ما في النهاية (فعليه دم) على ما في الهبط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل ميتا قد أجزفه) بضم همزة وكسر ميم أي بجزفه وطال مكثه بالبيت (فعلق بنوبه رائحة) أي بغيره (فلا شيء عليه) كذا في البدائع وقيد باليسر ولم يقيد به في

بالجانب المستقيم يا صريح
المستخرجين ومنجى
المؤمنين ومثيب الصابرين
وعصمة الصالحين وحرز
المغفلين وأمان الخائفين
وظهر اللاجئين وبارئ
المستجيرين ومدرك
الهاربين وأرحم الراحمين
وخير الناصرين وخير
الغافرين وأحكم الحاكمين
وامرع الحاسبين أسألك
أن تدلي على محمد وعلى آل
محمد وأن ترجني في مقامى
هذا والذي وجميع أخواني
المؤمنين وأن تقضى حوائج
أقضيةهم اليك وقتهم
بين يديك مع ما كان من
تفرطى فيما أمرتني به

الفتح والبحر الزاخر (ولو أجزأ نوبه فله لقي به) أي بنوبه (كثير) أي من الطيب (فعليه دم أو قليل فصدقة وان لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرحع في الفرق بين القليل والكثير) أي في تطيب الثوب (العرف ان كان) أي عرف هذا (والا فابقع) أي كثيرا (عنه المبتلى) بفتح اللام أي في رأى المبتلى به (ولو أجزأ نوبه قبل الاحرام ولبسها ثم أحرم لشيء عليه) فيه ان التطيب في البدن للاحرام مستحب خلافا لما لا يجوز عنده بطيب تبقى رائحته فان تطيب منه وجب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لانه لا بأس ببقاء الطيب الذي يطيب به قبل الاحرام) فيه انه لا يجوز بقاء الطيب الذي له جرم عند محمدا وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وانما الخلاف فيما اذا تطيب بعد الاحرام وكفر ثم بقي عليه الطيب ففهم من قال ليس عليه بالبقاء جوارا ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية توافق في المنتقى لهشام عن محمد اذا مس طيبا كثيرا فاراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه تركه دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل ان يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا لا بأس بشمه) هذا مناقض لقوله لا يجب شيء يتم الطيب ولو كان مكروها لعدم الالتصاق (واتقاه من مكان الى آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان الى مكان من يئنه لأجرأ عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو مخالف للقياس لانه يصير استعمال عضوين وهو من وجب جزاء من غايته انه بغيره عمد منه ثم في التعبير بالانتقال دليل على انه ينقله من مكان الى مكان يتعدد الجزاء

• (فصل في ربط الطيب ولوربط مسكا أو كافورا أو عنبرا كثيرا) أي بما يفوح منه رائحة طيبة (في طرف ازاره أو رداءه أو زمره دم ولو قليلا فصدقة) وفيه انه لا بد من قيد ودام عليه يوما ما تقدم وان ربط العود فلا شيء عليه وان وجد رائحته كذا في البحر الزاخر وغيره لكن فيه ان العود ليس له رائحة الا بالنار ولوفر وجود عود له رائحة بالحكم مثلا فلا شك ان حكمه كالعنبر وغيره لان العلة هي الرائحة هذا وفي بعض المناسك اذا ربط مسكا كثيرا في طرف ازاره زمره دم كما اذا كل طيبا كثيرا وفي قليله صدقة وفي كتاب رحمة الامة في اختلاف الأئمة واستعمال الطيب في الثياب والبدن حرام للمعمر وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر نوبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الاصحاب والله أعلم بالصواب

• (فصل في الحناء ولو خضب رأسه أو لحيته أو كفه بحناء فعليه دم ان كان) أي الحناء (ماتما وان كان تخينا فليد رأسه فقيه اليمان على الرجل دم للطيب ودم للتغطية) أي ودم واحد على المرأة للتطيب فقط (وهذا) أي الاطلاق أو الحكم (ان دام يوما أو ليلة) على جميع رأسه أو ربعه (والا فصدقة للتغطية) أي في أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقا واعلم أنه ذكر في البحر الزاخر وجوب الدم بالخضاب مقيدا بما اذا دام عليه يوما كاملا قال وان كان أقل فصدقة وهو يخالف ما قد مناه من انه لا يشترط بقاء الطيب زمانا في الجسم بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا وجوبه في أكثر الكتب بلا تقدير زمان وفي النجدي اذا خضبت المرأة كفه بالحناء وهي محرمة وجب عليها دم هذا يدل على ان الكف عضو كامل لانه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح القدوري

• (فصل في الوضوء) بكون السبب وكسرها وهو الاصح والاقول أشهر (وهي بنت يصنع به)

وتقصير فيملمنتني عنه
بانوري في كل ظلة وبالنسي
في كل وحشة وبالنقي في
كل شدة وبأرجاني في كل
كربة وبأولبي في كل نعمة
أنت دليلي اذا انقطعت
دلالة الأدلاء فان دلتك
لا تنتطح لا يضل من هديت
ولا يذل من وابت انعمت
علي فاسبغت وورقتني
فوفرت وودعتني فاحسنت
واعطيتني فأجرتني بلا
استحقاق لذلك بعمل مني
ولكن ابتداء منك بكرمك
وجودك فانفقت نعمك
في معاصيك وتقويت
برزقك على سخطك واقتبت

أى بورقه ويكون على نوعين وهى ورق النيسل (فلو غضب رأسه بالوسمة فان كانت متبددة فعليه دم للتغطية ان دام يوما وفى أقله صدقة وان كانت مائعة فلا شئ عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان عن أبى حنيفة رحمه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كما فى البدائع وخزانة الاكل وفى المنتقى عن محمد اذا غضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف عليه طمام وفى المبسوط اذا غضب رأسه بالوسمة فعليه دم لا للتغضب ولكن للتغطية الرأس به وهذا هو الصحيح وان غضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان

* (فصل فى الخطمى) بالكسر ويفتح نبات على ما فى القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبى حنيفة (وقال صدقة) كذا فى المجموع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله فى الخطمى العراقى له رائحة وقواها فى الخطمى الشامى فانه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف فى العراقى على ما فى الزيلعي والفح وغيرهما وزاد ابن فرشته فى شرح المجموع حيث قال ولا شئ فى استعمال غيره اتفاقا يعنى غير العراقى وقال الطرابلسى بناء على عدم الخلاف فيجب الدم فى الخطمى العراقى بالاتفاق ودمان ان لبد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب فى غير العراقى شئ بالاتفاق ومقتضى كلام الجماص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام ومصاحبيه (ولو لبد رأسه به وحصل التغطية لزمه دمان) أى لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يده باشتان) بضم أوله (فيه الطيب) أى فينظر فيه (فان كان من رآه سمعا اشتانا فعليه صدقة وان سمعا مطيبا فعليه دم) أى اعتبارا للقلبة كذا فى قاضيان (ولو غسل رأسه بالخرص) بالضم وبضمتين الاشتان (والصابون والسدر ونحوه) أى مما لا رائحة فيه ولا اختلط به طيب (لا شئ عليه) أى بالاجماع كما صرح به الاسيحاى وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحية بالخطمى أو البدر فعليه دم فليس بصحيح فى الصدر الخالص

* (فصل فى الدهن) بالفح مصدر يعنى الادهان وبالضم اسم فالتقدير استعماله (ولو ادهن) بتشديد الدال (بدن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واليان والخيري) التا هـ ان هذه الاشياء لها دهن مأخوذ منها فيكون غير ما ألقى فيه الانوار فانه نوع آخر من الدهن المطيب والمقصود انها وسائر الادهان التى فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا) على ما فى البدائع (فعليه دم) أى اتفاقا (وفى الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن اذهن كثيرا ولم يقدر بشئ وقيد البرجندى بما يستكره الناظر ولعل محله اذا استعمل الكثير فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفى النوادر ولو ادهن ربع رأسه أو لحية فعليه دم قال المصنف ولعله تفرع على رواية الربع فى الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدن غير مطيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) أى عند أبى حنيفة وصدقة عندهما وروى ابن المبارك عن أبى حنيفة مثل قوله ما كذا فى شرح الجامع (وان استقل منه فعليه صدقة) أى اتفاقا (وهذا) أى الحكم السابق (اذا استعمله على وجه التطيب وما اذا استعمله على وجه التداوى أو الاكل فلا شئ عليه) أى اتفاقا انتهى ووجهه

مهرى فيما لا تحب فلا تمنعك
جرائى عين وركوبى
ما نيتنى عنه ودخولى فيما
حرمت على أن عدت على
بفضلك ولم يمنعه عودك على
بفضلك ان عدت فى
معاصيك فانت العائد
بالفضل وأما العائد بالمعاصى
وأنت يا سيدى خير الموالى
وأنا شر العبيد ادعوك
فحببى واسأل الله فتعطينى
وأستكن عنك فتبدونى
واسترىك فتزيدنى قبلى
العبد اناسىدى ومولائى
أنا الذى لم أزل أسمى فتغفر
لى ولم أزل أتعرض للبلاء
فتعافينى وكم أتعرض

غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت الخالص عن الطيب أو الحلق) أى الخالص (أو دوى مـ ما شقوق رجله) أى مثلاً (أو جراحة أو قاطر فى أذنيه أو استعط) أى فى أنفه (فلا شئ عليه ولو أدهن بسم أو شحم أو لبية أو أكله فلا شئ عليه ولا فرق بين الشعر والجسد فى الدهن) أى فى وجوب الجزاء به خلافاً للقارسي حيث قال ولا يدهن المحرم رأسه ولحيته ولو دهن ساقيه بزيب أو شحم لا بأس به انتهى وهل يمنع الدهن فى الثوب وذكر القارسي ولو أحرم فى أزارقه طيب أو دهن بوجد منه رائحة قدر شربى شربك ساعة أطعم نصف صاع من برؤان قل فقبضة إلا إذا دام يوماً فنصف صاع وفى الكثير القاحس دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن فى الثوب كالطيب فإذا أراد بالدهن المطيب منه فصيح لانه طيب وأما غير المطيب فبعيد لاتفاق فيه انتهى ولا يخفى انه قد الدهن بوجدان الرائحة منه فلا يتصور نه أراد غير الطيب أصلاً

• فصل فى الفرق بين الرجل والمرأة فى الطيب ولا بين العامد والناسى والمكره والطامع والقاصد (أى المتعمد وغيره) أى الخطئ (ولو طيب محرم) أى من غير استعماله (محرم ما أو حلالاً لا شئ على الفاعل) أى من الجزاء كالألبسة الخيط والأفلاش ان تطيب المحرم والباسة الخيط حرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أى لارتفاقه به وكان مقتضى القياس أن يكون على الفاعل أيضاً كما لو حلق محرم رأس غير أو ان التحلل وسبأنى ما بين الفرق بينهما (النوع الثالث فى الحلق: ازالة الشعر وقلم الاطفاق) ازالة الشعر أعم من الحلق والتقصير فيشمل التنف والتنؤر والقطع والحرق ونحو ذلك (إذا حلق رأسه كله أو ربعه) أى تصاعداً (فعليه دم وان كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو الصحيح المختار الذى عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر الطحاوى فى مختصره ان فى قول ابى يوسف ومحمد لا يجب الدم ما يحلق أكثر رأسه (وان كان) أى المحرم أو رأسه (أصلح) من الصلح محرمة انفسا شرعاً دم الرأس لنقصان مادة الشعر فى ذلك البقعة وقصورها عنها (ان بلغ شعره ربع رأسه) أى ولو كان بلقياً ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه تقديراً (فعليه دم وفى أقل منه صدقة ولو حلق لحيته أو ربعه فعليه دم وفى أقل من الربع صدقة وان بلغت لحيته الغاية فى الخففة) معنى (ان كان قدر ربعها كاملة) حال من الفاعل (فعليه دم والاف صدقة) على ما فى الفتح (ولو حلق رأسه ولحيته وأبطيه وكل بدنه فى مجلس واحد فعليه دم واحد وان اختلفت المجالس فلكل مجلس موجه) بفتح الجيم أى ما يوجب جنائيه فيه عندهما وعند محمد دم واحد مالم يكفر للاول (ولو حلق رأسه فأراق دما ثم حلق لحيته فى مجلسه لزمه دم آخر) الكل من المرغينانى وأما ان حلق الرأس وليس الخيط فى مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما اتفاقاً لانهما جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما فى شرح الجامع (ولو حلق رأسه فى أربعة مجالس فى كل مجلس ربعاً فعليه دم واحد) اتفاقاً مالم يكفر للاول لانها أجناس متفقة ولو كانت فى مجالس مختلفة كذا فى الفتح ومنسك القارسي وغيرهما واليه أشار فى الكافى وشرح الكزوى فى البحر الزانق قدم واحداً بالاجماع ويخالفه بظاهره ما ذكره النبازى فى حاشيته على الهداية إذا حلق ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه فى ازمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لان حلق كل ربع جنائيه موجه للدم فاذا اختلف ازمان وجودها نزل ذلك بمنزلة اختلاف المكان فى تلاوة آية

للهلكة فتجيبى وأقلت
عثرى وسنرت عورنى ولم
تفصنى بسر برقى ولم تنكس
برأسى عند اخوانى بل
سنرت على القبايح العظام
والفضائح الكبار واظهرت
حسناتى القليلة الصغار
منا منك وتفضلا منك
واحساناً وانعاماً ثم امرتنى
قلم أقر وجرتنى قلم انزجر
ولم اشكر نعمتك ولم اقبل
تصبيتك ولم أود حقك ولم
أترك معاصيك بل عصيتك
ببسنى ولوشنت أعينى فلم
تفعل ذلك بى وعصيتك يدي
ولوشنت ليدى منى فلم تفعل
بذلك بى

السبعة فلا يتدخل انتهى واظهار ان مراده بالازمان الايام لا الجالس المتعددة في يوم واحد
(ويجمع المتفرق في الحلق كالحق الطيب) أي يجمع متفرقة (فلو حلق ربيع رأسه من مواضع
متفرقة فعليه دم)

(فصل في الشارب والرقبة ووضعه المهاجم والابط وغيرهما) كالعانة ونحوها (ان أخذ) أي
بالمقص ونحوه (من شارب) أي بهضم (أو أخذ) كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها
فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها فصدقة) أي ولو كان ربيعها فصاعدا كذا في شرح الكنز
بعد ادراج الابط أثبتنا محلا لأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز في هذه
الاعضاء بالاقتصار على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقا كله لا حتى لو حلق أكثر أحد
ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر كالكل واليه يشترك كلام البدائع
وفي شرح الجامع انما ضيقنا لو حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قولهم فكذا اذا حلق قدر الربع
انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما وجب الدم
بحلق ربيع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضولان العادة جرت في
الرأس واللحية بالاكتفاء ببعض ولم تجز في غيرهما به انتهى والناسبة كالرقبة (ولو حلق
مواضع المهاجم) قبل وهما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة (فعليه دم) أي: ندأبي
حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للجماعة واما ان كانا لغيرهما فعليه
الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربيع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز
حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الجماعة ولا في حنيفة رحمه الله
ان حاقه لمن يتخيم مقصود وهو الاعتبار بخلاف الحلق لغيرهما (ولو حلق الاطنين أو أحدهما
أو تنف) أي ابطيه أو أحدهما (أو طلي بنورة فعليه دم وفي اقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام
هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيان في الابط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع
لوجود الدم والا فلا أكثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة
بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلة ما سبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تنف
من أحد الاطنين أكثر فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر والساق أو الركبة أو الفخذ
أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره غير الاسلام صاحب الهداية وكثير من المشايخ
(وقبل صدقة) يشير الى ما في المبسوط متى حلق عضو مقصود بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس
بمقصود فصدقة ثم قال وما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق وما هو مقصود حلق الرأس
والا بطين ومثله في البدائع والقرناني وفي النجاة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجندی
عن انصاري ما يشهد بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح
بذلك في الخزانة أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق
اقله) أي اقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق
وأما العانة فعضو مقصود صرح به قاضيان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي
والطرابلسي والشمي والسبأ أشار في المكافي والبدائع وشرح الجمع والفتح ومن ذلك القاربي
فيجب فيه الدم في الخزانة ان في حلق العانة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشمي

وعصيتك بجميع جوارحي
ولم يكن هذا جوارحي
ففضولك عنك فما أمانتك
المقترب ذنب الخاضع بذلي
المستكين لك بحر مني مقرر
لا يجنبني من ضرر البك
راج في موقفي هذا نائب
البك مبتهل اليك في العفو
عن المعاصي طالب اليك أن
تجني لي جوارحي وتطهني
فوق وغبني وأن نسمع ندائي
وتستجيب دعائي وترحم
تضري وبكائي وكذلك
العبد الخاطي يخضع لسيده
وتخضع لمولاه بالذل بالكرم
من أقره بالذنب وأكرم
من خضع له وخضع ما أنت
صانع بمقراتك

الركبة مثل العامة

• (فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) • أي في كاه أو ربه (والصدقة) أي في قلبه (فلو قصر كل الرأس أو ربه • فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصر المرأة قد رأته) أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فعليها دم) على ما صرح به في الكافي والكرمانى وهو المصواب قياسا على التحلل ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

• (فصل في سقوط الشعر) • لا يحنى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا يحنى وزفه ولا يحنى ولا يحنى ولا يحنى (فصل في حكم الحرامه وسقوطه بغير قلعه ولعلهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحس به وأدركه فيقتدي بزمه الجزاء الذي ذكره) (ولو سقط من رأسه أو لحية ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وفيه إيماء إلى ما قد مناه (فعليه كف من طعام) كما روى عن محمد بن علي الأطلقي عن غير قلع كل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو غيره لكل شعرة) وبجاءه ما في فاضلان وإن أخذ المحرم من رأسه أو من رأسه أو مسح لحية فاستمر منها شعر بطم مسكينا وفي الهداية ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحية أو لمس شيئا من ذلك فاستمر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر القمى والقمي ولولمس لحية فوقعت منها شعرة أو شعرتان تصدق بعمرة أو تمرتين كذا في الكبير بصيغة القمى فينا في ما اختاره هنا قائل فانه موضع زلل (وان خبز عبد) أي مثلا (فاحترق شعر يده فعليه صدقة إذا أعتق) وفيه أنه إذا كان شعريده كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبزنا احترق بعض شعره يتصدق في المحيط إذا خبز العبد المحرم فاحترق بعض شعر يده في التنو فعليه إذا عتق صدقة وإن أطل من غير أذى فعليه دم إذا أعتق وقوله من غير أذى أي بغير عذر يقدره لانه إذا كان عن عذر يعين الصوم على الصلوة وهذا في الحاوى عن المنتقى عن محمد وإن كان الساقط مقبدا العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناسك القاري من قوله وباسقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء لزمه كف من طعام عن محمد خلاف ما في فتاوى فاضلان وإن تنف من رأسه أو لحيته أو شعرات ففى كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشر الزم دم وكذا قوله إذا خبزنا احترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن حل كلام فاضلان على رواية عن محمد كافي المنتقى ثم الظاهر أن الاتفاق حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو تناثر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فانه ليس باختباره وكسبه (ولو نبت شعرة في عينه فلا شيء عليه) كالوصال عليه صيد فقتله كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جلد من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء) أي لقصد إزالة الجلدة لا إزالة شعرها (ولو حلق أو تنف خصله من رأسه) وهي بضم الخاء المججمة شعر مجتمع أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في خزانة الأكل

• (فصل في حلق المحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه) • أي رأس المحرم (إذا حلق محمدا رأس محرم) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة سواء حلق بأمره أو بغيره) أي بغير أمر المأخوذ طائعا أو منكرا (وان حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على المأخوذ الحلال) على ما صرح به في البدائع

بذنه خاضع لك بذنه فان كانت ذنوبه قد حالت بين وبينك أن تقبل على وجهك الكريم وتقترب من رجليك وتنزل على شيا من بركائك أو تغفر ذنبي وتجاوزني عن خطيئتي فها أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وعز جلالك توجه اليك ومتوسل اليك ومتقرب اليك فببك محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لديك وأولاهم بك وأطوعهم لك وأعظمهم منك منزلة وعندك مكانا وبعتنه الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين يأمرك كل

والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزيلعي وابن الهمام والشمس
 ووجهه غير ظاهر إذا الحلال غير الخلق في موجبات محظورات الاحرام وهي محرم عليه أو يباح
 فعله هذا أو يكره الظاهر الأخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم إذا لمعنى لا تأمر ولا يحلق
 رؤسكم أو لا يحلق بعضكم رؤس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم إن خلق محرم
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الخالق وقال زفر والقاضي أبو
 حازم يرجع به أقول لا يظهر التفصيل وهو أنه إن كان بأمره واختياره فلا يرجع به والابان حلقه
 وهو نائم أو كرهه فيرجع وهذا لا ينافي أنهم أطلقوا وجوب الصدقة على الخالق المحرم سواء كان
 المخلوق حلالا أو حراما على ما صرح بالسوية في البدائع كما توهم المصنف في الكبير لأن صريح
 عبارة الاصل في الميسوط وفي النكاحي للعالم هكذا وإن خلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وإن
 خلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغير أمره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة انتهى وفرق
 بين السلتين لظهور تفاوت الحالتين في ارتكاب الجنائين فإن هذه العبارة على ما في الفتح إنما
 تقتضي لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما إذا خلق رأس محرم وأما في الحلال يقتضي أن
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل غله أو جرادة تصدق بمائتين أو أروادة المقدرة في عرف اطلاقهم
 انيذ كرلفظ صدقة فقط فافهم فإن قلت إذا خلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب الجنابة
 بخلاف ما إذا ألبس المحرم محرما لابسًا محظوظا فانه لا يجب عليه شئ كما صرح في القاموس خاتمة قلت
 لو روي انتهى إجمالا في قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم محظوظا لهذه الصورة وغيرها على ما قدمناه
 بخلاف الإلباس فانه لا يعرف نهى عنه في الشرع نعم قد يقال الإلباس حرام كما صرح حواشي
 الباس الوالدين للصغير الثوب الحرير إلا أن ذلك الحكم عام غير محقق في مجال الاحرام والله أعلم
 بالمرام (وإن أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص أظفاره فعليه صدقة) كما في المحيط
 والميسوط وبقيد معنى الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفر فعليه صدقة (وقيل
 إذا خلق أو أخذ من شعر حلال أو ظفر أظفاره أطعم مائتا) على ما في الهداية والنكاحي وغيرهما
 وكذا قال في الجامع الصغير أطعم مائتا

هذا الفصل في قلم الاظفار إذا قص أظفاره يد أو رجل واحدة في مجلس واحد
 فعليه دم واحد) لاتحاد المجلس في المسئلة الأولى وللازدياقا بعضو كامل في الثانية (وإن قلم
 أقل من يد أو رجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول
 صاحبه (الآن يبلغ ذلك) أى مجموعهم (دما فينقص منه مائتا) على ما في البدائع وغيره (وقيل
 ينقص نصف صاع) على ما في الجبر الزاخر ولعل مراده أنه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما إذا
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا أو قال زفر بقم ثلاث منها يجب الدم لأن الأصغر
 كالكل وهو قول أبي حنيفة أو لا وقال محمد في كل ظفر خمس الدم ولعل في المسئلة عنه روايتان
 (ولو قلم في أربعة مجالس في كل منها طرفة) بفتحين أى جالس من البين والشمال (من أربعة) أى
 أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة مائة كقوله الأول أو لم يكفر) أى عندهما وعند محمد
 ما لم يكفر للأول (وإن قلم خمسة أظفار يد أو رجل ثم قلم أظفاره يد أو رجل الأخرى فإن كان) أى
 ظفيرا محظوظا في مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وإن قص خمسة أظفار (أى من الأعضاء الأربعة

جبار وباهز كل ذليل
 قد بلغ مجهودى فهبلى
 نفسى الساعة برحمتك
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 لا تقولى على سخطك ولا صبر
 لى على عذابك ولا غنى لى
 عن رحمتك فبخدمت تعذب
 غيبرى ولا أجد من يرمنى
 غيرك ولا قولى على البلاء
 ولا طاقة لى على الجهد
 أسألك بحق نبيك محمد صلى
 الله عليه وسلم وآله الهادين
 المهديين وأقول البك فى
 موقفى اليوم ان تقبلنى من
 خبار وفدك (اللهم) صل
 على محمد وعلى آل محمد
 وارحم صراخى واعترافى
 بذنبى ونضرتى وارحم

(منقرفة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أظافر يبلغ جملتها ستة عشر ظفرا فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع إلا إذا بلغت قيمة الطعام دما فتنقص منه ماشاء) أي كأمز (وإن اختار الدم فله ذلك) وأعلم أن محمد اعتبر عدد النخسة لا غير ولم يعتبر التقربق والاجتماع وهما اعتبار مع عدد النخسة صفة الاجتماع وهو أن يكون من محل واحد (ولو أن كسر ظفره أو أنقطع شظية) أي فلق من مده فقطعها أو قلعها لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيره أو عطل بأنه لا ينبغي بعد الانكسار (وقبل ذلك إذا كان بحيث لا ينمو) أي لا يزيد كما في المبسوط والبداية (ولو كان بحيث لو تركه ينمو فعليه صدقة) على ما صرح به في المبسوط (ولو قطع كفه وفيه أظافر لم يلزمه شيء) لأنه قد سببه قطع الكف لا ظم الظفر هذا وفي المحيط وقاضيان وجوامع الفقه فيما إذا قص المحرم أظافر غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية أنه لا شيء عليه في قلم أظافر غيره وفي البداية وإن قلم المحرم أظافر دلال أو محرم أو قلم الحلال أظافر محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

• (فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة مبنيا) أي معينا (في الأنواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم ما ذكرنا في (انما هو) أي باعتبار حكمه المطلق (في حالة الاختيار بأن ارتكب المخطو وبغير عذر ما في حالة الاضطرار بأن ارتكبه بعذر كمرض وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (مخبر بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعتذار بالحمل) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحر) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي وجع الرأس كله (والشقيقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرة في شعر رأسه كما في الكرماني والفارسي والحدادي (ولا يستترط دوام العلة ولا أدائها إلى التلف بل وجودها مع تعب وشقة يبعث ذلك) كما صرح الحدادي وجعل الفارسي لبس السلاح لخوف القتال عذرا وهو واضح ونقصه المصنف بقوله وفيه تأمل لأنهم لا يجعلون إلا كراهة الاعتذار لأنه من جهة العبادة فهذا منه انتهى والفرق ظاهر لأن لبسه انما هو لدفع الأذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والتسبيل والاعتماد والكرام والنوم والرق) فيه بحث فإن المملوك مخير بين أن يصوم في حال رقه وأن يطعم ويذبح بعد عتقه إذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي إذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الأشياء (باعتذار في حق التخيير ولو ارتكب المخطو وبغير عذر فواجبه الدم عينا أو الصدقة) أي معينة باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي التمسك (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام) فإن تذر عليه ذلك) أي طاهر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أي إلى وقت قدرته (وإذا تطيب) وصلى كذا إذا أوشربه (أو اكمل يكمل مطيب أو لبس) أي مخطط أو حلق) أي عضوا منه (أو قلم) أي أظفار يد (لعذر) قيد لكل (فهو مخير) أي بين أشياء ثلاثة أن شاء ذبح شاة) أي في الحرم وأهدى (ولم يشاء) نصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أموع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بز) أي منطة (لكل مسكين نصف صاع وإن شام صام ثلاثة أيام وهذا) أي طاهر من الأنواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما عدا

طرح رجلي بفنائك وأرحم
مصبري الديك يا أكرم من
سئل يا عظيم أيرجى لكل
عظيم اغفر لي ذنبي العظيم
فانه لا يغفر الذنوب العظيم
الا العظيم (اللهم) اني
أسألك فكذلك ربي من
النار يا رب المؤمنين لا تنقطع
رجائي يا منان من عني
بالرحمة يا أرحم الراحمين
يا من لا يجيب سائله لا تزدني
باعتقاف عني يا ثواب
تب علي وأقبل توبتي
يا مولاي حاجتي ان أعطينيها
لم يضرني ما منعني وإن
منعتني لم ينقصني ما أعطيتني
فكذلك ربي من النار

عن جذاً بأن طيبه مع عضو وليس أقل من يوم (فقيه يحرر بين الصوم والصدقة) أي وجوب
تخييره ولا يجوز له اختيار المذموم أيضاً (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه بالصدقة
(أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئاً (ولو أقل من نصف صاع
على مسكين) فأوهذه للتوزيع وأما في قوله (أو صام عنه يوماً) أي عن نصف الصاع فهي التخيير
قال القاموس وعن أبي يوسف ما فعله الهرم من محظورات الأحرار من ضرورة لا تبلغه مله يجوزته
الصوم وهو كما لو فعله من غير ضرورة ومنه نقل البرجندي عن الظهيري وفي أمالي الحسن قال
أبو نيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف وكل صدقة في جنابة الأحرار غير مقدرة فهي
نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعير لا ما يجب بقتل القملة والجرادة) استثناء منقطع فإن
جنابهما مقدرة وكذا قوله (وإنه شعرات قليلة واللبس أقل من ساعة ونحو ذلك) أي من قلم
أصبح (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات الخيرة (فهو ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد
الجزاء في تعدد الجنابة إنما هو فيما إذا اتحد جنس الجنابة) أي بخلاف ما إذا اختلف جنسها
(فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس) أي وقسم على ذلك (فإذا جمع
بين الأجناس المختلفة في مجلس واحد لم تعد للجزء بل يتعد لكل جنس موجهة) يفتح الجهم أي
الذي أوجبه الشارع بحسب اختلاف موجهه

هـ (فصل وإذا ألبس المحرم محرماً) أي إذا كساه مخبطاً ونحوه وإذا كان حلالاً فالأولى
(أو طيبه أو غطى رأسه أو وجهه فلا شيء على الفاعل) لأنه غير ممنوع من هذه الأفعال بالنسبة إلى
غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي إذا كان محرماً للحصول الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا إذا
قتل المحرم قل غيره لا شيء عليه بخلاف ما لو حلق رأس غيره كالمز (النوع الرابع في حكم الجماع
ودواعيه وهو) أي الجماع (أغلظ الجنابات) أي أظلمها وزادها أثراً (يفسده الحج
والعمرة) أي إذا وجد قبل أدامه كنهها عند الاثمة الأربعة وفي شرح النهاية للشمس
السمرقندي عند قوله أفسد وجهه أي نقصه نقصاً ناقضاً لا يطله كفاً في المضمرات قال المحقق
فأما إذا انقضى النقص الفاحش لا يبطلان وهو قيد حسن يزيل ببعض الإشكالات
قلت من جعلها المضي في الأفعال لكن في عدم الإبطال أيضاً نوع من الإشكال وهو القضاء
الأنه يمكن دفعه بأنه يؤدي على وجه الكمال واقفه أعلم بالاحوال (وحقه) أي تعريف الجماع
(التقاء الختانين) في القبل (ونغييب الخشفة) أي في الدبر ولو اكتفى بالثاني كان أخصراً وأظهر
ولكنه نقل ما ذكره بعينه في الغاية (وشرائط كونه مفسداً خمسة) أي أمور (الأول أن يكون
الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فعمادونهم حائماً أي من الاختلاط ونحوها) وكذا أنه أمضى
أو احتلم (أو لمس) أي من بلا حائل (أو علق أو باشر) أي مباشرة فاحتمل أن من غير مفرحها
ليس بينهما حائل (بشهوة) قبل الأربعة (فأنزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجماع وفيه خلاف
هذه الأشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يفسد بها طهارة بشرط في الاعتدال
(الثاني أن يكون) أي الجماع (في الآدمي) سواء كان حلالاً أو محرماً والظاهر أن يستثنى الميتة
والصغير التي لا توطأ (فلا يفسد) بوطأ البهيمه وان أنزل (كما صرح به فاضحان) وهو ثم الجماع
في القبل يفسد بالاجماع وأما في الدبر فمحملة مفسدة وكذا إذا عده أي خفيصة في الأصغر وفي رواية

(اللهم) بلغ روح محمد وآل
محمد صلى الله عليه وسلم
وعلى آله تحية وسلاماً وبركاً
اليوم أتقنني بأمن أمان
بالعفو يا من يعزى علي
العفو يا من يعفو يا من يرضى
العفو يا من يثيب على العفو
العفو أسألك اليوم العفو
واسألك من كل خير أحاط
به علمك هذا مكان البائس
الفقر هذا مكان المضطرب
رجعت هذا مكان المستجير
بفعلين عفو ربك هذا
مكان العائد إليك أعوذ
برضائك من مضطك ومن
خلفك يا أملي يا رباني
يا خير مستغاث يا أجود

أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد عليه دم والأولى أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرفة) أي قبل وقوفه بها (فلا يفسد أن كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركنها (فلو طاف أكثر ثم جامع لا يفسد عمرته الرابع التقاء الحلتين) أي ومافي منهما من نفيد الحشفة وفيه أن هذا حدثه وركنه فكيف يكون شرطه (فلا يفسد قبله) وفيه ما تقدم من أنه ليس بجماع حينئذ (الخامس أن لا يكون حائل) أي حاجر ومانع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلو لم ذكره بخرقة وأولجه) أي أدخله (أن يمنع الخرقه وصول سرة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) كافي في التغطية والغاية (ولو أحرمت بجماع فسد) أي صح إحرامه وفسد حجه ويلزمه المضي هكذا أطلق في المطلب الفائق (وقيل هذا) أي الفساد (أن لم ينزع في الحال وإن نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكر ابن جماعة عن الحنفية (ويحقق الجامع من الصبي) أي المراهق (والجنون فيفسد نفسه فكهما) أي على القول بجمعة إحرام الجنون أو على تقدير برأيه حدث له وأحرمت عنه رفقته كالصبي عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرمت عاقلاته من جنسها فانه ضد الحنفية كالعامد وأما قول المصنف التحقيق في مسئلة الجنون أنه إن أحرمت عاقلاته ثم جن ثم أفاق بعد أداء الحج ولو بسنين فحكمه حكم العاقل والاضكالي فعل بحث ظهور التحقيق واقفه على التوفيق (إلا أنه لا إجراء) أي من الدم (ولا قضاء عليه ما) على ما حكاه الاستيعابي وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا مضى عليه ما في إحرامه حال الضم تكليفهما في حالهما (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة إلى هذا الحكم وإن كان يتفاوت بالآثم وعدمه (بين العاقل والناسي والطائع والمكروه) يفتح الراء (والعقلان) يفتح فسكون أي المتنبه من النوم (والناسي) وكذا المخطئ والمعدور (والحج والعمرة والقرض والنفل) وكذا الواجب منها بالنقد (والرجل والمرأة والحرة والعبد) أي إذا كانا حائطين بالغين محررين فإن كان الزوج صبيًا بجامع مثله أو مجنونًا أو حلالًا فسد جهما والمرأة صبيبة أو مجنونة محرمة أو غير محرمة فيفسد حجه ومنى في التحقيق إلى أنه إذا جامع الصبي يفسد حجه كالزواني في حكمه أو كل في صومه انتهى وهو ظاهر غير أنه لا قضاء عليه ولا جزاء لطل فائدة حكمه أنه لا يناب عليه أو يضيق من جنسه وقضائه استصحابا (ولا يجب الافتراق في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد بهم الزوجان (الأذاخا المواقعة) أي الجماعة ثانيا (فيستحب) أي يستثنى أن يفترقا عند الإحرام) وقيل في موضع المواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة إذا فسد انسكهما لا يفترقان في القضاء عندنا إلا إذا خافا المواقعة فيستحب عند الإحرام وأما ما في الجمع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بمرض ضروري وقلي فاضينان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب افتراقهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما طريقا آخر كما فسره في البحر الزاخر وأما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا أحرما وعند مالك إذا خرا بامن البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجامع

المطهرين بامن سبقت رحمة غصبه يابدي ومولاي ياتني ورباني ومعقدي وبأذخرى وظهري وعدني وبأغاية أملي وربعتي وبأغاي ما أنت صانع في هذه اليوم التي فزت فيه اليك الأصوات أما لك أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وإن قلبي فيه مغلما متجما بأفضل ما انقلب به من رضى عنه واستحبت دعاءه وقبلته وأجرت عظامه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرفت مقامه وأحسنته حيلة طيبة وخفت له بالمغفرة

(فصل فاذا جامع في أحد السبلين قبل الوقوف) أي بعرفة (فسد حجه وعليه شاة ويحصى في حجه) أي في بقية أقداله من الرمي والحلق والطواف ونحو ذلك (حقا) أي وجوبا (فيحفل

جميع ما فعله في الحج الصحيح) أي ولا يكتفى عما بقى عليه من الأركان فقط (و يجب ما يجب فيه) أي من المخطورات جميعا (وان ارتكب مخطورا) أي كالجماع نائيا وما را الجنابات (فعلبه ما على الصحيح) أي من الجزاء من غير تقاض (وعليه قضاء الحج من قابل) أي سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) أي بالحج وأفسده بخلاف فاق الحج فانه يتحلل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال في البحر ومن جعل حكم من فسد حجه كفافة الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لأبأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من أفسد حجه مضى في الحج كما مضى من لم يفسده وصرح بعضهم بنسخ ذلك فعلم ان قاسد الحج مضى فيه ولا يتصل بأفعال العمرة بخلاف الفات انتهى وقوله صرح بعضهم بالتعمير يشير الى خلاف فيه والله أعلم

(فصل وان كان المفسد قارنا) فحبه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أي أكثره (فسد حجه وعمرته) أي كلاهما (وعليه المضي فيهما وعليه شاتان) أي للجنابة على احرامهما (وقضاؤها وسقط عنه دم القران) أي الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعد ما طاف عمرته كله أو أكثره فسد حجه ودون عمرته) لا داء ركنها قبل الجماع (وسقط عنه دم القران) لفساد حجه الذي باجماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) أي للجنابة (التسكيرة حكما) (دم لفساد الحج) أي للجماع قبل الوقوف المؤدى الى فساد الحج (ودم للجماع في احرام العمرة) لعدم تحللها عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أي لصحة عمرته كما في البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق) أي ولو بعرقه (لم يفسد الحج ولا العمرة) لا ذراك ركنهما (ولا يسقط عنه دم القران) أي لصحة أدائهما حيث أتى بأركانهما لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف للعمرة ثم جامع بعد الوقوف ففعله بدنة للحج) أي للجنابة عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أي طواف الزيادة (قبل الحلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجنابة على احرامه اعدم تحلل الاول المرتب عليه تحلل الثاني

(فصل ولو جامع مرارا قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة ونسوة فعليه دم) أي واحد (وان اختلف المجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد فيه به الجماع (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الاول على طائي المسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض القاسدة فعليه دم واحد) أي في قوله جمعا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيان وخزانة الاكل (وكذا الوعد بالجماع) أي بعد الاول (بقصد الرفض فيه دم واحد) كما في الفتح (ولو في مجالس أو مع نسوة) على ما في البحر الزاخر وأما ما في النسخة من انه لو جامع نائيا فعليه شاة الم يرد بالجماع الاول ورفض الاحرام فلا طائل تحمله لعدم الاحتياج الى تفصيل ارادة لرفض في الجماع الاول لتصريحهم بأنه اذا نوى الرفض في الثاني فعليه جراه واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله عن المرأة وان كانت مكروهة أو ناعمة أو ناسية وانما يتقضى بذلك الاثم واذا كانت مكروهة حتى فسد حجهما ولزمها دم هل ترجع على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكري خلافا وقال في خزانة الاكل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

(اللهم) ان لكل وفجأة
ولكل زائر كرامة ولكل
سائل لك عطية ولكل راج
لكنوا باوكل من فزع
البك وجه ولكل من رغب
فيك زلفي ولكل متضرع
اليك اجابة ولكل مسكين
البكرافة وقد وفدت اليك
ووقفت بين يديك في هذه
المواضع التي شرفتها بآلاء
لما عذرك فلا تجعلني اليوم
أخيب وفقد بأكرمني
بالحننة ومن على بالخسرة
والعاقبة وأجرتني من النار
ووسع علي من الرزق
الحلال الطيب وادراعي
شرقتة العرب والعجم

وعن القاضي أبي حازم ترجع

(فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أي ولو ساعة (قبل الخلق) أي ولو حال الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثر) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يفسد حجه) أي لا دأته الركن العظيم الذي لا يفوت إلا بفوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي جامع قبل الخلق لأنه كان - ومع له في أمر الفساد عظم له في أمر الجنابة تأكيد للمحافظة (سواء جامع عامدا أو ناسيا) أي فإنه عليه بدنة كما في عامة الكتب وذكر الحد الذي في شرح القدوري ناقل عن الوجيز أنه يجب البدنة إذا جامع عامدا أو ناسيا إذا جامع ناسيا فاعلمه ثمة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعامد في سائر الجنائات وقد صرح فاضلهم بقوله ولو جامع أمر أنه بعد الوقوف بعرفة لا يفسد حجه وعليه جزو جامع ناسيا أو عامدا (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثر قبل الخلق فعليه مشاة) كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تظيم الجنابة إنما كان مراعاة لهذا الركن وكان مقتضاها أن يستقر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف إلا أنه سوغ فيه لصورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع وسبق في هذا من يشق في جماع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لا شيء عليه) أي ولو قبل السعي خلافا للشافعي فإنه عنده من أركان الحج حتى لا يجوز له حينئذ عقد النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ثانية بلا قصد الرض) أي بلانية رفض الأحرام فبطلت نفسه - بل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه للأول بدنة ولثاني شاة) أي هذه ما وعده محمدان كان ذبح للأول بدنة يجب للثاني والأفلا يجب للثاني شيء وإما أن قصد بالثاني رفض الأحرام فقد أحل فعليه كفارة واحدة في قواهم جميعا سواء كان في مجلس واحد أو بمجالس مختلفة على ما في البدائع

(فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازا عما تكرر على ما سبق (بعد الخلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والكاظمي والجمع من غير ذلك خلاف ما لو لم يحاق وظاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقبل بدنة) كما ذكره في الغاية معزى إلى المسوط البدائع والاستيعابي لوجامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة للحج وشاة للمعة لأن القارن يحلل من أحرامين بالخلق الثاني حق النساء فهو محرم به ما في حقهن قال ابن الهمام وهذا أيضا ما ذكره القدوري وشراحه لأنهم يوجبون على الخلق المشاة بعد الخلق وهو لا بد أو وجوب البدنة عليه ثم في الغاية ليس مخالفة بل تخصيص بأخراج حكم ما أهم غيره ومثل هذا كثيرا في كلامهم ثم في الغاية أيضا معزى إلى البري أن القارن لو جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة للحج ولا شيء عليه للمعة لأنه خرج من أحرامها بالخلق وبقي في أحرام الحج في حق النساء واستثنى كونه شارحا للتحليل لأنه إذا بقي محرم بالحج فكيف في أمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر أن الصواب قول البري لأن أحرام العمرة لم يبعد بحيث يهمل منه بالخلق من غير الفساد ويبقى في حقهن بل إذا خلق بعد فعلها سئل بالتبعية إلى كل ما حرم عليه وإنما لم يذكر ذلك في أحرام الحج فإذا انضم إلى الأمر لم يلزم الحج أحرام العمرة استمر

وشرقتة الانس والجن
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد ولا تردني خائبا
يوسلني هيباني ويمن أقانك
حتى تبلغني للدرجة التي
أبصرها في أنبيائك وآله في
من عوذه - لم مشربا روبا
لا أظن بعد ما بدوا حشرني
في زميرتهم وصل على محمد
وقلى آل محمد ولا تخفى شمر
ما أخذوا مني ما لا أخذوا
تكنفي إلى أخيد سواك
وبارك في محمد وكني يا سيدي
ومولاي (اللهم) انقطع
الرجاء لامنك في هذا اليوم
تطول على نبيه بالرجعة
والفقرة (اللهم) رب هذه

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا يزيد القرآن على ذلك الضم فينطوي بالخلق احرام العمرة
بالمكينة ~~بالحكمة~~ احققه ابن الهمام وأطلق في المهودى حيث قال ان جامع بعدد الخلق قبل
الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقه بالنسبة الى الجماع كلاحاق ويستوى
فيه القاتن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة اوجه لان المذكور في ظاهر الرواية
اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الخلق أو بعده

• (فصل • وشرايط ومعيوب البدنة بالجماع أربعة الاول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني
أن يكون قبل الخلق والطواف) أى عند الجهور وأما على قول المحققين فقبل الطواف مطلقاً
سواء خلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الخلق والطواف موجباً لبدنة
لأنه شرط لوجوبها وقد علم سابقاً ثم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لانهما من
شرائط وجوبهما مع انهما من شروط وجوب جميع الكفارات لا بخصوص وجوب البدنة

• (فصل • ولو طاف للزيارة جنباً ثم جامع ثم أعاده) أى الطواف (طاهراً) أى عن الحدثين (فعليه
دم) أى لعدم كمال طوافه وفيه أنه اذا صح طوافه كان الغيام عدم وجوب شيء عليه ولذا قال
محمد أما في القياس فلا شيء عليه ولكن بأخيه استحسن ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا
أى في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع أن الطهارة منهما عادت من الواجبات
تظنر للغلظة والخفة فوق الحكم على وقفها وفيه ما تقدم واقعاً علم والتحقيق أن هذا القول وهو
وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فإنه حينئذ يكون الاول نافلاً والثاني
فريضة ولا شك أن طواف النافلة جنباً موجب للدم وينقلب الامر كأنه جامع بعد طواف كامل
وما سبق من أن من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتخلل بينهما جامع مبني على أن
الثاني جابر للاول وهو القياس لانهم عدلوا عنه هنا لحالات المؤمنين على الوجه الاكمل
ونظيره ما روى عن شمس الأئمة السرخسي أن من ترك الاعتدال نازمه الاعادة ومن المناسخ من
قال نازمه ويكون القرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة أدبت
مع كراهة التعريم ويكون جابر للاول لان القرض لا يشكر واما ما جعله الثاني فيقتضي عدم
سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا أن يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه
وقعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن القرض لما علم سبحانه انه سيوقعه وبؤيده انه اذا أعاد
القرض من الصلاة فقبل القرض هو الاول وهو المعول وقبل الثاني وقبل الامر مفوض الى
الله سبحانه وقعالى واقعاً علم (ولو طافه) أى طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أى
محدثاً (او طاف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزم شيء) أى في المسئلتين ويستفاد منه الفرق
بين الحدثين مع أن الطهارة منهما عادت من الواجبات تظنر للغلظة والخفة فوق الحكم على
وقفها وفيه ما تقدم واقعاً سبحانه أعلم (سواء أعاد) أى الطواف في الصورتين (أوليه) كما في
الحاوى وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من ما واف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف
العمرة ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاقوعه في الجملة بدنة) أى سواء خلق قبل
الطواف أو لم يخلق على خلاف ما سبق والمثلة تروية عن محمد وفيه اشكال وهو أن الطواف
حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه لا لموجب افساد العمرة ووجوب البدنة في

الامكنة الشريفة ورب
كل حرم ومشعر عظمت
قدومه وشرفه بالبيت الحرام
والركن والقام صل على
محمد وعلى آل محمد وأصحابه
في كل حاجة مما فيه صلاح
دينى ودنياى وآخرى واغفر
لى ولوالدى وارحمهما كما
ربيانى صغيراً وبارحمهما
عنى خير الجزاء وعرفهما
بدعائى لهما ومن عليهما بما
تقرب به عنهما وشفعنى فى
نفسى وفعى ما وفى جميع
اسلافى من المؤمنين
والمؤمنات فى هذا اليوم
(اللهم) صل على محمد وعلى
آل محمد واصبر لى فى عمرى
وابسط لى فى رزقى (اللهم)

لا تجعله آخر

الحجة ولعل الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله ولعل وجه الاستحسان عموم الحديث فبين جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو يني قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة رواه مالك وابن أبي شيبة وهو أربع مائة رواه ابن أبي شيبة أيضا عنه انه جاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن رجل جاهل بالسنة بعيد الثقة قليل ذات اليد قضيت المناسك كلها غير أني لم أزر البيت حتى وقعت على امرأتى فقال بدنة ورجح من قابل فانه متروك بعضه على ما حققه ابن الهمام ولا يبعد أن يراد بقوله ورجح من قابل تعريضه على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضى في احرامه) أي ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فيأتي بأفعال العمرة بدلا عن الحج (وعليه دم) أي لجماعه قبل التحلل (وقضاء الفات) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي ولو وقع الجماع في تحللها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة انما هو التحلل من احرام الحجبة بالتبعية لا بحسب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها وهذه المسئلة أيضا عن محمد منقولة وفي الحاوي عن المنتقى عن محمد أيضا انه قال (ولو ان قارنا فاته الحج فطاف لعمرته) أي ولم يحلق (ولم يطفل فاته من الحج حتى جامع فعليه كفارتان) لعدم خروجه من الاحرامين (وكذلك لو فعل) أي القارن (ذلك) أي الجماع (بعد ما طاف للعمرتين جميعا) أي ولو سعى (الا انه لم يحلق رأسه) أي ولم يقصر (ولو انه) أي القارن (حين فاته الحج ظن انه قد بطل حجه) أي بشوته الوقوف (فطاف لعمرته وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد ذلك مرارا فعليه للعلق دمان) لثباته على احرامين (وعليه لكل ما جامع) أي لجميعه (دمان) أي ولو وقع في مجامع (ولا يجب عليه اكثر من دمن لانه فعل ذلك) أي الجماع (على قصد الرض) أي على وجه الاحلال عنهم حين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المنتقى (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها ثم أحرم بأخرى بنوى قضاها قبل ادائها فهي هي) أي هي على حالها ولا اثر لنية قضاها (واهلالة بالثاني) جملة استثنائية معلة أي لان اهلالة به (لم يصح ما لم يشرع من القاسد) وكانت نيته لغوا والعبد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في احرامه باتمام أفعاله (وعليه هدي) أي بدنة أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجة) أي اذا كان قبل الوقوف (اذا عتق) ظرف لهما (سوى حجة الاسلام)

• (فصل في حكم دواحي الجماع • ولو جامع فيما دون الفرج) أي من الفخذ وضوءه (قبل الوقوف أو بعده أو بآش) أي مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالعمى (أو قبل أو لم يشهوه) قيد للكل (فأنزل أو لم ينزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهداية والكاظمي والبدر في شرح المجموع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الانزال في المس لجوب الدم وصححه قاضيان في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما تجدد عند دوطه الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يفسد حجه بشئ من الدواحي) أي أصلا بلا خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما نطقت به سائر الكتب المعتمدة وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يفسد الا بالجماع

العهد من هذا الموقف وارزقني ما يقينى واقبلنى اليوم مقفلا متجاسعا مستجابا لي مرحوما مغفورا لي بأفضل ما أعطيت أحدا منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك لي فيما أرجع اليه من أهل ومال قلب أو كثير لا اله الا الله الحليم الكريم لا اله الا الله العلي العظيم وصل اللهم على محمد وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين (اللهم) انقلني من ذل العصية الى عز الطاعة واغني بجلالك عن

انتهى ووقع في القنارى السراجية ولوليس امرأته شهوة فأمنى بنفسه وكذلك اذ لم ين على
 مافي المبسوط ومنهاج المصلين ومنية المقتى وهو شاذ ضعيف على ماصرح به السروجى وفي المنافع
 يعنى بالقصاد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه منافع لما تقدم واقع أعلم (ولو قبل امرأته
 مودعها لكان قصد الشهوة) أى بتقبيل المرأة (فعليه القدية والا) بان قصد المودعة (فلا) أى
 فلا قدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أى هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أى قصد الموداع
 (لا يجب شئ) لان الشرط لتحقيق الشهوة وعدم قصد يوجب الشهوة والمستثله في أهبة
 المناسك بزيادة أو دمت امرأته منه **م** كان (ولو نظر الى فرج امرأة فامنى) أى فانزل
 (أو تفكر) أى فى أمر الجماع (أو احتلم فانزل لاشئ عليه) كافي عامة السكيب وفي القرناش
 ولاشئ فى الامناء بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أى سواء
 قصد الشهوة أو رفع الكفافة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلاشئ عليه) كذا فى الفخ وغيره
 وفي البحر الزاخر وخزانة الاكل لواسمى بكفه فانزل فعليه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل
 والمرأفة ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فانزل فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلاشئ عليه) وكذا
 لو جامع فيمادون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الأئمة الاربعة (النوع الخامس فى الجنائيات
 فى أفعال الحج) أى فى حقها (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسعى والحلق والرمى والوقوفين)
 أى بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كان حقه ان يقول كالوقوفين
 والرمى والذبح والحلق والطواف والسعى بحسب وجودها ويرتب الفصول على اثرها
 * (فصل فى حكم الجنائيات فى طواف الزيارة) * أى فى شأنه ولا جله (ولو طاف الزيارة جنباً
 أو حائضاً أو نفساء) بضم فتح أى ذات نفاس وولادة (كاه) أى كل الطواف (أو أكثره وهو
 أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معتدا به فى حق التحلل) أى باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق
 (وبصبر عاصياً) أى ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أى
 طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أى من الحدثين (حتماً) أى وجوباً وهو تأكيدياً يستفاد من
 قوله وعليه وقبل استحباباً قال فى الهداية والاصح انه بمنزلة إعادة فى الحدث استحباباً وفى
 الجنابة إيجاباً (فان أعاده سقط عنه البدنة) وأما المصحية فموقوف على التوبة أو معلقة
 بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أى وقد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه العود
 لاعادته) كافي الهداية والكافى والزيلعي والبدائع مع الاستبصار لتفاحش نقصان مشير الى انه
 لو طاف محدثاً لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أى ميقات الا فاق (بعوداً حراماً جديداً)
 أى عند الاكثرو قبل بعود بذلك الاحرام على مافى الكافى (وان لم يجاوزه عاد بذلك الاحرام) أى
 اتفاقاً (فاذا عاد باحرام جديداً حرم بعمره يدا بطواف العمرة ثم بطواف للزيارة) كافي الفتح
 وغيره لان طواف العمرة أقوى حينئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستوياً مع طواف العمرة
 فى الركبة لحصول ادائه فى الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الافضل هو العود على مافى
 الهداية والكافى وفى البدائع الا انه العزيمة وفى المحيط بعت الهم أفضل لان الطواف وقع
 معتدا به وفيه نفع للفقراء (ثم ان أعاده فى أيام النحر) أى طاهراً (فلاشئ عليه) وهو ظاهر (وان
 أعاده بعد أيام النحر سقط عنه البدنة) أى اتفاقاً (ولزمه شاة للتأخير) أى عند أبي حنيفة على

حرامك وبفضلك عن
 سواك ونور قلبى وقبرى
 وأعدنى من الشرك كله
 واجمع لى الخير كله (اللهم)
 أنت أحق من ذكر وأحق
 من عبد وانصر من ابتغى
 وارأف من ملك واجود من
 أعطى واروح من سئل
 أنت الملك لا شريك لك
 والفرد لا ذلك كل شئ
 هالك الا وجهك لن تطاع
 الا بامرك ولن تعصى الا
 بعلمك تطاع قد شكر وتعصى
 فتغفر أقرب شهيد وأدنى
 حفظ حلت دون النفوس
 وأخذت بالنواصى وكتبت
 الا نار ونسخت الا جال
 القلوب لك مصغية

مقتضى قاعدته وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا ويكتفى هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قضائه بعد اعتبار اعتداده (ولو طواف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة نصف صاع وان أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله أو طواف أقله وترك أكثره) أي ورجع إلى أهله (فعليه حتما) أي وجوباً انتافاً (ان يعود بذلك الاحرام ويطوفه) أي لانه محرم في حق النساء ولا يجوزنا حرام العمرة على بعض أفعال الحج من الطواف والمشي ولو بعد الحلق من التحلل الاول (ولا يجزئ عنه) أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أحده (البدل) وهو البدن لانه ترك ركناً لا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان بهيته ولا يجزئ عنه البدل (أصلاً) أي سواء عاد إلى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أي طواف الزيارة (طاهراً وقد طافه جنبا) أي أولاً (فالاعتبار هو الاول والثاني جبره) أي لنقصانه بترك الواجب على ما ذهب إليه الكرخي وصححه صاحب الإيضاح اذ لا شك في وقوع الاول بعد ادائه حتى حل به النساء انتافاً واستدل الكرخي بما في الاصل من انه لو طاف للعمرة جنبا أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في أشهر الحج وجب من عامه لم يكن مقبلاً وذهب أبو بكر الرازي إلى ان المحدث المعتبر هو الثاني والاول انفسخ به وصححه شمس الأنعم السرخسي واحتج الرازي بما اذا أعده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم ولو كان الطواف هو الاول والثاني جبره لما وجب الدم انتهى وهذا وجه اشكالي فيما تقدم والله أعلم قال الكرخي في الاول وأقرب إلى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخي أولى قال في البحر الزاخر وفائدة الخلاف تظهر في إعادة السعي فعمل القول الاول ولا يجب عليه على الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لاشي عليه من إعادة السعي والدم بتركه انتافاً (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره بعد ثأفه عليه شاة وعليه الاعادة استحباً) أي مادام بمكة (وقيل حقاً) أي بناء على ما في بعض نسخ البسوط من أن عليه أن يعيده والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعده ولا شيء عليه للتأخير) لان نقصان فيه يسير بمنحبه الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شيء عليه ههنا للتأخير على ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة للاول في الحديث والالوجبه للتأخير من أيام النحر على ما في الفقه (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهولاً لأن تأخير التسك عن وقته يوجب الدم عند أبي حنيفة فكيف لا يكون الذبح اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير التسك عن وقته على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت أعادته بسبب الحدث أو الجنابة وبه جزم صاحب البدائع وصحح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا يظهر انتهى ووجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بخلاف حينئذ يجب سقوط الترتيب بوقوعه وانما يلزمه الاعادة وجوباً أو استحباباً بتحصيلاً لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوباً بترك الواجب واستحباً بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل أحدية ضاه تلك الصلاة ولا بهدم اعتداده أو هاهنا مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقة لكل شوط) على ما في خلاصة الفتاوى وشرح الجامع لقاضي خان لانه صدقة أي للتأخير كما سبأ في صريح (ولو

والسرى عندك علانية
والللال ما أطلت والحرام
ما حرمت والدين ما شرعت
والامر ما قضيت والخلق
خلقك والعبد عبدك
وأنت الله الرؤف الرحيم
ألا تبنو وجهك الذي
أشرقت له السموات
والارض وبكل حق هوى
وجع السائلين عليك ان
تقبلني في هذه العتبة وان
تقبلني من الشارب قد ترك
بأرحم الراحمين (اللهم)
لشرح لي صدري ويسر
لي أهلي وأهلي ومن
وسواس الصدر وشكوك
الامر وقينة القبر ومنعني
بالاسلام والسنة وبارك لي

طاف الاقل بمقدار فاعليه صدقة) أى نصف صاع من بر على ما في المحيط (لكل شوط) أى اتخافا
 لما في البحر الآخر فاعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن في الوبري ان
 طاف الله بمقدار فاعليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاستيعابي فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حل كلام الوبري على ما فيه الاستيعابي بان المراد
 بالصدقة الغير الساقطة جنبها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من اجل
 طوافه بمقدار لا يسقط فانه لا وجه له أصلا والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة
 أشواط فادونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على دابة (أو محمولا) أى على ظهر
 آدمي (أو زحفا) أى بأنواعه (من غير عذر) قبل المالات كلها وكان حقه ان يؤخره عن قوله
 (أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا بعد لم يجب عليه شيء أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك
 الواجب بعد سقط الدم كما تقدم من ان ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطها لا يسقط عند
 العجز عنه (أو منكوسا) أى مقولبا أو معكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير هنا من غير
 عذروفيه أنه لم يصرح بغيره فما (فعليه دم) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يعمد وان أعاده
 سقط (أى الدم عنه) (ولو عاد الى أهله بمشاة) أى اجزأه ان لا يعود ولا يلزم العود بل يثبت سنة
 أو قيمته التذبح عنه في الحرم مرة صدق بها (وان اختار العود يلزمه احرام جديدان جاوز الوقت)
 أى كما سبق بيانه وأما ما في الحاوي لو طاف منكوسا كرم ذلك ولا شيء عليه فمما انفصلنا عليه
 الجمهور ولعله أخذ من التجريد وقد قال الكرمانى انه واقع سهو من الكنايب لامن المصنف
 انتهى ولكن ينبغي ان يقتصر على الكنايب فانه شتمل لهما ولان السهو من المصنف لا يتحقق
 فيه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما يوافق الجمهور بان يراد بالكراة الكراة
 التبرجية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أى غير هذا من النقائص لا البطلان ولا وجوب
 البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه با كأو محمولا أو زحفا بعد ركض) ومنه
 الانحياض الجنون (أو كبر) أى بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد
 والمفلوج (فلا شيء عليه) أى لامن الدم ولا من الصدقة (ولو أحرط طواف الزيارة كله أو أكثره
 عن أيام النحر فعليه دم) أى عند أبي حنيفة (ولو أحرطه أقله فعليه صدقة لكل شوط)

هـ (فصل في وطواف الزيارة جنباً وطواف للصدر طاهرا) أى من الحدين أهمين الا كحقيقته
 تفصيل (فان طواف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطوف طوافا آخر (لانه)
 أى الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولا ولكونه الأقوى بالاعتبار وهو الاولى كما
 (وان طاف للزيارة ثانيا) أى في أيام النحر (فلا شيء عليه) أى لا انتقال الزيارة الى الصدر
 لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أى صدقة أو حكمة بعد أيام النحر فعليه دم لترك الصدر
 (الصدر) أى تحوله الى الزيارة (ودم التأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند مالك فمقدم
 واحد (وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دم) وكذا الوطاف للنفل فانه يقتل اليسير ويحيط عنه
 دمه (وان طاف للزيارة ثم نفل للصدر طاهرا) أى من الحدين فان حصل الصدقة في أيام النحر
 انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه (وكذا الوطاف طواف نفل (والا) أى

فيهما (اللهم) ان كان
 رزقي في السماء فأنزله وان
 كان في الارض فأخرج به
 وان كان نالني فقربه وان
 كان قريباً فهنيئ به وبارك
 لي فيه وأمهلى وأدم
 نعمك كلها علي يا أرحم
 الراحمين (اللهم) أعني
 رزقي من البر وأوسع لي
 من الرزق الحلال وأصرف
 عني فسحة الانس والجن
 (اللهم) لا تحرمني أجر تعبي
 ولمسحي فان أحرمتني ذلك
 فلا تحرمني أجر المصائب
 علي مصيبتهم (اللهم) اغفر لي
 ذنوبي وان عدت الى شيء
 من معاصيك فعده علي
 برحمتك انك أهل ذلك

ان لم يطف ثانيا (فعليه دم لتركه) أى لترك الصدر اتفاقا فإنه من الواجبات بخلاف (وان حصل الصدر بعد أيام النحر لا ينقل اليها وعليه دم) أى اتفاقا (لطواف الزيارة محمد تام والفرق في ان الوجه الاول واجب فنقل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وبتأخير الزيارة عند دم آخر وفى اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو اسقاط البدنة عنه وأما ما فى الوجه الثانى لم ينقل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة محمد تام بالاتفاق ولا شئ عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة محمد تام والصدر جنباً فعليه دمان) أى فى قولهم دم الطواف الزيارة محمد تام ودم الطواف الصدر جنباً كذا فى قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر بكل منه طواف الزيارة) أى ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفاقا (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره (ودم لترك أكثر الصدر) أى لاتفاقه الى الزيارة (وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم يتطرق الى الباقي من الزيارة ان كان أكثر فعليه اتمامه فرضا ولا ينوب عنه الدم) لان الدم انما ينوب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام النحر (وان كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم لترك الأقل منه) أى من طوافيهما (ومدقة لتأخير) أى لتأخير الأقل منه (وعليه دم لترك الصدر) أى ان كان كله وأكثره وأما أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فينقص منه ما أحب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طاف للصدر فإنه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

(فصل هـ حائض طهرت فى آخر أيام النحر) أى وبقي قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سبب مسافتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب فلم تطف فعليه ادم للتأخير وان أمكنها أقله فلم تطف لاشئ عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون ترك الباقي عن عذر (ولو حاضت فى وقت تقدر) أى حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط فلم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكره وفى الصلاة من أن من هو أهل فرض فى آخر وقته يقضيه فقط لا من حاض فيه وانما يصح تمثله على قول زفر من انها اذا حاضت فى آخر الوقت لم يستطع عنها وتقضيها اذا طهرت وفى الظهيرية عن أبي يوسف اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقييد بقيد أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه فبغى أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت فى وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فقولهم) أى مجعلا (لا شئ على الحائض) وكذا النقسام (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما فى الفتاوى السراجية وغيرها (مقيد بما اذا حاضت فى وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام النحر ولم تظهر الا بعد مضى أيام النحر) أى جميعها وحاصله ما فى البحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو نفست قبل أيام النحر فطهرت بعد مضىها فلا شئ عليها وان حاضت فى أثناءها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم والله أعلم وفيه أيضا ما يتعلق بهذه المسئلة فى باب الاجاروع عن أبي يوسف فى امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

(اللهم) اليك ضجعت
الاصوات بلغات مختلفات
يسألونك الحاجات وحاجتى
اليك ان تذكرنى عند البلا
اذا نسيتنى أهل الدنيا
واسواته والله منك وان
عفوت واسواته واقه
منك وان عفرت (اللهم)
لا تجعل له آخر العهد فى
(اللهم) زدا حسنا محسنهم
وارجع مسيئهم الى التوبة
وحط من ذرائعهم بالرحمة
يا أرحم الراحمين (اللهم)
انى أعوذ بك من حصول
عافيتك وبخاثة نعمتك
وجميع مضطك (اللهم)
بارفع الدرجات ومنزل
البركات

فأبى الجمال ان يقيم معها قال هذا عذر في نقص الاجارة ولو ولدت قبل ذلك وبقي من مدة النقاس
كددة الخبيص وأقل أجبر الجمال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أى دم الحائض (بدواء أو لا)
أى لا بدواء (أو لم ينقطع) أى بالكلفة (فاغتسلت أو لا) أى أو ما اغتسلت (وطافت ثم عاد دمها
في أيام عادتها يصح طوافها ولزمها بدنة وكانت عاصية) أى من وجهين لدخول المسجد ونقص
الطواف (وعليها ان تعيده طاهرة) أى من الحديثين (فان اعادته سقط ما وجب) أى من البدنة
وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

• (فصل في الجنابة في طواف الصدر • ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثره فعليه شاة) أى لتركه
الواجب (ومادام في مكة يؤمر بان يطوفه) وفيه انه مادام بمكة لا يصدق عليه انه تركه ولعله أراد
انه ما لم يفارق جدران مكة (وان ترك ثلاثة أشهر أو طمسه فعليه لكل شوط صدقة) أى فيطعم ثلاثة
مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أى الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في
الهداية والكافي والجمع وصححه صاحب خزائن الاكمل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح
الهداية ان في رواية أبي حفص الكبير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط مع لابلان
طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محمد نافع عليه
صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف للمدر جنباً فعليه شاة وكذا الوطاف محمد نافي رواية أبي
حفص وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لان نقصان الحديث أقل فيجب الاقل من الدم وفي
البدائع وعليه شاة ان كان جنباً وان كان محدثاً فغيبه روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه
الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في
المبسوط والمحيط من التناقض فيما بينهما لانه جعل في المبسوط رواية أبي حفص في الصدقة
وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الخبازي بانه في الدم والله أعلم ثم اذا أعاد الطواف سقط عنه
الجزء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المقيد يجب دم لتأخير طواف الصدر
عنده والعصم انه لا يجب به شيء بل لا يتصور تأخيره اذ ليس له وقت محدد ويجب وجوده فيه وانما
تأخيره تركه وفيه الدم والله أعلم

• (فصل في الجنابة في طواف القدوم • ولو طاف للقدوم) أى كله أو أكثره على ما هو الظاهر
(جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال
صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما اذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه ان يقول المصنف
فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه ما في مبسوط الشيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس لطواف
التحية محدثاً ولا جنباً شيئاً ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محمد نافع عليه صدقة) على
ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو مختار القدوري وصاحب الهداية وغيره ما (لكل
شوط نصف صاع من بر الا ان يبلغ ذلك دماً فينقص منه ما شاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه
نصف صاع (ولو تركه) أى طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا انه كرهه ذلك
وأساء لتركه السنة (ولو أعاده) أى طواف القدوم (طاهراً) من الحديثين (في الجنابة أو الحديث)
أى في طوافه الذي طاف جنباً أو محدثاً (سقط عنه الجزاء) أى من الدم أو الصدقة وفي المحيط ولو
طاف جنباً يلزمه الاعادة والرمل ودم ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه

ويا فاطر السموات
والارضين اصلح لي ديني
الذي جعلته عصمة أُمري
اللهم اصلح لي دنياي التي
فيها معاشي (اللهم) اصلح لي
آخري التي فيها معادي
واجعل الحياه زياده لي في
كل خير واجعل الموت راحة
لي من كل شر واكفني في
دنياي وآخري بما كفت
به أوليائك وخيرتك من
عبادك الصالحين (اللهم)
اني أستودعك ديني ومالي
وقلي وبدني وخواتمي على
والدي وأولادي واحفادي
واخواني واخواني وجميع
ما أنعمت به عليّ وعليهم
وصل

سنة وانما عاد فهو أفضل (وحكم كل طواف تطوع عنكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد
ومن طواف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأشبه المثلث كان بمكة ان يعبد الطواف وان كان
رجع الى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى نية فحسب انتهى يعني لاني عليه لان طهارة
الثوب حسنة فبكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أبقى طواف
التطوع يجب عليه اتمه ولو تركه لم يضره اذ فيه تصريحا وبني أن يكون الحكم كالحكم
في طواف الصدر فانه وجب بالشرع ففيه بحث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف
يقاس عليه بما يجب بشر وعنه ظاهره انه تلخيص لالة النقل وصورة حيث يجب عليه اتمه وانه
لا يلزمه ترك شيء سوى التوبة عن المحبة

(فصل في الجنابة في طواف العمرة) ولوطاف للعمرة كله أو أقله ولو شوطا جنبا
أو عاتضا أو نقدا أو محمدا فاعليه شاة) أي في جميع الصور المذكورة (ولا فرق فيه) أي
في طواف العمرة (بين الصك والكثير والتقليل والجناب والحدث لانه لا يدخل في طواف العمرة
البدنة) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) الله أعلم بحايته من الدراية (بخلاف طواف
الزيارة) أي فان البدنة ثبتت على تركها في السنة قلها أصل في الجلالة يصلح للمقابلة (وكذا
لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فعليه دم) وهذا تصريح بما علمنا وبما وان
أعاده) أي الاقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره فعليه ان يطوفه حقا) أي وجوبا
وفرضا (ولا يجزئ عنه البدل أصلا) لانه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدوم
وسمي سعيين محمدا) فيسدد للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى
طلع فجر يوم النحر لزمه دم طواف العمرة محمدا وقدمات وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل
الاداء (وبعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لوقوع طواف القدوم محمدا (وبسعي بعده) أي
بعد طواف الزيارة (استحبيا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعد هما) أي الرمل والسعي (فلا
شيء عليه في الحدث) أي الا صرح حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جنبا (ان لم يعد السعي
فعليه دم) أي لتركه السعي هذا وقال محمد ليس عليه اعادة طواف التحية لانه سنة واعادته أفضل
وفي المبسوط لا يجب عليه ان يعد طواف العمرة وان أعاده فهو أفضل والدم عليه على كل حال
لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف فعرفنا ان المعتد به الاول
لا محالة وهو ناقص فيصير الدم ولم يترك قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقبل على قواه سعيان في ان
يسقط عنه الدم بالاحالة لان رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح واذا اوقف
النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محمدا وسعي بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف
ورجع الى أهله) تركه الطهارة في الطواف وأما ما دام بمكة فعليه ان يعد بهما السريان نقصان
الطواف في السعي الثاني بعده والا فالطهارة مستحبة في السعي (وليس عليه شيء بتركه اعادة
السعي) أي اذا لم يعد الطواف بالاتفاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لاني عليه) كذا قيل
وصحبه صاحب الهداية وهو مختار شمس الأئمة السرخسي والامام المحبوبي وقيل يجب عليه
دم لتركه اعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف (وذهب اليه ~~كثير~~ من شارحي الجامع الصغير
كفاضيلهم والقرطبي والحسامي والقرائند القلهري ببناء على انقضاء الطواف الاول بالثاني

على محمد وآله واجعلنا
واجعلهم في كفك وامنك
وحفظك وحياتك
وكفائتك وسرورك ودمتك
وجوارك وودائعك يامن
لا تضيق ودائعهم ولا يحجب
سائله ولا يتقدم اعناده
(اللهم) اني استغفرك لى
ولهم من كل ذنب جرى به
علمك فينا وفيهم وعلمنا
وعليمهم الى آخر عصرنا
وعصرهم ولتوبتنا وذنوبهم
كلها اقولها واخرها عـ دـ هـ
وخطئها قليلها وكثيرها
سرها وعلافتها مـ فـ هـ
وكبيرها ولجميع ما نحن به
مذنبون فصل على محمد وآله

والا كانا فرضين أو الاول فلا يعتد بالثاني ولا قائل به فلزم كون المعتد الثاني فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف وراق دمالذلك حيث لا يجب عليه لاجل السعي شي لأن باراقة الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينسخ وانما يتخير به نقصانه فيكون متقدرا في موضعه فيكون السعي في عقبيه فيعتبر والجواب على ما في القنح منع الحصر بل الطواف الثاني معتد به والاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من النسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الاصغر وأيضا من قال بالانفساخ هنا رد عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالنسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انسخ في الحدث لاوجب الدم والله أعلم

• (فصل • ولو طاف فرضا) كل كنين (أو واجبا) كالصدور والنذر (أو نفلا) كالقدوم والتحية والتطوع (وعليه) أي على نوبه أو بدنه (نجاسة أكثر من قدر الدرهم كره) أي تركه السنة في مراعاة الطهارة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شي تركها سوى الاسامة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والاقول لا يكره فعمل بحث اذا الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافي ان القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه تنزهي لانه خلاف الاول ومناف للاحتياط في الدين (وقبل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قدور ما يورى عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شئ عليه) وفي المرتبة ان اذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا او ما لو طاف عريانا سواء فان كان من الثوب قدر ما يستر عورته طاهرا والباقي نجسا جزوا طوافه ولا شئ عليه وفي النجبة ولو طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأعاد مادام بمكة ولادم عليه ما فان خرجا من مهادم انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فمخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كاه الدم لا أصل له في الرواية هذا ولو طاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو جزاء وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولو طاف فرضا) أي يقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب النقصان) أي كلبا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي مادام بمكة (من أداء الجزاء) لان جبر الشئ بنفسه أولى (ولورجع الى أهله) أي ولم يعده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أو بعث الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لانه أقيم الاكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي لنفقة الجنابة (الافى طواف العمرة فان كثيره وقبليه سواء) أي مستوفي وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

• (فصل • ولو ترك ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا يصح تركهما حتى يقال (لا شئ عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه اليقين

واغفر لنا ولهم يا خير
الغافرين (اللهم) يا عظيم
يا عظيم يا عظيم فانه لا يغفر
العظيم الا العظيم (اللهم) من
مدح اليك نفسه فاني لمؤتم
لنفسى آخرت المعاصي
لساني فاني من وسيلة
ولا عمل ولا شفع سوى
الامل (اللهم) اني أعلم ان
ذنوبي لم يبق لي عندك جاه
ولا لا اعتد ارجها ولسكنك
أكرم الاكريم (اللهم) ان
لم أكن أهلا ان أبغ
رحمتك فان رحمتك أهل ان
تبلغني فان رحمتك وسعت
كل شئ واناشئ (اللهم) ان
ذنوبي وان كانت عظيما

الأنه يكرهه تأخيره من غير عذر مع ان التأخير فيه الآفات وقد قال تعالى فاستبقوا الخيرات
 * (فصل في الجنابة في السعي * ولوترك السعي كله أو أكثره فعليه دم) أي لترك الواجب (وجهه
 تام) أي صحيح لكنه ناقص بنجس بالدم خلافا للشافعي فإنه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي كترك سائر الواجبات بعذر على ما صرح به صاحب البدائع فيحصل
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما صرح به ابن الهمام في شرح الهداية
 (ولوترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فله
 الخيار بين الدم وتنقيص الصدقة) أي بقدر ما شاء أو بمقدار نصف صاع (ولو سعى كله أو أكثره
 راكبا أو محمولا بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالموتركة أصلا من عذر مثل
 الزمن اذ لم يجد من يحمله على ما في منسك البخاري (وان سعى أقله راكبا) وكذا محمولا (بلا عذر
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منسك أبي الثجاء (ولو سعى قبل الطواف) أي جنسه أو قبل
 الطواف الصحيح (لم يعنده) أي بذلك السعي فان سعى حينئذ كالعديم (فان لم يعده فعليه دم)
 أي انما قال (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع الى أصله) أي بأن يخرج من الميقات (فأراد
 العود) أي الى مكة (يعود بأحرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه
 الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحقيقه قبل حلقه
 والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد بأحرام جديد فان كان بعمره فإني أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان
 كان يحج فيطوف أو لا طواف القديوم ثم سعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم
 أحب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء قلت ومحنة الاغنياء (ولوترك السعي لعذر كالزمن
 اذ لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما سبق (ولوترك الصعود على
 المروتين) تغليباً للعمرة (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم مصعد من المستحبين (ولو
 أخر السعي عن أيام النحر ولو شهرا) بل ولو سنين (لا شيء عليه) (الأنه يكرهه) (وكذا الحكم في
 سعي العمرة) وأما ما ذكره الفارسي من انه اذا أخره حتى مضت أيام النحر لم يدمه ان يرجع الى
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء ما مني أحد اليه (ولو سعى) أي بين الصفا والمروة (ولم
 يبلغ حد المروة مثلاً ولكن بيني الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة
 مقدماً الثلث) أي وتحقيق الثلثان مما قبله من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حده
 (هكذا فعل سبع مرات يميزه) لتحقيق الاكثر (وعليه دم) أي لترك الأقل كذا ذكره الفارسي
 والظاهر أن عليه لتركه مقدار كل شوط صدقة كما سبق اذ لم يعده ان ما في تركه كله دم يكون في ترك
 أقله أيضاً دم (ولو طاف طفته وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى به ذلك أجزأه) أي سعيه
 المتأخر نظروجه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر
 * (فصل) * هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف بعرفة) أي ما يتعلق بها (فقد تقدم
 ذكرها) يعني وأما جنابات ما بعده فنذكرها من باب فصول على حدة
 * (فصل في الجنابات في الوقوف بالمزدلفة * ولوترك الوقوف بمزدلفة) أي في فجر يوم النحر (بلا
 عذر لم يدمه وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه بها (أو ضعف) أي في
 بنيته أو منسبه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تحاف الزحام) أي في طريق

واكثرها صغار في جنب
 عذوك فاعفها الى باغفور
 يا رحيم (اللهم) أنت أنت
 وأما العواد الى الذنوب
 وأنت العواد الى المغفرة
 (اللهم) ان كنت لا ترحم
 الا أهل طاعتك فالى من
 تفرغ المذنبون (اللهم) انك
 تجد من تعذب غيري وأنا
 لا أجد من يرحمني غيرك
 (اللهم) تجنبت عن طاعتك
 عدا وتوجهت الى معصيتك
 فصداف سبحانه ما أعظم
 جهتك علي وأكرم عفوك
 عني (اللهم) من أولى
 بالتقصير مني وقد خلقتني
 ضعيفاً ومن أولى بالكرم
 منك وقد سميت رؤفاً

منى أى فى ضيق أما كنها (فلاشئ) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على على تاركه (ولوزك
الميت بها) أى بالزلفة فى ليلتها بأن بات أكثر الليل فى غيرها (لم يلزمه شئ) أى عند الماصح به
أصحابنا فى كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وذ كفى اختلاف المسائل هل يجب
البيوتة بزلفة جزأ من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولاشئ عليه - فى تركها مع كونها
واجبة عنده انتهى ولعل وجهه أن وجوبها انما هو تبع لوجوب أداء العشاءين فيها والصلاة
لا تعلق لها بالنسك فكذا ما يتعلق بها (ولو فاته الوقوف) أى بزلفة (باحصار) أى بمنعه فى عرفة
مثلا (فعليه دم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا أن يقال ان هذا مانع
من جانب الخلق فيه تأثيره فى إسقاط دم الوجوب الالهى ويدل عليه قول صاحب البدائع
فحين أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التحريم خلى سبيله ان علمه دمالترك الوقوف بزلفة
ودمالترك الرى ودمال تأخير طواف الزيارة واستشكل بان أى عذراً أعظم من الاحصار وأوجب
بان الاحصار بعد ولا يبرئ كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد وليس بعذر لسقوط
الدم لانه كراه وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد لا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محذور
الاحرام كالطيب واللبس فإنه لا يتغير فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين
ما وجب عليه

• (فصل فى الذبح والخلق • لودبح شيأ من الدماء الواجبة) أى كدم القران والتمتع والنذر
(فى الحج والعمره) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المهدودة المعلومة من
كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه
بين أصحابنا وأما اذ ذبح الهدى المتطوع به والاضحية فى غير الحرم فلاشئ عليه وهذا ما يتعلق
بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فينبه بقوله (ولو أخر القارن أو المتعم) أى بخلاف المفرد (الذبح
عن أيام التحريم عليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الخلق
والذبح والرى واجب عنده على القارن والمتعم وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق
المفرد سنة اتفاقا (ولو سلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل للمنى وغيره مع كونه سنة فى منى
(أو أخره عن أيام التحريم عليه دم) أى عند الامام وأما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان
مفردا أو غيره) أى قارنا أو متعما

• (فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج • ولو سلق المذرد أو غيره) أى من القارن والمتعم (قبل
الرى أو القارن أو المتعم) أى أو سلقا (قبل الذبح أو ذبحا قبل الرى فعليه دم) أى واحد
فى المسئلة الاولى ودما عند أبي حنيفة فى المسائل الباقية دم للقران والتمتع ودم للتصل قبل
الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعندهما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل ان المصنف
انما ذكر الدم المختلف فيه وترك المحقق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه دم جبر
والمحقق عليه دم شكر والصحيح ان وجوب دم الجبر يجمع التقديم والتأخير على ما حققه ابن
الهام وقيل عليه دمن للجبر فى بعض الصور فى الكافى قال بعضهم دم القران واجب اجماعا
ويجب دم آخر اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لان الخلق لا يحل الابدال الذبح ويجب دم آخر
عند أبي حنيفة يتأخير الذبح خلافا لهما واليه مال صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

ومن أولى بالعفو منك
وعليك سابق وقضاؤك صبط
أطعتك ما ذنبت ولك المنية
وعصيتك بعلمك ولك الحجة
على قبول وجوب حجك على
وانقطاع حجى وقرى اليك
وغناك عنى الاعفون عنى
يا أرحم الراحمين (اللهم)
ان كنت خصمت برحمتك
أقواما أطاعوك فيما أمرتهم
به وعلموا لك فيما خلقتهم له
فانهم لم يبلغوا ذلك الا بك
ولم يوفقهم لذلك الا أنت
كانت حجتك اياهم قبل
طاعتهم اياك يا خير من دعاه
داع وافضل من رجاه راج

فأغفلته عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أي المفرد وغيره (قبل الرمي والخلق لاشئ عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة

• (فصل في الجنابة في رمي الجمرات • ولو ترك رمي يوم) أي من أيام النحر (كاه) أي سبع حصيات في اليوم الأول واحد وعشرين في بقية الأيام (أو أكثره) كاربعة حصيات فافوقها في يوم النحر أو إحدى عشرة حصاة فيما بعده أو أخره إلى يوم آخر فعليه دم) أي تركه أو تأخيرها (وإن أخره إلى الليل) أي الآتي (فلا شئ عليه) أي اتفاقا لا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يرمي في الليل وعليه دم والمشهور عنه خلافها وإن لم يرم حتى أصبح وماها من الغد وعليه دم عند أبي حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من الغد ولا من بعده حتى مضت أيام الرمي بغروب الشمس من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الرمي فعليه دم بالاتفاق في تركه الرمي والحاصل أن الرمي موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر رمي يوم إلى يوم آخر فعنده يجب القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها وقت لها وأما إذا خرج وقتها فوجب دم أيضا عندهما ترك الرمي وهو قول أكثر العلماء والأصح عند الشافعية (وإن ترك الأقل أو أخره كحصاة أو حصتين أو ثلاث في اليوم الأول وعشر حصيات فمأذون فيما بعده) أي بعد اليوم الأول (فعليه لكل حصاة صدقة الآن يبلغ للصدقة مائة منته) كما مر مرارا (ولو ترك رمي الأيام كلها فعليه دم واحد

(اللهم) بجمرة الاسلام
وبذمة نبيك محمد عليه
أفضل الصلاة والسلام
أوتسل اليك فاعف عني جميع
ذنوبي وأصرفني عن موقفي
هذا مقضى الحوائج وهب
لي ما سألت وحقق رجائي
فما تميت (اللهم) دعوتك
بالدعاء الذي علمته فلا تحرمني
الرجاء الذي عرفته (اللهم)
ما أنت صانع العشة بعدد
مقر لك بذنبه خاشع لك بذله
مستكين لك بجمرة
متضرع اليك بعله نائب
اليك من اقترافه مستغفر
للمن ظله صبهل اليك

• فصل في ترك الواجبات بعذر • ولو ترك شيئا من الواجبات بعذر لاشئ عليه على ما في البدائع وكذا الكرماني لكن يرد على تعميمها منخصص بصهم عدم لزوم شئ في ترك طواف الصدر وتأخير الزيارة للمرأة. طلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها (الافيا ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كما صرح به في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراجية وغيرهما (وترك الصدر) أي طوافه (للمناض والنفساء) قبل المثلثين كما صرح به الطحاوي وأبو الليث وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك المشي في الطواف والسعي) كما صرح به في الجمع والخلاصة وغيرهما (وترك السعي) كما نص عليه صاحب البدائع بخصوصه في موضع (وترك الخلق لعله في رأسه) إذا تمذره هما الخلق أو التقصير على ما صرح به في البحر الزاخر هذا وفي النخبة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعذر وبغير عذر أي قياسا على ارتكاب المخطورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتصاره على الصدر نظر لو ردد النص في غيره كالوقوف بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه إن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتمثيله بطواف الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم نفي غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به) قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسياحة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكسبان ثم الصيد من صيد البر ما دمتم الاصطياد وقد يراد به الصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريف المعنى الثاني بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقوائمه أو جناحيه عن أخذه (المتوحش من الناس في أصل

الخلقة) أى فلا عبرة بالامر العارض عن الوحشة والانس (فالطبي والقبيل والجمام) يعنى ونحوها من البهائم والطيور (المستأنسات صيد البعير والبقر والشاء) أى ونحوها من الخيل (المتوحشات ليست بصيد) وأما المتولد من للطبي والشاء ان كانت الام طليبا فهو صيد والافلا كما صرح به فى الحصر على ما نقله العلامة البرجندى فى شرح النقاية (وهو) أى الصيد (نوعان برى) أى منسوب الى البر (وهو ما يكون تولده فى البر سواء كان لا يعيش الا فى البر) أى أيضا (أو يعيش فى البر والبحر) أى جميعا (وبحرى وهو ما يكون تولده فى البحر) أى سواء يعيش فى البحر أو يعيش فيهما أيضا وبني احتمال ما يكون تولده فى البر ولم يعيش الا فى البحر وكذا عكسه (فالعبرة بالتولد) لانه الاصل (لابل المعاش) أى مكان المعيشة لانه العارض وهذا التعريف هو المعول عليه على ما ذكر فى الكافي والبدائع والنهاية بشرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون فى بعض البلاد وحشية الخلقة وفى بعضها مستأنسة كالجمالوس فانه فى بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم ثم البحرى حلال اصطباذه للجلال والمهرم بجميع أنواعه) أى من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان والسحفاة) وزاد بعضهم التمساح (وكب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطباذها لان تولدها فى البر) كذا ذكره فى البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه وفى منسك الكرماتى وخزانة الاكل ان الذى يرخص من البحر للمعمر هو السمك خاصة وكذا هو فى الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما فى البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد فى أرض الحرم يحل صيده أيضا لعموم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر فى الحل والحرم وصرحوا بان ما وجد فى بر أو فى ماء مستنقع أو فى عين فهو بحر (والصيد البرى حرام على المحرم فى الحل والحرم وعلى الحلال فى الحرم الا ما استثنى) أى استثناء الشارع (وهو) أى البرى (مأكول وغيره فالأكل حرام) أى اتفاقا (اصطباذه كله) أى جميع أضنافه (كالطبي وحمار الوحش وبقرة الوحش) أى وان تأثقا (والارنب والجمام المصونة) وكذا سائر الطيور المصونة على الاصح فى الفتح فى الطيور المصونة روايتان والمختار فيها انها صيد قال الطرابلسى فى المطوقة المصونة روايتان من غير ترجيح قال المصنف المذکور فى البدائع وغيره ان الروايتين فى جزائهما فى رواية يضمن قيمتهما مصونة وفى أخرى غير مصونة وهما جعل الروايتين فى صيدهما قلت يحتمل وجود الروايتين فى صيدهما واعتبار قيمتهما (والمسرول وغيره) أى وغير المسرول من الجمام (والبط والاوز) فى القاموس البط واحد البط للاوز وهو يكسر ففتح فتشديد البط وكان بينهما نوع مغايرة فى الوصف (والجراد والنعام) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تحمى ولا تطير شبه بها النفس عند الصوفية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أى ما ذكر من الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالقمل والاسد والتمر والفهد والضبع والغضب) اعلم ان غير المأكول ان كان مبتدئا بالاذى غالبه ان يقتله ولا شئ عليه نحو الاسد والذئب والتمر والفهد وان لم يكن مبتدئا بالاذى غالبه ان يقتله ان عدا عليه ولا شئ عليه اذا قتله وهو قول

فى المعقونه طالب اليك
فى نباح حوائجه راح
لك فى موقفه مع كثر ذنوبه
فما لم يأكل حتى ولى كل
مؤمن ومؤمنة من أحسن
فبرجتك يفوز ومن أساء
فخبط طمته بك (اللهم) انك
دعوت الى حج بيتك ووعدت
منفعة على شهود مناسكك
وقد جئتكم اللهم منفعة
ما تنفعنى به ان تتوب على
وان تؤتيني فى الدنيا حسنة
وفى الآخرة حسنة وتقضى
عذاب النار (اللهم)
لا تعطينى فى الدنيا عطاء يعيدنى
من رحمتك فى الآخرة

(اللهم) اليك خرجنا
وبقائنا انحنأوا اليك أم لنا
وما عندك طلبنا ولا حسانتك
تعرفنا ولرحمتك رجونا
ومن عذابك شفقتنا وليستك
الحرام حجبنا يا من يملك
حوائج السائلين ويعلم
ضامير الصائمين يا من ليس
معه رب يدعي ويا من ليس
فوقه خالق يحشي ويا من
ليس له وزير يوثق ولا حاجب
يرشى يا من لا يزداد على
السؤال الا كرما وجودا
وعلى كثرة الحوائج
الاتقلا واحسانا (اللهم)
انك جعلت لكل ضيف قري
ونحن أضيانك فاجعل قرانا
منك الجنة

أُتِمَّتْ الثلاثة وقال زفر بن زهبة الجزاء وان لم يعد عليه لا يباح له أن يتدبى بقتله فان قتله ابتداء
فعليه الجزاء عندنا (والربوع) بفتح أو له دابة معروفة ولها ممتن أو هو بالضم (والسمور)
في القاصموس السمور كنسور دابة يتخذ من جلد هافر امتممة والمعصرة القول (والدلق) بفتح
ال دال المهملة واللام دوية كالسمور معربة دله (والسجباب) بكسر السين دابة يستعمل من
جلد هافر امتممة أيضا ولم يذكر في القاصموس (والثعلب) بالفتح معروف وهي الانثى والذكر
بالضم (والخنزير) والقرد والصفرو البازي واليوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب
الزريع) أي الذي يأكله (والنسر) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دوية جمه نبات عرس
(والسنور) بكسر السين وتشديد النون المفتوحة أي الهر (الوحشي) روايتان) أي عن أبي
حنيفة في الغنابي لاثني عليه في ابن عرس خلافا لهما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء
من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع
الهوام والهوام ليس يصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الاهلي
والوحشي ليس يصيد وروى هشام عن محمد بن السنور يجب الجزاء بقتله قال ابن الهمام وفي
رواية هشام عن محمد ما كان منه برياقه ومتوحش كالصيد يجب بقتله الجزاء وفي البحر
الزاخر في السنور والوحشي روايتان وأما الاهلي فليس يصيد ثم اعلم ان في القيل والقرد والخنزير
خلافا أيضا في المحيط ان قتل خنزير أو قرد يجب القيمة خلافا لهما

* (فصل) اذا قتل الحرم صيدا فعليه الجزاء ولو ضرب بطن ظبية فألقت جنينا ميتا ثم ماتت) أي
الظبية (فعليه قيمته ما جاءه ما وان عاشت الام فضيها) أي خيلزومه في حق الام (مانقص) أي من قيمتها
قبل القائها (وفي الجنين الميت قيمته حيا) أي مفروضا (ولو قتل ظبية حاملا فعليه قيمته حاملا
* (فصل في الجرح) ولو جرح صيدا) أي ولم يمت (فعليه ما نقص من قيمته) أي قبل الجرح
(ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كملته (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد
عنه أو هو عن الصيد (ثم وجد ميتا) أي فينظر فيه (ان مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب
الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وان مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقدار ما نقص
من قيمته (وان لم يعلم شيئا وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يمت فان برأ) بفتح الراء وبكسر هاء أي
صح وقعا في (ولم يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيئا وان بقي) أي أثره
(ضمن النقصان وان لم يعلم انه مات أو برأ أو لا) أي أو لم يعلم انه مات أو ما برأ والحاصل انه لم يعلم
وجود موته أو برئه ولا عدمهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يضم
النقصان (ولو جرحه مستهلكا) بكسر اللام أو قطعته حال من القاعل أو المفعول (بأن قطع
قوائمه) أي قوائمه الصيد من الهاتم (أو تفريش طائرا أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد
بسبب ما ذكر (عن حيز الامتناع) أي جهته وقدرته وامكانه (فعليه قيمته كاملة فان جرحه فأذى
الجزاء) أي جرحه (ثم قتله لم يبرأ) أي جرحه (حتى قتله لجزء واحد)
أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجزأته الكفارة التي إذا هاعلى ما في البدائع
وغيره في المبسوط ربحي الحرم صيدا فجزأته ثم كفر ثم رآه بعد ذلك فقتله فعليه كفارة أخرى وان
لم يكفر عنه في الأولى لم يضرب ولم يكن عليه فيها شيء اذا كفر عنه في هذه الأخيرة الا ما نقصه الجرح

الاول قال شمس الاثمة يريد به اذا كفر بقيمة صيد مجروح فاما اذا كفر بقيمة صيد صحيح
فليس عليه شيء آخر وفي نفسك الطرابلسي ولو جرح صيد افكفر ثم قتله بكفر آخرى ولو لم يكفر
حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيد اولم
يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس
عليه الجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كأنه قتله دفعة واحدة وذو الحالك
في مختصره الاما نقصه الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لان ذلك الضمان قد وجب
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تد اخل الجنابيتين وما آله الى جنابة واحدة كما
حققه ابن الهمام تبعاً لما في البدائع فهو المعول قد برونأمل (ولو جرحه) أي الصيد (وبقي أثره
أو تنفسه) ولم يثبت ضمن ما نقصه ولو جرح صوفه) أي قطعه (أو حبله) أي لنبه (فعليه قيمتهما)
أي قيمة الصوف والنب على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيد افعله ما نقصه الحلب
كما لو اتلف جراً من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الروايتين حيث قال وإذا حلب صيدا
فعليه ما نقصه وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء
(ولو ضربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضربه (فانتقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات
فعليه أكثر القيمة من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه مجرماً مرة ثم أضاف اليها)
أي الى عمرته (نخبة فخره) أي كذلك (فمات منها) أي من الجرحتين (فعليه لأمرة قيمة صحيحاً
وللعجة قيمته مجروحاً) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحل أو الحرم (مملوكاً) أي
للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة (وقيمة المملوك) أي غرامة
* (فصل ولو نفر صيداً) * يشهد بالفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافراً عن مكانه (فغتر) بتثنية
المثلية أي زلق ودمقط (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي غتر ولم يميت لكن أخذه (سبع) أي من
أسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يميتا لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفرة ومات
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يميت (في عهده) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله الى
عادته في السكون أي سكون القلب واطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر)
بتخفيف الفاء أي تنفر (الصيد منه) أي من أحد (بغير منعه) أي اختياره (وتنفره) عطف
تفسير (فانكسرت رجله) أي بالعثرة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التنفر طبعه فينسب الى صنعه
بخلاف ما لو أفرعه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافراً (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً
آخر ضمنهما) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو رمى سهماً الى صيد فأصابه
وانقذه) أي وجاوزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتلهما فعليه جزاؤهما وكذا لو اضطرب السهم
في الصيد فوقع) أي الصيد والسهم (على بيضة أو فرخ فأثلهما) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي
لزمه ضمان الصيد والبيض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها
(أو قادها) أي من قدامها (قتل صيداً بوقشها) بسكون القاف وقشر لشيء حسها وحركتها
(أو عضها) أي بسننها (أو ذنبها) أي بقشر نكها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيهما وصار سداً
لثلاثها (ضمنه) أي جزاؤه (ولو انفلت) أي الدابة التي هوارا كبحها (بنفسها) أي من غير

(الاهم) ان لكل وفد جائزة
ولكل زائر كرامة ولكل
سائل عطية ولكل راج نوايا
ولكل ملتصق لما عندك
جزاء ولكل مسترحم عندك
رحمة ولكل راغب اليك
زققة ولكل متوسل اليك
عقوا ولكل ضيف قري
وفحن أضيافك فاجعل
قرا ناسك الجنة مولاي
وقد وفدنا الى بيتك الحرام
ووقفنا بهذه المشاعر العظام
وشاهدنا هذه المشاهد
الكرام وجاء الماعندك فلا
تخيب رجاءنا الهنا تابعت
النعم حتى اطمانت الانفس
بتتابع نعمتك

اختياره في جرمها وسيرها) فألتفت صيد الم بضمن

• (فصل في صيد يجني عليه رجلان أو أكثر اشترك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) أي حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق باشتراك (في الحل أو الحرم) صفة صيد (فقتلوه بضربة واحدة) أي بدفعة واحدة حصل من كل واحد منهم ضربة واحدة (فعلى كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كانوا محليين) أي غير محرمين اشتركوا (في صيد الحرم) أي قتله (فعليه جزاء واحد ولو كان أحدهم محرما والباقي) أي الباقيون (محليين بقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم (كان لم يكن فيهم محرم وعلى المحرم) أي بانفراده (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) أي وقتلا صيد الحرم بضربة واحدة (فعلى المحرم جزاء كامل) أي قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته صحها (ولو كان شريك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكلف بالفروع كالصبي والمجنون والكافر فعلى المحرم جزاء كامل وعلى الحلال ما ينقصه على القسمة إذا قسمت إلى العدد أي عدد الرؤس (ولو كانوا) أي قتله الصيد (فارنين) أي جامعين بين النسكين (فعلى كل واحد) أي منهم (جزآن) أي جزاء لحرمان العمرة والاخر للآخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي بدفعة واحدة (واحدة في الحرم فعلى القارن جزآن وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء) أي ثلث القيمة صحها (ولو ضرب به كل واحد ضربة) أي والمسئلة بها (ووقعت) أي الضربات (معاً) أي دفعة واحدة (ضمن كل واحد ما نقصته ضربه صحها وعلى الحلال ثلث قيمته مضروبا بالضربات الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصا بها) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصا بها فإن بدأ الحلال) أي ابتدأ بضربه (وفي المفرد وثلث القارن فثمن كله) أي من أجل ضرب كل مذكور (ضمن الحلال نقصان جنايته صحها وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحت) الجلة الحالية والمسئلة كذا مذكور وفي الكافي وغيره وفي خزائن الاكل أيضا وعليه ثلث قيمته وبه الجراحت الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص ان هذا سهو أي ما ذكره في الكافي فان ما في الخزائن قابله للتأويل قال والعصم ان بضمن ثلث قيمته وبه الجراحتان الا خبرتان سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (ضمن المفرد ما نقصه جرحه مجروحاً بالجرح الاول وقيمه) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحت) كذا في الكافي ومنسك القارني وفي خزائن الاكل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى فالصواب وبه الجرح الاول الذي صدر من الحلال في المحيط ذكر في الاصل انه بضمن منقوصا بالجرح الاول والثاني وهذا سهو من الكاتب لان الجرح الثاني فعلة فلا يرفع عنه ما تنقص بفعله وانما يرفع عنه ما تنقص بفعله غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الاول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله اذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن القارن ما نقصه جرحه وهو مجروح بجرحين وقيمتين) أي وضمن أيضا قيمتين (وبه الجراحت الثلاث) كذا في الكافي ومنسك القارني وفي المحيط وعلى القارن جزآن وبه الجراحتان الاوليان وفي خزائن الاكل عليه ما نقصه جرحه من قيمته وبه الجراحت الاولان وعليه قيمتان وبه الجراحتان

وأظهرت الله برحقى نطقت
الصوامت بججتك وظاهرت
المن حق اعترفاً وليأولك
بالقصير عن حقك وأظهرت
الآيات حتى أفصحت
السموات والارضون بأدلتك
وقهرت بقدرتك حتى
خضع كل شيء لعزتك وعنت
الوجوه لعظمتك (اللهم)
ما أحببته من خير فخبه
الينا وما كرهت من شر
فكرهه الينا وجنبنا ولا
تنزع الايمان بعد إذ أعطتنا
نامولاي إذ أساء عبادك
حلت وأمهلت وإذا أحسنوا
تفضلت وقبليت

الاولان انتهى والظاهر هنا في الكافي والقاضي وبه الجراحات الثلاث والالزم جراح الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجنابة الاولى مهلكة) أي موجبة اهلاك الصيد بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو رجله أو فقا عينيه) أي أعماهها والمسئلة بمجالها (ضمن الحلال قيمته صحها والمفرد قيمته بحر وجاب الجرح الاول والقارن قيمتين بحر وجاب الجرحين الاولين) أي وضمن القارن قيمتين وبه الجنابتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطرا بلبي على المفرد قيمته وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فني العين ليكون اسمها لا من غير الجنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يد فالصحيح ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسراية لانه ضمن مرة بمجالها (ولو جرح حلال صيد الحرم غير مهلك فخرجه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منها) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادي من الحلالين (مانقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصه جرحه وهو جرح وما بقي من قيمته فعليه مانصقان ولو كانا محرمين) أي والمسئلة بمجالها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بمجالها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرر كل قيمته وبه الجرح الاول)

• (فصل في تغير الصيد بعد الجرح • لو جرح) أي حلال (صيد الحرم فزاد في بدن) أي في جرح من أجزائه واولى في بدنه (كفيلاء يياض العين ونحوه أو سقره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمسة عشر) أي درهمها (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فعليه مانقصه الجراحة وقيمتها يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعرا أو بدن (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي لا يترك رعليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيد الحرم فكفر ثم مات وقدرت قيمته) أي سعرا أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرر صيد الحلال ثم حل وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمتها كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والاهل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

• (فصل في حكم البيض • ولو كسر بيض نعامه أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأما قد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي الفتح واتفق بهذا لما قال الكرمانى ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعامه وجب عليه الجزاء لان لفقرها قيمة وان كانت غير نعامه لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرمانى هو مذهب الشافعية ولذا قال الحنفى (وان كانت بيضة مذرة) أي مطلقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فخرج بيت فعليه قيمة الفرج حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرج لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركها تحسب باجاجة ففسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تفسد وخرج

واذا عصوا سترت واذا
أذنبوا غفرت واذا دعونا
أجبت واذا نادينا سمعت
واذا أقبلنا البسك قربت
واذا بعدنا غفرت دعوت
(اللهم) انك قلت في كتابك
المبين ل محمد خاتم النبيين عليه
أفضل صلاة المصلين قل
للذين كفروا ان يغفروا
يفقر لهم ما قد سلف
فأرضوا عنهم الاقرار
بكلمة التوحيد محبتين
ولمحمد صلى الله عليه وسلم
بالرسالة مخلصين فأغفر لنا
بهذه الشهادة سوائف
الاجرام ولا تجعل خطانا
منك أنقص من خط من
دخل في الاسلام

(منها فرخ وطارد فلا شئ عليه ولو نفر صيد اعن بيضه ففسد ضمن)

• (فصل في أخذ الصيد وارساله) • أى فى بيان حكمه ما و اعلم ان الصيد يصير آة نائباً لثلاثة أشياء
 باحرام الصائد أو بدخوله فى أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيداً) أى فى الحل
 (وهو محرم) أو حلال فى الحرم (لم يملكه ووجب عليه ارساله) ثم لاخذ لا يخلو من وجهين أحدهما
 ان يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذ وهو محرم ووجب عليه ارساله مطلقاً كما قال
 (سواء كان فى يده أو فى قفصه) أى فى بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء
 ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شئ على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وان قتله) أى محرم
 آخر (فهو على كل واحد منهما ما جازاء كامل ولا شئ آخر أن يرجع ضمن على القاتل) أى عند
 أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (ان كفر بالمال وان كفر بالصوم فلا يرجع عليه)
 على ما صرح به فى المتن (ولو كان القاتل صيباً أو مجنوناً أو كافراً فعلى الآخذ الجزاء و يرجع
 بقيمته على القاتل ولا جوارى على القاتل) ابتداء لعدم تكليفه (ولو قتله) أى الصيد (بهيمة فى يده
 فعليه الجزاء ولا يرجع) أى به (على أحد) أى من صاحب الهيمة أو ربا كبهوا وساقته أو فادماً
 والمثله مصرحة فى البحر الزاخر (ولو أرسل) أى محرم (صيده هو) أى من صاده بنفسه أو وقع
 فى يده (أو غيره من يده ثم وجدته فى يد انسان بعد ما حل) أى من احرامه (فليس له أن ينزعه) أى
 يأخذه (عن هو فى يده) لكونه كان فى ملكه أولاً وقد خرج بالارسال عن كونه ملكاً له بخلاف
 المسئلة الثانية) وهى ما لو أخذه حلال حيث يجوز له ذلك كما سبق (ولو أخذ صيداً فى الحل
 وهو حلال ثم أحرم ملكه) أى ملكاً مستقراً حيث لم يخرج بالاحرام عن ملكه (ثم ان كان
 الصيد فى يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أى ان شاء بقائه فى ملكه (بأن يخلبه) أى
 يرسله (فى بيته) أى مغلقاً عليه فان الاستدانة على أخذ الصيد فى حكم ابتداء صيده (وان لم
 يرسله حتى مات فى يده لزمه الجزاء وان كان الصيد فى بيته) وكذا اذا كان فى قفصه حال احرامه
 لافى يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله فليس له فليس له) أى على الصحيح وقبل لو كان القفص
 فى يده يجب ارساله ثم اعلم انه اذا أخذ صيداً وهو محرم فلهك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر
 أما اذا أخذ قبل الاحرام ثم أحرم وهو فى يده ثم هلك فى يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال
 الكرماني عندنا ان أحرم وهو ملك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد فى يده وهو محرم أو حلال
 فعليه الجزاء لانه لما أحرم رهوفى يده يجب ارساله فاذا تلف قبل الارسال صار متعدياً فيه فيضمن
 كما لو اصطاده فى حالة الاحرام (وان أرسله نسان من يده ضمن المرسل قيمته) أى عند أبي حنيفة
 رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وان وجدته بعد ما حل) أى خرج من الاحرام (فى يد احد فله أن
 ينزعه منه) أى يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاده صيد الحرم
 فقتله فى يده حلال كان على كل واحد جوارى كامل و يرجع الآخذ على القاتل ولو اشتري) أى
 المحرم (صيد لزمه ارساله) أى فى الصعراء ونحوه مما يمكنه الامتناع به (ولو أرسله فى خوف
 البلدا ليرأ) أى لا يتأخر من الصلح لانه لا يصير به تمتعاً وتوارياً فلم يعتبر ولا قال (ولو أخذ
 احد بكرة كله) أى له وغيره لشبهة فى ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله فى الحل فقتله وجب
 فعلى الآخذ الجزاء ولو لم يقتل) أى ولو أرسله فى الحل ولم يقتله وجب الجزاء (فلا يبرأ الا بغيره)

(اللهم) انك أحيت التقرب
 اليك بعنق ماملكت
 أيمتتار نحن عبيدك وأنت
 أولى بالفضل فاعفنا وانك
 أمرتنا ان تصدق على
 فقراءنا ونحن فقراؤك
 وأنت أحق بالطول فتصدق
 علينا وأمرتنا بالعفو وعن
 ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت
 أحق بالكرم فاعف عنا
 يا أحق من سئل وأحق من
 أعطى اليك قدمت وبائك
 وجوت بامن لا تبرمه
 المسائل ولا تنقطع دونه
 الحوائج وبأولى كل نعمة
 ونتمنى كل رغبة أسألك
 فى هذا الجمع جوامع الخير
 وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم آمنا) وكذا اذا أخذ محرم صيدا نجسه حتى مات فعليه جوازه وان لم يقتل

• (فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) • أى من الرسالة والاعانة والامر واغارة الالة ثم في الاسرار ان الاشارة والالة واحدة وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهى) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقا) أى في الحلال والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم توجب الجزاء عليه (الأنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شرائط) أى ست (فلا قول ان يتصل بها القتل) أى يحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شئ على الدال) أى بمجرد صيده (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل الثاني ان يبقى الدال محرما الى ان يقتله الا خوف ان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن يأثم) أى بدلالته السابقة لأنها كانت حينئذ من المعصية (الثالث ان لا ينفك الصيد) أى لا يخلص منه بعد دلالته (فلو انفك) أى اؤلا (ثم اخذه) أى ثانيا من غير دلالته (لا شئ على الدال) أى لبطان دلالته بانفكاته لكن يأثم بتلك الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حق لودله) وكذا لو اشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شئ على الدال) لان دلالته لكونه انحصار الحاصل كالدلالة حيث لا تاثير لها (الا انه يكره له ذلك) أى لظهور المعصية منه في دلالته على فعل السيئة (الخامس ان يصدق) أى الدال المدلول (في دلالته حتى لو كذبه وليتج الصبيح حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فالجزاء على الدال الثاني ولو لم يصدق الأول ولم يكذب به بان أخبره فلم يره) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان شاهدا ظاهرا فانه لا يحتمل ان لا يصدق ولا ان يكذب (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزاء) لانهما لما اجتمعا على اخبراهما صدقتهما (كما على القاتل) أى جزاء كامل وأما اذا لم يصدق وطالب من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على مابهو الظاهر (السادس ان يكون الدال محرما) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشرائط بل من الاركان (فلو كان) أى الدال (حلالا في صيد الحرم والحل) أى في حال دلالته (فلا شئ عليه الا أنه) أى الشأن (يحرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا حلالين في صيد الحرم فلا شئ على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في الصورتين وقال زفر وهو رواية عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضا في صيد الحرم وفي الهارونى اذا دل الحلال محرما في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شئ عليه عند ههما انتهى وفي القاية عن الخزانة لودل حلالا حلالا على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لا شئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقا عند أصحاب الالة خلافا لغيره (ولا يشترط كون المدلول محرما) أى في ضمان الدال الحرم (فلو دل محرما حلالا في الحل فقتله) أى المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أى المحرم (الجزاء ولا شئ على المدلول) أى الحلال وأما لو كان الدال محرما والمدلول حلالا فقتله المدلول

من جوامع الشر وأسالك
الجنة برحمتك والنجاة من
النار بفضلك (اللهم) انك
خلقتنى سوا باريتنى
حبيباً وجهلتنى غنيماً مكنتني
وقد قلت في كتابك الحكيم
الذى أنزلته على نبيك
الكريم محمد صلى الله عليه
وسلم مبشراً به عبادك
وقولك الحق يا عباد الذين
أسرفوا على أنفسهم
لا تقنطوا من رحمة الله ان
الله يفسر الذنوب جميعاً انه
هو الغفور الرحيم وقلت
وقولك الحق وإذا سألك
عبادى عنى فانى قريب
أجيب دعوة الداع اذا
دعان فليستجيبوا لي

وليوم نوابي لعلهم يرشدون
 وقت وقول الحق ومن
 يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم
 يستغفر الله يجد الله غفورا
 رحيمًا وقت وقول الحق
 أم من يجيب المضطر إذا دعاه
 ويكشف السوء (اللهم) لا
 أجده سواك من يجيب
 دعوة المضطر ويكشف
 به من السوء (اللهم) قد
 ريتني من صباي وهديتني
 من غمّي وأنقذتني من
 جهلي أسألك أن تنم نوري
 وتيسر أمالي في عاجل
 دنياي ودينّي وآخرتي
 وهادي (اللهم) انك
 هيبت قلبي القاسي على
 الشخصوس الى حرمتك
 وقويت أركانك

فعل كل واحد منهما جواً كاملاً في صيد الحرم وفي صيد الطل الجزاء على الدال الحرم ولا شيء على
 المدلول الحلال (ولو أمر محرّم محرماً بقتل صيد فأمر المأمور بالتنا) أي محرماً آخر (فقتله) أي
 الثالث (فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول ويجب) أي الجزاء (على المقاتل أيضاً ولودل
 الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثاً فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل
 من الثلاثة) ففي الطرابلسي لو أمر محرماً بقتل صيد فأمر المأمور بمحرماً آخر فقتله فعلى كل
 واحد منهما الجزاء وفي البحر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الفتح فالجزاء على الأمر
 الثاني لأنه لم يقتل أمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما لودل الأول على الصيد وأمره فأمر
 الثاني ثالثاً بالقتل فإنه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرماً محرماً إلى صيد يده على صيد
 بأن قال له أن فلان يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقاً على ما هو الظاهر
 (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرماً خاف هذا الخياط صيد فاذا خلفه صيد
 كثير فقتله فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحد) أي
 من الصيود (فدل عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا علمه) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره)
 أي من الصيود أيضاً (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعلق به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف
 (ولو قال) أي الدال (خذاً أحد هذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (يراهما) أي
 الصيدين جميعاً (فقتلهما) أي المدلول (فعلى الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما
 بالأولى (وان كان) الدال (لا يراهما فعليه جزاء) لأن المطلق ينصرف إلى الكل بخلاف
 المقيد (ولو رأى) أي محرماً (صيداً في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان صعب لا يستطیع
 الوصول إليه (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذ أو على طريق يوصل إليه (فذهب
 إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضاً (ولو استعار سكيناً أو قوساً أو سلاحاً نعيم
 بعد تخصيص (أو نشاباً) بضم تشديد أي سهماً تخصيصاً بعد نعيم والحاصل أنه إذا استعار
 محرماً أو حلال آلة يستعين بها (من محرماً) بضم الجيم (الصيد فذهب به) أي فاعاره فذهب به (فان
 كان) أي المستعير (لا يجد سواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعير الجزاء وان كان يجد
 غيرها فلا شيء عليه) لأنه يكره ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد في الأصل
 بقوله ولو استعار محرماً من محرماً سكيناً ليدبح به صيداً فلا جزاء على صاحب السكين ويكرهه
 ذلك انتهى واختلف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو أن كان المستعير
 يتوصل إلى قتل الصيد بغيره لا يضمن وإن كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المعير كما
 صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح
 عندي أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البدائع بعد ما ذكر فرق المشايخ وتطير هذا ما قالوا
 لو أن محرماً رأى صيداً أو قوساً أو سلاحاً يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فقتله محرماً على
 سكينه أو على قوسه فأخذ فقتله به إن كان يجد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فان لم
 يجد غيره ضمن وفي الطرابلسي محرماً رأى صيداً لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشيء فقتله محرماً على
 قوس ونشاب أو دفع إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جواً كاملاً وفي منسك ابن النجاء ومصير
 السكين إذا لم يجد ما يذبح به سواها ضمن بخلاف معير القوس فإنه يضمن مطلقاً لأنه لا يرمي بغيره

والله أعلم (ولو أمر أول حلال في الحل محرما على صيد فعلية الاستغفار) أى التوبة بشرطها
المعتبر من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أى من الجزاء وأما إذا أعان محرر
محرما أو حلالا على صيد ضمن

• (فصل في البيع والشراء والهبة والغصب لا يجوز) أى لا يحل ولا ينعقد بيع المحرم صيدا
في الحل والحرم) أى سواء كان في يده أو قبضه أو منزله (ولا يبيع الحلال في الحرم ولا شراءهما من
محرر ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره بالفظ البطان وبعضهم بلفظ
الفساد (فإذا باعه) أى المحرم الصيد (أو ابتاعه) أى اشتراه (فهو) أى العقد من البيع
أو الشراء (باطل سواء كان) أى الصيد (حيا أو مذبوحا في الاحرام أو الحرم ولو ذلك الصيد) أى
مات بعد البيع (في يد المشتري فإن كانا) أى العاقدان (محررين أو حلالين في الحرم) قيد
للحلالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أى العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول
وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع أيضا) لفساد البيع (ولو
وهبه لحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جزاء للصيد) أى حنيفة ماله (وضمن لصاحبه) أى
لفساد الهبة (ولو أكله فعليه جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أى إذا كان محرما بخلاف
ما إذا كان حلالا واطلق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البائع وقيد به صاحب البدائع بما
إذا لم يدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع
باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرر حلالا ببيع صيد) فباعه
(جاز) أى يبيعه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهم باطل
(ولو وكل حلال حلالا) أى يبيع صيدا وشراؤه (ثم أحرم الموكل قبل القبض) أى ولو قبل قبض
المشتري فضلا عما بعده (جاز أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل
أنه على قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه جاز البيع وعلى قياس قولهما باطل (ولو باع صيدا
له في الحل) أى من حلال (وهو) أى والحال أن البائع بنفسه (في الحرم جاز) أى يبيعه مع
انعقاده فيه (ولكن يسلم بعد الخروج إليه) أى إلى الحل وإنما جاز يبيعه عند أبي حنيفة خلافا
لمحمد على ما في الفتح والسراجية والبدائع وفي الغاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد
(ولو تبايعا) أى الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرم) أى كلاهما (أو أحدهما فربما المشتري به
عيا رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد والافالة يبيع ثان وإذا تمتع في حقه ما (ولو باع
حلالا صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض أنفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل الحرم بصيد
فباعه رد البيع إن كان قائما ووجب قيمته إن كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه
إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج طيبة
من الحرم وباعها جاز لأنها مملوكة وجوب الإرسال لا ينافي الملك انتهى وقد صرح في الكافي
بفساد بيعه في الحرم بخوانه مخصوص بخارجه لكن يخالفه ما مر عن الفتح من عدم الفرق وفي
شرح الكنتز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه
صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البزازی والمصورية
إذا أدخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

الضعيفة لز: يارة عتيق يمينك
الحرام وبلفظي لا يشهد
مواقيت حرم وأمنك
اقتداء بسنة خليلك واقتفاء
على امتثال أمر رسولك
واتباع آثار خيرتك وسلك
رسلك وأصفياك صلى الله
عليهم وسلم أجمعين (سيدى)
وقد صنف على بامتنال
أمرك وتأدية فريضك بمالم
أقف عليه الاتوفيقك
وعونك (اللهم) انفعنى
بعقلى واجعل ما أصبر إليه
انعم على عما انقطع عنى
(اللهم) أحسن الظن
فبك فأحسن لى الثواب
(اللهم) اعطنى من الدنيا
ما تقبى به فتنها

أي رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال جاز) أي يبعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم
 القاصب والصيد في يده) جلة حالبة (لزمه إرساله وضمانه) أي ضمان قيمته (لصاحبه) أي
 المقتصوب منه (ولو دفعه لصاحبه) أي ولم يرسل (برئ من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وإساءة
 ولو أحرم المقتصوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهم ما جزاءه إلا أن عطب) أي هلك وضاع
 قبل وصوله إلى يده وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يهل ولو أصطاده صاحبه) أي المقتصوب منه
 (وهو حلال وأدخله الحرم بضمن القاصب) أي على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافا
 له مما علم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه
 المحرم من الصيد على ما في البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية
 فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن هلك في يده لزمه الجزاء لحق الله تعالى والقيمة لما ملكه
 فإن رده عليه سقطت القيمة ولم يسقط الجزاء إلا بإرساله كما في البحر الزاخر والله أعلم

* (فصل في صيد الحرم) صيد الحرم أي حريم الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال
 إلا ما استثناء الشارع) أي بقوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحدية والغراب لا يبيع
 والقارة والكلب العقور والحدأة رواه مسلم والثاني وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها
 ورواه أبو داود عن أبي هريرة لفظه خمس قتلن حلال في الحرم الحدية والعقرب والحدأة
 والقارة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أي لأجل إحرامه كالأول
 قتله خارجه (وليس عليه لأجل الحرم شيء لا تسد اخل) أي لتدخل جزاء الحرم في جزاء الاحرام
 وجعله ما واحد (ولو قتله حلال فعليه الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو تلف) أي شخص (صيدا)
 أي في الحرم (أو لو كاعلم) كالبازي والطوطي والقرود ونحوها (فعليه قيمة لما ملكه فعلا ولا لأجل
 الحرم قيمة غير معلم) أي لاستوائهم ما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال صيد
 الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاءه (ولو أدخل
 أي كل منهما) كالبازي (أي في الحرم) فأرساله (أي فسيده) فقتل حرام الحرم) أي مثلا (فلا شيء
 عليه) أي لخروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله لاقتل) أي اقتل الحمام ونحوه
 (فعليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صيد بالصيد (ولو قتل صيداً بعض قوائمه في الحل وبعضها
 في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان
 قائما في الحل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدار القيام على القوائم
 في الصيد القائم يعتبر قوائمه كما في النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحل وجزء منه) أي
 أي جزء كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحل ورأسه
 في الحرم بضمن قيمته لأن العبقر رأسه انتهى وهو موهم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس
 كذلك بل إذا لم يكن مضطجعا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملحق وقد اجتمع فيه الحل والحرم
 فيخرج جانب الحرم احتياطا في البدائع إنما يعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها
 وجميعه أن كان جديما انتهى وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان
 جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في الميسر إذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم
 فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على أغصان متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

وتقبض في بياعه من أهلها
 وتجعله بلاغا إلى ما هو خير
 في فانه لا حول ولا قوة إلا
 بك (اللهم) رب الملائكة
 المقربين ورب الانبياء
 والمرسلين ورب الحاجين
 الاتين من كل فج عيني
 ادخلني برحمتك في عبادة
 الصالحين واجعل لنا أوفر
 الخط والنصيب في هذا
 اليوم يا أكرم الأكرمين
 ولا تجعلني أشقى من حضر
 يا أرحم الراحمين (اللهم)
 اجعل خير عمري آخره
 وخير عملي خواتمه وخير
 أيامي يوم أقاتلك (اللهم)
 ثبتني بأمرك وأيدني
 بنصرك وارزقني من

في الحل ضمن) اذا المعتبر في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج طبيعة)
 الظاهر أن يقيد بكونها حاملا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فله قيمة
 الجميع) وهل يشترط لصحان الولد تمكينه من الرد إلى الحرم فقبه تخريجاً من كوران في المحيط
 فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الإرسال فله ذلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم
 المنع وإن هلك بعد ذلك ضمن لوجود المنع بعد طلب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه
 لا يشترط فيضمن مطلقاً لاثبات اليد على مستحق الأمن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الطبيعة
 (ثم ولدت فليس عليه جزاء أولادها إذا امتن ولو ذبح) أي أحد (هذا الصيد في الحل) أي بعد
 إخراجهم من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كراهة) أي والانتفاع به تنزهها
 كما صرح به عن محمد (ولو باعه واستعان بثمنه في الجزاء أجاز) أي كان له ذلك قال في البدائع
 لأن الكراهة في حق الأكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كافي فاضحيان (وقيل البيع
 باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء إن كان حال
 القدرة على إعادة امتن بالرد إلى ما نهى بالبيع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وإن كان حال العجز
 عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدها فلا يضمن ما يحدث من أولادها إذا ماتت وله أن
 يصطادها وإن أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت لزمه الجزاء لأنه الآن يتعلق بطلب الجزاء وهذا
 الذي أدب الله به ويكره اصطفاً بها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى ملخصاً (ولو خرج الصيد بنفسه
 من الحرم) أي إلى الحل (حل أخذه) لا يتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وإن أخرجه
 أحد من الحرم لم يحل) وإما أن: دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء
 كان مملوكاً أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلالاً أم محرم ولا يدخل شيء منه في الحرم حياً
 إلا بوجوب إرساله قال محمد في الأصل ولا خير فيما يرخس به أهل مكة من الحل والبعاقيب وهو
 كل ذكر أو أنثى من القبيح ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للبعثي أكله لما قالوا
 أنه لو ذبح شاة وترك التسمية عدداً أنه ميتة لا يحل للبعثي تناوله فكذلك هذا (ولو روى حلال من
 الحرم بعد الحل ضمن) خلافاً لفرق (وكذا) أي ضمن (لوروى من الحل إلى صيد في الحرم ولوروى
 صيداً في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول
 أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضاً وهذه المسئلة مستندة
 من أصل أبي حنيفة لأن عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الإصابة في جميع المسائل
 إلا في هذه المسئلة احتياطاً وفي وجوب الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمستهطرح
 جانب الموجب احتياطاً انتهى وصرح في المبسوط أنه لا يلزمه جزاء ولكن لا يحل تناوله وعلى
 هذا إرسال الكلاب (ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فأن فيه لم يكن عليه جزاء
 ولكن لا يحل أكله) أي احتياطاً وفي الكبير يحل أكله إذا أو يكره استحصاناً (ولو كان
 الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن ينهـ حاقطة من الحرم) أي فاصلة (فرعها السهم لا شيء
 عليه) ولا بأس بأكله أيضاً لأن الرمي والإصابة حصـ لا في الحل ومرور السهم في الحرم إذا لم
 يصب الصيد لا يكون اصطفاً في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازي في الحل)
 أي لقصد الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم فقتل صيداً) أي من صيد

فضلاً ونجى من عدابك
 (اللهم) إن ذنوبي لا تضرك
 وإن عذمت رحمتك إياي
 لا تنفعك (اللهم) أغفر لي
 ذنوبي جميعاً وهب لي حقتك
 وأرض عني خلقك وأسكني
 الجنة وأعدني من النار
 وأجعلني من الفائزين
 برحمتك إنك تسمع الدعاء
 (اللهم) اني أدعوك في
 مواقف الأندياء ومنازل
 السعداء ومشاهد
 الشهاداء من أهلك
 لرحمتك راجياً وعن وطنه
 قائماً ونفساً مودياً
 ولقرآنك قاضياً وكتابك
 نالماً لك داعياً وألقابه
 شاكياً ولذنبه خاشعاً ولخطئه
 مخبطاً ولرهنه

الحرم (لاشي عليه) قال ابن الهمام لو أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فجاوز إلى الحرم فقتل صيدا لا شيء عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فقتله فلا شيء عليه فإن ولا يشبه هذا الرمي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يؤكل الصيد ولو أرسل كبا على ذئب في الحرم أو نصب له أي للذئب (شبكة فأصاب الكلب صيدا أو وقع في الشبكة صيدا فلا جرماء عليه) لأن مقصده قتل الذئب الذي هو حلال له فأرسله الكلب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أي الشبكة (للصيد فعليه الجزاء) أي إذا صاد صيدا وهو ظافر (ولو نصب خيمة فتعلق به) أي بجباله (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئرًا للاماء فوقع فيه صيدا لاضمان عليه) أي على كل من الناصب والظافر (ولو أخذ حلال صيدا الحرم فدفعه إلى حلال آخر ثم دفعه الثاني إلى آخر) أي وهلم جرا (فدبحه) الآخر (فعلى كل واحد) أي منهم (قيمة تامة) قياسا على قوم تعاونوا على قتل واحد حيث من يقتض جميعهم لكن يشك في هذا بما قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما الجزاء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهم - ما جزمه - كامل ولا أخذ أن يرجع على القاتل بالضممان (ولو أمسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات) أي فمات الصيد في يده ومات الفرخ في محله (ضمن الفرخ لا الام ولو أغلق) أي محرم (بابه وفي البيت طيور) أي محبوسة (وخرج إلى منى) أي مثلا (فمات الطيور عطشا) أي من جهة العطش أو ذات عطش يعني عطشا (فعليه الجزاء) لانه تسبب في موتها (ولو أخرج صيدا الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من الضمان الآن يعلم وصوله إلى الحرم آتيا) أي إذا أمن هذا ولو دل حلال حلالا أو محرما في صيد الحرم فلا شيء على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساء وأثم وقال نفر عليه الجزاء وفي الحاوي وهو رواية عن أبي يوسف

• فصل في قتل الجراد ولو قتل جرادة في الاحرام أو الحرم تصدق بشئ من طعام) أي ولو قليلا اقلوه (وغرة خمر من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي مبسوط السرخسي فيه القيمة (ولو قتلها مملوك في احرامه ان صام يوما) أي لجرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر الجزاء وهو أكل الاداء الآن الصوم لم يلزم الجزاء أقل من يوم (وان شابهها حتى تصير عدة جرادات) تقوم نصف صاع من يوم (فيصوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جرأ وفاقا (ولو وطئ جرادا عامدا أو جاهلا فعليه الجزاء) أي إذا تلف منه شئ أو هلك (الا ان يكون كثيرا قد سد الطريق فلا يضمن) كذا في البحر الزاخر ولعل العلة فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا يضا (فأكله بعد ما ضمنه فلا شيء عليه لانه كل) أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال أو محرم بخلاف الصيد (وبكره يبعه قبل الضمان) أي فان باع جاز ويجعل غنمه في القداء ان شاء وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره عنهم وذكره فاضيلان في شرح الجامع الصغير محرم قطع شجرة من الحرم أو شوى بيض صيد في الحرم أو غيره أو حلب صيدا أو شوى جرادا فعليه الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة وبكره يبيع هذه الاشياء فان باع جاز ويملك غنمه بخلاف الصيد الذي قتله الحرم لانه مية فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن ان شاء جعله في القبة التي يؤذيها وان شاء جعله في غيرها ولا مشترى ان ينفع بذلك من حيث تناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه

مفلقا ونفسه ظالما ويجرمه عالم دعا من جت عيوبه وكثرت ذنوبه ونصرت آماله وبقيت آثامه واسبلت دمه عته وانقطعت مدته دعاء من لا يجرد ذنبه غافرا غيرك ولا لأموله من الخبرات معطسا سواك ولا لكسره جابرا الآن أنت يا مولاي دعوتك دعوة من لا يجرد لنفسه مصليا الآن أنت ولا لضمه مقويا سواك ولا لما يتخوف من نيرانك معتقا الآن أنت (اللهم) فتقبل دعائي وأجب بجدك نداي وقد كان من تقصيري وتوبيني نفسي ما علمت

الى الذكاة والحلال والحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يباح للأول لانه كان صيداً في
حقه وليس يصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الاخذ والمشترى في اباحة تناول
كلما يتخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل ان قتل محرمة قملة) وكذا ان القاهار (تصدق بكسرة وان كانت) أي القملة
(اثنين أو ثلاثة فقبضه من طعام وفي الزائد على الثلاث بالغاً ما بلغ نصف صاع) كذا في البدائع
والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قملة أطمع شيئاً وهذا يدل على
شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في القملة كف من طعام وعن محمد كسرة
خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي عيون المسائل
في قملة أطمع كسرة خبر وفي تفتير أو ثلاث أطمع قبضة من طعام وإن كثر أطمع نصف صاع قال
في الغاية وما في العيون والجامع الصغير يشير الى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو أني)
أي المحرم (وبه في الشمس أو غسلة لقصد هلاكها) عليه لهما (فعلية الجزاء) وهو نصف صاع من
حنطة إن كان القمل كثيراً على ما في المحيط (وان فعل) أي كلام من الاقواء والغسل (لغير قصد
الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (والقاء القملة كقتله ولو قال) أي محرم (لحلال ادفع
عن هذا القمل أو أمره بقتلها أو أشار إليها فقتلها) أي الحلال وكذا إذا دفع ثوبه ليقول ما فيه
ففعل (فعلية الجزاء والدلالة فيها موجبة كما في الصيد) في التجسس لأن الدلالة موجبة
في الصيد فكذا ما في حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شيء عليه) كما في البحر عن الفتاوى (ولا شيء
على الحلال بقتله في الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة في غير بدنه بان كانت على الأرض أو نحوها فلا
شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم ولو صال صيد) أي ما كوله له (أو سبغ على
الحرم) أي مطلقاً (أو على الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه) أي عند الأربعة وقال زفر عليه
الجزاء وفي المحيط والمستحق أن أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء
فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرأ لم يمس أن تعرض شيء من صوالي الطير المحرم أن أمكن دفعه
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وإن لم يمكن إلا بالاح لا شيء عليه كالعقاب والنسر ويضمن بما
يؤكل لحمه ولا يتبرأ بتدأوه بخلاف السبع (ولا شيء مطلقاً) أي لا قبالاً ولا كثيراً سواء
في الحل والحرم محرماً أو غيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحش والعقور وغيره) إلا أنه
يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كعنبه (والغراب الذي يأكل الجيف)
جمع جيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد ما كوله اللحم كما روى الوحش لا يتبرأ بتدأوه ويضمن)
في أهبة المناسك ولو كان الذي ابتداء بالآذي صيداً هو ما كوله اللحم كما روى الوحش ونحو ذلك
يجب الجزاء يقومه عدلان كذا ذكره الطحاوي (ولو خلع جاء من سنور) بكسر سين مهملة
وتشد يديون فتوحه أي هر (فمات لاضمان عليه) وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء
بقتل هوام الأرض) أي حشرات ما في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتلها ولا اثم على فعلها
(كالجبة والعقرب والقارة) أي الأهلية والبرية (والخناس) جمع خنفساء دويبة سوداء
(والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجمل بضم وفتح دويبة معروفة (وأم حيين وصباح

ومن مظالم ما قد اصبحت
فيكم من كرب نجيتني منه
ومن هم فرجت به ومن غم
جليته عنى بأولى منك
النعما وحسن القضاء ومنى
الجناء وطول الامل والرجاء
والتقصير عن أداء شكرك
وشكر نعمتك فلم يمنعك
يا محمود من عطائي وقضائه
حاجتي ومسئلتى وتبليغي
سؤالي ما دمره من ذنوبي
وتعلمه من تقصيري فتم الرب
آنت وبئس العبد أنا يا رب
خالقني وأمرتني بنيتني
ورغبني في نواب ما أمرتني
به ورهبتني من عقاب
مانعتني عنه وسلطت على
عدواي فأسكتته

البل والنخل) أي السوداء والصفراء التي تؤذى واماماً لا تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجزاء
(والسحقات) بكسر السين وفتح الهمزة دابة معروفة (والقراد) بضم القاف حلة الندي
وحلة احليل القرس ودوية (والقنفذ) بضم القاف والقاف والادال المهملة وقد تكون معجزة
(والسنور) أي الاهلي وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين دوية جمعها بنات عرس
هكذا يجمع الذكر والاثني على مافي القاموس (الاهلي) أي خلافاً للوحشي (والبعوض) مفردة
بعوضة وهي الناموس سميت به لضعف بنيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث
(والذباب) سمي به لانه كلما ذاب آب أي كلما دفع رجوع (والحلم) بفتحين جمع الحلة وهي
الصغيرة من القردان أو الضممة ضد (والزنبور) أي مطلقاً للعسل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع
وزغة وهي سام أبرص سميت بها لخفتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة نهربية
(والبق) في القاموس البقرة البعوضة ودوية مقرطحة حرام متنتة (والصرصر) قال صاحب
القاموس الصرصور دوية كالصرصر كهدهد وفدقد والصرصر الديك (ويجوز له) أي
للمحرم وكذلك لمن هو في الحرم (ذبح الابل والبقر والغنم والدجاج والبط الاهلي الذي لا يطير)
أي لا يستقسه بأهله

• (فصل في ذبيحة المحرم) • وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (إذا ذبح محرم) مطلقاً (أو حلال
في الحرم صبيداً) فقهه حرام بلا شبهة ومع هذا (فذيبحته ميتة) عندنا وكذا عند مالك وأحمد
رضي الله عنهم (ما لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه ضمانه (ولا لغريم من محرم وحلال) أي كما
هو حكم الميتة الاحالة الضرورة (سواء اصطاده) أي تولى صيده بنفسه أو امر غيره أو أرسل كلبه
وبازيه (هو) أي ذابحه (أو غيره) أي غير ذابحه مطلقاً كما بينه بقوله (محرم أو حلال ولو في الحل
أو أرسل كلبه أو بازيه) ففي الحرم بالاولى (ولو) الاظهر فلو (أكل المحرم الذابح) أي بخلاف
غيره في أحد وصفيه (منه) أي من ذلك المذبح (شياً) أي قليلاً أو كثيراً (قبل أداء الضمان)
وهو ظاهر اصول التداخل (أو بعده) لعدم ضرورة تعدد الجناية (فعليه قيمة ما أكل) عند أي
حقيقة وقاد لا شيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستغفار (ولو أكل منه غير الذابح) أي
وأن يكون محرم أو حلالاً فلا شيء عليه) أي لا كلف (سوى الاستغفار) وهذا في قولهم جميعاً
لكن فيه تفصيل فقال الحلواني والقاضي شارح الطحاوي والقرطبي وصاحب المعنى لو أكل
الذابح منه قبل أداء الضمان لا يلزمه شيء إلا كل بالاجماع والجزاء الواحد ينوب عنه ما جتمع
للتداخل بالاتفاق وفي الجوهره قيل هو على الخلاف أيضاً وقال القدوري لاروايه في هذا
المسئلة فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتداخل ثم لا فرق بين أن يأكل المحرم بنفسه
أو يطعم كلبه في لزوم قيمة ما أطمع لانه انتفع بمحظور احرامه (ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم
بعد الضمان) أي بعد أداء جزائه (لا شيء عليه) أي اتفاقاً كما صرح به في شرح الجمع (للاكل)
أي سوى الاستغفار بخلاف نفس الذابح فانه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد - للال
فذبح له محرم أو اصطاد محرم فذبح له حلال فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده حلالاً فذبحه محرم
أو بالعكس (ولو شوى محرم بيضا أو جراداً أو حلب صبيداً أو أذى جزاءه ثم أكله فلا شيء عليه
للاكل) أي سوى الاستغفار (ويجوز له) أي للمحرم المذكور (تناول اللبن والبيض

صا ري يجري مجرى دي
ان احم بمباحة شعبة في
وان احم بمباحة بمافي لا يغفل
ان غفلت ولا ينسى ان ذب
يتصلي في الشهورات
وبتعرض في الشبهات
والانصرف عن كبره
يستترني فاقهر سلطانه على
بسلطانك عليه حتى تحبسه
بكثرة ذكرى لك فافوز مع
المعصومين ولا حول ولا قوة
الابك (اللهم) لا تقصدني
لعدايتك ولا تؤخرني لشيئ
من الفتن مولاي فها أنا
أدعوك راغباً وأنصب
الدك وجهي طالباً وأضع
لك خدي مهيناً راجياً

والجراد مع الكراهة ويجوز لغيره) أى لغير محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) واعلم
أنه صرح غير واحد كصاحب الإيضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد
الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وإن أذى جزاره من غير تعرض لخلاف وذكر قاضيان أنه يكره
أكله تنزهاً وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيها إذا ذبح الحلال صيداً فى الحرم فقال مالك
والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره
هو مباح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجهول أى أكل الميتة (الضرورية) (إلى الصيد)
أى أكل المصيد أو إلى الاصطيد للدلالة (والميتة) أى إلى أكل الميتة (بتناول الصيد) لأن
حرمة أكل المصيد ما اختلف فيه من أماله بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة
لأسيما وهو قابل لتداركه بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤذى الجزار) أى بعد ذلك وهذا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند فرقة تناول الميتة لا الصيد في التجنب وقاضيان الميتة أولى
على قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذبوحاً
بأن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا
وجد مال مسلم وصيد يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذلك ذكره بعضهم ولعل وجهه أن الظلم
القاصر أولى من المعتدى

*(فصل في مجوز المحرم) أى لاجتماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو الحرم وذبحه)
أى الحلال لا غيره لكن بشروط بينها بقوله (أن لم يبدل) أى الحلال (عليه) أى على الصيد
(محرم) أى مطلقاً (ولا أمره بصيده) أى باصطياده وهذا مستفاد مما قبله بالأولى فكان حقه
أن يقدمه عليه (ولا اعانة عليه) أى بمناولة آلة الاصطياد أو الذبح (ولاً أشار إليه) كان حقه أن
يذكره بقوله أن لم يبدل عليه (فان فعل شيئاً من ذلك) أى عماد كرم المخطورات (للمحرم) وأما إذا
اصطاده حلال لاجل محرم من غير أمر به ففي جوازاً كاخلاف مالك وأما إذا اصطاد الحلال
صيداً بأمر المحرم فحله خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم
وقال القدروري هذا غلط واعتد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذكور
في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام أنه إذا اصطاد الحلال
لمحرم صيداً لم يأمره اختلف فيه عندنا فهو خطأ والصواب صيد الأمره على ما في بعض النسخ
ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة ففي الهداية والكافي أن فيها روايتين وفي شرح
الكنز وشروطه أن لا يكون دالاً على الصيد وهو المختار *(النوع السابع في أشجار الحرم)*
أى في حكمه (ونباته) أى وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهى) أى أشجاره ونباته (أنواع)
أى أربعة في الحكم مختلفة (الأول كل شجرة أنبتة الناس) أى حقيقة (وهو من جنس ما ينبت
الناس) أى عادة (كالزروع) أى المزروعات (الثاني ما أنبتته الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة
كالأراك) بفتح الهمزة وهو شجر المساوئ (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت
الناس فهذه الأنواع) أى الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والاتقاع بها (ولاجزأ فيها) أى
بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس) أى عادة

فتقبل دعائى وأصلح الناس
من أمرى واقطع من الدنيا
هدى وحاجتى واجعل فيما
عندك رغبتي واقلبي منقلب
المذكرين بواجبتهم المقبول
دعائهم القائمة بحجهم المغفور
ذنبهم المبرور بحجهم المخطوط
خطاياهم المحوسباً بهم
الراشد أمرهم منقلب من
لا يعصى لك أمراً ولا يأتى
بعده ما نأى ولا يركب بعده
جهلاً ولا يحمل بعده وزراً
منقلب من عززت بذكرك
لسانه وطهرت من الأذى
يدنه واستودعت الهدى
قلبه وشرحت بالسلام

(كأن غيلان) بفتح غين معجمة (فهذا محظور القطع) أى قطع كله أو بعضه (والقطع) وقى معناه
 احراقه (على الحرم والحلال مملوكا كان) أى الشجر بان يكون فى أرض مملوكة لاحد (أو غير
 مملوك إلا اليابس) لعدم اطلاق الشجر والنبات عليه حينئذ فانه صار حطبا ينتفع به أو هوذا
 يبنى عليه (والأذخر) بكسر هـ مزنة وسكون ذال معجمة وكسر خاء معجمة نبت معروف يوضع على
 سطح العمارت وفوق بناء القبر ويؤخذ منه الفسول وقع استثنائه باستدعاء العباس عم النبي صلى
 الله عليه وسلم بقوله إلا الأذخر فانه اقتبنا وقبرنا فقتل إلا الأذخر (فلو قطع شجرا) أى رطباً
 (أو خشبياً) أى مما نبت بنفسه (وهو رطب فعليه قيمة فان كان مملوكاً) أى بان نبت بنفسه
 فى أرض مملوكة فقطعه أو قلعه (فعليه قيمتان قيمة لحق الشرع وقيمة للمالك) كذا أطاقه بعضهم
 وتبعهم المصنف وذكروا فى العناية أنه على قوله ما زاد ابن الهمام وأما على قول أبى حنيفة فلا
 يتصور لانه لا يتحقق عنده تلك أرض الحرم بل هى سوانب عنده ثم وجوب الجزاء من اذالم يكن
 الشجر مملوكاً للقطاع ولا يابساً فانه ان كان مملوكاً فعليه قيمة واحدة لحق الشرع وان كان يابساً
 فعليه قيمة للمالك ولا شئ عليه لحق الشرع وان كان اليابس مملوكاً وغير مملوكاً لاحد فلا شئ
 عليه اتفاقاً (ولو انقلعت شجرة) أى يابسة فى الحرم (ان كانت عروفاً لانتسبها فلا بأس بقطعها)
 أى بقطع عروفاً كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا اذا قطع غصنها منها (فغرم قيمتها ثم غرسها)
 أى مكانها (فنبقت ثم قلها ما نيا فلا شئ عليه) لما سبق من الإشارة اليه (ولو حش الحشيش)
 أى حشيش الحرم (فان خرج مكانه مثله سقط الضمان والا) أى بان لم يرد مكانه مثله بل اخلف
 دون الاقول (لا) أى لا يسقط الضمان بل كان عليه ما نقص وان جف أصله كان عليه قيمته
 (شجرة أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم فهى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم) أى
 وأغصانها فى الحل (فهى من شجر الحرم) لان أصلها بمنزلة قدم الانسان والأغصان فى مرتبة
 الاركان فالمدار على الاصل عند ذوى الاعتبار (ولو كان به بعض أصلها فى الحل وبه بعضه فى الحرم
 فهى من شجر الحرم) احتياطاً بجانب الحرم (ويجوز قطع الأذخر ورطباً ويابساً) كما علم فيما تقدم
 (وأخذ الكفاة) بفتح فسكون فهـ مزنة تبارك معروف فيه دواء العين فى حديث صحيح الكفاة من
 المن وماؤها شفاء للعين وزيد بن ربيعة رواية والمن من الجنة (وما جف) بتشديد الفاء أى يبس (من
 الشجر والحشيش) كما سبق حكمهما وفى نسخ الاصل وما جنى بضم جيم وكسرون وفتح باء أى
 ما استبقى من الزهر والثمر منهما (أو انكسر) أى انقطع أو انقلع منه ما يغير فعل آدمى مكلف
 (ولا ضمان فيه) ويحمل الاتقاع به (ويحرم قطع الشوك والعوسج) وهو نوع من الشوك (ولا
 ضمان فيه) على ما ذكره عز بن جماعة عن الحنفية (ولو حفر حفرة للعين) بفتح الحاء لينجز قيمتها
 (أو لوضوء) أى ليتوضأ من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أى بنى (الفسطاط) وهو انخبة
 (أو لوقد ناراً أو مشى هو ودايته فاقطع به) أى بسبب ما ذكر (شئ من الحشيش) أى وذو به
 نزهة أرض الحرم (فلا شئ عليه) أى فى الجميع ولعل العلة فيه ان الضرورات تبيح المحظورات
 (ولا يجوز اقتضاد المساويك من اراك الحرم وسائر أشجاره اذا كان أخضر) لانه يؤذى الى
 ارتكاب الحرم والسؤال بذلك الا رالك ما انفحص (ويجوز أخذ الورق ولا ضمان فيه اذا كان
 لا يضرب بالشجر) على ما صرح به فى البحر الزاخر (ولا يجوز رعى الحشيش) أى حشيش الحرم

صدره واقررت بفصولك قبل
 الممان عنه وأغضت
 عن الماتم بصره واستعملت
 فى سبيلك نفسه وقد أصبحت
 فى قسام من خير الأيام
 اسألك أن لا تجعلنى اشقى خلقك
 المذنبين عندك ولا أخيب
 الراغبين لديك ولا أحرم
 إلا ما بين رحمتك ولا اخس
 المقلبين من بلادك مولاي
 وانا مع معصيتي راج فلا
 تجعل بيني وبين ما رجوت
 واردد يدى ملائمتي بخير منك
 يا سبدي (اللهم) لولا ما آمله
 من فضلك الذى يسع كل شئ
 لاقبت بنفسى الى التهلكة

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والشافعي لأبأس به (ولو ارتفعت دابته حالة المشي) وكذا حالة الوقوف اذ لم يمكنه منها (لا شيء عليه) لوقوع رعيها من غير اختياره وهذا مما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالمقارن) وكذا حكم المقطوع (من نبات الحرم وإن أدى قيمته) أي سابقا (وإن باعه) أي بعد القلع والقطع (جاز وكره) ويتصدق بثمنه) وقيل لأبأس بصرفه في حوائجه (وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لأبأس لغيره من محرم أو حلال بالاتفاق به وفي البدائع ولو اشترى انسان من الغاطع لا يكره له لأن تناوله بعد انقطاع النجاسة (وحكم الحلال والحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم واحد) وكذا على القارن فيها جزء واحد) لأن السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (والله سبحانه وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه احكم

• (باب في جوارح الجنايات وكفاراتها) •

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم أن الكفارات كلها واجبة على التراخي) وانما القور بالمسارعة الى الطاعة والمسابقة الى اسقاط الكفارة أفضل لأن في تأخير العبادات آفات ولذا قيل عجلوا بأداء الصلاة قبل القوت وأسرعوا بقضاها قبل الموت (فلا يأنم بالتأخير) أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء زمان القدرة عليها (ويكون) أي المكفر (مؤذنا لافاضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره لما سبق من أن أمره ليس محمولا على فوره (وانما يتضيّق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على اطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله في آخر عمره بقوله (في وقت يغلب على ظنه أنه لو لم يؤدّها فاته) أي وقته أو أدائه (فان لم يؤدّها في ذلك الوقت ففاته) أي عقبه (أنم) أي بتأخيره حينئذ (ويجب عليه الوصية بالأداء) أي بأداء الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيرهم (ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرّع عنه الورثة جاز) ويرجى لجانه (ولا يصومون عنه) بل تبرّعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو اعطاء الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي مسارعة للعبادات

• (فصل في شرائط وجوب الكفارة • فتحها الاسلام) فلا تجب على كافر لأنه ليس من أهل الكفارة المرجبة للقرية والمقتضية لهو السبئية (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون) أي لا على أنفسهم (ولا على وليهما) في جميع الاحوال (الا إذا جن بعد الاحرام) أي بعد النية والتلبية (ثم أفاق ولو بعد سنين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الاحرام) أي من المحظورات لكن بأسقاط الآثام (ولا على كافر) لما سبق وكان الاولى ان يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا لما في الاصل بحسب اللف والنشر المرتب (وأما الحرية فليست بشرط) أي لا فيما يوجب الصيام ولا فيما يقتضي الاطعام لكن فرق بينهما في وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم في الحال) أي قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يوجب فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد العتق) فيكون وجوبهما موقوفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من غير اعتناء بنصاب ولا حول ولا حول (وهو أن يكون في ملكه فضل مال على كفايته) أي زيادة على مقدار كفايته من نفقة وكسوة ولأن يجب عليه مؤتمنه ويكون فاضلا عن دينه والابتذال

ولو أن عبد استطاع الهرب من سيده لكانت أحق بالهرب لا يثقه معنى هرب ولا يعزب عنك مثقال ذرة وها أنا عبد لك ابن عبدك واقف بين يديك فأرحم هذه النفس الجزوع والقلب الهلوع الذي لا يستطيع أن يسمع صوت رعدك فكيف عذابك والذي لا يقوى على سرح نفسك فكيف بحر نارك اللهم ان عذابي لا يزيد في ملكك مثقال ذرة (اللهم) لسالك الصبر الملك العظيم وسلطانك أكبر من أن يزيد فيه طاعة المطيعين

فحوم سكنه فحمتنذ (يؤخذ به الطعام أو الدم أو لم يكن) الأولى أو لا يكون أى أو هو أن لا يكون
 (له فضل مال) أى زائد عن احتياج حال (ولكن فى ملكه) أى موجود (عز الواجب عليه من
 طعام أو دم صالح للتكفير) أى لتكفير تلك الجناية (فإذا كان فى ملكه ذلك وجب عليه أداءه)
 أى من غير اعتبار مال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء احتجاجة اليه فى المستقبل أو لا (والمتغير
 فى القدرة وقت الاداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليه مما ظهر جذا الاحتياج الى بيان أبدأ
 (وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليه ما الجزاء بارتكاب المخطورات) أى ولو كان الاثم مرفوعا
 عنهم فى فعلهما المذور لعدم اختيارهما فى تلك الحال (فلو انقلب النائم على صيد فقتله) أو على
 طيب فقلطخ به أو تغطى بثوب من غير شعوره وأمثال ذلك (فعليه الجزاء) أى بحسب ما فعله
 كذا فى المحيط (وكذلك المغمى عليه) أى حكمه حكم النائم لا حكم المجهنون والفرق بينهما
 ان المجهنون مسلوب العقل فلا يكون مكافا والمغمى عليه مغلوب العقل فلا يخرج عن دائرة
 التكليف وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى فى وجوب الجزاء الرجل والمرأة)
 أى إذا كانت الجناية منهما ولا يختص بأحدهما (والعائد والناسى) الا أن الفرق بينهما
 فى الاثم وعدمه (والخاطئ والساهى) عطف تفسير لما قبله والفرق بينهما وبين الناسى أن الخاطئ
 يتذكر أصل المخطور ولا يقصد فعل المذور ولكن يقع الامر على خلاف قصده بخلاف الناسى
 فإنه ينسى المنهى عنه ويقصد فعله وبه عماده ويطلق فعله مقصده (والطائع) أى الذاعل بطوعه
 واختياره (والمتكبر) أى من اجبر على فعله من غير رضاه (والميتدى) أى الفاعل
 ابتداء من غير سبق منه لتلك الجناية (والعائد) الذى يعود ثانية فى ارتكاب تلك المعصية حيث
 يجب عليه كفارة أخرى للجناية الثانية وفى المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف فى قتل
 الصيد بخصوصه حيث قالوا ان العائد فيه لا يفيد الكفارة بل لابد له من العقوبة الدينية
 أو الاخرية لظاهر قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه (والحاج والمعتقر) أى مفردا بهما
 أو مقرا (والمعدور وغيره) والفرق بينهما فى الاثم وعدمه ورتبه الدم وعدمه فى بعض الكفارات
 (والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصاحي والسكران) وانما عليه اثم سكره ان نسا عنه
 التعدي به (والمفتق والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أى ويستوى
 فعله بنفسه على اطلاقه (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أى ما يوجب كفارة
 (أو طيبه أو ملق رأسه) أى قبل حلول احرامه (وهو نائم أو لا فعلى المفعول الجزاء سواء كان
 أى فعل الفاعل) بأمره) أى بأمر المفعول به ورضاه (أو لا)

• فصل فى جزاء أشجار الحرم ونباته • وهو أعم من الأشجار لغة وان كان مغاير المعروف فان
 الشجر له ساق بخلاف النبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أى بقطعه أو قلعته أو رعيه
 (فعليه قيمته) أى ببقته - يل تأتى صفته (كبير كان الشجر أو صغيرا) وكذا يستوى ان يكون
 القاطع محرما أو حلالا حتى على القارن فيه جزاء واحد (فيشتري بها) أى بقيته (طعاما) من
 الحبوب التى يؤكل منها (يتصدق به على الفقراء) أى فقراء الحرم أو غيره (كل فقير نصف صاع
 من بقر) بضم موحدة وتشديد راء أى حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (ان كثر) أى
 الطعام (وان كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى لفقير واحد وان شاء

أو يتقصد به معصية العاصين
 فارحمي برحمتك اللهم) وقد
 دعوتك بالدعاء الذى علمته
 فلا تحزمنى الرجاء الذى
 عرفته (اللهم) ما أعطيتنى
 مما أحب فاجبه لى عونا
 على ما تحب واجعله لى خيرا
 (اللهم) فحبب الى طاعتك
 والعمل بها كما حبيتها الى
 أوليائك حتى يرون ثوابها
 (اللهم) بغض الى معصيتك
 والعمل بها كما بغضتها الى
 أهلها حتى يرون عقابها
 (اللهم) انك هديتني الى
 الاسلام فلا تنزعني منى حتى
 تقبضني اليك وأنا عليه
 واصرفني عن موقفي هذا
 من نضى الجوانح

اشترى بالقيمة هديا وتصدق بلحمه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لسان الاولى ولذا قال (ولو
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح
مثل قيمة الشجر فينادى الواجب بالاراقة فلوسرق بعد الذبح لاشئ عليه) اعلم ان في الهدى
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأذى بمجرد الاراقة بل لا بد من التصديق بلحمه وفي رواية
يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجوز به عن القيمة وكذا
لوسرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه لانه للاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز
فيه الهدى فانه يكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب المجموع
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فينادى
الواجب لوسرق المذبح كذا في المصنف وعلى هذا يحتص ذبحه بالحرم (وان شاء تصديق القيمة) ثم
إذا أدى قيمته ملكه وكراه الاستقاع به وان باعه جاز وبكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز
بـه (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند اثنتي عشرة الثلاثة وعن زفر وروايتان

• (فصل في جزاء صيد الحرم) • (إذا قتل صيده) أي محرم أو حلال (فعليه قيمته فان بلغت هديا)
أي ان وصلت قيمة الصيد ما يترى به هديا يختير بين أشياء كما قال (اشترابها) أي اشترى الهدى
بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى بها طعاما) أي من براوشعير
(فتصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن
تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الاصح مما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون
مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (فلا يجوز للحلال) أي
لجنايته (ويجوز للمحرم) ففي شرح القدوري أن الاطعام يجوز في صيد الحرم ولا يجوز الصوم
عند علماءنا الثلاثة وعند زفر يميز وفي المختلف لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب المجموع
فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر وروايتان فنقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم
فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدى بلا خلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر
الجمع بينهما وجب اعتبار أقواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة
وبه صرح في شرح القدوري فقال أما الحرم اذا قتله في الحرم فانه يتأذى كفارته بالصوم وفي
شرح الكنتز يلزمه جزا آن على القياس وفي الاستسكان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى
ولا يخفى أن الجمع بينهما ما يمكن بتعدد جزائهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى
اذ حرمة الحرم اعم حيث يشمل الحلال والمحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم
الآن يقال كونه أقوى من حيث انه جمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه
جزا آن

• (فصل في جزاء الصيد مطلقا في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وكيفيته ووجوبه) •
(إذا قتل الحرم صيده فعليه قيمته يقومه ذوا عدل) أي على الاصح (لها ما بهارة بقيمة الصيد)
الاولى بقيمة الصيد بلفظ الجنس الشامل للقليل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب مكان من

وهب لي ما سالتك وحقق
رجائي فيما تمنيت (اللهم)
اهدنا يا هدي واعصمنا
بالتقوى واعقر لنا في الآخرة
والاولى ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار يا من لا يشغلنا
سمع عن سمع ولا تشغبه عليه
الاصوات يا من لا تغلظه
المسائل ولا تختلف عليه
اللغات يا من لا يبرمه الخاح
المطين ولا تنجزه مسئلة
السائلين أذقنا برد عفوكم
يا أرحم الراحمين (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد وسلم
وبارك على محمد وعلى آل محمد

وشفع اللهم لنا في الدارين
محمد وآل محمد وأحسن
عواقبنا محمد وآل محمد
وأخرجنا من كل سوء
أخرجت منه محمد وآل محمد
يحرمة محمد وآل محمد صلى
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد
الجميع لأجل ولا الشوم ذنوب
بل أرحمني وتجاوز عني بركة
من حضره من أوليائك
وأحبائك (اللهم) لا تجعل
هذا آخر عهدى من هذا
الموقف العظيم وارزقنا
الرجوع إليه مرات كثيرة
بلطفك العميم واجعلني فيه
مقطعا مرحوما مستجاب
الدعاء فارتب القبول والرضوان

العمران إليه) أى إلى المقتل وتكون من صفة المكان كما ينسب بقوله (الذى يباع فيه الصيد
ويعتبر الزمان الذى أصابه) أى الصيد (فيه) على الأصح لاختلاف القيمة باختلاف الزمان
كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط للتقويم عدلان) أى لظاهر القرآن (غير الجاني) مما
نسبه عز بن جماعة إلى الحنفية وله له لعل التهمة (وقيل الواحد يكتفى) أى يكتفى بقول الواحد
من غير أن يكون هو الجاني لكن المثنى أحوط وهو الأظهر (وسواء كان الصيد مما له نظير
كالنعامة نظير البعير والحمار الوحشى شبيه البقر والظبي كالغنم) أو كان مما ليس له نظير كالجمامة
وقد ابعدهم من جعلها نظير الشاة في شربها بما إذا لا بد من الشبيه الصوري في الجملة وفي المسئلة
خلاف محمد والشافعي ومن تبعهما حيث قال لا يجب النظر فيما له نظير من النعم ولا يقوم في
النعامة بدنه وفي الحمار الوحشى بقرة وفي الظبي والضبع شاة وفي الأرنب عناق وفي البربوع
جفرو ولا يشترط عند محمد ومن تبعه في النظر القيمة فسواء كانت قيمة نظيره مثل قيمته أو أقل
أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر إلا إذا كانت قيمة مساوية لقيمة المقتول وان لم يكن
للصيد نظير كالجمام والعصفور وسائر الطيور فقيمة القيمة بالاتفاق بيننا (ثم إن بلغت قيمته هديا
فالقائل بالخيار) وقيل الخيار إلى الحكمين (بين الطعام) أى إعطاهم (والصيام والهدي وإن
لم تبلغ عن هدى فهو مخير بين الطعام والصيام وإن اختار الهدي) أى إعطاهم (فإن بلغت القيمة)
أى قيمة الصيد (بدنه أو بقرة) وكان حقه أن يقول أو شاة وله له ليدكرها لظهور أمرها (إن شاء
اشترأها) أى بدنه أو بقرة (بقية الصيد) إذا بلغت أحدهما ففقر البدنه أو ذبح البقرة (أو اشترى
بها) أى بقيمة أحدهما (سبع شياه إلا أن شراء البدنه) وهى الأبل والبقرة كان الأولى أن
يقول إلا أن البدنه الواحدة (أفضل من الأغنام) أى الشياه المتعددة فإن الفضيلة الكيفية
أعلى من الزيادة الكمية (وإن فضل شئ من القيمة) أى بعد أن اشترى ببعضها بدنه أو بقرة أو شاة
(إن شاء اشترى به) أى بما فضل من القيمة (هديا آخر إن بلغه) أى هديا (وإن شاء صرفه إلى
الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أى من بر أو صاع من شعير ونحو
ذلك (وما فضل) أى وأعطى ما فضل من إعطاء كل مسكين (إن كان أقل منه) أى من نصف صاع
(لفقره) أى لمسكين آخر وفى التعبير بالفقر وتارة بالكد كى أخرى اشعار بأن لا فرق بينهما فى الإعطاء
(وإن شاء صام عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أى وكذا عن الفاضل منه (إن قل) أى وإن
قل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصور تجزئ الصوم فى أقل من اليوم (كفى الصيد
الصغير الذى لا تبلغ قيمته هديا) فانه مخير بين الطعام والصيام (ولا يجوز فى الهدى إلا ما يجوز
فى الأضحية) من السن وهذا قول أبى حنيفة خلافا لمحمد حيث جوز صفار الغنم من الضأن
وهو الاثنى من أولاد الغنم ماله سنة أشهر ومن الجفرة وهى من أولاد الضأن ماله أربع أشهر
وعن أبى يوسف روايتان والأصح من روايته كرواية عن أبى حنيفة من أنه يجوز ما فاز على
وجه الطعام وفى الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول إلا عنقا أو جلا كفر بالطعام أو الصوم
لأباهدى ثم قال كما ذكر المصنف فلا يتصور التكفير بالهدى إلا أن تبلغ قيمته جذعا عظيما من
الضأن أو ثنيا من غيره) ثم قال وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد يكفر بالهدى وإن لم
يلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبى يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجفرة) بفتح جيم

وسكون فاه (والعناق) بفتح هين مهمل (والجل) بفتحين الجذع من أولاد النسان فنادونه
 (الاعلى وجهه الاطعام) على خلاف ما سبق (بان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوى قيمة نصف
 صاع من بر ويحوز ان يتصدق بطعم الهدى على مسكين واحد أو مسكينين) ويجوز الصدقة
 في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافا لغيرنا (ويسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشئ عليه)
 لان المقصود هو الاراقة (وان اختار الطعام للتكفير اشتراه بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى
 كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز
 ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كما هو الاصح في صدقة الفطر (الأن يفضل) أى من
 الصبيان الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه لمسكين واحد)
 لأن ما لا يدرك كله لا يترك لبعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى
 الزائد (تطوع وعليه ان يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة في الهدى (واذا فضل أقل منه) أى
 من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً وأطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً
 (ويجوز الاباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الخلق كما سيأتى (وان اختار الصيام
 يقوم الصيد) أى الصيد المقتول (طعاماً ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى
 مكان طعام كل مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بان قتل
 عصفوراً) وهو طائر مشهور (أو بربعاً فما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من
 نصف صاع (واما ان يصوم عنه) أى مع كونه أقل منه (يوماً وله أن يحتار الصوم مع القدرة على
 الهدى والطعام) خلافاً لغيره (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء صيد واحد بان
 بلغت قيمته هداه) أى منه عدة (فدبح هداه وأطعم عن هداه وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت
 قيمته هدين كان له الخيار ان شاء بجهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما ما رادى
 بالآخر أى الكفارات شيئاً أو جمع بين الثلاث كما صرح به شارح الجمع

• (فصل) ثم لا يخلو الصيد ما أن يكون مأكول اللحم) كالطير وحمار الوحش والحمام
 (أو غيره) أى غير ما كول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد
 (الأقل) أى ما كولا فيجب قيمته بالغة ما بلغت هدين أو أكثر وان كان) أى الصيد (الثانى)
 أى غير ما كول (فتجب قيمته أيضاً غير انه لا يجاوز ما) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل قبل
 لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي انه لا يبلغ ما بل يتعص من ذلك وقال زفر يجب قيمته
 بالغة ما بلغت كما في ما كول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (فأوفاه عليه جزاءه) أى
 عندنا (لا يجاوز دمين) واما ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

• (فصل) ولو قتل) أى محرم (صيداً لم يملكه) بفتح اللام المشددة (كالبارى والشاهين
 والمقرو والحمام الذى يجي من المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الاصناف) أى
 أنواع الطيور (التي تتخذ لترفه) أى للتسلية بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعليه قيمتان قيمته
 معلية بالغة ما بلغت لما ملكه وقيمة غيره معلية لحق الشرع ولا تقبى زيادة القيمة بسبب التعليم لحق
 الشرع وأما زيادته الحسن في ذات الصيد فمعتبرة) أى في حق الشرع أيضاً في رواية (كالهام
 المطوقة) بفتح الواو المشددة (والمصوتة) بتشديد الواو المكسورة (والصيد الحسن المبيع) أى

والتجاوز والغفران والرزق
 الحلال الواسع وباركلى
 في جميع أمورى وما أرجع
 اليه من أهلى ومالى
 وأولادى (اللهم) صل على
 محمد وعلى آل محمد
 وأزواجه وذريته وبارك
 وسلم (اللهم) سلم لى دينى
 ومن على بطاعتك
 ومن ضالتك وترك مالا
 ينبغى (اللهم) ان العشيبة
 من عشايا متحك واحداً يام
 زلفتك فيها تقضى اللهم من
 الحوائج لمن قصده لا تترك
 في قصده منها شيئاً فكل
 انسان فيها يدعى وكل خير
 فيها من عندك يرتجى
 أنتك الضوامر من الفج

الجامع بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل يقوم الصيد حيا أو مذبوحا لما في حق المالك فيقوم حيا وأما في حق الشرع فعبارة بعضهم تفهم انه يقوم حيا وصرح في المحيط بانه يقوم لحما) قال السمرقندي في شرح النقاية اذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية لقيمة الصيد حيا يجوز ان انتقصت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما نقص بالذبح كما في المحيط وفي خزانة الاكل ولا عبرة في الحمام الى تعالى السفهاء في قيمتها لا تقوم على الحرم الاعلى اللحم أو قيمة القراح التي تؤكل انتهى فتأمل

* (فصل في جزاء اللبس والتغطية) * أي المخطورين (والتطيب والخلق وقلم الاظفار) أي على اطلاقها (اذا فعل شيئا من ذلك) أي عماد كرم من الاشياء المخطورة (على وجه الكمال) أي عا يوجب جنابة كاملة بان لبس يوما أو طيب عضوا كاملا فهو ذلك (فان كان) أي فعله (بغير عذر فعليه الدم عينا) أي حتما عينا وجزا ما مينا (لا يجوز عنه غيره) أي بدلا اصلا (وان كان) أي صدوره عنه (بعذر) أي معتبر شرعا (فهو مخير بين الدم والطعام والصيام) أي بتفصيل يأتي فيها من الاحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادرا على الدم أو الطعام (فان اخذنا الطعام) أي اعطاه أو اطعماه أو غلبه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو أفضل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالقطرة (أو دقيقة أو صاعا من تمر أو شعير) وسويق كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الاولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة معناه ان يؤدي نصف صاع من دقيق البر مثلا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزيد فقال النصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في السكاكي ان اداء القيمة أفضل وعليه الفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير وقيل المنصوص عليه أفضل لانه أبعد عن الخلاف فهو أحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوبا واحدا عنه فان أصاب كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جازوا الا فلا (ويجوز فيه التملك) أي تملك المنصوص عليه بالا عطاء والتسليم بخلاف وكذا التملك قيمة المنصوص عليه غدا لانه لا يجوز اداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أولا فلا تجزئ الحنطة عن الحنطة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عنها بالقيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والاباحة) أي وتجوز فيه الاباحة أيضا بالوضع والتفويض للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافا للحمود وعن أبي حنيفة روايتان والاصح انه مع الاول لكن هذا الخلاف في كفارة الخلق عن الاذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الاباحة ولا خلاف (وان أراد أن يطعم طعام الاباحة بصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم منه) بان لا يكون هناك مانع وحاجز عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أي مرتين من الاكل (مشبعين غدا وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف بيان لهما الا انه يجوز كونهما صورا وعشاء أو غدا وعشاء من ليلتين الاولى أولى فان غداهم لا غير وعشاءهم نقط لا يجزئ ليلتين لكن ان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جازوا المستحب أن يكون مأدرا وفي الهداية لا بد من الايام في خبر السمرقندي وفي المصنف غير البر لا يجوز الا باعدام وفي البدائع يستوى كون الطعام مادوما وغير

العصبي وهامت المهاج
من شعب المصطفى أبرزت
لا وجوهها المعونة ومنك
كانت المعونة صابرة على
افح السهام وبرد ليل
التهايم برجوك ما لا خلف
له من وعدك ولا منزل له
من عظيم برك فيا منيلا من
شأنه ويا منيلا من شاء
فضله ويا ملكا في عظمته
ارحم صوت حزين يخفق
ما تروى عنه من خلقك لتن
مددت يدي داعيا طالما
كففتني ساهبا نعمتك
تظاها على عند الغفلة
وكيف آيس منها عند
الرجفة لا يزال رجائي فيك
عند

أدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزاً بلا داء أجزأه وكذا لو أطمع خبز الشعير أو سويقاً أو تمران
ذلك قد يؤكل وحده ثم المعتبر هو الشبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو
ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا أجزأه وإن لم يبلغ ذلك صاعاً ونصف صاع ولو كان أحدهم
شبعان قبل لا يجوز وإليه مال شمس الأئمة الحلواني والله سبحانه أعلم (وإن اختار الصيام فعليه
صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالتى للسرعة الى الكفارة والمسابقة الى الطاعة ولخافة القوت
بالفقر والموت (ويجوز) أي صومه (ولو متفرقا وإن لم يفعل شيئاً منها) أي من الافعال المحظورة
الذكورة (على وجه الكمال) بأن لبس أقل من يوم أو تطيب قلبه لا ونحو ذلك (فعليه) أي لكل
جنبه ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حقاً (لا يجوز فيه الصوم إن كان) أي فعله
ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وإن كان) أي صدوره عنه (بعد زفه ونحوه بين الصدقة) أي
الذكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدى فإن أهدي فيجوز بالاولى إذا قسمه على ستة
مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره

• (فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها) أعلم أنه حينئذ أطلق الدم أي في عبارات القوم
من أصحاب المناسك (فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع) أي من مواضع الجنائيات (الافى
موضعين الاول إذا جامع الحاج بعد الوضوء بعرفة) أي في زمانه الى ان يخلق في أوانه (فانه
يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني إذا طاف طواف الزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساء
فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر إذ تقدم انه إذا مات بعد الوضوء وأوصى
بإتمام الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق
ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجماع
قبل ادراكها من طواف العمرة ولا إذا طوافها بالوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء
(أما شرائط جواز الدماء) فخمسة عشر شرطاً (فالاول منها) أي من الشرائط (ان يكون
الهدى ثنياً) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه
ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذاً من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة
على ما في الجمع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله إذا كان عظيماً)
أي في الاستحسان وتفسيره انه لو خط بالنثى اشتبه على الناظر انه منها وما إذا كان صغيراً لم يسم
فلا يجوز له إلا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني ان يكون) أي الهدى
(سالم من العيوب) أي المعتبرة في الاضحية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي
في أصل الحلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة
قال هو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والاذن والالية كلها أو أكثرها
ولا التي يبرس ضرعها ولا الذاهبة ضوء إحدى عينيها ولا الجفاء التي لا تخ لها والعرجاء التي يمنع
عرجها من مشيها ولا المر بضة التي لا تعطف ولا التي لا اسنان لها الا إذا كانت تعطف على
الاصح ولا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنها طولاً أو من قبل
وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنها كى وكذا الجرباء إذا كانت معينة وكذا
الحولاء وكذا الجاهات التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثام وإن
كنت لأصل اليك الابل
فأسألك الصلاح في الولد
والامن في البلد وعافنى من
الحسد والذهر والكبد
(اللهم) لأن على حقوق
فتصدق بها على ولداك
على تبعات فتعلمها عني
(اللهم) ان استغفاري اياك
مع كثرة ذنوبي للؤم وإن
ترك الاستغفار مع معرفتي
سعة مغفرتك ليحزن (اللهم)
كم تعجب الى بعمك
وأنت غنى عني وكم أتفرض
اليك بعصيتك وأنا في قبضة
قدرتك مفتقر في كل لحظة
الى رحمتك يا من إذا وعد
وفى وإذا أوعده عفا (اللهم)
ارض عني فإن لم ترض عني
فاعف عني فقد يعفو المولى
وهو غير راض

وقال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرفاء وهي التي شقت أذنهم وانحر قاموهي التي
 خرفت أذنهم وانحر قاموهي المسحورة الاذن من كى أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) بالاتفاق
 سواء وجب شكرا او جبراسوى الهدى الذي عطب في الطريق كما سيأتى بيانه (والرابع
 ناخيره عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقق في كفارة اليمين قبل الحنث خلافا للشافعي
 (والخامس ان يكون من الذم) المذكور من الشاة والبعر والبقرة فلا يجوز نحره والدجاجة
 خلافا لما يتوهمه العلامة (والسادس الذبح فلو تصدق به حيال يجزى) نعم لو أعطاه ووكله بذبحه
 وأكله جاز (والسابع التصديق به على فقير فلو أعطاه) أى المتصدق لحلم هديه (أفنى لم يجز)
 بخلاف الفقير فانه اذا أخذه ووجهه لغنى او باعه اياه جاز لما في حديث بريرة فلو تصدق احد على
 فقير طعاما او دما واراد الفقير ان يطعم غيره ما أخذه سواء كان ذلك الفقيه هو المعطى او ابنه
 او غنيا آخر يجوز على سبيل التماثل تبدل الملك فتبدل الملك كتبدل العين ولا يجوز على سبيل
 الاباحة لعدم تبدل الملك لانه يأكله على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له ما تادهم فاضلا عن
 مسكنه وما لا بد منه وعن دينه وان كان له أقل منه فهو فقير حل له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام
 الغنى عليك واباحة واما ابن السبيل المنقطع عن ماله وكذا ما كان له وعليه مدين بطالب من
 جهة العباد يجوز اطعامه عليك واباحة (والثامن عدم الاستهلاك فلو استهلكه بنفسه بعد
 الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان وجهه لغنى أو تلقه اوضيعه (لم يجز وعليه قيمته) أى ضمان قيمته
 للفقراء فبتصدق بها عليهم بان كان مما يجب التصديق به بخلاف ما اذا كان مما لا يجب عليه
 التصديق به فانه لا يضمن شيئا كما ينبه بقوله (الافى هدى القران والمثمة) أى التمتع (والتطوع
 فانه لا يجب) أى على مستهلكه (فيما شئ) أى من الضمان لادله ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح
 (بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) أى الضمان (ولاشئ عليه) أى فى النوعين السابقين
 اما اذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره فى النوعين ولا يجوز تصديق القيمة فيما وجب
 شكرا او جبرا اذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه فى النوعين الا فيما لا يجوز له اكله
 ويجب التصديق به فعليه التصديق ببقته على ما فى البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شئ من
 لحوم الهدايا فان باع شيئا أو اعطى الجزا اجره منه فعليه ان يتصدق بقيته وقال الطرابلسي
 ولا يعطى اجرة الجزا منها فان اعطى صلا الكل لحاله لانه اذا شرط اعطاه منه يبق شريكه فيها
 فلا يجوز الكل لقصد الهضم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه
 من غير الاجرة جاز ان كان اهلا للتصدق عليه (والثاسع عدم اشتراك من يريد لغير القرية فغيره
 يتصور الاشتراك كالبدنة) من الابل او البقرة بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما وجب انواعا
 من الصدقة الا اذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من حنطة
 أو صاع من غيرها (فلو اشتركت سبعة فى بدنة) جاز عند الاثمة الاربعة بشرط قصد القرية يضمن جميع
 السبعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التزويق فى الجملة ولو كان
 اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد الهضم) أى لنفسه او لغيره
 (لم يسقط عن احدهم) أى ما يجب عليهم وكذا اذا كان احدهم للشركاء ليس من اهل القرية
 كالكافر ثم اعلم ان لكل من وجب عليه تم من المناسك جاز ان يشترك ست نفرة ووجوب الهدايا

(اللهم) انى أعوذ بك من
 الفقر الا اليك وأعوذ بك
 من الغنى الا بك اجعلنا
 ممن يتصدق بتوفيقك
 وامتناع على ملة الاسلام
 واحسننا فى زهرة سيد
 الانام عليه أفضل الصلاة
 والسلام برحمتك يا أرحم
 الراحمين (اللهم) نورك
 اهتدينا وبفضلك استقمنا
 وفى كنفك أصبحنا وأمسينا
 أنت الاول فلا شئ بعدك
 نعوذ بك من القلم
 والكسل ومن عذاب القبر
 ومن قسمة القسنى والفقر
 (اللهم) نهنا لم نذكر فى
 أوقات الغلات واستعملنا
 فى طاعتك فى أيام

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتمتع واحصار وحرأ صيد ونحو ذلك واتحاد الجنس
افضل وان اشترى جزوا او بقرة لمتعة مثلا ثم اشترك فيها ستة معه بعدما وجبها لنفسه خاصة
لا يجوز لانها لأوجبها صار الكل واجبا عليه وليس له ان يبيع مما وجبته هديا فان فعل فعليه
ان يتصدق بتمته لكن ان نوى عند الشراء ان يشرك فيها ستة نفر أجزأته والافضل ان يكون
ابتداء الشراء منهم او من احد عهم بأمر باقهم وای الشركاء فحرأ في مكانه وزمانه أجزأ الكل
ثم يتقسم اللحم بالوزن فلو اقساموا جزا فالجزا اذا كان مع شيء من الاعارح والجداد اعتبارا
بالبيع على ما في شرح الجمع (والعاشر ان يكون الذبح) اي وقوعه (يوم النحر) المراد به جنسه
(أو بعده) أي بعده مضى يوم النحر (في هدى المتعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام
النحر الا هدى المتعة والقران بالاجاع فلا يسقط لو ذبح قبلها خلافا لما بعدهما وذهب القدوري
الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضا والجهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر أفضل اجماعا وأما هدى الاحصار فلا
يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافا لهما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان أبا يوسف
مع أبي حنيفة واحله عندهما وياتان (والحادى عشر النية) أي بان يقصد به عن الكفارة وان
تكون النية مقارنة لفعل التكفير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان
يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أي من الفقراء والمساكين ولومن مساكين غير الحرم
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أي تصدقه (لو تصدق به على أصله) أي من أبيه وجده وأمه
وجده ولو علوا (أو فرعه) أي من ابنه وبقته وأولادهما وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم فليكن
واباحة المأطعم أخاه أو أخته جازا اذا كانا فقيرين ولو أطم ولده أو غنيا على ظن انه اجنبى او فقير
ثم تنى حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف لا يجوز (او مملوك) أي من قن
او مدبر ونحو الامكاته (او هاشمى) على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوى وبه نأخذ
(او زوجته) أي امرأة المتصدق (او زوجها) أي زوج المتصدقة (ويجوز) أي تصدقه (على
الذى) أي اذا كان فقيرا من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا النذر
والتطوع ودم المتعة (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لحربى ولو مستأمن
والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكتابى) والظاهر انه يكون مقبولا بان لا يكون
مشركا لله بعيسى او عزير وقد سمى الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعى
المذهب وتركه عند الايجوز (والخامس عشر الملك) أي الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاة لغيره
فأجزأه وضمنه فليكنه حيث لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) أي بلحمه (عدد المساكين) كما
اشترع عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة
وهل يشترط عدد المساكين صوة في الاطعام فليكنه واباحة قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع
طعاما متعسسا كين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع او غدى
مسكينا واحدا وعشاء متعسا بأجزاء ما لو دفع طعاما ستة مساكين الى مسكين واحد
في يوم دفعه واحدة او دفعات فلا راي يقيسه واختلف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامة
لا يجوز الا من واحد وعليه المقتوى (ولا فقراء الحرم) أي ولا يشترط ان يعطى فقراء الحرم

المهلة واسلك بنا الى
جنتك طريقا سهلة (اللهم)
اجعلنا من آمن بك فهديته
وتوكل عليك فكفيتهم
وسألك فاعطيتهم وتضرع
اليك فرحتهم نسألك
موجبات رحمتك وعزائم
مقفرتك والغنية من كل بر
والسلامة من كل اثم
والقور بالجنة والنجاة من
النار (اللهم) يا عالم الخفيات
يا سامع الاصوات يا باعث
الاموات يا مجيب الدعوات
يا قاضى الحاجات يا خالق
الارض والسموات أنت
الله الذى لا اله الا أنت
الواحد

الذي لا يجزل والحليم الذي
لا يجزل لا راد لأمرك
ولا معقب لحكمك رب
كل شيء ومالك كل شيء
ومقدر كل شيء أسألك
اللهم ان ترزقني علما
نافعا ورزقا واسعا وقلبا
خاشعا ولسانا ذا كرا وعلا
زا كيا واجيئا خالصا وهب
لنا انابة المخلصين وخشوع
المتقين وأعمال الصالحين
وبقين السادقين وسعادة
المتقين ودرجات الفائزين
نا أفضل من قصدوا كرم
من سئل وأحلم من عصى
ما أحلك على من عصاك
وأقربك الى

(ولا الحرم) أي ولا ان يتصدق به في ارض الحرم (فلو تصدق به على غيرهم) أي غير فقراء الحرم
(أو أخرجه) أي أخرجه (من الحرم بعد الذبح) أي بعد ذبحه في الحرم (فتصدق به) أي في خارج
الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جاز وفقراء الحرم أفضل) أي مطلقا (الا ان يكون غيرهم
أجود) أي أكثر حاجة واظهر فاقة منهم (ولا يجوز عن الدم) أي بدلا عنه (اداء القيمة) أي
دفع قيمته ولو حيا (الا اذا كل أو تلف مما لا يجوز) أي له (الا كل منه فعليه قيمته) أي حينئذ
(يتصدق بها) أي على الفقراء ثم اعلم ان الاضحية واجبة على كل مسلم حر مقيم موثر
يستوى فيه المقيم بالامصار والقرى والبادي فلا تجب على المسافرين ولا على الحاج اذا
كان محرما وان كان من اهل مكة كذا في الخزانة واهل وجهه انه يجب على الحاج دم قران
أو مئة ويستحب لهم دم افراد فيسقط عنهم دم الاضحية تخفيفا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيدين
اجامعا وكذا صلاة الجمعة يعني عند بعضهم قال السجاري في منسكه ولا تجب الاضحية على المسافر
والحاج لان فيه الحلق المشقة بالمسقة وتجب على اهل مكة لعدم المشقة فيهم ولعله اراد بأهل مكة
من لم يحج منهم ولا يبعده اذا أراد عومهم فقد قال الحدادي وما اهل مكة فتجب عليهم
وان كانوا حجوا كذا في السكرخي وذكر في المجتهدى أنها لا تجب على الحاج اذا كان محرما وان
كان من اهل مكة والله سبحانه اعلم

* (فصل في احكام الصدقة) وهي التي في الجناية الناقصة وهي تارة مقدرة كما تستحب مقبدة
واخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأ وصاع من غيره) كالتمر
والشعير (الا في جزاء اللبس) أي لبس ما لا يجوز له لبسه وفي معناه التغطية (والطيب والخلق)
أي الرأس وغيره من اعضاء البدن وفي معناه القص وسائر ازالة الشعر (والقلم) أي تقليم
الاظفار فانه حينئذ (اذا فعل شأنها) أي من المخطورات المذكورات (كلا) أي على وجه
كمال بان لبس يوما وطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بهدر) أي بخلاف ما اذا كان بغير عذر فانه
يقتسم فيه الدم (فالمراد فيه) أي في هذا النوع أي من الجناية بهذر (من الصدقة ثلاثة أصوع
من براو ستة اصوع من غيره) أي مع تخييرها ايضا بين الهدى وصيام ثلاثة ايام (والا) عطف
على الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أي وان كثر (والقمل) أي اذا لم يزد على عدد الثلاث
(وسقوط شعرات) أي قبله بسبب قطعه او حلقه لا بمجرد السقوط (واللبس) أي ولا في اللبس
اذا كان (أقل من ساعة ففيها) أي في الصور المذكورة ونحوها (بطام شيا) أي من الصدقة
(ولو يسيرا) أي ولو كانت قليلة لتحديث غرة خير من جرادة وهذا الذي ذكره احكام الصدقة
(واما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول سابقا فصل في احكام الصدقة
وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول القدر) أي المقدار الكامل من
انواع المطعومات (وهو ان يكون نصف صاع من برأ وصاع من غراوشعير) اتفاقا (او
زيب) أي على الاصح لما فيه من خلاف سبق (فلا يجوز اقل منه) أي من القدر المذكور
من أحد النوعين (وان زاد فهو ونطوع) أي يناب عليه (وبعتبر الصاع وزنا) أي من جهة
وزنه (وهو) أي الصاع (ان يسع ثمانية ارطال) ومعرفة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع
محله الكتب المبسوطة وقد ينسب صدر الشريعة في شرح الوقاية وقد ختمته فوجدته نصف

صاع تقرير من الحب المصري اذ لم يكن مغر بلا قدر كيل مكى وربيع من الكيل المتعارف في
 زماننا ومن اللقيى التظيف مقدار كيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوى قال الصاع غمانية
 ابطال عما يستوى كبله ووزنه ومعناه ان العدم والمأش والزيب يستوى كبله ووزنه
 وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالمشعر فتارة يكون الكيل اكثر
 كالمخ فمقدار المكاييل بما لا يختلف كبله ووزنه فاذا كان المكيال يسع غمانية ابطال من
 العدم والمأش فهو الصاع الذى يكال به الشعير والتمر (الثانى الجفنس) أى الجفنس الخاص
 الشامل لانواع من المطعومات (وهو البرودقيقه وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر
 والزبيب فهذه أربعة أنواع لخاص لها) اى من الانواع (التي يجوز ادائها من حيث القدر
 واما غيرها من انواع الجبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اى ادائه
 (الاباغتبار القيمة كالارز) بضمين فتشديد زاي (والذرة) بتخفيف الراء (والمأش والعدس
 والجص) بضم فتشديد ميم مضمومة (وغبر ذلك) من الجبوب المطعومات كالباقلا ونحوه
 (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز) اى دفع عين الخبز (وزنا) اى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح
 قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اى دفع عين الخبز (وزنا) اى مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح
 وقيل اذا أدى من وزن خبز الحنطة يجوز (ولا يجوز) اداء المنصوص عليه بعبه (بالجر على
 البذل مما قبله (عن بعض) أى بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الاولى
 من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الاخر (فلو أدى نصف صاع
 من حنطة - بيده عن صاع من حنطة وسط) أى فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال
 اختلاف قدر المتجاسين (اونصف صاع) اى اداه (من غير تبلغ قيمته نصف صاع من بر
 أو أكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (لم يجز) وهذا مثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أى
 الاختلاف (فى خلاف الجنس) أى المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أى
 لا باعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمنا من الذرة) أى ونحوها من الرز والعدس (تبلغ قيمتهما منوين
 من الحنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يجعل الذرة بدلا عن الحنطة) أما اذا أراد ان
 يجعل الحنطة بدلا عن الذرة (بان يعطى اقل من منوى الحنطة يبلغ قيمتهما من الذرة ما يبلغ قيمة
 نصف صاع من الحنطة (فلا يجوز) والاولى ان يراعى فى الدقيق والسويق القدر والقيمة) أى
 احتياط على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) اى ومعناه (ان يؤدى من دقيق البر نصف صاع
 تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابي يوسف اداء نصف صاع من دقيق اولى من البر (ويجوز
 اداء القيمة فى الكل دراهم اودنانير او قلويا او عروضا أو ماشاء) اى من الامتعة (والدقيق اولى
 من البر) وفيه ما تقدم وعن ابي بكر الاعمش تفضيل الحنطة (والدراهم اولى من الدقيق والبر)
 نفي الكافى ان اداء القيمة افضل وعليه الفتوى لانه ادفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص اولى)
 لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكمل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف
 صاع من بر) كما هو الاصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اى بالاقبل منه (على
 فقيرين او أكثر) بالاولى (لم يجز الا ان يكون الواجب اقل منه) اى من نصف صاع من بر فانه
 يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اى

قوله والجص بضم الخ
 فى الصباح بكسر الحاء
 وتشديد الميم مكسورة
 ومفتوحة اه مختصرا

من دعاك واعطاك على من
 سألك لك الخلق والامر
 ان أطعناك فبفضلنا وان
 عصيناك فبعلك لامه دى
 الامن هديت ولاضال الا
 من أضلت ولاغنى الامن
 أغنيت ولافقير الامن
 أفقرت ولامعصوم الامن
 عصمت ولا مستورا الامن
 سترت نسألك أن تهب لنا
 جزيل عطائك والسعادة
 بلقائك والمزيد من نعمك
 وآلائك وأن تجعل لنا نورا
 فى حياتنا ونورا فى مماتنا
 ونورا فى قبرنا ونورا فى
 خسرنا ونورا تتوسل به

الك

الفقير الواحد (اكثر منه) اى من نصف الصاع (فهو) اى الزائد منه (تطوع له) اى لا يجب
 من صدقته الواجبة عليه (الرابع اهلية المحل المصروف اليه للصدقة) اى المذكون وغيرها
 (وهو ان لا يكون غنيا) اى شرعيا (وهو من له ما تادى به) او عشرين مثقال ذهب او نصاب آخر
 من النصب (فاضلاع مسكنه) اى الذى يحتاج الى سكنه هو او من يكون فى مؤتته (وكسوته
 وأثاثه) اى متاع يته من فرش واداة من نحاس وغيره (وفرسه) اى المحتاج لركوبه (وخادمه)
 اى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحويل الحول ولا الخلاء) اى امكانه لقله زمانه (بخلاف
 الزكاة) حيث يشترط فيه حولان الحول لامكان التحويل باعتبار اختلاف الفصول (ويجوز اطعام
 ابن السبيل) وكذا اعطائه والمراد به المسافر (المنقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع الغزاة
 والحجاج وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة الثواب بالنسبة الى بعضهم
 لاختلاف حالهم (ولا يملوك) اى ولا يملكون غنى رجوع ماله اليه فى ما له لان العبد وما فيه
 لمولاه (ولا طفله) اى الولد الصغير للغنى بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا هاشميا ولا يملوك
 ولا مولاه) اى حنوفه وقبيل يجوز دفعه اليهم فى زماننا وبه أخذ الطحاوى (ولا حرييا
 ولو مستأمن) اى ممن دخل دار الاسلام بأمن (ويجوز لاهل الذمة) على خلاف فى بعض
 الكفارات كما تقدم (وان لا يكون) اى لا يأخذ (أصل المكفر) اى ابا المتصدق وأمه او احدا
 من اجداده وجداته (ولا فرع) من أبنائه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان
 حقه ان يقول ولا يملوك (ويجوز للاخ والاخت) وكذا سائر الاقارب ولو من ذى الرحم المحرم
 الذين يجب عليه نفقتهم كالم والعمة والخال والخالة (ولو أطم) اى أهدا (على ظن انه أهل)
 للطعام او الاعطاء بأن أعطى ولده على ظن انه اجنبى أو غنيا على ظن انه فقير (فظهر خلافا
 جاز) على الصحيح (الا فى يملوك) اى فيما اذا تبين ان الذى أعطاه يملوك فانه لا يجوز (الخامس
 التأخير عن الجناية) فان سبب الكفارة فعل المحظور فلو قدمها على الجناية لا يجوز كما لو قدم
 كفارة العين على الحنث فانه لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن وافقه (السادس ان يكون الفقير
 ممن يستوفى الطعام) اى ممن يقدر على استيفاء كائين مشبعين فى الجملة (وهذا) الشرط (فى
 طعام الاباحة خاصة) لافى التملك اذ يجوز تملك الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) اى فيما بين
 الفقراء والمساكين (فطيم) اى صغيرا كل ويشرب الا ان كله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير
 (لا يجوز ولو كان مراهقا جاز) لان ما قارب الشئ يعطى حكمه ولانه قد بيا كل ما لا يابا كله بالغ
 (السابع وهو ايضا مختص بطعام الاباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطعمهم فى وقتين) اى
 تحتلفين (غدا وعشاء او بصورا وعشاء او) بان يطعم فى وقتين متعديين بان يكونا (غدا ومن او
 عشاء من) وكذا يجوزين (والاول اولى) بناء على ان المتبادر من لفظ الطعام هو الاستغناء التام
 عن الطعام ولقوله عليه الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وان اقتصر) اى فى اطعامهم
 (على وقت) واحد بان غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لم يجز) اى ولو كانوا كثيرين (الثامن
 ان يكون الطعام) اى الحاضر (مشبعا) بكسر الباء اى قدر ما يمكن اشباعهم (فى الوقتين جميعا)
 اى فى كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم سبعان) اختلف المشايخ فيه (قبيل لا يجوز) واليه
 مال شمس الأئمة الحلوانى وقيل يجوز والاقل أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما فى الذخيرة

ونورا تقوز به لديك فانا
 ييا بك سائلون ونسوا لك
 معترفون وللقائك راجون
 (اللهم) اهدنا الى الحق
 واجعلنا من أهلنا وانصرنا
 به (اللهم) اجعل شغل
 قلوبنا بذكر عظمتك وفراغ
 أدينا فى شكري ونعمتك
 وأنطق السنتنا بوصف
 سعتك وقنا نواب الزمان
 وصوله السلطان ووساوس
 الشيطان فاكفنا مؤنة
 الاكتساب وارزقنا غير
 حساب (اللهم) اختم
 بالخيرات آجالنا وحقق
 بفضلك آمالنا وسهل الى
 بلوغ رضاك سبلنا

ولو قدم طعاما قنبلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طعاما قلبلا لا يبلغ قدر الواجب وشبعوا منه
 جاز) حتى لو قدم أربعة أرغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا أجراً وان لم يبلغ ذلك
 صاعاً ونصف صاع (ولا يشترط الادام في خبز البر) والمستحب ان يكون أدوماً (واختلف
 في غيره) أي في غير البر في المعنى غير البر لا يجوز الادام وفي الهداية لا بد من الادام في خبز الشعير
 وفي البدائع سواء كان الطعام أدوماً أو غير أدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزاً بلا ادام أجراً
 وكذلك لو أطعم خبز الشعير أو سويقاً أو تمر الآن ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين
 طعام التملك والاباحة) حقه ان يقول بين التملك والاباحة أو بين الاعطاء والاطعام (بان
 غداهم وأعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان عشاهم وأعطاهم قيمة الغداء أو السهور (أو نصف
 المنصوص) أي ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بلا خلاف (وكذلك ان أعطى كل
 مسكين نصف صاع من شعيراً أو تمر ومد من بر جاز) على ما ذكره في الاصل وفي البقالي اذا غداه
 وأعطاهم دافيه رويان والله اعلم (التاسع النية المقارنة) بكسر الراء أي المتصلة (افعل التكفير
 فان لم تقارنه) أي الفعل بان نفع دمت عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط
 الوجودية (ولا يشترط عدد المساكين) أي في الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) أي بل
 يعتبر عددهم معنى (فلودفع طعام ستة مساكين مثلاً وهو ثلاثة أصع) مثلاً أي وكذا حكمه
 في الأقل أو الأكثر (الى مسكين واحد في ستة أيام) أي مثلاً (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعاً
 من غيره (أو غدى مسكيناً واحداً وعشاها) أي واحداً كلامهم ما (سنة أيام أجراً) أي بلا خلاف
 عندنا (أو لودفعه) أي طعام جمع من المساكين (اليه في يوم واحد) أي الى مسكين واحد (دفعه
 أو دفعات) أي في يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) أي بدلا عن طعام واحد أو عن مسكين
 واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية فيه عن أئمتنا وأما لو
 اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بلا خلاف

• (فصل كل صدقة تجب في الطواف) • أي بعد ادراك ركعة من أربعة اشواط (فهي) أي كل شوط
 نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السعي صدقة كما يجب بترك
 كل أشواط دم (أو في الرمي فلكل حصاة صدقة) وفي ترك كل دم (أو في قلم الاظفار) اذا كان
 اقل من خمس (فلا بكل ظفر) أي صدقة (أو في الصيد) أي في نقصانه أو في صيده الحرام اذا لم يكن
 تبلغ قيمته هدياً (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) أي تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ
 من اللباس والطيب والحلق والقلم حتماً بان لم يكن عن عذر وكان حنانياً كحلا فلا يجوز عنه
 غيره وان وجب على التخير بأن صدر عنه شئ منها عذراً فان اختار الدم اختص بالحرم فلو
 ذبحه في غير الحرم لا يجوز عنه عن الذبح لكن ان تصدق بلحمه ودفع الى ستة مساكين كل مسكين
 قدر قيمة نصف صاع يجوزته على ما صرح به في شرح الطحاوي

• (فصل في أحكام السيام في باب الاحرام) • أي كفارته (وله شرائط) أي خمسة (الاول
 النية) أي نية لكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثاني تيميت النية وهو ان ينوي) أي يقصد
 الصوم بقلبه (من الليل) أي بعضهم من أوله وآخره (فلو نواه نهاراً) بأن أصبح ولم ينومن الليل ثم
 نوى نهاراً ولو قبل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) أي لا يصح صومه عن الكفارة

وحسن في جميع الاحوال
 أعاننا (اللهم) اغفر لنا
 ولا تأمنا كما ربونا صغارا
 واغفر لنا صغارتنا وعامتنا
 وللمسلمين والمسلمات فانك
 جواد بالخيرات يا من لا تراه
 العيون ولا تخاطه الظنون
 ولا تصفه الواصفون ولا
 يحيط بأمره المتكبرون
 يا من قد الغرق يا منجي الهلكي
 يا شاهد كل نجوى يا منتهى
 كل شكوى يا حسن العطاء
 يا كريم الاحسان يا دائم
 المعروف يا من لا غنى لشيئ
 عنه ولا بد لكل شئ منه
 يا من رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كاليمين وجزاء الصيد والقران والتمتع والخلق
 وغيرها (الثالث تعيين النية وهو ان ينوي الصوم عن الكفارة) أى الخصوصية (فلا يتأدى
 بطلق النية ولا بنية النقل ولا بنية واجب آخر) كالنذر وكفارة اليمين ونحوهما (الرابع ان ينوي
 الصوم والمضاف اليه بان يقول صوم المتعة) أى مثلاً (أو جزاء الخلق) أى مثلاً (أو غيرهما) أى
 من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بان اقتصره على نية الصوم من غير ان يضيفه أو أضافه الى شئ
 آخر (لم يجز) أى في جميع الكفارات لقوت شرط التعيين فهذا الشرط مندرج فيما قبله
 فأحدهما مكر مستغنى عنه (الخامس ان يصوم في غير الايام المنهية ورمضان) أما كون صومه
 في غير رمضان فالشرط ظاهر لان صومه ينصرف حينئذ الى فرضه الا في بعض الصور ففي
 الفصول العمادية اذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه عما نوى
 عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة اذا صام المسافر بنية
 واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان وأما في الايام المنهية عنها
 فيحرم الصوم فيها لكن كونه شرطاً أن لا يقع صومه فيها فيجوز بحث لانه ينقصد الصوم فيها كما لو
 نذر صوم يوم منها فانه يجب ان لا يصوم فيها فلا صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار
 الصوم أو وجب عليه الصيام في أى جزاء كان صام في أى موضع شاء وأى زمان شاء قال في
 البحر يوم النحر أو غيره قال وهذا مخالف لما قالوا انه لا يجوز صوم هذه الايام المنهية مطلقاً قلت
 لا مخالفة ولا منافاة فان كلامهم محمول على الحرمة مع الصحة وما في البحر على الصحة مع الحرمة
 وكذا على هذا يحمل ما نقل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لاحد صومها في متعة ولا قران
 ولا احصاء ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 أيضاً انتهى وقوله ولا من التطوع صريح في المدعى اذ يصح صوم التطوع فيها بالاخلاف مع
 الحرمة اجماعاً ثم أغرب المصنف في تقريره حيث قال ثبت انه لا يجوز صوم يوم النحر وأيام
 التشريق عن كفارة الصيد وغيره من كفارات الحج فقوله في البحر يوم النحر غير مأخوذ قلت
 لا يخفى انه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم صحته عنه لانه ليس شرطاً وأما قول الكرماني
 ويصوم سبعة أيام بعد أيام النحر فقال السروجي هو سهواني يعنى صوابه بعد أيام التشريق
 أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام النحر تعالياً بحيث تشمل أيام التشريق كعكسه فزاده ان يصوم
 السبعة بعد الايام المنهية لثلاث يقع في الحرمة ولا دلالة فيه على ان كون الصيام في غيرهما من شروط
 الصحة (ولا يشترط في شئ منها) أى من الكفارات (التتابع) أى تتابع الصيام فان شافره وانا
 شاء تابعه وهو الافضل بناء على استحباب المسارعة الى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم
 كفارة اليمين لقراءة ابن مسعود رضى الله عنه بعد قوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
 متتابعات خلافاً للشافعي رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أى كون صومه فيه
 فيجوز صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم أكمل نظر الى مضاعفة الحسنه (ولا الاحرام)
 أى ولا كون صومه في حال مباشرة الاحرام (الا في صوم القران) أى وما بعينه من التمتع
 (الثلاثة) أى الايام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول الا في صوم الثلاثة
 للقران والمتعة وتوضيحه انه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل احرام الحج والعمرة في حق

كل شئ عليه ومصير كل شئ
 اليه اليك ارتفعت أيدي
 السائلين وامتدت أعناق
 العابدين نسألك (اللهم)
 أن تجعلنا في كنفك
 وجوارك وحزرك وعبادك
 وسترك وأمانك (اللهم) انا
 نعوذ بك من جهد البلاء
 ودرك الشقاء وسوء القضاء
 وشماتة الأعداء (اللهم)
 اقدم لنا من فضلك وتعصمنا
 به من فتنة الدنيا وأغتنابنا
 عن اهلها واجعل في قلوبنا
 من السلوة عنها والمقت عنها
 والتبصر بعبوبها مثل
 ما جعلت في قلوب

القارن ولا قبل احرام العمر في حق المتتمع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب الطعام) أي المسقة من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث يجوز فيه الصوم ولو بلا عذرو من غير عجز أو ما جزأ صيدا الحرام وحلبه ونبته فلا يجوز الصوم عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذورا أولا وكذا لا يجوز للمحصر مطلقا وكذا لا يجوز للتارن والمتتمع الاعتدال المحزر عن الهدى ولا بارتكاب محظور ولو بعد ذرا لا فيما سبق من المحظورات الاربعة اذا صدرت بعد ذرا وأما ما عداها فلا يجوز فيها الصيام أصلا سواء كان قادرا على ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم الكبير) وكذا المرض لا يرجح برؤيه (لا يجوز الفدية عن الصوم كما اذا وجبت عليه كفارة الاذى) أي كفارة دفعه بان حلق رأسه بعد ذرا القمل ونحوه (فلم يجد الهدى) أي عينه أو غنمه (ولا طعام ستة مساكين) مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كاله (ولم يقدر على الصوم) أي لكبر ونحوه (وأراد أن يطعم عن صيام ثلاثة ايام ثلاثة مساكين لم يجز الاستسنة مساكين) أي الاطعامهم كذا لتعيين الشارع وتخيره بين الاشياء الثلاثة من هدى أو اطعام ستة مساكين بقدر معلوم أو صيام ثلاثة ايام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد ثم الظاهر انه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة واطعام الثلاثة الاخرى يكون عليه متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتتمع) وفي معناه القارن (اذا لم يجد الهدى ولم يقدر على الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقدراته أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على ما في البحر الزاخر لان الشارع أوجب الهدى عليه عند القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز العدول عنهما الى غيرهما أصلا

• (فصل في العلم ان الكفارات) أي ما يجب من الجزاء في الاحرام (كلها) أي جميعها (على اربعة أنواع) ووجه الحصر لانه (أما ان يجب الدم عينا) أي معينا حتما (أو الصدقة عينا) أي من غير تغيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئين المذكورين (الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التغيير) أي أو وجبا مع غيرهما وهو الصوم على التغيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الالية المشعرة بوجوب الاهون فالاهون رحمة على الامة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن عليها القروع من النقول (فحيث وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم والقيمة) أي لا قيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت الصدقة عينا لا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان يتصدق بالدم على شرائط الاطعام بان يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة المفروضة من نصف صاع برأ وصاع غير قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وان كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وجبت وجب أحد الشئين على الترتيب الدم والصوم)

من فارقها تزهدها فيها ورغبة
عنها من أولياتك الخلفين
المرحومين يا أرحم الراحمين
(اللهم) لا تدع لنا في مقامنا
هذا ذنبا الا غفرته ولا عيبا
الاستتره ولاهما الا فرجته
ولا كرا بالالا كشفته ولا دينا
الا قضيته ولا عسقا الا
كفيته ولا فساد الا أصلحته
ولا مريض الا عافيته ولا
غائبا الا رددته ولا خلة الا
سددها ولا حاجة من
حوائج الدنيا الا آثره لك
فيها رضا ولنا فيها صلاح الا
قضيتها فانك تهدي

يجوز فيه ما أنواع الاعراب الثلاثة (لا يجوز عنه الصدقة) أى بدلا عن الدم ولا عن الصوم (والقيمة) أى ولا قيمة الدم (وحيث يجب) أى احدا الاشياء الثلاثة (على التخيير بين الثلاثة يجوز عنه بدلا) أى عن الدم (الصدقة) أى المقدرة (والقيمة) أى وقيمة الدم على وجه الاطعام وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكعبة فاذا فعل أحدها خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها عن كفارة واحدة لا يقع الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل يعاقب على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى قيمة لان الفرض يسقط بالادنى وحيثما يجوز اداء القيمة بدلا عن غيرها فهو الافضل عند المتأخرين وعليه الفتوى كما قاله في النخبة

• (فصل • ولا يجوز للمكفر) أى مكفر الجناية في ذبح الهدى (ان يأكل شيئا من الدماء) أى الواجبة عليه للجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منقطع لان دم القران والتمتع وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فانه فى لكن دم القران والتمتع والتطوع له ان يأكل شيئا منه بل يستحب له ان يأكل بعضه كما فى الاضحية (ولا يجوز اداء أجرة الجزاء منه) أى من لحم الهدى وغيره (فان اعطى) للجزاء شيئا منه (غرم قيمته) أى ضمنها تصدقها (فى غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذا لم يشترط اداء الأجرة منه واعطى متبرعا او اخذه الجزاء بنفسه من غيره فابله أجرة (ولو شرط الأجرة منه لم يجزى الكل) أى فى جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وهى اعم من ان تكون دما وغيره فان اكل منها شيئا غرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة ثم اراد الفقير) أى هو بعينه (ان يطعمه منه) أى المتصدق من تصدقه (او يطعم غيره من لم يحل له الصدقة) أى مطلقا كما غنى ولم تحل له تلك الصدقة من اصل المتصدق وفرعه ومما لو كان (فان اطعمه) أى كلامهم (تعلبكا) ببيع او هبة (جاز) أى اطعامه اياهم او اكلهم (وان اطعمه) أى كلامهم (اباحة) بطريق الاباحة (لم يميز) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته وأكل الغير المستحق على سبيل حرمة

• (فصل فى جناية المملوك) • قنا وغيره من مدبر او مكاتب او مأذون او ام وليل كل ما يفعله المملوك المحرم) أى يبيع او هبة من انواع المخطورات سواء كان احرامه باذن سيده ام لا فقيمة تفصيل (فان كان) فعله المخطور (مما يجوز فيه الصوم) أى فى تكفيره اصاله او بدلا (يجب عليه فى الحال) أى قبل العتق وجوب امتراخيا فى الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وان كان) أى فعله المخطور (مما لا يجوز) أى الصوم (فيه) أى فى تكفيره (بل الدم عينا او الصدقة عينا) أى محققا من غير تخيير ولا ترتيب (فعله ذلك) أى فيجب عليه ان يفعله (اذا عتق) فى الماشى لافى الحال لتعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه فى الحال (ولا يبدل) أى كل من الدم والصدقة عينا (بالصوم وان ادى ذلك) الجزاء المالى (فى حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وفيه ان هذا يصح ان يكون عليه لثنى الوجوب لثنى الجواز ولذا اختلف فى جواز التبرع عنه كما بينه بقوله (وان تبرع عنه مولاه أو غيره لم يميز) على ما فى البدائع وغيره (وقبل يجوز) اذ جوز الكرماني ما اذا تبرع عنه مولاه أو غيره ونقل عن الطحاوى انه لا يجوز انتهى لكن يبقى ما اذا استدان

السبيل وتخيير الكسير
وتقى الفقير (اللهم) ما كان
من نقصير فاجبره بسعة
عفوكم وتخيروا زعنه بفضل
ورحمكم واقبل منا ما كان
صالحا وأصلح منا ما كان
فاسدا فانه لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت
ولا مقدّم لما أخرت ولا
مؤخر لما قدمت ولا مضل
لما هديت ولا مذل لمن
والت ولا ناصر لمن عاديت
ولا ملجأ ولا منجى منك الا
الملك ذاك حق ووعده
حق وحكمك عدل
وقضاؤك فضل ذل كل شئ
لعزتك وتواضع كل شئ
لعظمتك

في ذمته لاسيما وهو أذن في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من
التبرع عنه إذ لم يعرف في الشرع جواز التبرع المالي عن أحد في حياته بهدما استقر وجوبه
في ذمته (إمام دام الاحصار فيجوز إذا بعث عنه مولاة) أي هديا ليعمل به كإسباني في عمله ولعل
وجهه أن منفعة أحلاله ترجع إلى مالكة

• (فصل في جنابة القارن ومن بعثه) • كالتمتع الذي ساق الهدى وغيره كإسباني بيانه (كل شيء)
أي من المحظورات (بفعله القارن) أي الحقيقى أو الحكمى (بما فيه جزاء واحد على المفرد)
أي بالحج أو العمرة (فعل القارن جزاء آن) أي أحدهما لأحرام حجه والآخر لأحرام عمرته
أو جزاء أن لأحرامى حجه أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبننا ينبغي علمها فروع جزئية
(الافى مسائل) استثناءها الأئمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها إذا جاوز
المبقات بغير إحرام ثم قرن) أي أحرم بعمرته وحجته بعد الجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد)
لأن محظوره هذا قبل تلبيه بأحرامهما مع أنه لا يجب على من وصل المبقات إلا أن يحرم بأحدهما
وليس من شرط القارن أن يحرم بهما من المبقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة المبقات
أن يحرم بهما أو بأحدهما بتخيير فيهما ولو نذر بهما فلا وجه لقوله زفر أنه عليه دمان وأما لو جاوز
المبقات فأحرم بهما ثم دخل الحرم فأحرم بعمرته يلزمه دمان بالاتفاق ولعل هذا هو مراد
المصنف بقوله (إلا أن أحرم بالحج من الحل وبالعمره من الحرم) أي في سنة واحدة (أو بهما من
الحرم) أي بعد مجاوزة عن المبقات إلا قافى (فعليه دمان) أي لجاوزة المبقاتين بالنسبة إلى
التسكين ولهذا الواحرم من المبقات بعمرته أو حجة ثم أحرم بهما فتجاوزة بحجة أو عمره لا يجب عليه
شئ أصلا لعدم محظوره (الثانية لو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه أنه لا مدخل له في
الأحرام مطلقا حتى يستتفى مما يجب على القارن جزاء أن في ما على المفرد جزاء واحد (الثالثة
لو نذر حجة أو عمره ماشيا فقرن وركب) أي في زمان لا يجوز له أن يركب (فعليه دم واحد) لأن أو
التنويعية لا تنفذ معنى الجمعية فضلا عن المعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنبا أو على غير وضوء)
كان الأنصر والأظهر أن يقول أو محدثا ولعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية
عند جواز التيمم بالشروط الشرعية (أو للعمرة كذلك) أي طاف لها جنبا أو محدثا (فعليه
جزاء واحد) إذا لفرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا
أو قارنا وسواء خرج من إحرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل
عليه أو التنويعية بخلاف ما إذا طاف القارن لعمرته جنبا أو محدثا وللزيارة كذلك فإنه لا شك
من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وإن طاف لهما كذلك فعليه جزاء آن) أي سواء كان مفردا
بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أقاض قبل الإمام من عرفة) أي من غير عذر ولم يهتق
الغروب (فعليه دم واحد) لأنه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق بأحرام العمرة (السادسة
لو ترك الوقوف بمزدلفة) أي بغير عذر (فعليه دم واحد) لأمرو السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه
دم واحد (مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت) الثامنة لو أخر الحلق عن
أيام النحر فعليه دم واحد (لما سبق) التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد (عاشرة لو تركه الرمي)
أي كله أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو تركه

لا يحصل دونك شئ ولا يجوز
قدرتك شئ البك نشكو
قساوة قلوبنا وجود أعيننا
وطول آملنا مع اقتراب
آجالنا وكثرة ذنوبنا قسم
المشكو اليك انت فارحم
ضعفنا وأعطينا المسكتتنا ولا
تحررنا لقله شكوانا فإلنا
اليك شافع ارحمى في أنفسنا
منك فارحم تضرعنا
واجعل خوفنا كله منك
ورجاءنا كله فيك ونوكلنا
كله عليك وبامن علمه محبط
وقضاؤه فبنا سابق اعذنا
من سخطك ونزول نعمتك
ونزال نعمتك

أحد السبعين) أى سعى العمرة أو الحج (فعليه دم واحد) لنتقصان حجه أو عمرته (الثانية عشر) لو ترك طواف الصدر) بفحيتين أى طواف الوداع (فعليه دم واحد) لانه متعلق بالحاج الاتفاقي دون المعتمر مطلقا واعلم انه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ في القارن اذا جئني بعد الوقوف ويمكن ان لا يدخل في الاختلاف بل يبق على الاتفاق لما علل بعضهم بان هذه الافعال لا تتعلق لها بالعمرة بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال اما الرابع والخامس فظاهر واما السادس أى الذي جعل في الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الاسلام لا يكون جنابة على احرام الحج وعن تخريج غيره يكون جنابة على الاحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جنابته باعتبار الحلق قبل الذبح اذا وقع بعد الصبح واما اذا حلق قبل الصبح فلا شك انه جنابة في حقهما فعليه دمان ولا يتصور خلاف حينئذ فاعلم محل التعريجين باختلاف الوقتين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جنابته على أحدهما ايضا فخطأ ظاهر اذا لا يصح كون جنابته حينئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال واما اختلاف المشايخ فيما اذا جئني بعد الوقوف فقال شيخ الاسلام خوارزما ومن تبعه كصاحب النهاية والكفاية وقوام الدين الاتقاني وغيرهم انه يلزمه جراه واحد ونسب ذلك صاحب النهاية الى علمائنا حيث قال قال علماءنا اذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل الحلق لزمه قيمة واحدة وذكر في الكافي اتفاق علمائنا على ذلك قلت لعلى كلامه محمول على ما قبل الحلق بعد أدائه وزمان جوارزه وكلام غيره على ما قبله حين يحرم عليه حلقه بلا خلاف ولا يبعد أن تحمل هذه المسئلة على صيد الحرم كما يشير اليه قوله لزمه قيمة واحدة لما سبق من أن من قتل صيدا الحرم فعليه قيمته محرما كان القاتل أو حلالا فان قوله محرما متناول لما يكون محرما بالنسكين أو بأحدهما وبمذا يتدفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الاسلام على ما ذكره المصنف فقال واعترض شارح الكنز على صاحب النهاية فقال وهذا بعيد فان القارن اذا جامع بعد الوقوف تجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد الحلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن لا يتم مراده اذ كلام النهاية صدر في مقام الفرق بين المسئلتين فانه حمل قوله بعد الحلق على زمانه الذي يصح له حلقه لانه اذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك انه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة فوافق تحقيق ما قررناه وتحقق ما حررناه وهذا واتصرت له ابن الهمام فقال انما هو يعني ما في النهاية قول شيخ الاسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الاصحاب مطلقة وهي الظاهرة والفرع المقول يدل على ما قلنا قلت لا منافاة بين المطلق والمقيد والفرع المقول بعد تقييد المطلق بالوجه المعقول هو المقبول قال المصنف ثم شيخ الاسلام قيد لزوم الدم الواحد بغير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جنابته قبل الحلق قبل وقت صحته ويؤول قوله بعد الوقوف بان يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا يلتمس الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظمة الجنابة لتوقف جوارزه على طواف الزيارة وحاصله انه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل الحلق فاندفع به هذا ما اعترض عليه ابن الهمام بقوله فلا يخلو من أن يكون احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجنابة عليهم شيئا أولا فان أوجب لزم شمول الوجوب والافشول لعدم اتهمى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق

فانه لا طاقة لنا بالجهد ولا صبر لنا على البلاء (اللهم) انى أسألك النجاة يوم الحساب والمغفرة والرحمة يوم العذاب والرضا يوم الثواب والنور يوم الظلمة والرى يوم العطش والفرج يوم الكرب وقرّة عين لا تنفد ومصاحبة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (اللهم) انه لا بد لنا من لقائك فاجعل عندك عذرنا مقبولا وذنبنا مغفورا وعملنا موفورا وسعيانا مشكورا (اللهم) أصبح نلى مستجيرا بعزك وخوفى مستجيرا بجلالك وجهلى مستجيرا

في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله الى آن جواز
حلقه وخروجه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لم يهدم واحد وهو ارتكاب
المحظور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لمائة دم وأخر لان تحلله هذا للوقوف
بالحلق أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا
فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع استبعاد صاحب العناية لقول شيخ
الاسلام حيث قال في وجه البعدان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق
التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعده سواء انتهى ولا ينبغي ان الامر لو كان سواء لما حكموا
على القارن بنعقد الدم اذا جنى جنائية من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعده فراغه
من افعال العمرة جميعها الا الحلق هذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام
عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اغلظها حتى يفسد الحج بخلاف
غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبيين مجمل مرادهم والله ولي التوفيق قال
المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أي الجامع بين احرام العمرة
والحج بنية واحدة أو بنيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه
السنة (كالمتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان
خالف الأفضل أو يكون على وجه الاساقبة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معناهم (وكذا
كل من جمع بين الحجين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بنيتين أو بادخال احدهما على الاخرى
ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرم بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء)
وسبق في بيان الرضا وما يتعلق به في محله

• (فصل في جنابة المكره والمكروه) • بكسر الزاء في الاول وفصحها في الثاني وقدم المكره لان
جنابته أعظم لتعلق الانتهى بخلاف المكره وان كانا في الجزاء سواء (اذا أكره محرم محرما على
قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غيره (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشر
نظاها واما في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذا هنا بالافرق
في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان
أكره حلالا محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط لنسبة الفعل اليه حقيقة
(ولاشئ على الحلال) أي سوى الاستغفار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد
الحرم الا ان اكرهه فعل مجازي فلا يترتب عليه الا الاثم الاخرى ولا الجزاء الديني ثم هذا
في الاستحسان والافق القياس لاشئ عليهما اما الاثم فلانه حلال واما المأمور فلانه صار له
المكروه بالاجزاء التام فيعدم منه الفعل على وجه النظام كما في المكروه قتل أحد من أهل
الاسلام (وان أكره محرم حلالا على صيد) فقه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم
جزاء كامل) أي لكامل جنابته بمجملة على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدد وزره عنه بغير
اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شئ الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور
هذه الحرمة (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فجزاء على المحرم) لما تقدم من ان
اكرهه من حيث الاثم والجناية فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وان كانا) أي المكروه

بذلك وأصبح وجهي القاني
مستجيرا بوجهك الباقي
الكريم الدائم (اللهم) اني
اصبحت لا ينبغي منك أحد
اذا أردتني ولا يعطيني أحد
اذا حرمتني (اللهم) لا تحرمني
لقله شكركي ولا تخذلني لقله
صبري وان يسكن الله بصر
فلا كاشف له الا هو وان
يردك بخيرة فلا راد لقضاه
يصيب به من يشاء من عباده
وهو الغفور الرحيم (اللهم)
اجعل الموت خيرا غائب
تنتظره والقبر خيرا بيت
نعمره واجعل ما بعده خيرا
لثامنه رب اغفر لي ولوالدي
ولابنائي ولاخواني

والمكره (حلالين في صيد الحرم ان توعده بقتل كان الجزاء على الآمر) أي لتوعده بالامر المحمي
(وان توعده بجدس كانت الكفارة على المأمور القاتل خاصة) أي حيث باشر المخطور المحقق
بناء على ما توهم ضرر الحبس المطلق وقال الحسبي في وجه الفرق بينهما ان هذا الجزاء في حكم
ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتعدد الفاعلين فلو توعده محرم على قتل
الصيدين فإى حتى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرخصة فله ذلك ويجب عليه الجزاء استحصانا
بني صورة أخرى وهي ان المكره والمكره لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجزاء على
الآمر كما يجب على المأمور لأن تأثير الاكراه بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب
الجزاء بهما فبالاكرام بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

• (فصل في ارتكاب المحرم المخطور) • بالنصب أي الممنوع فعله من المحرم حال كونه محرمًا على
نية رفض الاحرام) متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رفض الاحرام)
أي قصد ترك الاحرام بمباشرة المخطور على وفق ظنه (لجعل به صنع ما يصنع الحلال من ايسر
التياب) أي المنوعة من الخيط ونحوه (والنظيب والخلق والجماع وقتل الصيد) أي
وامثال ذلك (فانه لا يخرج بذلك من الاحرام) أي بالاجماع (وعليه) أي يجب (أن يعود كما كان
محرمًا) أي ولا يرتكب بعد ذلك محظورات ما (ويجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو فعل كل
المحظورات) أي استحصانا عندنا وبه قال مالك الألفي الصيد فانه لا يدر اخل عنده وقال الشافعي
واحد عليه لكل شيء فعله دم وعندنا انه اسند ارتكاب المحظورات الى قصده واحد وهو تعجيل
الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد وسواء نوى الرفض قبل الوقوف أو بعده الان احرامه يفسد
بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يعود كما كان حرًا ما لانه بالافساد لم يصر خارجًا منه
قبل الاعمال فكذا بنية الرفض والاحلال والله أعلم بالاحوال (وانما تعدد الجزاء بتعدد
الجنايات اذ الم ينو الرفض) أي في أول ارتكابه واستمر عليها (ثم نية الرفض انما تعتبر بمن زعم
انه يخرج منه) أي الاحرام (بهذا القصد) أي في ارتكابه الجناية (لجهله مثله عدم الخروج)
أي يحكم هذه المسئلة وما يقرب عليها (واما من علم انه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يعتبر منه)
وكذا ينبغي ان لا يعتبر منه اذا كان شاكًا في المسئلة أو ناسيًا لها والله سبحانه أعلم قال الكرمانى
ولو أصاب المحرم صيودا كثيرة ينوى بذلك رفض الاحرام متأولًا فعليه جراء واحد وقال
الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لأن الاحرام لا يرتفع
بالتأويل القاسد فوجوده وعدمه بمنزلة واحدة فتعدد الجنايات في الاحرام ولنا ان التأويل
القاسد معتبر في دفع الضمانات الدنيوية كالباغى اذا اتلف مال العادل أو أراق دمه لا يضمن
لما ذكرنا واذا ثبت هذا فصار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحدة فلا يتعدد الجزاء فصار
كالوطء الواحد انتهى ولا يخفى ان حكم الباغى فيما ذكرناه انما لا يجب عليه الضمان ان اذا
اعتقد انه على الحق اما اذا اعتقد انه على الباطل يجب عليه ضمان ما اتلفه فلهذا مثله فيكون
في حكمه

• (باب الاحصار) •

الحصر لغة الحبس عن السفر ونحوه كالحصار وشرعا كما قال (هو المنع عن الوقوف) أي بعرفة

(والطواف)

وأهل بيتي وذريتي والمؤمنين
والمؤمنات الاحياء منهم
والاموات اللهم من مات
منهم فاغفر له ذنبه ونوره قبره
وآمن وحشته وآمن روعته
وابعثه آمنًا من عقابك
موقنا بنوابك مع الذين
أنعمت عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين ومن همى ههنا
فاهد قمين هديت وعافه
فمين عافيت ووتله فمين توليت
وبارك لئلا نفيأ أعطيت وقتنا
بتعمك شر ما قضيت فانك
تقضى ولا يقضى عليك
(اللهم) اناس ألك العصمة
والرحمة والنعمة

(والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوى فيه كما قال (القرض) أي ولو ندرا (والنفل) أي ابتداء فانه يجب اتمامه بعد احرامه أداء أو قضاء بعد افساده اجماعا لقوله تعالى وأتموا الحج والعمر لله فالشافعي خالف أصله هذا من أن الشروع في النفل غير ملزم لا تعلمه ودليلنا نص هذه الآية بنحو وصاود لآية ولا يطلوا أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة تكفي في باب المقايسة (وفي العمرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام (بها أو بهما لا غير) إذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانه الوقوف (فان قدر) أي المحرم بالحج سواء كان فارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف وبوخر الطواف ويبقى محرما في حق النساء وان منع عن الوقوف فقط يكون في معنى فائت الحج فيتكامل بعد فوات الوقوف عن احرامه بافعال العمرة ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قبل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال سألت عن الهرم بمحصر في الحرم فقال لم يكن محصر اقلت ألم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالحدية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج ما در فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عندى فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أويته وبين الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو أيضا بأن حبسه حاكم عنهما أو ما مذكروه الطراباسي من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصر أي شرعا فمحصول على ما ذكر في الاصل مطلقا بخلاف ما ذكر محمد في النوادر من صلا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن محصر والافهم محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التنصيل المذكور قول الكل على ما ذكر الجصاص وغيره ومعه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام والذي يظهر من تعديل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فالظاهر تحققه على قول الكل وهذا غاية التحقيق واقفه على التوفيق (ويحقق) أي الاحصار عندنا بكل ما ليس بحبسه أي مانع يمنعه (وهو) أي الحاديس (على وجوه) أي وجعلتها اثنا عشر وجها (الاول العدو والمسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولولم يكن كل واحد منهما سلطانا خلا للشافعي فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية الحدية كانت سبب نزول الآية لكن العبرة بهجوم اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو وطريقا) أي الى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقا آخر) يتطرق فيه (ان أضربه سلوكها) لطوله أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو محصر) أي شرعا (والافلا) أي وان لم يتضرر به فلا يكون محصر في الشريعة وان كان محصر في اللغة (الثاني السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز سكونها وقصها والمراد به السبع الصائل من الاسد والفروا القهد وفي معناه الكلب العقور اذا كان عاجزا عن دفعه (الثالث الخببر) أي في السجين ونحوه من منع السلطان ولو ينهيه بعد ما طلب باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي المانع عن الذهاب (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بنا على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

ونعوذ بك من القسنة والخننة
(اللهم) ألق بين قلوبنا
وأصلح ذات بيننا واهدنا
سبيل السلام وأخرجنا من
الظلمات الى النور وجنبنا
القواخس ما ظهر منها وما
بطن في اجمعنا وأبصارنا
وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا
شاكرين لنعمك متقين بها
عليك وأتمها علينا (اللهم)
اجعلنا هداة مهتدين
واجعلنا من أئمة متقين يا ذا
الفضل العظيم (اللهم) اني
أعوذ بك من الكسل
والهرم والمغرم والمأثم
(اللهم) اني أعوذ بك من
عذاب النار وقتنة

القبر وشرقة الغنى وشرقة الفقر وشرقة المسيح الدجال (اللهم) اغسل خطاي بالماء والثلج والبرد ونق قلبي من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وباعد بيني وبين خطاياي كما بعدت بين المشرق والمغرب (اللهم) فائق الصباح وجاعل الليل سكا والشمس والقمر حسبا ناقض غنى الدين وأغني من الفقر وبعثني في سبيلك (اللهم) يسر لي فعل الخيرات وترك المنكرات وحب المساكين وإذا أردت بقرم سوأ فاقبضني اليك

مكة ولا بد من هذا القيد على القول الاصح وهذا حكم فقد أحله هجا بعد وجوده لميلس ونحوه في مدة سفر وكذا قبله كما قال (وعدمهما ابتداء) أي في الحضر كما ينفه بقوله (فلو أحرمت) أي بفرض أو نقل (وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة) شرعا إذا كان بينهما وبين مكة مسافة سفر (السابع) هلاك النفقة فان سرت نفقته (وكذا ان ضاعت أو نهب أو فقدت) ان قدر على المشي فليس بمحصر ولا محصر (على ما في التبيين) لكن هذه الشريطة ليست في محلها بل موضعها الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فهلاك النفقة احصار على الاطلاق الا اذا كان قريبا من عرفه أو مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هلاك الراحلة فلا شك انه يحتاج الى قيد ما تقدم وكمذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (للحال) أي في الوقت الحاضر (الا انه يخاف العجز) أي بناء على غلبة الظن كما صرح به أبو يوسف على ما في البدائع (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (جازه التحلل) كما ذكر ابن جماعة عن محمد وانما اعتبره ربه على المشي هنا بخلاف ما قبل تلبس الاحرام حيث جعل الراحلة شرط الوجوب ولو كان قادرا على المشي لان في الاول حرجا ظاهرا بخلاف ما هنا لقرب المسافة غالبا ولا التزام باحرامه الملزوم لشرعا (الثامن) هلاك الراحلة (ولا تلازم بينه وبين ما قبله) ولذا غاير المصنف بينهما بعطفه نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لراحلة أخرى توجب هذا فلا محصر وكمذا اذا كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون النفقة ويتصور بيعها وانفاق قيمتها فانه لا يبعد محصرا (السابع) العجز عن المشي (أي ابتداء من اول احرامه وله قدرة على النفقة دون الراحلة فانه محصر حينئذ) (العاشر) الضلالة عن الطريق (أي طريق مكة أو عرفه) وقيل ليس هذا بمحصر لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يديه فذلك الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجد فلا يمكنه التحلل) ففي مبسوط شمس الاثمة السرخسي ان من ضل الطريق عند محصر لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يديه فذلك الرجل يهديه الى الطريق فلا حاجة الى التحلل وان لم يجد من يبعث بالهدى على يديه فانه لا يتحلل للعجز عن تبليغ الهدى محله قال في الفتح فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في الحلال وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحدا من الناس له ان يذبح عنه ان كان معه هدى ويجل انتهى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لقا ضيخان والذي ضل الطريق لا يكون محصرا بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث بالهدى على يديه لا يمكنه التحلل وان وجد لا يكون ضالا فبعضه بحث لان من لم يجد من يبعث بالهدى على يديه فلا شك أن يكون محصرا الا انه لا يمكنه التحلل فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى فجازه ان يرجع الى بلده ويتوقف تحله على بيع هديه من مكانه وأيضا مجرد تحقق ضلالة الطريق بعد محصرا ثم ان وجد بعده من يذره زال احصاره ولذا جزم السرخسي بقوله محصرا ثم استثنى وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضمونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان النبال من عدد الشهر ومقوية الهلال فليس محصرا بل هو فاق التحلل (الحادي عشر) منع الزوج زوجته في الحج (النقل) بخلاف الفرض كحجة الاسلام والواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج التلبس باحرامها بالعمرة (ان

أحرمت بغير ذننه بخلاف ما إذا أذن لها ابتداء فإنه ليس له منعها اتهاه (والمولى مملوك) أى
وكذا منع المالك مملوكه ولو فى البلدة كالمدبر والمستولدة (عبد كان أو أمة) أن أحرما بغير إذن
سيدهما (فلو أحرمت) أى المرأة (بنقل بغير إذن المولى) وأما المحرم فممنعها زوجها فممنعها (محصرة)
لتعلق حصصها (وان لم يكن لها زوج فإن كان لها محرم) أى وهو مسافر معها (فلم يمت بمحصرة
والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضا (لمحصرة) أى شرعا إذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج
الا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت بأذنه ولها محرم) أى كما تقدم (لا تكون
محصرة) أى فى البلدة (وان منعها المولى) أى ولو على تقدير منعه إياها مع أنه لا يجوز له منعها
بعد أذنه إياها لان الزوج أسقط حصصها (ولا يجوز له أن يحللها) أى يترك إياها محرمات بما يحظر
بجماعها (بعد الأذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت بأذن زوجها (وخرج الزوج معها)
أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصرة (وان لم يخرج) أى الزوج معها
ابتداء (فممنع محصرة) لان خروجها حقيقته محسبة وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم
موته أو حبسه فتصير محصرة وهذا كله فى نسك النقل (وان أحرمت بحجة الاسلام ولها محرم)
أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان أحرما بها فإنه أم لا (لا تكون محصرة) أى ليس
للزوج منعها عن الفريضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فإن خرج الزوج معها
فلم يمت بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فممنع محصرة) فان الزوج لا يجبر
على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كالأحرمت بحجة الاسلام وللزوج ولا
محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى الصورتين إذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت
بالفرض) أى بالأذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (ان كان أهل بلده يخرجون قبل
الأشهر) أى عادة فى حصول وصولهم إلى مكة (فليس للزوج منعها والأفله منعها) أى إلى حين
دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها فى أزمته كثيرة لقوله (وان
أحرمت قبل خروجهم) ففيه تفصيل (ان كان أيام يسيرة) أى بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل
للقلة (لا يمنعها) بل يتحمل المحصرة اليسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (والأفله ذلك) أى ثلاثية تمر
بذلك وينبغي أن يكون تفصيل أحرما قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت
فى أشهر الحج فليس له أن يحللها) أى ولو كان خروج أهل بلدها متأخر عن أحرما الانها علمت
بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك إذا أحرمت فممنع المولى فهو محصر سواء أحرمت بأذنه أولا) هذا
مخالف لقهوم مذكوره فى الكبير حيث قال ولو أحرمت العبد والامة بغير إذن المولى فهو محصر
(الا أنه بكرهه المنع بعد الأذن) أى إذا لم يحدث له ضرورة أو اقلا كراهة أذجه لا يكون إلا نافلا
والضرورة أن تنبج المحظورات (ولو أذن) أى المالك (الامة المترتبة فليس زوجها منعها ولا
يخطبها) أى لا يجوز له أن يتولى لها سكنا ولا يتوجه تنقيح لاجلها (الثانى عشر العتمة) أى
عدة الطلاق (السبق) موت الزوج (فلو أملت بحجة الاسلام أو غيرها) أى إذا الأولى
(فطلقت زوجها) فوجب عليها العدة صارت محصرة (وان كان لها محرم) وذلك لانها ممنوعة من
الخروج عن بيتها ويجب عليها أن يكون فى محل طلاقها لصحتها فواقع فى بعض التسع من زيادة
تقيد إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فلما وان كانت بمكة وطلقتها زوجها بعد

غير مفتون ربنا آتانا فى
الدنيا حسنة وفى الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار
(اللهم) اغفر لى خطيئتى
وجعلنى واسرا فى أمرى
وما أنت أعلم به منى (اللهم)
اغفر لى هزلى وجدى وخطيئ
وعمدى وكل ذلك عندى
(اللهم) فارح اللهم كاشف
الغم مجيب دعوة المضطرب
رحمن الدنيا والآخرة
ورحيمهما أنت بى رحمنى
فارحنى رحمة تغنينى بها عن
سواك (اللهم) انك تعلم
سرى وعلايى فاقبل
معذرتى وتعلم حاجتى
فأعطنى سؤلنى وتعلم

ما عندى فاغفر لى ذنوبى
 (اللهم) انى أسالك ايمانا
 مباشر قلبى ويقينا صادقا
 حتى أعلم انه لا يصيبنى الا
 ما كتب لى ورضى بقضائك
 (اللهم) أعنى على الدنيا
 بالقناعة وعلى الدين
 بالطاعة (اللهم) اغنى
 بالافتقار اليك ولا تفقرنى
 بالاستغناء عنك (اللهم)
 انى لا أملك لنفسى نفع
 ما أرجوه ولا أستطيع دفع
 ما أكره وأصبح الخبير كله
 بين يديك وأصبحت فقيرا الى
 رحمتك فلا تجعل مصيبتى
 فى رزقى ولا تجعل الدنيا
 أكبر همى ولا

احرامها ليس لها ان تخرج الى عرفة الا انما اتصل بافعال العمرة متى ما شئت ان تتحلل بها بعد
 تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أى من الرجال والنساء (أحد هذه الوجوه) أى
 الحائض المانعة من اتمام احرام الحج (بعد الاحرام) أى تحققه بالنية والتلبية قبل الوقوف
 بعرفة فهو محصر (أى لغة وشرعا) ولو وقف بعرفة أى فى زمان الوقفة ثم عرض له مانع لا يكون
 محصرا (أى شرعا ولو كان محصرا لغة وعرفا) فبقي محصرا فى حق كل شئ (أى من المخطورات
 ان كان المانع فى يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بقيد يمينه بقوله (ان لم يخلق) أى
 بعد دخول وقت صلاته (وان خلق) أى حينئذ فهو محرم فى حق النساء لا غير) أى من الطيب
 وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أى لاجل طوافها الذى هو ركن (فان منع) أى عن بقية افعال
 حجه بعد وقوفه (حتى مضت ايام النحر فعليه أربعة دماء) أى بمجموعة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه
 ان تركه بعد لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد امكانه للوقوف به فعليه دم (والرى) وفيه أيضا
 انه من الواجبات التى يسقط الدم بتركها لا يذركا سيما وهو ممنوع فى آخر ايام التشريق فانه يجب
 عليه ان يقضى ما فاته من الرى سواء وقع المنع بعد دخوله من منى أو بعده وان منع من الرى
 وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعدو (وتأخير الطواف) أى عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أى
 عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبى حنيفة وقد عرفت القاعدة السكينة ان ترك الواجب بعد
 لا يوجب الدم وأغرب فى الكبير بقوله فان منع حتى مضى ايام النحر والتشريق ثم خلى سبيله
 سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرى الى آخر
 ما قال فانه مناقضة فى عبارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرى فكيف يجب عليه دم
 لاجلهما (ودم خامس لو حلق فى الحل) أى بناء على القول بكونه واجبا ان يقع فى الحرم وفيه
 ما تقدم ثم اعلم انه اختلف هل له ان يخلق فى الحل فى الحال أو يؤخر الحلق الى ما بعد طواف
 الزيارة قيل ليس له ان يخلق فى غير الحرم لان تأخيره عن الزمان أهون منه فى غير المكان وقيل
 له ذلك اذ ربما لو أخره لخلق فى الحرم عند الاحتصار فيحتاج الى الحل فى الحل فيقوت الزمان
 والمكان والى الاول أشار فى الاصل والى الثانى وهو الجواز أشار فى الجامع الصغير والله سبحانه
 أعلم (وسادس لو كان قارنا أو متعافوا الترتيب) أى عند من يقول به وقد عرفت انه يسقط
 دمه بالعدو اتفاقا (وليه ان يطوف للزيارة) أى ولو الى آخر عمره لم يكونه ركنا ولانه لا يخرج عن
 الاحرام فى حق النساء بدونه (والصدر) أى ان خلى وهو يمكن ان كان آفاقا والافلا (ويتحقق
 الاحتصار) أى بمنعه عن الطواف والوقوف (فى الحرم) أى جميعه المشتغل على بلد مكة ومسجده
 (كافى الحل) أى كما اذا أحصر عنهما فى أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل
 فى الميقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجماع اذا أحصر فهو كالذى لم يفسده) أى فى وجوب اتيان
 باقى الواجبات واجتناب سائر المخطورات (وعليه دم فساد) أى دم جنائى موجهة للفساد
 (ودم الحصر) أى لخلاصه عنه بالتحلل (والقضاء) أى عليه قضاء تلك الحج من قابل
 • (فصل فى بيع الهدى) • أى طريق ارساله لاجل اخلاصه (اذا أحصر الحرم بحجة او عمرة)
 وكذا اذا كان محرما بهما على ما سبأ فى بيانه (وأراد التحلل) أى الخروج من احرامه بخلاف
 من أراد الاستمرار على حاله. ينتظر ازال احصاره (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

وأغوا الحج والعمرة لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة ولما فوقها) أى فى الكعبة بأن يزيد على واحدة ماشاء أو فى الكعبة بأن يذبح بقرة أو يحرق ناقة (وتجوز البدنة) أى من الابل والبقر (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدى ليشتري به) أى المبعوث أو غيره بثمنه (الهدى) أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إيمان إلى أنه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (وبأمر أحد ذلك) أى باشتراء الهدى وهو مستدرج بما فهم مما سبق (فيذبح عنه) أى ويكفيه نيابة عنه (فى الحرم) خلافا للشأنى حيث جوز ذبحه حيث أحصر ولو فى الحل كما قرر فى محله (ويجب أن يواظبه يوما معلوما) أى وقتا معينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من أحراره وهذا فى أحراره للحج على ما عده الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل إجماعا وأما عده مما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنهما معينا يوم النحر وقتا له نعم يمكن حمله على إطلاقه عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته وفى أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه فى العمرة فى الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بخلاف (ثم أنه) أى المحصر (لا يحل يبعث الهدى) أى بمجرد (ولا يوصله إلى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى عنه وليه فيه (ولو ذبح فى غير الحرم لم يتصل به من الأحرار) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يخلق رأسه ولا يفعل شيئا من محظورات أحراره حتى يكون اليوم الذى واعدته ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وهذا مشكل جدا حيث لم يعتبر وأغلبه ظننه وصرحوا بأنه لو ظن أن الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرار شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجناية حتى لو خلق يجب عليه القدية وكذا لو ظن أنه ذبح فى الحرم وقد ذبح فى الحل فكان له يذبح ولم يحل من أحراره وعليه أن يبعث بأخر حتى يذبح فى الحرم أما لو واعد ذبحه يوما فذبح قبله جاز استخسانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا فى القياس قتأمل لينكشف عنك وجه الالتباس (وإذا ذبح فى الحرم) أى فى وقته المعينة أو قبله (حل) أى من أحراره فحل له جميع محظورات (ولو كان المحصر قارنا) أى به مرة واحدة (يبعث به يدين) أى بخروجه من الأحرار والافضل أن يكونا معينين معينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيهما للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين النية (ولو بعت) أى القارن (بهدى واحد ليصل من الحج) أى من أحراره (ويبقى فى أحرار العمرة) أى محرما فى حكمها (لم يتصل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفكاك أحدهما فقصده دلالة على أنه أن أراد بذلك الهدى أن يتصل من العمرة فقط مع بعده هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصر من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتى بأكثر طواف العمرة ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو بعت) أى القارن (عن هدين فلم يوجد بذلك القدر) أى الثمن (بمكة الأهدى واحد فذبح) أى ذلك الهدى وحده (لم يتصل عن الأحرار) أى جميعهما (ولا عن أحدهما) أى لما تقدم بهما وقد ذكر الحسن فى منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث بهدين يحل يذبح أولهما ويكون الثانى تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرار) أى شخص (بشيء واحد) أى بنفسك غير معين

مبلغ على ولا تسلط على
بذنوبى من لا يرجئ (اللهم)
أنا نسألك كلمة الاخلاص
فى الغضب والرضا والقصد
فى النقر والغنى وأسألك
الرضا بالقدر وعلى لا ينقد
وقرة عين لا تنقطع ولذة
العيش بعد الموت وشوقا
إلى لقائك ولذة النظر إلى
وجهك الكريم وأعوذ بك
من ضرا مضرة ومن فتنة
مضلة (اللهم) زينا بزينة
الإيمان ولباس التقوى
(اللهم) بأمن لا يخفى عليه
خافيه أغفر لى ما خفى على
الناس من خطيئتي (اللهم)
سترى على ذنوبى

(لا ينوي حجة ولا عمرة) أي بقصد مبين (ثم احصر محل يهدي را حاد وعليه عمره) أي
استحسانا وحجة وعمرة قياسا على ما ذكره بقوله (ولو عينه) أي احرم بشئ منهما وبينه (ثم نسبته
واحصر محل يهدي واحد وعليه حجة وعمرة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أو عرفة فقلبه
بحق عمرة وعليه ما على القارن في جميع احكامه (وان احرم بشئتين فنسبهما فأحصر بهن
هديين وعليه حجة وعمرة) أي استحسانا وحجة وعمرة قضاء لقوت حجة وعمرة لقوله تعالى هذا
بناء على حسن الظن به ومحل الحسن به حيث صرف احرامهما المنسوبان الى القران دون
الجنين او العمرة لكرهه الجمع بينهما ولما فيه من تقصيل ايضا بينه بقوله (وان جمع بين
الجنين او العمرة فاحصر) أي فينظر (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أي عند بل
حنيفة خلافا لابي يوسف (او بعده) أي بعد سيره الى مكة (فهدي واحد) أي يلزمه او فعله
وهذا بالاتفاق وعند محمد هدي واحد في الوجهين سارا ولم يسر أمالوا احصر وسار فوصل الى مكة
لم يبق محصر ا على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صرح بقوته الحج فيحصل بافعاله العمرة
كذا في الفتح وقال يجب ان يكون هذا في الاحصار بالعدو قال المصنف في الكبير ولا ينبغي فيه
انما أتى على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما انتهى ويعني به ان
الصحيح هو التفصيل المذكور فيما سبق مما يفيد انه ان قدر على الطواف دون الوقوف فيأتى
بافعال العمرة ولا ثم ينتظر فان فاته الوقوف فحصل عن احرام الحج بانفعال العمرة فقول ابن
الهمام نقلا عن الامام فان لم يقدر على الاعمال محمول على اعمال الحج كما لا ينبغي وقد قدم ان
الجمهور على تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية المختصة بالعدو وفي
قضية العمرة اذ العمرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحصار
اذا وقع من المسلم اعم من ان يكون ظاهرا بحجسه أو عادلا باسحقاقه بوجوب حرج عظيم في بقاء
احرامه وقد قال تعالى ايس عليكم في الدين من حرج مله أي حكم ابراهيم وهي الملة الحنيفة
السماحة لا سماع المسامحة الحنيفية في عوم البلوى ولو كان وقوعه نادرا في القضاء (ولو طاف
القارن وسعى لحجته وعمرة) أي بأن طاف طواف الله مرة وسعى لها ثم طاف طواف التمدد
وسعى لحجته (ثم احصر قبل الوقوف بعرفة) أي من الوقوف والطواف جميعا فانه يبعث يهدي
واسد) أي ويحمله به كما في نسخة (ويقتضى حجة وعمرة لحجته ولا عمرة عليه لعمرة) أي لانه أتى
بكمالها في اول قضيته ولم يبق منها الا حلول وقت حلقه وصحته (ولا يحل بما طاف وسعى لحجته لان
ذلك) أي سعيه بعد طواف قدومه (انما يجب) أي وقوعه (بعد القوات) أي بعد فوت حجه فبطل
بقوته لان الاصل في السعي ان يقع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تقديمه عند امن
القوات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاخرة (ولو احصر عبدا) أي مملوك (ان احرم بغير اذن
المولى فالمراد ببعث الهدى ندبا) أي ان شاء فخلص عبده من الاحرام الذي يكون محلا له في
الاستخدام وانما حال ندبا لان احرامه اذا لم يكن من اذنه فيصوره تحلله فيقيد ان احلاله يبعث
هدية أفضل قنأمل (ولو باذنه) أي ولو كان احرامه بأمره (فقليل يبعثه حقا) أي وجوبا كما
صرح به في خزانة الاكمل انه يجب على المولى ببعث الهدى ووجه ما ذكره القاص في شرح
محصر الطحاوي ان على المولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان هذا الدم وجب بلبلة ا بلى

في الدنيا وأنا الى سترها يوم
القبامة أحم (اللهم)
لا تظهر خطيئتي لاحد من
المخلوقين ولا تقصني بها
على رؤس العالمين (اللهم)
طهر لساني من الكذب
وقلبي من النفاق وعلى من
الربا وبصري من الخيانة
فانك تعلم خائنة الاعين وما
تخفي الصدور واليك هربت
بأوزاري وذنوبي أرجلها على
ظهري علما بأن لا ملجأ ولا
منجى منك الا اليك فاعف عني
فانك أنت الغفور الرحيم
(اللهم) رضني بقضائك
وأسعدني بشدرك حتى
لا أحب تأخير شئ بعلمته ولا
تجمل

بها العبد باذن المولى فصلى بمنزلة النفقة (وقيل ندبا) كل الاولى ان يقول قبل يجب بعنه على المولى وقيل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى قاضيهان لو احرم باذن المولى ثم احرص لا يجب دم الاحصاء على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القدورى في شرحه مختصر الكرخى ولو احرص العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى انفاذ هدى لانه لو لم يحرصه لم يلزم العبد ولا يجب للعبد على مولاة حتى فان اعتقه وجب عليه ان يبعث بهدى لانه اذا اعتق صار بمنزلة حرة فصار كالحر اذا اجمع غيره فأحرص فانه يجب على المحجوج عنه ان يبعث الهدى وكذلك كرا الكرماني مثل القدورى وفي البحر الزاخر ولو احرص المولى عبده ان يحج عنه فأحرص لم يلزم المولى انفاذ هدى فان اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث بهدى قال المصنف في الكبير لجعل المسئلة في الامر وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق بينهما فاذا كان الامر غير موجب للبعث فبالاولى أن لا يكون الاذن باعشاء على بعث المولى كما لا يخفى فحصر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يحمل اطلاق نقل الاكل على ما ذكره فيما اذا اعتق عبده في مقام المفصل وأما تعطيل القاضى وهو الباجى المالكى فظاهر انه مبنى على قاعدة المالكية في ان المملوك يصير مالا كالمتاع فليكن المالك فيكون أدائه عنه كذلك وأما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقلة (ولو اعتقه) أى المولى (بعد الاذن) أى اذنه بالاحرام (يجب على المولى بعث الهدى) كما سبق من المنقول ولولم يظهر باعتبار المقول فان القيس عليه الذى ذكره بقوله كالحرس نظير العبد من كل وجه والقياس مع القارن ليس من النوع المقبول (ولو احرص مربي أو مجنون) أى فحمل كل منهما (فلا شئ عليه) أى لادم ولا قضاء عليهما قياسا على ما اذا فله لاشياء من المحظورات أو تركا عملا من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بعث الهدى اذا أراد التخلل به) أى بسبب ذبح هديه (اما اذا صبر) على تحمل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أى البعثة على حصره وبسببه (فيتخلل بافعال الحج) أى حقيقة أو حكما باعمال فائت الحج اذا كان محرما بالحج (أو العسرة فلا يجب عليه الهدى) أى اذا كان محرما بما كاسبق اليه الاشارة (واذ بعث) أى المحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أى وجوبا (ان يقيم مكانه) أى المحصور فيه (حتى يذبح بله أن يرجع الى أهله أو حيث شاء) أى وله أن يصبر في مكانه لكن في صورتين يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه (وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أى عنه أصلا (أو لا يجد ثمنه) أى ولا يكون عنده عنه (أو من يبعث بيده بغير محرما حتى يجده فيتخلل به أو يذهب الى مكة فيتخلل بافعال العسرة كالفات) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى الهدى بغير محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة وليس ايدل عن هدى المحصر عند أبي حنيفة ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ من الهدى بدل للصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هدى يقوم الهدى طعاما فيه صدقة به على كل مسكين نصف صاع وان لم يكن عنده طعام سلم لكل نصف صاع يوما فيتخلل به قال في الامالى وهذا أحب الى يعنى لان فيه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير قلنا قياس يخالف النص في غير القيس فلا يقبل قلت لانصر في المسئلة عن الشارع لان الكتاب

شئ آخره ولا تهنك سرى
ولا تدعورى وآمن روعتى
واكفنى شر عدوى واقض
دينى وأنعم على بشكاك
رقتى من النار (اللهم)
ارحم غربتى فى الدنيا
ومصرعى عند الموت
ووحشتى فى قبرى وبقاى
بين يديك (اللهم) انى أعوذ
بك ان أفقر فى غناك أو
أضل فى هدالك فأذل فى عزك
وأضام فى سلطنتك أو
أجهد والامر اليك
(اللهم) انك عفوتحب
العفو ولولا العفو أحب
الاشياء اليك ما ابتليت
بالذنوب أحب الخلق اليك
فارحنا واعف عنا

ولامن السنة والمقيم عليه موجود في الشريعة وهو كفارة صيد الحرم بطريق التخيير وكفارة
الخلق بعدد على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهد بعض المجتهدين المطلعين على قواعد
أصول الدين كابي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرغباني والحقفة عند الشافعي
يصوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخره أقول وله لهما قاسا على من لم يجد الهدى عن كان
قارنا أو مقتهما كما نزل به القرآن أيضا والحاصل ان هذا وجه ما قيل يصوم عشرة أيام ثم يتصل
وقياس كفارة الخلق بعدد وجه ما قيل يصوم ثلاثة أيام وكفارة صيد الحرم وجه ما قيل يصوم
بأزاء كل نصف صاع يوما لكل وجهه وطريقه وجهه غير خارجة عن قواعد الشريعة فكأن
متأدبا في حق الأئمة ولا تنقص الملوكة بالصعلوك في غمة السلوك (ولا يفيد اشتراط الاحلال عند
الاحرام شيئا) أي لامن سقوط الدم ولا من حصول التحلل بدونه والمعنى ان المحصر لم يحصل الا
بالذبح في الحرم سواء اشتراط عند احرامه الاحلال بغير ذبح عند الاحصار أم لا وهذا المظهر
المذهب في كتب المذهب وذكري في الايضاح قال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم ولا يفيد
التحلل ونقل الأكرمانى والسروجى عن محمد انه ان كان قد اشتراط الاحلال عند الاحرام اذا
حصر جازله التحلل بغير هدى (تنبيه) أي لعاقلة النية (المرأة اذا أحرمت بحج نفل ولو باذن
الزوج أو المملوك ولو باذن المولى فخللاهما فليهما الهدى) أي لانهما مامارا بمنزلة محصرين
(ولكن لا يتوقف تحللهم على ذبح الهدى) أي كما يتوقف تحلل المحصر على ذبحه (بل يحلان
في الحال) أي المرأة والمملوك اذا فعلوا ذنبا من المحظورات قص ظفر بأمر الزوج
أو المولى اعلم ان الذي يتصل بغير الهدى فكل محصر منع عن المضي في موجب الاحرام شرعا
لحق العبد كالمرأة والعبد المنوعين بحق الزوج والمولى فان أحرمت المرأة أو الامة أو العبد
بغير اذن الزوج والمولى فلهما ان يحللاه ما في الحال من غير ذى الهدى للتحلل وعلى المرأة ان
تبعث الهدى أو عنه الى الحرم ليذبح عنه هدى الكفارة وعليها حجة وعمره ان كان احرامهما
بمنجبة وعمره ان كان بعمره بخلاف ما لومات زوجها أو محرمتها في الطريق فانها لا تتحلل الا بالهدى
واعل الفرق بين المستثنين احصاء الثانية حقيقي واحصاء الاولى حكمي ثم على العبد
هدى الاحصار بعد العتق وحجة وعمره كما سبق من تفصيل الاحرام ولو أحرمت العبد باذن المولى
كرمه لتحليله ولو حلله حل وعند أبي يوسف وزفر انه ليس للمولى اذا أذن لعبد في الحج ان يحلله
وهذا هو الظاهر وان كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كفاي البدائع ولو أحرمت العبد أو الامة
باذن المولى ثم باعهما فقد البيع وجاز للمشترى ان يحللهما بلا كراهة وليس له الرد بالعيب عند
أتمتة الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرد بالعيب وعلى هذا الخلاف اذا أحرمت الحرة بحج
نفل ثم تزوجت فلزوج ان يحللهما عندنا خلافا لزفر كذا ذكره القاضي الخلاف في شرح
الطحاوى وذكر القدورى الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعقب (أما اذا أحرمت
المرأة بمنجبة الاسلام) أي بغير اذن زوجها (ولا يحرم لها) جلة حالية وكذا قوله (ومنعها زوجها)
أي لعدم وجود محرمة لها على مقتضى مذهبا (أومات زوجها أو محرمتها في الطريق) أو في مكانها
(وهي محرمة) أي بأى احرام كان (ولو بحج تطوع) أي مع انها عليها حج فرض (فانها لا تتحلل الا
بذبح الهدى في الحرم) أي لانها في حكم المحصر (وان حلها زوجها) أي بشئ من محظورات

وادخلنا الجنة وان لم تكن
من أهلها وخلصنا من النار
وان كنا قد استوجبناها
(اللهم) وسع علينا في الدنيا
وزهدنا فيها ولا تقتره علينا
مع ما ترى أعيننا فيها (اللهم)
أنت السلام ومنك السلام
فخنا ربنا بالسلام وأدخلنا
دارك دار السلام تباركت
وتعالت يا ذا الجلال
والاكرام (اللهم) اغفر لنا
وارحنا وعافنا واعف عنا
وتقبل منا وأدخلنا الجنة
ونجنا من النار وأصلح لنا
شأننا كله (اللهم) انى
أسألك بأن لك الحمد أنت
الله الذى

الاحرام (لاتصل الا بالهدى في حج الفرض) أى في حج يكون عليها فرض بخلاف ما اذا أحرمت
 بنقل ولو بالاذن وليس عليها حجة الاسلام فان لم ينحلها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى
 ذبح الهدى وعليها الهدى وجهة وعمره فبامل في المقام ليظهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة
 خلافتي في الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم تجد محرما ذكر في الاصل ان الزوج أن
 يحلها بغير هدى وذكر الكرخي انه لا يحلها الا بالهدى وكذا في المبسوط في الفرض لا ينحل الا
 بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحلها وان أحرمت في أشهر الحج
 فليس له أن يحلها وان كان في بلاد بعيدة يخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج
 أهل بلد عالم يكن له ان يحلها وان أحرمت قبل ذلك فقد رمتفاوت كان له ان يحلها الا أن يكون
 احرامها قبل ذلك بأيام يسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة أن يقول في صدر الجملة
 فان أذن الزوج لها بحجة الاسلام مطلقا أحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان
 تحرر قبلها فليس له تحليلها على ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فمفصل أيضا
 بقوله أصبت أو أحسنت أو رزيت فعلك أو أجزت أو أذنتك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا
 يكفي مجرد رؤية احرامها والسكون عنها

• (فصل في التحلل) • أى في آدابه (واذا علم أى المحصر) (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) أى
 الذى بعثه (بالحرم) أى في أرض الحرم (وأراد أن ينحل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه
 عليه (بفعل أدنى ما يحظره من الاحرام) أى يمنعه من بقائه والاوى أن يقال أدنى ما يحرم
 بالاحرام من قص شارب أو قلم ظفرا أو تطيب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقصير خلت
 عنه (وان فعله فحسن) أى مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو مسنة أو مباح كما سيأتي بيانه
 (ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى ينحل بفعل) أى من محظورات
 الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عندهما على ما في البصر الآخر وعند أبي يوسف عليه
 الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضى انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في
 الطرابلسي وقال البخاري وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا
 مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحسانا لا غير لان ترك الواجب بوجوب الدم وترك
 السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحدا من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة
 بخلاف ما روى في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسعه تركه فان ترك فعله دم وفى
 مختصر الطحاوى ان لابي يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفى رواية يستحب وفى رواية لا شيء
 عليه انتهى وفى شرح الآثار للطحاوى تكلم الناس في المحصر اذا أخر هديه هل يحلق رأسه أم لا
 فقال قوم ليس عليه ان يحلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق
 حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى والقهر
 على حكم المطلق كما لا يخفى ومال الطحاوى الى هذا القول أقول ولعله لانه مستفاد من ظاهر
 ما ورد في الاخبار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكد والمبالغة
 في أمر الحلق من غير الاكتفاء بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير هذا وفى النسخة
 اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقا سواء كان في الحلق والحرم ثم اعلم انه
 لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد سئل بمجرد الذبح ويتفرع

لا اله الا انت يا امان
 الخائفين يا ديع السموات
 والارضين يا ذا الجلال
 والاكرام يا حي يا قيوم
 (اللهم) انى اسألك بانك
 انت الله الواحد الاحد
 الفرد الصمد الذى لم يلد ولم
 يولد ولم يكن له كفوا أحد
 أسألك العفو والعافية فى
 الدنيا والاخرة (اللهم)
 انت الملك لا اله الا انت
 وأنا عبدك طاعتك تقضى
 واعترف بذنبي فاغفر لى
 ذنوبي فانه لا يغفر الذنوب
 الا انت واهدنى لاحسن
 الاخلاق ولا يهدى
 لاحسنها الا انت واصرف
 عني سبهم فانه لا يصرف
 سبهم الا انت ليبيك

وسعدك والخير كله
 بيدك تباركت وتعاليت
 استغفر لك وأتوب اليك
 (اللهم) بعلمك الغيب
 وبقدرتك على الخلق
 احيني ما علمت الحياة خيرا
 لي وتوفني اذا علمت الوفاة
 خيرا لي (اللهم) اني أنزل
 بك حاجتي وان قصرت رأيت
 وضعف على اقتدرت الي
 وجهك فاسألك يا قاضي
 الامور أن تصيبي من
 عذاب السعير ومن قسنة
 القبر (اللهم) اهديني لارشاد
 أمري وأجرني من شر
 نفسي (اللهم) اني أعوذ
 بك من منكرات الاخلاق
 والاهواء (اللهم) اني
 أعوذ بك من الشقاق
 والنفاق وسوء الاخلاق
 بسم الله

عليه قوله (ولو ذبح) أي الهدى في أرض الحرم (فسرق) أي بهد ذبحه (لا نبي عليه) لانه انما
 يجب عليه الازالة لا الاعطاء (وان لم يسرق تصدق به) أي تملكها أو باحة ولو في أرض الحل
 (ولو ذبح قبل الميعاد يوم) أي مثلا (جاز) أي تحمله به بخلاف ما اذا كان بعده ولو بساعة
 (ولو ظن) أي المحصر (انه) أي الهدى (ذبح) في أرض الحرم (فظهر خلافه) أي بان لم يذبح
 أو ذبح في الحل أو بعد الميعاد والحال انه ارتكب بعض المحظورات بناء على ظن انه خرج من
 الاحرام بذلك الذبح (فعليه لما ارتكبه من المحظورات الجزاء) أي من أنواع الكفارات (وان
 أكل من الهدى الوكيل) أي ولو باذن الموكل ضمن قيمة ما أكل ان كان غنيا) أي مالك نصاب
 (ويصدق بها على الفقراء) أي من المحصر (ولو ذبح المأمور) أي هدى المحصر (ثم زال
 احصاره) أي احصار الاثر (لجاء) وكذا اذا لم يجيء (لم يضمن) أي المأمور شيئا
 (فصل في زوال الاحصاره اذا زال احصار الحرم بالحج فهو) أي زواله (لا يخلو عن أحد
 الوجوه الخمسة) وجه المحصر انه (امان يزول) أي الاحصار (قبل بعث الهدى) أي وهو
 ظاهر ولا يتصور تعدد وجهه الاول (او بعده) يعني وهو لا يخلو أن يكون كما قال (في وقت
 يقدر على ادراك الحج والهدى) أي معا وهو الوجه الثاني (أو في وقت لا يقدر على ادراكهما
 جميعا) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على ادراك الهدى دون الحج) وهو الرابع (أو بالعكس)
 بأن يقدر على ادراك الحج دون الهدى وهو الخامس فاذا عرفت ذلك (ففي الوجه الاول وهو ان
 يزول) أي الاحصار (قبل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضا (وهو ان يزول
 في وقت يقدر على ادراكهما يلزمه) أي في الوجه (التوجه) أي يجب عليه المضى بالاتفاق
 (ولا يجوز له التحلل) أي حيث شذ (ويقبل بهديه ماشاء) أي من بيع أو هبة أو صدقة ويجوز ذلك
 (وفي بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجه الثلاثة (لا يلزمه التوجه ويجوز له ان
 يحل بالهدى) أما فيما لا يقدر على ادراكهما جميعا فلا يلزمه المضى لعدم فائدة ما جاز له التحلل
 اتفاقا وأما فيما يقدر على ادراك الهدى دون الحج فكذلك لا يلزمه المضى اتفاقا على ما في الروايات
 المشهورة في المذهب الاما جاء في رواية خزانة الاكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر ان يدركه
 قبل ذبحه لم يسعه ان يقيم ويحل بالهدى الا اذا لم يقدر على ادراكه فانه بظاهره قد يتبادر منه
 ان ضميره راجع الى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب
 ان مرجعه الى الحج والافيلزم تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر ان يدركه الا اذا لم
 يقدر على ان يدركه فأدركه وأدرك (الافى الوجه الاخير) وهو ان يقدر على ادراك الحج دون
 الهدى (الافضل له التوجه) الصواب ان يقال جاز له التحلل ولا يلزمه المضى استحسانا (وفي رواية
 يجب) أي يلزمه المضى ولا يجوز له التحلل قياسا وهو قول زفر ورواية الحسن عن أبي حنيفة وهو
 الافضل اتفاقا ثم قوله (وهو) أي الوجه الاخير (ان يدرك الحج دون الهدى) بيان للهم المقدم
 وقد تقدم ثم هذا الوجه انما يتصور على مذهب أبي حنيفة لان دم الاحصار عنده لا يتوقف بأيام
 النحر بل يجوز قبلها فيصور ادراك الحج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على
 مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه في المحصر لان دم الاحصار عندهما يتوقف بأيام
 النحر في يدرك الحج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فينصرون في حقه بالاتفاق لعدم توقف دمه

بأيام الحرم من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدى لا يلزمه التوجه) أي إلى مكة لعدم الفائدة بتدارك أحدهما (بل ان شاء حل بالهدى) أي صبر حتى يحل بذبح الهدى (وان شاء توجه) أي إلى مكة (ليخل بالفعال العمرة) ولا شك ان هذا هو الأفضل (وله) أي لقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المسطور (فائدة) أي عظيمة (هي انه لا يلزمه عمرة في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال وبیان انه اذا كان المحصر قارنا فينبغي أن يجب عليه اتیان العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القران حيث قدر عليها وأوجب بانه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بقوات الحج فات به ذلك كذا في الخبازي والفتح (وأما المعتمر) أي المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدى أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدى ففي صورتين (يلزمه التوجه) أي اجاعا (وان لم يقدر على ادراك الهدى) أي بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الامام ومناصبه (ولا يتصور في حقه) أي المعتمر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمر من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فانه مختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدى صار حكمه حكم القانت فتذكر عز بن جماعة في منسكه ان عند الخنفة اذا صار الاحرام متوقعا زال المحصر فقاته الحج والمحصر دائم تحال بعمره ولا يكون محصر اوجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤقها باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولولم يخلل لا يجمع في العام القابل لتلك الاحرام وتعبه المصنف في الكبير بان قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده ينقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما سبق في بيانه في باب القوات انتهى وسيجي برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والمحصر دائم تحال بعمره ولا يكون محصر اظاهر التناقض ولعل مراده أن حصره عن الوقوف مستقر ولا يكون محصر اعن الطواف فتأمل لثلاث تقع في محل الخلاف

• (فصل) في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة (بالهدى) ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أي من المحصر الاول والاخر (فان علم) أي المحصر (انه يدرك الهدى) أي حيا (ونوى به احصاره الثاني) أي بعد تصورا دكا (كما يجوز حل به) أي ان سمحت شروطه (وان لم ينو لم يجز) أصلا (ولو بعث هدبا لجز امصيدا وقلد بدنة وأوجه انطوعا ثم أحصر) أي الأمر (ونوى) الاولى فنوى (ان يكون) أي الهدى في صورتين (لاحصاره جاز وعليه اقامة غيره مقامه) أي لجز امصيدا واجباب تطوعه خلافا لابي يوسف

• (فصل في قضاء ما أحرم به) اذا حل المحصر) أي من احرامه مطلقا (بالذبح) أي بذبح الهدى في الحرم ففي قضاء ما أحرم به تفصيل بينه بقوله (فان كان احرامه) أي الذي حل به منه (الحج) أي فقط (فعليه قضاء حجة وعمرة) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييد مفيد على ما ذكر محمد في الاصل عن أبي حنيفة حيث قال فان بقي وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يجمع في عامه ذلك أحرم ووج وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذلك ان أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه ثم ان قصد الاحرام الاول وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تسقط عنه

ما شاء الله لا باقية بالخبر الا
الله بسم الله ما شاء الله
لا يصرف السوء الا الله
بسم الله ما شاء وما يبيكم من
نعمة في انفسهم الله ما شاء
الله لا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم (اللهم) صل
على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جيد مجيد
(اللهم) صل ابارك على
محمد وعلى آل محمد كما صليت
وباركت على ابراهيم وآل
ابراهيم انك جيد مجيد
(اللهم) وترحم على محمد
وعلى آل محمد كما ترحم
على ابراهيم وآل ابراهيم
انك جيد مجيد (اللهم)
صل على ملائكتك
المقرين وعلى أنبيائك
المرسلين وعلى أهل طاعتك
أجمعين

تلك الحجة الافية القضاء وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمره في الوجهين جميعا وعليه نية القضاء فيه ما هو قول زفر ثم اعلم انه اذا أحصر في حجة الفرض وحل منها يلزمه القضاء عند الاربعة كما في التطوع عندنا وأجد في رواية (وان كان) أي المحصر (فأرنا عليه قضاء حجة وعمرتين ويجزئ) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضى بقران) أي بان يجمع بين حجة وعمره ثم يأتي بعمره (أو أفراد) أي بكل من الثلاثة وهذا اذا لم يقض في سنة الاحصار أما اذا زال الاحصار بعد التحلل بالذبح والوقت بسع تجديد الاحرام والاداء فانما عليه عمره القران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معتمرا فعليه عمره لا غير) وقضاؤها في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجيب نية القضاء) أي فيما اذا كان الاحصار بحج اتفاقا (اذا قضاء) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في المنزل) أي في أحرام غير الفرض (أما ان قضاء في عامه ذلك أو كان حجه) أي الذي أحصر به وتحلل عنه بذبح هديه (حجة الاسلام) أي أول فرضه (فلا يحتاج الى نية القضاء وان تحولت السنة) أي بان ينوي حجة الاسلام من قابل قضاء لانها باقية في ذمته ما لم يؤدها ولم يخرج وقتها ليصير قضاء لان العمر كما وقت ادائها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاضيخان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما اذا قضى بعد تحويل السنة وان قضاء في عامه لا يجب عليه عمره) وأيضاً لا تجب العمرة مع الحج فيما اذا أحصر بالحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمره عليه في القضاء لانه صار كالنات (فأذا زال احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحلل) أي بالهدى (وأراد ان يحج من عامه ذلك والوقت بسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم بحج فليس عليه نية القضاء ولا عمره عليه وكذا المرأة اذا حلها زوجها) أي بعدما أحرمت بحجة النافلة (ثم أذن لها) أي بالاحرام (فأحرمت وحجت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فأحرمت على ما ذكره القاضي في شرح مختصر الطحاوي (ولو لم يحل المحصر بالذبح حتى فاته الحج فتحلل بأفعال العمرة فلا عمره عليه في القضاء) يعني أيضا كما في نسخة (ويستوي في وجوب القضاء المحصر بالحج الفرض والنفل والمظنون والمفسد والحاج عن الغير والحز والعبد الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي ومن في معناه (تأخر وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على ظن أن عليه الحج ثم ظهر عدمه فاحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرزوي ومما يجب كشف الاسرار لكن ذكر السروجي في المغاية شرح الهداية ان الظان في الحج يلزمه المضي فيه والقضاء لو أنفسه واختلفوا في القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لانه صرح وجه من الاحرام والاصح لزوم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحلل لدفع الحرج والمنفعة وبما دون ذلك يبقى صفة الزوم معتبرة

(باب القوات)

هو بفتح القاء مصدر كاقوت على ما في القاموس (فأنت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقوف يعرفه ولم يدرك شيا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعة طيبة) أي لغوية لا عرفية (ولو أدرك ساعة من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي ليلة المزدلفة الى طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد

من أهل السموات والارضين وعلينا معهم يا أرحم الراحمين (اللهم) أحسن عاقبتنا في الآخرة كله وأجزنا من نرى الدنيا وعذاب الآخرة (اللهم) أعني على نعمات الموت وعلى سكرات الموت ووقتها على حتى لا أجدها كرا بل ولا غما ولا الما ولقي حجة الايمان عند الممات (اللهم) أعني على الموت وسكرته وعلى القبر ووحشته وعلى يوم القيامة ودرجته وعلى الميزان وحقته وعلى الصراط وزنته (اللهم) ارحم غربي في الدنيا وتضرعي عند الموت ووحدي في القبر ومقامي بين يديك وتوفيقى عند منتهى أجلي

أدرك الحج رواء الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولي للمصنف أن يقول فقد
أدركه بحجه لانه لا يتم البركه الثاني وهو طواف الزياره اجماعا الا ان يحاول ويقول بأن مراده
بالتمام تصوره واحتماله وبأن قوله (وأمن القواف والقساد) عطف تفسير لما قبله ولذا قال
الشيخ عمر النسي رحمه الله في تفسيره فقد تم حجه أي أمن القواف فانه لم يبق عليه ركن
الا الطواف بالبيت وذلك لا يقوت أي لان جميع العمر وقته والافقه يتحقق القواف بالموت وقد
يقال لا يقوت به أيضا اذ جوزوا تاركه سيدنة هذا وقد وقع في عبارتهم تم حجه أيضا فتبهم ولذا
قال ابن الهمام لا شك انه ليس التمام باعتبار عدم بقاء شيء عليه فهو باعتبار ما من القساد
والقواف (ثم اذا فاته الوقوف بمذبر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو بغير عذر) أي مع أنه آثم
(سقط عنه أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه ان يتصل بأفعال العمرة صورة) عند أبي حنيفة ومحمد
كما سيأتي. انه (في طوف ويسعى ثم يحلق أو يقصر ان كان) أي القافات (مفردا) أي بالحج
(وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آثم (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن
ابن زياد عليه السلام وأما في شرح الكزالي استحباب الدم للقافات عندنا (ولا طواف للصدر)
أي عليه اتفاقا (وان كان) أي القافات (فانما) أي فينظر (فانه ان كان قد طاف لعمرة قبل
القواف فهو كالقافر) أي لانه باءدركتها خرج من عهدتها (وان لم يطف لها) أي قبل القواف
(فانه بطواف أو لا عمرته ويسعى لها ثم يطوف طوافا آخر لقواف الحج ويسعى له ويحلق وقد
بطل عنه دم القران) أي لانه دم شكر مرتب على توفيق الجمع بين العبارتين (وعليه قضا حجة
لا غير) أي لفراغ ذمته من احرام عمرته (وان كان) أي القافات (متمتعاً بطل تنعجه) أي لان
شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وان ساقه) أي الهدى (معه
يفعل به ما شاء) أي ان كان الهدى لتمتع به بخلاف ما اذا كان هديه تطوعا كما لا يخفى (وعليه
قضا حجة فقط) أي لفراغه من عمرته بالكلمة ان لم يسق وفي الجملة ان ساق (ويقطع القارن) أي
القافات (التلبية اذا أخذ في الطواف الذي يتصل به) لانه لما فات وقت قطع تلبيته بأول رمي
الحصاة صار كان طوافه هذا قائم مقام بقية أفعاله جميعا ولا يقطع عند طواف عمرته لانه في حكم
اثناء أفعاله جميعا وكان حجه التقديم الا انه آخر لضرورة القواف ثم اعلم ان أصحابنا اختلفوا فيها
يتصل به فثبت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج أو باحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد هو باحرام
الحج وقال أبو يوسف باحرام العمرة وينقلب احرامه عمرة وقال لا يلتقط والمؤدى ليس أفعال
العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى باحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة فيما سبق
فتدبر والدليل على صحة ما ذكرناه قوله (ولو جامع القافات قبل طوافه) أي الذي يتصل به مع السعي
بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتصل بها) أي اتفاقا فهذا دليل على ان المؤدى ليس أفعال
العمرة حقيقة فتقوله (لانها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه ان أفعالها ليست بأفعال
العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضا على صحة قوله ما
ان فاته الحج لو كان من أهل مكة يتصل بالطواف كما يتصل أهل الآفاق ولا يلزم ما خرج الى
الحل ولو انقلب احرامه احرام عمرة وصار معقر الزمه الخروج الى الحل كذا ذكره وفيه بحث
ظاهر على ما لا يخفى ثم مرة الخلاف بينهم فيما اذا فاته الحج فاهل حجة أخرى جعل بأفعال العمرة

على شهادة أن لا إله الا الله
وأنت محمد رسول الله
واجعله آخر كلامي في
الدنيا (اللهم) اني أسألك
عيشة نقية وميتة سوية
ومرّة غير مخز ولا فاضح
(اللهم) اجعل حيل أحب
الاشياء الي واجعل
خشيتك أخوف الاشياء
عندي واقطع عني حاجات
الدنيا والشوق الى لقاءك
واذا قرئت عين أهل الدنيا
من ديارهم فأقر عيني
بعادك (اللهم) اني أسألك
الجنة والسلامة والعفة
والامانة وحسن الخلق
والرضا بالقدر (اللهم) اني
أعوذ بك من يوم السوء
ومن ساعة السوء ومن

من الاولى ويرفض الاخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يعضى في الاخرى لانه محرم بالعمرة
 أضاف اليها حجة وعند محمد لا يصح احرامه بالثاني (ولو أهل القاتل بحجة أخرى قبل الفراغ من
 الاولى فان كان ينوي به) كان الاخصر والاظهر ان يقال فان نوى به (قضاء القاتلة فهي هي) أى
 بعينها وتفسيرها قوله (ولا يلزمه هذا الاهلل شيء) أى سوى التي هو فيها فيحتل بالطواف
 والسعي كالولم يهل به (وبقائه) أى بالثانية لغو (أى لا اعتبار لها) (وعليه قضاء الاولى لا غير)
 أى لتكون الثانية لغوا (وان نوى به) أى باهلاله (حجة أخرى برضاها) أى الحجة (ويحصل بأفعال
 العمرة) لما تقدم مع ما فيه من الخلاف (وعليه قضاء مجتنب وعمرة ودم) أى عند أبي حنيفة
 خلافا لهما لما تقدم عنهما (ولو أهل) أى القاتل بحجة (بعمرة رفضها) وهذا بالاتفاق لانه جمع
 بين العمرتين احراما على قول أبي يوسف وعلاء على قولهما (وعليه قضاؤها والدم والحج) أى
 قضاؤه أيضا بالاتفاق (ومن أهل مجتنب ثم فاته الوقوف فاحتل بعمرة واحدة) أى لا بعمرتين كما
 هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أى من قضاؤها والدم والحج (ولو أن القاتل لم يتحل) أى
 بأفعال العمرة (وبقي محرما الى قابل فحج بذلك الاحرام لم يصح حجه ومن أهل بحجة فجامع) أى
 قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم فاته الحج) أى الوقوف كما في نسخة (فعليه دم الجماعة ويحل
 بأفعال العمرة ولو حج) أى القاتل من قابل (قضاء) أى تجنبه (فأفاده) أى بالجماع (لم يكن عليه
 الا قضاء حجة واحدة) أى كمن أفسد صومه بالجماع ثم قضاء وأفاده فانه لا يجب عليه الا قضاء يوم
 واحد وليس عليه كفارة أخرى لان ساد يوم القضاء كما لا يخفى (ولو قدم محرم بحجة فطاف للقدم
 وسعى ثم فاته الحج) أى بغوت الوقوف (فعليه ان يحل بأفعال العمرة) أى من طواف فرض لها
 وسعى آخر بعدها (ولا يكفيه طواف التحية الاول) بالرفع نعت للمضاف (ولا السعي) أى ولا
 يكفيه السعي المتقدم (في التحلل) أى في الخروج عن احرام حجه حتى لو كان قارنا والمستهة
 بحالها لا يجب قضاء عمرته التي قرنها لانه قد أداها (ولو ان قارنا لم يطف لعمرته ففاته الحج
 وجامع) الاولى ان يقول لجامع وسعى وهو لم يطف بعد لعمرته القرآن ولا لعمرته التي يتحل بها
 (فعليه أن يعضى في العمرتين وعليه دمان للجماع وقضاء عمرة القرآن) أى لانه أفادهما ولا يجب
 عليه قضاء التي يتحل بها (وقاتل الحج لا يكون محصرا) أى لا حقيقة ولا حكا (ولا يحل بيعت
 الهدى) أى بل عليه ان يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تقوت) أى بالاجماع لانها غير مؤقتة

• (فصل الاسباب الموجبة لقضاء الحج) • أربعة (القوات) أى فوت الوقوف (والاحصار)
 أى عن الوقوف فانه في حكم القوات ولو كان فرق بينهما في كيفية التحلل عن احرامهما
 (والافساد) أى بالجماع ولو كان يلزمه اتيان بقية أفعال الحج (والرفض) أى رفض احرام الحج
 بعد احرامه به سابقا فانه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته
 أو أمته أو عبده أى اذا أحرموا بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بهادخول مكة بغير احرام
 أى فانه يجب عليه احرام أحد التسكين منها الحج أو العمرة ولعل هذا وجه الالتحاق حيث
 لا يجب عليه تعيين الحج لكن في اطلاق القضاء عليه مسامحة لان القضاء فرع فوت الاداء هذا
 ولا يشترط لسقوط القضاء احرامه من حيث أحرم أولا ولا من الميقات وانما يجب الاحرام من
 الميقات مطلقا ثم هذه الاسباب الاربعة موجبة لقضاء العمرة والقوات لعدم تصورها في حقها

صاحب السوء ومن جاز
 السوء (اللهم) اجعلني
 شكورا واجعلني صبورا
 واجعلني في عيني حقيرا وفي
 أعين الناس كبيرا (اللهم)
 انى أسألك باسمك الطيب
 الطاهر المبارك الاحب
 اليك الذي اذا دعيت به
 أجبت واذا سئلت به
 أعطيت واذا استرجعت به
 رحمت واذا استفرجت به
 فرجت ان تصدني عن الكفر
 والتقصير والقلّة والذلة
 والعلة وكلّة الامراض
 والاعراض وسائر الاسقام
 والآلام ومن قسنة النساء
 ومن تقصير الشيطان ومن
 قسنة الدنيا ومن أقصوف
 والشقاق والتفارق وسوء
 الاخلاق

لان جميع العمر وقتها (وعكم فوات الحج عن العمر) أى بعد انقضاءه قبل تحقق ادايته (انه اذا مات من عليه الحج) أى فلا يتخلو عن أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالاجحاج عنه) أى على الوجه الذى باقى تفصيله (يصح عنه) أى بشرطه (وبسقط به عنه القرض) أى اجاعا (وان لم يوص به) أى مطلقا أو ابصاء غير صحيح (انتم) أى تحقق انتم ترك حجة وبقى في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيئته باعتبار مغفرته وعقوبته وهذا اذا لم يحج عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أى من ماله أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (تجزئه) أى هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية بأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على القور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب ينسب بقوله عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه مجزا متقرا ويمكنه الاداء بماله بآنية غيره مناب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم يوص به حتى مات أثم بتقوية القرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فيما أثم بسقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الرأى الحج من تركه وان أحب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يميزه ذلك ان شاء الله تعالى

• (باب الحج عن الغير) •

اعلم ان الاصل في هذا ان للانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كملاة القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستعجال لا يصح عندنا في باب الحج على ما صرح به في النسخة وكذا صرح بعدم الجواز في الوفاية وجميع البحرين واختاروا لهبط قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في مو مراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحقيقته حرام فبكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فما أشبهها مكره وعلاه العيني بان الجهاد حق الله تعالى فلا يجوز أخذ الاجرة عليه فاذا تمحض اجرة كان حراما واذا أشبهها كان مكرها وهو الى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرها من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان أبرهما حال حياتهما فكيف أبرهما بعد موتهما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مرعى المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرهما للاموات أعطى من الاجر بعد الاموات رواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اننا تصدق عن موتانا ونفهم عنهم وندعولهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواه أبو حفص الكبير العكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه ضحى بكبشين أحمرين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته رواه الشيخان أى جعل ثوابه لأمته وهذا

ومن السحرة والرياء والشرك
(اللهم) انى أسألك فواتح
الخير وخواتمه وجوامعه
وأوله وآخره وظواهره
وباطنه والدرجات العلى
آمين (اللهم) انى أسألك
قربا قريبا ونصرا عزيزا
وصبرا جبلا وقصا لمينا
وعلا كثيرا ما نعا ورضا
واسعا مباركا في عافية بلا
بلاء ونسألك العافية من
كل بلية ونسألك تمام
العافية ونسألك وجود
العافية في صحة بلا مرض
ونسألك الفنى عن شرار
الناس ونسألك انقياد
الاجناد لنا ولا حول ولا قوة
الا بالله العلى العظيم

تعليم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يتقوه عمل غيره والاقتداء به هو الاستسالك بالعروة الوثقى وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى فبسه معان كثيرة ليس هنا محل بتطهاها قال المصنف (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أى حجة الاسلام والقضاء أو النذر وهو قادر على الاداء بنفسه وحضره الموت أو خافه يجب عليه الوصية بالايجاج عنه بعدموته فان قدر عليه أولا (وعجز عن الاداء بنفسه) أى بعده (يجب عليه الاجاج) أى بان يحج عنه في حال حياته أو بعد مماته (ان فرط) أى قصر (في التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه في عامه) وفيه الآتياء الى ان وجوب الايصاء انما يتعلق بمن لم يحج بعد الوجوب اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من وجب عليه الحج فخرج من عامه فمات في الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يؤخر بعد الاجاب ولم يقصر في هذا الباب كذا في التبيين والفتاوى السراجية قال ابن الهمام وهذا قيد حسن وتفصيل مستحسن فيجب ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج) أى وجوب تعلقه في الجملة ولو يحصل شروط البقية (ولا يجب عليه الوصية به) أى بالايجاج عنه بعدموته ففي كتاب رجة الامة في اختلاف الائمة من لزمه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه القرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه المشافعي وأحمد هذا ولما أطلق فيما سبق قوله وعجز عنه بقوله (ويحقق العجز بالموت والجبس والمنع) أى وبحدوثهما بالاكراه (والمرض الذي لا يرجى زواله) أى كالزمن والقالج (وذهاب البصر) أى بان صار أعشى (والعرج) يفتحين (والهرم) يفتحين أى الكبرى الذى لا يقدر على الاستسالك معه (وعدم المحرم) أى بالنسبة الى المرأة (وعدم أمن الطريق) أى باعتبار الغلبة (كل ذلك اذا استقر الى الموت) والحاصل ان وجوب الايصاء انما يثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على الصحيح فمن لم يكن صحيح البدن لا يتعلق به وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاجاج وعندهما اذا كان له مال تعلق به وان كان زماناً ومفلوجاً على ما سبق من أن الشرائط عندنا صحة الجوارح خلافا لهما وقد تقدم في باب شرائط الحج من ان قوله ملواية الحسن عنه قال ابن الهمام وهى أوجه واختارها الكرماني

• (فصل في شرائط جواز الاجاج) • أى مطلقا (والتيابة عن حجة الاسلام) أى خاصة وجلتها عشرون (الاول وجوب الحج) أى بالمال (فلو أجم فقيرا وغيره ممن لم يجب عليه الحج عن القرض) أى عن فرضه وهو متعلق بأجم (لم يجزج غيره عنه) أى عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لان التياية السابقة لا تجزى عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره انما هو شرط وجوب الحج لا شرط جواز الاجاج وكذا قوله في الكبير ومنها ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال ومنها أو الاول ان يكون له مال يحج عنه ويتفرع عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه فرضا بخلاف حج عنه نفسه لا ان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره في اداء الحج الواجب ولا واجب كذا في البسائط والحاوى وقد تامل صاحب السراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقر فدام به الفقر الى ان يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افتقر والافتقر لا يجب عليه انتهى وهو قيد كما لا يخفى (الثاني العجز المستدام من وقت الاجاج الى وقت الموت) أى فان

(اللهم) انى أسألك أن تجعل سلى اليك التنزل ومعراجك اليك التواضع والتذلل وأمنفى من حضرتك رفعة يحصل معها عا لواله الذى يقصر عنها غلو الغالبين حتى ارتقى اليك مرتقا تطلبنى فيه اللهم العلية وتقاد الى النفوس الایة واكفى بغاشية من نورك تكشف عنى كل مستور وتجببنى عن كل حاسد مغرور وهب لى خلقا أسع به كل خلق واقضى به كل حق كما وسعت كل شئ رجة وعلم سبائك لا اله الا انت مجدت له ظمئت الجبابرة وتعمت بذكرك الشفاه يا حى يا قیوم یا ذا الجلال والاکرام (اللهم) انى أسألك أن نسل ما فى بطون

زال قبل الموت لم يجز غيره منه فرضا (فلو أخرج المذخور) أي كالريض سواء برجى برؤه أم لا
 وكالمحبوس (كان أمره) أي أمر وقوع حج غيره عنه (موقوفاً) استتر عذره (أي عما يمنعه عن
 ادائه بنفسه) (إلى الموت) أي بان مات وهو مريض أو محبوس (جائزاً) زال عذره) أي
 بزوال حبه أو برقة من مرضه ونحوه قبل الموت في وقت يمكن له أن يؤذيه بنفسه (وجب عليه
 الاداء بنفسه) أي المباشرة بنفسه (وظهرت نفلية الأول) وهذا أولى من عبارته في الكبير لم يجز
 حج غيره فتأمل ثم المرأة إذا تمجدت بمهر ما ولا زوجاً لا تخرج إلى الحج إلى أن يبلغ الوقت الذي تجز
 عن الحج فحينئذ تفتت من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز له وهم وجود المحرم فإن بعثت رجلاً
 إن دام عدم المحرم إلى أن مات فذلك جائز كالريض وفي شرح الذكاة للبرجسدي قال الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل إذا لم تجز محرمات من يحج عنها فإن دام عدم المحرم إلى موته فذلك جائز
 وقيل لا يجوز لها ذلك لتوهم وجود المحرم يعني الزوج أو ظهر رأساً آخر والله أعلم وهذا كما
 مبني على أن عدم هذه الأعداء ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء أما قوله
 في الكبير والاجاج عن الزمن والاعنى على أصل أبي حنيفة جائز أن الزمان والعنى لا يرجي
 زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستند إلى وقت المنة كذا في البدائع فشكل لأن
 سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبي حنيفة فلا يجب الاجاج بالاشبهة وأما
 نقله عما في الفقه بقوله ولو أججوا عنه - بمعنى الزمن والاعنى - والمتعد والمفلوج ونحوهم وهم
 آيسون من الاداء بالبدن ثم هو واجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفلية الأول فلا إشكال
 فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاجاج) وفيه أن هذا الشرط مثله ما قبله (فرو
 أخرج صحيح) أي غيره (ثم عجز لا يجزيه) أي كافي قاضيهما والخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه
 أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أي بالحج (ولا يجوز حج غيره عنه بغير أمره) إن
 أوصى به) أي بالحج عنه فإن أوصى بأن يحج عنه عنه فقطوع عنه أجنبي أو وارث لم يجز (وان لم
 يوص به) أي بالاجاج (فقبور عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (خج) أي الوارث
 ونحوه (بنفسه) أي عنه (أو أخرج عنه غيره جاز) أي ذلك التبرع أو الحج أو الاجاج أو ما ذكر
 جميعه والمعنى جاز عن حجة الاسلام أن شاء الله تعالى كما قاله في الكبير وطاعه ان ما سبق يحكم
 لجواز البتة وهذا مقيد بالمشيئة وفي منسك السروجي لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص
 به فخج رجل عنه أخرج عن أبيه وأمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان
 شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجوز به من غير مشيئة أي من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية
 (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما سبق إليه التلويح فإن شرط وقع الحج عن
 الحاج دون الآمر وهذا الشرط أعني عدم جواز الاستئجار عليه مذكور في عامة الكتب
 كالأهلية والقنود واليكز وغيرهما بما عسر عداها وصرح في المنهاج فقال ولا يجوز
 الاستئجار على الحج عنه وصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلاً بان قال له استأجرتك على أن
 تنح عن حجك لا يجوز حج عنه) زاد في الكافي ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال
 أمرتك أن تنح عن حجك لا يجوز حج عنه) زاد في الكافي ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال
 إذا استأجر المحبوس رجلاً يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس إذا مات في الحبس

عبادك لنا من ضمن وتزغ
 ما في صدورهم لناس غل
 وتجو ما في قلوبهم لناس
 حقدوان كان لا بد من
 عبادك فبنا غل أو غش
 أوحدة فأنزع ذلك كله من
 قلوبنا وابدل ذلك كله بحبة
 ومودة ورأفة ورحمة
 واجعلنا في محبتك أخوانا
 وعلى التقوى والخير
 اعوانا واجعلنا من يعز
 ويعفي عنه ولا نطلبنا من
 يبادر إلى الانتقام إذا وجد
 إليه الفرصة ولا من ينهز
 العقوبة إذا أصاب إليها
 المقدرة وجنبنا من الشقاق
 والنفاق وسوء الاخلاق
 واصفح عنا صفحاً جليلاً
 واعنا على الصفح الجليل
 الذي أمرتنا ان

نصفه وألجنا الأدب بين
يديك وانزنا التسليم لأمرك
والتخويع إليك والتوكل في
كل الأحوال عليك (اللهم)
لا تدع لنا ذنباً الاغترته
ولا حملاً الا فرجته ولا كرباً
الا نفسه ولا ضرراً
الا كشفه ولا ديناً
الا قضيه وقسماً لا وقينه
ولا دوا الا أصفينه ولا
ضمية الا قويته ولا آلاً
الا بنفته ولا عملاً الا تنبته
ولا رزقاً الا بسطته ولا خلا
الاسدته ولا عيباً الا سترته
ولا مسافراً الا سلته ورددته
ولا كسيراً الا جبرته ولا
أوداً الا ثقتته ولا صديقاً
الا شرحتته ولا ضيقاً
الا فسحته

وللاجهراً أجر مثله في ظاهر الرواية مشكل لاجرم ان الذي في الكافي للماكم أبي الفضل في هذه
المسئلة ولو أنفق من نفسه هي العبارة المحررة وزاد ايضاً حها في المبسوط فقال وهذه النفقة
ليس يستحقها بطريق العرض بل بطريق الكفالة انتمى فتعين انه انما له ما أجراً بما جاز الامر اذا
الكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستنجار على الحج فان فعل جاز وله نفقة مثله
لا يقل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه نفقة التسمية بذكر الاستنجار ويبقى الامر بأداء الحج
عنه فيصح وقد صرح به هذا التعديل الكرمانى فقال لانه اذا فسدت الاجارة بقي الامر بأداء
الحج عنه فوجب نفقة مثله وفي الكتابة لو استأجر الحج عنه من المقات وقع الحج عن المحجوج
عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتمى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب
والله أعلم (السادس ان يحج عمال المحجوج عنه) أى الميت (فان تبرع الحاج عنه بماله نفسه
لم يحز) أى عنه حتى يحج عماله والمعتبر في ذلك ان يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقاس
كون الكل من ماله الا ان في التزام ذلك حرجاً مضافاً لاعتبار القليل استحساناً ولذا قال
(وان انفق أكثر النفقة من مال الأمر والاقل من ماله يجوز وان انفق الكل أو الاكثر من
مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وفاء) أى لجهة (يرجع به فيه) أى لانه قد يتبلى بالانفاق
من مال نفسه لغيره الحاجة ولا يكون المال حاضر افيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجزيه
وان لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم للاكثر فان كان الاكثر من مال الميت جاز والا فلا) ففي
فاضيخان اذا لم يكن مال الميت فانفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو
جائز والا فهو ضامن وفي الكرمانى ان اتقص المال عن نفقة الطريق فاستدان وأنفق من مال
نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جائز والا فهو ضامن وفي خزائن الاكمل لوضاعت
النفقة في الطريق فخرج الأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على
أحد (ولو حج عنه ابنه) أى مثلاً ولا يفتك حكم بقية ورثته (من ماله) أى من مال نفسه (يرجع
في التركة جاز) أى ان أوصى بان يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يحز وان أمره الميت) أى بان يحج
عنه من ماله بغير رجوعه ففي خزائن الاكمل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في التركة لم يقع
عن الميت عن فرضه وان أمره الميت هذا وفي فاضليخان اذا أوصى بان يحج عنه فاج عنه الوارث
من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع
ولو أوصى بان يحج عنه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لا ميت عن حجة الاسلام
انتمى وفيه بحث لا يحنى (ولو خلط النفقة) أى من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أى النفقة
الخلوطة (وان حج وأنفق) أى من مال نفسه (جاز) أى حجه عنه (وبرئ من الضمان) أى بانفاقه
ولم يتوقف على رامة الورثة قال الطرابلسي لو أخذ مال الميت وخلط بماله نفسه وحج عنه وأنفق
خمسة مائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط ولو اتجر بمال الميت) أى
من غير خلط بماله نفسه (ويرجى فيه يجزىه الخ) أى ويدفع الزيادة الى الورثة لكن في الكرمانى
وان أخذ الدرهم ليحج عنه بها فاشترى بها متاعاً تجارة قال هذا رجل خائن لا يجوز ويكون
الشراء لنفسه والحج عن نفسه وهو ضامن انتمى وموخر الف باطلاقه لم يأنى منسكاً فافهمى لو
أخذ المال واتجر ورعى فيه وحج عن الميت قال أبو حنيفة يجزىه لجهة وهو قول أبي يوسف وقال

محمد يضمن جميع المال المبت والحج عن نفسه وفي الخط ولو اشترى به امته علفه للتجارة وحج
 بمذاهبها عن الميت يرد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المتن وفيه اية الى الفرق بين من يشترى
 بها للتجارة متاعا لنفسه أو نفع المال الميت تبرعاً لكن روى هشام عن أبي يوسف قال تصدق
 بالرجح وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الأصح كالمخلوطه ابدراهم نفسه حتى
 صاروا مناسخ من الحج عن الميت وفي قول الربيع له هذا وفي الكرماني ذكر الخفية أبو الميث في فتاويه
 وفي النوازل مثل بعضهم عن الرجل يأخذ الدراهم ليحج عن الميت فانفق من هذه الدراهم قبل
 الخروج قل أو أكثر صاروا من المال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان
 يحج راكباً ان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشياً ولو بأمره) أي بالحج ماشياً (يضمن النفقة
 وكذا لو لم يأمره) أي وحج المأمور ماشياً (وأما موتة الكراه لنفسه) أي فانه يضمن النفقة
 ويحج عنه راكباً لان نفقة الركوب أكثر فمكان الثواب أوفر وكذا حال محمدان حج على حمار كره له
 الجمار أنضل كذا علمه المصنف في الكبير والاطهر ان كراهته لكونه غير معمل لسنن البعيد
 أولاه على خلاف السنة بقرينة قوله والجل أفضل لالكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون
 نفقة ركوب الحمار أوفر ثم العبرة في الركوب والمشى للاكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشياً فهو
 كقطع الكل ماشياً وركوب الأكثر كركوب الكل ثم عدم الجواز ماشياً على الاتفاق محمول على
 ما اذا اتعت النفقة للركوب كما أشار إليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان كان
 ثلث ماله لا يبلغ الآن يحج ماشياً (فخرج عنه ماشياً جازاً) لكن لو قال رجل أنا حج عنه من بلده
 ماشياً روى عن محمد لا يجوز به ويحج عنه من حيث يبلغ راكباً وروى الحسن عن أبي حنيفة ان
 أحجوا عنه من بلده ماشياً جازاً وان أحجوا عنه من حيث يبلغ راكباً جازاً وعل وجه الاول زيادة
 كلمة المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بغيره هذا) أي بغيره وخصوصه
 (وجازاً) أي ولو غير معين (يحج عنه فاكره الرجل) أي أعطاه بالكره والاجرة (وأنفق الكراه
 على نفسه) أي في الطريق (ويحج ماشياً جازاً) أي عن الميت استحساناً قال المطر البلسي وهو الأصح
 وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير الى ورثة الميت قال أبو الميث في النوازل وعندى ان
 الحج عن نفسه وهو ضمان نفقة البعير الا ان يكون الميت فوض اليه ذلك (الثامن ان يحج
 عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحج عنه من حيث
 يبلغ) أي استحساناً (وان لم يمكن) أي ان يحج عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) وعل
 المكان مقيد بمقابل المواقف والانبأ دني شيء يمكن ان يحج عنه من مكة وكذا الحكم اذا
 أوصى ان يحج عنه بماله وصي مبالغه فانه ان كان يبلغ ان يحج عنه من بلده حج عنه منه والا فني
 حيث يبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجاً) أي مرید الحج لا طامع بالغيره كالتجارة ونحوها
 (فإن في الطريق وأوصى ان يحج منه يحج عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من
 حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا به
 من الموضعين الماه ودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحج عنه منه والا فني موضع الموت
 استحساناً وفي القياس من طامع وقال شمس الألف اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يحج عنه
 يحج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحج عنه من ذلك الموضع وكذا اذا

ولا يشكلا الأوضحة ولا
 شأنها لأصلحته ولا يسرا
 إلا أنزلته ولا عسر الأزلته
 ولا عطاء الأجزلة ولا ينما
 إلا كفته ولا ميتا الأرحمة
 ولا ظالم الأقتصة ولا
 حامدا لا دفعته ولا أمرا
 الا توليته ولا ضالة الا
 ردتها ولا حاجة من حوائج
 الدنيا والاخرة يكون لان
 فيها رضا ولنا فيها صلاح
 الا قضيتها وأعنت على
 قضائهم ابتسير منك في عافية
 بلا بلاء وسعادة بلا شقاء
 بأمرهم الراحمين (فصل)
 في ذكر فضل حجة الجمعة وما
 قاله العلماء في ذلك (اعلم ان

مزية حجة الجمعة على غيرها
بوجه ومنها وافقتها لوقفة
النبي صلى الله عليه وسلم
التي اختارها الله تعالى
لرسوله صلى الله عليه وسلم
فانها كانت يوم الجمعة بلا
خلاف بين المحدثين ومعلوم
ان الله تبارك وتعالى
لا يختار لرسوله صلى الله
عليه وسلم الا الافضل منها
اتفاق اجتماع المسلمين في
اقطار الارض خطبة الجمعة
وصلاتها واجتماع وفد الله
تعالى به رفعة لوقوف بها
فيحصل في الجمعيتين العظيمين
من اتفاق المسلمين في الدعاء
والتضرع والابتغال الى الله
تعالى عز وجل مالم يتفق

خرج الحج عنه أبي حنيفة وقال يحج عنه من حيث بلغ ولو خرج الحج ثم أقام في بعض البلاد
حتى تحوت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يحج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع لقاضيخان
لو خرج غير سفر الحج كالتجارة غيات في الطريق وأوصى بان يحج عنه به حج عنه من وطنه اتفاقا
(وكذا) أي الخلاف (لومات الحاج عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) أي عنه ومن حيث
بلغ الأول عندهما (ولو كان للموصى أوطان) أي متعددة (يحج عنه من أقرب أوطانه
الى مكة وان لم يكن له وطن) أي مطلقا (فن حيث مات) أي لانه صار بمنزلة وطنه وأما ما وقع
في الكبير من قوله وان لم يكن له أوطان فليس في محله اذ لا يلزم من نفي جمعه نفي مفردة ثم قال
في الفتح ولو عين مكانا جاز منه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (ان يحج عنه من غير بلده يحج
عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعده ولو
أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وشديد الباء بالديار العراقية (يحج عنهم من وطنهما) أي
عند اطلاق وصيتهما فنحن محمدي في خراساني أدركه الموت بمكة فأوصى ان يحج عنه يحج عنه من
خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الري فخره الموت فأوصى ان يحج عنه به حج عنه من مكة
أقول وهذا اذا كنا غنيين في بلادهم أو ما اذا صار المكي غنيا في الري والخراساني بمكة وأوصى
فنبغي ان يحج عنه من امن وضع فرض الحج عليهم ما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري مثلا ومات
فيه فأوصى وكان - قد - أنه أن يقول ولو أوصى المكي ليكون اللام العهد والمعنى أوصى ذلك المكي
(ان يقرن عنه بقرن عنه من الري) لانه لا قران لاهله مكة (واذا وجب الحج من بلده) أي في
المسايل التي مر ذكرها (فأجأ أوصى من غير بلده بضم) أي ويكون الحج له وبه حج عن الميت
ثابسا لانه خالف (الا ان يكون ذلك المكان) أي الذي أوصى عنه (قريبا منه) أي من وطنه
(بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل) أي فينفذ ذلك ليكون مخالفا ولا ضامنا ثم ان كان
ثلاث ماله لا يبلغ ان يحج عنه من بلده فحج عنه من موضع يبلغه فضل من اثلاث وثلاثين انه كان يبلغ
من موضع أبعد منه بضم الوصى وبه حج عن الميت من حيث يبلغ الا اذا كان افاضل شأ يسيرا
من زاد أو كسوة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية المحجوج عنه عند الاحرام
أو بعده عند الامام قبل ان يشرع في أفعال الحج (وهي ان يقول) أي بلسانه وهو الافضل
(أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وابيلك عن فلان) أي لبيلك بحجة عن فلان (وان
شاء كتنى) أي عنه (نية القلب) أي له (ولو نسي اسمه) أي اسم الآخر (ونوى ان يكون الحج)
أو احرامه (عن الآخر) أي وان لم يعينه (بصح) أي وبقعه عنه (ولو أحرم ميم) أي بميملا
أو مطلقا بان أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكرها جوج عنه ميمنا أو ميمها (فله ان
يعينه) أي لمن شام من نفسه أو غيره (قبل الشروع في الاعمال والافعال) أي في أفعال حجه
من طواف قدوم أو روقوف بعرفة قال في الكافي لانصر فيه وفيه ان يصح التعيين هنا بما
انتهى ولا يفتي ان يحمل الاجماع اذ لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له ان يدين غيره بل
ولو عين غيره لرفع عنه على ما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العاشر ان يحرم من
الميتات) أي من ميقات الآمر ليشمل المكي وغيره (فلو أعتبر وقد أمره بالحج ثم حج من عامه
من مكة لا يجوز) مفهومه انه اذا لم يحج من عامه جاز له ذلك مع انه ليس كذلك حيث يكون

مخالفنا اذ صرف سفره المأمور به للحج لفرض الى العمرة مرة واحدة سبق قلم منه اذ لم يقيد به في
الكبيره (ويضمن) أى في قوله سمعوا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة
مبقتبة كذا في الكبير وفيه انه أراد بالمبقتبة المواقفة في اطلاقه نظر ظاهر
اذ تقدم ان المكي اذا اوصى بالرى أن يحج عنه يحج عنه من مكة وكذا سبق ان من اوصى
أن يحج عنه من غير بلده يحج كما اوصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً في اشكال آخر حيث ان
المبقتبات من أصله ليس شرطاً لمطلق الحج واصالته بل انه من واجبه فكيف يكون شرطاً وقت
نيابته فان وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم تفرده بقوله
فلو اعتمر الى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مسئلة هذه المسئلة وفي أخرى للجيلة
بدفع هذه القضية المتسككة (الحادى عشر ان يحج المأمور بنفسه ولو مرض المأمور) وكذا اذا
عرض له مانع آخر من حبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أى بغير اذن الامر (الحج) أى غيره (عن
الميت لا يقع) أى حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان الا اذا قال
الا امر اصنع ما شئت فحسنت كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يمرض (وان أذن له)
بصيغة المجهول أى وان أذن له الامر (بذلك) أى يدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز)
أى وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره ليحج عنه (الثاني عشر ان لا يفسد حجه ولو فسد)
أى حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أى عن الامر ويكون ضامناً لتفق من مال
الميت لانه مخالف وعليه الضم في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت **كـ** اردماء
الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسقط حج الميت كما قال (وان قضاء) أى ولو قضى المأمور حجه
الفاسدة في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لا عن الميت لانه لما خالف
صار كان الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من فضائه
والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مثله مع انه ينبغي ان
لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر عدم المخالفة ولو امره بالافراد) أى للحج أو العمرة (فقرن) أى
عن الامر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الامر استحساناً وأما
لو نوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والاخر عن الامر فهو مخالف ضامن اجماعاً كذا
في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهره رابته وعن أبي يوسف انه يجوز تقسيم
النفقة على الحج والعمره وي طرح عن الحج ما أصاب العمره ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا
في المسوط وقال شمس الائمة في قول أبي يوسف أى في أنه وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد
السفر للميت (أو وقع) أى بان نوى العمره عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفاً اجماعاً على ما في
البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فانه القرض عليه وينصرف
مطلق الامر اليه الا انه يشك اذا امره بافراد العمره ثم اتيان الحج به - ده أو صرح بالتمتع
في سفره أو بتفريض الامر اليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مخالفة وهو انه اذا نوى لفرضه فبالاولى
في انه (لم يقع حجه عن الامر ويضمن النفقة) أى كما مر (ولو امره رجلاً أن أحدهما بالحجة
والاخر بعمره واذنا بالجمع) أى القران (لجمع جاز) أى ولم يصير مخالفاً على ما في الب - دائع
(والافلا) أى وان لم يأذنه بالجمع لجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفاً على ما ذكره

في يوم سواه فكان أكثر
تواناً وأسرع قبولاً ومنها
اجتماع عمه - دين لا عمل
الاسلام في يوم واحد فان
الجمعة عند المؤمنين وكذلك
يوم عرفة عمه - دلهم فقد ورد
في صحيح مسلم عن طارق بن
شهاب عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ان رجلاً من
اليهود قال له يا مبرأ منين
آية في كتاب الله تقرؤونها
لو علمنا عشر اليهود أنزلت
لا نتخذنا ذلك اليوم عيداً
قال أى آية قال الب - وم
أكلت لكم دينكم
وأنتم عليكم - م - فحق
ورضيت لكم الاسلام ديناً
قال عمر رضي الله عنه

قد عرفنا ذلك اليوم
والمكان الذي أنزلت فيه
نزلت على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو قائم بعرفة
يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ
السخاوي رحمه الله تعالى
في كتاب الأجوبة المرضية
فيما سئل عنه من الأحاديث
النبوية مسئلة في الترتيب
في الوقوف بعرفة إذا كان
يوم الجمعة ذكر رزين في جامعه
في المرفوع الى النبي صلى
الله عليه وسلم أفضل يوم
طلعت فيه الشمس يوم عرفة
إذا وافق يوم الجمعة وهو
أفضل من سبعين حجة في
غيرها وهذا شيء انفرد به رزين
ولم يذكر

القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روى عن
أبي يوسف ان من حج عن غيره واعتقر عن نفسه لم يكن مخالفا الا ان النفقة قد ارمقامه للحج من
ماله واذا فرغ منه عادت في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج أولا ثم اعتقر صار مخالفا كذا
في الكبير والظاهر ان الامر منعكس وبالأولى أن لا يكون مخالفا لاسيما والحاج يكون بعد
فراغ الحج مدة في مكة يمكن له أن يعقر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ توقفه
اصالة لاجل حجه حيث لا يتصور تدمعه على أهل فاقلة ولا يضره حينئذ صرف وقته الى تجارة
أو حرفة أو تيان عمرته نظرا الى ضرورة اقامته في المحيط لوجع عن الآخر ثم أي بهمة لنفسه
فليس يخاف انفاقا قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفا على قول أبي حنيفة (ولو أمره
بالحج فاعتقر ضمن) أي لانه مخالف حيث صرف سفر الحج الى العمرة سواء نوى العمرة فلا أمر
أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بدأ بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفا وضمن ولا يقع
الجنة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها أقل ما يقع باطلاق النسبة وهو قد صرفها عنه في النية قال
ابن الهمام فيه نظر لكن في نظره نظر (ولو أمره) أي غير الوصي على ما هو الظاهر (بالعمرة فاعتقر
ثم حج عن نفسه أو أمره) أي الوصي أو غيره (بالحج الحج) أي عنه (ثم اعتقر لنفسه جاز) أي ما سبق
(الا أن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (أو العمرة) أي الكائنة (لنفسه) أي في
الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن دفعته (فأذا فرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة
وكان حقه ان يقول منهم ما ولا يبعد ان يقال الضمير راجع الى كل منهما أو عائد الى القسك
(عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان أمره بالعمرة فحج عنه ثم اعتقر
لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتقره أو أمره بالحج فاعتقره أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لم يجز) أي جيع
ذلك (الرابع عشر ان يحرم بحجة واحدة) الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم المخالفة
(فلو أهل بحجتين احدهما عن نفسه والاخرى عن الآخر) وكذا الامر بالعكس (لم يجز)
فانه مخالف (فلورفض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جوازها بارتا الاخرى عن الآخر به فصار
كانه أهل بها واحد رها على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان
أحرم بهما على التعلق ونوى بالأولى منهما عن الآخر وأما اذا نوى بالأولى عن نفسه فينبغي
ان لا يجوز عند الكل لان الأول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتهى وهو بحث حسن وتفصيل
مستحسن عند أولى النهي ثم قال وأما اذا أهل بهما معا فلا يتصور الجواز عند أبي يوسف ومحمد
أما عند أبي يوسف فلانه ترفض احدهما بلا مهلة فلا يمكن على قوله تعيين المرفوض قبل الرفض
وأما عند محمد فلانه لا ينعقد الاحرام الا لاجداهما وأما عند أبي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز
لامكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان عنده لا يرفض في الحال كما مر ويمكن ان
يقال بعدمه لانه ليس هنا قول وآخر ليعين انتهى ولا يخفى انه يتصور الاول والاخر بحسب
نصير النية المتعلقة بهما الله -م الا اذا أهمهما أيضا في يتم ما ثم لا يقال على قول محمد انه يقع
المتعقد عن الآخر يستوي فيه الاول والاخر اذا جعله لانه نظير من أهل بحجتين عن رجلين
عنده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحدهم لكن قد يفرق بينهما بما يراه لا مرجح في هذه المسئلة
بخلاف تلك المسئلة (الخامس عشر ان يفرد الالهلال لواحد) هذا أيضا نوع من المخالفة فليس

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحج (فأهل عنهما له) أي ما له ما وقع
الحج له ولا يمكنه أن يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقله (وان عين أحدهما) معناه أنه أحرم عن
أحدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي الذي عينه ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين
أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله أن يعين أيم - ماشاء) أي يجعله عن أيهما أراد
تعيينه (مالم يشرع في الاعمال) ثم إن عين أحدهما قبل المضي جازي قول أبي حنيفة ومحمد
استحسانا وقال أبو يوسف دفع عن نفسه ويضمن ماله ما قبا سا (وبعد الشروع) أي في الاعمال
(لم يجز) أي أن لم يعين أحدهما حتى لو طاف ثوطا أو وقف بعرفة ثم أراد أن يجعله عن أحدهما
لم يجز ويقع عن نفسه اجماعا وصار مخالفا (ولو أهل) أي بحجة أو عرة (عن أبيه) وفي الكبير
عن أحد أبيه وهو الصواب (بلا أمر) أي من ماله أو أحدهما ولا تعين من قبله (فله أن يجعل
له ما نواه أو لا أحدهما) فيه نظر ظاهر لأنه إن نوى عنهما فلا بد أن يجعل نوايه - ما وإن نوى
عن أحدهما فليس له أن يجعله له - ما بل له أن يعين أحدهما مع أنه لا مدخل للثواب هنا فإن
المسئلة أعم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليه ما أو على أحدهما أو لا يكون شيئا منهما مع أن
جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل أنه عند اتمامه ماله أن
يجعله ليه ماشاء اتفاقا بخلاف ما مر في رواية أبي حفص عن أبي يوسف أن ذلك عن نفسه قال
في المحبط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف إلى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أي
الابوين كان له أن يجعل الثواب لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضيخان فغير ظاهر اللهم
الان يقال معنى عنه - ما أنه أحرم من ماله ما غيره عين لأحدهما فله أن يعين أحدهما قبل
شروع الاعمال أو يجعله لثواب نفسه بعد تمام الاحوال وأما لو أمره كل من الابوين أن يجعل
عنه حجة الاسلام فأحرم من ماله ما غيره - ما فكان كالجواب المذكور في الاجنبيين (السادس عشر
اسلام الآخر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم
للكافر) لأنه ليس أهلا للقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لأن الحج
لا يصح من الكافر لنفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشر عقلمها) أي عقل
الآخر من الوصي أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شموه وعقل
المأمور لأن المجنون لا يصح له نية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبر نية غيره عنه في حدوث جنون
له لضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه فلا يصح (أي الحج (من المجنون لغيره) أي
سواء يكون الغير عاقلا أو غيره (ولاه من العاقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن
لورج الحج على المجنون قبل طر وجنونه وأمر وليه العاقل أن يجعل عنه صح كما لا يخفى (الثامن
عشر تميز المأمور) أي الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح اجماع صبي غير مميز) ومفهوما أنه يصح
اجماع المميز بغيره قوله (ولا يصح اجماع المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والنظار ان
التمييز شرط لصحة حج النفل الصغير والنفيل للصغير ولاية التبوع للغير ولا أن يجعل ثواب حجه لغيره
لا سيما والاجاز في الحج غير صحيحة فلا يتصور اجماع الصبي ولو باذن وليه اللهم الان يقال
العبارة الصحيحة ويصح بدون المال في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا
أو امرأة وسواء كان عبدا أو أمة أو صيدا مرافقا لكن في البحر الزاخر وان اجماعا صيدا لم يجز

صحاته ولا من أخرجه فان
كان له أصل احتمل أن يراد
بالسبعين التصديق أو
المبالغة وعلى كل حال
فتثبت له المزية بذلك انتهى
ملخصا وقال في كتابه فضائل
الاعمال عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال
ان الله عز وجل خلق الايام
واختار منها يوم الجمعة - كل
عمل بعده له الانسان يوم
الجمعة يكتب له بسبعين
حسنة الحديث وفي ذلك
استقناس لتضعف حج
الجمعة بسبعين حجة والله أعلم
(ومن الادعية الخاصة
يوم عرفة اذا كان يوم
جمعة) ما حدثني به جماعة

انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيد هذا بغير المراقق ليرفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقيد
 فيحقق الخلاف وحده فيصبح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم رآه أعلم وأما قوله في الكبير
 ويصح إجماع المريض فهو ظاهر لا مصرية فيه (التاسع عشر عدم القوان) أي باختباره وقصر
 منه (فلو فانه الحج) بأن تشاغل بجوانج نفسه (لم يجوز) أي إجماعه عنه (ثم ان فانه لا يقيد منه
 ضمن) أي المال (فان حج من مال نفسه) أي عن الميت من عام قابل (جاز) أي إجماعه عنه (وان
 فانه) أي الحج (بأقصة سماوية) كمرض وسقوط عن بعضه ونحو ذلك (لم يضمن) أي النفقة كما
 صرح به محمد (وبسبب تأت الحج عن الميت) لكن نفقته في رجوعه من ماله خاصة وعلمه من مال
 نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فانه الحج لمرض أو حبس
 أو حرب المكاري أو مات دابته فله ان يتفق من مال الميت حتى يرجع الى أهله وعن محمد في
 نوادر ابن سماعة له نفقة ذهابه دون إياه ولو انصرف الحاج الى منزله قبل طواف الزيارة يعود
 بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عنه) أي بخصوصه دون غيره والتعبين ما يذهب بقوله
 (بان قال يحج عن فلان ولا يحج غيره ففلان) أي فان مات فلان (لم يجوز حج غيره) أي عنه
 وهذا ان صرح بمنع حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالمنع بان قال يحج عنه فلان ففلان
 وأجوز عنه غيره جاز) أي كافي البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص الى أحد) أي
 ولم يعين رجلاً (فاجتهدت الورثة وأجوزوا عنه) أي رجلاً (جاز) وفي ذلك الكرماني ولو
 أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصى الى غيره جاز وان لم يكن بأبى ودفع الوصى الى غيره
 جاز أيضاً كالموصى كان الموصى حياً فأمر بذلك ثم رجع فله ذلك كذا هذا انتهى وفيه بحث لا يخفى
 من جهة الفرق حيث للموصى أن يعين فلاناً ويقول ولا يحج غيره ثم يأمر غيره ان يحج عنه
 بخلاف الوصى حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلو أوصى قبل الوقت
 ففلان لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا
 في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقيق سبب الوجوب فلا يصح كما
 قاله زفر وأقبل ثم وسبب وجوب الاداء فيصح كما فانه أبو يوسف أو لا يصح عن فرضه عند
 زفر ويصح عن فله عند أبي يوسف وخلاف ما هذا قال المصنف (وهذه الشرائط كلها في
 الحج النرض وأما في الحج النقل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالباً) أي في أكثر المسائل
 (الا الاسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والنية) أي بشرط النية في النقل أيضاً
 وتعتبر في حقه (ولو بعد الاداء) أي اداء الاعمال وفراغها ثم ينوبها له ويجعل له ثواب حجه
 وهذا ظاهر اذا أجمع النية بخلاف ما اذا عين غيره في نيته لكن اذا نوى لنفسه هل يجوز أن يجعل
 لغيره ثواب فعله فلا يظهر جوازه والله أعلم (ويستثنى أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم
 الاستتجار) أي المسبق من انه لا يجوز الاجارة في العبادة (ولم نجد من صرح بحاق النقل) فيه انه
 لا فرق بينهما في النقل ولا صارف عن اطلاقه من العدل فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط لجواز
 الاجماع ان يكون الحاج للمأمور قد حج عن نفسه) أي عندنا وعند مالك (فيجوز رج الصرورة)
 بفتح الصاد المهملة وضم الراء الاولى وهو الذي لم يحج عن نفسه (الا ان الفضل) كما قال في
 البدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي للخروج عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولانه

من مشايخي عن والدي
 الشيخ علاء الدين أحمد بن
 محمد النبرواني رحمه الله تعالى
 قال حدثني الحافظ الرحلة
 أبو الخير عبد العزيز بن عمر
 ابن فهد رحمه الله تعالى عن
 جده الحافظ التقي بن فهد
 فقال أئبنا الامام المسند
 أبو الين محمد بن أحمد بن
 ابراهيم الطبري عن محمد بن
 أحمد بن أمين الاشتهري قال
 أئبنا أبو الفضل عبد الرحمن
 ابن أحمد الهملوني عن
 الامام العارف بالله تعالى
 أبي الهاس أحمد البوني
 رحمه الله تعالى انه قال يوم
 عرفة يوم شرفه الله تعالى
 بمحرم الذنوب وتنوير القلوب
 قد جمع الله فيه من غاب
 الا قالسب والالسنه
 وانقادات من

بالحج عن غيره بصيرتار كالا سقاط الفرض عن نفسه فيمكن في هذا الاجحاج ضرب كراهة ولاته
 أعرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأما ما في كافي أبي الفضل من انه ان كان
 الحاج عن الذي يحج الضرورة فالضرورة أحب الى فغريب وعجيب وأعله محمول على الضرورة
 التي لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره
 ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه وكراهة تحريم وكذا
 لو تنقل الضرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا للشافعي في المسئلتين حيث لا ينعقد
 احرامه عن غيره بل ينقلب على احرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لو تنقل
 الضرورة عن نفسه لانه بوصوله الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز اجحاج المرأة) باذن زوجها لها
 ووجود محرم معها (والعبد والامة باذن المولى مع الكراهة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما
 في اجحاج المرأة عن المرأة فان الظاهر ان يكون أولى وأنبى ويدل عليه اطلاق القنلو
 السراجية حيث قال وسواء كان عبدا أو أمة من غير ذكر امرأة (ويكره الحج عن الميت على
 حجار) أي اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أي من الجمل والبغل
 لموافقة السنة ولانه أقوى في تحمل المشقة واقوله تعالى يأولك رجالا وعلى كل ضامر أي بعير
 معبر من كل فج عميق أي طريق بعيد (والأفضل اجحاج الحر العالم بالاساك) أي والعالم بعلمه في
 تلك المسالك (ولو أجم) أي رجل (رجلا يحج) أي بان يحج (عنه ثم يقيم مكة) أي هو باختياره
 أو باذن من أمره (جازوا الأفضل ان يعود اليه) أي الى بلده أو ببلد أمره وهو الاظهر ليكون
 أدائه على طبق أداء الميت لو فرض أدائه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أمره أن
 يحج) أي عن الميت (هذه السنة) أي وأعطاه الدراهم (فلم يحج) أي تلك السنة (وجع من قابل
 جاز) أي عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية الناسك وفي النوازل بضمن في قول زفر
 وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يزد على ذلك) أي بتعيين الحاج عنه (كان
 للوصي ان يحج بنفسه) أي عنه (الا ان يكون) أي الوصي (وارثا ودفعه) أي المال (الى
 وارث) أي آخر (ليحج عنه) فانه لا يجوز (أي حج ذلك الوارث) (الا ان يجز الوارث) أي بقيته -م
 (وهم كبار) جله حالية ولا بد من قيد ضار أيضا فانه ان كان منهم صغير أو غائب لم يجز (ولو قال)
 أي الميت (لوصي ادفع المال ان يحج عني لم يجز له ان يحج بنفسه مطلقا) أي سواء جازت الوارث
 أم لا وسواء يكون الوارث صغيرا أو كبيرا والمسئلتان مخرجهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر
 لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا باجازه الوارث انتهى
 وفيه خلاف زفر

(فصل) ولو أوصى أن يحج عنه) أي من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أي سواء قيد الوصية
 بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال حجوا عني بثلاث مائ وثلاثة)
 أي والحال ان ثلث جميع ماله (يلج حججا) بكسر ففتح أي حجج متعددة (فان صرح) أي
 في وصيته تلك (بحجة واحدة فانه يحج عنه حجة واحدة وما فضل) أي عنها (يرد الى الوارث والا)
 أي وان لم يصرح بحجة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حججا) أي قدر
 ما يبلغها ثلث ماله كذا روى القندوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضي الاسيحي

سمع الداء الاقل في الوجود
 الاول فأجاب من سمع
 الداء اجابة اضطرار
 بخاصية من الداء
 والمناذ والزمان بالحدوث
 النقص فاذا صادف هذا
 اليوم يوم الجمعة فليغف الحاج
 في الموقف الاعظم وليقل
 الهى وسبدي ومولاي
 أسألك بالاسم الذي بسطت
 به الصراط المستقيم الذي
 لا يتصور فيه الخراف
 وجعلت فيه مسالك على
 عدد انفاس الخلائق فكل
 مخلوق بقدرته بجزءه وان
 عاقت دون ذلك عوائق
 مانعة فان ذلك غير قاصح
 في العبور على صراطه
 لضرورة اسمه المترك له
 والمترك به أن تهدي
 فكري الى صراطه المتصل

في شره محتمر الطحاوي انه ان اوصى ان يحج عنه بثلاث ماله وثلاثة يرفع حجبا يحج عنه حجة
واحدة من وطنه وهي حجة الاسلام الا اذا اوصى ان يحج عنه بجميع الثلث قال في البدائع
وما ذكره القدرى أثبت لان الوصية بالثلث وبجميع الثلث واحد لان الثلث اسم لجميع هذا
السهم انتهى وفيه بحث لا يخفى لان الباقي قوله بان الثلث تحتمل البعضية بخلاف ما اذا ختمت الى
لفظ الجميع المقيد للتأكيده فكان قد قال بالثلث جميعه لا بعضه (وكذا) أي الحكم (لوقال حجوا
عني بألف) أي والالف يبلغ حجبا ففيه التفصيل السابق والخلاف اللاحق ويؤيد القدرى انه
ذكر في المبسوط هذا المسئلة من غير خلاف الا قيد بقوله اذا لم يقل حجة (ثم الوصي
بالتخييار) أي بين أمرين (ان شاء أجمع عنه الحج) أي المتعددة (في سنة واحدة وهو الافضل)
أو لا يسارع الى الطاعة (وان شاء أجمع عنه في كل سنة حجة) أي بعد ايقاع الحجة الاولى في السنة
الاولى لانها الاكل لخلاص الزمة من القرينة ثم وقوع بقية الحج نافله وزيادة فضيلة وأمان
أوصى أن يحج عنه في كل سنة حجة فلم يذكري في الاصل وردي عن محمد أن هذا وذا النساء أي في
أصل الجواز والافقد سبق ان الحج في سنة واحدة أفضل ولا يبعد ان يقال التبريق في هذه
الصورة أولى لكونه على وفق الوصية وان كان الاظهر ان الوصية اذا لم يكن فيها مخالفة
للسريفة تتعين الموافقة (ولو قاسم الوصي الورثة وعزلة رقيقة الحج) أي أفرد وأبرزه (فهو لك
المعزول) أي بعد دفع بقية التركة الى الورثة (في يد الوصي أو في يد الحاج) أي بدفع الوصي اليه
قبل الحج (بطلت القسمة) أي الاولوية (ولا تبطل الوصية) أي السابقة (وبحج) أي له (من ثلث
الباقى) أي وهكذا وهكذا (حتى يحصل الحج) أي يصدق (أو يتوى المال) أي يقضى جميعه وهذا
في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف ان بقي من ثلث ماله شيء يحج عنه به النبي من حيث بلغ وان لم
يبلغ من ثلثه شيء بطلت الوصية وقال محمد قسمة الوصي جائزة وتبطل الوصية به لأك المعزول سواء
بقي من الثلث شيء أو لم يبق (مثاله كان له) أي الميراث (اربعة آلاف) أي درهم أربعمائة (دفع
الوصي ألفا) أي الى الحاج (فهاهنا) أي جعله ألف (ودفع اليه) أي دفع الى الحاج
(ما يكفيه من ثلث الباقي) أي ولو بعضه (أو كله وهو) أي وكله (ألف ولو هلكت النابتة) أي في
المرأة الثانية (دفع اليه من ثلث الباقي) ان بقي شيء (بعدها) أي وهكذا (مرة بعد أخرى الى أن
لا يبقى ماثلثه يبلغ الحج فتبطل الوصية) وهذا عند أبي حنيفة وأما عند محمد فيج عنه بما بقي من
المدفوع اليه المقر للحج ان بقي شيء والابطال الوصية كالأولان الموصى عن مال ودفعه الى رجل
لحج عنه ومات فذلك المال في يد النائب لا يؤخذ شيء آخر من تركه الموصى فكذلك اذا عينه
الوصي وعند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من الثلث الاول مع ما بقي من المال المعزول وان كان
المدفوع تمام الثلث فقول أبي يوسف كقول محمد وان كان بعضه يكمل ان كان مقدارا يني للحج
هذا اذا اوصى بأن يحج عنه أو قال من الثلث أمالوا وصى بان يحج عنه بثلاثة فقول محمد كقول أبي
يوسف حتى يحج عنه من الذي بقي من الثلث الاول عندهما (ولو ان الوصي اذا أجمع رجلا عن الميت
في عمل يحتاج الى مقدار) أي معين (وان أجمع رجلا في عمل احتاج الى أقل من ذلك) أي من
ذلك المقدار (وكل ذلك يخرج من الثلث) بجهة حالية (يجب أقلها ولو اوصى ان يحج عنه
بمائة) أي بائة درهم مثلا (وثلاثة أقل منه) أي من العدد المذكور (يحج عنه بالثلاث) أي بالمائة

بصر اطلق ما يمدى المضلين
أسأل باسمك الذي شرف به
بعض النفوس وهي تحرك
اليه طبعها بغير تكاف على
صراطك الذي هو أقرب
الطريق اليك أن تحركني
فيه فيما فيه رضاه عني دائم
البناء الى ما لا نهاية له في
الوجود (الهي) ان وقف
بي القدر على التفاوت في
ترتيب طبع فذلك خارج
عن طبع كمال نفسي فلا
يجب عني صراطك المستقيم
فان خير قد يرك صراط
مستقيم قويم أسلم رجوه
رج بقاءك لدوام بقاءك
فذكرني بك بقاءك فاجعلني
من المحسنين (الهي) من
يوم وجودي لم أزل ذاهبا
اليك منجذبا بالنجذاب
خاصية في منك أنت تعلمها

(من حيث يبلغ) أى الثالث ولو كان بلوغ المائة من بلده ولو أوصى لرجل بألف والمساكين
أى المعينة أو المصورة أو المطلقة فاقلمها ثلاث (بألف وان يحج عنه) أى القرض على مافى الكبير
وانظروا طلاقة (بألف وثلاثة) أى والحال ان ثلث جميع ماله (الذنان) أى لا ثلاثة آلاف (يقسم)
أى الثلث الذى هو ألقان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والخلج عنه (الثلاثاء) تصاف حصة
المساكين الى الحج) أى الى صرفه (فما فضل) أى من الحج من حصة المساكين (فهو والمساكين
بعد ذلك يميل الحج) أى بعد تحقيق أداء كماله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج
(ونذر) أى من حج غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجبا أو تطوعا يبدأ بالندوة) تقدم الواجب وفى
الاحتياط فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموصى ان ضاق الثلث عنها وقبل يبدأ بالحج ثم
بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقبل بها ثم الحج وهو مختار محمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات
ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وفى البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بما تقدمه الموصى
(فصل فى النفقة) أى حكم انفاق الحاج للمأمور (المراحم من النفقة ما يحتاج اليه من طعام
وادام) ومنه اللحم (وشراب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة واشتراء (وثوبى احرام)
أى ازاد ورده (واستجار منزل) أى بأوى اليه (ومحمل وقرية وادوة) أى ظروف ماء ونحوه
(وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على
اختلاف فيه ما قبل يشترى هنا يدهن به لآحرامه وزيتا للاستصباح والادهان دهن السراج
ضرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو الخاطمي والسدر (وأجرة الحارص) أى حافظ مناعه وخادم
دابه (والحلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من
غير تبذير وتقدير وقال الشافعى ولا يدخل الحمام ولا يشتري دهن السراج ولا ما يدهن أو يتداوى به
ولا يعطى أجرة الحلاق والحمام الا أن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضيان والمحيط له أن يدخل
الحمام التعارف يعنى فى الزمان وهو المختار على ما ذكره الكرماني وقياس ما فى الفتاوى ان يعطى
أجر الحلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ليس له أن يفعل الاحلق الرأس
بالمعروف وهو أن لا يخلق فى قليل المدة (وله أن يخلط دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقة
(ويودع المال) أى للعائلة (ولا يصرف الدنياير الا الحاجة) أى ضرورة تدعو الى ذلك (وان
كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروح) أى ذلك النقد (فى الحج بصرفه)
أى الوصى أو الحاج (بالنوى روج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى المأمور (الى طعامه) أى أحدا
اذ ليس له التبرع ولا التطوع ولا اقال (ولا يصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء
(ولا يقرض) أى أحدا (ولا يشتري ماء للوضوء ولا لغسل الجنابة) أى من مال الميت (بل يقيم)
أى اذا لم يكن له مال (ولا يتجهم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقبل له أن يفعل) أى المأمور
(كل ما يفعله الحاج) أى جنسه قال الفقيه أبو الليث وعندي أن يفعل ما يفعله الحاج قال فى
الذخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الأمر) وهو الموصى أو الوصى (الأمر) أى امر الموصوف
(فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بلا خلاف) لانهم قالوا هذا ان لم توسع عليه فان كان قد

قضائى ورسمى وظلى وحزنى
وكلى ساجد لوجهك مسبح
لك بما سحكت به سكان
ملكوتك وما لك أمالك أن
تغفر لى ما أقتنى فيه انقصى
بكلك فالك مظهر ما شئت
ومحقيقه ومعبده ومعبده
أعزنى بك منك وأعزنى بك
من غيرك يا ملاذ العائدين
المستجبرين يا ملجأ المضطرين
يا أمل الأملين أسألك أن
تسلى على سيدنا محمد سيد
المرسلين وآله الطيبين وعلمينا
معهم وفيهم برحمتك يا أرحم
الراحمين (واذا فرغت) من
هذا الدعاء الشريف أسأل
الله تعالى ما أدت بما يناسب
من الدعاء ومن علقه عليه
وسع الله رزقه وعلمه وأظهر
بركته عليه حتى يعلم ذلك فى
ظاهره وباطنه وقس عليه

ما يناسب من الاعمال والله
يمدني من يشا الى صراط
مستقيم انتم بي ما روياه
عن الامام البوني رضي الله
تعالى عنه ورجه
* (فصل) *

فاذا غريت الشمس افاض
مع الامام مع السكينة
والوفاء من غير مسابقة ولا
ازحام كما يفعله العوام
ويؤخر صلاة المغرب
ليجدها مع العشاء في
من دافعة ولا يصلي المغرب
ولا العشاء بعرفان ولا في
الطريق وعند الافاضة
يقول (اللهم) اليك افضت
وفي رحمتك رغبته ومن
سخطك رهبت ومن عذابك
اشفقت فاقبل نسكي واعظم
اجري وتقبل توبتي وارحم
تضرعي واستجب دعائي
واعطني سؤلي (اللهم)
لاتجعل هذا آخر

وسع عليه في وصيته للجماعة وخول الجام والتدري فلا بأس به (ولا يتفق) أي المأمورين
مال الميت (على من يخدمه) أي خدمة بقدر عليها بنفسه (الا إذا كان ممن لا يخدم نفسه) أي
لكبره أو عظمت وكبره (ويتفق في طريقه مقصدا ما لا سرف) بخصيتين أي لا سرف (فيه ولا
تقير) أي لا تضيق (ذاها وجائيا) أي آيبا (الى بالميت) أي ان عاد اليه (ولو سلك طريقا
بعد) أي وأكثر نفقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أي ولو أحيانا (كيف دأى ترك طريق
الكوفة الى البصرة) أي ما اتلا الى سلك طريقها (فنفقة في مال الآخر) ويتفرع عليه قوله (ولا
يضمن لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا يضمنها (والا فني ماله) أي في مثل نفسه وفي
فتاوى قاضيهان ولو ضاعت النفقة بمكة أو بقرب منها أو لم تنق يعني فنيت فأتفق من مال نفسه
له أن يرجع في مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء ثم ذكر بعده بأسطر اذا قطع الطريق عن المأمور
وقد أتفق بعض المال في الطريق فضي ورج وأتفق من مال نفسه يكون متبرعا فلا يسقط الحج
عن الميت لان سقوطه بطريق التسبب باتفاق المال في كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين
الصورتين سوى انه قيد الاول بكون ذلك الضياع بمكة أو قربا منها ولكن المعنى الذي عطل
به يوجب اتفاق الصورتين في الحكم وهو أن يثبت الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كان
الاقل جاز والافهوضان لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج فبقي ان يتفق من
مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة وإذا أقام ببلده يتفق من مال
نفسه حتى يجيئ أو ان الحج ثم يرسل ويتفق من مال الميت ليكون المأمور ونفقة من مال الآخر
في الطريق فان أتفق من مال الميت في مدة اقامته يكون ضامنا وهذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر
يوما لانه مقيم وروى ابن سماعة عن محمد انه اذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأتفق من مال الميت
لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك يتفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر من خمسة
عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أي في أو ان الحج (ان
كان لا يتظار القافلة فنفقته في مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وان أقام
بعد خروج القافلة في ماله) أي لا يكون نفقته من مال الميت كافي فذاوى قاضيهان (وكذا
لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أي فراغ أعمال الحج (للقافلة) أي لا يتظار خروجهم
(فني مال الميت) أي نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أي بان أقام بعد الفراغ
لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (فني ماله) أي مال نفسه (فان بداله ان يرجع) أي ظهر له رأى
بعد المقام في رجوعه (رجعت نفقته في مال الميت وان توطن مكة) أي قصد استيطانها (ثم
بداله العود) أي الرجوع الى بلده (لا تعود) أي نفقته في مال الميت فقد روى عن أبي يوسف
أنه لا تعود نفقته في مال الميت وذكر القنود أن حلي قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن
الهمام وذكر غير واحد من فقهاء كرخلاف انه ان فوى الاقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عاد
عادت وان توطن أقل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح في المدايع بعد نقل الرواية عن أبي يوسف
انه لا يعود وهذا اذا لم يتقدم مكة دارا امانا اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بخلاف وكذا
في شرح الكثران توطن مكة سقطت قل أو أكثر ثم ان عاد لا تعود الا اتفاق (وان أقام بها) أي بمكة
(ابا من غير نية الاقامة) أي الشرعية بالتمتع بالمطوعة (ان كانت) أي اقامته تلك (اقامة

مصادرة) أى لاهل القافلة (لم تسقط) أى نفقته من مال الميت (والا) أى بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تنجل الى مكة) أى دخلها قبل ذى الحجة (فهى فى ماله) أى فالنفقة فى مال نفسه (الى أن يدخل عشر ذى الحجة تقصير) أى فترجع نفقته (فى مال الميت ولو خرج من مكة) أى بعد دخوله فى أو ان الحج (مسيرة سفر) أى مدة ثلاثة أيام ولياليها (لحاجة نفسه سقطت) أى نفقته (فدجوعه) أى حين يحده الى مكة وكذا مادام مشغولاً بحاجة نفسه لنفقته فى مال نفسه فإذا فرغ عادت فى مال الميت لمسبق عن محمد) وما تفضل من النفقة من الزاد والامتنعة) أى الآلات والادوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة أو الوصى الآن يتبرع الورثة أو الوصى له به الميت فيكون له) وفى المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والاصح انها تجوز وفى الذخير تذكر فى الاصل اذا كان الميت قال فباينى من النفقة فهو للمأمران هذا على وجهين ان لم يعين الميت بجلايحيج عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والمحيلة فى ذلك أن يقول الموصى للوصى أعط ما بينى من النفقة من شئت وان عين الموصى رجلا ليحيج عنه كانت الوصية بائنة ولو شرط المأمور أن يكون الفضل له فالشرط باطل ويجب الرد) أى الى الورثة كذا فى نثرانة الاكمل (وينبغى للأمر أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني) أى بهذا (كيف شئت مفرداً أو قارناً ومتنعاً) فيه ان هذا القيد سهواً امر اذا التفويض المذكور فى كلام المشايخ مقرر بالافراد والقران لا يدر فى الكبير قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا أمر غيره أن يحج عنه ينبغى أن يفوض الامر الى المأمور فيقول حج عني بهذا كيف شئت ان شئت حجة وان شئت فاقرن والباقى من المال وصية له لكى لا يضيّق الامر على الحاج ولا يجب عليه الرد الى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً ان من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقانياً آفاقياً ومقرران بالعمرة ينتهى سفره اليها ويكون جهة ميكا وأما ما فى قاضيان من التخيير بحجة أو عمرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع اذا الواو لا تفيد الترتيب فيعمل على حج وعمرة بان يحج أولاً ثم يأتي بعمرة كما يضاف برفقته موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره قاضيان وتبعه ابن المصنف حيث قال اذا أراد أن يكون ما فضل للمأمر من الثياب والنفقة يقول له وكلتك (ان شئت الفضل من نفسك أو تقبضه لنفسك فيجبه من نفسه فان كان على موت) أى فى صدده (قال والباقي لك وصية) انتهى كلامهما وهذا كله ان كان الأمر عين رجلاً (وان لم يعين الا مخرجاً لا يقول) أى بقصد المحيلة (الوصى أعط ما بينى من النفقة من شئت) أى تخيّرته أن يعطيه الوصى من شاء ممن عنه لان يحج عنه (وان أطلق) أى الموصى (فقال وما بينى من النفقة فهو للمأمر) أى مأمور الوصى من غير تعيين الموصى له (فالوصية باطلة) أى كعدمها (فلن عين رجلاً صح) لمسبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقي صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

فصل فى وصى الميت أو وارثه ان يسترد المال من المأمور (الظاهر ان المراد مأمور الوصى أو الوارث لا مأمور الوصى لكن قال فى الكبير رجل له ألف لآمال له غيره فدفعتها الى رجل ليحج عنه ثم مات فلورثة استردوها وان مات بعد دعاء حرم المدفوع اليه ويضمن ما أتفق منه بعدمونه انتهى ولا يفتى أنه ينبغى أن يجعل على ما اذا استحق استرداها ظهروا وخيلته أو حصول رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

ههنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود اليه مرات كثيرة بطفلك العجم (اللهم) اجعلنى فيه مقفلاً مرحوماً مستجاب الدعاء فائزاً بأعظم النوال والعطاء ملطوفاً فى سائر أمورى مرزوقاً رزقاً موافقاً لاطيبي واسعاً مباركاً فيه (اللهم) تجاوز عني واغفر لى ذنوبى ولا تزد أهل الموقف بشوم خطيأتى فانك انت الكريم الحليم الجواد البر الرؤوف الرحيم ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والمآل لا شريك لك ليك وسعديك وانخيرات كلها بيدك ليك ذا المعارج ليك ليك الله الخلق ليك ليك عدد الرمال والحصى

تهمه وارتنكاب جنابة والله أعلم (ماله يحرم) في خزنة الاكل ولو استرد الا حرمه بعد ما أحرم
له المحرم وليس له ذلك والمحرم يحرم في حرمه وبه صدقنا من الحج ليس له استرداده حتى يرجع
الى أهله وان أحرم حين أراد الاخذ فله ان يأخذه ويكون حرمه تطوعا عن الميت وان استرد
فنفقته الى بلده من مال الميت انتهى وهو باطلاقة غير ظاهر بل التفصيل هو المعتبر كما ذكره
المصنف بقوله (ثم ان رده لجنابة) أي ظهرت (منه) وفي نسخة لجنابة بالحجم وهي تشبهها وغيرها
من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تنه (فنفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان
رده بلا خيانة في مال الوصي) بفتح الواو ونفقة غيره وسوء تدبيره (وان رده لضيف) أي حدث له
(أو جهل بأمر المناسك) أي حين تميزه (ورأى غيره أصح) أي بالدفع اليه بأن يكون أقوى
وإعلم أو أصح وردده (ففي مال الميت) كذا في التجنيس وغيره هذا ولو جامع المأمور في حرمه
فللوصي ان يسترد النفقة كلها لانه أمر بالاتفاق في احرام صحيح ولم يوجد

• (فصل • ولو قال المأمور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث
أو الوصي لايه صدق) أي قوله (وبضمن) أي النفقة (الا ان يكون) أي المانع (أمر اظاهرا
بشبهه على صدق) أي في منعه ورجوعه (ولو قال حجبت) أي عنه (وكذبوه) أي الورثة وكذا
إذا كذبه الوصي (فالقول للمأمور مع يمينه ولا تقبل يمينه الوارث أو الوصي) أي شهودهما عليه
(انه كان يوم النحر بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما حولها (الا ان يقيا) أي يمينه (على اقراره
انه لم يحج) أي عنه أو هذه السنة وأما إذا كان الحاج مديونا للميت وأمره أن يحج بماله ولمسألة
بجهاها فانه لا يصدرق الابينة في خزنة الاكل القول له مع يمينه الا أن يكون للوارث مطالبة
بدين الميت فانه لا يصدرق الابحجة

• (فصل • جميع الدماء المتعلقة بالحج) أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بارتكاب محظور
فيه كجزاءه بدو طيب وحاق شعر وجماع ونحو ذلك (على المأمور) أي انما قال ان الشكر له
والغيره يخصر عليه (الادم الاحرام خاصة فانه في مال الآخر) على ما ذكره القدرى وغيره
من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير دم الاحرام على الحاج المأمور عند أبي يوسف
وعند أبي حنيفة ومحمد على الآخر وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران
أو التمتع فالدم على المأمور) أي في مال نفسه وله له أراد بالتمتع بعناء الغوى فلا ينافي. اتقدم
(فاذا أحصر) أي المأمور (بيعت الوصي الهدي من مال الميت ليحلبه) أي يخرج المأمور
عن حرمه به ثم قبل بيعه من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (ويرد) أي الحاج (مانتي
من النفقة) أي الى الوصي (لحج) أي عن الميت (ن • بيت يبلغ) أي ان لم يبلغ مانتى وفاء للحج
من بلده وهذا اذا أوصى بمال معين ان يحج عنه والانه وعلى الخلاف الذي مر ولا ضمان عليه
فيما أنفق قبل الاحصار

• (فصل • أعلم انه اذا حج المأمور فأصل الحج يقع على الآخر) وهو ظاهر المذهب والمذكور
في الاصل واختاره شمس الاثمة السرخسي وجمع من المحققين وبطل عليه الاستمرار من السنة
وصحبه قاضيان وبؤيده بعض القروى من اشتراط النية عن المجموع عنه واستصحاب ذكره
الجامع في تليته (وقيل يقع عن المأمور نقلا) لانه لا يسقط فرضه به اجاعا (وللا حرم نواب

ليكن ابيك عدد أوراق
ار شجار وأموال البحار
ليكن ليكن ابيك عدد ذرات
الهباء وانقاص الهوا طيبك
مرغوبا اليك ليكن (اللهم)
صل على سيدنا محمد وعلى
آل محمد وأصحابه عدد
حنك ورضا نفسك ووزنة
عرشك ومداد كلماتك
صلت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم في العالمين انك
حميد مجيد وصل على سائر
رسلك وأنبيائك وملائكتك
وأوليائك وأهل طاعتك
كذلك والسلام عليكم
أجمعين كذلك ويكثر من
التلبية والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم الى أن
يدخل المزدلفة ويقول
قد دخل المزدلفة (اللهم)
هذا جمع أسألك ان ترزقني

النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه جرح من المتأخرين منهم صدر
 الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر السيوطي قال قاضيان في شرح الجامع وهو أقرب الى التفقه
 ونسبه شيخ الاسلام الى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن الأمور هذا وسئل الشيخ
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال ذلك منه لقبيشة الله تعالى كما قال محمد فسلم منه
 ان لمحمد قولين التفويض وجهه عن الأمور (ويسقط عن الأمر القرض) كان الاولى ان
 يقول ويسقط القرض عن الأمر (بالاجماع) كما صرح به الكافي وغيره ~~ممكن~~ اذا أداها على
 الموافقة سواء قلنا انه رقع عنه أو عن الأمر (ولا يسقط به) أي بالحج عن الغير (عن الأمور
 فرض الحج بالاجماع سواء أداها على الموافقة) وهو ظاهر (أو مخالفة) أي: صار الحج له (وسواء
 كان عليه الحج) أي فرضا بما في ذمته بأن حج عن غيره وهو صرور (أو لم يكن) أي الحج فرضا
 عليه أي ابتداء أو كان قد أداها عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن
 المأمور وكذا الوجه عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يسقط عن الفاعل حجة الاسلام وان انعقد ثم في
 شرح ابن وهبان عن فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في القرض (وفي حج النفل يقع عن الأمور
 اتفاقا) أي باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في القرض دون النفل (وللا أمر الثواب) أي
 ثواب النفقة وفي شرح النهاية للشيخ محمد القهستاني في الذل ~~بكون~~ ثواب النفقة للأمر
 باتفاق واما ثواب النفل فيجعله الأمور للأمر والله أعلم ثم اعلم ان من مات من غير وصية
 وعليه الحج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلا للشافعي رضي الله تعالى عنه قال ابن الهمام وان
 فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا انتهى فلو حج واثرت أو اجنبى يجزيه ويسقط عنه حجة الاسلام
 ان شاء الله تعالى لانه ايصال للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به
 الكرماني والمارجى ثم مقتضى كلامهم ان الاولى ان يحج أو لا ثم يجعل ذلك الثواب للميت
 لانهم قالوا في مسئلة الابوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الامر وانما يجعل ثواب فعله ما وجبه
 ثواب حجه لغيره لا يكون الا به أداء الحج فبطلت نيته بالاحرام لانه غير مأموره ومبتوع فيه وقع
 الاعمال عنه البتة فيصح جعل الثواب به ذلك لا حدهم أو لها قال المصنف هذا حاصل
 ما أشار اليه قاضيانا غيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فبطلت نيته بالاحرام ليس في
 مقام النظام فانه لا شك ان نيته أو لا يبلغ في تحصيل المرام مع انه الاتاني جعل ثوابه له آخر
 كما لا يخفى على أرباب الافهام

(باب العمرة)

وهي الحجة الصغرى (أي بالنسبة الى الحج الاكبر وقد أفردت رسالته تسميتها بالحظ الاوفر في الحج
 الاكبر) العمرة سنة مؤكدة أي على المختار وقيل هي واجبة قال المحبوبي وصحبه قاضيان
 وبه جرح صاحب البداة حيث قال انها واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوتر ومنهم من
 أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض ~~كفائية~~ منهم محمد بن
 الفضل من مشايخ بخاري لكن لا مطلقا بل قال المصنف (من استطاع) أي اليها سبيلا بالزاد
 والراء له كما ثبت تفسيره بالسنة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرائط وجوبها
 أو وجودها (مأمور في الحج) أي من شرائط وجوبه لان الواجب يلحق بالقرض في حق الاحكام

جوامع الخير كله (اللهم)
 رب الشجر والحرام ورب
 الركن والمقام ورب البلاد
 الحرام ورب المسجد الحرام
 أسألك ببر وجهك الكريم
 أن تقف لي ذنوبي وترحمني
 وتجمع علي الهدي أمرى
 وتجعل التقوى زادي
 وذخري والآخرة ما آتي
 وهل رضاك عني في الدنيا
 والآخرة يا من يده الخير
 كله أعطني الخير كله
 واصرف عني الشر كله
 (اللهم) حرم الحصى وعظمى
 وشحصى وشعري وسائر
 جوارحي على النار يا أرحم
 الراحمين

(فصل)

فإذا دخل المزدلفة بدأ
 بالصلاة وصلى المغرب
 والعشاء جميعا قبل حط
 رحله بل ينحج جاله ويهقلها

ويؤذن المؤذن ويقيم فيصلي
المغرب بجماعة أو وحده
ثم يصلي العشاء متصلا به
ولا بعد الاذان والاقامة
لا شيء بل يصلي باذان
واحد واقامة واحدة
للمغرب والعشاء ولا يطوع
بينهما بل يصلي السنن
بعد ما يدعو كما يدعو خلف
كل صلاة (ثم) يقرأ
الاستغفارات المقتضية
من التراب في هذه الليلة
وهذه ثالث ليلة يقرأ فيها
الاستغفارات المذكورة كما
تقدم ثم يبيت الى أن يصبح
فصلي الفجر بغسل قبل
الاستغفار والمراد من الغسل
طلوع الفجر الثاني من غير
تأخير قبل أن يروى الظلام
(ثم) يقف مع الإمام أو وحده
في المشعر الحرام وهو جميع
المزدلفة على جبل قروح

وكذا السنة تتبع الفرائض في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كاحكام احرام الحج من
جميع الوجوه) أي بالنظر الى محظوراتها واما بالنظر الى سائر احكامها فباعتبار أكثرها من سننها
وأدائها ووجوبها من ميقاتها ونحو ذلك (وكذا احكام فرائضها) أي في الجملة (وواجباتها)
أي في بعضها (وسننها) كذلك (ومحرماتها) أي بأمرها (وفسدها) أي وان اختلفا في محله
(ومحرماتها واحصارها وجهها) أي بين عرتين وأكثر (واضافتها) أي الى غيرها في نيتها
(ورفضها) أي حال ضم غيرها اليها (لحكمها في الحج) أي في غالب احكامها وهي كثيرة لقوله
(وهي) أي العمرة (لا يخالف الحج الا في أمور) أي بسيرة كما في نسخة ومجموعها احد عشر
(الاول منها) أي من الاحكام الخالفة (انها) أي العمرة (ليست بفرس) أي بخلاف الحج وفيها
خلاف الشافعي (الثاني انه) أي الشأن (ليس له وقت معين) أي بالانفاذ (بل جميع السنة
وقت لها) أي لجوازها (الا انها تكرر في خمسة أيام) أي في ظاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر
وياوم التشريق مع الععة) أي صفة وقوعها وعن أبي يوسف انه لا يكره يوم عرفة قبل الزوال
وأطلق قاضيان في المتفرقات وقال لا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار ولم يحل الى أحد
كذا ذكره المصنف في الكبير ولعله ما أراد انه لا بأس بفعلها حينئذ لانشاءها في البحر
الزاهر بكره انشاؤها في هذه الايام فان أداها باحرام سابق لا يكره وبهذا يرتفع الاشكال عن
قاضيخان ومنها جميع السنة الا خمسة أيام يكره فيها العمرة لغير القارن يعني في معناه المتع
ويؤيده ما في المنهاج انه اذا قصد القران أو التمتع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الايام انتهى
ولا يخفى انه أراد ابقاء احرامها في الايام الا انه قصده انشاءها في الماصرحوا بكره انشاءها
فيها (الثالث انها لا تقوت) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي
ولا جمع) أي بين صلاتين لافي ليل ولا نهار (ولا خطبة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس
ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان آقيا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعدها
طواف العود) أي الوداع ولو كان المعتمر أهل الآفاق وأراد السفر وهذا في ظاهر
الرواية وقال الحسن بن زياد يجب عليه (السابع لا يجب بدنة بافادها) فيه نظر لان افساد
الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنة بل شاة وانما يجب البدنة بالجماع بعد الوقوف
فكان الاولى ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل تجب شاة) اذا وقع الجماع قبل الطواف
كله أرا كثره بل ولا تجب البدنة في العمرة قط اما لوجامع بعد ما طاف أكثره قبل السعي أو
بعده قبل الحلق لا تنفسد عمرته وعليه شاة ثم اذا أفسد عمرته فعليه المضي في القاسم وقضاؤها
باحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنة بطوافها جنباً وطائفاً ونفساء) أي بل تجب
شاة (التاسع ان ميقاتها الحل لجميع الناس) أي من المكى والآفاق ومن بينهما (بخلاف الحج
فان ميقاته لاهل مكة الحرم) أي وجوبها (العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها)
أي في أصح الروايات بخلاف الحج المقرر أو القارن فانه لا يقطع التلبية الا في أول رمي جرة
العقبة (الحادي عشر انه لا مدخل للصدقة بالجنابة في طوافها) أي بخلاف طواف الحج واقفه
سجانه وتعالى اعلم (واما فرائضها) أي جملة (فالطواف والنسبة) أي ونيتها كما في نسخة
(والاحرام) وفيه ما قرضان وهما التلبية والتلبية كما في أحرام الحج واما ركناها فالطواف

والاحرام بشرط لصحة أدائها الاركن وهو الاصح وقبل الاحرام ركن (وواجباته السبع) أى
 من الصفا والمروة (والحلق أو التقصير) أى بده جوارزا أو قبله صحة بعد وقوع طوافها وفى
 التحفة جعل السعى فيها ركنا كاطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بهضهم فقال كأنه
 أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والحلق لخروجهما عنها كالوضوء للصلاة وفيه ان كل
 داخل فى عبادة ليس ركنا كواجبات الصلاة ولعله الواجب فرضا عليها ولم يفرق بين الركن
 والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الحلق فيه فافرضا أيضا وذكر بعضهم ان
 الحلق أو التقصير شرط لخروج عنها وفيه انه لا يختص بالعمرة إذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال
 المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السعى شرط لصحة السعى بالاتفاق انتهى والظاهر أن
 يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طواف ما شرط لصحة سعى الحج (وأما
 صفتها) أى كيفية العمرة بمجمل (فهى أن يحرم بهما من الحل كاحرام الحج) أى مثل صفة
 احرامه فى آذانه وسننه بلافرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعله فى احرام الحج
 (ويتقى فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها به تلبسها الى فراغها ما يتق
 فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكروهاته ومفسداته (فإذا دخل مكة بدأ بالمسجد)
 أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل بدخول المعتمر المسجد من باب ابراهيم ذكره
 المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعليه العمل (وطاف برمل) أى
 فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند أول استلام الحجر) أى بعد
 نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكرمه وهو أربعة منها)
 أى لكونه هو الركن (ككله فى حق التحلل) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بخلق
 أو تقصير الا أنه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السعى بكامله (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد
 الصدرة حتى لو جامع بعد أكثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتي الطواف
 وجوبا عندنا (وخرج للسعى) والافضل من باب الصفا (فسعى كالحج) أى كسعيه (ثم حلق) يعنى
 أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

هـ (فصل فى وقتها) أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقت لها) أى بلوازمها (الا أنه)
 أى الشأن (يكرم تحريما) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام وبشير اليه كلام صاحب
 الهداية (انشأ احرامها فى الايام الخمسة) أى المذكورة سابقا مع هذه الكراهة لو أدى
 العمرة فى هذه الايام ومع ويتى محرما فى هذه الايام لو أخر أدائها الى ما بعد هذا القول (وان أداها
 باحرام سابق لا بأس) أى المذكورة (ويستحب أن يؤخر) أى أدائها (حتى يمضى الايام) أى
 الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها بها) أى أحرم بالعمرة فى الايام الخمسة (ولو بعد الحلق من الحج
 يؤمر برفضاها) أى لبقائه بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرفضاها ومضى فيها اصح) أى فعلها (ولادم
 عليه) أى لادخالها عليه وترك رفضها وفى الفتاوى الظاهرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر
 ثم قدم فى أيام التنزيق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى تمضى أيام التشريق ثم يطوف وليس
 عليه أن يرفض احرامه يعنى (لانه لم يقع ادخال عمرة على حجة) ولو طاف فى تلك الايام أجراه ولا
 دم عليه يعنى ولا كراهة أيضا فى حقه لان انشائها لم يكن فى الايام المنهى عنها ثم فى كلامه اشارة

وهو بناء مرتفع موجود
 الآن والعوام يزعمون ان
 من طلع الى سطح هذا البناء
 ونزل على رأسه من درجة
 فى وسط هذا البناء الى أن
 يخرج من أسفله غفر له
 ما كان عليه من قتل نفس
 ونحو ذلك وهذا باطل لا أصل
 له وبدعة يضعها العوام
 أعان الله تعالى من سعى فى
 ابطالها بل الوارد فى هذا
 المقام ان الله تعالى يغفر
 لامة بد حقوق العباد اذا
 كان حجه مقبولا فاذا وقف
 رفع يديه وحمد الله تعالى
 وصلى على نبيه صلى الله عليه
 وسلم ولبي ودعا لنفسه
 وللمسلمين والمسلمات ثم يقول
 (اللهم) اغفر لى خطيئى
 وجهلى واسرفى فى أمرى
 وما أنت أعلم به منى (اللهم)
 اغفر لى جدى وهزنى وخطيئى
 وعدى وكل ذلك عندى

الى أن يرفع ما وافى العمرة قبل الايام وسببها فيها لا بأس به ثم قال ولو أهل بعرة في أيام التشريق
يؤمر برفضها وإن لم يرفضها ولم يضاف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه انتهى
(ويكره فعله في أشهر الحج لأهل مكة ومن بعثناهم) أى من المقيمين ومن في داخل الميقات لان
الغالب عليهم أن يجزوا في سنتهم فيكونوا محتملين وهم من التمتع ممنوعون والافلامع للمك
عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذ لم يهجم في تلك السنة ومن خالف فعله البيان وإتيان البرهان
(وأفضل أوقاتها شهر رمضان) أى نهاراً وأوليا لأفضلية كل منهما (فعمرة فيه تعدل حجة) أى كما
ثبت في السنة وزيادة في رواية ولكن هل المراد مرة أو فاقية أو شذله للمكة فيه بحث طويل
في القضية (ولو اعترف في بيان وأكملها في رمضان فان طاف أكثر في رمضان فهو رمضان
والافشعانية) قياساً على التمتع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أى من العمرة في جميع السنة
خلافاً للث (بل يستحب) أى الاكثر منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من
الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها إلى مكة التمتع
والجمرات) والاول أفضل عندنا لان دليله أقوى لأمرو صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها
ان تخرج منها والثاني أكمل عند الشافعي لان دليله أقوى فانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها
حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق المسخف أن يقول ثم الجمرات وله مال الى كلام
الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من ان أمره صلى الله عليه وسلم بذلك للبراز لا لأفضلية
ثم موضع احرام عائشة قبل هو المسجد الخراب الادنى من الحرم وقبل انه المسجد الأقصى الذي
على الاكمة قبل وهو الاظهر وقبل بين مسجد هارون بن ائصب الحرم فلو قسمه والله أعلم

• (باب النذر بالحج والعمرة) •

(وهو) أى النذر نوعان (صريح وكناية) اما الاول فبأنه (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة)
أى ولم يقل لله (يلزمه الوفاء سواء كان النذر مطلقاً أى غير مقيد بشرط كما سبق (أو مطلقاً بشرط
بأن قال ان قدم غائبى) أى من سفره (أو ان شئ الله مريضى) أو مرضى (فعلى حجة مثلاً أو عمرة)
أى مثلاً لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عين) أى من الحج أو العمرة واحدة
أو متعددة أو منهما مجتمعة (لكن لزمه عند وجود الشرط) أى اذا كان معلقاً كما تقدم وكما اذا
قال ان فعلت كذا فله على أن أجمع حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج منه بالكفارة
في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط يراد كونه وجوده كقوله
ان شئ الله مريضى فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كلف زيد فله على كذا فنيل يجب
عليه الا بقاء بالنذر وقيل يحز به كفارة اليقين وهو الصحيح وقد رجع اليه أبو حنيفة قبل موته
بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا لزمه الحج وجب جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن ينوى
غيرها على ما في الخلاصة والظاهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة تلزمه حجة
سوى حجة الاسلام الا أن يقصدها ما يجب عليه وبين قوله فعلى أن أجمع حيث يجزى عن حجة
الاسلام الا أن ينوى غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالنذر حجة وجب حجة الاسلام ثم فانه لا يسقط بها
النذرة بلا خلاف (ولو قال ان دخلت) أى الدار مثلاً (فأما أجمع يلزمه) أى عند وجود شرطه
(ولو قال أنا أجمع) أى من غير شرط (لا يجب عليه) فى الخلاصة لو قال أنا أجمع يجب عليه ولو قال ان

(اللهم) انى أعوذ بك من
الفقر والعجز
والكسل وأعوذ بك من
الهم والحزن وأعوذ بك
من الحزن والبخل وضلع
الدين وغلبة الرجال وأسألك
أن تقضى عني المأثم وأن
تعفو عني مظالم العباد وأن
ترضى عني الخسوم والقرماء
وأصلب الحقوف (اللهم)
آت نفسي تقواها وزكها
أنت خير من زكها أنت
وليها ولاها (اللهم) انى
أعوذ بك من غلبة الدين
ومن غلبة العدو ومن واز
الائم ومن قسوة المسح
الرجال (اللهم) اجعلنى
من الذين اذا أحسنوا
استبشروا واذا أساءوا
استغفروا (اللهم) اجعلنا
من عبادك الصالحين القوم
المحباين الوفاء المتقبلين

دخلت فأما أجمع يلزمه عند الضرر (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها وعليه أن يجمع
بنفسه قدر ما عاش ويجب الإيصاء بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيان والسر اجبة
مما تصو على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما وعلى قول محمد بندر عمره قال القمى
وأطلق في التفتة لله تعالى على ألف حجة يلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد بندره قدر ما يعيش
من السنين واختاره على الرازي والسر وحي كقولهم على أن أجمع عشرين سنة ومات قبلها لا يلزمه
شي قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء واصله (ثم إن شاء) أي الناذر
بالماتم أجمع مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل (أي للمساومة إلى الغيرات والخافة من
الآفات) وإن شاء أجمع في كل سنة حجة (أي على وفقر لزومه) (أو أصغر) أي بناء على الأفضل
في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بعد ذلك) أي الإجماع (سنة بطلت منها حجة فطلبه أن يجمعها
بنفسه) أي لأنه قدر بنفسه فظهر عدم حصة الإجماع بها (وإن لم يجمع لزومه الإيصاء بقدر ما عاش من
بعد الإجماع ولو قال الله على عشر حجج في هذه السنة لزومه عشر سنين) على ما في القمى وغيره
وفي خرقة الأكل لزومه كلها في تلك السنة (ولو قال الله على أن أجمع في هذا العام ثلاثين حجة لزومه
الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أجمع في سنة كذا الحج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف
وهو الأقوى خلافاً له (ولو لم يجمع ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال أن كنت فلاناً على حجة (أي
من غير ذكر اليوم) (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير أن كنت فلاناً على حجة
يوم أكله (لا يصير محرماً ما قبل لزمته بفعلها مني) (أو قال على حجة اليوم أنما يلزمه وفاء ذمته
يحرم بهاء في شاء انتهى) وبين أن اختصاره في البني هنا محل له (أو قال أنا محرم بحجة منهل)
أي محرم (بعمرة أن فعلت كذا صم) أي تعليقهما (ويلزمه أن فعله) أي ما شرطه كذا ذكره
في خرقة الأكل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة أن شئت أنت) أي أيها الخطاطب أو الخطاطبة
(فقال شئت لزمته حجة) أي ولم يصير محرماً ما لم يحرم (وكذا الوفاة إن شاء فلان) أي سواء كان
حاضراً أو غائباً (فشاء) أي فظهوره أنه شاء لزمته حجة ولا تقدر) أي على الأصح (مشيئة فلان)
أي الغائب (على مجلس يلوغ فيه الخطير) أي بالتعلق (ولو قال أنا محرم بحجة أن فعلت كذا ففعل
لزمته حجة كذا لو ذكر الصورة ولم يصير محرماً ما لم يحرم) ولو قال أن لبست من غزلت فأما أجمع لزومه
أي ويجمع من شاء (ولو قال على أن أجمع على جل فلان) أي مثلاً (أو بمال فلان) أي بدراهم كذا
مثلاً (لزمه) أي الحج (ولفت الزيادة) كما في شرح السكاكي (ولو علق الحج بشرط ثم علقه بآخر)
أي بشرط آخر (ووجد الشرطان بكيفية حجة واحدة إذا قال في العين الثانية فعلى ذلك الحج)
على ما في قاضيان (ولو قال على حجة الإسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي رأته على المرة (ولو قال في
الندبة متصلاً إن شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي أن عليه حجة واحدة والله أعلم
(فصل) أي في الكليات (إذا قال على المنى إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت
أو طقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبير مريض وقدم مسافر (أولاً) أي أو لم يعلقه (بل سلف)
مثلاً (بحجة أو عمره وهو في الكعبة) أي في مكة وما حولها من الحرم (أولاً) أي أو في غيره هاجر
أرض الحلى أو من الآفاق (أو قال على أن أجمع فطيم حجة أو عمره متسبباً والسبب إليه) أي تعين
أسدهما (ولو قال على المنى أو الذهاب أو الخروج أو لفر أو الأتيان أو الركوب أو الشدة)

(اللهم) إن الله من دلفه
وقد جئت فيها السنة
مختصة نسألك حوائج
مرتقة اجعلني من دعاك
فاستجبت له ويؤكل عليك
فكفيتك (اللهم) اني أسألك
في هذا الجمع ان يجمع لي
جوامع الخير كله وأن تصلي
لي شأني كله وأن تصرف
عني السوء كله فانه لا يجعل
ذلك غيرك ولا يجوده إلا
أنت (اللهم) انما أعوذ بك
من شر الأحمقين المسيل
والخريق (اللهم) اني
أعوذ بك من أمر أفتشبهني
قبل المنيب وأعوذ بك من
مكر النساء وعوذ بك من
صاحب خديعة أن رأى
حسنة دقته وان رأى
سيئة أظهرها

(اللهم) انى أعوذ بك من
شر من يمشى على بطنه ومن
شر من يمشى على رجلين
ومن شر من يمشى على أربع
(اللهم) اجهلى أنشاك
كأننى أراك أبداً و
أقول وأسمعنى بتقوال
ولا تشقى بصمتك وخرلى
من قضائك وبارك لى فى
قدرك حتى لا أحب تعجيل
ما أخرت ولا تأخير ما عجلت
واجعل غشائى فى نقى
ومعنى بى وبصرى
واجعلهما الوارث منى
واقصرنى على من ظلمنى
وأرني فيه تارى وأقر بذلك
عقبى (اللهم) اجعل صلاتك
وبركاتك ورحمتك على سيد
المرسلين وإمام المؤمنين وخاتم
النبيين محمد عبده ورسوله
إمام الخير وفائد الخير رسول
الرحمة وعلى آله وصحبه

أى الرجل (أو الهرولة) أى السبي (الى الحرم أو الى مسجد الحرام أو اصفاء والمرورة أو مقام
ابراهيم أو الحجر الاسود أو الركن) أى طائفاً أو يمانى (أو أستار الكعبة أو بابها أو مبراجها
أو الحجر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا الى منى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد
الديف ونحوه (لا يلزمه شئ فى جميع الصور) لكن فى بعضها خلاف فانه لو قال على المشى الى
الحرم أو الى المسجد الحرام لاشئ عليه عند رأى خيفة وعندهما يلزمه حجة أو عمرة ويؤيدهما
انه اذا قال على المشى الى مكة حيث يلزمه حجة أو عمرة اتفاقاً مع ان المسجد الحرام أحد من
مكة وانه قد يطلق على الكعبة وعلى مطابق الحرم أيضاً وقيل فى زمن أبى خيفة لم يجر العرف بلقط
المشى الى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانه ما يكون اختلاف زمان لا اختلاف دليل
وبرهان وكذلك كره فى الكبير وفيه ان الكتابات لاتعلق لها بأعرافيات وكان المناسب ان يختلف
حكمها باختلاف النيات وان اعتد برمتها جانب الايمان فينبغى أن يعتبر كل ما اختلف فى الزمان
والمكان فلا يدخل الحكم تحت ضابطة كلية فى هذا الشأن وأما لو قال الى اصفاء والمرورة
أو مقام ابراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شئ بالاتفاق وقيل الى الحجر الاسود أو
الركن أو مقام ابراهيم يلزمه وصريح فى البسوط فى المقام بعدم اللزوم وفى الطرابلسى الى زمزم
واسطوانة الكعبة يلزمه عندهما خلافاً للامام وعزاه الى شارح نكرة (ولو قال على المشى الى
بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره فى المتن وقاضيان وفى المتن
عن محمد هذا على الحج وان قال ثلاثين مرة ان شاء حج وان شاء أعمر (ولو قال على المشى ثلاثين
شهراً أو واحداً وعشرين شهراً أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوماً عليه عمرة) أى
واحدة (وقيل فى ثلاثين شهراً انه عليه الحج) والقولان نقلهما صاحب المتن عن محمد باختلاف
روايته (ولو نذر المشى الى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر)
كمسجد قباء أو الكوفة (لا يلزمه شئ وان لم تكن له نية) أى معينة (فعلى المسجد الحرام) أى بناء
على انه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف تقدم والظاهر أن يقال
فعلى الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بخلاف لان حكم بيت الله والكعبة سواء كالمسجد وقد
قال الله تعالى والله على التام حج البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده
قوله (ولو حلف بالمشى الى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر التثنية أى لم يبر فى يمينه (ثم حلف به ثم حنث
يجعل أحدهما حجة والآخر عمرة ويمشى لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف ان يمشى
بفلان) أى من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أنفارينيه) أى أهديهما أو أطرافهما الى
بيت الله تعالى أو أحجه على عنق) أى يحج بفلان من انسان أو حيوان لاشئ عليه (ومن جعل على
نفسه أن يحج ماشياً فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة) أى فى وقته فانه يتم حجه ويغنى
أن يقيد بحلقة قبل الطواف أو بعده ليخرج عن احرامه قياساً على قوله (وفى العمرة حتى يعلق)
وفى الاصل خير بين الركوب والمشى لكن فى الجامع الصغير أشار الى وجوب المشى وهو
الظاهر والصحيح وحملوا رواية الاصل على من شق عليه المشى وفى شرح الجامع قال الشيخ
الامام أبو جعفر الهندى انى يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ

الاجتهاد عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل ابتداء المشي لأن محمد الميزكروه يقبل يندى من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الإمام فخر الإسلام والعتابي وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه أو لا) وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصحبه قاضيخان والزبيلي وابن الهمام لأنه المراد عرفاً ويؤيده ما روى عن أبي حنيفة أن بغدادياً قال إن كنت فلا تافعل إن أجمع ماشياً فلقبه بالكوفة فعليه أن يجمع يعني من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا تفاق على أنه يعني من بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثر بعذر أو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك واجباً يخرج عن العهدة (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة) * (فصل) لو نذر أن يصلي في مكان فصلي في غيره دونه في الفضل أي الأقل منه في الفضيلة (أجزأه) أي عذرها (وأفضل الأماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحنبي) وهو الذي يصلي فيه الجماعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كالزقاق والأسواق إذا عرفت هذا الترتيب لو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وإن نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسجد الحرام وإن نذر أن يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وإن نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز أدائها في مسجد المحلة وإن نذر أن يصلي في مسجد المحلة لا يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها في بيته وإن نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والأسواق كذا في المصنف وهذه المسائل يخالف أصحابنا فزفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبث) بفتح الواو وحدة أي يمكث (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً لما ذهب إليه يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في النقل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

• (باب الهدايا) •

وهو ما يهدي إلى الحرم للتقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثر أحكامها كالضحايا (الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لا من غيرها من الذم (وكل دم يجب في الحج والعمرة فادناه شاة) أي وأعلام بدنة من الأبل والبقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأذى سبع بدنة أو سبع بقرة وهذا التحخير للهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيه سماع الألبدنة ولا يخلو قصور العبادة ويستفاد منه أنه لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في مطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي نفع مده الله برجته حيث يخص البدنة بالأبل وأما إذا أطلق الجزو فهو من الأبل خاصة اتساعاً (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين هدى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هدى المتعة والقران) وقدّم المتعة لأنها الأصل المستفاد من القران وقيل عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والنطوق) شكرًا

وصل عليهم أجمعين كما لم يلبث
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
في العالمين إنك حميد مجيد
عدد خلقت ورضا نفسك
وزنة عرشك وكلمات ذكرك
الذاكرون وكلما غفل عن
ذكرك الغافلون (اللهم)
ابعثه مقاماً محموداً يغبطه
فيه الأولون والآخرون
وأجعل له الدرجات العلى
والرفيق الاعلى وأدخلني
شفاعة أجده بين يارب
العالمين (ثم يلبس) ويكثر
التلبية إلى أن يسفر بحيث
يبيق إلى طلوع الشمس قد نذر
صلاة ركعتين تقرباً بهائم يدفع
إلى منى جاهر بالتلبية

• (فصل) •

في الدفع من مزدلفة إلى
منى إذا قرب طلوع الشمس
أفاض الإمام والناس معه

من مزدلفة فاذا وصل الى
وادي محسر يستحب عند
الائمة الاربعه رضى الله
عنهم أن يجزئوا به قدرو
رمية حجر قد روى أحد عن
جابر رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم أسرع
في وادي محسر وفي الموطن
ان ابن عمر رضى الله عنهما
كان يجزئوا واحده في محسر
قدرو رمية حجر وأول وادي
محسر من القرن المشرف
من الجبل الذي على يسار
الذاهب ويسمى بذلك لان
قبل أصحاب القبل محسره
اي أحبوا كل من المسير
وقبل من محسر لانه محسر
سالكه ويتبعهم وقبل
لان ابلس وقف فيه
تفسيره ويسمى هذا الوادي
وادي النار لان رجلا
اصطاد فيه صيدا فقتل

مطلقا (وهو دى جبر) أى لتقصير في الطاعة أو ارتكاب جناية (وهو سائر الدماء الواجبة) من
احصار أو رفض أو جزاء صيد أو كفارة جناية أخرى أو قبا وزمقات (ماعداه هذه الثلاثة)
أى المتقدمة من المتعة والقرآن والتطوع وأما النذر فهو وان كان دم نسل الآن حكمه
ان كان واجبا فكبير أو تطوعا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تطوعا (وكل دم واجب شكرا
فلصاحبه أن يأكل منه) أى ماشاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما يتوهم من قوله منه (وبوكل
الاغنياء) أى يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) تليكا أو اباحة والتقام يقتضى تقديم الفقراء
والا يكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أى لا بكماله ولا يحضه وهذا الصريح
بما علم ضمنا مما قبله من التلويح (بل يستحب أن يتصدق بثلثه ويطعم) يقتضيان أى وأن يأكل
(ثلثه ويهدي ثلثه) أى للاغنياء من الجيران وغيرهم (أو يدخره) أى الثالث الاخير فأمر
للتنويح (ولو لم يتصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أى كراهة تنزيه
لانها مقتضى ترك الاستحباب المعبر عنه بأنه خلاف الاولى ولذا قال في الصكبير ولا ينبغي أن
يتصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالأول (وبسقط) أى دم التكرار (محسره
الذبح حتى لو سرق أو استهلك بنفسه) وكذا بقية (بعد الذبح) قبل الله مستثنى (لا يلزمه شئ) أى
من الضمان بخلاف ما لو هلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يتصدق بقيته
(وكل دم واجب جبر لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (ولا للاغنياء) الا اذا أعطاهم
الفقراء تليكا لا اباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه بعد الذبح)
أى كله أو بعضه (لزمه قيمته) أى للفقراء فيصدق به عليهم (ولو سرق لا يلزمه شئ) واعلم انه
يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين واحد
أو مساكين الآن مساكين الحرم أفضل الآن يكون غيرهم أحوج على ما قاله في السراج
الوهاب (وهو) أى دم الجبر (كدم اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار وقتل الصيد والجماع) أى
وأشمال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو هدر (والطواف بالطهارة وترتضي منه) أى من
الطواف اذا كان موجبا للدم (أو السعي أو الرمي أو امتداد الوقوف) أى بعرفة إلى الفروب
(أو وقوف مزدلفة) أى ونحوها من ترك الواجبات إذ لم يكن عن عذر (والاحصار والرفض)
أى ودمهما (وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير محقق بالحرم (ولا يجوز بيع شئ من
لحوم الهدايا) أى وان كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فان فعل) أى باع
شئاً منه (ضمن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء أجرة منه غرمه) أى فعليه أن يتصدق بقيته (وان
شرط) أى أجرة الجزاء (منه لم يجز) أى مذبوحة (عن الهدى) ونوضيه ما قاله الطبري لا
يعطى أجرة الجزاء منه فان أعطى صار الكل لحال الله اذا شرط اعطاه منه بين شره والله فيه فلا
يجوز الكل انفسه اللحم وان أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منه عليه غير
الاجرة جاز اذا كان أهلا للتصدق عليه (ولو هلك هدى التطوع قبل وصوله الحرم لا يجوز
الاكل منه) أى المتطوع (ولا للاغنياء) أى ولو أكل منه لم يضره ولا يجرى له أكله ضمن
ما أكل (وكل واحد من الأبل والبقر يجوز عن سبعه) لا خلاف في جوازها عن السبعة حتى
الاربعة لكن بشرط قصد القرية حتى لو كان أحد الشركاء كفرا لم يمس لم يرد اللحم دون

الهدى والتفريق لم يجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم
بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجنس) أى جنس ما وجب من دم منته واجصار وجزاء مصيد
ونحو ذلك (أولا) لأنه ان اتحد الجنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنة) أى جزورا أو بقرة
(لمتعة مثلا وأوجب النفس) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا بسعة أن يشارك فيها)
أى فى البدنة (أحدا) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد
ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعل فعله أن يتصدق بالغنم (وان نوى ابتداء
الشركة جاز) أى وان نوى أن يشرك فيها ستة نفر أجزأته فان لم يكن له نية عند الشراء منهم ولكن
لم يوجبها حتى اشتركت الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر
الباقين وأى الشركة بحرها يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشترك سبعة في جزور أو بقرة اقتسموا
القيمة بالوزن ولو اقتسموا جزوا فالجزا اذا كان مع شيء من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع
كما فى شرح المجموع (واذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شرها لهديه (ذبح ولدها معها ولو باع
الولد فعله قيمته) أى للفقراء (وان اشترى بها) أى بقيمتها هديا بخسن) أى وان تصدق به الخن
وهذا فى الحسن أظهر فتدبر (واذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه
أجزأهما) أى استخسا فالأقرب (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبى يوسف
كل بالخيار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمه فيستري بالقيمة هديا آخر بذبحه فى أيام
النحر وان كان بعد هاتصدق بالقيمة وهدى المتعة والقران والتطوع فى هذا سواء وأما لو كانت
البدنة بين اثنين ونصبا بها اختلف المشايخ فيه والمختار انه يجوز كما فى الخلاصة وقال الصدر
الشهيد وهذا اختيار النقيب والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العالى انه لا يجوز اذا كان
الجزور بينهما نصيبين وقال أبو اليت لا يأخذ به ابل يجوز اذا كان بينهما منصفان وعلى التقاوت
وكذا بين ثلاثة وأربعة قال فى البحر الزانر هذا هو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الا كل) أى
منه (لا يجوز له الاتفاق بعباده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له
أكله فانه يجوز له الاتفاق بعباده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى
بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أى الاعلام بكونه من الهدى وهما لم يتقرضا لها
(بالقليد) أى بتعليق قلادة فى رقبتها فان كلاهما لا يجب (وبسن تقليد بدن الشكر) كالمتعة
والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن فى الغنم مطلقا) كالاحصار والجنابة لكن لو قلده جاز ولا بأس
به وفى المسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى بقلده من بلده وان كان معه فهو من حيث يجزم هو
السنة كذا فى شرح الكفر (ويكره الاشعار) أى اشعار البدنة وهو اعلامها بشئ جلدها أو
طعننا حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أى الذى يترتب عليه الضرر (وحسن
الذهاب) أى استحسنت ذهاب الهدى (بهدى الشكر الى عرفة) وفى البحر الزانر وغيره ان كل
ما يقبل فالذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال فى الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف
هدى المتعة حسن وهو أن يذهب بها الى عرفات مع نفسه لأن الشاة وان كان لا يسن تقليدها
لكن دخلت فى هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا ويخص (والافضل فى ابل النحر)
أى قبا ما عذولة اليد السرى وان شاء أخصها وعن أبى حنيفة معقولة بركة (ويكره) أى النحر

عليه فافارقته كذا
ذكره الحب الطبرى وقال
الازرقى انه خمسائة ذراع
وخمسة وأربعون ذراعا
ويقول فى مهوره (اللهم)
لا تقبلنا بفضلك ولا تمسكنا
بعذابك وعافنا قبل ذلك
أعوذ بالله السميع العليم
من الشيطان الرجيم
(اللهم) انى أعوذ بك من
الشيطان ومن عمله ومن
حره (اللهم) انى أعوذ بك
من سيئات الاعمال عافنى
واعف عني ولا تؤاخذنى
بما أسلفت من الذنوب
وقممت من الخطايا والحب
وتب على انك أنت التواب
الرحيم (اللهم) يا عظيم
باعظيم اغفر لنا ذنوبنا وان
عظمت فانه لا يغفر الذنوب
العظيم الا الملك العظيم
الرفوف الرحيم الكريم
• (فصل) •

(في غيرها) من البقر والغنم لانه يسن ذبحه ما فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل اجزاء اذا استوفى العروق ويكره واستحب الجوهر واستقبل القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل مما لم يستقبل به القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والافيقف عند الذبح (ويستحب التصديق بخطامها وجلالها) كما في المحيط (ولا يبيع جلدها فان باعه تصديق بمنه) فان عمل من جلدها شيئا يتفجع به كالفراش والجراب جاز ذكره في الكبير لكن الظاهر أن هذا انما يجوز فيما أبيع له الانتفاع به كدم الشكر والتطوع والاضحية دون غيره والله أعلم

• (فصل) • ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يحل له الانتفاع بظهرها) أي ركوبها (وصوفها ووبرها) أي شعر الغنم والابل قطعاً ونقياً (ولبنها) أي حلبها وشرباً بالاحال الاضطراب (وان اضطر الى الركوب) أي ركوبها فركبها واذا استغنى عنه تركها أو حمل متاعه عليها (ضمن ما تنص بركوبه أو حمل متاعه) أي بسببه وتصدق به أي بما ضمنه (على الفقراء دون الاغنياء) لأن جواز الانتفاع بها للاغنياء معلق بيلوغ الحمل على ما قاله في شرح الكنز (ويضمن) أي يرش (ضرعها بالماء البارد ليقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعيداً (حلبها وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استهلكه أو • (لغنى ضمن قيمته) أي في تصدق بمنه أو بقيمته (واذا عطب) أي تعيب (الهدى) أي الذي ساقه (في الطريق) أي قبل وصوله الى محله من الحرم أو زمانه المعين له (فان كان) أي الهدى (تطوعاً فخره وصبيغ فلا دنها بدمها وضرب بها صفحة سنامها) وقيل جازب عنقه بالعلم انها هدى (أياً كل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي إقامة غيره بدله (ولما كل منه هو ولا غيره من الاغنياء) أي بل يتصدق به على الفقراء وقد قال السروجي انه لا يتوقف الاباحة على القول (فان أكل أو أطم غنياً ضمن) أي تصدق بقيمته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة فعليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الاول أي بدليها (وصنع بالاول ماشاء) أي من بيع وغيره (وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالموحدة أو المثلثة بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما (فعليه أن يقيم غيره مقامه ولو ضل هدية فاشترى غيره) أي مكانه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول فخرأيه ماشاء) أي باع أيها ماشاء (فلوباغ الاول وذبح الثاني أو باله كسر أجزاءه) كذا ذكره والظاهر أن ذبح الاول أفضل فان الثاني بمنزلة البدل ولا اعتبار للبدل بعد حصول البدل فتأمل (والأفضل نحرهما) لأن النية تعاقبت بهما في الجملة (ولو نحر الثاني وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالنضل) وهذا يؤيد ما قد مضى من قبل (ومن ساق هدياً) أي الى مكة (وقلدها لا ينوي بها الهدى) جملة حالية (فهو هدى) أي استحساناً للعرف العادي (ويستحب لكل من قصد مكة بفلسك) أي حجة أو عمرة (أن يهدي هدياً)

• (فصل) • أي فيما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في الضحايا فان شرط صحته أن تكون سالمة من العيوب والبلايا (لا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الذاهب من الاذن الثلث أو أقل اجزاءه وهو الظاهر عن أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح وعن أبي حنيفة ان كان الثلث فما زاد لم يجوز وان كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربع مانع ثم قال ان كان الذاهب أقل من النصف يجوز وان كان نصفاً فعن أبي يوسف بروايتان. وعن أبي يوسف

فاذا وصل الى منى قال (اللهم) ان هذه منى وقد أتيتك وأما عبدك ابن عبدك أسألك أن تمن علي بما مننت به علي أولياك وأهل طاعتك وإن جعلني من عبادك الصالحين يا أرحم الراحمين (اللهم) اني أعوذ بك من المفهم والمائم ومن المصيبة في العقل والدين الحمد لله الذي بلغني سالماً غانماً معافى سواي الى هذا المكان وشرفني بالاسلام والايامن وجعلني من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (ويتقدم) الى جرة العقبة ويقيم في أسفل الوادي بحيث تكون مكة عن شماله ومنى عن يمينه ويقول (اللهم) تصديقاً بكاتبك واتباع السنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم

ان كان الباقي أكثر أجزاءه وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقه) أما اذا كانت أذنه صغيرة تجاوز (أوله أذن واحدة) أي فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجوز التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الاتفأ والالبسة) أي اذا ذهب أكثرها كما تقدم في الاذن (والتي يمس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع ان ترضع فصيلها (أو ذهب ضو واحد عينيها) وهي العوراء فبالاولى انه لا يجوز العمياء (والجفء التي لا غلظ لها) وهي الهزيلة (والعرجاء) التي يمسها عرجها عن المشي الى المسلك على ما في المختار وقيل التي لا تضع رجلها على الارض (والمریضة التي لا تعنتف والتي لا اسنان لها) أي سواء تعنتف أو لا وفي رواية تجوز اذا كانت تعنتف وهو الاصح (والجلالة) بفتح الجيم فتشديد اللام أي التي تتبع التجاسات (ويجوز مقطوع الاذن والذنب والاتف والالية اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالقهوم من منطوق ما قبلها (والجاء) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي وذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال في المختار ويجوز التولا وفي الصحاح القول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرئعها (والخصى والشرقاء وهي التي شقت أذنها والخرفاء وهي مثقوبة الاذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء والخرفاء وهي المسحونة الاذن من كى أو غيره (والحولاء وهي التي في عينيها حول والجرباء اذا كانت سمينة والحامل) مع الكراهة (والعرجاء التي لا ينع عرجها من المشي) كما تقدم (والمریضة التي تعنتف وصغيرة الاذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تعنتف) أي على الاصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينيها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أي استحسننا

• (فصل في السن • أدنى السن الذي يجوز في الهدى الثاني) بفتح فكسر فتشديد تخمينية (وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله سقن وطعن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطعن في الثانية ولا يجوز دون الثاني) أي غير (الابل الجذع من الضأن وهو ما أنى عليه أكثر السنة) على ما في شرح الجمع (وانما يجوز) أي الجذع (اذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتفسيره انه لو خط بالثنايا اشبه على الناظر انه منها) أي أو ايس منه أو قبل الجذع ماله سنة أشهر وذكر الزعفراني انه ابن سبعة أشهر وقيل ابن ثمانية أشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وأما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كما في المهز (والجوامير كالبقرة) أي حكاي السن وغيره (والذكر من المعز والضأن) الاولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أي في الاوصاف الكاملة (والأنثى من الابل والبقر أفضل اذا استويا)

• (فصل) • أي في ايجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بذبحه أو تعجيلها (ولوندر هديا) أي واطلقه (يلزم مما يجزى في الاضحية وادناه شاة واعلاه بقرا وابل الا ان ينزى بالهدى بعيرا أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص بذبحه بالحرم) أي فله ان يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان في أيام التعزف السنة ذبحه بمجي والافني مكة ولوندر جزورا أو بقرا أو بدنة ولم يذكر لفظ الهدى لزمه ما ذكر) أي من الابل في الجزور ومن البقر والبعير في البدنة (ولا يختص بذبحه في الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الابل) قال في

بعدد ثلاث الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان
الله بكرة وأصيل لا اله
الا الله وحده لا شريك له
مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر
عبده وأعز جنده لا اله
الا الله والله أكبر (اللهم)
اجعل له جوارحها مبرورة وسعيها
مشكورا وذنبها مغفورا
(اللهم) اهديني بالهدى
وقوني بالتقوى واجعل
الآخرة خيرا لي من الاولى
(ثم) يرفع يده وفيها الحصة
ويقول بسم الله والله أكبر
ربنا لك يطان ورضا
لرحمن

الكبير ولو قال على أن أهدي جزوا وبصفة متكلم من الأهداء تعين الأبل والحرم ولو قال
جزو ورافقا جازا البقر والبقر حيث شاء ولو طارح الحرم الآن ينوي معينان البدن وعن أبي
يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يزيد فيقول بدنة من شعائر الله والحاصل كما في
التحفة أن في نذر الهدى يختص بالحرم اتفاقا وفي الجزو والبقر لا يختص به اتفاقا وفي البدن
لا يختص به عندهما خلافا لأبي يوسف وزفر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدى إلى بيت الله
أو إلى الكعبة أو مكة أو بكة) وهي لغة في مكة لأنها تملك أعناق الجبارة (لزمه) أي هدى بالغ
الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أما في
الصفا والمروة فلا يصح في قولهم جميعا وأما فيما قبلهما فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح
و يلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولائله يلزمه شاة) فيه ان هذا اختصار
محل لقوله في الكبير ولو قال على الله أن أهدي ولائله يلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام أنه لو قال
ان فعلت فأنأ أهدي كذا الرمة إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه الا إذا كان النذر تقييضا
أو تعليقا سواء نوى أولم ينو فيه ما أو ما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه أنه يلزمه شيء لا سيما ولائله
(ولا تجوز القيمة في هدى النذر كما لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمته أو قد ذكر
الطرابلسي عن ابن سماعه أنه لا يجوز كدم المتعة والقران والاحصار بخلاف جواز الصيد
ولو بيعت بقيمة فاشترى به أمثلة بمكة فذبح جاز. قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا تأويل لقوله في
رواية أبي سليمان اجزأه أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئا مما سوى النعم) أي بماعدا الانعام وهي
الأبل والبقر والغنم (كالثياب والعبد والقدر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال
مهملة مخففة أي ونحوها (عما ينقل) أي مما يمكن نقله جازا هدايا قيمته وعينه إلى مكة) أي وعليه
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يعطى تحية البيت إذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غيره مكة جاز)
أي ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر ان المنذور
إذا كان معينان قال هذا الثوب أو هذا الغنم تعين عنه بخلاف ما إذا كان متهما بان قال
توبا أو عتقا فانه يجوز حينئذ كل من العين والقيمة وهذا كله ان كان المنذور عتقا ينقل
(وان كان عتقا ينقل) كالدار والارض وسائر العقار (بتعين القيمة) إذا أراد الإبدال إلى
مكة ولو قال كل مالي أو جميعه هدى فعليه ان يهدي ماله كله في الاصح ويمكن منه قدر قوته
ولو نذر فخر وله يلزمه شاة

• (باب المتفرقات) •

أي مسائل شتى لا يجمعهما باب (مسئلة) أفضل الاعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج) يعني
ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم نظروا إلى ترتيب القروض والافتقار
الصلاة أفضل الاعمال وهو أقوى الاحوال (وقيل الصوم) واهل وجهه قوله عليه الصلاة
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه انه الجامع بين العبادة البدنية
والمالية وهي مع تحمل سائر المشقات النفسية من مفارقة الاهل وترك الوطن واختيار
الغربة ومحس البر والبحر في مسيره ولله في التكليف المتعلقة به لم يفرض الا في آخر الامر

ويرى الحصة بحيث تقع
الحصة قريبا من الشاخص
الذي يرى وما دون ثلاثة
أذرع قريب فاذا بعد عن
ذلك لا يجوز (وكيفية
الرى) أن يأخذ الحصة
برأس الابهام والسبابة
فيرفع يده إلى أن يظهر
سائر ابطنه لو كان مجردا
لتمسك من الرى قال
صاحب النهاية هذا هو
الاصح وقيل يضع الحصة
على ظهر ابهام يده اليمنى
ويضع ابهامه اليسرى على
وسط السبابة ويستعين
بالسبابة التي تلي الابهام
ويلقها من أسفل إلى فوق
حاجبه الايمن ويحزم يمينه

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال يهودى لعمر رضى الله عنه لو زات هذه الآية علينا في كتابنا لجلنا يوم نزولها عيد النافق قال قد جعلناه عيدا دين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فالصدقة افضل من الحج) أى على ما هو المختار كما في التجديد والمزيد ومنية المقتى وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة الجماعة والا فالحج مشتمل على النفقة التي هي من جلة الصدقة بل وردان الدرهم الذي يتفق في الحج بسبع مائة مع زيادة تحملات الكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد افضل الاعمال أحجزها أى أصعبها وكذا ذكر في الفقيه ان أبا حنيفة كان يقول الصدقة أفضل من حج التلوع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة ان الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل ان الحج أفضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عدا المصنف عنه بقل هو الاولى كما لا يخفى (مسئلة لو فقه الجمعة مزى على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه المسئلة رسالة مستقلة بمجتمعتها بالحظ الاوفر في الحج الاكبر (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغار) أى قطعها اذا كان من حقوق الله تعالى والافقه دقال العلماء لا يكره شيئا من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يؤذيها الى أصحابها أو يستحل منهم فيها أو يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبائر) أى المعلقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمعتدان الكبائر مطلقا تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوربشقي وغيره من الأئمة ومشى الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والكبائر ووقع منازعة غربية في هذه المسئلة بين أمير باشا من الخنزية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وروايت رسالة السيد المشار اليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس بحج مبرور والاوى ان يقال ويعد قبوله لا مكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانه (ويكون عاصيا) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكاب الاثم ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو نوب حرير ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج عن عهدة الحج قطعا لما ورد ان من حج بمال حرام فقال لبيك رعديك يقال له لبيك ولا سعديك وحجك مردود عليك ثم الحيلة لمن ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيان وقال الغزالي من حج بحج بمال حرام أو فيه شبهة فليجتهد ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فن الحرام الى التصل فان لم يقدر فليجتهد يوم عرفة فان لم يقدر فليزلم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من قتال ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين رحمة وينجاؤه عنه بسبب حزنه وخوفه وكرهته (مسئلة اذا مات المهرم يصنع به) أى في التجهيز والتسكين (ما يصنع بالحلال من تغطية الرأس والوجه) أى ومن

الكيفية فاضيجان
وصاحب الهداية واختارها
صاحب المحيط معلل بان
الرى شرع لاستخفاف
السلطان وترغيبه والرى
على هذا الوجه أبلغ في
الاستخفاف والتحقير
وقيل يحلق سببته مع
الاجام وبضع رأس السبابة
على مفصل وسط اجامه
وبرمها وهذا الخلاف ثم
هو في الاولوية أما في حق
الحوار فلا يتقدم بصورة
دون صورة فاذا اكل الرى
بسبع حصيات ذبح دم
القرآن ان كان فارادم
التمتع ان كان متمتعاً بالحق

استعمال السدور والكانور وهو ذلك خلافا للشافعي (مسئلة الجاورة بمكة المشرفة لا تتركه)
بل تسحب على مذهب اليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل الناس قال في المبسوط وعليه الفتوى
وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقبل تتركه) أي على مذهب اليه أبو حنيفة ومالك
وجاعة من المختارين خوفا من الملل والتبرع في ذلك المقام والاخلاق بما يجب من حرمة ورعايته
وخوف اجتراح المعاصي والالائم لما روي عن ان الحسنه فيها تضاعف فيها الى مائة ألف
وان السبته كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية انه تضاعف بالكمية والافلاشبهه ان
السبته تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الاقولون بأن ما يخالف من سينته
فيقابل ما يرجح من حسنة ثم هذا كله باعتبار المختلطين لا المخلصين ممن تضاعف لهم الحسنات
من غير ما يحبطها من السيئات فان الامة في حقهم من أفضل العبادات بلا نزاع فالمقام بمكة
حينئذ هو الفوز العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الامة ورعايته الحرمة الا افراد من عباد
الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل
ما هم فلا يني حكيم الفقه باعتبارهم ولا بد كرحالهم قيد في جواز جوار غيرهم اذ لا يقاس
الحدادون بالملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمباذرة الى دعوى
الملكة والقدره على شروط الجاورة فانها لا تكذب ما يكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وما
أيسر الدعوى وما أعسر المعنى وهذا قول الامام الاعظم بكرهه الجاورة في الحرم المحترم
بالنسبة الى زمانه الالفم ولو شاهد ما أدركناه من احوال المجاورين في هذه الايام وما اختاروه من
كل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقال بجمرة الجاورة من
غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونحن من
المخلصين الى باب المضاير الى جنابه المستحقين لعنايه وعقابه الراجين عفوهم وكرمه على
بابه القائلين حال دعائه وخطابه الى بابك الاعلى غديدا رجا ومن جاءه هذا الباب لا يخشى الردا
(مسئلة الجاورة بالمدينة الشريفة لا تتركه لمن يشق بنفسه) وقد تقدم انه يعزى وجوده فيكم
مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة المعظمة كيف لا والمجاورة بمكة أفضل من عند جمهور الامة
خلافا لما لك في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية نعم الاجماع على ان الموت بالمدينة
أفضل والمجاورة بسبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الحينية والافن العلوم ان تضاعف
الحسنه في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وان نفس المدينة لا تضاعف فيها بخلاف حرم
مكة وأما ما قيل من ان الامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل اجاعا فيستعصب
ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت اجاع مثله على ما نقله في الكبير عن بعض العلماء
واستحسنه قد فزع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على ان ما بعده عما به ليس كذلك اجاعا
فهو اجاعا مثله بلا نزاع وكيف لا يتصور خلاف الجمهور بما عليه الاجماع وأما قوله (وذهب
جماع من العلماء الى ان الجاورة فيها أفضل منها بمكة وان قلنا بكثرة ثواب العمل بمكة) فلا وجه له
اذا كان ثواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهرا فيها فكيف تكون الجاورة
بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدى هذا أفضل
من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

واجب على القادر والمتبع
فيختار كشاشينا كاملا
غير ناقص ولا أعف
ويضعه مستقبل القبلة
(وبقول) وجه وجهي
للسدى فطر السموات
والارض خنيقا وما آمن
المشركين ان صلاتي ونسكي
وجهاي ومما في الله رب
العالمين لا شريك له وبذلك
أمرت وأنا أول المسلمين
بسم الله والله أكبر وعمر
السكين على أوداج الكيش
فيذبحه هكذا فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواه
أبو داود وابن ماجه والحاكم
في المستدرک وقال صحيح على

ألف صلاة في مسجد روى الإمام أحمد بإسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الأثر

• (فصل في حدود الحرم زاده الله شرفاً وأمناء وتعظيماً) • اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال الهندواني مقدار الحرم من المشرق قدوس ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلاً وهذا شيء لا يعرف الا نقله لكن قال الصدر الشافعيه يذهب نظر فان من الجانب الثاني التسعين وهو قريب من ثلاثة أميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي السراجية من الجانب الثاني قبل ثلاثة أميال وهو الأصح قلت من رأى التعظيم فلا يشك في انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندواني فان مراده من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحد بيعة قرب جعدة على طريق جعدة وهو على عشرة أميال بخلاف (جدة) أي حد الحرم (من طريق المدينة دون التعظيم على ثلاثة أميال من مكة) أي بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب من قول الهندواني قدوس ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهي مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق العراق على سبعة أميال) أي أيضاً على ما ذكر جماعة كثيرة كالآزرق والنووي وغيرهما هذه الحدود الا ان الأزرق انفرد بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلاً ويمكن الجمع بانه أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجمهور وغيره

• (فصل من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد) أي ولو تعلق به حق العبد (ثم لا ذنب له) أي التجأ به ودخل في أدنى حتم من حدوده (لا يتعرض له) أي بضرب وقتل وجبس (مادام في الحرم) أي ولم يخرج منه (ولكن لا يباح) الا على لا يباح له وكذا لا يشارى والظاهر اطلاقهما غير مقيد بالما كقول والمشرق وضوءهما لان المقصود الجأؤه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى) أي لا يعطى له مأوى ولا يجلى ان يدخل في المأوى ويستمر به هذه الاحوال (الى ان يخرج منه) أي من الحرم (فيقتص منه) أي من الجانبى بعد خروجه وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وقرنوا الحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجنابة وهو دون النفس بان كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه وله المستثناة يختلف فيها فافقوا في فاضيان عن أبي حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما (وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم بقلم عليه الحد فيه) كذا في التيسير وأما ذكره في التنف من انه لو ارتد ثم لجأ الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبي قتل فهو مخالف بظاهره لاطلاق غيره انه لا يقتل في الحرم عندنا لما لا ان كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل اباء المرتد عن الاسلام جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع الحربي اذا التجأ الى الحرم لا يباح قتله في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضاً وقال أبو يوسف لا يباح قتله في الحرم لكن يباح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابراً مقتلاً قتل فيه) أي

شرط مسلم ثم يجلس لحاق
رأسه مستقبل القبلة ويبدأ
بالحمين (ويقول) بسم الله
الرحمن الرحيم الله أكبر
الله أكبر الله أكبر الحمد لله
على ما هدانا الله له على
ما أنعم به علينا (اللهم) هذه
ناصرتي بيدك ونفوس التحلل
تقبل مني واغفر لي ذنوبي
(اللهم) اغفر للعاقبين
والمقصرين يا واسع المغفرة
يا أرحم الراحمين ويحلق جميع
رأسه قال السكال بن
الهام مقتضى الدليل في
الحلق وجوب الاستيعاب
وهو الذي ادين الله به انتهى
فاذا حلق حل له كل شيء
كان حرم عليه بالاحرام
ماعد التساقف ان لا يحلق
له الا بعد الطواف

سواء يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فضلا عن الحرم والله أعلم

• (فصل • ولا بأس باخراج تراب الحرم واجباره واشجاره الباسية والاذخر مطلقا) خلافا لشافعي حيث يحرم اخراج تراب الحرم ويكره ادخال غيره فيه. والفرق بينهما ما بين (وما من زمزم للتبرك) أي جازاخر اجسه اجماعا بل يستحب كما يأتي زاد في الكبير وتراب البيت للتبرك لكنه داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا اذا أخرج من تراب الحرم قدر ما يسير للتبرك اما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعمى في الحفر فلا يجوز واطلق في البحر الزاخر عدم جواز اخراج التراب والاجار ثم قال وقيل لا بأس اذا أخرج عنه قدر يسيرا وأما اخراج ما من زمزم فجاز بالاتفاق ولا يدخل من تراب الحل واجاره شيئا في الحرم كذا اطلقه في الكبير ولعله مذهب الشافعي وانه استحب عليه. والاذا جاز الاخراج مع احتمال تصوره من الضرر فبالاولى جواز ادخال شيء فيه مما يتفقع به ومنه ادخال الاسطوانة في المسجد الشريف من الاسـ كندرية وغير ذلك (ويكره اجارة سيوت مكة) أي ولولم يكن وقفاعاما (في الموسم) أي اياه. ولا في غيره أي عند أبي حنيفة وكان يقول للحاج ان ينزلوا دورهم اذا كان لهم فضل والا فلا (ويكره بيع أراضي مكة) وكذا اجارتها (لابنائها وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فدخل جميع ما حولها من مقي وغيرها فليس لهم اتخاذ البنيان بمقاي وبؤيده حديث من مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لانه ليس بمملوك لاحد عنه لانه موقوفه وبؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشهيد في الوقعات وعليه الفتوى ولعله لاحظ عموم البلوى وجعل صاحب الباب قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز فينبغي على نقل صاحب الباب ان يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالاجماع لان من اخذ من طين وقف عام فعمله آية أو لبناء ملكه وصار كسائر املاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى اذ قد يقال انما ملكه سابق تصرفه ولا يلزم منه جوازه. ويحكيه لغيره (وتكره الصلاة بمكة في الاوقات المكروهة كغيرها ولقطة الحرم كلقطة الحل) أي في تناسيل أحوالها (ولا يحرم صيد وادى وج) يضم واو وتشديد جيم

• (فصل • ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم) فانه لما شرب به كبر واه الاميان وان اكثاره من علامة الايمان وانه من الاشربة المقرحة المزيلة للاحزان وقد ورد انه طعام طعم وشفا سقم (والنظر في زمزم عبادة) أي اذا قصد به القرية لا بطريق العادة كما ورد ان النظر الى الكعبة عبادة وقيل النظر اليها ساعة كعبادة فتسنة في تضاعف الحسننة (يجوز الاعتسال والتوضوء بماء زمزم) ولا يكره عند الثلاثة خلافا لاجد (على وجه التبرك) أي لا بأس بمذكر الا أنه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التجدد في الوضوء (ولا يستعمل الاعلى شيء طاهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يغتسل به جنب ولا يحدث ولا في

• (فصل في طواف الزبارة وما بعده) • فاذا فرغ من الحلق افاض الى مكة لاداء طواف الافاضة وهو ركن للحج فان كان ما قدم السعي رمل في الاشواط الثلاثة الاول من طوافه ثم سعى بعده وقال عند مدينة الطواف نويت أن أطوف بهذا البيت العتيق سبعة اشواط طواف الحج واني يتقنة الدعوات المأثورة في الطواف كما تقدم ثم يصلي ركعتين صلاة الطواف ويصل في هذا الطواف أو أكثر النساء أيضا ويسمى الحلق التحال الاول ويسمى هذا الطواف التحال الثاني وان كان قد سعى الحج طاف بالرمل ولم

مكان نجيم (ويكره الاستجابه) وكذا ازالة التجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انه استجابه به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب حمله الى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحمله وتخبز أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى وبسببهم وانه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

(فصل في أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان) اذا صارت خلقا (ان شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما اقتصر عليه في الفتاوى السراجية (وان شاء ملكها لاحد) أي لولو واحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فرفعها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويستوى بنو شبة وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشرائع منهم) أي من الفقراء بعد أخذهم وقبضهم على ما في الخبة لكن في البحر الزاخر انه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن جعل شيئا من ذلك فعليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم يشترطونه من بني شبة فانهم لا يمكن ان ينتهي وهو محمول على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما اذا ملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الاوقاف فعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزانة الاكل انه لا يجوز من استأجر الكعبة وان مات اقط منها للفقراء وانه لا بأس أن يشتري منهم وفي خزانة الفتاوى عن محمد في ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شيء له عن لا يأخذه وان لم يكن له عن فلا بأس به وفي الخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولو نقله المشتري الى بلدة أخرى يصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أولاخر من المسلمين فجاز ما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا اذا كانت الكسوة ومن عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الاحكام وفي منسك أبي النجاشي ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فليس الا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما اذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والافه وحرام على الرجال وكذا على أولياء الصبيان أن يلبسوهم وقد أدركنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس فانسوة من الكسوة ويرغم التبرك بثوب الكعبة وانه يقدر على خرقه الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولو للتبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أو لا وسواء التصديق أم لا فلا يجوز أخذ شيء من ماء الورد الذي أتى به للكعبة الشريف كما يتبادر الى العامة (وعليه رده) أي رد الطيب ان كان بقي عنده (اليها) أي الكعبة أو خدامها ان كانوا من أهلها (وان أراد التبرك أي بطيب من عنده فسمح به انما أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن ينعوا أحدا من ذلك ويدعوا انه إذا أتى به لا الكعبة ليس له ان يرجع بيقبته وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ويحرقه ثم يأخذ الباقي تبركا به وأما شراء شمع الكعبة من الخدام وشيخ الفقراء في ذلك أخذ زيت الحرام منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

(فصل في استحباب دخول البيت) أي المكرم (اذا روى آداب) بان يقدم رجله اليمنى عند

يسع بعده ثم يعود الى منى
ويبيت بها والبيتون بمنى
لنالي الرمي سنة ان تركها
أساء ولادم عليه ويقسم بها
بعد يوم التحريم من أولنا
يرى فيها الجمار الثلاث كل
يوم بعد الزوال فان رماها
قبل الزوال لم يجز على
الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي
تلي مسجد الخيف وربما
يسبع حصيات بيده اليمنى
يسبع حصيات لا برميته
واحدة يسبع حصيات
ويرمي بما كان من جنس
الارض كالخجر والمعدن
والطين وكسرة آجر وخرف
ولا يجوز بالخشب والذهب
والفضة والحديد والرصاص
والصخر والحاس والعنبر
واللؤلؤ وربما بنفسه الا

دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيهما (والصلاة فيه) أى نافذة
ولوركتين (والدعاء) لاسيما فى اركانه (ويدخله خاصا خاصا) أى حافيا (معظما) أى وقرا
(مستحييا) أى مما قبله سابقا بأن يكون نائبا مستغفرا ومتأذبا حال كونه داخل (لا يرفع رأسه
الى السقف) أى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من النقوش ونحوها أو الاشياء المتعلقة من
القناديل وغيرها (وبقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى داخل البيت كما ينه بقوله
(وكان ابن عمر رضى الله عنهما اذا دخلهما شى قبل وجهه وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون
بينه وبين الجدار الذى قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلى بقصد صلى النبي صلى الله عليه
وسلم) هذا وليست البلاطة الخضراء بين العمودين مصلاة عليه الصلاة والسلام كما يتوهمه
العوام (واذا صلى) أى ودعا بما شاء (ثم يأتى الاركان) أى الاربعة (فيحمد ويستغفر ويسبح ويهلل
ويكبر ويصلى على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) فيدعوا لوالديه وللمؤمنين
والمؤمنات ويقول رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من ذلك
سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما أدخلتنى بيتك فأدخلنى جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعتق
رقاينا ورقاب آبائنا واهلنا من النار يا عزيز يا جبار اللهم يا خفى الاطاف آمنا على الخفاف
اللهم انى أسألك من خير ما سألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وبنا نقبل هذا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت التواب
الرحيم (ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب) أى بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن
الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أى عما يفعل من لاعقل له فيه (فان
ادى دخوله الى الايذاء) أى حال دخوله او حال وصوله (لم يدخل) فان الدخول مستحب
والاذى حرام ثم اعلم انه رجماء لعلى الجاهل المعكوس الفهم بقوله صلى الله عليه وسلم كلوا
بالمعروف فيستبج أخذ الاجرة على دخول البيت الحرام او زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة
والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام فى تحريم ذلك كما صرح به فى البحر الزاخر
وغیره

(فصل فى اماكن الاجابة الطواف) أى مكانه وكان الاولى أن يقول المطاف واللام للهد
وهو ما كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم مسجد اوالا فالسجدة الحرام كما مطاف بمعنى انه يجوز فيه
الطواف (والملتزم) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الجمهور وعن بعض السلف منهم
عمر بن عبد العزيز ان الملتزم بين الركن اليماني والباب المسدود وفى ظهر البيت وهو الذى يسمى
الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أى فانه مصلى الابرار (وفى البيت) أى داخله (وعند زمزم)
أى بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفى المسمى) وما بينهما لاسيما فيما بين الملبين (وعرفة)
أى عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسيما المشعر الحرام (ومنى والجمرات) وهو لا ينافى
أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورؤية البيت) أى فى كل مكان يراه (والحجر يكسر الحاء
أى داخل الحطيم بكاه) والحجر الاسود والركن اليماني (أى وما بينهما) والظاهر ان هذه الاماكن
الشريفة موضح اجابة الدعوات المنبقة فى الازمنة والاحوال المخصوصة ويمكن جعلها على

ان يكون مريضا فيجوز له
أن يأذن لا تخبر رى عنه
(ويقول) عند رى كل
حصة بسم الله والله أكبر
وعنا للشيطان ورضا
للرحمن ويقف بعد الفراغ
امام الحجر مستقبل القبلة
ويرفع يديه للدعاء ويدعو
بما شاء (ويقول) الحمد لله
حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه
(اللهم) لا أحصى ثناء عليك
أنت كما أثبتت على نفسك
(اللهم) صل وسلم وبارك على
نبي الرحمة وشفيح الامة
وكاشف الغمة سيدنا محمد
الذي الامى الابطحي العربي
المكي المدني وعلى آله هداة
الورى وصحبه مصابيح
الهدي كما صليت على
ابراهيم وعلى آل ابراهيم

عومها والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في الموضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام) •
قال في البحر والذى رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يصق بالبيت
قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذى به اليوم في الجاهلية
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والأظهر أنه كان
مما يصق بالبيت ثم أخرج عن مقامه حكمته هناك فتقضى ذلك وأيا كان فلا يـة فوجب أنه أين
يوجد فهو المصلى وهو المذمى كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقوا الحجر
الأسود على حاشية الطاف) أى مطلقاً أو محتملاً بمن يفرغ عن حى العمرة (وقرب الركن
العراقي) أى من أحد طرفيه وأظهر أن هذا سهو قلم من الكاتب في الكبير قريب الركن
الشامى الذى يلي الحجر بمابى الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أى حيث أتم به
جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أى التى تسمى مقام جبريل
حيث أتم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات في أوائل أوقاتها وأواخرها وهذا هو المشهور
عند أهل مكة ويكاد أن يعدم متواتراً عندهم على ما قاله في العمدة وتسمى محضاً إبراهيم عليه
السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولما خرج منها صلى عند باب الكعبة
وهو يحتمل موضع الحفرة أما قوله في الكبير أن الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن
كان يريد به الحجر الأسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر الحطيم فهو عن معنى البنية بعيد (ووجه
البيت) أى جميع سمتيه من الجانب الذى فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من
الجہات في حق الصلاة وبشراية قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخرات ثم
أطرف المزاب لانه قبلته صلى الله عليه وسلم (والحجر) أى الحطيم كله أو بعضه وهو قد رسته أذرع
أو سبعة أو بمخصوص تحت ميزابه (وداخل البيت) أى داخل الصفة وكان الأولى تقديمه
(وبين الركنين اليمنين) تغليب لليمانى والحجر الأسود (وعند الركن الشامى) أى من الحجر
أو خارجيه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره) صلى آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام
وهو جانب الركن اليمنى (أى أحد طرفيه والأظهر أنه في المستجار وهو ما بين الركن اليمنى
والباب المسدود والله سبحانه أعلم بالصواب فينبى أن يـة هذا الآثار أن يـع الاماكن التى ورد
فيها الأخبار رجاء أن يظفر بمصلى سيد الأخيار

• (فصل في تـة زيارة بيت سيدتنا خديجة) أى الكبرى (رضى الله عنها) وهو الذى ولدت فيه
فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم
مقيماً فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره
من الأعلام فتعبيره بقوله (وقبل هو أفضل) وضع بمكة بعد المسجد ليس في محله اذ لم يـع خلاف
في حكمه (ومولد النبي صلى الله عليه وسلم) وهو في الشعب المعروف بمكة على خلاف في كونه
ولده صلى الله عليه وسلم على ما يـته في المورد الروى في مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه)
وهو المعروف بـكان أبي بكر في فاق الحجر حيث فيه هجران أحدهما المعروف بالتكلم والثاني
بالتسكا (ومولد علي رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد في جوف الكعبة (ودار

الملك حميد مجيد بعد خلقك
ورضا نفسك وزنة عرشك
ومدادك لكانك كلما ذكرك
الذاكرون وغفل عن ذكرك
الغافلون صلاة ترضيك
وترضيه وترضى بها غنا
صلاة تـة بدوامك باقية
يقا لك لا غاية لها ولا انتماء
ولا أمدها ولا انقضاء صلاة
تـة بناها من عذاب النار
وتدخلنا بها الجنة مع
الخلقاء الأبرار وتريناها
وجهك الكريم وتـة لنا
بها يوم لا ينفع مال ولا بنون
الامن أفى الله بقلب سليم
(اللهم) اجعله همامبر ورا
وسعياً مشكوراً وذنبا
مفـوراً وتجاره لن تبور

(الارقم) وهو مسجد عند الصفا وفيه سلم عمر رضى الله عنه وكل الاربعين وحصل به عز الدين
ونزل بها النبي صلى الله عليه وسلم من امته من المؤمنين (وغار جبل نور) وهو الذى فى القرآن
ذكره ثمانين اذ هما فى الغار (وغار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم يتعبد فيه به تزلزل قبل
الرسالة واول ما نزل عليه فيه اقرأ باسم ربك الذى خلق الايات وقد روى ابو نعيم ان جبريل
وسكايل شفا صدره وغسله ثم قال اقرأ باسم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريف
هنا ايضا الطيالسى والحارث فى مسندهم ما على ما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية
(ومسجد الراية) وهو بأعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجن) أى
مواضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم واستماعهم القرآن او موضع ترك ابن مسعود به رضى الله
عنه وخط حوله وقال له لا تخرج منه حتى ارجع والله اعلم (ومسجد الشجرة مقابله) أى مقابل
مسجد الجن (ومسجد الغنم) لعل النسب الى موضع كان يباع الغنم فيما حوله (ومسجد باجباد)
بفتح الهمزة ارض بمكة اوجل بم الكونه موضع خيل تبع كذا فى القاموس والان محلة بمكة
يسمى الجباد بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعشي المافقات الجباد
(ومسجد على جبل أبى قبيس) وهو اصل الجبال واولها على ما قبل وأما ما اشهر من أكل رأس
الغنم يوم السبت فيه فم الاصل فيه بل أكل الرأس على ما يطبخونه فى هذا الزمان حرام لكونها
نجسة لسطهم اياها بما هما (ومسجد بذي طوى) بضم الطاء وبكسر هاء وينون ويمنع وهو
موضع معروف قرب الجوخى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعقر وحيد (ومسجد العقبة)
بقرب منى (ومسجد الجمرات) بكسر الجيم وسكون العين وبكسر هاء وثاء هذا الرأى أحد حدود
الحرم أحرم منه صلى الله عليه وسلم بمرفة ارجع من فتح الطائف به دفع مكة (ومسجد عائشة
رضى الله عنها بالنعيم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكبريت) بمسجد عن بين الوقف بعرفات
وهو غير مسجد نجرة الذى صلى فيه الامام هناك يوم عرفة (ومسجد الخيف) وهو مسجد ما تور
شهور وفضله فى الكتب مسطور (وغار المرسلات) بقربه أى لنزوله فيه عليه الصلاة والسلام
(فصل فى استحباب زيارة أهل المعلى) بفتح الميم واللام ضد المسئلة واشتهر بين العامة بضم الميم
وتنديد اللام المقترحة وله وجه فى القواعد العربية وهو أفضل مقابر المسلمين بعد البقيع
بالمدينة وقد ورد فى فضلها ما أحاديث كثيرة (وينبى فى زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين
والاولياء والصالحين) أى بجملة اكثرتهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة (بمكة قبر
صحابي) أى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين فى المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها
بقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه ايماء الى ان هذه الرؤيا حدثت بعد موت
الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين ثم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها
ماتت بمكة الا انه كما قال (ولا ينبغي تعينه) أى تعيين قبرها (على الامر الجهول) كما قال المرجاني
(والقبر المنسوب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره به ايضا مع الاتفاق على موته بمكة
الأن بعض الصالحين أشار الى انه بالجبل المعلى على عين الخارج من مكة المشرفة والصحيح انه
ليس به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما لا يصح كونه فى موضعه المعروف عند قبر
السادة الصوفية ولعله كان موضع صلبه (ومن مات بها من التابعين عطاء وسفيان بن عيينة

(اللهم) اليك أفضت ومن
عذابك أشفقت واليك
رغبت ومنك رجعت فأقبل
نسكى وأعظم أجرى وارحم
تضرعى وأقبل توبتى وأقبل
عنترى واستجب دعوى
وأعطينى سؤلنى (اللهم)
اليك وفد وقد قرى فاجعل
قرأى منك رضاك عنى
يا أرحم الراحمين لا اله
الا الله واقه اكبر عدد كل
شئ لا اله الا الله واقه أكبر
عدد خلقه ورضاه نفسه
لا اله الا الله واقه أكبر
زفة عرشه ومداد كلماته
والحمد لله كذلك وصلى الله
على سيدنا ونبينا محمد كذلك
وعلى آله وصحبه كذلك

وفضيل رضى الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد معروف قريب قبة خديجة الكبرى
رضي الله عنها وكثير من الاكابر كالامام الباقي وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويتبرك
بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستغفار لهم ولغيرهم من
المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبور ومن مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جليل
وأجر جزيل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبور مطاقا ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل
رجل المتوفى لا من قبل رأسه فإنه أعجب لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون مقابل
بصره ناظرا الى جهة قدمه اذا كان على جنبه لكن هذا اذا أمكنه والا فقد ثبت أنه صلى الله
عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند درجليه ومن آدابه أن يسلم بافظ
السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليه السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين
وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العاقبة ثم يدعوا قائما طويلا وان جلس
يجلس بعيدا منه وقرىء بحسب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة
وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآسن الرسول وسورة يس وتبارك الملائكة وسورة التكاثر
والاخلاص اثنتي عشرة مرة وأحدى عشرة أو سبعا أو ثلثا ثم يقول اللهم اوصل نواب ما قرأنا
الى فلان واليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فبادر منه بعض الناس
من دفن أقاربهم وقد دفن حوالهم خلق في طائفة القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكرهه انتهى
فينبغي أن يحتجب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يمشي في المقابر حافيا وان كان لم ترديه
السنة بل حديث وان الميت ليسمع خفق نعالهم دل على أن هذا كان أكثر أحوالهم
والله أعلم

• (باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) •

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعلمهم أجمعين (باجماع المسلمين) أي من غير
عبرة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنجح المساعي) أي أرجى
الوسائل والدواعي (لتبيل الدرجات قرينة من درجة الواجبات) بل قيل انها من الواجبات
كما بينته في الدرر المضية في الزيارة المصطفوية (من له سعة) أي وسعة واستطاعة (وتركها
غفلة عظيمة وحقوة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه إشارة الى حديث استدبل به على وجوب
الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفائي رواه ابن عدي بسند حسن
(وصرح بعض المالكية بأن المشي الى المدينة) أي للعبادة بها (أفضل من الكعبة وبيت
المقدس) أي من المشي الى مكة للعبادة فيها بناء على مذهبه من ان المدينة أفضل من مكة
باعتبار الجارية وهذا انما يكون بعد اداء الحج والا فلا يصح اطلاق هذا الكلام والله اعلم
بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انها دون مرتبة الزيارة المصطفوية
بل خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على أنه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء
أو يكرهه فالصحيح أنه يستحب بلا كراهة اذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء على
الاصح من مذهبه انهم يقولون الصكر نجي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبور ثابتة للرجال
والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لا لاطلاق الاصحاب والله اعلم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا
الله (اللهم) تقبل منا ولا
تجعلنا من الخسر ومن
وأدخلنا في عبادة الصالحين
يا أرحم الراحمين (اللهم)
صل على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا
(ثم توجه الى الجرة)
الوسطى ويرميها بسبع
حصيات ويدعو بعد
الفراغ مستقبل القبلة كما
تقدم شرحه (ثم توجه الى
جرة) العقبى ويرميها بسبع
حصيات كما تقدم ولا يقف
بعد الفراغ عند هابل

بالصواب (واذا عزم على الزيارة) أي قصد لها (فعلية) ان يخلص نيته ويجرد عزمه (أي طوته من ارادة الرياء والسعنة وقصد المباهاة والفرجة ومن علاماتها الدالة عليها ان لا يترك شيئا مما يلزمه من الفرائض والسنن والا فلا يحصل له من الزيارة الا التعب والخسارة بل يوجب التوبة والكفارة ثم ان كان الحج فرضا أي عليه (فيبدأ بالحج ثم بالزيارة) أي ابتداء بالاهم ولا يلزم الحج حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما ينبغي تقديم التوبة على الزيارة ويشهد له لاله الا الله محمد رسول الله لكنه مقيد بما قاله (ان لم يجرى بالمدينة في طريقه) أي ~~في~~ أهل الشام (وان مر بها بدأ بالزيارة لا بحالة) لان تركها مع قربها به تدمر القساوة والشقاوة وتكون الزيارة حجة شريفة الوسيطة وفي مرتبة السنة القبلية للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة أي الذريعة بالتوصل الى صاحب الشريعة ولا شهية أن من قال أولا محمد رسول الله ثم قال لاله الا الله يكون مؤثلا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد والنسبة على وجه المعية لا بشرط القرب في الحالة الجمعية وقد روى الحسن عن أبي حنيفة انه اذا كان الحج فرضا قال احسن للعاج أن يبدأ بالحج ثم يفتي بالزيارة وان بدأ بالزيارة جاز انتهى وهو الظاهر اذ يجوز تقديم النقل على الفرض اذ لم يحض القوت بالاجماع فلي هذا من كان حجه فرضا وجاء مكة قبل أو ان الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والظاهر انه لا أن يزور قبل دخول أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أي عليه (فلا فهو بالخيار) أي اذا كان آفاقيا (بين البداية والخيار) أي بزيارته (صلى الله عليه وسلم) بالاحمال والابكار) أي في جميع الليل والنهار (وبين أن يحج أولا ليطهر من الاوزار) أي الاثام (فيزور الطاهر طاهرا) أي في مقام المرام ولا يبعد أن يكون الامر كذلك في قضية الانعكاس أيضا لانه بالزيارة يرتجى الكفارة فيصير طاهرا فيقع حجه ببرورا والحاصل ان لكل وجهة وجهة تقديم الحج من كل وجه مقدمة الضرورية محوجة الى مخالفة

• فصل • واذا توجه الى الزيارة) أي مع كمال النظافة والطهارة (أكثر في المسير) أي زمان سيره ومكانه (من الصلاة والتسليم) أي وما في معناهما من انشاد المدح وانشاء التهنيت وهذا كرامة السيرة (مدة الطريق) أي ان وجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أي عن اداء فرائضه وضروريات معاشه (في ذلك) أي فيما ذكر من الصلاة والسلام قلته المناسب للمقام فان كثرة الثواب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويستبعد ما في طريقة من المساجد المندوبة اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد المأثورة المتعلقة بمجاورة كائنها في الدرة الماضية ومن أهمها الذي أهملها الخاص والعام قبر ميمونة ام المؤمنين رضي الله عنها الثابت زفافها ومماتها بسرف وهو موضع بين النخيم والوادي للمتوجه من مكة المعظمة الى المدينة المنورة وحول قبره مسجد خراب فينبغي أن يزور ويتبرك بذلك المزار (وكما انما ادنووا) بعضهم وتنسب اليه الدال أي قريبا (انما ادغرها) يضم غين مبهمة وسكون راء وهو ما يلزم اداؤه من الغرام وهو الولوع على ما في القاموس ومنه مولع بكذا أي حريص عليه فالمعنى انما ادل وما بالشوق وولوعا بالذوق وأما ما مضى من فتح عين مهله وسكون زاي فليس في محله ان لا معنى لزيادة العزم وما لفته لانه لا يتصور تردد لزام في توجهه وبشير الى ملاخنة رجاها حرمها عطف

يتوجه الى رحله ثم يفعل
كذلك في اليوم الثالث
فاذا اراد ان يتفر الى مكة
فعل ولا شيء عليه والافضل
ان يتأخر الى اليوم الرابع
فيري الجبل الثالث ويتفر
ويجوز له في اليوم الرابع
ان يري الجبل بعد طلوع
الفجر قبل الزوال عند أبي
حنيفة رضي الله عنه

فصل في التفريق
من الى مكة

اذا اراد التفريق في اليوم
الرابع انصرف بعد رمي
الحقبة وقال الحمد لله جدا
كثرا طيبا مبارك كافيته
والشكر له على اداء المناسك
والتوفيق لاداء الحج الى
بيت الله تعالى وتيسير ذلك
بنته وكرمه وطفقه

تفسيره بقوله (وحنوا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود
الساحة كما قيل

وابرج ما يكون الشوق يوما • اذ ادنت الخيام الى الخيام

وبدل عليه ما ورد من الافاضة شوقا الى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى
المدينة حرك الدابة وقال سير واسبق المقردون الحديث وهذا معنى قوله (واذا دنا من حرم
المدينة المشرفة) أى حوالها من الاماكن المحترمة اذ لا حرم للمدينة عندنا تحرم مكة فى
أحكامها (فليزدخنا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق
مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بهر أو وضعه) أى امرعه وهو يخصص بعد
تعميمه وبقيدها اذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للجنون أرض أصابها • غبار ترى ليلي لحد واسرها

(ويجئ حديثا فى خزينة المصنفين) أى كنية وكيفية واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم
رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمت وذلك أن تجعل فيه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم
البيت الحرام فمرى على الخارجين من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقنى فيه حسن الادب
وفعل الخيرات وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة
كطابة (الطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المعطرة) أى جميعها من المثمرة وغير
المثمرة (دعا بخير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكرمتهما (على النبي صلى الله
عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحته بقرعها) أى تذلا وتواذبا (ويحشى) أى فى طريقهما ان
قد روي أنهما وقفا (با كحافيا ان اطاق) أى الخفاء أو ما ذكر من النزول والمشي والبكاء
والخفاء (تواضعاه ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجلالا له (وكما كان أدخل) أى أكثر
دخلا (فى الادب والابلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الاحوال (بل لومشى هناك على
أحداقه) وبذل الجهود من تذله وتواضعه كان بهض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم
يف بمشارعته) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لو جئتمكم فاصد السبي على بصرى • لم اقض حقواى الحق آذيت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بها (واذا لم يتيسر)
أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وان لم يغتسل
(توضأ) أى لانه لا بد من طهارته فى دخول المسجد وتيممه وليكون على أكمل الاحوال فى
زيارته (والغسل أفضل) لانه التطهير الاكمل (ثم لمس أنظف ثيابه والجديد أفضل) أى كافى
العدو والبياض أولى كافى الجملة (ويطيب) واستعمال المسك أفضل (واذا وقع نظره على
القبة المقدسة) أى المنيفة (والحجرة المشرفة) مبالغة الشريفة (فليس تحضر عظمها) أى عظمتها
(وتعظمها) أى على غيرها (وضرعا فانما حوت أفضل البقاع بالاجماع) وسيد القبور بالانزاع
وأكرم المطلق) أى ومحل أكرمهم (على المطلق بالاطلاق) أى من غير تشديد وضافة فى
الاستحقاق وقد نقل الناضى عباس وغيره الاجماع على تفضيل ملهم الاعضاء الشريفة حتى
على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداها وما وراء

(اللهم) قفة - من
الحج وأثنا على العج والنخ
واجعله لنا خالص الوجه
الكريم وانفعنا به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من
أتى الله بقلب سليم (اللهم)
صل على سيدنا محمد صاحب
المقام المحمود والحوض
المورود والشفاعة العظمى
يوم الورد وعلى آله أئمة الدين
وعلى اصحابه هداة المسلمين
كما صليت على ابراهيم وعلى
آل ابراهيم انك جلد مجيد
عدد خلقك ورضا نفسك
وزنة عرشك ومداد كلماتك
كلما ذكرتك اذا كرون وغفل
عن ذكرك الغافلون والسنة
ان ينزل بالحبص على الاصح
عندنا ذكره شمس الأئمة
المرحسى فى المبسوط ويقيم
به ولو ساعة وان تركه بلا
عذر رأساء ولا نئى لبيته

الكعبة ونقل عن أبي عبد الله الحنبل أن تلك البقعة من الفرس أفضل من العرش وبه كان يقول
 شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فإذا دخل باب الباد) أي أراد دخوله (قال بسم الله
 ماشاء الله) فنجبا من ضيقه لعبد وأثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله
 وعبادته الا بتوفيق الله ومعوته (رب أدخلي مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي
 ادخل صدق واخرج صدق في المدينة ومنها أودخولاً مرضياً وخروجاً مقبولاً مرعياً حسب
 الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأنزل
 علي أصناف نعمتك (وارزقني من زبارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجلها أو في
 تحصيلها (مارزقت أوليا لها أهل طاعتك وأنت ذنبي من النار) أي خلصني من دخولها
 (واغفر لي) أي ذنوبي وخطاياي وعمدي (وارحمي) أي تبركي المعاصي أبداً ما أبقيتني (يا خير
 رسول) أي لا سيما بوسيلة الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله إلى أو أن وصوله (متواضعا)
 بظاهره (متخضعا) بباطنه (معظما لحرمتها) لا تحترز تلك البقعة (معتلما من هيبة الحال بها) أي
 من عظمة النازل فيها (مستشعرا العظمة) أي رفعة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه
 يراه) أي في مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (حزينا) أي على أشواقه (متأسفا على
 فراقه) أي عدم ادراكه أو على ما فات وما له فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه
 وسلم في الدنيا وأنه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة
 على عظيم الخطر) في أنه هل يتصور له رؤيته في العقب أم لا ومع هذا يكون (شاكرا العظيم مامن
 به عليه من الحضور بين يديه والمثل) أي الوقوف حال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي خاتفا (من
 الرذم رجاء القبول مكرام من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول
 وإذا دخل البلد العظيم) أي وحصل له المقام الاقيم (بدأ بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعل
 صلى الله عليه وسلم حين قدمه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يعرج على ما سواه) أي غير
 دخول المسجد (الا لضرورة كغرف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات
 (فتأخير الزيارة لهن إلى المساء أولى) أي لان حالهن في الليل استرخا (فبدخله) أي المسجد
 (مقدما رجله اليه مع غاية الخضوع والافتقار) أي الظاهري (ونهاية الخشوع والانكسار)
 أي الباطني (تائبا بما اقترفه) أي اكتسبه (من الاوزار) أي انقال المعصية (فاتلا اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي
 أبواب رحمتك) أي باتمام نعمتك ودوام منتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كباب السلام
 كما عليه العمل (والاول أفضل) اهل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولانه كان إلى
 الجرات من أقرب الابواب (فإذا دخله) أي من باب السلام وشعوه (قصد الروضة المقدسة)
 وهو ما بين المنبر والقبر المنور (فان دخل من باب جبريل قصد هامن خفاف الحجر الشريفة) أي
 لامن أمامها المانع من العبور إلى الروضة للتحية من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أي
 الخشبة وهو الخوف مع العظمة دون التفرة (والخضوع والذلة) أي المذلة والمسكنة (على وجه
 يليق بالمقام) أي بجمال الزائر والاب لا يقدر أحد على أن يخرج من عهد قديم بلق بالزور والظاهر
 (غير مستغل بالنظر إلى ما هناك) أي من الظواهر وما وراء الستار (ثم يبدأ بحضبة المسجد

وقد روى أنس بن مالك
 رضى الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى
 الظهر والعصر والمغرب
 والعشاء ثم رقد رعدة
 بالحبس ثم ركب إلى البيت
 فطاف أخرجه البخاري
 في صحيحه

* (فصل في طواف الصدر)

ويسمى طواف الوداع
 وطواف آخر عهد البيت
 وهو واجب على الحاج
 الا فاقى للمكي ومن قوى
 من الحجاج أهل الا فاق أن
 يستوطن مكة ويتخذها بلدا
 سقط عنه طواف الصدر
 وقال أبو يوسف رحمه الله
 أحب إلى أن يطوف المكي
 طواف الصدر لانه وقع
 ختام افعال الحج (ويقول)
 نويت ان أطوف به هذا
 البيت أسبوعا كاملا
 طواف الصدر لله تعالى

ركبتين) تعظيما لله وتديما لحقه على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية (والأفضل أن تكون) أى تلك الصلاة (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى فى مقامه بمجرايه (وهو بطرف المهراب مما يلي المنبر يقرأ فى الأولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من الصلوات لما فيه سامان التبرئة عن الشرك والشركاء وثبات الذات والصفات (وإذا سلم منها شكر الله تعالى وحده وأثنى عليه) تأكيدها لما قبله وقال الكرمانى وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهب انه يسجد لله شكرا (على هذه النعمة العظيمة والمنحة الجليلة وبسأله انعامها) أى غناه ما وودوامها (والقبول وان ين عليه فى الدارين بنهاية المسؤل) الأولى بحصول المسؤل ووصول المأمول (وان لم يتيسر له) أى ما ذكر من المهراب الاكبر (فما قرب منه ومن المنبر والاغتبط بتيسر) أى من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فانه أفضل ونوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها بدأها وحصلت التكبيرة بها) أى فى ضمنها (فاذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وتفرغ القلب من كل شئ من أمور الدنيا) أى ونظفه من الوسخ والدنس (وأقبل بكلية لهما وبصدده اصلى قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أى بمنع (على قاب شغل) بصيغة التجهول أى اشتغل (بقاذورات الدنيا من الشهوات) أى اللهوية (والارادات) أى الردية (أن يدل اليه) أى الى قلبه (من ذلك شئ) أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلية شائبة أو شمة (يلزم بما يخشى عليه) أى على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن العقبى (من نوع مقت) أى ولو فى وقت (واعراض) أى موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة وأعواض كاسدة (والعباد بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وابعاده عن ملازمة بابه وجنابه (فليجتهد فى ذلك التفرغ ما أمكنه) أى تسهل له حيثئذ من جذبة آلهية والافتقار ريغ القلب فى سعادة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والعلائق والتعليق بأمور الخلائق من المحال كما لا يخفى على أرباب الكمال وأصحاب الاحوال وتظيره مر كب ما تعهده فى جميع سفره ووصل الى عقبه شديدة لضرورة قطعهم حيثئذ صاحبهم من العلف والشعر وجاء ان يتقوى بذلك على المسير ولكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم فى تحصيل مسؤله وتحقيق مأموله (ولبلا حظ مع ذلك الاستعداد من سعة عفوه صلى الله عليه وسلم وعطفه ورأفته) أى شدة رحمته على سائر العباد (أن يسأله) أى ما صدر عنه فى حضرته من قلة أدبه (فيما يجز عن ازالته من قلبه) كما قيل

عصبت فقالوا كيف تلقى محمدا * ووجهك أثواب المعاصى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه * يداركنى بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أى بالقلب والاقالب (مع رعاية غاية الادب مقام تجاه الوجه الشريف) بضم التاء أى قبله مواجهة قبره الشريف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشبة والوقار) أى السكينة (والهبة والافتقار غاضر الطرف) بتشديد الضاد المجهمة أى خافض العين الى قدمه غير ملتفت الى غير أمامه وإمامه (مكفوف الجوارح) أى مكفوف الاعضاء من الحركات التى

الله أكبر ويأتى بأدعية الطواف كما تقدم فاذا فرغ صلى ركعتين خلف المقام أو حيث تيسر (ثم يأتى الى) زمزم وينزع منها دلوا بيده ويشرب منها ثلاثا وهو قائم ويدعو بما يريد فان ما زمزم لما شرب له وقد شربه كثير من العلماء لامور نووها عند شربهم فخصت لهم مراداتهم وأنعم بحرب ذلك والله الحدودية قول (اللهم) انه بلغنا ان ندين صلى الله عليه وسلم قال ما زمزم لما شرب له (اللهم) انى أشربه لخير الدنيا والآخرة ويستحب أن يستقبل البيت عند الشرب ويتنفس ثلاث مرات ويرفع بصره كل مرة الى البيت ويقول فى كل مرة

هي غير مناسبة لمقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده وممراته (واضع عينه على شماله)
 أي تأدياً في حال اجلاله (مستقبلاً لوجه الكريم) أي ولو يلزم استقباله كونه (مستقديراً
 للقبلة) لأن المقام يقتضي هذه الحالة (تجاه مسماة القصة) أي المركبة على جدران تلك البقعة
 (على نحو أربعة أذرع) أي بقف بعيداً على هذا المقدار (لا الأقل) أي لانه ليس من شعار آداب
 الأبرار (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند رأسه الكريم) ناظر إلى الأرض أو إلى
 أسفل ما يستقبله من الحجرة الشريفة) أي من جدرانها (محترازاً عن اشتغال النظر بما هناك من
 الزينة) أي الظاهرة الناعمة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهورها في الآخرة (مقتلاً
 صورته الذكورية في خيالك) بفتح الخاء أي في تخيلاتك لتحصين حالك (مستشعراً بأنه عليه
 الصلاة والسلام عالم بحضورك وقيامك وسلامك) أي بل بجميع أفعالك وأحوالك وأوتقائك
 ومقامك وكأنه حاضر جالس بازائك (مختصراً عظمتهم وجلالاتهم) أي هيبته (وشرفه وقدره)
 أي رفعة مرتبته (صلى الله عليه وسلم ثم قال) فيه التفات باهتاف على ثم توجه والمقول سيأتي
 حال كونه (مسلياً) أي مريداً السلام (مقتصداً) أي متوهم طافى رفع كلامه كما بينه بقوله (من غير
 رفع صوت) لقوله تعالى أن الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخفاء) أي
 بالمرأة اقوت الاصباح الذي هو السنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (بمحضور وجهاً) أي
 بحضور رقاب واستعباد عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر
 مما ثبت في الآثار وقد اقتصر عليه بعض الأكابر كابن عمر واختار بعضهم الإطالة من غير المبالغة
 وعليه الأكثر ويؤيده ما ورد في الأخبار والأثر من فضيلة الاكتفاء من الصلاة والسلام على
 النبي المختار فيـ تزييد الممدد من إفاضة الأنوار قائلاً (السلام عليك يا رسول الله) أي إلى جميع
 خلق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتي المحبة والحبوبية (السلام عليك
 يا خليل الله) الموصوف بوصف الخلقة وهي المحبة المتخللة من كمال المودة المتقضية بشهود الوحدة
 (السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صفة الله) بتنايب
 الصاد والفتح أفصح أي من اصطفاؤه برسالة (السلام عليك يا خير الله) بكسر الخاء أي من
 اختاره الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حياً لما
 وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المتقين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ليله الاسراء
 (السلام عليك يا من أرسله الله رحمة للعالمين) كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين
 (السلام عليك يا شفيع المذنبين) أي من الأولين والآخرين (السلام عليك يا مبشر المحسنين)
 لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر التاء موقفتها (السلام عليك
 وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضاً (والملائكة المقربين) وكلهم
 مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آله) أي آثارك
 (وأهل بيتك) بشمل أمهات المؤمنين ومواليه وخدمه (وأصحابك أجمعين) وما نزع عباد الله
 الصالحين) أي من التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين (جزاك الله عنا) أي عن قبلنا الجزن ناعن القيام
 بما يجب علينا من الشكر لما احسن اليك (أفضل وأكمل ما جزي به رسولاً عن أمتيه ونبياً عن
 قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث إلى خير الامم (وصلى الله وسلم عليك أزكى) أي اظهر

بسم الله والحمد لله والصلاة
 السلام على رسول الله
 (اللهم) اني أسألك رزقا واسعا
 وعائانا وعاملا متقبلا وشفاء
 من كل مقم يأرحم الراحمين
 (ويقول) الحمد لله الذي
 سقاني من غير حول مني
 ولا قوة ثم يسبح به وجهه
 ورأسه ويصب على رأسه
 قليلا منه ان تيسره ذلك
 والتوضوء بماء زمزم
 والاعتسال به جائز (ثم) يأتي
 إلى الملتزم ويلصق وجهه
 وصدره بالبيت ويدعو بما
 أحب باسطا ذراعيه وكفيه
 (ويقول) ان هذا بيتك
 الذي جعلته ميارا للعالمين
 فيه آيات ينشأت مقام
 ابراهيم ومن دخله كان آمنا
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا ان

(واعلى) أى اعلى (وانحى) أى أنزى (صلاة صلاه على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته
وأصفياه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندئذ تستودعها قلوبنا
يوم القيامة (واشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى مختاره (من خلقه) واشهد أنك بلغت
الرسالة (أى الى الامة) وأدبت الامانة (أى من غير الخيانة) ونصحت الامة (أى وكشفت الغمة
وأقت الحجة) أى وأظهرت الحق (وباهدت في الله حتى جهاده) أى من الجهاد الاكبر
والاصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن حضر لك الموت المبين وأنت
جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى
وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك
يا رسول الله اللهم أنه الوسيلة) وهى المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية
(والدرجة العالية الرفيعة) أى الغالبة المنبئة (وابعته مقام محمودا الذى وعدته) وهى
الشفاعة العظمى فى القيامة الكبرى (وأعطه المنزل المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق
(ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن وأجمع الكتب
المنزلة (واتبعنا الرسول) أى فى جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فأكتبنا مع
الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم
الاخر وبالقدر خير وشره) وهذا هو الايمان الاجمالى المندرج فيه ما يجب من الايمان
التفصيلي الا كمالى (اللهم فثبتنا على ذلك) أى مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أى بعد
هذا ابتنا (ربنا لا تزغ قلوبنا) أى لا تلهنا عن محبتك (بعد اذهابتنا) أى طريقتك (وهب لنا من
لذلك رجة) أى تقنينان رجة من سواك (انك أنت الوهاب وهى الثامن أمر نارشدا) الاولى
أن يقول ربنا آتانا من ذلك رجة وهى الثامن أمر نارشدا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد
عليك والتمسك بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا هو مومه يشمل ما زاد المصنف على ما فى الآية
بقوله (ولا تبأتنا ولا مهاتنا وذرياتنا ولا اخواتنا الذين سبقونا بالايمان) أى من العصابة
والتابعين أو من المؤمنين الاقرين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تجعل فى قلوبنا غلا) أى
حقدا أو حسدا أو عداوة أو كراهة (للاذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم ولا حقهم ولذا وضع الظاهر
موضع المضمحل لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة
(يطلب الشفاعة) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بفقران المعصية (فيقول يا رسول
الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لأنه اقل مراتب الاخلاص لتحصيل النال فى مقام الدعاء والسؤال
ولا يعبدان يكون اشارة الى طلبها فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب
المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أى بعد فراغه من سلامه واستقباله (الى
صوب عيینه) الصواب يساره او عن صوب عيینه أى متوجها الى جانب يساره (قد رد ذراع في سلم
على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلويحها وتصريحها واجبالا وتوضيحها (ابى بكر
الصديق رضى الله عنه فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله) أى بلا واسطة (السلام عليك
يا صنى رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب
رسول الله) أى الثابت محبته بنص الكتاب فمن انكره كفر أبدي العقاب حيث قال عز

هدانا الله (اللهم) فكما
هديتنا لذلك فتقبله منا
ولا تجعل هذا آخر العهد
من بينك الحرام وارزقنى
العود اليه حتى ترضى
برحمتك يا أرحم الراحمين
والحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين كلما ذكرك
الذاكرون وكلما غفل عن
ذكرك الغافلون (ثم) يقبل
الطبر الا سود ويقول يا بين
الله فى أرضه انى أشهدك
وكنى بالله شهيدا انى أشهد
أن لا اله الا الله واشهد أن
محمد رسول الله وأنا أودعك
هذه الشهادة تشهد لى بما
عنده الله تعالى فى يوم
القيامة يوم القزع الاكبر
(اللهم) انى أشهدك على ذلك

وجاء أنه يقول لصاحبه مع الإجماع على أنه المراد به (السلام عليك يا وزير رسول الله) وقد ورد
 به الخبر أي مشير ومعينه (السلام عليك يا ثاني رسول الله في الغار) كما قال تعالى ثاني اثنين
 اذ هما في الغار وهو غار ثور جبل بمكة حين دخل فيه سنة الهجرة (ورفيقه في الاسفار وأمينه على
 الاسرار السلام عليك يا علم المهاجرين والانصار) أي رئيسهم (السلام عليك يا من أعتقه الله من
 النار) أي كما ورد في بعض الاخبار (السلام عليك يا أبا بكر الصديق) أي كثير الصدق والصدق
 على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن رسوله) أي في تقوية دينه
 (وعن الاسلام وأهله) أي في القيام بأمره وتدينه (خير الجزاء ورضي الله عنك أحسن الرضا ثم
 يتأخر إلى عينه) وفيه ما سبق (قد رذراع) لأن رأسه من الصديق كراس الصديق من النبي
 صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سمي به (عمر القاروق) أي
 المبالغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كمل به) بتشديد الميم أي اكمل بإيمانه
 (الأربعين) أي عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوة غاتم النبيين)
 حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب اوبعرو بن هشام (السلام عليك يا من أظهر الله
 به الدين) أي فاته كان مختفيا قبل اسلامه وظهور مرامه (السلام عليك يا من أعز الله به الدين)
 أي في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد عمارته بفتوحات بلاد المسلمين وقوة أمور المؤمنين
 (السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله بحكم الكتاب) كما ورد به أحاديث في هذا الباب
 (السلام عليك يا من عاش جديداً وخرج من الدنيا شهيداً) أي وهو امام أهل التقوى حال
 كونه سديداً (جزاك الله عن نبيه وخليفته) أي الصديق (وأمنه خيرا السلام عليك ورحمة
 الله وبركاته قبل ثم يرجع قدر نصف ذراع) فان العود أحمد (فيقف بين الصديق والقاروق
 ويقول السلام عليك يا صاحبي رسول الله السلام عليك يا خليفة رسول الله) بالتغليب أو بالمعنى
 الاعم الشامل للواطة (السلام عليك يا وزير رسول الله) أي مشيره (السلام عليك يا صاحب
 رسول الله) أي رفيقه في مدفنه (السلام عليك يا معني رسول الله في الدين) أي في أمر دينه
 وشريعته (والفائمين بمنته في أمته حتى أتاكها اليقين) أي الموت على الأمر المبين (بخرا كما
 الله عن ذلك) أي عماد كرم من منابعتهم (مرافقة في جنته وإيانامه كبرجته انه أرحم الراحمين)
 أي وأكرم الأكرمين (وحرأ كما الله عن الاسلام وأهله خير الجزاء جنتنا يا صاحبي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم زائر بن انيسنا وصديقنا وفاروقنا ونحن نتوسل بك إلى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ليشفع لنا إلى ربنا) أي في مغفرة ذنوبنا (وان تقبل سعينا) أي في عبادتنا المعجوبة بعبودنا
 (وان يحسينا على ملته ويميتنا عليها) أي على متابعتهم (ويحشرنا في زمرة برجنه وكرمه انك كريم
 رؤف رحيم أمين ثم يرجع إلى حيال وجه النبي) بكسر الحاء أي قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم
 ويقف عند القبر الاقدم) أي والمقام الانفس (على قدر روح أو أقل) أي أو أكثر بحسب ما يكون
 في حاله آنس (فيحمد الله تعالى) أي بشكره (ويثنى عليه ويحمده) أي يعظمه ويوحده (ويصلي
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفره إلى ربه ويدعور رافعا يديه) أي إلى كفيه (لنفسه
 ولوالديه ولمن شاء من آحاربه واشياخه) أي وأحبابه (واخوانه) أي وأصحابه (ولبن أو صاه) أي
 وان استوصاه (وسائر المسلمين) أي من الاحياء والاموات ويختار من (ومن أراد الاكمال)

وأثم دلائلك الكرام
 وأودع هذه الشهادة عنك
 لتفقه في يوم لا يتفقه مال
 ولا ينون الا من أتى الله بقلب
 سليم وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه أجمعين (ثم)
 يأتي إلى المسبحار ويلقي
 صدره ويصلي بالبيت ويحمد
 الله تعالى ويثنى عليه ويصلي
 على نبيه محمد صلى الله عليه
 وسلم ويقول اللهم اني عبدك
 جلتى كما شئت وبرتقى في
 بلادك حتى ألتقي حرمك
 وأمنك ورجوت به من
 خلقك أن تكون قد غفرت
 ذنبي فاسألك ان تزداد عني

أى عن يسعه القال والحال (فليقل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شقيع المؤمنين
السلام عليك يا عالم المتقين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أى هذه الامة المرحومة المحمزة عن
غيرهم ببياض الجبهة والارجدى والارجل بزيادة الانوار من أثر الوضوء فى اسباغ الطهارة
(السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا مائة امة سبحانه وتعالى على المؤمنين) أى بقوله
سبحانه وتعالى اقدمى اقمه على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أى
البدو المكنون بانياء الحساب المعتبر (السلام عليك يا يس) أى أيها المهادى ياسين فى الكتاب المبين
والنقى يا سيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أى أقاربك وذريتك (الطيبين) أى المؤمنين
المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبررات أمهات المؤمنين السلام عليك وعلى
أحسابك أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعيهم الى يوم الدين (اللهم آت) أى اعطه (نهاية ما ينبغي
أن يسأله السائلون) أى الداعون والطالبون والراغبون (وعاين ما ينبغي أن يؤمله المؤمنون)
أى يرجوه الراجون ويطمعه الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف أى ويستحسن
(أن يقول) أى كما قال امرأى مقبول (اللهم انك قلت وأنت أصدق القائلين ولوانهم اذ ظلموا
انفسهم جاؤك) أى نائبين (فاستغفروا الله) أى عن ظلمة المعصية (واستغفر لهم الرسول) أى
بالشفاعة لردهم الى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أى قابلا لتوبتهم (رحيما) يعصمهم (جنتك)
أى فقد اتيناك (ظالمين لانفسنا مستغفرين من ذنوبنا) أى مستشفعين بك الى ربنا (فاشفع
لنا) أى الى ربك (واسأله أن يمن علينا بسائر طلباتنا) بكسر فسكون أى مطلوباتنا ومسؤولاتنا
(ويحشرنا فى زمرة عباده الصالحين) أى من مشايخنا وعلمائنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا
ياخير من دفنت فى التراب أعظمه • وطابع من طبع القاع والا كم
نفسى الفدا لقبرا أنت ساكنه • فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حيييك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لى سر) بصيغة المجهول أى
فرح (حيييك) بوجوده (وقار عبدك) أى نظير بمقصوده (وغضب عدوك) أى بناء على عدم
سجوده (وان لم تغفر لى غضب حيييك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حيييك (ورضى عدوك)
وهلك عبدك وانت اكرم من ان تغضب (صوابه ان تحزن) حيييك وترضى عدوك وتهلك عبدك
أى المؤمن بك (اللهم ان العرب الكرام) احتراماً من القوم القمام (اذا مات فيهم سيد اعتقوا
على قبره) أى من العبيد (وان هذا سيد العالمين) أى وانت اكرم الاكرمين (أعتقنى على قبره) أى
من جملة المعتقين (ويقول اللهم الى شهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أى اجمعك شاهداً وكذا
قوله (واشهد رسولك وأبا بكر وعمر) أى ضججى فيك (واشهد الملائكة الملائزين على هذه الروضة
الكريمة العاكفين عليها) أى القاهضين والمستكفين فى هذه البقعة العظيمة (أنى) أى بآنى (اشهد
ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمداً عبدك ورسولك واشهد ان كل ما جاءه) أى رسولك
(به من امر) أى فى طاعة (ونهى) فى معصية (وغير عما كان) أى من الامور الماضية (ويكون)
اعين الاحوال الآتية (فهو حق) أى ثابت وصدق (لا كذب فيه ولا استراء) أى ولا شبهة
بلامراء (وانى مقرتك جنتايتى) أى معترف بخطيئتي (ومعصيتي) أى من الكبائر والصغائر
(فاغفر لى) أى جميعها (وامن على بالذى مثنت به على اوليائك) أى بتوفيق الطاعة وقصدي

وضا وتقربنى اليك زانى
(اللهم) انى أعوذ بنور
وجهك وسعة رحمتك ان
أصيب بعد هذا المقام خطيئة
أو ذنباً لا يغفر (اللهم) هذا
مقام العائد المستجير بك
من عذابك الراجى لوعذك
انكاف المشفق الخلد من
وعيدك (اللهم) احفظنى
عن عيى وعن شمالي ومن
قدامى ومن خلفى ومن فوقى
ومن تحتي حتى تبلغنى الى
وطنى وأهلى واحفظنى بعد
المعات من أنواع العذاب
وأوصلنى الى وطنى سالماً
تعالى من سائر الآفات

العصبة (فانك المنان) اى كثير العطاء والاحسان (الغفور الرحيم) اى باهل الايمان (ربنا
 اتقنا فى الدنيا حسنة) اى متابعة الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرفيق الاعلى (وقنا عذاب
 النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى بفضله المجدون وغيرهم من
 الصالحين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) اى اولاً وآخراً الى يوم الدين وقد قيل ثم
 يتقدم الى حبال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هنالك علامة ذلك
 ويستقبل القبلة ويحمله ويحمله ويدعونه نفسه وان شاء من أحبائه وهذا القيل اولى مما تقدم
 وعليه العمل عند أهل العلم والله اعلم هذا مع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن
 التقدم الى محل رأس القبر المنيف للدعوة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن فعل أحد
 من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة هو المقصورة وقد حرم الناس منه الآن
 فتصور لهم هذه الصورة المسطورة (ومن ضاق وقته عمداً كرأى ويجوز عن حفظه) أى عن حفظ ما
 قرنا (اقصر على ما تبسر وأقله السلام عليك يا رسول الله) مع امكان ان يتكرر (وان أوصاه
 أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك
 يا رسول الله) وأما ما اعتاده الناس من الاتيان خلف الحجر النوراء لزيارة فاطمة الزهراء رضى
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هنالك قبرها وهو الاظهر ثم اعلم انه ذكر بعض مشايخنا
 كابى الليث ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الزائر مستقبل القبلة كذا رواه الحسن
 عن أبى حنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبى الليث من ان الزائر يقف مستقبل القبلة مرودجماً
 روى أبو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى ويؤيده
 ما قال الجهد القفوى ورشاعن الامام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قد قدم أبو أيوب
 السخستى وأبا بالمدينة فقلت لانه لا تظن ما يصنع فجعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي وجه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متبالك فقام مقام فقيه انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو
 مختار الامام بعدما كان متردداً فى مقام المرام ولعل وجه القائلين من أصحابنا للزيارة من قبل
 الراس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الحجر الشريف فى المسجد كانوا يقفون على بابها
 ويسلمون بأدبها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال
 عز ابن جماعة من ان مذهب الحنفية أن يقف الزائر للسلام عند راس القبر المقدس بحيث يكون
 عن يساره ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا ينافى ما رواه
 المطرزي وغيره ان موقف على بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى تلى الروضة قال وهو موقف
 السلف قبل ادخال الحجر فى المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصندوق مستدبرين
 الروضة انتهى ولا يضرك قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فانا
 نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة ويدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة
 وغذروهم عن المواجهة عدم الامكان لحجاب الامم كنهه والله سبحانه وتعالى اعلم (واذا فرغ من
 الزيارة يأتى المنبر) اى قربه فيدعو عندهم حديث ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة
 وأما ما ذكره من اخذ مائه فلا اثر لها اليوم ولا خبر لما كانه لانه مات فى الحربين الثانية للمدينة

فاذا أوصلتنى الى وطنى
 ومقتدى فاستعملنى
 فى طاعتك ما أبقيتني ولا
 تجعل للشيطان على تسبيل
 مادمت فى هذه الحياة الدنيا
 فاذا توفيتنى فاختمنى بخير
 وألحقنى بعبادك الصالحين
 بأرحم الراحمين اللهم صل
 وسلم على أشرف عبادك
 وأكمل عبادك سيدنا محمد
 سيد الاولين والاخرين
 وعلى آله وأصحابه هذه
 الدين وعلى سائر الاتيابه
 والمرسلين ومن اتبعهم
 باحسن الى يوم الدين عدد
 خلقك ورضا نفسك
 وزنة عرشك ومداد كلماتك

وما حولها (وبأن الروضة) أى من موضع المحراب وغيره (فيكثر فيها من الصلاة) أى بنوعها
 (والدعاء) أى المقرون بالحمد والثناء (وعند الاساطين الفاضلة) كما سيأتي بيان محالها مفصلة
 * فصل * وليقتنم أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانها المستدركة من الأيام الساقطة (فيحرص على
 ملازمة المسجد) أى باجتهاده في العبادة والجد في الطاب الجدل لاسيما في حضور الصلوات الخمس
 للجماعة (والاعتكاف) أى الشرى والعرفى (والختم) أى انقراى (ولو مرة منه) فانه لا يستغنى
 عنه في ذلك المهل الذي هو مهبط الوحى (واحياء ليله) أى احياء أكثر لياليه بعبادته في أيام زيارته
 (وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أى ان ينسبر (أو القبة المنيفة) ان تعسرفا وللتبويب (مع
 المهابة والخضوع) أى ومع الخشية والخشوع ظاهر او باطنا (فانه) أى النظر المذكور (عبادة
 كالنظر الى الكعبة الشريفة) أى قياسا عليها حيث ورد كبارواة أبو الشيخ عن عائشة رضى الله
 تعالى عنها روى النظر الى الكعبة عبادة وروى الطبراني والحاكم النظر الى على عبادة فقبل
 معناه ان عليا رضى الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما شرف هذا الفقى لا اله الا الله
 ما علم هذا الفقى لا اله الا الله ما كرم هذا الفقى لا اله الا الله ما أشجع هذا الفقى فكانت رؤيته
 فتحملهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والحاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق
 ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان أولياء الله هم الذين اذا رآوا ذكر الله (وليكثر من الزبارة) أى
 بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لك) ولعله رأى أن كثارا لا يزاره سبب الملالة أو نظرا الى
 ظاهر ما ورد من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا في رواية وثنا يعبد ولعن الله اليهود اتخذوا قبور
 أنبيائهم مساجد واما ذلك مما حمل بعض العلماء على نهى الزبارة مطلقا لهذه العلة ودليل
 الجمهور عمل السلف وخنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره
 المصنف بقوله (لان الاكثر من الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرغبا
 تردد حبا فان الغب أن ترد الابل الماء يوم ما وتدعه يوم ما ثم تعود ولانه أبعد من المشابهة المنهى عنها
 ثم الانسب أن يقال يجوز الزبارة في أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة العصابة له في حال
 الحياة (ولا يس عند الزبارة الجدار) أى لانه خلاف الادب في مقام الوفا وكذا لا يقبله لان
 الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلتصق به) أى بالتزامه ولصوق
 بطنه لهدم وروده (ولا يطوف) أى ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من مختصات
 الكعبة المنيفة فيحرم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بما يفعله العامة الجهلة ولو كانوا في
 صورة المشايخ والعلماء (ولا ينفى ولا يقبل الارض فانه) أى كل واحد (بدعة) أى غير مستحسنة
 فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انهم احرام فلا يغتفر الزائر بما يرى من فعل الجاهلين بل
 يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أى في صلاة ولا غيرها الا ضرورة ملجئة اليه (ولا
 يصلى اليه) أى الى جاب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل يفتى بكفره ان اراد به عبادة أو تعظيم
 قبره وهذا على تقدير امكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من جدره والا فلا تنكر الصلاة
 خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها
 مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره خصوصاً في حضوره فانظر الى الامام الشافعي قدس
 الله سره ورضى عنه حيث زار قبر الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبه مع لاني استحيى ان

كلما ذكر لك الذاكرون وكلما غفل
 عن ذكرك الغافلون صلاة
 وسلاما داعين بدوامك
 باقين بيننا تلك صلاة ترضين
 وترضيه وترضى بها عنا
 يا أكرم الأكرمين (ثم يمشي
 القهقري ناظرا الى البيت
 الشريف مناسفا على فراق
 الكعبة باكية ومبكية
 ويقول الوداع يا كعبة الله
 الوداع يا بيت الله الوداع
 يا قبله المسلمين الوداع يا أنس
 الطائفين والعاكفين
 الوداع يا حجر اسمعيل
 الوداع يا مقام ابراهيم
 الوداع يا حطيم زمزم
 الوداع أيها الحجر الاسعير

أخالف مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهاية شعوره (ولا يمر به) أي بمحاذاة قبره من جميع جوانبه (حتى يقف ويسلم) أي بتطويله واقتصاره (ولو من خارج) أي من المسجد وجداره فقد روى عن أبي حازم أن رجلاً أتاه فخذته انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل لا إله الا انت المارتي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على فلم يدع ذلك أبو حازم مذبذبه الرويا وأما بفعله الجهلة من التقرب بكل القرب الصيحات في المسجد والقاء النوى فيه وفحوذك من المنكرات الشنيعة والبدع الفظيعة فيجب ان يجتنبه ويتركها إذا رأى من يرتكبها (ويكثر من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة إقامة الايام (والصدقة) أي على المساكين خصوصاً للجواررين والمتوطنين من أهل المدينة إذا كانوا مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حب سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا يفيض مسيئتهم ويكرم محبتهم ولا يؤذي أحداً منهم (عند الاساطين الفاضلة) ولعل هنا سقطا من الكاتب اذ لا معنى لكونه ظراً لما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر الصلاة من السن والنوافل عند الاسطوانات الفاضلة (وغيرها) أي وغير الاسطوانات من المشاهد الكاملة من قرب محرابه ومنبره وقبره وسائر أماكن الروضة الشريفة وسيأتي بيان الاساطين وتفصيلها فيما عداها (مع تحترى المسجد الاقل) أي الكائن في زمنه صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من أول يوم أحق ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو في مسجد قباء مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد في فضله أحاديث فذلك الهل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصلاً في غيره مما ألحق به على الصحيح فإذا عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاقل بناء على العمل بالافضل كما حققه بعض أهل التواريخ بما عليه المعول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاقل (من المشرق) أي جانبه (الاسطوانة الملامسة بجدار الحجرة المقدسة من جهة الرأس الشرقي ومن القبلة) أي جانبها (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافهم من الدرابزينات الملامسة بجداره صلى الله عليه وسلم وما بينها وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف فلا يتم هذا الامع ادخال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة من المنبر) وأما ذكر بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الاسطوانة الثانية من المنبر فمحمول على البناء الاول فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي مائة ذراع من محرابه صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لاهل المدينة بالعلامة الموضوعة وهذا على رواية ان المسجد كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما رواية أنه كان سبعين في ستين ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاول لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله مائة في مائة ذراع وكان مربعا وقيل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حدة الروضة الشريفة فهي ما بين القبر المقدس والمنبر) أي الانقش (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها) أي من جانب الشام وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتي بيانها (وقيل الى صف اسطوانة الوفود) أي على ما سبأ في مكانها قيل وهو الصواب (وقيل غير ذلك) أي حيث قيل

الوداع أيها المستجار
واللترم الوداع يا برزخ
الوداع يا أرض الحرم
الوداع أيها المتجدد الحرام
الاعظم ويكر ذلك الى انه
يصل الى الباب المعروف
الآن بباب الخروقة (ويقف
على الباب) ويقول الحمد لله
عديداً كثيراً طيباً مباركاً
(اللهم) ان هذا البيت ينك
وأنا عبدك وابن أمك
جئتني على ما سخرتني من
خالقك حتى أعنتني على
قضاء مناسكك فلك الحمد
على نعمتك ولك الشكر
على احسانك وكرمك فان
كنت راضيت عني فإزدد عني
رضاً والافق

المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما يزيد فيه وقيل ما بين الحجرة ومصلى العبد وقيل مصلى
المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجده ولعله كان فاصلة قليلة بين المسجد والحجرة وقد
أدخلت الآن في المسجد لكنها غير معلومة (وأما الاساطين الفاضلة فيها اسطوان) الاظهر
اسطوانة لقوله (هي علم المصلى الشريف) وكان سلة بن الاكوع رضى الله عنه يتجوى الصلاة
عندها (وكان الجذع امامها) أى قد امها في موضع كرسى الشجرة عن عين محرابه صلى الله عليه
وسلم ولا اعتماد على قول من جعل الاسطوانة في موضع الجذع (واسطوان عائشة رضى الله
عنها) أى ونها (وهي الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهي الخامسة من الرحبة
متوسطة للروضة (في الصف الذي خلف امام المصلى) أى الذى يصلى في محرابه صلى الله عليه
وسلم (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها) أى بضعة عشر يوما بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى
مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفي الاوسط للطبراني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان في مسجدى لبعة لو يعلم الناس ماصلوا فيها الا ان يطير لهم
قرعة فعن عائشة رضى الله عنها انهم اشارت اليها (وأنه) أى وروى انه (يستجاب عند الدعاء)
أى فينبغي ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهي بين اسطوان عائشة والاسطوان
اللاصقة بشباك الحجرة) أى لا كانوا هم انما هي اللاصقة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم اليها
واستناده عليها بما الى القبلة) أى مستقبلا لاستدبر اختلاف ما تقدم (واعتكافه) أى
وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عند ما يحل الى القبلة يستند
اليها وقد يصلى عندها ولعل وجه تسميتها بالتوبة انه ربط بعض الخلق من غزوة تبوك نفسه بها
بعد ندامته خالفا انه لا يحل عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر في محلها (واسطوان السرير
هذه هي اللاصقة بالشباك) أى لا التي تقدمت على ما فهم (شرقي اسطوان التوبة روى
اعتكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قبل كان السرير يوضع مره عند هذه ومره عند تلك
(واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهي خلف اسطوانة التوبة من
جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه يصلى) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (عما
الى القبر) أى فانها مقابل للبوخة التي كان صلى الله عليه وسلم يخرج من الحجرة المنيفة الى
الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهي خلف اسطوان على من الشمال بين اسطوان
التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم ومراة الصحابة) بفتح السين المهملة اسم جمع مري
أى أفاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) ولعل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان
يقعد عندها الملائقاتهم وقضاء مقصوداتهم هذا ومنها اسطوان التهجود وهي وراء بيت فاطمة
رضي الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المصلى كان يساره الى باب جبريل وأما اسطوان مريرة
القبر ويقال لها مقام جبريل على نبينا وعليه السلام فهي في حائر الحجرة في صفحتها الغربية الى
الشمال بينها وبين اسطوان الوفود الاسطوانة اللاصقة بالشباك وقد حرم الناس التبرك بها
الامن تشرف به بدخول الحجرة بالوصول اليها فهذه هي الاساطين الخاصة التي ذكرها أهل
التواريخ وغيرها والافكا قال المصنف (وجميع سواى المسجد) أى المصطفى في أصل
بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر النبوي اليها) أى الى ما كان في موضعها

الآن على الرضا عنى قبل
ان افارق بينك بأرحم
الراحين (اللهم) ارض عنى
وان لم ترض عنى فاعف عنى
فقد يعرفوا السيد عن عبده
وهو غير راض ثم يرضى عنه
بعد العقوبة لا تحرمنى رضاك
لشأنك ذنوبى وادخلنى فى
رحمتك وارحمنى واعف
عنى وارض عنى بأرحم
الراحين (اللهم) هذا أو ان
انصرافى ان أذنت لى غير
مستبدل بك ولا ينسك
ولا راجعاً عنك ولا عن
حرمك (اللهم) أخصبني
العافية فى بدنى والعصمة فى
دينى يا رب العالمين (اللهم)

الاخ الرضا ع النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما
 من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجداء الصحابة واقصهم بعد الاربعة (وخنيس)
 بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تحتية هم مله (ابن حذافة) بضم الحاء المهملة صحابي سمي
 (واسعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هناك) أي عند مشهد سيدنا
 ابراهيم (علي هؤلاء كلهم رضى الله عنهم) لكونهم معه في محله (ومشهد عباس بن عبد المطلب
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده وعند مرقده (حسن بن علي) أي ابن أبي
 طالب (عند رجل العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قبل وفاطمة الزهراء) أي عند
 محرابه وقيل في مسجد هابا بالقيس بدار الاحزان (قبل ورأس الحسين) أي كذلك (قبل وعلى
 أيضا نقل اليهم رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون
 بعضهم هناك (وفيه أيضا زين العابدين) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه
 محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى
 آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخديجة) فانها بمكة (وميمونة) فانها
 بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيه منهن) أي بخصوصهن ماعد عائشة رضى الله
 عنهم (ومشهد عقيل) بفتح فسكسر (ابن أبي طالب) أخى علي رضى الله عنهما (وفيه سفيان بن
 الحرث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي
 ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بمكة أو بالمدينة (وقيل بالشام ومشهد
 قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قبل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله
 عليه وسلم ومشهد فيه قبل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار
 عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن
 معاذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنها
 ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافع مولى ابن عمر
 رضى الله عنهم) وهو من اجداء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه
 بعض العلماء (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهما داخل السور) أي سور
 المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالقيس) أي بل هي داخل المدينة (أحد هامش
 مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل
 السور) أي ملصقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن
 علي رضى الله عنهم) وهو المقتول أيام أبي جعفر المنصور (ثالثي المدينة ثلثها مشهد
 الشهداء) أي بعد الانبياء وشهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة (جزء رضى الله عنه) أي
 عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأقذ كرم في فصله) أي على حدة ثم اعلم انه اختلاف في أولى البداءة
 من مشاهد القبيح فذكر بعض العلماء ان الأولى بالبداءة زيارية عثمان بن عفان رضى الله عنه
 لانه أفضل من هناك كما قد منوا اختيار بعضهم البداءة بابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد
 في حق لو عاش ابراهيم لكان نبيا ولكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي
 الاستداع به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا ان البداءة بقبة العباس والتم

المرة بعد المرة الى بيتك
 الحرام واجعلني من
 المقبولين عند ليلنا والجلال
 والأكرام (اللهم) لا تجعله
 آخر العهد من بيتك الحرام
 وان جعلته آخر العهد به
 فهو ضي عنه الجنة يا أرحم
 الراحمين صلى الله على خير
 خلقه محمد وآله وصحبه
 أجمعين ثم ينصرف راشدا
 مهنيا (خاتمة) رأيت ان
 أخذت هذه الادعية المباركة
 بصلاة التسبيح اعظم فضلا
 وكثرة ثوابها أخرج أبو داود
 عن ابن عباس رضى الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال العباس

بصفية رضى الله عنهما أولى لان مشهد العباس أول ما يلي الخارج من البلد عن يمينه فجاء وزنه
من غير سلام عليه جفوة فاذا سلم عليه وسلم على من يجره أولا فيختم بصفية رضى الله تعالى عنها في
رجوعه كما صرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا سهل للزائر وارفق قلت وكذا باعتبار
التعظيم في الجلة أوفق لان العباس رضى الله عنه من حيث انه عم النبي صلى الله عليه وسلم
وانضم اليه الحسن بن علي وزين العابدين وغيرهم من أهل البيت باعتبار مجموعهم وعمومهم
أفضل من عثمان رضى الله عنهم ونفعنا ببركاتهم وحشرنا في زميرهم ثم اذا دخل البلد ارجعنا من
الزيارة فليصدق زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

* (فصل في المساجد المنسوبة اليه) صلى الله عليه وسلم (منها مسجد قبا) يضم القاف بمدودا
ومقصورا (هو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام ومسجد
المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال لان أصلي في
مسجد قبا ركعتين أحب الى ان أتيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ورواه
الحاكم ولم يذكر مرتين وقال اسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره مرتين لما سبق
من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا ترحل الا الى ثلاثة مساجد منها الأقصى
ثم لا يلزم من كون الصلاة أحب في مسجد قبا الى سعد ان يكون أفضل مطلقا لاحتمال ان يكون
وجه الاحية غير جهة الافضلية لعل كانت موجه لتلك القضية ويجعل على هذا التباين صلى
الله عليه وسلم اليه وكذا اتيان عمر رضى الله عنه مع ان الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد
قبا اجماعا (يستحب زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) انما هو بيان زمان الافضل لما روى
اتبانه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصيغة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتي
قباء يوم الاثنين والخميس ولما ذكره بقوله (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم ان
صلاة ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره لعمومه (كعمرة) أي كثواب عمرة وفيه
إشارة الى ان العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان وفي رواية أربع
ركعات ولعله يحمل على أن الركعتين للصبي وآخرين لثبوت العمرة والرواية الاولى على
اندراج الاولى في الاخرى وفي الكبير صرح عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة فيه كعمرة رواه
الترمذي وغيره وصح عنه انه كان يأتيه كل سبت راكبا وماشيا كما رواه البخاري ومسلم (وأما
موضع صلاته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالحراب) أي الاول
وهو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء المهملة وتسكن أي الساحة ومحل
السعة (محاذيا محراب المسجد) وقد نقل انه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بقبا (وبعد
التحويل) أي وبعد تحويل القبلة مصلاه (هو المحراب الذي عند دار القبلة) وهو المحراب
الثاني (وأما الحفيرة) تصغير الحفرة (التي في ضمن المسجد) أي مسجد قبا (فقبل ان يتركها فاقه
صلى الله عليه وسلم) حين نزل بها سنة الهجرة (وعما يتركه بقبا دار سعد في قبله المسجد) فقد
روى انه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه (وفي قبله ركن المسجد الغربي موضع لعله مسجد دار
سعد) أي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع ممكن (وفي قبله المسجد أيضا دار أم
كثوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهله) أي ثم أهله (وأهل أبي بكر) أي معه (وبزور بن

ابن عبد المطلب يا عباس
يا عمه الا أعطيتك الا أمنحك
الا أجبولك الا أجمع لك
عشر خصال اذا أنت فعلت
ذلك غفر الله لك ذنبك أوله
وأخره قديمه وحديثه
خطأ وعمده صغيره وكبيره
سره وعلايقه عشر خصال
ان تصلي أربع ركعات
تقرأ في كل ركعة فاتحة
الكتاب وسورة فاذا فرغت
من القراءة في أول ركعة
وأنت قائم قلت سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر خمس عشرة مرة ثم
ترك فتقولها وأنت راكع

الصواب الفضخ بجامع
لانه كان يفضخ فيه القم

عشرا ثم ترفع رأسك من
الركوع فتقولها عشرا ثم
تهوي ساجدا فتقولها
وأنت ساجد عشرا ثم ترفع
رأسك من السجود فتقولها
عشرا ثم تسجد فتقولها
عشرا ثم ترفع رأسك
فتقولها عشرا فذلك خمس
وسبعون في كل ركعة تفعل
ذلك في أربع ركعات اذا
استطعت ان تصلها كل يوم
مرة فافعل فان لم تفعل في
كل جمعة فان لم تفعل في كل
شهر فان لم تفعل في كل سنة
فان لم تفعل في عمرك مرة
قال الحافظ ابن حجر هذا
حديث حسن وقد اساء

اريس) أي التي يقرب مسجد قبا (التي يأتي ذكرها) أي عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامي
قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفضخ) بالقاء والضاد المججمة ولعله يعني
الوضخ في القاموس فضخ الصبح بدا أي ظهر وابتدا (شرقيه) أي في شرقي قبا (ويعرف بمسجد
الشمس ولا وجه له) لا يبعد ان يقال لكونه في مشرق الشمس أو في ضيائها وصفائها وأما ما روى
من رد الشمس بدعونه صلى الله عليه وسلم لعل فلا يصح عند المحدثين مع انه كان بالصهبا في خيبر
على ما ورد في ضعيف من الاثر (مسجد بني قريظة) بالصغير قبيلة من اليهود روى صلانه صلى
الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التي هدمت (مسجد أم ابراهيم) وهي مارية القبطية جارية
صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أي قرى بظاهر المدينة وهي العوالي روى
انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد ابراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بني ظفر) بفتح الظاء
المججمة والفاء وهم بطن في الانصار (شرقي البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أي لما سبأني روى
صلانه صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذي به قال في الكبير وقد أدركنا هذا الحجر ثم فقد
لما جدد المسجد (وهناك) أي عند هذا المسجد دعي ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق
وأصابع ينسبون) أي كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم فيسبونهم الي بغلته
ومرفقه وأصابعه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقةها وحقيقتها (مسجد الاجابة
شامي البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلا قائما وهو على عين
الحراب نحو ذراعين فليحذر ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلح) بكسر السين مهملة
وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلانه صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم
الاربعاء قبل ويحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أي عند مسجد الفتح
(مساجد) أي ثلاثة روى صلانه صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاول بمسجد سلمان الفارسي
والثاني بمسجد علي والثالث بأبي بكر الصديق رضي الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف
على شيء في نسبة هذه المساجد اليهم (مسجد بني حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كافي
القاموس (ويغني ان يتبرك بكهف سلح) أي غاره (عند مسجد بني حرام) ويسمى كهف بني
حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحي به وكان يبيت به ليالي الخندق
وهو على عين التوجه من المدينة الى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أي فيه
محرابان أحدهما الى الكعبة والآخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون الى بيت
المقدس فاخبروا في أثناء صلاتهم بتحويل القبلة الى الكعبة فاداروا منه اليها وأقبلوا
بصدورهم عليها فصلت تلك الصلاة الى القبلتين في ذلك الحفل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) أي
الاضح من الاقوال (ان تحوّل القبلة) أي الى الكعبة (كان به) أي على ما قدمناه ولا يبعد ان
الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر
في القاموس (شامي بئر السقيا) أي الآتي ذكرها قريبا روى صلانه صلى الله عليه وسلم ودعاؤه
فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ألف جبل بالمدينة على ما في القاموس
(ويعرف بمسجد الراية) أي العلم والعلامة (شامي المدينة على قطعة جبل) روى صلانه صلى الله

عليه وسلم وضرب قبته به (مسجد صغير بطريق السافلة) أي طريق اليمنى بشرقي مشهد حجة
 رضي الله عنه (إلى أحد) أي ما تلا إلى شق جبله وهو صغير جدا طوله ثمانية أذرع (يقال أنه
 مسجد أبي ذر رضي الله عنه) ولكن قيل أنه الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه
 ركعتين فمسجد مجدة أطال فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) بموحدة قفاف (عن يمين
 الخارج من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الظاهر أنه) أي هذا
 المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخلف إلى
 مسجد أبي فيصلي فيه غير مرة ولا مرتين (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو
 المشهور بيت الأحرار وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلي العبد معروف) أي وهو الذي
 يصلي صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصلي فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم
 من سفره ومربه استقبل القبلة ودعا (مسجد شمال مسجد المصلي) أي في شمال مسجد مصلي
 العبد (جانبها) بالجيم والنون المكسورة أي ما تلا (إلى الغرب) أي وسط الحديقة (يعرف
 بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) لأنه صلى فيه أيام خلافته أو قبلها بعض نافلتسه (مسجد شامي
 المصلي يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف ولعله صلى به العبد حين كان عثمان
 رضي الله عنه محصورا (قيل) أي على ما يذهب من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى
 العبد بمذنب المسجدين أو لا) لأنه أقره الناس (ثم في المصلي المعروف) أي لكثرتهم والله سبحانه
 وتعالى أعلم

(فصل في زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزوره شهداء جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة أن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم
 بما صبرتم فقم عقبي الدار (ومساجده) أي على ما يأتي. إنها (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح
 البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيب السبيعي عن أنس فاذا اجتمعوه فكلوا من
 شجره ولو من عذاه أي من أشجاره وشوكه تبركاه وفي حديث أحد ركن من أركان الجنة وفي رواية
 أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يقضنا ونقضه وأنه على باب من
 أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس
 متطهرا) أي من الأقدار والأوقاس (مبكرا) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (لئلا
 يفوته الظهور بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والآثار
 (ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حجة سيد الشهداء) لما روى الحاكم
 أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبر عمها حجة كل جمعة فتصلي وتبكي عنده وروى يحيى أنها
 كانت تحتلف بين اليومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بمشهد سيد الشهداء (عم سيد
 الأنبياء رضي الله عنه) وقد وردت أخبارا عن حجة رواء الحافظ النمشي وروى ابن سيرين
 مرفوعا سيد الشهداء يوم القيامة حجة بن عبد المطلب وفي مجمع البحري أنه صلى الله عليه وسلم
 قال والذي نفسي بيده أنه مكتوب عند الله عز وجل في السماء السابعة حجة أسد الله وأسود
 رسوله (فيسلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخشوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب
 والاحلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام وموئل

ابن الجوزي يذكر
 إياه في الموضوعات وقال
 الأذرقطني أصح شيء ورد في
 فضائل السور فضل قل هو
 الله أحد وأصح شيء في
 فضائل الصلوات فضل صلاة
 التيسيع وقد نص جماعة من
 العلماء على استحباب صلاة
 التيسيع (وقال) عبد الله بن
 المبارك صلاة التيسيع
 مرغوب فيها يستحب أن يعادها
 في كل حين ولا يتغافل عنها
 قال ويبدأ في الركوع
 بسبحان رب العظيم وفي
 السجود بسبحان رب
 الأعلى ثلاثا ثم يسبح
 التيسيعات المذكورة وقيل له

الاکرام فعن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكفأ أشد من
بكائه على حجة بن عبد المطلب وضعه في القبله ثم وقف على جنازته واتحب حتى نشغ من البكاء
أي شوق حتى كاد أن يغشى يقول يا حجة يا عم رسول الله وأسـد رسوله يا حجة يا فاعل الخيرات
يا حجة يا كاشف الكربات يا حجة يا ذاب عن وجه رسول الله (وبغني أن يسلم بمشهد) أي فيسه
(على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهمله وهو أخو زريق إحدى أمهات المؤمنين وابن
عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمير) بالتصغير وهو من
أكابر الصحابة (لأنه قيل) أي روى (انهماد فنامعه رضي الله عنهم ومن الشهداء) أي شهداء
أحد (سهل بن قيس رضي الله عنهم قيل قبره دير قبر حجة ثاميا) أي حال كونه شاميا كأنه كما فيه
يقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحبحاس) مضاعف ربا عى (وأبو
أيمن وخلاد وخارجة وسعد والنعمان رضي الله عنهم وقبورهم) أي هؤلاء المذكورين (عمالي
المغرب من قبر حجة نحو خمسمائة ذراع قال السعيد) أي السهمودي (في تاريخه) أي لأمدينة
وتوابعها (تأملته) أي تتبعته ونصفحته (فوجدت ذلك) أي محل قبورهم (بالربوة) بضم الراء
وفتحها أي قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذي هناك) أي ويجرى العين بقربهم
من القبله (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أي المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف يسلم
(وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذي يظهر انها بقرب الموضع المذكور
في الربوة شاميا والمشهور ان الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أي الذين قال الله تعالى فيهم
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا)
أي كما هو ظاهر قوله تعالى وأما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها الآية فانهم قتلوا يوم بدر
سبعين وأسر واستعين (وأما القبر الذي عند جلي سيدنا حجة فقبر متولى العمارة) أي عمارة
تربة حجة (والقبر الذي بهن المشهد قبر بعض أمراء المدينة من الاشراف) أي فلا يظن انه
من قبور الشهداء (والقبور التي بالخطارة) أي فيها بالا حجار (بين المشهد) أي قبر حجة (وبين
الجبل قبور اعراب فلا يظن انها من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء
(وأما ما سجد أحد) أي المنسوبة اليها الواقعة حوالها (فتم مسجد الفصح) بفتح فسكون بمعنى
الوسع والتوسيع (ملاصق بأحد على عيملك وأنت ذاهب الى الشعب) بكسر أوله وهو الوادي بين
الجبلين (المهرام) بكسر الميم ما باحد (سمى) أي المسجد (به) أي بالفصح (لأنه قيل نزل به آية
الفصح) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله
لكم (وقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أي بعد فراغه يوم أحد
(مسجد ركن جبل عيمن) بصيغة تنقية العين وقيل بفتح العين وكسر النون الاولى وأما كسر أوله
فليس بثابت (الشرقي) أي على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجة ويقال انه هو
الموضع الذي طعن فيه حجة رضي الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادي
على شفير مشاي المسجد المذكور بقر بيانه يقال انه رضي الله عنه مشى من الموضع الاقل الى
هذا فصرعه وقيل انه لما قتل أقام في موضعه) أي تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله
عليه وسلم فحمل) أي من بطن الوادي (الى هذا الموضع) وقد قال في التاج ان المسن المنبت

لقد سهل في هذه الصلاة هل
يسبح في مسجد في السهو
عشر أعشار قال لا أعماهي
ثلاثا ته تسبيحة وقال السبكي
صلاة التسبيح من مهمات
المسائل في الدين وحديثها
أخرجه أبو داود والترمذي
وابن ماجه والحاكم وصححه
ويستحب ان يعتادها
ولا يتغافل عنها وقيل ذكر
الترمذي عن ابن المبارك
انه قال ان صلاة هالالا
فأجب الى ان يسلم من كل
ركعتين وان صلاها ثم ادا
فان شاء سلم وان شاء لم يسلم
غير ان التسبيح الذي يقوله
بعد الرفع

اليوم على قبر حمزة رضي الله عنه انما هو من هذا المسجد ومكتوب بعد البسلة والاية هذا
 مصرع حمزة بن عبد المطلب ومضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 * (فصل في الآبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم عليه) * الآبار هم حمزة مدودة وهمزة مفتوحة
 وسكون موحدة فهمزة مدودة جمع بئر بالهمزة ويبدل (وهي) أنثى وهي (كثيرة قيل انها سبع
 عشرة بئرا ولا يعرف منها الا يسيرة) أي باعيانها (فن المعروف) أي المعروف منها المشهور (بئر
 اريس) بفتح همزة وكسر راء فتحة سا كنة فهملة (يقرب مسجد قبا وهي) أي البئر (التي
 جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفيها سقطة خاتمه صلى الله عليه
 وسلم في زمن عثمان رضي الله عنه) أي من يده أو يد نائبه عند مناوئته له (وبالغ) أي عثمان مع
 أصحابه واحبابه (في طلبه فلم يخرج) أي الحكمة في باب فقده (ويغني أن يتوضأ) أو يقتل
 (بماثم أو يشرب منه قيل) أي في حق شرب مائه (انه لما شرب له كما زعم) أي كما صحح من طرق
 في حق ماء زمزم انه لما شرب لمن نية دفع عطش أو شفا سقم أو طعم طعم وغير ذلك (بئر غرس)
 بفتح غين معجمة وسكون راء مهملة (من جهة قبا روى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)
 أي من مائها (وبرقه) بفتح موحدة وسكون زاي فقا أي القائم براقه (وصب بقية وضوءه) بفتح
 الواو أي ماء وضوءه (وأوراق العسل) أي صبه (فيها وضح انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن
 يغسل منها بسبع قرب فغسل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بئر ادهن)
 بكسر عين مهملة وسكون هاء فتون وهي منقورة في جبل (بالعالية) أي في عوالي المدينة (قيل
 هي بئر البصرة وقدر روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر البصرة وانه بصق) أي برق (وبرك)
 بتشديد الراء أي دعا بالبركة (فيها) أي في حقها (بئر البصرة) بضم موحدة وتشديد صاد مهملة وقيل
 بتخفيفها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) أي نخيل أو وسط بستان نخل (وهناك
 بئران) أي أحدهما أصغر من الأخرى (قيل انها الكبرى منهما وقيل الصغرى التي لها درج)
 بفتح تين أي درجات أو مدرج (ودرج الأول) أي صحح فهو القول المعقول ولا بأس بان يجمع
 بينهما وان يتبرك بهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أي بئرها أو بئرها والاول
 هو الاظهر (وصب غسالة رأسه) بضم الغين المعجمة أي ما فضل عن غسله (ومراقه شعره) بضم
 الميم وتخفيف الراء أي ما انتف من شعره (في البصة) أي صبها في هذه البئر ففيها خير كثير
 ولو منها شئ يسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فحجمة قطر رأسها ستة أذرع على مائتي
 القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وبصق فيها وادعائها) أي بالبركة في مائها وفمن
 شرب منها (وكانوا يغسلون المرضى) جمع المرضى (في زمنه صلى الله عليه وسلم من مائها) أي
 استشفاهم (في عاقون) بصيغة المجهول أي فيها فهم الله ببركتها الحاصلة من بركته صلى الله عليه
 وسلم (ببرحاء) بفتح الباء وكسرها وفتح الراء وضمها والمد فيها ما وبقيتها ما والقصر موضع بالمدينة
 على مائتي النهاية ولعل في ذلك الموضع بئرا ولذا قال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) أي
 ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر اهاب) بكسر الهمزة موضع قرب المدينة
 على ما ذكره مشراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فوهم (قيل هي التي تعرف
 اليوم بزعم) أي في المدينة لقوله (وهي بالحرة) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات

من السجدة الثانية يؤدي
 الى جلسة الاستراحة
 وكان عبد الله بن المبارك
 يسبح قبل القراءة خمس
 عشرة مرة ثم بعد القراءة
 عشر أعشارا والباقي كما في
 الحديث لا يسبح بعد الرفع
 من السجدة قال
 الترمذي عن السبكي
 وجلالة ابن المبارك تنفع
 من مخالفتي وأنا أحب
 العمل بما تضمنه حديث
 ابن عباس ولا يمنعني من
 التسبيح بعد السجدة
 الفصل بين الرفع والقيام
 فان جلسة الاستراحة
 حثت من روعة في هذا
 المحل وينبغي للمتعب ان
 يعمل بحديث

حجارة فخر قسوداء (الغربية) أي الواقعة في غربي المدينة (روى أنه صلى الله عليه وسلم بصق فيها) أي رمى بصاقه أي بزاقه بها (قبل وكان يحمل ماؤها إلى الاقطار) أي اقطار الأرض وجوانبها (كما نزم) أي مثل حمل ماؤها إلى أطراف البلاد واكافها (بئر أبي عتبة) بكسر مهملة فتفتح نون فو حدة واحدة الغناب (لعلها المعروفة اليوم بئر ردي) يفتح واو وسكون دال مهملة والظاهر أنه بذال معجمة لأن من معانيه الماء القليل وأما الودي بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فإن ثبت روايته فيحمل على الإضافة إلى رجل قصير بادي الملبسة (روى أنه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليها في غزوة بدر) العسكر جمع الكثيرين من كل شيء فارسي والعسكران عرفة ومعنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بئر أنس بن مالك الزاج أنها المعروفة اليوم بالناطية) لعلها بكسر الزاي فتون فإن الزناط الزحام وقد تزاظوا ولا يعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة إلى معنى من معاني الزباط أو بالتحسية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها و بركة فيها) والحاصل أنها شامخ الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار الخيل (بئر رومة) بضم الزا وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة فخرها عثمان رضي الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم ثم الصدقة صدقة عثمان يزيد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم ثم الحفيرة حفيرة المري) لعلها بالموحدة المكسورة رومة (بئر السقيما) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك إلى بئر علي) وفيه أنه لم يسبق ذكر لبئر علي ولعله أراد ينزهه ما نسب إليه من آبار علي في ذي الحليفة وقد سبق أنه لا يصح إضافتها إلى علي كرم الله وجهه (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها والتي اشتهرت اليوم من الآبار سبعة تظلم بعضها) أي وهي هذه (إذا رمت آبار النبي بطيبة) هي اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة و رمت بضم الراء بمعنى قصدت (فقد تم اسبع مقال بلاهون) بضم عين وتشديد دال مثثلة والفتح أخف وأفتح (أريس وغرس رومة وبضاعة) كذا بصة قل بمرحام مع العهن) وقد تقدم ضبط هذه الأسماء واختير ههنا مدبر حاء لأجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

• (فصل في المساجد التي تعزى إليه) أي تنسب وتنفى (صلى الله وسلم عليه في طريق مكة) إلى المدينة وعكسها وهي طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تفارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تكثر بالخيف ولا بالصفراء (وهي) أي تلك المساجد كثيرة إلا أن لم تذكر هنا إلا ما اشتهر منها ويكون أي وبما وجد بالطريق التي يسلكها الحاج في زماننا ففهم مسجد ذي الحليفة) وهو ميقات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغي تقديمه (واحرامه فيه) أي للحج وغيره (مسجد المعرس) بتشديد الراء المفتوحة أي مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أبضا) أي من المساجد الماثورة والمشاهد المستورة (بها) أي في ذي الحليفة (قريب من الأول) أي من المسجد الأول وهو مكان الأحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهذه مكة) مسجدان صغير وكبير روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى صوابه بالصغير كما في الكبير كما يدل عليه قوله (الذي على حافة الطريق اليمنى) صفة للحافة وهي بتخفيف الفاء بمعنى الجانب

ابن عباس نارة وبما عمل ابن
المباركة أخرى وإن بقى عليها
بعد الزوال قبل صلاة الظهر
وإن يقرأ فيها نارة بالزوجة
والعادات والفتح والاختلاص
ونارة بألفها لكم والعصر
والكافرون والاختلاص
وإن يكون دعاؤه بعد
الشهادتين السلام ثم يسلم
ويدعو بحاجته في كل شيء
ذكرته وردت سنة النبي
وأما كونها بعد الزوال فقد
أخرج أبو داود عن أبي
الجوزاء عن رجل له هبة
يرون أنه عبد الله بن عمر قال
قال رسول الله صلى الله عليه

(وأنت ذاهب الى مكة) جلة خالية وكذا قوله (وبينهما رمية حجر) أى وبين المسجدين الصغير والكبير قدر مئة من رمي حجر (أو نحوه) أى كدور (وعنده قبور يعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولعلهم من قتل ظلما من أهل البيت الذين كانوا بسويقة (مسجد عرق الطيبة) بفتح عين مهملة ورافقاف والطيبة بفتح معجمة وسكون موحد ففتحته أننى الطيبي ومنعرج الوادى ولعل المراد بها الثاني لما سيجي من مسجد الغزالة ثم رأيت في القاموس عرق الطيبة بالضم موضع (دون الروحاء) يميلن روى الترمذى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادى روماء وقال أقدم صلى في هذا المسجد سبعون نبيا مسجد الغزالة) بفتح غين معجمة وراى واحدة الغزال وهو الولد للطيبي حين يصرك ويشفى أو من حين يولد الى ان يشتد أسراعه (آخر وادى الروحاء عند طرف الجبل على يسار السالك الى مكة) فيكون في بين الذهاب الى المدينة (روى صلته ونزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمي به لما روى عن أم سلمة رضى الله عنها بطريق ضعيفة لا يمكن تتقوى بمجموعها قالت بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في صحراء من الارض اذا هاتفت يهتف يا رسول الله ثلاث مرات فالتفت فاذا طيبة مشدودة في وثاق واعرابي منجبد في شمله تائم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا الاعرابي ولّى خشفان في ذلك الجبل فاطلقني حتى أذهب لهما فارضهما وأرجع قال وتقبلين فقالت عذبي الله عذاب العشاران لم أعد فاطلقها فذهبت ورجعت فاقبها النبي صلى الله عليه وسلم فاقبته الاعرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الطيبة فاطلقها فخرجت تزدري في الصحراء فرحاهي تضرب برجلها الارض وتقول أشهد أن لا إله الا الله وانك محمد رسول الله (مسجد الصفراء) بفتح الصاد واهل المراد به الخضراء لكثرة أشجارها (الناس يتبركون به) أى بمسجدها (وقدمت أبو عبيدة بن الحرث) أى من الصحابة (بالصفراء من جراحته يدر ومات بالصفراء) أى ودفن بها فزار وتبرك بمحله فيها (مسجد بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين وبذر كرواهم بتر حفر هابر بن قريش (كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أى موضعه (معروف عند النخيل وبقره عين) أى منبج ماء (وبقره مسجد آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم يدر على من بها من شهداء الصحابة رضى الله عنهم) أى بطريق الاجمال (والشق الذي في جبل بعد بدر) أى على بين الذهاب الى مكة (يصعد الناس) أى ويرجعون انه صلى الله عليه وسلم صلى به (لا أصل له) كذا المكان الذي يدعى العامة ان الملائكة يضربون فيه النقارة باطل كما ينث في محله ولا يغرنك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مساجد بالجحفة) بضم جيم فسكون مهملة فقاموهى ما اجتف من ماء البئر وميعات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهملة فنزل بها بنو عبيد وهم اخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من يثرب فجاءهم سيل فاجتفهم الجحاف فسميت بالجحفة (الاولى في أولها) أى مبدئها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند العليين) أى لبيان حد المقات (والثالث على ثلاثة أميال منها يسرة) بفتح أوله أى في يساره (عن الطريق) أى الى مكة أو الى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه انه مسجدان أحدهما عند عقبة خليص ومسجد خليص بالتصغير (مسجد بئر الظهران) بتشديد الراء مفتح الظاء المعجمة وهو وادى قرب مكة يضاف اليه

وسلم اتقى غدا أجولك
وأنت يسك وأعطيك حتى
ظننت انه يعطيني عطية
قال اذا زالت الشمس فقم
فصل أربع ركعات فذكر
تحوه وقال ثم ترفع رأسك
فاستو جالسا ولا تقم حتى
تسبح عشرا وتحمده عشرا
وتكبر عشرا وتهلل عشرا ثم
تصنع ذلك في الأربع ركعات
فانك لو كنت أعظم أهل
الارض ذنبا غفر لك قلت
فان لم أستطع ان أصليها في
تلك الساعة فالصلاة من
الليل والنهار وقال في
الاحياء انه يقول في أول
الصلاة سبحانك

مر ويقال له بطن مكة مر وهو على مرحلة من مكة عن يسار الطريق وأنت ذاهب الى مكة
(وسمى مسجد القحط) ولعله صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة القحط (ومسجد بسرق) بفتح مهجلة
وكسر راء فقا يصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنهما من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم
وبه بنى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليها حال زفافها فيه (وبه توفيت ودفنت)
وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة الهناء والضراء ومقام الوصال
والفراق (مسجد بالتنعيم يقال له مسجد عائشة رضي الله عنها) لانهم أحرمت للعمرة منه بإذنه
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أي بالنسبة الى الراجع من المدينة الى مكة
(بثلاثة أميال) توهم عبارته ان بين قبرها ومسجد عائشة قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مراده
ان التنعيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب اطراف الحبل الى البيت
وأفضل مواضع الاعتماد عندنا حتى من الجعرانة وسمي به لان علي عيمنه جبل نعيم وعلى يساره
جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والآبار والآثار أي
المشاهد) المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عنونها أي تعيينها بتبيين الأئمة (أو جهتها)
أي اسمها فنعينها عند العامة والافتقر دجتها لا يكتفي لاستحباب زيارتها (صرح به) أي بهذا
الاجال وبهذا الاستحباب (بجاءة منا) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة
منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الحنابلة أو من أبواب الحديث (وقد كان ابن عمر رضي
الله عنهما يعمري الصلاة والنزول والمروء) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة
(حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه وسلم ترك
ذكر مر اسكتفاء بما مر ولان الصلاة والنزول بحسب الموافقة لا يتصور الا بالمرور على وجه
المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل الصلطي (ومن اعظامه
واكرامه) أي تعظيمه وتكرمه (اعظام جميع أشيائه) أي من أسبابه وأجزائه ولومنفصلة
من أعضائه (واكرام جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وامكنته) أي التي سكنها (ومعاهده) أي
التي نهدها وتفقدها ولزورها الاسماء اذ صلى بها (ومالمسه صلى الله عليه وسلم يده) وكذا برجله
أو جنبه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتهاره من غير ثبوت اخبار
في آثاره والله أعلم

• (فصل) • أجعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفا وتعظيما ثم اختلفوا فيما
بينهما أي في الأفضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الأولى ان يقولوا ايهما أفضل
(فقبل مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروى عن بعض الصحابة (وقيل
المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروى عن
بعض الصحابة ولعل هذا مخصوص بحبائه صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة
(وقيل بالتسوية بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان فائده نظرا الى مجرد العارضة
بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أي الاختلاف
المذكور محصور (فيما عدا موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة
أفضل من المدينة ما عدا الضريح الاقدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

اللهم وبجهدك وتبارك
اسمك وتعالى جددك ولا اله
غيرك ثم تسبح خمس عشرة
مرة قبل القراءة وعشرا
بعدها والباقي عشر اعشرا
كافي الحديث ولا يسمع بعد
السجدة الأخيرة فاعدا
قال وهو ذاهو الاحسن
وهو اختصار عبد الله بن
المبارك ثم قال وان زاد بعد
التسبيح ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم فمن
وقد ورد ذلك في بعض
الروايات وأما الله اعلم
الدميري في كتاب المعية في
رغائب يوم الجمعة لابن

بلا خلاف بل قال الجمهور (فما ضم أعضاء الشريفة فهو أفضل بقاع الأرض بالاجماع) أي
 بالاتفاق النقي أو بالاجماع السكوتي (حتى من الكعبة) أي عندهم (ومن العرش) أي
 أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما ضم
 الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وان الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي
 ان تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكريون على ذلك وقد صرح التاج
 القا كهي بتفضيل الأرض على السموات لمولاه صلى الله عليه وسلم بها وحكام بعضهم عن
 الاكثريين نطق الانبياء منها ودفنهم فيها وقاله النووي الجمهور على تفضيل السماء على الأرض
 فينبغي ان يستثنى منها مواضع ضم أعضاء الانبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما المجاورة فيها)
 أي في الحرمين (فقبل على الخلاف المتقدم) أي بين أي حنيقة والمالكية وغيرهم في الكراهة
 وفيها (وقيل تكروه) أي المجاورة (بها ما لا ينشئ من نفسه) أي يعتمد عليها القيام بحقوقها
 وآدابها وأما من يجاورها ويعلق بوظائفها وما معها من الوجوه المحرمة أو يدعى التوكل
 ومحط نظره الطمع من التجار والمجاورين والاعنياء الواردين واظهار الرياء والسمعة فيحرم عليه
 هذه المجاورة ولو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأننا لصرحوا بالمحرمة فان مدار الطاعة
 وأساس المعرفة على تقاطع اللقمة ولطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا
 صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه
 تعبدون والا حاديت في ذلك كثيرة والاخبار والاسم الشهيرة (وقيل تنكروهم بكم ولا تنكروهم بالمدينة)
 ولعل وجهه ان مضاعفة السبحة وردت مطلقا في مكة دون المدينة والصحيح ان السبحة لا تزيد
 بالكعبة لا فائدة حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فليجزي الامثلها وأما اعتبار الكيفية فلا
 مزية في انها تتضاعف في جميع الامكنة الشريفة والازمنة الطيبة بل بالاشخاص والاحوال
 واختلاف أجناس السبحة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق)
 أي في كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال اصحاب التحقيق والله ولي التوفيق
 (وقيل المجاورة بالمدينة أفضل من المجاورة بمكة) أي مطلقا لا بالاضافة (وان قلنا يزيد المضاعفة
 بمكة) أي في حرم مكة محوما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أي لادلة ثلاثة (الاول
 انعقد الاجماع على ان المجاورة بالمدينة في عصره) أي في زمان حياته (صلى الله عليه وسلم) أفضل
 من غيرها فلا يترك هذا الاجماع ما لم يثبت آخر) أي اجماع آخر مثله وقد يقال ان التقييد
 بعصره يفيد ان الامر في عكسه لا يكون مثله بالاجماع أي من غير النزاع فافضلية المدينة حيث قد
 باعتبار هذه الحقيقة والكلام في مطلق الافضلية مع قطع النظر عن حقيقة المعية بل اجماعهم هذا
 يفيد ان لو وجد امام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة أو البصرة تكون المجاورة فيها
 أفضل من مجاورة الحرمين اذ لم يوجد فيها أحد مثلهما (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك
 ولم يكن يختار الا الافضل) وهذا مدفوع بانه صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ونزل المدينة
 باختياره بل وقع ذلك باضطراره وان كان باختياره به في قراره ولا قال صلى الله عليه وسلم عند
 هجرته وحالة مواعده اني لا علم انك أحب بلاد الله الى الله ولو اني أخرجت لما خرجت وأيضا
 مدار الافضلية على نسبة الاجر بالكثرة والاجماع على ان ثواب العبادة في المسجد الحرام

أي المصنف المبني نزول
 مكة المشرفة تستحب صلاة
 التسليم عند الزوال يوم
 الجمعة بقراءة الأولى بعد
 الفاتحة الصبغة الكثر وفي
 السنية العشر وفي الثالثة
 الكافرون وفي الرابعة
 الاخلاص فاذا اكملت
 الثمانيات تسبيحة قال بعد
 فراغه من التشهد قبل ان
 يسلم (اللهم) اني أسألك
 توفيق أهل الهدى وأعمال
 أهل البقين ومناجاة أهل
 التوبة وعزم أهل الصبر
 وحذر أهل الخسبة وطلب
 أهل الرغبة وتعبد أهل
 الورع وعبران أهل العلم

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم المضاعفة في نفس المدينة فلامعنى لأفضلية مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الأفضلية ثابتة بالنسبة إليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بل مأمور لما هنالك ولذا قيل كان إذا نهى عن شيء نهى تنزيهه بجب عليه بيانه بقوله وفعله فحينئذ إذا فعل ذلك المكروه لم يكن مكروها بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدفع برزعه (حشبه صلى الله عليه وسلم على السكنى ولموت بها) أى بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أى بروايات شهيرة لكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جمال كرمه وجوده ومنها ان حشبه على السكنى بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون انما كان الى اليمن والعراق والحجيم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محلها ومنها ان قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حشبه على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط الايمان أو من كمال الايقان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حدث أحد بعد الهجرة من الدول الى مكة والتزول الى المدينة فمع تحقق وجوه الاحتمال كيف يصح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حشبه في مجاورة مكة لا يصح من أصله لان الاحاديث الواردة في فضله كلها حث في باب فضله (بل كرمه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره مجاورة المدينة أيضا طائفة من السلف والخلف والتحقيق ان على الكراهة مشتركة بينهم ولو خصصناها بمكة فهو أذل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل الا انها تكره اذا لم يكن على وجه الاكل فتأمل ثم قوله (والجواب عن من يمد مضاعفة الاعمال بمكة) يعنى من حيث انها الله على زيادة فضيلة المجاورة بها اذهى سبب اتیان الاعمال بها (انه يقابله تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم من ان تضعيف السيئات كمية لا يصح وانما تصور كيفية باعتبار تعظيم البقرة فن غلب حسناته فالمجاورة فيه أفضلية بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكروهة وضررها عائد عليه فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا أو بالنسبة الى من لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أى وان كان فعلها بها أقبح وأفزع منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقه مطلقا وان أراد بالمدينة مسجد هافكا أنه تتضاعف الحسنات فيه لاشك انه تتضاعف السيئات أيضا به

نظر الى ارتكاب الحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

• (فصل) ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أى لتضاعف الحسنة في حرم مكة وكذا في حرم المدينة وان لم يرد به المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وان يتصدق على أهلها) أى من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين (ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة وملازمة الذكر ومداومة الصكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي ان يطرأ على أهلها بعض التعظيم) أى وعبادة التكريم (ولا يبحث عن بواطنهم) أى ولا عن ظواهرهم لقوله تعالى ولا تجسسوا (ويكفر سرائرهم) أى ويدع ويتكسر سرائرهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى)

حتى أخافك (اللهم) اني
أسألك مخافة تصبرني عن
معاصيك حتى أعمل بطاعتك
علا أستحق به رضاك وحتى
أناصحك في التوبة حقا
فأمنك وحتى أخلص لك
النصيحة حبائك وحتى
أترك عليك في الامور
كلها حسن الظن بك سبحانه
خالق النور وربنا اقم لنا
نورنا واغفر لنا انك على كل
شيء قدير برحمتك يا ارحم
الراحمين ثم يسلم والا قرب
من الاعتدال للمؤمن ان
يصلها من الجمعة الى الجمعة
وهذا الذي كان عليه خير
الامة

لان الذنوب ما عدا الشرك تحت مشنته يعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على حقيقة تعلق ارادته (ويجهم لجوارهم كيفما كانوا) أى من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر (اذعظم الاساءة) أى ولو فى الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل وأحبها وأحب منزلها الذى * نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمساجد الثلاثة) أى بان يختم فى كل منها ولو مرة لأن الحرمين الشريفين مهبط الوحي ونزول الفرقان والمسجد الأقصى مذكور فى الفرقان بأنه بورك حوله فكيف أصله ومشهور بكونه محل الانبياء ونزول الوحي اليهم (والاكتثار من الاعتماد) أى عند الجمهور (والطواف) أى بلا خلاف (بمكة المشرفة والنظر الى البيت الشريف عبادة) كما قدمنا من الرواية قبل ان النظر الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى جدران القبة المعطرة كذلك بالمقايسة (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى المدينة المعظمة) أى خصوصاً (وملازمة المسجد النبوى) أى للزيارة وغيرها من أنواع العبادة (والعكوف فيه) أى بالاعتكاف وأقله يوم بصوم ويجوز عند محمد نقله بغير قيد فيه فكما مدخل المسجد يقول نويت الاعتكاف ما مدت فيه (والصلاة مع الجماعة) أى لزيادة المضاعفة (واحباء) أى فى لباسها باعتبار أكثر أوقاتها وساعاتها (ولولبه فيه مع مراعاة غاية الادب والاجلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذى هو من أعلى المرام

* (فصل فى آداب الرجوع) * أى من الزيارة بعد تفصيل أسباب التشويع (اذا فرغ من زيارة سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهد العظام وعزم على الرجوع الى الاوطان) أى واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بصلاة) أى بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والاولى ان يكون) أى كل من الصلاة والدعاء (بصلاة صلى الله عليه وسلم) أى بحمائه فى الروضة (ثم يقرب منه) أى الى ما يلى المنبر أو فى سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الانور (وان يأتى القبر المقدس فيزوره كما مر) وهذا اذا دخل من خارج وان كان فى داخل فبقدم الزيارة ثم يصلى على الاظهر (ثم يدعو بما أحب من دين) أى زيادة ديانة (أودنيا) أى من ضرورياتها أو بما ينفعه العقبى أو بما يقربه الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى اهل سالمين بليات الدارين) أى ومن آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تجعل هذا) أى الزمان (آخر العهد بنبيك ومسجده وحرمة) أى مكان محترمه (ويسرى العود اليه والعكوف لديه) أى والوقوف بين يديه (وارزق العفو) أى عن الذنوب (والعافية) أى عن العيوب (فى الدنيا والآخرة) أى فى الامور المتعلقة بهما (ورزنا الى أهلنا سالمين غافلين آمنين) أى آمنين من البلياء والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين) ويجهتد فى اخراج الدمع) أى من العين مع السيلول (فانه من علامات القبول) أى امارات حصول الوصول (ثم ينصرف متباً كذا) أى ان لم يقدر على ان يكون بائكاً (متحسراً) أى متأسفاً (على مفارقة الحضرة الشريفة والا فاما المنيفة وينبغي ان يتصدق بما يسره) أى فانه حق السلامة من كل آفة وملامة (ويأتى فى رجوعه بالاذكار الواردة) أى فى الاحاديث المسطورة والادعية المأثورة أى فى الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

وترجان القرآن عبد الله
ابن عباس رضى الله عنهما
فانه كان يصليهما عند الزوال
يوم الجمعة ويقرأ فيهما ما
تقدم انتهى (اقول) انما
أطنت فى هذه الصلاة لعظم
فضلها فاحسب ان أجمع
بعض ما ورد فيها وما يطلب
منها العانة لمن رغب فى ذلك
من اخوانى المسلمين رجاء ان
يشركونى فى دعائهم - صلى
بجاعة النبي بالموت على
الاسلام لعل ذلك يصادف
ساعة القبول فابغ بكرم
الله ذى الجلال والاكرام
حسن الختام وصلى الله على
سيدنا محمد وآله الكرام

آيون) همزة ممدودة (تائبون) والفرق بينهما اتفاقهما في اللغة ان الاوبة رجوع من
 الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء انه اواب (ربنا حامدون) أي شاكرون
 له لا لغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل
 امامه) بفتح الهمزة أي قد امه (من يخبر أهله به) أي يشرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه
 على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل نهارا) أي بان يظهر مشعا
 رجوعه من المشاعر جهارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعله صلى الله عليه
 وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا للشافعي
 رضي الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب يتقدمها (واذا دخل على أهله قال توبوا
 أي رجوعا والمراد بالتوبة التمسك والتكثير (ربنا أوبيا) أي لا لغيره (لا يغادر علينا
 حوبا) أي لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد * ان تغفر اللهم فاعفر بجا * وأي عبدك
 لا اله الا (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل ولان يكون
 ختم زيارته افضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولا
 من اتمام العباداة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان
 موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه ونحو وجه منه
 سيدا بالدخول على فاطمة الزهراء رضي الله عنها قبل دخوله على طوهارات النساء (وينبغي
 ان يجتهد في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليجتهد في ختام
 أمره (وان يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود اجد (فعلمة الحج المبرور وقبول زيارة
 خير من زور ان يعود خيرا كما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه
 الله الاصح ان المبرور هو الذي لا يخالطه اثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا معصية بعده
 وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي
 باطنه (نزوعا) بضم النون والزاي أي تباعدا (عن الاطمئيل) أي من الخوض في الضلال
 والتضليل (وتجافيا عن دار القرور) واناية الى دار الخلود أي وجوار المعبود (فليحتز
 ان يدرس ذلك) أي يخلط عمله ويوضح أمه (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة
 بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستشير بمصوّل خلعة القبول وهو غاية
 المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول به) أي وبما ذكر من النصيحة في هذا المقام
 (يتم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله
 وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغرا الكرام) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء
 جمع الاعزلة من الجهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكرم
 والوصفاء من على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من
 أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحرابه وأحبابه
 والمسلمين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يا رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
 وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالخاء
 الفاروقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقي مصلح دار الطبع والتبيل أقال الله
 عنتره في كل فعل وقيل

تم بعون مالك الممالك طبع شرح كتاب المناسك المنسوب أوله - العالم العلامة والبحر
 الحبر الفهامة صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيهما الامام الاوحد الفاضل
 الامجد من كان لنفائس العلوم يسدى الشيخ وجة الله السندى بالطبعة الكبرى المعروفة
 بالبحرى في كل مجرى المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدا في ظل من تعطرت
 بطيب ثنائته الاسفار واشتهرت محاسنه اشتهار الشمس في رابعة النهار حيث نشر الوبة العدل
 بعد ظيها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغيبها ومحافظم الظلم بسناصورته القمرية وأثبت
 مراسم العدل بحسن سيرته العمريه وأسبل على أهل مملكته غيث كرمه ونعمته وشملهم
 بعظيم رأفته ومزيد رحمته وبسط لهم بساط عدله وحلاهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه
 بفيض النيل جناب خديو مصر اسمعيل

لا زال في عون الاله وحفظه * متمتعاً بسروره وبخطه

ولا برحت مصر به مشيدة الدعائم وبانجمله موطدة القوائم خصوصاً بأكبر انجمله
 وأرشد اشباله الوزير الشهير النيل الاصبل صاحب المعارف المشهورة والعوارف
 المشكورة من هو بكل ثناء حقيق سعادة محمد باشا توفيق لازالت الايام مضية بشمس علاه
 والى بالى منيرة يبدو حلاه وكان طبعه الفائق وتميظه الرائق مشتمولاً بإدارة ذى المهارة
 والحدق والسطارة والقصاحة والقطانة حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة
 والكاغذ خانه ونظارته من قام مقامه في ابروم - له وابرامه من لم يرل عليه حذقه يثنى
 حضرة محمد أفندي حسنى وملاحظة ذى الرأى الاسد حضرة أبى العينين
 أفندى أحمد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتميظه

أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاصم من شهر رسنة

ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من كان كبرى

من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق

الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

أجمعين ما طلعت ذكاه

ودرجت الظباء

آمين

٢





*Restored through
a grant from*

Daniel Maggin



32101 076413317